دليل إسرائيل العام

تحرير

صبري جريس
أحمد خليفة



القانون والقضاء
التربية والتعليم
المؤسسة العسكرية
نظام الحكم
يهود العالم
أحزاب
العلم والتكنولوجيا
ديموغرافيا
الاستيطان
اجتماع
اقتصاد
الصهيونية
الفلسطينيون في إسرائيل

تأليف

عزيز حيدر
أحمد خليفة
محمّد زهير دياب
نزار الريّس
إيليا زريق
أنيس شقّور
الياس شوفاني
خالد عايد
عبد الوهّاب المسيري
محمود ميعاري
فضل النقيب

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O.Box: 11-7164. Beirut, Lebanon
Cable: DIRASAT
Tel./Fax: 868387, 814193
Cellular (Tel. & Fax):
(1-212) 478 2809

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبِّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي ـ متفرع من شارع فردان

ص. ب: ٧١٦٤ ـ ١١. بيروت ـ لبنان

برقياً: دراسات

هاتف/فاكس: ٨٦٨٣٨٧، ٨١٤١٩٣ ٨١٤١٩٣

خليوي (هاتف وفاكس):

٢٨٠٩ ٤٧٨ (٢١٢ـ١)

تُعْرِبُ
مؤسسة الدراسات الفلسطينية
عن تقديرها وشكرها
للسيّد زين العابدين مياسي
على تقديمه زمالة أتاحت تمويل
إصدار هذا الكتاب

دَليل إسْرائيل العَام

Dalīl Isrā'īl al-'ām
taḥrīr Ṣabrī Jiryis wa Aḥmad Khalīfah

Israel: A General Survey
edited by Sabri Jiryis and Ahmad Khalifah



الطبعة الثالثة ـ بيروت
كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧

دَليل إسْرائيل العَام

تحْرير

صَبْري جرَيس   أحْمَد خَليفَة

مُؤسَّسَة الدّراسَات الفِلَسْطينيّة

المشاركون في تأليف الكتاب

عزيز حيدر: أستاذ مشارك في علم الاجتماع، جامعة بير زيت (فلسطين).

أحمد خليفة: باحث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت (لبنان).

محمد زهير دياب: باحث في الشؤون الاستراتيجية، قسم الدراسات العسكرية في كلية كينغز، جامعة لندن.

نزار الريّس: عميد كلية العلوم في جامعة البنات الأردنية، عمان (الأردن).

إيليا زريق: أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة كوينز، كينغستون (كندا).

أنيس شقور: محام ـ كاتب عدل مقيم في حيفا (فلسطين).

الياس شوفاني: باحث في تاريخ فلسطين وقضيتها.

خالد عايد: باحث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت (لبنان).

عبد الوهاب المسيري: مفكر عربي مصري، ومؤلف «موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية» التي ستصدر في سبعة أجزاء، في نهاية سنة ١٩٩٦.

محمود ميعاري: أستاذ مشارك في علم الاجتماع ورئيس دائرة علم الاجتماع والإنسان في جامعة بير زيت (فلسطين).

فضل النقيب: أستاذ مادتي الاقتصاد الرياضي والاقتصاد الكلي في جامعة واترلو (كندا).

المحتويات

تقديم

تتوخى مؤسسة الدراسات الفلسطينية من إصدارها كتاب «دليل إسرائيل العام»، سد ثغرة في المكتبة العربية تتمثل في فقدان مؤلَّف يجمع بين دفتي مجلد واحد معلومات أساسية وحديثة عن إسرائيل بمختلف جوانبها، ويصح اعتباره مرجعاً موجزاً وموثوقاً به.

لقد كانت الحركة الصهيونية، وإسرائيل من بعدها، مصدر الكارثة الكبرى التي حلّت بالشعب الفلسطيني، ومنبع الكثير من الكوارث والمؤثرات السلبية التي عصفت بالمنطقة العربية المحيطة بها في نصف القرن الأخير. ولقد كان الجهل بإسرائيل عائقاً صلباً من جملة العوائق التي حالت دون التعامل، بكفاءة وفعالية، مع ما كانت تمثله من أخطار، ومع ما أقدمت عليه من أفعال، حتى آلت الأمور إلى ما آلت إليه.

وقد سعت مؤسسة الدراسات الفلسطينية منذ إنشائها في سنة ١٩٦٣، بين ما سعت له، لتبديد هذا الجهل بإصدارها عدداً كبيراً من السلاسل والكتب والأوراق والنشرات والتقارير التي كان القصد منها التعريف بإسرائيل (تاريخاً ودولة ومجتمعاً واقتصاداً وجيشاً) بصورة موضوعية، وبالاستناد ـ إجمالاً ـ إلى المصادر الإسرائيلية والصهيونية الأساسية.

وإذ تقف القضية الفلسطينية الآن، ومعها المنطقة برمتها، على أعتاب مرحلة جديدة، تعي المؤسسة جيداً أن مهمتها في هذا المجال لم تنته، بل بالعكس ازدادت أهمية وإلحاحاً. فإسرائيل، في ظل المشروع السلمي الجاري تنفيذه حالياً، تبقى الدولة الأقوى في الشرق الأوسط سياسياً واقتصادياً وعلمياً وعسكرياً. وبالتالي، فإن توفير المعرفة الصحيحة بها وبسياساتها وبأهدافها القريبة والبعيدة يظل حاجة عربية أساسية، وخصوصاً إذا ما أمكن ذلك بعين عربية لا من خلال ما تسعى إسرائيل لضخه عبر وسائلها المباشرة.

يرمي هذا الكتاب إلى التعريف بالواقع الإسرائيلي الراهن، بمختلف جوانبه (الأنظمة القانونية والقضائية، التركيب الديموغرافي والاجتماعي، الأحزاب، الاقتصاد ومؤسساته الرئيسية، التطور العلمي والتكنولوجي والمؤسسات الجامعية، المؤسسة العسكرية وأنظمتها وأسلحتها، إلخ)، وبالحركة الصهيونية ومؤسساتها، وبالتطورات العامة لأوضاع اليهود في العالم وتوزعهم الحالي ونظرتهم إلى إسرائيل والعلاقة بها. وقد أفردنا فيه فصلاً خاصاً بالفلسطينيين العرب في إسرائيل، وآخر بالمستوطنين والمستوطنات في

الأراضي المحتلة. وأضفنا في نهايته ملحقاً يعرِّف بأعضاء الحكومة والكنيست. ويشتمل الكتاب على خرائط تبيّن الحدود السياسية لدولة إسرائيل والحدود الإدارية داخلها، ومواقع المستوطنات في الأراضي المحتلة.

وقد أعد الفصول خبراء فلسطينيون متخصصون، مطلعون جيداً على موضوعات بحثهم، يجيد معظمهم اللغة العبرية، وتلقى قسم منهم تحصيله العلمي ـ جزئياً أو كلياً ـ في معاهد وجامعات إسرائيلية. وقد استند المؤلفون في إعداد الفصول إلى مصادر رسمية وعلمية موثوق بها، بالعبرية وبلغات أُخرى، واتبعوا منهجاً يمزج بين الوصف والتحليل وإيراد أكبر كمية ممكنة من المعلومات والمعطيات الإحصائية، مع الحرص (قدر الإمكان والمتاح) على استقاء الأمثلة والأرقام والإحصاءات من مصادر رسمية. كما تمّ التركيز على الفترة الراهنة، ولم يتم الرجوع إلى الماضي إلاّ بالقدر الذي تفرضه الضرورة، أو عندما اقتضى موضوع البحث ذلك.

إن مؤسسة الدراسات الفلسطينية تعتبر هذا الدليل تجربة غير مكتملة، لكنها رائدة في مجالها. وتنوي المؤسسة العمل لتطوير هذا الكتاب وتحديثه بصورة دورية ومنتظمة، وهي ترحب بأية ملاحظات تبدى بشأن شكله أو مضمونه.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شباط/ فبراير ١٩٩٦

الفصل الأوّل

النّظام القانوني والنّظام القضائي

أنيس شقور

النظام القانوني

الأساس القانوني لقيام الدولة

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة وجوب إقامة دولتين في فلسطين: دولة يهودية ودولة عربية، على ألاّ يتأخر ذلك عن أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨. وقَسمت فلسطين إلى قسمين، بحسب خريطة مرفقة بالقرار، وخصصت قسماً لدولة اليهود وقسماً لدولة العرب، مع إبقاء القدس وجوارها تحت نظام دولي خاص.

وعندما أعلنت بريطانيا رغبتها في سحب قواتها من فلسطين قبل ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، قرر زعماء الأحزاب والمنظمات اليهودية والصهيونية في اجتماعهم عشية أيار/مايو ١٩٤٨، إعلان قيام الدولة اليهودية في فلسطين. وقد جاء في هذا الإعلان، الذي سمي «إعلان الاستقلال»، ما يلي:

«في ٢٩ تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٤٧ اتخذت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة قراراً بوجوب إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل وطالبت الجمعية العامة سكان أرض إسرائيل بأن يتخذوا بأنفسهم كافة الإجراءات الضرورية من قِبلهم من أجل تنفيذ القرار. هذا الإعلان الصادر عن الأمم المتحدة المؤيد لحق الشعب اليهودي في إقامة دولته غير قابل للمصادرة. إنه حق طبيعي للشعب اليهودي أن يكون مستقلاً في دولته ذات السيادة مثل كل شعب آخر. لهذا اجتمعنا، نحن أعضاء مجلس الشعب نواب الاستيطان العبري والحركة الصهيونية، في يوم انتهاء الانتداب البريطاني على أرض إسرائيل، استناداً إلى حقنا الطبيعي والتاريخي واستناداً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، لنعلن قيام دولة يهودية في أرض إسرائيل هي دولة إسرائيل.»

يظهر من هذا أن مؤسسي دولة إسرائيل استندوا في إعلانهم قيامها إلى ما يسمّى «الحق الطبيعي» و«الحق التاريخي» للشعب اليهودي، وإلى قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧. إلا إن واقع قيام إسرائيل، وثباتها في الأرض الفلسطينية، واعتراف الدول بها، كل ذلك منحها حقوق الدولة والسيادة على القسم المخصص لها في قرار التقسيم.

ولقد وافق زعماء اليهود الممثِّلين في رئاسة الوكالة اليهودية على قرار التقسيم، لكن القرار رفضه الزعماء العرب والدول العربية لأسباب وعوامل كثيرة، هي موضوع جدال بين السياسيين والمؤرخين العرب.

وكانت موافقة زعماء اليهود، برئاسة دافيد بن ـ غوريون، موافقة تكتية سياسية استفاد منها في إظهار العرب عالمياً بأنهم يريدون حرمان اليهود من حق تقرير المصير، ويريدون إبادة اليهود وإلقاءهم في البحر، وبأن العرب معتدون واليهود ضحايا العدوان، الأمر الذي عزَّز موقف اليهود، وأضعف الموقف العربي دولياً، وسهَّل على اليهود احتلال مساحات واسعة من المناطق المخصصة للدولة الفلسطينية، والتمسك بها وتشريد مئات ألوف الفلسطينيين من بيوتهم.

وكان قرار التقسيم المذكور قد نص على إعطاء عرب فلسطين الحق في إقامة دولتهم المستقلة في القسم الذي خُصص لهم من فلسطين. والحق الطبيعي والحق التاريخي يمنحان شعب فلسطين الحق في إقامة دولته في القسم المخصص له من أرض فلسطين. وعلى الرغم من موافقة حكّام إسرائيل على قرار التقسيم، فإنهم ما زالوا حتى اليوم يتنكرون لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة من فلسطين، على الرغم من كونهما أقل مما خُصص له في قرار التقسيم.

أهداف الدولة

حُددت أهداف الدولة في «إعلان الاستقلال» بما يلي:

«دولة إسرائيل ستكون مفتوحة أمام الهجرة اليهودية ولجمع الشتات وستعمل على تطوير البلاد لصالح كافة سكانها.» كما جاء في البند الأول من قانون العودة لسنة ١٩٥٠ ما يلي: «يحق لكل يهودي أن يهاجر إلى إسرائيل وأن يستقر بها.»

يظهر واضحاً أن الهدف الرئيسي من إقامة إسرائيل هو جعلها دولة لليهود المقيمين فيها أو في أي مكان آخر في العالم، ولكل يهودي في العالم الحق في المجيء إلى إسرائيل ونيل الجنسية الإسرائيلية.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف الرئيسي، أصدر مجلس الدولة الموقت مرسوم أنظمة الحكم والقضاء لسنة ١٩٤٨، وتبنّى في هذا المرسوم جميع القوانين وأنظمة القضاء التي كانت سارية المفعول في فلسطين حتى ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨، مع استبدال اسم فلسطين باسم إسرائيل، وتعديلها بما يتلاءم مع قيام الدولة وأذرعها، باستثناء ما يتعارض مع هذا المرسوم أو مع القوانين التي ستصدر عن الهيئة التشريعية لاحقاً.

والقوانين التي كانت سارية المفعول عند قيام إسرائيل هي قوانين حكومة الانتداب البريطاني على فلسطين، والتي تشمل:

١) القوانين التي سنها البرلمان البريطاني، ومراسيم الملك البريطاني المفروضة على فلسطين؛

٢) القوانين التي سنها المندوب السامي على فلسطين، بما فيها الأنظمة والأوامر الفرعية كافة؛

٣) القوانين العثمانية التي كانت سارية المفعول في فلسطين في أول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤، والقوانين العثمانية اللاحقة التي أعلن سريان مفعولها في فلسطين حتى بدء الحكم البريطاني فيها، ومن ضمن هذه القوانين مجلة الأحكام الشرعية؛

٤) الشرائع الدينية الإسلامية والمسيحية واليهودية المعنية بشؤون الأحوال الشخصية؛

٥) مبادىء القانون العام وأسس العدالة الدارجة في بريطانيا، في حال عدم وجود قانون صريح بشأن الموضوع في فلسطين.

وقد ألغى القانون الأول الذي أصدره مجلس الدولة جميع الأنظمة التي كانت تحد من دخول اليهود واستيطانهم في فلسطين، وأعطيت المواطنة الشرعية لكل يهودي دخل فلسطين قبل قيام إسرائيل، وفتحت أبواب فلسطين لدخول اليهود، وألغيت جميع القيود القانونية على تملكهم الأرض. وقد فرضت هذه القوانين على جميع المناطق الفلسطينية التي سقطت تحت الحكم الإسرائيلي، بما فيها المناطق الخارجة عن حدود الدولة اليهودية المبينة في خريطة تقسيم فلسطين.

ففي الأعوام الأولى لقيامها، سنت إسرائيل القوانين اللازمة لتثبيت كيانها وخدمة أهداف الحركة الصهيونية والهجرة اليهودية، ونزع ملكية العرب الذين غادروا البلد وأصبحوا لاجئين، وتقليص ملكية وحقوق العرب الذين بقوا تحت الحكم الإسرائيلي. ومن أهم هذه القوانين: قانون العودة لسنة ١٩٥٠؛ قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠؛ قانون أملاك الدولة لسنة ١٩٥١؛ قانون الجنسية لسنة ١٩٥٢؛ قانون استملاك الأراضي (تصديق إجراءات وتعويضات) لسنة ١٩٥٣.

وبمرور السنين، تزايدت القوانين والأنظمة الإسرائيلية، وتقلصت وأُبطلت بالتدريج القوانين العثمانية، بما فيها مجلة الأحكام الشرعية، وأُبطل كثير من القوانين الانتدابية والإنكليزية، وازداد الاعتماد على مفاهيم وتقاليد الشرائع العبرية واليهودية القديمة، بما فيها كتب موسى بن ميمون وحكماء اليهود القدماء، وقلص الاعتماد على المفاهيم الإنكليزية، وأصبحت القوانين والأنظمة في معظمها إسرائيلية عبرية الصنع نصاً وروحاً.

قوانين العودة والجنسية

في سنة ١٩٥٠، سنت إسرائيل قانون العودة لليهود، وبه منحت كل يهودي في العالم الحق في المجيء إلى إسرائيل، والاستقرار فيها، والعمل والتملك. وخصصت لكل وافد جديد مساعدات وتسهيلات، كما خصصت له امتيازات لم تخصصها لسائر المواطنين لتمكِّنه من الإقامة والعمل والتأقلم في البلد. وعندما سنت قانون الجنسية لسنة ١٩٥٢، منحت الجنسية لكل يهودي على النحو التالي:

١) لمن جاء إلى إسرائيل أو ولد فيها قبل قيامها؛ اعتباراً من يوم قيام الدولة؛
٢) لمن جاء إلى إسرائيل بعد قيامها؛ اعتباراً من يوم مجيئه؛
٣) لمن ولد في إسرائيل بعد قيامها؛ اعتباراً من يوم ولادته؛
٤) لمن منح شهادة قادم جديد بعد مجيئه إلى إسرائيل؛ اعتباراً من يوم صدور الشهادة.

وفي سنة ١٩٧١، عدلت إسرائيل قانون الجنسية، وفوضت إلى وزير الداخلية الحق في منح الجنسية الإسرائيلية لكل يهودي يرغب في الإقامة في إسرائيل ولديه، أو له الحق في أن يكون لديه شهادة قادم جديد حتى قبل مجيئه إلى إسرائيل. ويبدأ سريان مفعول الجنسية يوم صدورها. وبهذا التعديل، منحت المواطنة الإسرائيلية للكثيرين من يهود الاتحاد السوفياتي السابق قبل وصولهم إلى إسرائيل.

في مقابل إعطاء اليهود حق العودة والجنسية بالجملة، حُرم العرب حق العودة، وضيق إلى أقصى الحدود حق الجنسية لمن بقي من العرب في إسرائيل. فقد أعطى قانون الجنسية الحق في الحصول على الجنسية الإسرائيلية لغير اليهود بفضل الإقامة الدائمة لكل من كان مواطناً فلسطينياً عشية قيام إسرائيل، ويصبح مواطناً إسرائيلياً منذ يوم إقامة الدولة إذا توفرت عنده الشروط التالية:

١) كان مقيماً في إسرائيل في ١ آذار/مارس ١٩٥٢ ومسجلاً بحسب قانون تسجيل السكان لسنة ١٩٤٩؛
٢) كان مقيماً في إسرائيل يوم بدء سريان مفعول قانون الجنسية (١٤/٧/١٩٥٢)؛
٣) كان في إسرائيل أو في منطقة ضمت إلى إسرائيل بعد قيام الدولة، وذلك من يوم قيام الدولة حتى يوم بدء سريان قانون الجنسية، أو إذا دخل إلى إسرائيل على نحو شرعي في هذه الفترة.

كما منح حق الجنسية منذ الولادة لمن ولد بعد إقامة الدولة، وكان في يوم بدء سريان القانون مقيماً في إسرائيل، وكان أحد والديه مواطناً إسرائيلياً بموجب الشروط السابقة.

وفي سنة ١٩٨٠، أعطت إسرائيل حق الجنسية للعرب الذين كانوا محرومين منها، وذلك على النحو التالي:

أ) من ولد قبل قيام الدولة يصبح مواطناً إسرائيلياً بفضل الإقامة في إسرائيل منذ يوم بدء سريان تعديل قانون الجنسية لسنة ١٩٨٠، وذلك إذا استوفى الشروط التالية:
   ١) لم يصبح مواطناً إسرائيلياً بحسب أي بند آخر من القانون؛
   ٢) كان مواطناً فلسطينياً عشية قيام الدولة؛
   ٣) كان في ١٩٥٢/٧/١٤ مقيماً في إسرائيل ومسجلاً في سجل السكان بموجب قانون تسجيل السكان لسنة ١٩٤٩؛
   ٤) كان في يوم تعديل هذا القانون (سنة ١٩٨٠) مقيماً في إسرائيل ومسجلاً في سجل السكان؛
   ٥) ليس مواطناً من إحدى الدول العربية (السبع، التي شنت الحرب على إسرائيل سنة ١٩٤٨).

ب) من ولد بعد قيام الدولة يصبح مواطناً إسرائيلياً بفضل الإقامة في إسرائيل من يوم بدء سريان تعديل قانون الجنسية لسنة ١٩٨٠، وذلك إذا استوفى الشروط التالية:
   ١) لم يصبح مواطناً إسرائيلياً بحسب أي بند آخر من القانون؛
   ٢) كان في يوم سريان تعديل القانون (لسنة ١٩٨٠) مقيماً في إسرائيل ومسجلاً في سجل السكان؛
   ٣) هو من نسل إنسان استكمل الشروط المذكورة في الفقرات ١ إلى ٣ من هذا البند.

ويمنح قانون الجنسية حق الجنسية بفضل الولادة ومنذ الولادة لمن ولد في إسرائيل، ولمن ولد خارج إسرائيل، إذا كان أحد والديه مواطناً إسرائيلياً بموجب الشروط السابقة.

كما أن قانون الجنسية يعطي وزير الداخلية حق منح الجنسية الإسرائيلية لمن يتقدم بطلب التجنس، ويتمم شروط التجنس المنصوص عليها في القانون.

ومن الجدير بالذكر أن قانون الجنسية الإسرائيلية لا يمنع حامل الجنسية الإسرائيلية من حيازة جنسية دولة أخرى.

من هو اليهودي؟

على الرغم من كون إسرائيل دولة يهودية، وعلى الرغم من تكرار كلمة يهودي في بعض القوانين المهمة، مثل قانون العودة لسنة ١٩٥٠ وقانون ساعات العمل والراحة لسنة ١٩٥١ وقانون صلاحيات المحاكم الدينية اليهودية لسنة ١٩٥٣ وقانون تسجيل السكان لسنة ١٩٦٥، وغيرها من القوانين، فإنه ليس هناك حتى اليوم تعريف محدد ومتفق عليه لكلمة يهودي. وما زال الجدل بشأن الموضوع يرهق الكثير من المفكرين ورجال السياسة والقضاء والدين، ويسبب أحياناً صراعات سياسية وحزبية في الكنيست والحكومة.

واستناداً إلى قرارات المحكمة العليا، فإن أساس المشكلة هو اختلاف النظرة العقائدية؛ فبحسب مفهوم الشريعة اليهودية التقليدية، ترتبط الهوية اليهودية بما يسمى «العهد الأبدي» الذي تم بين الخالق وشعبه المختار. وبموجب هذه النظرة، فإن اليهودي هو من ولد يهودياً، أي ولد من أم يهودية، أو من تهود بحسب الأصول، أي التزم العهد الذي بين إبراهيم والخالق. فالتشديد إذاً هو على الأصل والولادة، لا على الإيمان والعقيدة الدينية.

ويسجَّل في هوية كل إسرائيلي يهودي أنه ذو قومية يهودية، أمّا إذا كان هناك شك في يهوديته تتأثر جميع حقوقه كإنسان وكمواطن، بما فيها حقه في الإقامة والجنسية والزواج، وحقوقه المادية والخدمة العسكرية والأحوال الشخصية، ومكان دفنه. وتسقط أيضاً جميع حقوق أفراد عائلته. أما هوية العربي فيسجَّل فيها أنه ذو قومية عربية، ويستثنى من ذلك العربي الدرزي، إذ يسجَّل في هويته أنه ذو قومية درزية.

دستور الدولة

في ٨ تموز/يوليو ١٩٤٨، عينت الحكومة الموقتة لجنة دستور لتقدِّم إلى الكنيست صيغة دستور لدرسه وإقراره. إلا إن أعضاء اللجنة وأعضاء الكنيست الأول والأحزاب الإسرائيلية لم يتفقوا حتى اليوم على صيغة دستور لإسرائيل، وذلك بسبب الخلافات الحادة التي نشأت بينهم في موضوعات مهمة مثل الدين، والقومية، والحدود، والحقوق الأساسية للمواطن، وحقوق الأقلية العربية ومكانتها. لهذا، ما زالت إسرائيل بلا دستور دائم وثابت. وفي الأعوام الأخيرة قامت حركات سياسية يرئسها رجال قانون وأساتذة جامعات، تناضل من أجل وضع دستور دائم لإسرائيل. ومن الجدير بالذكر أن وثيقة إعلان قيام إسرائيل ليس لها قيمة دستورية أو قضائية، ولا يمكن الاستناد إليها في المحاكم.

القوانين الأساسية

على الرغم من عدم نجاح الحكومات والأحزاب الإسرائيلية في تشريع دستور دائم، فقد نجحت في تشريع قوانين شبه دستورية، سميت القوانين الأساسية. من هذه القوانين: قانون الكنيست، وقانون رئيس الدولة، وقانون الحكومة، وقانون أراضي إسرائيل، وقانون اقتصاد الدولة، وقانون الجيش، وقانون القضاء، وقانون مراقب الدولة، وقانون كرامة الإنسان وحريته، وقانون حرية المهن.

ولا يجوز تغيير هذه القوانين الأساسية أو إبطالها في الكنيست إلا بأغلبية خاصة وغير عادية. بيد أنها لم تصل إلى درجة دستور للدولة. وهي لا تشمل نصاً صريحاً بأنه لا يجوز لأي قانون أن يناقضها. ويتوخى زعماء إسرائيل من هذه القوانين الوصول إلى دستور دائم للدولة.

قوانين الأراضي

ينص قانون أراضي إسرائيل الأساسي على أن أراضي الدولة ـ وهي الأراضي المسجلة باسم الدولة أو باسم دائرة الإنشاء والتعمير أو باسم الكيرن كاييمت (الصندوق الدائم) ليسرائيل ـ لا يجوز بيعها أو تحويل ملكيتها بأية طريقة إلا بما يسمح القانون به. وقد تملكت دولة إسرائيل فور قيامها جميع الأراضي والأملاك والضرائب والحقوق التي كانت لحكومة الانتداب البريطاني على فلسطين، وقررت أنها وارثة لحكومة الانتداب فيما يتعلق باستملاك الحقوق والضرائب، لكنها غير ملزمة بتسديد ديون تلك الحكومة والتزاماتها.

الموقف من الأقلية العربية
(الحكم العسكري وقوانين أملاك الغائبين)

ما أن قامت دولة إسرائيل حتى فرضت على العرب الذين بقوا تحت سيطرتها حكماً عسكرياً صارماً، وحجزتهم في مناطق مغلقة، ومنعتهم من التنقل من مكان إلى آخر إلا بتصريح من الحاكم العسكري. ودامت هذه الحال نحو عشرين عاماً. في أثناء ذلك، سنت إسرائيل قوانين خاصة استملكت بموجبها أراضي العرب الذين طُردوا من فلسطين، واستملكت مساحات واسعة من أراضي العرب الذين وقعوا تحت حكمها. وفي بعض الحالات استملكت أراضي قرى بكاملها، وهدمت تلك القرى وحرمت سكانها العودة إليها على الرغم من بقائهم في إسرائيل، كما حدث، على سبيل المثال،

لكل من كفربرعم، وإقرت، والغابسية، ومعلول، وصفورية، والبروة، وميعار، والمجيدل. وفي معظم الحالات، استملكت إسرائيل قسماً كبيراً من أراضي كل قرية أو مدينة بأساليب وحجج متنوعة.

من هذه القوانين قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠، الذي استملكت إسرائيل بموجبه الأراضي التي كانت لـ ٣٠٠ قرية عربية تقريباً، أي نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون دونم، وهي أراضي اللاجئين العرب الذين طُردوا من قراهم ووطنهم إلى الدول العربية، وسمّتهم إسرائيل غائبين.

والغائب، بحسب هذا القانون، هو كل فلسطيني انتقل من مكان سكناه إلى أية دولة عربية، أو إلى أي مكان آخر في فلسطين نفسها بعد يوم صدور قرار تقسيم فلسطين. وقد شمل هذا التعريف آلاف العرب الذين بقوا في إسرائيل، وأصبحوا، بموجب هذا القانون، «حاضرين غائبين». وعليه، أصبحت أراضيهم وأملاكهم في أول الأمر تحت سيطرة وإدارة القيّم على أملاك الغائبين، ثم نُقلت ملكية تلك الأراضي والأملاك إلى دائرة الإنشاء والتعمير، التي هي إحدى أذرع الدولة، وذلك لمنع إعادتها إلى أصحابها إذا كانوا حاضرين. فإذا أصدر القيّم على أملاك الغائبين شهادة بأن شخصاً ما في عداد الغائبين، أو أن عقاراً أو أرضاً ملْك غائب، تصبح الملكية تابعة للقيّم، وعلى صاحبها أن يثبت العكس.

وفي سنة ١٩٤٩، سنّت إسرائيل أنظمة الطوارىء (المناطق المحمية)، وبها أعلنت المناطق الحدودية مناطق محمية، وهجرت بموجبها سكان بعض القرى، مثل إقرت وكفربرعم، ومنعت السكان من دخول تلك المناطق أو الخروج منها إلا بتصاريح خاصة، الأمر الذي سهّل على الحكومة استملاك أراضي القرى والسيطرة عليها وتحويلها إلى الاستيطان اليهودي.

وفي سنة ١٩٥٣، سنّت إسرائيل قانون استملاك الأراضي (تصديق إجراءات وتعويضات). وبموجب هذا القانون، أصدر وزير المال شهادات مصادرة لمئات ألوف الدونمات من الأراضي العربية. وشمل هذا القانون نحو ٢٥٠ قرية عربية من قرى اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية واللاجئين الذين بقوا في إسرائيل، وحوّلت أراضي هذه القرى إلى ملكية دائرة الإنشاء والتعمير التابعة للدولة، وخُصصت للاستيطان اليهودي. ولم يمنح هذا القانون المواطن حق الاعتراض ولا حق الاستئناف أمام المحاكم، حتى لو كانت شهادة وزير المال مغلوطة.

وجدير بالذكر أن القوانين الإسرائيلية لا تميز في نصها وظاهرها بين العربي واليهودي. وهنالك قوانين تمنع التمييز بين مواطن وآخر على أساس عِرقه أو لونه أو جنسه. ومع هذا، وعلى الرغم من استقلالية القضاة، فإن التمييز ضد المواطنين

العرب واقع ملموس في معظم مجالات الحياة. وأول ما يطالب المواطنون العرب في إسرائيل به هو إزالة التميز، وتحقيق المساواة في الحقوق بين المواطنين في مجالات الحياة كافة. وبحسب القانون، فإن الجميع متساوون أمام القضاء، والتوجه إلى القضاء مفتوح للجميع. والقضاة يتعاملون مع الناس بالمساواة، لكنهم يحكمون بموجب القوانين الإسرائيلية نصاً وروحاً وأهدافاً، وينفذون أهداف الدولة وسياستها كما هي متمثلة في نصوص الأنظمة والقوانين الصادرة عن الكنيست والحكومة، بما فيها الأنظمة والقوانين العسكرية.

ولما كانت أنظمة الدولة وقوانينها تهدف إلى تكريس الهوية اليهودية للدولة، وامتلاك الأراضي العربية وتحويلها لخدمة الاستيطان اليهودي، فإن نزاهة القضاء الإسرائيلي وحياد عدالته لا يتجاوزان حدود أهداف القوانين الإسرائيلية ونصوصها وروحها. فعلى الرغم من عدم تدخل السلطات التنفيذية في قرارات المحاكم المدنية، فإن المحاكم تمنح سياسة التمييز ومصادرة أراضي القرى العربية وسلبها الصبغة الشرعية وغطاء النزاهة والعدالة، وذلك لأن الدولة سنّت قوانين وأنظمة لتنفيذ هذه الأهداف، وما على قضاة المحاكم إلا تنفيذها لأنهم أقسموا اليمين على تنفيذها، علماً بأن القضاة في معظمهم يتماثلون في مواقفهم ومعتقداتهم مع روح ونصوص القوانين والأنظمة الملزمة لهم.

وكانت إسرائيل، منذ الكنيست الأول، قد أعطت المواطنين العرب حق الانتخاب والترشيح، وهم يمارسون هذا الحق، إلا إن وزنهم السياسي داخل الكنيست وخارجه ما زال ضعيفاً، وما زال اندماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية محدوداً، ولا يتلاءم مع عددهم، وما زالوا بعيدين عن تحقيق المساواة في معظم مجالات الحياة. ومع أن الدولة منحت مواطنيها العرب الجنسية، غير أنها لم تصبح دولة لكل مواطنيها بل دولة لليهود فحسب، من حيث الغايات والدين والقومية والتطبيق.

النظام القضائي

البنية القضائية

تتكون البنية القضائية في إسرائيل من محاكم الصلح، وتعلوها المحاكم المركزية، وتعلو المحاكم كافة كل من محكمة الاستئناف العليا ومحكمة العدل العليا في القدس. وهناك محاكم العمل اللوائية، وتعلوها محكمة العمل الاستئنافية العليا في القدس. وهناك أيضاً محاكم السير، ومحاكم الشؤون المحلية، ومحاكم إيجارات الدور، والمحاكم الدينية لكل طائفة، والمحاكم العسكرية، ومحاكم الدعاوى الصغيرة، والمحاكم التأديبية، والمحاكم الإدارية، والمحاكم الخاصة، ولجان التحقيق، وغيرها. وسنشرح بالتفصيل تركيبة النظام القضائي وصلاحيات كل نوع من هذه المحاكم.

إن السلطة القضائية المدنية هي سلطة حرة ومستقلة. وكل قاض مستقل وحر في عمله القضائي، ولا يحق لأحد أن يتدخل في عمله أو في صلاحياته القضائية. وتدار المحاكم كلها من قِبل إدارة المحاكم في القدس، ويرئسها مدير المحاكم، وهو أيضاً قاض برتبة عالية، وعمله مقصور على الشؤون الإدارية، ولا سلطة على القضاة المدنيين إلا سلطة القانون.

محاكم الصلح

محكمة الصلح هي الدرجة الأولى في السلّم القضائي، وتتكون من قاضٍ فرد بلا محلفين. تُجرى المحاكمة بحسب الأسلوب الإنكليزي، بحيث أن القاضي يدير المحاكمة، تاركاً للطرفين حرية تقديم البينات وإجراء التحقيق. ويحكم القاضي وفقاً لتقويمه للبينات التي تقدم له بحسب أصول المحاكمات والبينات. ولكل محكمة صلح رئيس هو أحد القضاة القدامى فيها، ومهمته توزيع القضايا بين القضاة، وتنظيم العمل في المحكمة، وإدارة شؤونها.

ولا يتم الوصول إلى القاضي إلا بتقديم دعوى أو التماس خطي، وفتح ملف. وعلى القاضي أن يسجل محضراً، وأن يصدر قراراً مكتوباً بتوقيعه، موضحاً أسباب القرار.

صلاحية محكمة الصلح من حيث الموضوعات:

تنظر محكمة الصلح وتفْصل في الدعاوى المالية التي لا تزيد قيمتها، بأنواعها ومسبباتها كافة، على ٧٥,٠٠٠ شيكل. كما أنها تنظر وتفصل في دعاوى التصرف وحيازة الأراضي والعقارات وفرزها، أو فرز التصرف فيها، وفي قضايا التصرف وحيازة

الأموال المنقولة، وفي الدعاوى المضادة مهما تكن قيمتها المالية. أمّا دعاوى ملكية الأراضي والعقارات، فليست من صلاحية محكمة الصلح بل من صلاحية المحكمة المركزية.

كما تنظر محكمة الصلح في الدعاوى الجزائية، والجنح، والمخالفات، والجرائم التي تقدم إليها من قِبل النيابة العامة. ويحق لها أن تفرض غرامات مالية، وأن تحكم بالحبس بما لا يزيد على ٧ أعوام، حتى لو كانت العقوبة القانونية المترتبة على الجريمة تفوق هذه المدة.

الصلاحية المكانية: لكل محكمة صلح صلاحية مكانية محدودة باللواء الذي تقع فيه، وتستمد صلاحيتها من مكان سكنى المدعى عليه، أو من مكان توقيع العقد، أو من مكان وجود موضوع النزاع، أو من مكان تنفيذ العقد، أو من مكان حدوث المخالفة، وما شابه. وفي كل قضاء أو مدينة كبيرة أو متوسطة محكمة صلح، فيها قاض واحد أو عدة قضاة.

حق الاستئناف: يحق لكل طرف في القضية أن يستأنف حيال القرار النهائي لمحكمة الصلح، وذلك خلال ٤٥ يوماً من صدوره. وعندما يصدر قاضي محكمة الصلح قراراً نهائياً في أية قضية، عليه أن يُبلِغ إلى أطراف القضية أن لهم الحق في الاستئناف. ويُرفع الاستئناف إلى المحكمة المركزية الواقعة في اللواء الذي تقع محكمة الصلح فيه.

وفي القرارات التمهيدية، يمكن الاستئناف إذا حصل المستأنف على إذن من المحكمة المركزية خلال ٣٠ يوماً من صدور القرار.

المحاكم المركزية

لكل لواء محكمة مركزية تمارس ضمنه صلاحيتها القانونية. وفي إسرائيل محاكم مركزية موجودة في القدس، وتل أبيب، وحيفا، والناصرة، وبئر السبع. وفي كل محكمة مجموعة من القضاة يتلاءم عددهم مع كثافة الدعاوى المقدمة إليها، ومع عدد سكان اللواء المخصص لها. ويرئس كل محكمة مركزية أحدُ القضاة القدامى فيها، ومهمته إدارة شؤون المحكمة وتوزيع القضايا والمهمات بين القضاة. وفي الاستئنافات على قرارات محاكم الصلح، وفي الجرائم الكبيرة التي عقوبتها الموت، أو السجن ابتداء من عشرة أعوام، تنظر المحكمة المركزية بهيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة، وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات. أمّا المحكمة المركزية التي تنظر في القضايا كمحكمة درجة أولى، فتكون مؤلفة من قاض فرد.

إن القرارات النهائية للمحكمة المركزية قابلة للاستئناف أمام المحكمة العليا في القدس خلال ٤٥ يوماً من صدور القرار، إذا صدر وجاهياً، أو من يوم تسلم القرار إذا صدر غيابياً. ويتم الاستئناف على القرارات التمهيدية أو القرارات المتعلقة بالقضايا المستأنفة للمحكمة المركزية، بعد الحصول على إذن من المحكمة العليا خلال ٣٠ يوماً من صدور القرار، أو في حال أعطت المحكمة المركزية نفسها في القرار النهائي إذناً في الاستئناف.

صلاحية المحكمة المركزية:

تنظر المحكمة المركزية في الاستئنافات المرفوعة إليها بصدد قرارات محاكم الصلح الواقعة في اللواء المخصص لها، وتنظر وتحكم في الجرائم الكبرى والقضايا التي ليست مخصصة لمحاكم معينة. فهي ذات صلاحية لسماع أية قضية ليست مخصصة لمحكمة صلح أو لمحكمة أُخرى، دينية أو مدنية. كما أن لها صلاحية موازية للمحاكم الدينية في بعض قضايا الأحوال الشخصية، شرط ألاّ يكون موضوع القضية قد قُدم سابقاً إلى محكمة دينية. ولها أيضاً الحق في سماع أية دعوى مضادة، حتى لو كانت ضمن صلاحية محكمة أُخرى.

المحكمة العليا في القدس

تتألف المحكمة العليا من أحد عشر قاضياً، وصلاحياتها تشمل الدولة بجميع أجهزتها، ومساحتها، وسكانها، ومؤسساتها، وسلطاتها. ولها رئيس ونائب رئيس يديران شؤونها ويوزعان العمل والقضايا فيها. وفي معظم القضايا، تنظر المحكمة العليا بهيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة. وفي القضايا ذات الأهمية القصوى، يجوز لرئيس المحكمة أن يأمر بأن تنظر فيها هيئة مؤلفة من خمسة قضاة، أو أي عدد فردي آخر يزيد على ثلاثة قضاة. والقضايا التمهيدية أو الموقتة، يجوز أن ينظر فيها قاض فرد، لكن لا يجوز لقاض فرد أن يرفض التماساً لإصدار أمر تمهيدي. ويمكن أن يَنْظر في الاستئناف على القرارات التمهيدية الصادرة عن المحاكم المركزية قاض فرد، وكذلك الأمر في الجلسات التمهيدية والأولية المتعلقة بالاستئنافات، حيث يمكن أن ينظر فيها قاض فرد ويقرر بشأنها.

صلاحيات المحكمة العليا:

تنظر المحكمة العليا في الاستئنافات التي تقدم إليها بشأن قرارات وأحكام المحاكم المركزية. وتكون في هذه الحال محكمة استئناف عليا، ولها صلاحية تغيير الحكم أو استبداله.

محكمة العدل العليا:

يحق للمحكمة العليا أن تجتمع كمحكمة عدل عليا من أجل البحث في الأمور التي ترى أن ثمة ضرورة لإصدار أوامر أو قرارات بشأنها من أجل العدالة، شرط ألاّ تكون تلك الأمور من اختصاص محاكم أُخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يحق لمحكمة العدل العليا أن تنظر فيما يلي وتتخذ قراراً بشأنه:

١) أن تأمر بالإفراج عن أشخاص محبوسين أو معتقلين من دون وجه حق؛

٢) أن تأمر سلطات الدولة، أو السلطات المحلية وموظفيها، والأشخاص والهيئات والمؤسسات ذات الوظائف الاجتماعية بموجب القانون، بأن تفعل عملاً معيناً، أو أن تمتنع من فعل عمل معين ضمن واجباتها القانونية، وبأن تتوقف عن العمل في حال كان انتخابها أو تعيينها غير قانوني؛

٣) أن تأمر المحاكم والهيئات والأشخاص ذوي الصلاحيات القضائية أو شبه القضائية، بموجب القانون، بالبحث أو الامتناع من البحث أو الاستمرار في البحث في موضوع، وأن تأمر بإلغاء أي بحث أو قرار صدر من دون وجه حق؛ هذا باستثناء المحاكم المركزية، ومحاكم الصلح، والمحاكم الدينية، والمحاكم التي يشملها قانون القضاء الأساسي؛

٤) أن تأمر المحاكم الدينية بأن تبحث في موضوع ما أو أن تمتنع من البحث أو الاستمرار في البحث في موضوع ما بموجب صلاحياتها. ويحق لمحكمة العدل العليا أن تبطل أي بحث أو قرار صادر عن محكمة دينية إذا تجاوزت صلاحياتها ـ هذا إذا كان المستدعي قد أثار موضوع صلاحية المحكمة أمامها في أول فرصة أتيحت له، أو إذا لم تتح له فرصة إثارة الموضوع قبل صدور قرار المحكمة الدينية.

إن قرارات المحكمة العليا مبرمة. والتوجه إلى محكمة العدل العليا يكون بتقديم التماس يحوي الوقائع والأسباب والهدف، مشفوعاً بتصريح بالقسم. ويجب أن يبين الالتماس الظلم أو التحيز أو التمييز أو التعسف أو الانتقام الذي حل بالمستدعي، وأن يلتمس به العدالة والإنصاف وتصحيح ما حل به من غبن (ومنحه الحق الذي يطالب به أو إلغاء قرار السلطة، وما شابه).

تنظر المحكمة في الالتماس المقدم إليها فوراً، وتصدر بناء عليه أمراً تمهيدياً إلى السلطة المستدعى ضدها بأن تبين الأسباب التي تدعو إلى عدم الاستجابة للالتماس خلال فترة محددة. وبعد تسلم رد المستدعى ضده، تسير في القضية بحسب ما تراه ملائماً. وإذا رأت أن الالتماس غير جدير بإصدار أمر تمهيدي، ترفضه ربما من دون

استدعاء المستدعى ضده أو إلزامه بالرد.

إن قرارات المحكمة العليا سوابق قضائية ملزمة لجميع المحاكم، باستثناء المحكمة العليا نفسها. ولقرارات المحاكم المركزية قوة توجيهية للمحاكم الأدنى منها، بما فيها محاكم الصلح.

البحث الإضافي:

في القضايا المهمة التي يمكن أن يكون القرار الصادر بشأنها سابقة قانونية مهمة والتي تكون المحكمة العليا قد بحثت فيها بهيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة ولم يصدر القرار بالإجماع، يحق للمحكمة العليا أن تقرر إعادة البحث في القضية أمام هيئة مؤلفة من خمسة قضاة، أو أكثر، من المحكمة العليا نفسها، بمن فيهم القضاة الذين أصدروا القرار. وإذا لم تقرر المحكمة إعادة البحث، يحق لأي واحد من أطراف القضية أن يطلب البحث الإضافي من المحكمة، ويحق لرئيس المحكمة، أو للقاضي الموكل إليه البحث في الطلب، أن يستجيب للطلب، نظراً إلى صعوبة الموضوع أو إلى أهميته أو إلى كونه جديداً، أو لكون القرار مناقضاً لقرار سابق صادر عن المحكمة العليا. ولا يتم البحث إلا في المسألة المحددة.

إعادة المحاكمة:

يحق لرئيس المحكمة العليا، أو لنائبه، أو لمن يفوضه الرئيس من قضاة المحكمة العليا، أن يأمر بإعادة المحاكمة في المحكمة العليا أو في إحدى المحاكم المركزية في قضية جزائية محكوم بها سابقاً، إذا تبينت إحدى الوقائع التالية:

١) إذا كانت إحدى البينات في أساس الحكم مبنية على الكذب أو التزوير، وإذا كان هناك أساس للاعتقاد بأنه لولا تلك البينة لكانت نتيجة الحكم لمصلحة المحكوم عليه.

٢) إذا ظهرت وقائع أو بينات جديدة، لم يكن المحكوم عليه يعلم بها أو لم يكن قادراً على تقديمها في أثناء المحاكمة، ومن شأنها أن تغير نتيجة الحكم لمصلحته.

٣) إذا حُكم على شخص آخر بارتكاب الجريمة نفسها، وظهر أن المحكوم عليه الأول لم يكن مرتكبها، يحق للمستشار القضائي وللمحكوم عليه أن يطلب من رئيس المحكمة العليا إعادة المحاكمة. وإذا لم يكن المحكوم عليه في قيد الحياة، يحق لزوجته وخلفه وأهله وإخوته أن يطلبوا إعادة المحاكمة.

في حال إعادة المحاكمة، يحق للمحكمة أن تصدر أي حكم، شرط ألاّ تشدد العقوبة. وإذا برّأت المحكوم عليه، فإنه يحق لها أن تأمر بأن يُعطى المحكوم عليه تعويضاً عن مدة الحكم التي نفذت في حقه.

مسجل المحكمة

في كل من محاكم الصلح والمحاكم المركزية والمحكمة العليا ومحاكم العمل مسجل محكمة، وهو رجل قانون بدرجة قاض يتولى مهمات وصلاحيات محددة في القانون، وهي مهمات وصلاحيات قضائية؛ فهو يصدر قرارات غيابية، ويستمع إلى الطلبات السريعة أو الطارئة، ويبت القضايا التمهيدية، ويصدر قرارات لها قوة ومفعول قرارات المحكمة التي يعمل فيها. وقراراته قابلة للاستئناف ضمن المدة المحددة بالقانون.

محاكم الشؤون المحلية

تنظر هذه المحاكم في القضايا المحلية والمخالفات المنصوص عليها في قانون البلديات، وقانون المجالس المحلية، وقانون التنظيم والبناء، والأنظمة والأوامر، والقوانين المساعدة المتفرعة عنها، والقوانين والأنظمة ذات الطابع المحلي والمنصوص عليها في القانون.

ومستوى هذه المحاكم كمستوى محاكم الصلح، وتنحصر صلاحيتها ضمن المنطقة المحددة لها في قرار تأسيسها. وغالباً ما تكون متفرعة من محاكم الصلح.

يعيِّن وزير العدل، بموافقة رئيس المحكمة العليا، قضاة هذه المحاكم؛ وهم من قضاة المحاكم العاملين أو المتقاعدين. وصلاحية قضاتها كصلاحية قضاة محاكم الصلح، والاستئناف على قراراتها كالاستئناف على قرارات محاكم الصلح. وهي قائمة في المدن الكبرى فقط. أمّا المدن والقرى التي لا يوجد فيها محاكم للشؤون المحلية، فتقوم محاكم الصلح بمهماتها.

محاكم الدعاوى الصغيرة

تنظر هذه المحاكم في الدعاوى التي يقدمها شخص لتحصيل مبلغ من المال لا يزيد على ٥٠٠٠ شيكل، أو لاستبدال أو إصلاح غرض ما، أو لإبطال معاملة بحيث لا تزيد قيمة الغرض أو المعاملة على ٥٠٠٠ شيكل. كما أنها تنظر في الدعاوى المضادة

إذا كانت من القيمة نفسها، أو للغايات نفسها، شرط ألاّ تكون ضمن الصلاحية المطلقة لمحاكم أُخرى.

ويحق لمحكمة الدعاوى الصغيرة أن تحيل القضية التي أمامها على محكمة الصلح إذا رأت أن من غير الملائم البحث في هذه القضية في محكمة الدعاوى الصغيرة، وإذا رأت أن المدعي قدم في العام نفسه أكثر من خمس دعاوى إلى المحكمة نفسها.

وصلاحيات هذه المحكمة ليست مطلقة؛ فمن لا يرغب في تقديم دعواه في هذه المحكمة يحق له تقديمها في محكمة الصلح الملائمة.

ولهذه المحكمة أن تقبل بينات حتى لو لم تكن هذه البينات مقبولة في محاكم الصلح العادية. وهي ليست ملزمة بالسير بموجب أنظمة أصول المحاكمات المدنية وقوانين البينات التي تلتزمها المحاكم المدنية. وللقاضي الحق في أن ينظر في القضية بالطريقة التي يراها مفيدة وسريعة وعادلة، ضمن الأنظمة السارية في هذه المحكمة.

ولا يحق للمتقاضين في هذه المحكمة أن يوكلوا محامين إلا إذا سمحت لهم المحكمة بذلك لأسباب خاصة يجب تدوينها. ويحق للمحكمة أن تسمح لممثل إحدى المنظمات الاجتماعية التي حددها الوزير (مثل جمعية حماية المستهلك) بأن ينوب عن أحد المتقاضين أمام المحكمة. ويتم الاستئناف على قرارات هذه المحكمة بعد الحصول على إذن من المحكمة المركزية التي سيقدم الاستئناف إليها. وينظر في الاستئناف قاض فرد من قضاة المحكمة المركزية. ويجب أن يتم تقديم الطلب من أجل الحصول على إذن في الاستئناف خلال ٧ أيام من صدور القرار إذا صدر وجاهياً أو من يوم تسلم القرار إذا صدر غيابياً. ويحق للقاضي في هذه المحكمة أن ينظر في القضية ويبتّها كحكم فيصل إذا وافق الطرفان، أو أن يحولها إلى التحكيم لدى حكم آخر لينظر فيها من دون إلزام الطرفين بدفع أجرته. وعندها يسري على الدعاوى قانون التحكيم.

ويعيِّن وزير العدل، بموافقة رئيس المحكمة العليا، قضاة محاكم الدعاوى الصغيرة من قضاة محاكم الصلح العاملين، أو من قضاة متقاعدين. ومن يعيَّن تكون له صلاحيات قاض في محكمة صلح. ومنطقة الصلاحية يحددها وزير العدل.

علانية القضاء

على المحاكم كافة العمل بصورة علنية ومفتوحة أمام الجمهور، لكن يحق للمحكمة أن تنظر في أية قضية على نحو مغلق في الحالات التالية:

توخّي المحافظة على الآداب، أو حماية القاصر أو عديم الحماية، أو حماية

المشتكي أو المتهم في القضايا الجنسية، أو في أثناء البحث في القضايا الزوجية، أو إذا كان البحث العلني يؤدي إلى إرهاب أحد الشهود ومنعه من الشهادة أو أداء الشهادة بحرية أو في أثناء النظر في طلبات لإصدار أوامر موقتة أو تمهيدية. وفي حال قررت المحكمة سماع الدعاوى في جلسة مغلقة، فإنه لا يحق لأحد أن ينشر شيئاً عن مجريات القضية إلا بإذن المحكمة. ولا يحق لأحد أن يصور في قاعة المحكمة ولا أن ينشر صوراً كهذه إلا بإذن المحكمة. ولا يحق لأحد أن ينشر اسم قاصر عمره تحت الثامنة عشرة إذا كان متهماً في قضية جزائية أو إذا كان مشتكياً أو متضرراً في بعض القضايا الجنسية أو الأخلاقية، ولا يجوز نشر صورته أو عنوانه أو أي من التفصيلات المتعلقة بهويته. كما يحق للمحكمة أن تمنع نشر مجريات المحكمة إذا رأت ضرورة لذلك من أجل حماية أحد أطراف القضية أو حماية شهودها أو أي شخص ورد اسمه في القضية.

ويحق للمحكمة أيضاً أن تمنع نشر اسم متهم لم تقدم ضده لائحة اتهام، أو نشر أية معلومات عنه تؤدي إلى التعريف به إذا كان النشر يضر بالتحقيق الجاري بحسب القانون. ولا يجوز نشر أي شيء عن قضية في قيد البحث في المحكمة إذا كان النشر يؤثر في مجرى المحاكمة أو في نتائجها. إلا إن حظر النشر لا يشمل نشر خبر بحسن نية بشأن ما يقال أو ما يحدث في جلسة علنية من جلسات المحكمة.

تعيين القضاة

يعيِّن رئيس الدولة القضاة الذين تختارهم لجنة اختيار القضاة المؤلفة من تسعة أعضاء، وهم: رئيس المحكمة العليا؛ قاضيان من المحكمة العليا يختارهما قضاة المحكمة العليا؛ وزير العدل؛ وزير آخر تعينه الحكومة؛ نائبان من الكنيست يختارهما الكنيست؛ شخصان منتدبان من نقابة المحامين العامة. وتعمل اللجنة برئاسة وزير العدل شرط ألا يقل عدد أعضائها عن سبعة. ولا يعين قاض إلا إذا كان يحمل الجنسية الإسرائيلية، وبعد أن يقسم يمين الولاء أمام رئيس الدولة على النحو التالي:

«أتعهد بالإخلاص لدولة إسرائيل وقوانينها وبأن أقضي قضاء عادلاً. وبألاّ أتحيز ولا أراعي الوجوه.»

تبدأ وظيفة القاضي في إثر أداء يمين الولاء، ولا تنتهي إلا في الحالات التالية:

١) التقاعد؛

٢) الاستقالة؛

٣) تعيينه في إحدى الوظائف التي يحظر على شاغليها أن يترشحوا للكنيست؛

٤) بموجب قرار لجنة اختيار القضاة، وبناء على اقتراح اللجنة أو رئيس المحكمة

العليا، وبموافقة سبعة من أعضائها على الأقل؛
٥) بموجب قرار المحكمة التأديبية الخاصة بالقضاة.

ولا يجوز نقل قاض من مكان وظيفته إلى مكان آخر إلا بموافقة رئيس المحكمة العليا، أو بناء على قرار المحكمة التأديبية للقضاة. ولا يجوز تعيين قاض في محكمة أدنى من المحكمة التي عين فيها إلا بموافقته.

ويتم تحديد رواتب القضاة وحقوقهم بموجب قانون أو قرار يُتّخذ في الكنيست أو في إحدى لجانه المفوضة بذلك. والرواتب مدرجة من الأدنى إلى الأعلى، بحسب درجات المحاكم والقضاة وأقدميتهم في الخدمة، وهي عالية المستوى، حيث يصل راتب رئيس المحكمة العليا، وهو أعلى راتب، إلى ما يوازي راتب رئيس الدولة.

لا يجوز للقاضي أن يعمل في أية مهنة أو حرفة أو أن يشغل وظيفة اجتماعية إلى جانب عمله كقاض إلا بموجب قانون أو بموافقة رئيس المحكمة العليا ووزير القضاء، ولا يجوز بدء تحقيق جزائي ضد قاض إلا بموافقة المستشار القضائي للحكومة، ولا تقدم لائحة اتهام ضد قاض إلا بتوقيع المستشار القضائي للحكومة. وفي حال تقديم لائحة اتهام ضد قاض، تنظر المحكمة المركزية فيها بهيئة من ثلاثة قضاة، إلا إذا وافق القاضي المتهم على سماع القضية بالطرق العادية.

والقضاة كافة خاضعون للمحكمة التأديبية، التي يؤلفها رئيس المحكمة العليا من قضاة عاملين أو متقاعدين. وتعمل هذه المحكمة بموجب إجراءات وصلاحيات محددة في القانون. وفي حال تقديم شكوى أو لائحة اتهام ضد قاض، يحق لرئيس المحكمة أن يوقف القاضي عن أداء وظيفته مدة يحددها هو.

ويعمل القضاة على أساس مبدأ عدم ارتباط وعدم خضوع القاضي إلا للقانون. ولا سلطة على القاضي إلا سلطة القانون ووفق مبدأ علانية القضاء.

اختيار القضاة

يجوز اختيار قضاة المحكمة العليا من قضاة المحاكم المركزية، شرط أن يكون قد مضى على ممارسة القاضي وظيفته خمسة أعوام، أو أن يكون عضواً أو مؤهلاً لعضوية نقابة المحامين، وعمل عشرة أعوام على الأقل (منها أعوام خمسة في إسرائيل) في إحدى الوظائف التالية: المحاماة؛ القضاء؛ وظيفة قضائية أُخرى في خدمة الدولة؛ تدريس القضاء في الجامعة أو في كلية حقوق معترف بها، أو ممن هم حقوقيون أخصائيون.

كما يجوز اختيار قضاة المحاكم المركزية ممن خدموا كقضاة في محاكم صلح

مدة أربعة أعوام، أو ممن هم أعضاء أو يحق لهم أن يكونوا أعضاء في نقابة المحامين ومارسوا العمل مدة لا تقل عن ستة أعوام (منها ثلاثة أعوام على الأقل في إسرائيل) في إحدى المهمات القضائية المذكورة سابقاً.

ويجوز أيضاً اختيار قضاة محاكم الصلح من أعضاء (أو ممن يحق لهم أن يكونوا أعضاء) نقابة المحامين إذا مارسوا العمل مدة ثلاثة أعوام (منها عام واحد على الأقل في إسرائيل) في إحدى المهمات القضائية المذكورة سابقاً.

محاكم العمل

وتتكون من محاكم العمل اللوائية ومحكمة العمل القطرية.

تتألف المحكمة اللوائية من قاض محترف على مستوى قاض في محكمة مركزية، وممثل عن العمال، وممثل عن أصحاب العمل. ويتم تعيين القضاة من بين أصحاب الحق، أو المؤهلات التي تسمح لهم بأن يكونوا قضاة في محكمة مركزية. وطريقة تعيين القضاة المحترفين مشابهة لطريقة تعيين قضاة المحاكم المركزية.

يعين ممثلو العمال وممثلو أصحاب العمل مدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد، بعد التشاور مع أكبر نقابة عمال وأكبر نقابة لأصحاب العمل، وبموجب توصيات منهما. ويشترط فيمن يعين قاضياً محترفاً أن يكون صاحب خبرة في مجالات العمل والعمال أو في البحث والتدريس في مجالات القضاء أو القانون أو الاقتصاد، أو أن يكون عضواً في نقابة المحامين، وعمل في مجال القانون أو في خدمة الدولة في مجال قضائي مدة خمسة أعوام على الأقل.

ويعيِّن وزيرا العدل والعمل القضاة. وبعد التعيين، لا يكون القضاة وممثلو الجمهور مرتبطين بأية منظمة تمثل العمال أو أصحاب العمل، ولا سلطة عليهم إلا سلطة القانون والضمير، ولا يدينون بالولاء للمنظمات التي أوصت بتعيينهم.

تعمل المحكمة برئاسة القاضي المحترف، الذي يحق له أن يقضي أحياناً بمفرده في حال غياب أحد ممثلي الجمهور، وفي بعض الحالات الأُخرى.

تتألف هيئة محكمة العمل القطرية من ثلاثة أو خمسة أو سبعة أعضاء. فعندما تعقد جلسة استماع إلى استئناف على قرار محكمة العمل اللوائية، تكون المحكمة من ثلاثة أعضاء برئاسة قاض محترف وعضوية ممثل العمال وممثل أرباب العمل. وعندما تعقد جلسة لسماع قضايا بين أطراف في اتفاق عمل جماعي بشأن مفعوله أو تفسيره أو تنفيذه أو الإخلال به، تتألف المحكمة من سبعة أعضاء، منهم ثلاثة قضاة محترفون، وممثلون عن العمال، وممثلون عن أصحاب العمل. أمّا في باقي القضايا، فتعقد المحكمة بهيئة

مؤلفة من خمسة أعضاء، منهم ثلاثة قضاة محترفون، وممثل عن العمال، وممثل عن أرباب العمل.

يقع المقر الدائم لمحكمة العمل القطرية في القدس. أمّا المحاكم اللوائية، فموجودة في القدس، وتل أبيب، وحيفا، والناصرة، وبئر السبع.

صلاحية محكمة العمل اللوائية:

لهذه المحكمة صلاحية مطلقة لسماع الدعاوى بين العامل أو من يحل محله وبين صاحب العمل أو من يحل محله، وذلك في كل ما يتعلق بعلاقات وشروط العمل، باستثناء قضايا التعويضات الناجمة عن الإهمال في سلامة العمال في أثناء العمل. كما أن لها صلاحية النظر في الدعاوى الناجمة عن المفاوضات بشأن بناء علاقات بين عامل ورب عمل، أو الناجمة عن اتفاقات لبناء علاقات بين عامل ورب عمل، أو بعد قطع علاقات عامل برب عمل، أو في الدعاوى الناجمة عن قبول أو عدم قبول شخص في العمل، أو في دعاوى خلافات العمل والإضرابات عن العمل، وفي دعاوى من يحق لهم أن يكونوا أطرافاً في اتفاق عمل جماعي خصوصي بشأن مفعول أو تفسير أو نقض أو تنفيذ أي اتفاق عمل جماعي، أو تنظيم جماعي، وبكل ما يتفرع عنه، أو بشأن تفسير أو تنفيذ أو نقض أو مفعول أي قانون. كما أن لها صلاحية النظر في دعاوى العمال وأصحاب العمل ضد صناديق التوفير والتقاعد العمالية، وبالعكس، وفي دعاوى المخصصات الناجمة عن علاقات عامل برب عمل، وفي دعاوى عمال بشأن حقوقهم ضد منظماتهم، وفي دعاوى عمال بحسب قانون التأمين الوطني والقوانين الأُخرى. كما يحق لمحكمة العمل أن تفرض عقوبات على من يخالف قوانين العمل بحسب ما جاء في القانون.

صلاحية محكمة العمل القطرية:

لهذه المحكمة صلاحية مطلقة في سماع القضايا الناشئة بين من يحق لهم أن يكونوا أطرافاً في اتفاقات عمل جماعية عامة بشأن مفعولها، وتفسيرها، وتنفيذها أو نقضها، أو تنظيم عمل وكل ما يتفرع عنه، أو بشأن مفعول، وتفسير، وتنفيذ أو نقض أي قانون، وفي القضايا الناشئة بين منظمة عمال وأُخرى، أو منظمة أصحاب عمل وأُخرى، إذا كان أساسها علاقات عمل.

كما تنظر هذه المحكمة في كل استئناف يقدم لها بشأن قرارات محاكم العمل اللوائية.

والقرار النهائي لمحكمة العمل اللوائية قابل للاستئناف أمام محكمة العمل القطرية خلال ٣٠ يوماً من صدور القرار. أمّا القرارات التمهيدية، فهي قابلة للاستئناف خلال

أسبوع واحد، إذا أُعطي إذن في ذلك من رئيس محكمة العمل القطرية أو نائبه أو قاض مفوَّض منها. وفي محاكم الصلح والمحاكم المركزية أيضاً وظيفة مسجل المحكمة، وهو صاحب درجة قضائية، وله صلاحيات قاض، ويحكم في الدعاوى السريعة والصغيرة، ولا سيما دعاوى دفع أجور العمل ومشتقاته، والحصول على مخصصات إذا كانت قيمة الدعوى لا تزيد على ما يقارب ١٢,٦٥٠ شيكلاً، قابلة للزيادة بقرار وزاري من مدة إلى أُخرى.

وقرارات مسجل المحكمة قابلة للاستئناف أمام محكمة العمل اللوائية خلال ١٥ يوماً من صدور القرار، ثم أمام محكمة العمل القطرية إذا أعطي إذن في ذلك. ويحق لمحكمة العمل اللوائية أن تحكم بطريقة التحكيم، ولها صلاحية إصدار أوامر وقرارات بالمستوى نفسه، كما للمحاكم المركزية. أمّا محكمة العمل القطرية، فلها صلاحية إصدار قرارات وأوامر بالمستوى نفسه كما للمحكمة العليا.

ويحق لمحكمة العمل اللوائية أن تنظر في بعض الخلافات وتبته بالطريقة السريعة، ومن دون التزام أصول المحاكمات الدارجة في محاكم العمل، أو أن تحيل الموضوع على التحكيم. ويحق لكل طرف في قضية أن يكون ممثَّلاً في المحكمة من قِبل نقابة العمال أو نقابة أرباب العمل التي ينتمي إليها، وتؤخذ القرارات في المحكمة بأغلبية الأصوات.

وقرارات محاكم العمل قابلة للتنفيذ في دائرة الإجراء، ولها صلاحية ضبط النظام مثل سائر المحاكم.

أمّا القرارات النهائية لمحكمة العمل القطرية، فهي غير قابلة للاستئناف، خلافاً للقرارات الجزائية لهذه المحكمة، إذ يمكن الاستئناف عليها أمام المحكمة العليا، مثل قرارات المحكمة المركزية.

ولمحاكم العمل أنظمة خاصة بأصول المحاكمات فيها، وهذه الأنظمة تشابه كثيراً الأنظمة السارية في المحاكم المدنية.

محاكم السير

هي فرع من فروع محاكم الصلح، وقاضي محكمة السير هو قاضي محكمة صلح، وله الصلاحيات نفسها. تنظر هذه المحكمة في قضايا ومخالفات قوانين السير وأنظمته وتأمين السيارات، وتفرض على المخالفين عقوبات مثل الحبس والغرامة وسحب رخص السير. ويعيَّن قاضي السير بموجب قانون تعيين القضاة، شرط أن يكون محامياً ذا إلمام واسع بقوانين السير، ومدة خدمته تتراوح بين عام واحد وثلاثة أعوام قابلة

للتجديد، وبعد هذه المدة يصبح تعيينه دائماً. ويقوم قاضي السير بالنظر في القضايا وحسمها بمفرده، وقراراته قابلة للاستئناف، مثل قرارات محاكم الصلح.

محاكم الإيجارات

في كل محكمة صلح محكمة إيجارات، قضاتها من قضاة محاكم الصلح. تنظر هذه المحكمة في الخلافات التي تنشأ بين المستأجر والمؤجر في ما يتعلق بقانون حماية المستأجر الساري على المساكن والمحلات التجارية المحمية، وخصوصاً مسألة تحديد بدل الإيجار، والمفتاحية، والزيادات القانونية على بدل الإيجار، وإصلاح المأجور، وتغيير غاية الإيجار. ولهذه المحكمة الحق في قبول بينات حتى لو كانت غير مقبولة في المحاكم المدنية الأخرى. ولها الحق في أن تستعين بالخبراء لحل القضايا المطروحة أمامها. وقرارات هذه المحكمة قابلة للاستئناف، مثل قرارات محاكم الصلح، وتنفذ في دائرة الإجراء، مثل قرارات المحاكم العادية.

المحاكم الإدارية

في سنة ١٩٩٢ سنَّ الكنيست قانون المحاكم الإدارية، واعتبر فيه جميع لجان الاعتراضات أو لجان الاستئناف التي تعمل بموجب ١٥ قانوناً، بما فيها قوانين الضرائب الحكومية والبلدية ولجان التخمين، كمحاكم إدارية، ونظم أصول العمل فيها وتعيين القضاة والاستماع إلى الاعتراضات وبتّها. وتعمل هذه المحاكم بطريقة شبه قضائية، ولا تسري عليها أصول المحاكمات والبينات الدارجة في المحاكم العادية. ويمكن الاستئناف على قراراتها النهائية أمام المحكمة المركزية، حيث ينظر في الاستئناف قاض فرد.

يعين وزير العدل مجلساً استشارياً مؤلفاً من ١٥ عضواً من أجل تقديم المشورة للوزير بشأن كل ما يتعلق بإقامة هذه المحاكم أو بنظام العمل فيها، وتعيين قضاتها وإدارة شؤونها بحسب القانون. وتختص هذه المحاكم بالاستماع إلى الاعتراضات التي يقدمها المواطن ضد أية سلطة أو هيئة حكومية فيما يتعلق بضريبة الدخل، وضريبة القيمة المضافة، وضرائب الأملاك، وضرائب البلدية والمجالس المحلية، وتعويضات مشوهي الحروب، وتحديد أسعار السلع والخدمات، وحقوق المياه، والإشراف على المدارس، والعقود الموحدة، وغيرها.

المحاكم الدينية

المحاكم الشرعية الإسلامية:

في قضايا الأحوال الشخصية، أبقت إسرائيل على الوضع الذي كان قائماً أيام الانتداب البريطاني على فلسطين، بموجب المرسوم الملكي لسنة ١٩٢٢. وهذا الوضع مماثل للوضع الذي كان قائماً أيام الحكم العثماني.

وبالنسبة إلى المسلمين، أقامت إسرائيل لهم محاكم شرعية على درجتين: محاكم بداية ومحكمة استئناف. ومحاكم البداية موجودة في عكا وحيفا والناصرة ويافا والطيبة، حيث يجلس في كل منها قاض فرد. أمّا محكمة الاستئناف، فمؤلفة من ثلاثة قضاة من محاكم البداية الذين لم يصدروا القرار المستأنف عليه. ومقرها في القدس، وتنعقد عندما يقدَّم لها استئناف على قرارات محاكم البداية.

إن قضاة هذه المحاكم هم مواطنون إسرائيليون من المسلمين العرب. ويتم تعيينهم من قِبل لجنة تعيين خاصة برئاسة وزيري الأديان والعدل. وتشمل صلاحيات هذه المحاكم جميع قضايا الأحوال الشخصية مثل الزواج، والطلاق، والنفقة، والتبني، والوصاية، والحضانة، وإنشاء وإدارة الأوقاف الإسلامية، وهي صلاحيات مطلقة. كما أن لها صلاحية النظر في قضايا الإرث والوصايا، في حال موافقة جميع أطراف هذه القضايا.

ولا تسري سلطة هذه المحاكم وصلاحياتها إلا على المسلمين من مواطني إسرائيل. وتستمد هذه المحاكم صلاحياتها من البندين ٥١ و ٥٢ من المرسوم الملكي على فلسطين لسنة ١٩٢٢، ومن البند ٧ من قانون أصول المحاكمات في المحاكم الشرعية الصادر سنة ١٣٣٣هـ، وتقضي بموجب المذهب الحنفي والشرائع الإسلامية، مع التعديلات القانونية المحلية. ويتقاضى قضاتها وموظفوها رواتبهم من الدولة، ويعتبرون موظفي دولة. أمّا رسوم هذه المحاكم فتحددها الدولة وتأخذها.

المحاكم الدينية لليهود:

أقامت إسرائيل لليهود محاكم دينية على درجتين: محاكم بداية في كل لواء، ومحكمة استئناف. وقضاتها من رجال الدين اليهود، يعيّنهم رئيس الدولة بحسب قانون المحاكم الدينية اليهودية.

تشمل صلاحيات هذه المحاكم جميع قضايا الزواج والطلاق، والنفقة، وإدارة وإنشاء الأوقاف اليهودية على نحو مطلق. وقد وسعت إسرائيل صلاحية المحاكم الدينية اليهودية بموجب قانون صلاحية المحاكم الدينية اليهودية (الزواج والطلاق) لسنة ١٩٥٣، وأصبحت صلاحيتها تشمل كل يهودي مقيم في إسرائيل حتى لو لم يكن مواطناً إسرائيلياً.

أمّا قضايا نفقة الأولاد، والوصاية، والوراثة، وباقي قضايا الأحوال الشخصية، فيحق لإحدى هذه المحاكم أن تنظر فيها إذا وافق كل أطراف القضايا على صلاحية المحكمة. وتستمد هذه المحاكم صلاحياتها من البند ٥٣ من المرسوم الملكي على فلسطين لسنة ١٩٢٢، ومن قانون المحاكم الدينية اليهودية لسنة ١٩٥٣، وتقضي بموجب الشرائع اليهودية. وقضاتها وموظفوها يتقاضون رواتبهم من الدولة، ويعتبرون موظفي دولة. وتحدد الدولة رسوم المحاكم وتأخذها.

وفيما يتعلق بالأغراب، الذين هم ليسوا مواطني إسرائيل ولا ينتمون إلى إحدى الطوائف الدينية، فإن المحكمة المختصة بقضايا أحوالهم الشخصية هي المحكمة المركزية، إلا إنهم يستطيعون أن يتفقوا على التقاضي أمام إحدى المحاكم الدينية الإسرائيلية. وفي قضايا الأحوال الشخصية لشخصين من طائفتين مختلفتين، يحق لهذين الشخصين أن يتفقا على التقاضي أمام إحدى المحاكم الدينية التي ينتمي إليها أحدهما. وإذا لم يتفقا، فإنه يحق لهما أن يتوجها إلى رئيس المحكمة العليا كي يقرر المحكمة التي يجب تحويل قضيتهما إليها، أو أن يعين لهما محكمة خاصة للنظر في قضيتهما.

يقع مقر محكمة الاستئناف الدينية اليهودية في القدس. ومن ضمن قضاتها الحاخامان الأكبران في إسرائيل. وهي تنظر في الاستئنافات المقدمة لها على قرارات المحاكم الدينية اللوائية بهيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة.

المحاكم الدينية المسيحية:

لكل طائفة مسيحية معترف بها في إسرائيل محكمة خاصة بها. ويعيّن قضاةَ هذه المحاكم الرؤساء الروحيون لهذه الطوائف. وتعمل كل محكمة بموجب شريعة الطائفة وأصول المحاكمات والأنظمة الخاصة بها، ولها استقلال شبه كامل عن الدولة. والقضاة هنا لا يتقاضون رواتبهم من الدولة، ولا يعتبرون موظفي دولة، ولا يخضعون إلا لرؤسائهم الروحيين، ولا يقسمون يمين الولاء للدولة ولقوانينها.

تختص هذه المحاكم بقضايا الزواج، والطلاق، ونفقة الزوجة، وإنشاء وإدارة الأوقاف التابعة للطوائف. وصلاحياتها تسري فقط على أعضاء الطوائف المسيحية التابعين لهذه المحاكم. كما أن لها الحق في النظر في سائر قضايا الأحوال الشخصية بموجب المادة ٥١ من المرسوم الملكي على فلسطين، مثل نفقة الأولاد، والوراثة، والوصاية، وغيرها، وذلك في حال وافق على صلاحياتها جميع أطراف القضايا.

يسري في المحاكم الكاثوليكية الحق القانوني الكاثوليكي، ويسري في المحاكم الأرثوذكسية القانون البيزنطي.

وأهم هذه المحاكم محكمة الروم الكاثوليك الملكيين في الناصرة، ومحكمة

الروم الأرثوذكس في عكا ويافا والقدس والناصرة، ومحكمة الموارنة في حيفا، ومحكمة اللاتين في الناصرة. أمّا رسوم هذه المحاكم فتحددها المحاكم نفسها وتأخذها، وليس للدولة رقابة أو تدخل في شؤون هذه المحاكم.

المحكمة الدينية الدرزية:

أقامت إسرائيل محكمة خاصة بالطائفة الدرزية؛ إذ لم يكن لهذه الطائفة محكمة خاصة بها أيام الحكم البريطاني، ولم تكن طائفة مستقلة معترفاً بها، بل كانت خاضعة للمحاكم الشرعية. ففي سنة ١٩٥٧ اعترفت إسرائيل بالطائفة الدرزية كطائفة مستقلة.

وبموجب قانون المحاكم الدرزية لسنة ١٩٦٢، أقيمت محكمة بداية، ومقرها في حيفا وعكا، ومحكمة استئناف.

لهذه المحكمة صلاحية مطلقة للنظر في قضايا الزواج والطلاق الخاصة بمواطني أو سكان إسرائيل الدروز، كما أن لها صلاحية مطلقة للنظر في إدارة وإنشاء الأوقاف الدرزية. ولها أيضاً صلاحية الاستماع إلى قضايا الأحوال الشخصية الأُخرى المذكورة في البند ٥١ من المرسوم الملكي على فلسطين، وقضايا الإرث والوصية بحسب قانون الوراثة، وذلك في حال وافق جميع أطراف القضايا على صلاحية المحكمة. وتنظر محكمة الاستئناف الدرزية في الاستئنافات المرفوعة إليها على قرارات محكمة البداية. وتنظر هذه المحكمة بهيئة من ثلاثة قضاة، ويعيِّن رئيس الدولة القضاة بناء على توصية لجنة تعيين القضاة الدروز التي يرئسها وزير الأديان، وتشمل وزير العدل، ورئيس المحكمة الدرزية الاستئنافية، وعدداً من القضاة الدروز، وعضو كنيست درزياً. وعلى القاضي المعين أن يقسم أولاً يمين الولاء للدولة وقوانينها، مثل قضاة المحاكم المدنية. ولا سلطة على القاضي إلا سلطة القانون. ويتلقى قضاة المحكمة رواتبهم من الدولة التي تحدد رسوم المحكمة وتأخذها، وتعين الموظفين، وتخصص المباني، وتدير المحكمة. وتحكم هذه المحكمة بموجب شريعة الأحوال الشخصية للدروز المتبعة في لبنان وسورية.

المحاكم العسكرية

تعمل المحاكم العسكرية الخاصة برجال الجيش الإسرائيلي بموجب قانون القضاء العسكري لسنة ١٩٥٥. وصلاحياتها محصورة في مقاضاة رجال الجيش الذين هم في الخدمة الفعلية أو في الاحتياط، وذلك بشأن المخالفات التي يرتكبونها ضد أنظمة وقوانين وتعليمات الجيش. كما تسري صلاحياتها على كل من تسلم من الجيش سلاحاً ليستخدمه في مهمة أوكلت إليه، وعلى كل من هو في حماية الجيش، أو يعمل في

الجيش، أو في المصانع العسكرية أو مبعوث من الجيش، وعلى أسرى الحرب.

تحكم هذه المحكمة بموجب قانون العقوبات العام وقانون القضاء العسكري. وقضاتها والمدعون والعاملون فيها هم من العسكريين، ولا يرافع أمامها سوى عسكريين أو محامين توافق قيادة الجيش عليهم.

أمّا أنواع هذه المحاكم فهي: المحاكم اللوائية العسكرية؛ المحكمة العسكرية البحرية؛ المحكمة العسكرية الخاصة؛ المحكمة العسكرية الميدانية؛ محكمة السير العسكرية؛ محكمة الاستئناف العسكرية. ويخضع قضاة هذه المحاكم للقانون فحسب، ولا يخضعون لقوادهم العسكريين. ويتولى رئيس الدولة تعيين القضاة بناء على توصية لجنة اختيار القضاة العسكريين، على أن يكون القاضي صاحب خبرة قضائية، وأن يقسم قبل بدء عمله يمين الولاء للدولة ولقوانينها، مثل قضاة المحاكم المدنية. ولهذه المحاكم صلاحية فرض عقوبات منوعة، مثل الغرامة، والحبس، والتوبيخ، والطرد من الجيش، وخفض الرتبة، وعقوبات تأديبية، ودفع تعويضات، وسحب أو منع رخص السواقة. ولها أيضاً صلاحية فرض عقوبة السجن المؤبد (أي ٢٠ عاماً).

يقدَّم الاستئناف على قرارات محاكم البداية العسكرية إلى محكمة الاستئناف العسكرية، وقرارها نهائي. أمّا إجراء التحقيق وتقديم القضايا لهذه المحاكم فهما في يد النيابة العسكرية، التي يرئسها المدعي العام العسكري، وهو رجل قانون يعينه وزير الدفاع.

المحاكم العسكرية (للمدنيين):

أقيمت هذه المحاكم بموجب أنظمة الطوارىء الانتدابية لسنة ١٩٤٥. وهي تنظر في القضايا التي تقدمها النيابة العسكرية لها بشأن الأعمال التي تعتبرها مخالفة لأنظمة الطوارىء الانتدابية لسنة ١٩٤٥. وقضاة هذه المحاكم ضباط في الجيش يتم تعيينهم من قِبل قائد الجيش. ولها صلاحية فرض الحبس المؤبد وعقوبة الموت. ويحق للمتهم أمام هذه المحاكم أن يوكل محامياً مدنياً.

يحق للنيابة العسكرية، في بعض المخالفات، أن تقدم القضايا إلى محكمة مدنية أو إلى محكمة عسكرية، لأن ثمة للمحكمتين صلاحيات متوازية. وإذا قُدمت القضية إلى المحكمة العسكرية، فهذا يعني أن النيابة تريد عقوبة أشد مما قد تفرضه المحكمة المدنية. ولهذه المحكمة صلاحية مطلقة للنظر في المخالفات المتعلقة بحيازة الأسلحة والمتفجرات واستخدامها، وأعمال التخريب والإرهاب، وما شابه ذلك. وقد درجت إسرائيل على تقديم رجال المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية إلى هذه المحاكم، وكذلك المعتقلين الفلسطينيين الذين يشاركون في أعمال الانتفاضة وأنشطتها. وتفرض

المحاكم على هؤلاء المعتقلين أشد العقوبات المالية وعقوبات الحبس بما فيها الحبس المؤبد. ولا يتمتع قضاة هذه المحاكم بالاستقلال التام الذي يتمتع قضاة المحاكم المدنية به، على الرغم من أنهم رجال قانون في أغلبيتهم. وقرارات هذه المحاكم قابلة للاستئناف أمام المحكمة العسكرية الاستئنافية.

إن أصول المحاكمات وطريقة قبول البينات في هذه المحاكم أسهل على النيابة العسكرية مما هي عليه في المحاكم المدنية، وكلها محددة في أنظمة الطوارىء لسنة ١٩٤٥.

وهذه المحاكم منتشرة في مدن المناطق المحتلة، وواحدة منها تعمل في اللد لمقاضاة العرب من مواطني إسرائيل، الذين يُتَّهمون بارتكاب أعمال عدائية لإسرائيل. ولما كان أساس قيام هذه المحاكم وعملها هو أنظمة الطوارىء العسكرية التي سنّها الجيش البريطاني لحماية احتلاله لفلسطين سنة ١٩٤٥، وكان يستعملها ضد العرب واليهود الذين قاوموا الاحتلال، فإن الجيش والسلطة الإسرائيليين يستخدمان هذه المحاكم وقراراتها وسائل كبت وقمع ضد مقاومي الاحتلال من العرب، ووسيلة لإضفاء صفة العدالة والنزاهة والحياد على إجراءات الحبس وفرض الغرامات ومصادرة الأراضي العربية وطرد واقتلاع المواطنين العرب من أجل خدمة الأهداف الإسرائيلية في امتلاك الأراضي العربية وتوطين اليهود فيها وتثبيت سلطة جيش الاحتلال في المناطق الفلسطينية، ولإظهار السلطة العسكرية الإسرائيلية أنها تحترم مبادىء حقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية السارية في المناطق المحتلة. والقضايا التي تصل إلى هذه المحاكم تقدمها جميعها النيابة العسكرية لفرض العقوبات على مقاومي أنظمة الاحتلال وأهدافه. إن العدالة والنزاهة والحياد في هذه المحاكم محدودة ضمن نصوص وأهداف هذه الأنظمة العسكرية الاحتلالية.

تجتمع المحكمة العسكرية بهيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة برئاسة من هو أعلاهم رتبة عسكرية. ولها صلاحية الاعتقال وصلاحية الإفراج بكفالة، ويسري عليها مبدأ علانية القضاء، إلا إذا قررت المحكمة إغلاق الجلسة لأسباب أمنية، وعليها أن تصدر قراراتها بالإجماع.

بعد صدور قرار من هذه المحكمة، يحيله رئيس المحكمة مع تقرير بشأن القضية على قائد الجيش، الذي له الحق والصلاحية في أن يصادق على القرار والحكم أو أن يبرىء المحكوم عليه ويطلقه، أو أن يخفف الحكم، أو أن يسامح المتهم، أو أن يقرر معاملة خاصة به، أو أن يأمر بإعادة المحاكمة في المحكمة ذاتها أو في محكمة عسكرية أُخرى. وإلى حين صدور قرار قائد الجيش، يبقى المحكوم عليه محتجزاً بأمر من المحكمة، كما يحق لقائد الجيش أن يعيد النظر في الحكم بعد المصادقة عليه وخلال تنفيذه، وأن يأمر بتخفيفه.

المحاكم العسكرية العاجلة:

يحق لقائد الجيش أن يقيم محاكم عسكرية عاجلة مؤلفة من قاض فرد، يقضي بها بصورة عاجلة، وله صلاحية إصدار أحكام الحبس لمدة تصل إلى عامين، مع غرامات مالية، وليس له صلاحية إصدار حكم بالإعدام.

وقرارات هذه المحاكم نافذة المفعول منذ صدورها من دون المصادقة عليها من قائد الجيش. إلا إن لقائد الجيش صلاحية إبطال الحكم أو تخفيفه، وتبرئة المتهم. ويحق لهذه المحكمة أن تحيل القضية على محكمة عسكرية مؤلفة من ثلاثة قضاة.

محاكم شؤون المياه

أقيمت محكمة خاصة بشؤون المياه ومنازعاتها، وأعطيت صلاحياتها إلى المحكمة المركزية في حيفا، وهي تشمل البلد كله. وتعقد هذه المحكمة بهيئة مؤلفة من ثلاثة أشخاص برئاسة قاضي المحكمة المركزية، الذي يعينه وزير العدل، وعضوية شخصين يمثلان الجمهور، يتم تعيينهما بتوصية من وزير الزراعة. وتنظر هذه المحكمة في المنازعات كلها المتعلقة بشؤون المياه بحسب ما جاء في قانون المياه لسنة ١٩٥٩. وصلاحياتها كصلاحيات المحكمة المركزية، ولها الحق في قبول بينات حتى لو لم تكن مقبولة في المحاكم المدنية. وقراراتها قابلة للاستئناف وللتنفيذ، مثل قرارات المحكمة المركزية.

محكمة البحرية

إن المحكمة المركزية في حيفا مفوضة للقيام بصلاحيات محكمة البحرية منذ سنة ١٩٥٢، بدلاً من المحكمة العليا التي كانت تنظر في قضايا البحرية بحسب قانون البحرية لسنة ١٩٣٧. وهذه المحكمة مؤلفة من قاض فرد، وله الحق في أن يستعين بمستشار أو مستشارين يعينهم وزير العدل. وتنظر هذه المحكمة في المنازعات الناجمة عن الملاحة والبحار بموجب قوانين الملاحة البحرية، كما هو دارج في بريطانيا، وبموجب قانون الملاحة البحرية الإسرائيلية، ولها الحق في أن توقف السفن أو أن تحتجزها أو أن تبيعها. وقرارات هذه المحكمة قابلة للتنفيذ والاستئناف، مثل قرارات المحكمة المركزية.

محكمة الأحداث

هي محكمة صلح أو محكمة مركزية، شرط أن يكون فيها قاضي الأحداث. فإذا قدمت إلى محكمة صلح أو إلى محكمة مركزية لائحة اتهام ضد حدث قاصر ـ الذي يتراوح عمره بين ١٣ سنة و١٨ سنة ـ فيجب أن ينظر فيها قاضي الأحداث الذي عين لذلك في المحكمة نفسها. ويعين قاضي الأحداث من قِبل رئيس المحكمة العليا بموافقة وزير العدل. وتعقد محكمة الأحداث على انفراد، وفي قاعات مغلقة لا يدخلها إلا الأشخاص الذين لهم علاقة بالقضية وبإذن من المحكمة. ومهمة هذه المحكمة أن تجري المحاكمات الجزائية ضد الأحداث الجانحين والقاصرين الذين هم بحاجة إلى الرعاية. وتحاول المحكمة في أحكامها أن تصلح الأحداث الجانحين، وتعيدهم إلى الحياة الاجتماعية الطبيعية، وتمنع احتكاكهم بالمجرمين المحكوم عليهم، وتمنع نشر صورهم أو أسمائهم في الصحف. وتستعين هذه المحكمة بمراقبي الأحداث والعاملين الاجتماعيين والأخصائيين برعاية القاصرين. ويحكم قاضي الأحداث غالباً بحسب توصيات وتقارير مراقبي الأحداث والعاملين الاجتماعيين بموجب قانون الأحداث (قضاء، عقاب، وطرق العلاج) لسنة ١٩٧١. وهذا القانون يحدد طرق وأماكن اعتقال الأحداث وإطلاقهم، وطرق محاكمتهم ومعاقبتهم، وطرق علاجهم؛ فبدلاً من عقوبة الحبس، يستعيض القانون عنها بعقوبة حجز الحدث في إصلاحية مغلقة لمدة معينة. ولا يمكن فرض عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد على قاصر. والمحكمة غير ملزمة بأن تحكم بالحبس أو بالحد الأدنى من العقوبة. ولا تحكم المحكمة بالحبس على من هو تحت سن الرابعة عشرة. وإذا حكمت بالحبس على قاصر، فيجب ألاّ يسجن مع من هو بالغ. وطرق المعالجة التي تتبعها المحكمة تشمل تسليم القاصر إلى رعاية شخص آخر غير والديه، وتحديد وصاية الوالدين على القاصر، ووضع القاصر تحت رعاية ضابط الأحداث، وإطلاق القاصر بكفالته أو بكفالة والديه، مع تعهد بإصلاح سلوكه، وحجز القاصر في إحدى الإصلاحيات أو المؤسسات أو إلزامه بإثبات وجوده فيها يومياً، وفرض الغرامة على الحدث أو على والديه، وإلزامهم بدفع تعويض للمتضرر، وإصدار أية تعليمات وأوامر أُخرى لضمان إصلاح القاصر وتأديبه.

دوائر الإجراء

تنفذ أحكام المحاكم على اختلاف أنواعها بواسطة دوائر الإجراء الموجودة في كل محكمة صلح. يرئس كل دائرة إجراء مسجل بمستوى قريب من مستوى قاض في محكمة صلح، وقراراته المهمة قابلة للاستئناف أمام المحكمة المركزية، إذا حصل

المستأنف على إذن في الاستئناف. وهو يصدر القرارات التنفيذية اللازمة لتحصيل الديون والشيكات والسندات والرهونات، وتسليم الحاجات العينية، وله صلاحية إيقاع الحجز على الممتلكات والأموال المنقولة وغير المنقولة، وله الحق في إصدار أوامر بالحبس على المدينين، ولا تزيد فترة الحبس على ٢١ يوماً.

النيابة العامة

يرئس النيابةَ العامة للدولة المستشارُ القضائي للحكومة ويديرها النائب العام. ويعمل تحت أمرته نحو ٣٤ محامياً في وزارة العدل في القدس. وللنيابة العامة مكاتب فرعية في جميع الألوية. كما أن هنالك مكتب نيابة خاصاً بشؤون الضرائب والاقتصاد. وتخضع جميع مكاتب النيابة العامة لوزارة العدل.

نقابة المحامين

في إسرائيل نحو سبعة عشر ألف محام، بمن فيهم رجال القضاء والنيابة. وهم منظمون في نقابة المحامين التي لها، وحدها، الحق في منح رخصة المحاماة لمن يستحق وسحبها ممن لا يستحق. والعضوية فيها شرط لا بد منه لممارسة مهنة المحاماة. وهي التي تجري الامتحانات التي تؤهل إعطاء الرخصة للمحامين الجدد، وتحدد شروط التمرين والتأهيل لمهنة المحاماة، وتراقب سلوك المحامين بواسطة المحاكم التأديبية لأعضائها، وتحدد رسوم الحد الأدنى لأتعاب المحاماة وأنظمة السلوك والآداب للمحامين، وتدير صندوق التقاعد للمحامين، وتهتم بشؤونهم.

ونقابة المحامين مقسمة إلى أربعة فروع بحسب الألوية:

فرع لواء القدس، وينتمي إليه محامو لواء القدس، ومكتبه في القدس؛

فرع لواء تل أبيب، وينتمي إليه محامو تل أبيب، ومركزه ومكتبه في تل أبيب؛

فرع لواء حيفا، وينتمي إليه محامو منطقتي حيفا والشمال، ومكتبه في حيفا؛

فرع لواء بئر السبع، وينتمي إليه محامو منطقة الجنوب، ومكتبه في بئر السبع.

ولكل فرع رئيس منتخب لنقابة المحامين، ومجلس منتخب من أعضاء النقابة في اللواء، وهم يديرون شؤون النقابة في لوائهم.

وللنقابة العامة رئيس ومجلس منتخبان في انتخابات عامة تجري مرة واحدة كل ثلاثة أعوام.

ويتم انتخاب رئيس النقابة العامة ورؤساء فروع النقابة في كل لواء بصورة شخصية، أمّا أعضاء مجلس النقابة ومجالس الفروع، فيتم انتخابهم على أساس قوائم.

وفي كل فرع من فروع النقابة محكمة تأديبية للمحامين في ذلك اللواء؛ وفي النقابة العامة محكمة تأديبية قطرية يمكن الاستئناف على قراراتها أمام المحكمة العليا في القدس.

قائمة بأسماء المحاكم

اسم المحكمة	مكانها	عدد القضاة	اسم الرئيس
العدل العليا	القدس	١١	أهارون براك
المركزية	القدس	١٤	زيلر فرديموس
المركزية	تل أبيب	٣٦	إلياهو فينوغراد
المركزية	حيفا	١٦	يوسف مرغليت
المركزية	الناصرة	٨	يهودا براموفيتش
المركزية	بئر السبع	١٠	يعقوب طيركيل
الصلح	القدس	٢٤	إلياهو بتزمرا
الصلح	تل أبيب	٥٣	أربل دان
الصلح	حيفا	٢٣	كيتاي أوري
الصلح	بئر السبع	١١	أليغون عوديد
الصلح	الناصرة	٧	خليل عبود
الصلح	بات يام	٢	
الصلح	هيرتسليا	١	
الصلح	بيتح تكفا	٦	
الصلح	الرملة	٢	
الصلح	رحوفوت	٥	
الصلح	نتانيا	٧	
الصلح	كفار سابا	٤	
الصلح	عكا	٥	
الصلح	الخضيرة	٤	
الصلح	نهاريا	١	
الصلح	طبرية	١	
الصلح	صفد	١	
الصلح	العفولة	٢	
الصلح	كريات شمونه	١	
الصلح	أشكلون	٤	
الصلح	أشدود	٢	

الصلح	إيلات	١	
الصلح	كريات غات	١	
العمل القطرية	القدس	٤	مناحم غولدبرغ
العمل اللوائية	القدس	٤	
العمل اللوائية	تل أبيب	١٠	
العمل اللوائية	حيفا	٥	
العمل اللوائية	الناصرة	١	
العمل اللوائية	بئر السبع	٢	

قائمة بأسماء الشخصيات الرئيسية
في مجال القضاء (١٩٩٥)

وزير العدل البروفسور دافيد ليبائي.
رئيس نقابة المحامين المحامي درور حوطر شاي.
المستشار القضائي للحكومة ميخائيل بن يئير.
رئيس إدارة المحاكم القاضي ربيبي يتسحاق.
رئيس محكمة العمل القطرية في القدس القاضي مناحم غولدبرغ.
رئيس محكمة الاستئناف العسكرية في تل أبيب الجنرال بن تسيون فرحي.
رئيس المحكمة العسكرية في اللد (بموجب أنظمة الطوارىء) الكولونيل إليشع كسبي.
رئيس المحكمة الدينية اليهودية العليا: الحاخام إلياهو دورون.
المدير العام لوزارة العدل حاييم كلوغمان.
المدعي العام للدولة دوريت بينيش.

المراجع

(١) القانون الأساسي (القضاء) لسنة ١٩٨٤.
(٢) قانون المحاكم (النص المعدّل) لسنة ١٩٨٤.
(٣) مرسوم السير (النص المعدّل) لسنة ١٩٦١.
(٤) قانون محاكم العمل لسنة ١٩٦٩.
(٥) قانون صلاحيات المحاكم الدينية اليهودية (الزواج والطلاق) لسنة ١٩٥٣.
(٦) قانون صلاحيات المحاكم الدينية الدرزية لسنة ١٩٦٣.
(٧) المرسوم الملكي على فلسطين لسنوات ١٩٢٢ ـ ١٩٤٧.
(٨) قانون المحاكم الإدارية لسنة ١٩٩٢.
(٩) قانون حماية المستأجر (النص المعدّل) لسنة ١٩٧٢.
(١٠) قانون القضاء العسكري لسنة ١٩٥٥.
(١١) مرسوم تنظيم الحكم والقضاء لسنة ١٩٤٨.
(١٢) أنظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥.
(١٣) قانون قضاة المحاكم الدينية اليهودية لسنة ١٩٥٥.
(١٤) قانون الوراثة لسنة ١٩٦٥.
(١٥) قانون قضاة المحاكم الشرعية لسنة ١٩٦١.
(١٦) قانون الأحداث (قضاء، وعقاب، وطرق العلاج) لسنة ١٩٧١.
(١٧) قانون المياه لسنة ١٩٥٩.
(١٨) قانون محكمة البحرية لسنة ١٩٥٢.
(١٩) قانون الإجراء لسنة ١٩٦٧.
(٢٠) قانون نقابة المحامين لسنة ١٩٦١.
(٢١) قانون العودة لسنة ١٩٥٠.
(٢٢) قانون الجنسية لسنة ١٩٥٢.
(٢٣) قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠.
(٢٤) قانون استملاك الأراضي (تصديق إجراءات وتعويضات) لسنة ١٩٥٣.
(٢٥) قانون أراضي الدولة لسنة ١٩٥١.
(٢٦) كتاب نظام الحكم في إسرائيل ـ أمنون روبنشتاين.
(٢٧) كتاب الحكم في إسرائيل ـ يهوشوع فرويدنهايم.

الفَصْلُ الثّاني

التّركيبُ السُّكّاني

محمود ميعاري

يهدف هذا الفصل إلى توضيح أهم خصائص التركيب السكاني للمجتمع الإسرائيلي. وبما أنه من الصعب جداً دراسة هذا المجتمع من دون التطرق إلى نشأته التاريخية، وبصورة خاصة تطور الاستيطان اليهودي في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل، فإننا ندرس التركيب السكاني لهذا المجتمع مقارنة بتركيبة السكان اليهود، وبتركيبة السكان العرب أحياناً، في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨.

ويعالج الفصل الموضوعات الآتية: الهجرة الصهيونية إلى فلسطين؛ الهجرة المعاكسة؛ النمو السكاني؛ التركيب الإثني؛ اللغات المستخدمة؛ المواليد؛ الوفيات؛ التكاثر الطبيعي؛ توزيع السكان بحسب الجنس والسن؛ التجمعات السكنية؛ التوزيع الجغرافي؛ التمايز الطبقي؛ وأخيراً العلاقات بين الجماعات الإثنية. وستطرق طبعاً في دراستنا لهذه الموضوعات إلى المجتمع (أو القطاع) اليهودي في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨، وإلى المجتمع الإسرائيلي اليوم بسكانه اليهود والعرب. واستخدامنا لمصطلح «مجتمع يهودي» هنا ليس للتعبير عن السكان اليهود في إسرائيل فحسب، بل أيضاً في فلسطين قبل قيام إسرائيل، على الرغم من تحفظ البعض بسبب عدم ملاءمته على نحو كامل للسكان اليهود قبل سنة ١٩٤٨. ونحن نفعل ذلك لعدم وجود مصطلح أكثر ملاءمة.

أولاً: الهجرة الصهيونية إلى فلسطين

المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع مهاجرين، ولا يزال نحو ٤٠٪ من سكانه اليهود ممن ولدوا خارج فلسطين. ويختلف هذا المجتمع عن مجتمعات المهاجرين الأخرى في العالم، مثل المجتمع الأميركي أو المجتمع الأوسترالي، في أنه يقتصر على المهاجرين اليهود ويرفض استيعاب غيرهم.

بدأت الهجرة اليهودية الحديثة، أو الهجرة الصهيونية، (بالعبرية: عَلِياه، ومعنى الكلمة حرفياً صعود) إلى فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر. وكانت هذه الهجرة جزءاً من الهجرة اليهودية الواسعة من روسيا ودول شرق أوروبا عبر البحار، في ضوء تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والمعيشية لليهود في تلك الدول، وانتشار اللاسامية كحركة عنصرية معادية لليهود. فخلال الفترة ١٨٨١ ـ ١٩١٤، هاجر من تلك الدول نحو ٢,٦٥ مليون يهودي، توجهوا في أغلبيتهم الساحقة إلى الولايات المتحدة وأوروبا

الغربية، في حين توجهت أقلية ضئيلة فقط إلى فلسطين.[(١)] وقد استغلت الحركة الصهيونية تردي أوضاع اليهود وتزايد النشاط اللاسامي في بعض الدول الأوروبية، ونجحت في توجيه جزء من المهاجرين اليهود من تلك المناطق إلى فلسطين، بهدف بناء وطن قومي يهودي فيها.

مع بدء الهجرة اليهودية الحديثة إلى فلسطين سنة ١٨٨٢، قُدِّر عدد السكان اليهود في فلسطين بنحو ٢٤,٠٠٠، أي ما يقارب ٥٪ من مجموع سكان فلسطين و٠,٣٪ من مجموع يهود العالم.[(٢)] ومنذ ذلك الوقت، تتالت موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فجلبت معها خلال ١١٢ عاماً، أي حتى نهاية سنة ١٩٩٣، نحو ٢,٩ مليون يهودي (أنظر الجدول رقم ١).

الجدول رقم ١

المهاجرون إلى فلسطين وإسرائيل

بحسب القارة التي ولدوا فيها

١٨٨٢ ـ ١٩٩٣ (نسب مئوية)*

فترة الهجرة	العدد المطلق	٪	آسيا ـ إفريقيا	أوروبا ـ أميركا
١٨٨٢ ـ ١٩١٤	٥٥,٠٠٠ ـ ٧٠,٠٠٠			
١٩١٩ ـ ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨	٤٨٢,٨٥٧	١٠٠	١٠,٤	٨٩,٦
١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ ـ ١٩٩٣	٢,٣٦٣,٤٨١	١٠٠	٣٥,٣	٦٤,٧
١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ ـ ١٩٥١	٦٨٧,٦٢٤	١٠٠	٤٩,٩	٥٠,١
١٩٥٢ ـ ١٩٥٤	٥٤,٦٧٦	١٠٠	٧٦,٤	٢٣,٦
١٩٥٥ ـ ١٩٥٧	١٦٦,٤٩٢	١٠٠	٦٨,٣	٣١,٧
١٩٥٨ ـ ١٩٦٠	٧٥,٩٧٠	١٠٠	٣٦,٠	٦٤,٠
١٩٦١ ـ ١٩٦٤	٢٢٨,٧٩٣	١٠٠	٥٩,٤	٤٠,٦
١٩٦٥ ـ ١٩٦٨	٨٢,٢٤٤	١٠٠	٤٩,٧	٥٠,٣
١٩٦٩ ـ ١٩٧١	١١٦,٧٩١	١٠٠	٢٧,٣	٧٢,٧
١٩٧٢ ـ ١٩٧٤	١٤٢,٧٥٥	١٠٠	٩,٢	٩٠,٨
١٩٧٥ ـ ١٩٧٩	١٢٤,٨٢٧	١٠٠	١٤,٣	٨٥,٧

(١) صبري جريس، «تاريخ الصهيونية»، الجزء الأول (القدس، ١٩٨٧)، ص ٤٣ ـ ٤٦.

(٢) Roberto Bachi, «The Jewish Population,» in Israel Pocket Library, *Society* (Jerusalem: Keter Books, 1974), p. 1.

١٩٨٠ ـ ١٩٨٤	٨٣,٦٣٧	١٠٠	٢٧,١	٧٢,٩
١٩٨٥ ـ ١٩٨٩	٧٠,١٩٦	١٠٠	٢٠,٤	٧٩,٦
١٩٩٠ ـ ١٩٩٣	٥٢٩,٤٧٨	١٠٠	٦,٥	٩٣,٥
١٩٩٠	١٩٩,٥١٦	١٠٠	٢,٧	٩٧,٣
١٩٩١	١٧٦,١٠٠	١٠٠	١١,٩	٨٨,١
١٩٩٢	٧٧,٠٥٧	١٠٠	٦,٥	٩٣,٥
١٩٩٣	٧٦,٨٠٥	١٠٠	٤,١	٩٥,٩

المصدر: *Statistical Abstract of Israel*, No. 45 (1994), pp. 176-177.

* استُثني من النسب المئوية المهاجرون الذين لم تعرف القارة التي جاؤوا منها. وضمن هذه الفئة، فئة «غير معروف»، صُنف العرب الآتون إلى إسرائيل بعد قيامها وحتى سنة ١٩٦٩ من خلال إجراءات «لم الشمل». ومنذ سنة ١٩٧٠، صنف هؤلاء العرب بحسب القارة التي جاؤوا منها.

يمكن تقسيم موجات الهجرة اليهودية الحديثة إلى فلسطين إلى ثلاث مراحل رئيسية:

أ) أواخر العهد العثماني (١٨٨٢ ـ ١٩١٤)

في هذه المرحلة أتت إلى فلسطين موجتان من المهاجرين اليهود. وقد جلبتا معاً ٥٥,٠٠٠ ـ ٧٠,٠٠٠ مهاجر، يمثلون أقل من ٣٪ من مجموع المهاجرين اليهود من روسيا وشرق أوروبا. فأمّا موجة الهجرة الأولى، فقد جاءت إلى فلسطين في الفترة ١٨٨٢ ـ ١٩٠٣، وبلغ عدد المهاجرين فيها ٢٠,٠٠٠ ـ ٣٠,٠٠٠ مهاجر (بمعدل ١٠٠٠ مهاجر سنوياً). وكان المبادرون إلى هذه الهجرة «أحباء صهيون» (حوفيفي تسيون) في روسيا ورومانيا، الذين كانوا بمثابة «الحركة الصهيونية الأولى.»[٣] ورأى هؤلاء المهاجرون في الاستيطان على الأرض شرطاً رئيسياً لتجدد الشعب اليهودي،[٤] فأقاموا عدداً من المستوطنات الزراعية اليهودية في فلسطين، منها ريشون لتسيون وزخرون يعقوف (سنة ١٨٨٢)، ورحوفوت والخضيرة (سنة ١٨٩٠).

وأمّا الموجة الثانية، فجاءت إلى فلسطين في الفترة ١٩٠٤ ـ ١٩١٤، وبلغ عدد المهاجرين فيها ٣٥,٠٠٠ ـ ٤٠,٠٠٠ مهاجر من روسيا ودول شرق أوروبا والنمسا (بمعدل ٣٠٠٠ مهاجر سنوياً). وتميزت هذه الموجة بأنها كانت ذات طابع عمالي؛ إذ

(٣) S. N. Eisenstadt, *Israel Society* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1970), p.11.

(٤) *Ibid.*

إن جزءاً كبيراً من المهاجرين كان في بلده من العمال أو من أعضاء تنظيمات عمالية صهيونية، فأقام في فلسطين عدداً من المنظمات العمالية اليهودية، مثل «منظمة عمال الجليل» (سنة ١٩١١)، و«المنظمة الزراعية في يهودا» (سنة ١٩١١). وكان بين المهاجرين أيضاً فئة من الصهيونيين الاشتراكيين الذين رفعوا شعار «احتلال العمل»، مطالبين بطرد العمال العرب من المؤسسات والمنشآت اليهودية واستبدالهم بعمال يهود. وأقام مستوطنو الهجرة الثانية عدداً من المستوطنات، منها عتليت (سنة ١٩٠٤)، وبئير يعقوف (سنة ١٩٠٧)، وأحوزات بيت (سنة ١٩٠٩) التي أصبحت مدينة تل أبيب فيما بعد.

وبالنسبة إلى أسباب الهجرة، فقد لاحظ صبري جريس أن المهاجرين اليهود إلى فلسطين، بمن فيهم المهاجرون الأوائل، هاجروا إلى البلد، أساساً، بسبب ضغوط سياسية وأوضاع اقتصادية ومعيشية سيئة، ولم تكن الدوافع الصهيونية السياسية إلا عاملاً ثانوياً.[(٥)] ولا شك في أن تلك الضغوط والأوضاع السيئة كانت سبباً رئيسياً للهجرة اليهودية عموماً، أمّا الهجرة إلى فلسطين بالذات، فقد تأثرت أيضاً، على ما يبدو، بدوافع وأهداف صهيونية لا تقل أهمية، لا سيما بعد تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية وعقد المؤتمر الصهيوني الأول سنة ١٨٩٧.

ب) عهد الانتداب البريطاني (١٩١٩ ـ ١٩٤٨)

تعاظمت الهجرة اليهودية إلى فلسطين في هذه المرحلة في ضوء عوامل ثلاثة: دعم حكومة الانتداب لإقامة وطن قومي يهودي، وازدياد نشاط الحركة الصهيونية في جميع التجمعات اليهودية في العالم، وإرساء أسس الكيان الصهيوني في فلسطين (تأسيس الأحزاب، والهستدروت، وكنيست إسرائيل، والمجلس القومي، وسلطات محلية يهودية، ومؤسسات أُخرى).[(٦)] وفي هذه المرحلة، توجهت إلى فلسطين ثلاث موجات للهجرة اليهودية، أحضرت ما مجموعه نحو ٤٨٣,٠٠٠ مهاجر (بمعدل ١٦,٠٠٠ مهاجر سنوياً). وقد شكل هؤلاء ٣٠٪ تقريباً من الهجرة اليهودية عبر البحار.[(٧)]

---

(٥) جريس، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

(٦) صبري جريس، «تاريخ الصهيونية»، الجزء الثاني (نيقوسيا: مركز الأبحاث، ١٩٨٦)، ص ٧١ ـ ٣٢٤.

(٧) Bachi, *op.cit.*, p. 1.

وتمت الموجة الثالثة للهجرة اليهودية في الفترة ١٩١٩ ـ ١٩٢٣، وجاء خلالها قرابة ٣٥,٠٠٠ مهاجر من شرق أوروبا. وكان أغلب هؤلاء المهاجرين، قبل مجيئهم إلى فلسطين، أعضاء في منظمات «الطلائعي» (هحلوتس)، مدربين على المهن اليدوية، وخصوصاً الزراعة، ومستعدين للقيام بأي عمل يتطلبه البلد، مهما يكن صعباً.[٨] وحيث أن جزءاً كبيراً من المهاجرين كان من أبناء الطبقة العاملة، وكان متأثراً بالفكر الاشتراكي، فقد أقام في فلسطين مستوطنات من نوع جديد: «الكيبوتس» (وهو مزرعة جماعية تتميز بملكية مشتركة لجميع وسائل الإنتاج)، و«الموشاف» (وهو قرية تعاونية تملك كل عائلة فيها مساحة من الأرض، وتتعاون العائلات في وسائل الإنتاج الأخرى وفي عمليات التسويق والاستيراد). هذا بالإضافة إلى بناء عدد من المستعمرات التقليدية من نوع «موشَفاه» (القائمة على الملكية الخاصة ومن دون أي تعاون بين العائلات). كما أقام هؤلاء المهاجرون سنة ١٩٢٠ «النقابة العامة للعمال العبريين في أرض إسرائيل»، المعروفة باسم الهستدروت، وهي لا تزال قائمة إلى اليوم (بعد أن تغير اسمها وأصبح: «النقابة العامة للعمال في إسرائيل»).

وجاءت موجة الهجرة الرابعة إلى فلسطين في الفترة ١٩٣٢ ـ ١٩٣١، وجلبت معها نحو ٨٢,٠٠٠ مهاجر. وهؤلاء المهاجرين كانوا في أغلبيتهم من أبناء الطبقة المتوسطة في بلادهم ومن أصحاب إمكانات صغيرة، وسكنوا في فلسطين في المدن، ولا سيما في مدينة تل أبيب، وعملوا في التجارة والحِرف، ووضعوا الأسس لبعض الصناعات الحديثة.

أمّا موجة الهجرة الخامسة، فأتت إلى فلسطين في الفترة ١٩٣٢ ـ ١٩٤٨، وجلبت معها حتى نهاية سنة ١٩٤٤ نحو ٢٦٥,٠٠٠ مهاجر. ومع أن أغلبية هؤلاء المهاجرين استمرت في المجيء من شرق أوروبا، وخصوصاً من بولندا، فإن نسبة كبيرة منهم (٢٠٪ تقريباً) جاءت من ألمانيا النازية.[٩] وخلافاً لموجات الهجرة السابقة، ولا سيما الموجتين الثانية والثالثة، فقد انعدم تقريباً في هذه الموجة دافع «الطلائعية» أو «الصهيونية الاشتراكية»، وجاءت أغلبية المهاجرين إلى فلسطين بدوافع اقتصادية، وجلبت معها رؤوس أموال كبيرة واستثمرتها في الاقتصاد اليهودي في فلسطين، وعلى نحو خاص في الصناعة والتجارة، وساهمت أكثر من غيرها في تطور البرجوازية اليهودية في فلسطين.

---

(٨) Eisenstadt, *op.cit.*, p. 12.

(٩) جريس، «تاريخ...»، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩.

وهكذا، ارتفع عدد السكان اليهود في فلسطين من ٥٧,٠٠٠ تقريباً (٩,٧٪ من مجموع السكان) سنة ١٩١٩ إلى ٦٠٨,٢٢٥ (٣٥,١٪ من مجموع السكان) سنة ١٩٤٦.[١٠] ولذلك، فإن أغلبية السكان اليهود (نحو ٦٥٪) كانت في نهاية الانتداب من المهاجرين. وكان هؤلاء المهاجرون قد جاؤوا من أكثر من ٥٠ بلداً في العالم؛ وكان نحو ٩٠٪ منهم يهودا غربيين جاؤوا من دول أوروبا أو من دول الأميركتين (الشمالية أو الجنوبية)، و١٠٪ فقط يهودا شرقيين جاؤوا من آسيا أو إفريقيا (أنظر الجدول رقم ١). وجاءت أغلبية المهاجرين الغربيين من الاتحاد السوفياتي السابق، ومن دول شرق أوروبا، ولا سيما من بولندا، وجاءت أقلية منهم من الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا (وبصورة خاصة من ألمانيا والنمسا واليونان). أمّا المهاجرون الشرقيون، فأتوا أساساً من أقطار عربية أو إسلامية، أهمها اليمن وتركيا وإيران.[١١]

ج) عهد الدولة (بعد سنة ١٩٤٨)

بعد قيام إسرائيل في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، فتح الكيان الجديد أبوابه أمام هجرة يهود العالم إليه، فجاء إلى إسرائيل منذ قيامها حتى سنة ١٩٩٣ أكثر من ٢,٣ مليون مهاجر يهودي، أي بمعدل ٥٠,٠٠٠ مهاجر سنوياً. وبلغت الهجرة ذروتها في الأعوام الثلاثة الأولى لقيام إسرائيل، حيث جاء حتى سنة ١٩٥١ فقط أكثر من ٦٨٧,٠٠٠ مهاجر.

وقد تميزت الهجرة الجديدة، ولا سيما تلك الهجرة التي تمت في الأعوام الأولى لقيام إسرائيل، بأنها كانت هجرة شعبية؛ إذ ضمت عائلات بأكملها، ومهاجرين من جميع فئات العمر، أطفالاً وشباناً ومسنين. وتنوعت مصادر الهجرة أكثر، فجاء أغلب المهاجرين الجدد حتى أواخر الخمسينات من دول آسيا وإفريقيا (الجدول رقم ٢)، وخصوصاً من أقطار عربية وإسلامية، أهمها العراق، واليمن، وليبيا، والمغرب، وتركيا، وإيران.[١٢] ونتج من ذلك ازدياد التمايز الثقافي والطبقي في إسرائيل، كما سنوضح ذلك لاحقاً.

تركز المصادر الإسرائيلية على أن الدافع إلى الهجرة الشعبية التي تمت بعد قيام

---

(١٠) Elia Zureik, *The Palestinians in Israel* (London: Routledge & Kegan Paul, 1979), p. 47.

(١١) Israel, *Statistical Abstract of Israel*, Jerusalem, No. 43 (1992), pp. 174-175.

(١٢) *Ibid.*

إسرائيل لم يكن الطلائعية والمساهمة في «خلق مجتمع وثقافة من نوع جديد»، بل «تحقيق أمن اقتصادي واجتماعي للمهاجر.» كما أن تقويم المهاجرين الجدد للمهن لم يعد يتم بحسب مساهمة المهنة في بناء مجتمع يهودي أو اقتصاد يهودي أو ثقافة يهودية، وإنما بحسب مقاييس اقتصادية ومهنية بحته، على غرار ما هو متبع في المجتمعات الصناعية. وهكذا، ففي حين أن التوجه إلى العمل الزراعي كان في السابق بسبب مساهمة الزراعة في «التجدد القومي»، فإن توجه المهاجرين الجدد إلى الزراعة أصبح في الأساس بسبب الأمن الاقتصادي والاجتماعي الذي توفره هذه المهنة.(١٣)

وقد سبق أن ذكرنا أن أغلبية المهاجرين الجدد منذ قيام إسرائيل وحتى أواخر الخمسينات جاءت من دول آسيا وإفريقيا. أمّا بعد ذلك، فقد بدأت نسبة المهاجرين الشرقيين من مجموع المهاجرين تتضاءل؛ إذ تقلصت إلى نحو ٥٠٪ بين أواخر الخمسينات وأواخر الستينات، ثم تقلصت منذ أواخر السبعينات حتى اليوم إلى أن وصلت إلى ٢٠٪ في الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩، وإلى ٦,٥٪ فقط في الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣.

ومن الجدير ذكره أن المهاجرين الشرقيين الذين جاؤوا في الفترة ما بين ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣ إنما جيء بهم من إثيوبيا. أمّا الأغلبية الساحقة من المهاجرين الغربيين (والذين شكلوا ٩٣,٥٪ من مجموع المهاجرين في الفترة نفسها)، فجاءت من الاتحاد السوفياتي السابق. وعلى عكس المهاجرين من إثيوبيا، المتميزين بانخفاض مستوى التعليم وبالعمل في مهن وأشغال يدوية وشاقة، فإن المهاجرين من الاتحاد السوفياتي السابق يتميزون بارتفاع مستوى التعليم (٥٣٪ ممن بلغوا سن ١٥ سنة فأكثر أنهوا ١٣ عاماً دراسياً على الأقل)، وبرقي مهنهم (٣٦٪ من العاملين هم أصحاب مهن علمية أو أكاديمية كالهندسة والطب، و٣٣٪ هم من أصحاب مهن فنية ومهن حرة أُخرى).(١٤)

وهكذا، فإن دول أوروبا وأميركا تشكل، مرة أُخرى، منذ أواخر الستينات المصدر الرئيسي للهجرة اليهودية إلى إسرائيل. ويعود ذلك أساساً إلى أن الأغلبية الساحقة من يهود دول آسيا وإفريقيا هاجرت إلى إسرائيل بعد قيامها، ولم يبق في تلك الدول إلا أقليات صغيرة جداً. وبما أن نحو ثلثي يهود العالم لا يزالون يعيشون خارج إسرائيل،(١٥) وخصوصاً في الولايات المتحدة ودول أوروبا (الشرقية والغربية)، فإن الهجرة إلى إسرائيل ستبقى معتمدة بصورة أساسية على يهود الدول الغربية.

---

(١٣) Eisenstadt, *op.cit.*, p. 65.

(١٤) Israel (1992), *op.cit.*, pp. 179, 181.

(١٥) *Ibid.*, p. 46.

ثانياً: الهجرة المعاكسة

من أهم المشكلات التي يعانيها المجتمع الإسرائيلي، باعتباره مجتمع مهاجرين، هي مشكلة الهجرة المعاكسة؛ أي الهجرة من إسرائيل إلى الخارج. والهجرة المعاكسة («يريداه»، أي هبوط، بالعبرية) ظاهرة ليست بجديدة. وقد بلغت نسبتها في مجمل عهد الانتداب البريطاني نحو ١٧٪ من مجموع المهاجرين اليهود إلى فلسطين.(١٦)

الجدول رقم ٢

السكان الذين مرّ على بقائهم خارج البلد

عاماً متواصلاً فأكثر (أعداد مطلقة ونسب مئوية)

الفترة	أعداد مطلقة	نسب مئوية (الكل ١٠٠ مهاجر إلى إسرائيل)
	متوسطات سنوية	
١٩٦٣ ـ ١٩٦٤	١٠,١٠٠	١٦,٩
١٩٦٥ ـ ١٩٦٩	٨,٠٠٠	٣٣,٢
١٩٧٠ ـ ١٩٧٤	٥,٤٠٠	١٢,٢
١٩٧٥ ـ ١٩٧٩	١١,٠٠٠	٤٤,١
١٩٨٠ ـ ١٩٨٤	١١,١٠٠	٦٦,٤
١٩٨٥ ـ ١٩٨٩	١٣,٠٠٠	٩٢,٦
١٩٨٧	٩,٠٠٠	٦٩,٤
١٩٨٨	١٤,٦٠٠	١١٢,٠
١٩٨٩	١٢,٤٠٠	٥١,٦
١٩٩٠	٩,٩٠٠	٥,٠
١٩٩١	١٧,١٠٠	٩,٧
١٩٩٢	٢٤,٠٠٠	٣١,١
١٩٩٣	٣١,٤٠٠	٤٠,٨
	أعداد تراكمية منذ ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨	
حتى نهاية ١٩٦٤	١٤٧,١٠٠	١٢,١
» » ١٩٦٩	١٨٧,٠٠٠	١٤,٠
» » ١٩٧٤	٢١٣,٨٠٠	١٣,٨

(١٦) س. دله ـ فرغوله، «السكان» (بالعبرية) (القدس: قسم النشر في وزارة الإعلام، ١٩٧٦)، ص ٥٢.

» » ١٩٧٩	٢٦٨,٧٠٠	١٦,٠	
» » ١٩٨٤	٣٢٤,٢٠٠	١٨,٤	
» » ١٩٨٧	٣٦٢,٤٠٠	٢٠,٢	
» » ١٩٨٨	٣٧٧,٠٠٠	٢٠,٨	
» » ١٩٨٩	٣٨٩,٤٠٠	٢١,٢	
» » ١٩٩٠	٣٩٩,٣٠٠	١٩,٦	
» » ١٩٩١	٤١٦,٤٠٠	١٨,٨	
» » ١٩٩٢	٤٤٠,٤٠٠	١٩,٣	
» » ١٩٩٣	٤٧١,٨٠٠	٢٠,٠	

المصدر: *Statistical Abstract of Israel* No. 45 (1994), p. 168, 176-177.

من المعروف أنه ليس هناك إحصاءات دقيقة بشأن موضوع الهجرة المعاكسة، ولا سيما أن جزءاً كبيراً من المهاجرين إلى الخارج لا يغادر البلد بتأشيرة «مهاجر». والإحصاءات الإسرائيلية تعتبر أن «المهاجرين من البلد» (أي «الهابطين») هم مجموع السكان الذين مر على بقائهم في الخارج أكثر من عام واحد، علماً بأن بعض الذين يمضون مثل هذه المدة قد لا يكون من المهاجرين (كالطلاب الذين يدرسون خارج إسرائيل، مثلاً). وإذا اعتمدنا هذا التعريف، يمكن تقدير عدد المهاجرين من إسرائيل منذ قيامها حتى نهاية سنة ١٩٩٣ بنحو ٤٧١,٨٠٠ شخص، أي بمعدل ١٠,٥٠٠ شخص تقريباً في العام الواحد. وإذا تذكرنا أن عدد الذين هاجروا إلى إسرائيل في الفترة نفسها هو ٢,٣٦٣,٤٧٧ شخصاً (أي بمعدل ٥٢,٥٠٠ شخص تقريباً في العام الواحد)، فإن نسبة الهجرة المعاكسة حتى نهاية سنة ١٩٩٣ تبلغ ٢٠٪ تقريباً من مجموع المهاجرين إلى إسرائيل. ويلاحظ أن هذه النسبة، أي نسبة «الهابطين» من مجموع «الصاعدين»، كانت نحو ١٤٪ حتى أواسط السبعينات، وبدأت هذه النسبة ترتفع بعد ذلك حتى وصلت ذروتها في أوائل التسعينات (٤٠,٨٪ سنة ١٩٩٣)، وذلك في ضوء ارتفاع الهجرة المعاكسة من ناحية وانخفاض الهجرة من ناحية أُخرى (أنظر الجدول رقم ٢).

يلاحظ أن الهجرة المعاكسة والهجرة أيضاً ترتبطان، إلى حد كبير، بأوضاع إسرائيل الأمنية. ويوضح الجدول رقم ٢ أن الهجرة إلى إسرائيل انخفضت عموماً، والهجرة المعاكسة ارتفعت منذ منتصف السبعينات، وبالتحديد بعد حرب سنة ١٩٧٣؛ إذ ارتفع المتوسط السنوي لعدد المهاجرين من إسرائيل من ٥٤٠٠ في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ (١٢,٢٪ من مجموع المهاجرين إلى إسرائيل في الفترة نفسها) إلى ١١ ألفاً في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ (٤٤,١٪ من مجموع المهاجرين). وازدادت الهجرة المعاكسة

أكثر، كما أن الهجرة إلى إسرائيل تقلصت أكثر مع انفجار الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ فقد ارتفع عدد المهاجرين من إسرائيل سنة ١٩٨٨، وهي السنة الأولى للانتفاضة، إلى ١٤,٦٠٠ (يشكلون ١١٢٪ من مجموع المهاجرين إلى إسرائيل في تلك السنة). أمّا في سنتي ١٩٩٠ و١٩٩١، فقد انخفض قليلاً المتوسط السنوي لعدد المهاجرين من إسرائيل (إلى نحو ١٣,٥٠٠). وبسبب تدفق يهود الاتحاد السوفياتي السابق إلى إسرائيل، تقلصت كثيراً في الفترة نفسها نسبة الهجرة المعاكسة إلى مجموع المهاجرين إلى إسرائيل (من ٥١,٦٪ سنة ١٩٨٩ إلى ٥٪ سنة ١٩٩٠ و٩,٧٪ سنة ١٩٩١). ولكن الهجرة المعاكسة عادت فارتفعت إلى ٢٤,٠٠٠ مهاجر سنة ١٩٩٢ و٣١,٤٠٠ مهاجر سنة ١٩٩٣، كما ارتفعت نسبتها إلى مجموع المهاجرين إلى إسرائيل فبلغت ٣١,١٪ سنة ١٩٩٢.

ويبدو أن ارتباط الهجرة المعاكسة، والهجرة أيضاً، بأوضاع إسرائيل الأمنية، أقوى من ارتباطهما بالأوضاع الاقتصادية والمالية لتلك الدولة؛ ذلك بـ «أن الجانبين الاقتصادي والمالي كانا العنصر الأقل ضغطاً على استيعاب المهاجرين، لناحية أن إسرائيل كانت تعرف دوماً كيف تتدبر الموارد المطلوبة.»[١٧]

ومن دون أن نقلل من أهمية أوضاع إسرائيل الأمنية والاقتصادية، فإن الهجرة المعاكسة، بدورها، ترتبط بالتركيب المهني للمهاجرين الجدد؛ فقد لاحظ حسين أبو النمل أن هذه الهجرة تزداد بازدياد حدة الاختلاف بين مهن المهاجرين (في الأقطار التي جاؤوا منها) وبين مجالات استيعابهم في إسرائيل.[١٨] وإذا صح ذلك، فمن المتوقع أن تزداد الهجرة المعاكسة في صفوف المهاجرين «السوفيات» الذين تدفقوا على إسرائيل في أوائل التسعينات، وذلك بسبب فائض المهن العلمية والأكاديمية والفنية لدى هؤلاء المهاجرين، وعدم قدرة سوق العمل الإسرائيلية على استيعاب هذا الفائض (نحو ٦٨٪ من المهاجرين إلى إسرائيل في سنتي ١٩٩٠ و١٩٩١ والذين هم من فئات العمر ١٥ سنة فأكثر، عملوا في بلادهم في مهن أكاديمية أو علمية أو فنية، وتم في إسرائيل استيعاب ٢١٪ فقط في مثل هذه المهن).[١٩]

---

(١٧) حسين أبو النمل، «الاقتصاد الإسرائيلي» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٦٢.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٦٢ ـ ٦٣.

(١٩) Israel (1992), *op.cit.*, p. 179.

ثالثاً: النمو السكاني

بلغ عدد سكان إسرائيل في أواخر سنة ١٩٤٨ نحو ٨٧٢,٧٠٠ نسمة، منهم ٨٢,١٪ يهود و١٧,٩٪ عرب. وهكذا، نلاحظ أن انقلاباً ديموغرافياً حدث في فلسطين، وبالتحديد في الجزء الذي أقيمت إسرائيل عليه. وقد نزح عن ذلك الجزء، بسبب حرب سنة ١٩٤٨، نحو خمسة أسداس سكانه العرب، وتحولت الأغلبية العربية فيه إلى أقلية، والأقلية اليهودية إلى أغلبية.

والجدول رقم ٣ يوضح تطور عدد سكان إسرائيل اليهود والعرب، ونسبتي اليهود والعرب من مجموع السكان. ويبين الجدول أيضاً أن العدد الإجمالي للسكان قد تطور على نحو سريع، فوصل في نهاية سنة ١٩٩٣ إلى ٥,٣٢٧,٦٠٠ نسمة، منهم ٨١,٤٪ يهود و١٨,٦٪ عرب. وتشمل هذه الإحصاءات طبعاً سكان القدس العربية وهضبة الجولان اللتين ضُمتا إلى إسرائيل (١٧٢,٠٠٠ نسمة تقريباً). وإذا استثنينا سكان هاتين المنطقتين المحتلتين منذ سنة ١٩٦٧، فإن نسبة السكان العرب من مجموع سكان إسرائيل تهبط قليلاً فتبلغ ١٥,٤٪.

الجدول رقم ٣
تطور عدد سكان إسرائيل، اليهود والعرب،
ونسبة العرب من مجموع السكان
بين ٨/١١/١٩٤٨ ونهاية سنة ١٩٩١*
(الأعداد بالآلاف)

الفترة	العدد الإجمالي	يهود	عرب	نسبة العرب من مجموع السكان	الفترة	العدد الإجمالي	يهود	عرب	نسبة العرب من مجموع السكان
٨/١١/١٩٤٨	٨٧٢,٧	٧١٦,٧	١٥٦,٠	١٧,٩	نهاية ١٩٧١	٣,١٢٠,٧	٢,٦٦٢,٠	٤٥٨,٦	١٤,٧
نهاية ١٩٤٨	-	٧٥٨,٧	-	-	نهاية ١٩٧٢	٣,٢٢٥,٠	٢,٧٥٢,٧	٤٧٢,٣	١٤,٦
نهاية ١٩٤٩	١,١٧٣,٩	١,٠١٣,٩	١٦٠,٠	١٣,٦	نهاية ١٩٧٣	٣,٣٣٨,٢	٢,٨٤٥,٠	٤٩٣,٢	١٤,٨
نهاية ١٩٥٠	١,٣٧٠,١	١,٢٠٣,٠	١٦٧,١	١٢,٢	نهاية ١٩٧٤	٣,٤٢١,٦	٢,٩٠٦,٩	٥١٤,٧	١٥,٠
نهاية ١٩٥١	١,٥٧٧,٨	١,٤٠٤,٤	١٧٣,٤	١١,٠	نهاية ١٩٧٥	٣,٤٩٣,٢	٢,٩٥٩,٤	٥٣٣,٨	١٥,٣
نهاية ١٩٥٢	١,٦٢٩,٥	١,٤٥٠,٢	١٧٩,٣	١١,٠	نهاية ١٩٧٦	٣,٥٧٥,٤	٣,٠٢٠,٤	٥٥٥,٠	١٥,٥
نهاية ١٩٥٣	١,٦٦٩,٤	١,٤٨٣,٦	١٨٥,٨	١١,١	نهاية ١٩٧٧	٣,٦٥٣,٢	٣,٠٧٧,٣	٥٧٥,٩	١٥,٨
نهاية ١٩٥٤	١,٧١٧,٨	١,٥٢٦,٠	١٩١,٨	١١,٢	نهاية ١٩٧٨	٣,٧٣٧,٦	٣,١٤١,٢	٥٩٦,٤	١٦,٠
نهاية ١٩٥٥	١,٧٨٩,١	١,٥٩٠,٥	١٩٨,٦	١١,١	نهاية ١٩٧٩	٣,٨٣٦,٢	٣,٢١٨,٤	٦١٧,٨	١٦,١

نهاية ١٩٥٦	١,٨٧٢,٤	١,٦٦٧,٥	٢٠٤,٩	١٠,٩	نهاية ١٩٨٠	٣,٩٢١,٧	٣,٢٨٢,٧	٦٣٩,٠	١٦,٣
نهاية ١٩٥٧	١,٩٧٦,٠	١,٧٦٢,٨	٢١٣,١	١٠,٨	نهاية ١٩٨١	٣,٩٧٧,٧	٣,٣٢٠,٣	٦٥٧,٤	١٦,٥
نهاية ١٩٥٨	٢,٠٣١,٧	١,٨١٠,٢	٢٢١,٥	١٠,٩	نهاية ١٩٨٢	٤,٠٦٣,٦	٣,٣٧٣,٢	٦٩٠,٤	١٧,٠
نهاية ١٩٥٩	٢,٠٨٨,٧	١,٨٥٨,٨	٢٢٩,٨	١١,٠	نهاية ١٩٨٣	٤,١١٨,٦	٣,٤١٢,٥	٧٠٦,١	١٧,١
نهاية ١٩٦٠	٢,١٥٠,٤	١,٩١١,٣	٢٣٩,٢	١١,١	نهاية ١٩٨٤	٤,١٩٩,٧	٣,٤٧١,٧	٧٢٧,٩	١٧,٣
نهاية ١٩٦١	٢,٢٣٤,٢	١,٩٨١,٧	٢٥٢,٥	١١,٣	نهاية ١٩٨٥	٤,٢٦٦,٢	٣,٥١٧,٢	٧٤٩,٠	١٧,٦
نهاية ١٩٦٢	٢,٣٣١,٨	٢,٠٦٨,٩	٢٦٢,٩	١١,٣	نهاية ١٩٨٦	٤,٣٣١,٣	٣,٥٦١,٤	٧٦٩,٩	١٧,٨
نهاية ١٩٦٣	٢,٤٣٠,١	٢,١٥٥,٦	٢٧٤,٦	١١,٣	نهاية ١٩٨٧	٤,٤٠٦,٥	٣,٦١٢,٩	٧٩٣,٦	١٨,٠
نهاية ١٩٦٤	٢,٥٢٥,٦	٢,٢٣٩,٢	٢٨٦,٤	١١,٣	نهاية ١٩٨٨	٤,٤٧٦,٨	٣,٦٥٩,٠	٨١٧,٧	١٨,٣
نهاية ١٩٦٥	٢,٥٩٨,٤	٢,٢٩٩,١	٢٩٩,٣	١١,٥	نهاية ١٩٨٩	٤,٥٥٩,٦	٣,٧١٧,١	٨٤٢,٥	١٨,٥
نهاية ١٩٦٦	٢,٦٥٧,٤	٢,٣٤٤,٩	٣١٢,٥	١١,٨	نهاية ١٩٩٠	٤,٨٢١,٧	٣,٩٤٦,٧	٨٧٥,٠	١٨,١
نهاية ١٩٦٧	٢,٧٧٦,٣	٢,٣٨٣,٦	٣٩٢,٧	١٤,١	نهاية ١٩٩١	٥,٠٥٨,٨	٤,١٤٤,٦	٩١٤,٣	١٨,١
نهاية ١٩٦٨	٢,٨٤١,١	٢,٤٣٤,٨	٤٠٦,٣	١٤,٣	نهاية ١٩٩٢	٥,١٩٥,٩	٤,٢٤٢,٥	٩٥٣,٤	١٨,٣
نهاية ١٩٦٩	٢,٩٢٩,٥	٢,٥٠٦,٨	٤٢٢,٦	١٤,٤	نهاية ١٩٩٣	٥,٣٢٧,٦	٤,٣٣٥,٢	٩٩٢,٥	١٨,٦
نهاية ١٩٧٠	٣,٠٢٢,١	٢,٥٨٢,٠	٤٤٠,٠	١٤,٦					

المصدر: *Statistical Abstract of Israel*, No. 45 (1994), p. 43.

* منذ سنة ١٩٦٧ تشمل الإحصاءات الإسرائيلية سكان مدينة القدس العربية التي ضمت إلى إسرائيل (نحو ٧٠,٠٠٠ في سنة ١٩٦٧ و١٥٥,٥٠٠ في سنة ١٩٩٣). ومنذ سنة ١٩٨٢، تشمل هذه الإحصاءات السكان العرب في هضبة الجولان التي ضمت أيضاً إلى إسرائيل (نحو ١٦,٥٠٠ في سنة ١٩٩٣).

من الملاحظ أن نسبة السكان العرب، باستثناء سكان القدس العربية وهضبة الجولان، من مجموع سكان إسرائيل بقيت ثابتة تقريباً، وذلك على الرغم من الهجرة اليهودية الكبيرة إلى إسرائيل (أكثر من ٢,٣ مليون مهاجر منذ قيام إسرائيل وحتى نهاية سنة ١٩٩٣). ويرجع ذلك، في الأساس، إلى نسبة المواليد المرتفعة لدى العرب، والتي تصل إلى نحو ضعفي نسبة المواليد لدى اليهود في إسرائيل (في سنة ١٩٩٣ كانت نسبة المواليد لدى العرب ٣٤ لكل ألف، ولدى اليهود ١٨,٥ لكل ألف).[٢٠]

وتشير مقارنة نمو السكان اليهود بنمو السكان العرب إلى أن معدلات النمو السنوية لدى اليهود تتفاوت كثيراً من فترة إلى أُخرى وفقاً لحجم الهجرة في كل فترة. ففي الأعوام الأولى لقيام إسرائيل، وبفضل الهجرة الشعبية، تحقق أعلى معدل للنمو في عدد السكان اليهود، إذ وصل في الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦١ إلى ٩,٢٪. وبعد ذلك، تدنى معدل نمو السكان اليهود بسبب تقلص الهجرة، فوصل إلى ١,٥٪ خلال الفترة

(٢٠) *Ibid.*

١٩٨٣ ـ ١٩٨٩، ثم عاد إلى الارتفاع بسبب هجرة اليهود السوفيات الأخيرة فبلغ ٣,٩٪ في الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣. أمّا معدلات النمو السنوية لدى العرب، فهي متقاربة في مختلف الفترات، وتتراوح بين ٤,٥٪ و٣,٠٪. ويعود ذلك إلى أن النمو السكاني لدى العرب عملية ذاتية وطبيعية ولا تتأثر بعوامل خارجية، مثل الهجرة. ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن معدل النمو السنوي العام لكامل الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٩٣ متقارب لدى اليهود (٤,٣٪) ولدى العرب (٤,٠٪)، الأمر الذي نتج منه، كما ذكرنا سابقاً، بقاء نسبة العرب من مجموع سكان إسرائيل ثابتة تقريباً على الرغم من الهجرة اليهودية الواسعة.

الجدول رقم ٤

نمو سكان إسرائيل، ومعدل النمو السنوي

ومساهمة ميزان الهجرة في النمو السكاني

في فترات مختلفة

	حجم النمو السكاني (الزيادة)*	معدل النمو السنوي (لكل مئة)	نسبة ميزان الهجرة من مجموع النمو السكاني
يهود			
١٥ أيار ١٩٤٨ ـ ١٩٩٣	٣,٧٠٨,٩٠٠	٤,٣	٤٩,٦
١٥ أيار ١٩٤٨ ـ ١٩٦٠	١,٢٦١,٦٠٠	٩,٢	٦٨,٩
١٩٦١ ـ ١٩٧١	٧٥٠,٨٠٠	٣,٠	٤٥,٠
١٩٧٢ ـ ١٩٨٢	٧١١,٠٠٠	٢,٢	٢٥,١
١٩٨٣ ـ ١٩٨٩	٣٦٧,٤٠٠	١,٥	٧,٥
١٩٩٠ ـ ١٩٩٣	٦١٨,١٠٠	٣,٩	٦٨,٨
عرب			
١٩٤٨ ـ ١٩٩٣	٧٦٧,٤٠٠	٤,٠	٦,٣
١٩٤٨ ـ ١٩٦٠	٨٣,٢٠٠	٣,٦	٠,١
١٩٦١ ـ ١٩٧١	١٥١,٠٠٠	٤,٥	٠,٣
١٩٧٢ ـ ١٩٨٢	٢٢٥,١٠٠	٣,٧	٢,١
١٩٨٣ ـ ١٩٨٩	١٥٨,٢٠٠	٣,٠	٢,٠
١٩٩٠ ـ ١٩٩٣	١٤٩,٩٠٠	٤,٢	٢٥,٥

المصدر: *Statistical Abstract of Israel*, No. 45 (1994), p.44.

* لا يشمل زيادة سكان القدس العربية سنة ١٩٦٧ وسكان هضبة الجولان سنة ١٩٨٢.

من المعروف أن للنمو السكاني مصدرين: الأول هو التكاثر الطبيعي (عدد

الولادات ناقص عدد الوفيات)، والآخر هو ميزان الهجرة، أو صافي الهجرة (عدد المهاجرين إلى البلد ناقص عدد المهاجرين منه). وقد تفاوتت مساهمة هذين المصدرين في النمو السكاني لليهود والعرب في فترات مختلفة.

مر معنا أن عدد السكان اليهود في فلسطين بدأ ينمو نمواً سريعاً منذ أواخر القرن التاسع عشر. ففي أواخر العهد العثماني ارتفع عدد السكان اليهود من ٢٤,٠٠٠ شخص سنة ١٨٨٢ إلى ٨٥,٠٠٠ شخص سنة ١٩١٤. وساهمت الهجرة إلى فلسطين بهذه الزيادة كلها تقريباً بسبب تعادل الهجرة المعاكسة والتكاثر الطبيعي بين يهود فلسطين.[٢١] وفي عهد الانتداب البريطاني، ارتفع عدد السكان اليهود من ٨٤,٠٠٠ شخص، بحسب إحصاء سنة ١٩٢٢، إلى ٦٥٠,٠٠٠ عشية قيام إسرائيل في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨. وساهمت الهجرة بنحو ٧١٪ من النمو السكاني، وساهم التكاثر الطبيعي بنحو ٢٩٪.[٢٢] وفي عهد إسرائيل، ارتفع عدد السكان اليهود في الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٩١ إلى أكثر من ٥,٣ ملايين شخص (الجدول رقم ٤). وساهم ميزان الهجرة بنحو نصف هذه الزيادة (٤٨,٨٪)، وساهم التكاثر الطبيعي بالنصف الآخر (٥١,٢٪)، مع العلم بأن المساهمة الأكبر لميزان الهجرة كانت في الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦١، حيث وصلت إلى ٦٨,٩٪. أمّا بالنسبة إلى السكان العرب، فقد ارتفع عددهم منذ قيام إسرائيل وحتى نهاية سنة ١٩٩١ إلى أكثر من ٦٨٩,٤٠٠ شخص. وساهم التكاثر الطبيعي في هذه الزيادة كلها تقريباً (٩٦,٤٪). أمّا الهجرة، أي مجيء عرب إلى إسرائيل بواسطة إجراءات «لمّ شمل العائلات»، فلم تساهم إلا في ٣,٦٪ فقط من النمو السكاني لدى العرب.

رابعاً: التركيب الإثني

يتميز المجتمع الإسرائيلي بتعدديته الإثنية؛ فهو يتكون من أغلبية يهودية (٨١,٤٪ سنة ١٩٩٣)، وأقلية عربية فلسطينية (١٨,٦٪ مع سكان القدس العربية وهضبة الجولان ونحو ١٥,٤٪ من دونهم). وبالإضافة إلى تقسيم سكان إسرائيل إلى جماعتين قوميتين، فإن في الإمكان تقسيم كل جماعة قومية إلى جماعات إثنية (أو فرعية)؛ فاليهود ينقسمون إلى عدد كبير من الجماعات، بحسب المنطقة أو البلد أو القارة التي جاؤوا منها، والفلسطينيون العرب ينقسمون إلى ثلاث جماعات دينية: مسلمون وهم الأغلبية

---

(٢١) Bachi, *op.cit.*, p. 5.

(٢٢) *Ibid.*

الساحقة، ومسيحيون، ودروز (أنظر الجدول رقم ٥).

ينقسم اليهود إلى جماعتين إثنيتين رئيسيتين: يهود شرقيون ويهود غربيون. «واليهود الشرقيون هم، باختصار، أولئك اليهود الذين سكنوا دائماً في آسيا وإفريقيا منذ نفي أجدادهم من أرض إسرائيل» (بواسطة الرومان سنة ٧٣٢ قبل الميلاد).(٢٣) وكان اليهود الشرقيون (أو الذين هم من أصل شرقي) يشكلون في أواسط القرن التاسع عشر الأغلبية الساحقة من يهود فلسطين. لكن بعد تدفق الهجرة اليهودية الصهيونية إلى فلسطين، منذ أواخر القرن التاسع عشر، من دول أوروبا، ولا سيما دول أوروبا الشرقية، تقلصت نسبتهم في فلسطين، فأضحوا أقلية ضئيلة (أقل من ١٠٪) بين مجموع سكان فلسطين اليهود قبل سنة ١٩٤٨. لكن بعد قيام إسرائيل، هاجر عدد كبير منهم في موجات شعبية واسعة، فازداد عددهم بصورة سريعة، وشكلوا في أوائل السبعينات نحو نصف سكان إسرائيل اليهود (أنظر الجدول رقم ٥).

الجدول رقم ٥

سكان إسرائيل بحسب الديانة، وبلد الأصل، ومكان الولادة، وفترة الهجرة* (نسب مئوية)

	١١/٨ ١٩٤٨	٥/٢٢ ١٩٦١	٥/١٩ ١٩٧٢	١٢/٣١ ١٩٨٠	١٢/٣١ ١٩٨٥	١٢/٣١ ١٩٨٩	١٢/٣١ ١٩٩٠	١٢/٣١ ١٩٩١	١٢/٣١ ١٩٩٢	١٢/٣١ ١٩٩٣
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
يهود	٨٢,١	٨٨,٧	٨٥,٤	٨٣,٧	٨٢,٥	٨١,٥	٨١,٩	٨١,٩	٨١,٦	٨١,٤
مسلمون		٧,٨	١١,٢	١٢,٧	١٣,٥	١٤,٤	١٤,١	١٣,٩	١٤,٠	١٤,١
مسيحيون	١٧,٩	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٤	٢,٥	٢,٧	٢,٨
دروز وآخرون		١,٢	١,٢	١,٣	١,٧	١,٨	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧
اليهود بحسب										
الأصل ـ المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
إسرائيل أو فلسطين	-	٥,٥	٨,٤	١٤,٠	١٨,٥	٢٢,٤	٢٢,٣	٢٢,٤	٢٣,١	٢٣,٨

(٢٣) Raphael Patai, «Western and Oriental Culture in Israel,» in Michael Curtis and Mordechai Chertoff (eds.), *Israel: Social Structure and Change* (New Brunswick, New Jersey: Transaction Books, 1973), p. 307.

آسيا ـ إفريقيا	ـ	٤٢,٣	٤٧,٤	٤٤,٩	٤٣,٣	٤١,٦	٣٩,٣	٣٧,٩	٣٧,١	٣٦,٣
أوروبا ـ أميركا	ـ	٥٢,١	٤٤,٢	٤١,١	٣٨,٢	٣٦,٠	٣٨,٤	٣٩,٧	٣٩,٨	٣٩,٩
اليهود بحسب مكان الولادة ـ المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠		
مواليد إسرائيل أو فلسطين ـ المجموع	٣٥,٤	٣٧,٨	٤٧,٣	٥٥,٩	٦٠,٤	٦٤,٠	٦١,٩	٦٠,٥	٦٠,٧	٦٠,٩
الأب: إسرائيل أو فلسطين	ـ	٥,٥	٨,٤	١٤,٠	١٨,٥	٢٢,٤	٢٢,٣	٢٢,٤	٢٣,١	٢٣,٨
آسيا ـ إفريقيا	ـ	١٤,٩	٢٢,٦	٢٥,٤	٢٥,٨	٢٥,٦	٢٤,٣	٢٣,٣	٢٣,٠	٢٢,٦
أوروبا ـ أميركا	ـ	١٧,٤	١٦,٣	١٦,٥	١٦,١	١٦,٠	١٥,٣	١٤,٧	١٤,٦	١٤,٥
مواليد الخارج ـ المجموع	٦٤,٦	٦٢,٢	٥٢,٧	٤٤,١	٣٩,٦	٣٦,٠	٣٨,١	٣٩,٥	٣٩,٣	٣٩,١
آسيا ـ إفريقيا	٩,٨	٢٧,٤	٢٤,٨	١٩,٥	١٧,٦	١٦,٠	١٥,٠	١٤,٦	١٤,١	١٣,٧
أوروبا ـ أميركا	٥٤,٨	٣٤,٨	٢٧,٩	٢٤,٦	٢٢,٠	٢٠,٠	٢٣,١	٢٤,٩	٢٥,٢	٢٥,٤

المصدر: *Statistical Abstract of Israel*, No.45 (1994), p.91; No.43 (1994), p.85; No.36 (1985), p.71.

* بلد الأصل: لمواليد الخارج ـ مكان الولادة؛ لمواليد إسرائيل أو فلسطين ـ مكان ولادة الأب.

وينضم اليهود الشرقيون، أو الذين هم من أصل شرقي، في إسرائيل إلى عدد من الطوائف («عِدوت»، بالعبرية). والطائفة («عِداه») هي جماعة من المهاجرين اليهود جاءت من، أو يرجع أصلها إلى، بلد معين أو منطقة معينة، وربما مدينة معينة في العالم العربي أو العالم الإسلامي. وهكذا، فإن مصطلح «طوائف» ينطبق أساساً على جماعات المهاجرين الشرقيين.(٢٤)

ومن أهم الطوائف الشرقية طائفة اليهود «الإسبان»، أو اليهود الذين هم من أصل إسباني («سفارديم» بالعبرية). ويرجع أصل هؤلاء اليهود إلى فتح العرب لإسبانيا (أو الأندلس) في القرن الثامن الميلادي، واستيطان فرع من اليهود الشرقيين في ذلك البلد. وبعد أن استرجع الإسبان والبرتغاليون شبه الجزيرة الأيبيرية في منتصف القرن الخامس عشر، بقي اليهود في أماكن سكناهم، لكنهم استبدلوا اللغة العربية باللغة

(٢٤) A. J. Brawer, and Editorial Staff, «Jewish Communities (Edot),» in Israel Pocket Library, *Society* (Jerusalem: Keter Books, 1974), p. 29.

الإسبانية، فتكلموا لغة «لادينو» (Ladino)، وهي لغة إسبانية أدخلت كلمات عبرية عليها. وبعد طردهم من إسبانيا سنة ١٤٩٢، نزلوا في شمال إفريقيا وأراضي الدولة العثمانية وبعض المناطق الأوروبية، واستمروا في استعمال لغة «لادينو». وبالنسبة إلى اليهود الإسبان في فلسطين، فقد تم في إحصاء سنة ١٨٣٩ دمجهم مع أبناء الطوائف الشرقية، لكن بحسب البلد الأصلي الذي ولدوا فيه. ومع ذلك، فإن عددهم في أواسط القرن التاسع عشر يقدّر بنحو نصف عدد اليهود الذين كانوا في فلسطين. وبسبب عملية الدمج المذكورة، فإنه من الصعب جداً تقدير عددهم أو نسبتهم في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨، وفي إسرائيل اليوم.

وأكبر الطوائف الشرقية في إسرائيل اليوم هم اليهود المغاربة، يليهم بحسب الترتيب، العراقيون واليمنيون والإيرانيون (أنظر الجدول رقم ٦). وبصورة عامة، فإن أبناء هذه الطوائف يتكلمون، أو يفهمون لغات الأقطار التي جاؤوا منها (إضافة إلى تكلمهم العبرية).

الجدول رقم ٦
سكان إسرائيل اليهود
بحسب بلد الأصل*، ١٩٩٣

بلد الأصل	العدد المطلق	٪
المجموع الكلي	٤,٣٣٥,٢	١٠٠,٠
آسيا ـ المجموع	٧٣٦,٣٠٠	١٧,٠
تركيا	٨٦,٣٠٠	٢,٠
العراق	٢٥٦,٥٠٠	٥,٩
اليمن	١٥٨,٠٠	٣,٦
إيران	١٣٤,٧	٣,١
غير ذلك (يشمل الهند وباكستان)	١٠٠,٢	٢,٣
إفريقيا ـ المجموع	٨٣٧,٦	١٩,٣
المغرب	٥٠٢,٨	١١,٦
الجزائر وتونس	١٢٦,٥	٢,٩
ليبيا	٧٤,٧	١,٧
مصر	٦٣,٠	١,٤

غير ذلك (يشمل إثيوبيا)	٧٠,٦	١,٦
أوروبا، وأميركا، وأوكرانيا - المجموع	١,٧٣٠,٥	٣٩,٩
الاتحاد السوفياتي	٧١٢,١	١٦,٤
بولندا	٢٦٢,٥	٦,٠
رومانيا	٢٥٨,٠	٥,٩
بلغاريا واليونان	٥٩,٩	١,٤
ألمانيا والنمسا	٨٥,٠	٢,٠
تشيكوسلوفاكيا (سابقاً) وهنغاريا ودول أوروبية أُخرى	١٩١,٨	٤,٤
أميركا الشمالية وأميركا الجنوبية وجزر المحيطات	١٦١,٢	٣,٧
مواليد فلسطين/إسرائيل والأب كذلك	١,٠٣٠,٨	٢٣,٨

المصدر: *Statistical Abstract of Israel*, No.45 (1994), pp.96-97.

* بلد الأصل لمواليد الخارج - مكان الولادة لمواليد البلد - مكان ولادة الأب.

أمّا اليهود الغربيون، فيرجع أصلهم إلى أيام الإمبراطورية الرومانية وتوسعها في وسط أوروبا، وإلى استيطان يهود في بلاد أوروبية مختلفة، وخصوصاً في المناطق السلافية شمالي البحر الأسود. وفي القرون الوسطى تبنت الجوالي اليهودية تلك لغة «اليديش» (Yiddish)، وهي لغة ألمانية أدخلت كلمات عبرية عليها، وأصبحت هذه الجوالي تُعرف باسم «أشكنازيم» (أي ألمان).[٢٥] وباختصار، يمكن القول إن الأشكناز هم اليهود الذين هم من أصل أوروبي، ومنهم أغلب يهود أميركا الشمالية وأميركا الجنوبية. وهم الجماعة الإثنية الأكبر عدداً، والأهم، والأكثر تأثيراً في البلد من النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.[٢٦] وقد شكلوا الأغلبية الساحقة من المهاجرين اليهود إلى فلسطين، والأغلبية الساحقة من السكان اليهود في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨. وبعد قيام إسرائيل، وبسبب الهجرة الشعبية من دول آسيا وإفريقيا، تقلصت نسبتهم كثيراً حتى تعادلوا تقريباً مع اليهود الشرقيين. وبالنسبة إلى الأقطار التي

(٢٥) Patai, *op.cit.*, p. 308.

(٢٦) Brawer, *op.cit.*, p. 30.

أتوا منها، فإن نحو ثلاثة أرباعهم في إسرائيل جاؤوا هم، أو آباؤهم، من أوروبا الشرقية، ولا سيما من الاتحاد السوفياتي السابق وبولندا ورومانيا، وجاء الربع الباقي من دول الأميركتين (الشمالية والجنوبية) وأوروبا الغربية (ولا سيما ألمانيا والنمسا) (أنظر الجدول رقم ٦).

ومن الجدير ذكره أن الإحصاءات الإسرائيلية تعرّف «بلد الأصل» لليهود المولودين في إسرائيل أو فلسطين بأنه «بلد ولادة الأب»، وتعرّف «بلد الأصل» لليهود المولودين في الخارج بأنه بلد «ولادة الشخص». وبحسب هذين التعريفين لبلد الأصل، يمكن تقسيم اليهود في إسرائيل إلى ثلاث جماعات إثنية رئيسية:

أ) يهود شرقيون (أو يهود من أصل شرقي): يشمل هذا التعبير اليهود المولودين في آسيا وإفريقيا، وكذلك اليهود المولودين في البلد لآباء ولدوا في آسيا وإفريقيا.

ب) يهود غربيون (أو يهود من أصل غربي): وهم اليهود المولودون في أوروبا وأميركا، والمولودون في البلد لآباء ولدوا في أوروبا وأميركا.

ج) يهود أبناء البلد: وهم اليهود المولودون في البلد (فلسطين أو إسرائيل) لآباء ولدوا في البلد أيضاً.

ويوضح الجدول رقم ٥ أن اليهود الغربيين الذين شكلوا الأغلبية الساحقة قبل سنة ١٩٤٨ تقلصت نسبتهم بعد قيام إسرائيل بسبب الهجرة الشعبية، لكنهم بقوا يشكلون أغلبية صغيرة حتى أوائل الستينات (٥٢,١٪ سنة ١٩٦١). وتقلصت نسبة اليهود الغربيين أكثر بعد ذلك، وتفوقت عليها في أوائل السبعينات نسبة اليهود الشرقيين (٤٤,٢٪ في مقابل ٤٧,٤٪ سنة ١٩٧٢). وبقيت نسبة اليهود الشرقيين أعلى من نسبة اليهود الغربيين حتى تدفق هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل في أوائل التسعينات. وفي سنة ١٩٩٣، رجحت كفة اليهود الغربيين قليلاً على كفة اليهود الشرقيين (٣٩,٩٪ في مقابل ٣٦,٣٪). أمّا بالنسبة إلى اليهود الذين هم من أبناء البلد، فقد ارتفعت نسبتهم من ٥,٥٪ سنة ١٩٦١ إلى ٢٣,٨٪ سنة ١٩٩٣.

وأخيراً، يوضح الجدول رقم ٥ أن اليهود الذين ولدوا خارج البلد شكلوا أغلبية يهود إسرائيل حتى أوائل السبعينات. ثم ارتفعت نسبة اليهود المولودين في البلد (إسرائيل أو فلسطين قبل سنة ١٩٤٨) أكثر، وأصبح هؤلاء يشكلون أغلبية سكان إسرائيل اليهود (٦٠,٩٪ سنة ١٩٩٣).

خامساً: اللغة العبرية

من المعروف أن اللغة العبرية كانت حتى بدء الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، في أواخر القرن التاسع عشر، شبه ميتة. فالمدرسة اليهودية في فلسطين، والتي كانت شبيهة بالكتّاب لدى العرب، لم تدرّس تلاميذها باللغة العبرية. أمّا لغة التدريس، فكانت إمّا الـ «لادينو» (إسبانية مع كلمات عبرية)، وإمّا «اليديش» (ألمانية مع كلمات عبرية)، وإمّا اللغة العربية، بل إن اللغة العبرية كانت تدرس في المدارس اليهودية بغير العبرية.

بعد سنة ١٨٨٢ بدأت محاولات كثيرة لعبرنة لغة التدريس في المدارس اليهودية في فلسطين. وكان المعلم أليعيزر بن يهودا أول من دعا إلى إحياء اللغة العبرية، وأول من بدأ يعلم «العبرية بالعبرية» في المدارس اليهودية.[٢٧] وبعد ذلك، جرت محاولات لتدريس الموضوعات الأخرى بالعبرية. وكانت المدرسة الابتدائية في ريشون لتسيون أول مدرسة «عبرنت» لغة التدريس في الموضوعات كافة سنة ١٨٨٩.

وقد واجهت محاولات «عبرنة» لغة التدريس في المدارس اليهودية معارضة شديدة من قِبل الممولين اليهود في الخارج، الذين أقاموا في فلسطين مدارس كثيرة درست بلغات بلادهم (ألمانية، إنكليزية، فرنسية). واشتد «صراع اللغات» مع وضع حجر الأساس للمعهد التقني (التخنيون) في حيفا سنة ١٩١٢، بدعم من ممولين يهود ألمان وإشرافهم. فقد رفضت إدارة المعهد استعمال العبرية كلغة تدريس، وأُغلق المعهد إلى أجل غير مسمى بفعل الاحتجاجات والتظاهرات بين يهود فلسطين. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، اشترت المنظمة الصهيونية مباني المعهد، وتم في سنة ١٩٢٥ فتحه «مؤسسةً عبرية بحسب لغة التدريس فيها.»[٢٨]

وفي بداية عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، انتهت «حرب اللغات» بإقرار العبرية لغة تدريس وحيدة في المدارس اليهودية، وبوضع تلك المدارس تحت إشراف المنظمة الصهيونية أو الوكالة اليهودية. ثم وضعت تحت إشراف المجلس القومي اليهودي سنة ١٩٣٣. وجرى أيضاً إقرار العبرية لغةً قومية لليهود.

وبالنسبة إلى اللغة المستعملة في البيت والشارع اليهوديين، تشير الإحصاءات إلى أن نحو ٤٠٪ من اليهود في فلسطين كانوا في نهاية الحكم العثماني يتكلمون باللغة العبرية. ومع نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين، تكلم باللغة العبرية تقريباً جميع اليهود الذين ولدوا في فلسطين وجزء كبير من المهاجرين الشباب، ولا سيما الذين

---

(٢٧) «الموسوعة العبرية» (بالعبرية) (القدس: جمعية إصدار الموسوعات، ١٩٥٧)، ص ٩٨٤.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٩٨٩.

جاؤوا إلى فلسطين في سن أقل من عشرين سنة.[٢٩] وفي سنة ١٩٤٨ تكلم بالعبرية ٧٥,٥٪ من يهود فلسطين (٦٩,٤٪ كلغة رئيسية ـ وحيدة أو أولى ـ و٦,١٪ كلغة إضافية). وبعد قيام إسرائيل، ازداد استعمال اللغة العبرية انتشاراً، فوصلت نسبة المتكلمين بهذه اللغة بين اليهود في إسرائيل إلى ٩٢٪ سنة ١٩٨٣ (٨٢,٩٪ كلغة رئيسية و٩,١٪ كلغة إضافية).[٣٠]

أمّا اليهود الذين يستخدمون لغات أجنبية كلغات رئيسية (١٣,١٪ سنة ١٩٨٣)، فإنهم يتكلمون بلغات كثيرة، أهمها اللغة العربية، والييديش، والروسية، والرومانية، والإنكليزية، والإسبانية، والفرنسية، والألمانية، والهنغارية.

سادساً: المواليد

يميز دارسو السكان، عند دراسة المواليد في مجتمع ما، بين عدة مفاهيم أهمها:[٣١]

- معدل المواليد الخام (Crude Birth Rate): وهو النسبة الألفية للمواليد في عام معين إلى مجموع السكان في ذلك العام. ويمكن إيجاده على النحو التالي:

$$\text{معدل المواليد الخام} = \frac{\text{عدد المواليد في عام معين}}{\text{عدد السكان في العام نفسه}} \times 1000$$

- معدل الخصوبة العام (General Fertility Rate): وهو النسبة الألفية للمواليد في عام معين إلى عدد النساء في سن الإنجاب، وهو سن ١٥ ـ ٥٠ سنة. ويمكن حِسابه كالآتي:

$$\text{معدل الخصوبة العام} = \frac{\text{عدد المواليد في عام معين}}{\text{عدد النساء في سن الإنجاب في العام نفسه}} \times 1000$$

(٢٩) Bachi, *op.cit.*, p. 8.

(٣٠) Israel, *Statistical Abstract of Israel*, Jerusalem, No. 36 (1985), p. 655.

(٣١) علي عبد الرازق جلبي، «علم اجتماع السكان» (الإسكندرية: دار المعرفة، ١٩٨٧)، ص ٢٥٠ ـ ٢٥٦.

● معدل الخصوبة الخاص أو النوعي (Specific Fertility Rate): وهو النسبة الألفية للمواليد الذين يولدون في عام معين لأمهات في فئة عمرية معينة إلى مجموع الإناث في الفئة العمرية نفسها. أي أن:

$$\text{معدل الخصوبة الخاص} = \frac{\text{عدد المواليد لأمهات في فئة عمرية معينة}}{\text{عدد الإناث في الفئة العمرية نفسها}} \times ١٠٠٠$$

● معدل الخصوبة الكلّي أو الإجمالي (Total Fertility Rate): وهو متوسط عدد الأطفال المتوقع أن تلدهم المرأة في حياتها. ويمكن حسابه عن طريق جمع معدلات الخصوبة الخاصة في مختلف فئات العمر لجميع الإناث، ثم ضرب الناتج في طول الفئة وقسمته على ١٠٠٠. ومن بين معدلات المواليد والخصوبة السابقة، يعتبر معدل الخصوبة الكلّي الأكثر استخداماً في الدراسات الديموغرافية المقارنة.

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن معدل الخصوبة الكلي لدى المرأة اليهودية في إسرائيل أقل كثيراً من معدلات الخصوبة الكلية في الأقطار العربية المجاورة (معدل الخصوبة في إسرائيل للفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ هو ٢,٩؛ في مصر ٤,٨؛ في الأردن ٧,٢؛ في سورية ٦,٨؛ في لبنان ٣,٤). ومن ناحية أُخرى، فإن معدل الخصوبة لدى اليهود في إسرائيل أعلى من المعدل في الدول الغربية (معدل الخصوبة للفترة نفسها في فرنسا ١,٩؛ في بريطانيا ١,٨؛ في ألمانيا الغربية ١,٤؛ في إيطاليا ١,٧؛ في رومانيا ٢,٢؛ في بلغاريا ١,٩؛ في الاتحاد السوفياتي السابق ٢,٤؛ في الولايات المتحدة ١,٨).(٣٢)

تختلف معدلات الخصوبة لدى اليهود في إسرائيل بحسب البلد الأصلي، أي بحسب البلد الذي جاؤوا منه؛ فهي مرتفعة لدى النساء اليهوديات الشرقيات، أي النساء الآتيات من أقطار آسيا وإفريقيا، ومنخفضة لدى النساء الغربيات، أي النساء الآتيات من دون أوروبا وأميركا (٣,٤ في مقابل ٢,١، سنة ١٩٩٣). أمّا بالنسبة إلى النساء اليهوديات المولودات في فلسطين، أو في إسرائيل، فإن معدل الخصوبة لديهن أقرب عموماً إلى معدل الخصوبة لدى النساء الآتيات من أوروبا أو أميركا (أنظر الجدول رقم ٧). وهكذا، فإن المهاجرين اليهود من أقطار آسيا وإفريقيا، وبسبب عدم تعودهم على تحديد النسل، قد جلبوا معهم معدلات خصوبة مرتفعة. أمّا أبناؤهم الذين ولدوا في البلد، فقد

(٣٢) United Nations, *World Population Prospects 1988* (New York: Department of International Economic and Social Affairs, 1989), pp. 150-157.

تبنوا الكثير من الأنماط السلوكية السائدة لدى اليهود الأشكناز، وخصوصاً أنماط تنظيم الأسرة واتباع وسائل منع الحمل، وما ينتج من ذلك من خصوبة منخفضة.

الجدول رقم ٧
معدلات المواليد الخام ومعدلات الخصوبة الكلية لليهود والعرب في فترات مختلفة

	يهود					عرب				
	معدل المواليد الخام	معدلات الخصوبة الكلية بحسب مكان ولادة المرأة				معدل المواليد الخام	معدلات الخصوبة الكلية بحسب الديانة			
	(الكل ١٠٠٠ شخص)	مجموع اليهود	فلسطين ـ إسرائيل	أوروبا ـ أميركا	آسيا ـ إفريقيا	(الكل ١٠٠٠ شخص)*	مجموع العرب*	مسلمون	مسيحيون	دروز وآخرون
١٩٢٣ ـ ١٩٢٥	٣٥,٨	٣,٨				٤٩,٨		٦,١		
١٩٣١ ـ ١٩٣٥	٣٠,٣	٢,٧	٣,٥	١,٩	٤,٦	٤٨,٦		٦,٣		
١٩٤١ ـ ١٩٤٥	٢٦,٣	٣,٥	٣,٥	٣,٢	٤,٤	٤٨,٤		٧,٥		
١٩٥٥ ـ ١٩٥٩	٢٥,٦	٣,٦	٢,٨	٢,٥	٥,٤	٤٤,١	٧,٣	٨,٢	٤,٦	٧,٢
١٩٦٠ ـ ١٩٦٤	٢٢,٥	٣,٤	٢,٧	٢,٤	٤,٨	٤٧,٧	٨,١	٩,٢	٤,٧	٧,٥
١٩٦٥ ـ ١٩٦٩	٢٢,٥	٣,٤	٢,٨	٢,٦	٤,٤	٤٧,٥	٨,٣	٩,٢	٤,٣	٧,٣
١٩٧٠ ـ ١٩٧٤	٢٤,٣	٣,٣	٣,١	٢,٨	٣,٩	٤٥,٧	٧,٦	٨,٥	٣,٧	٧,٢
١٩٧٥ ـ ١٩٧٩	٢٣,٦	٣,٠	٢,٩	٢,٨	٣,٤	٤١,٥	٦,٦	٧,٣	٣,١	٦,٩
١٩٨٠ ـ ١٩٨٤	٢١,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٣,١	٣٤,٧	٤,٥	٥,٥	٢,٤	٥,٤
١٩٨٥ ـ ١٩٨٩	٢٠,٦	٢,٨	٢,٨	٢,٧	٣,١	٣٢,٨	٤,٤	٤,٧	٢,٥	٤,٢
١٩٩٠	١٩,٤	٢,٧	٢,٨	٢,٣	٣,١	٣٤,٤	٤,٤	٤,٧	٢,٦	٤,١
١٩٩١	١٨,٦	٢,٦	٢,٧	٢,١	٣,٣	٣٤,٠	٤,٣	٤,٧	٢,٣	٣,٧
١٩٩٢	١٨,٧	٢,٦	٢,٧	٢,١	٣,٦	٣٣,٨	٤,٢	٤,٧	٢,١	٣,٨
١٩٩٣	١٨,٥	٢,٦	٢,٧	٢,١	٣,٤	٣٤,٠	٤,٢	٤,٧	٢,٠	٣,٨

المصدر: س. دله ـ فرغوله، «السكان» (بالعبرية) (القدس: قسم النشر في وزارة الإعلام، ١٩٧٦)، ص ٥٩، ٧٠؛
Statistical Abstract of Israel, No. 45 (1994), pp. 139-140; No. 43 (1992), pp. 134-135.

* في النشرة الإحصائية السنوية لإسرائيل لا يظهر معدل المواليد الخام ومعدل الخصوبة الكلي لدى مجموع العرب. واحتسب المعدل الكلي للخصوبة لدى مجموع العرب بواسطة المعادلة الآتية:

معدل الخصوبة الكلي لدى العرب = [(عدد المسلمين × معدل الخصوبة) + (عدد المسيحيين × معدل الخصوبة) + (عدد الدروز × معدل الخصوبة)] ÷ العدد الإجمالي للعرب

كما أن معدل المواليد الخام للعرب احتُسب بالطريقة نفسها.

ويلاحظ من خلال الجدول رقم ٧ أن معدل الخصوبة لدى اليهود الشرقيين قد انخفض كثيراً في العقود الأخيرة (٥,٤ في الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٩ و٣,٤ في سنة ١٩٩٣)، لكنه بقي ثابتاً تقريباً لدى اليهود الغربيين (٢,٥ في مقابل ٢,١)، ولدى اليهود من مواليد البلد (٢,٨ في مقابل ٢,٧). ويعود ذلك إلى أن معدلات الخصوبة المرتفعة (لليهود الشرقيين) أكثر قابلية للانخفاض من معدلات الخصوبة المنخفضة أصلاً (لليهود الغربيين ولمواليد البلد). ومن المتوقع أن تنخفض الخصوبة أيضاً في المستقبل لدى اليهود الشرقيين. وذلك مع ازدياد الاتصال باليهود الغربيين، وارتفاع مستوى التعليم، وانتشار عمل المرأة خارج البيت، وعوامل أُخرى كثيرة.

أمّا بالنسبة إلى الفلسطينيين في إسرائيل، فإن معدلات الخصوبة لديهم أعلى كثيراً من المعدلات بين اليهود بمختلف طوائفهم (٤,٢ في مقابل ٢,٦، سنة ١٩٩٣)، الأمر الذي يشكل، من وجهة نظر الكثير من الإسرائيليين اليهود، «خطراً ديموغرافياً» على الدولة اليهودية. ومن ناحية أُخرى، يلاحظ أن الخصوبة انخفضت بين الفلسطينيين في إسرائيل في العقود الأخيرة (من ٨,١ في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤ إلى ٤,٢ في سنة ١٩٩٣). وانخفضت الخصوبة على نحو خاص بين المسيحيين العرب (من ٤,٧ في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤ إلى ٢,٠ في سنة ١٩٩٣)، الذين أصبحوا في أنماط خصوبتهم أقرب إلى اليهود منهم إلى العرب. ويعود ذلك إلى تأثر المسيحيين أكثر من غيرهم من العرب بالثقافة الغربية، إذ إن أغلبيتهم متركزة في المدن ومستواها العلمي عال. وبالنسبة إلى المستقبل، فمن المتوقع أن تبقى معدلات الخصوبة لدى العرب، وخصوصاً لدى المسلمين، أعلى من المعدلات لدى اليهود، بسبب تركز أغلب العرب في القرى من ناحية، وانتشار ظاهرة التدين والأصولية الإسلامية من ناحية أُخرى.

سابعاً: الوفيات

هنالك عدد من المقاييس المستخدمة لدرس الوفيات والمقارنة بينها. وربما كان المقياس الأكثر استخداماً هو معدل الوفيات الخام (Crude Death Rate)، الذي يعرف بأنه نسبة عدد الوفيات التي تحدث بين سكان معينين، خلال عام محدد، إلى حجم السكان في منتصف ذلك العام. ويمكن التعبير عن هذا المعدل على النحو التالي:

$$\text{معدل الوفيات الخام} = \frac{\text{عدد الوفيات في عام معين}}{\text{عدد السكان في منتصف العام نفسه}} \times ١٠٠٠$$

لكن معدل الوفيات الخام ليس مؤشراً جيداً على أوضاع الوفيات في البلد،

ولا سيما الأوضاع الصحية، إذ إنه يعتمد كثيراً على التوزيع العمري للسكان.[٣٣] فهو غير ملائم إذا أردنا المقارنة بين الوفيات في جماعات سكانية تختلف في توزيعها العمري، مثل اليهود والفلسطينيين في إسرائيل. فالجدول رقم ٨ يشير إلى أن معدل الوفيات عند اليهود في إسرائيل ضعفا معدل الوفيات عند الفلسطينيين، علماً بأن الأوضاع الصحية لدى اليهود أفضل كثيراً من الأوضاع الصحية لدى العرب. ويعود ذلك، في الأساس، إلى ارتفاع نسبة الأطفال والشباب الصغار لدى العرب عنها لدى اليهود (في سنة ١٩٩٣ كانت أعمار ٤٣,٥٪ من العرب أقل من ١٥ سنة في مقابل ٢٩,٥٪ فقط لدى اليهود)، وارتفاع نسبة المتقدمين في السن لدى اليهود عنها لدى العرب (في سنة ١٩٩٣، كانت أعمار ٢٢,٢٪ من اليهود ٥٠ سنة فأكثر في مقابل ٩,٥٪ لدى العرب).[٣٤] وهذا يعني أن التقدم في السن لدى اليهود يفسر ارتفاع نسبة الوفيات لديهم عنها لدى العرب.

من الواضح أن هنالك مقاييس أُخرى أدق لدراسة الوفيات والمقارنة بينها لدى جماعات سكانية مختلفة. ومن هذه المقاييس، معدل وفيات الأطفال (Infant Mortality Rate)، ومتوسط طول العمر (Life Expectancy). ويعني معدل وفيات الأطفال عدد وفيات الأطفال الذين هم في السنة الأولى من عمرهم، في عام ما، لكل ألف مولود في ذلك العام. ويمكن التعبير عن هذا المقياس بالمعادلة الآتية:

$$\text{معدل وفيات الأطفال} = \frac{\text{عدد وفيات الأطفال في عام ما}}{\text{عدد المواليد في العام نفسه}} \times ١٠٠٠$$

أمّا متوسط طول العمر فهو متوسط عدد السنوات المتوقع أن يعيشها المولود الجديد.

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن معدلات وفيات الأطفال في إسرائيل من أقل المعدلات في العالم، وأن معدلات طول العمر من أعلى المعدلات، الأمر الذي يضع إسرائيل في مصاف الدول المتقدمة على هذا الصعيد (معدل وفيات الأطفال في إسرائيل للفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ هو ١٢ في الألف، وطول العمر المتوقع فيها ٧٥,٤، وفي الاتحاد السوفياتي السابق ٢٤ في الألف و٧٤,٢، وفي فرنسا ٨ في الألف و٧٥,٦، وفي بريطانيا ٩ في الألف و٧٨,١، وفي إيطاليا ١١ في الألف و٧٥,٦، وفي رومانيا ٢٢ في الألف و٧٠,١، وفي مصر ٨٥ في الألف و٦٠,٦، وفي الأردن ٤٤ في الألف

(٣٣) جلبي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٧.

(٣٤) Israel (1992), *op.cit.*, p. 81.

و٦٦، وفي سورية ٤٨ في الألف و٦٥، وفي لبنان ٤٠ في الألف و٦٧).[٣٥] ويعود انخفاض معدل وفيات الأطفال وارتفاع طول العمر في إسرائيل، في الأساس، إلى توفر خدمات طبية ووقائية متطورة، وتوفر تأمينات صحية طوعية تشمل جميع السكان تقريباً. وقد كان في الأعوام الأولى لقيام إسرائيل، ومع تدفق الهجرة الشعبية من أقطار آسيا وإفريقيا، فجوة في نسبة الوفيات بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، لكن هذه الفجوة تقلصت كثيراً مع الزمن، وأصبح متوسط طول العمر اليوم متساوياً تقريباً بين مختلف طوائف اليهود.

الجدول رقم ٨

معدل الوفيات الخام، ووفيات الأطفال، ومتوسط طول العمر في إسرائيل

	معدل الوفيات الخام (لكل ١٠٠٠ شخص)		معدل وفيات الأطفال (لكل ١٠٠٠ مولود حي)	متوسط طول العمر (بالسنوات)	
	ذكور	إناث		ذكور	إناث
يهود					
١٩٥٠			٤٦,٢		
١٩٦٠			٢٧,٠		
١٩٧٠			١٨,٩	٦٩,٩	٧٣,٣
١٩٨٠			١٢,٢	٧٢,٥	٧٦,٢
١٩٨٠ ـ ١٩٨٤	٧,٨	٦,٨	١١,٨	٧٣,٠	٧٦,٤
١٩٨٥ ـ ١٩٨٩	٧,٧	٦,٨	٨,٨	٧٤,١	٧٧,٨
١٩٩٠	٧,١	٦,٤	٧,١	٧٥,٣	٧٨,٩
١٩٩١	٧,٣	٦,٦	٧,٢	٧٥,٤	٧٩,٠
١٩٩٢	٧,٥	٦,٨	٧,٦	٧٥,٢	٧٨,٩
عرب					
١٩٥٠					
١٩٦٠			٤٨,٠		
١٩٧٠			٣٧,٢		
١٩٨٠			٢٤,٤	٧٠,٠	٧٣,٤
١٩٨٠ ـ ١٩٨٤	٤,٤	٣,٩	٢٢,٦	٧٠,٩	٧٣,٨

(٣٥) United Nations, *op.cit.*, pp. 166-188, 190-196.

١٩٨٥ ـ ١٩٨٩	٣,٩	٣,٤	١٦,٨	٧٢,٧	٧٥,٧
١٩٩٠	٣,٧	٣,٢	١٤,٦	٧٣,٣	٧٥,٩
١٩٩١	٣,٥	٣,٣	١٤,٢	٧٤,٢	٧٥,٧
١٩٩٢	٣,٨	٣,٣	١٤,٤	٧٢,٤	٧٥,٥

المصدر: *Statistical Abstract of Israel*, No. 36 (1985), pp. 129-130; No. 43 (1992), pp. 132-133, 144, 154, 148, 145; No. 44 (1993), pp. 132-133, 148; No. 45 (1994), pp. 136-37, 150, 154, 160-161.

وبالنسبة إلى الفلسطينيين في إسرائيل، فإن معدل وفيات الأطفال عندهم يبلغ ضعفي المعدل عند اليهود تقريباً (١٤,٤ في الألف في مقابل ٧,٥ في الألف سنة ١٩٩٢)، ومتوسط طول العمر لديهم أقل قليلاً من المتوسط لدى اليهود (٧٢,٤ بين الذكور الفلسطينيين و٧٥,٥ بين الإناث الفلسطينيات في مقابل ٧٥,٢ بين الذكور اليهود و٧٨,٩ بين الإناث اليهوديات، سنة ١٩٩٢). وهذا يرجع، في الأساس، إلى أن الخدمات الطبية والصحية في القطاع اليهودي أكثر تطوراً من الخدمات الطبية والصحية في القطاع العربي (أنظر الجدول رقم ٨).

ثامناً: التكاثر الطبيعي

ذكرنا سابقاً أن نسبة المواليد لدى الفلسطينيين في إسرائيل هي تقريباً ضعفا نسبة المواليد لدى اليهود (الجدول رقم ٧). وأوضحنا، من ناحية أُخرى، أن معدل الوفيات الخام عند الفلسطينيين هو نصف معدل الوفيات الخام عند اليهود (الجدول رقم ٨). وينتج من ذلك أن نسبة التكاثر الطبيعي (المواليد ناقص الوفيات) لدى الفلسطينيين في إسرائيل هي في حدود ضعفي نسبة التكاثر الطبيعي لدى اليهود (في سنة ١٩٩٠، كانت نسبة التكاثر الطبيعي لدى اليهود ١٢,٦ في الألف، ولدى المسلمين ٣٣,٦ في الألف، ولدى المسيحيين ١٧,٤ في الألف، ولدى الدروز ٢٧,٦ في الألف).[٣٦] ونسبة التكاثر الطبيعي المرتفعة لدى الفلسطينيين في إسرائيل هي التي حافظت، كما أوضحنا، على ثبات نسبة هؤلاء الفلسطينيين من مجموع سكان إسرائيل، على الرغم من الهجرة اليهودية المكثفة.

(٣٦) Israel (1992), *op.cit.*, p. 111-114.

تاسعاً: الجنس والسن

على عكس كثير من الهجرات العالمية، ولا سيما الهجرات المتأثرة أكثر بعوامل اقتصادية، فإن الهجرة اليهودية إلى فلسطين كانت، بصورة عامة، متوازنة بحسب الجنس.[٣٧] لذلك، فقد تعادلت، عموماً، نسبتا الذكور والإناث بين اليهود في فلسطين؛ وإذا اختلفت النسبتان في بعض الفترات، فقد كان الاختلاف ضئيلاً. ففي سنة ١٩٢٢، كانت نسبة الذكور بين اليهود في فلسطين ٥٢,٣٪ وأصبحت ٥٠,٥٪ في سنة ١٩٣١ وأيضاً في سنة ١٩٤٠، ثم ارتفعت إلى ٥١,٧٪ في سنة ١٩٤٨.[٣٨] وبعد قيام إسرائيل، استمر، أو تعزز، التوازن بين نسبتي الذكور والإناث، فكانت نسبة الذكور ٤٩,٤٪ والإناث ٥٠,٦٪ في سنة ١٩٩٣ (أنظر الجدول رقم ٩).

إن مقارنة توزيع الجنس بحسب الديانة تشير إلى عدم وجود فوارق كبيرة في التوزيع بين أبناء مختلف الديانات. لكن يلاحظ أن نسبة الذكور لدى المسيحيين تقل قليلاً عنها لدى غيرهم من السكان (٤٨,٣٪ لدى المسيحيين في مقابل ٥٠,٧٪ لدى المسلمين، و٤٩,٤٪ لدى اليهود، سنة ١٩٩٣). ويلاحظ أيضاً أن نسبة الذكور لدى المسيحيين تقل خصوصاً في فئة السن «٥٥ سنة فأكثر» (أنظر الجدول رقم ٩). وقد يعود ذلك إلى ارتفاع هجرة الذكور لدى المسيحيين عنها لدى غيرهم من السكان.

وبالنسبة إلى السن، فقد تميز السكان اليهود في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨ بارتفاع نسبة الشباب بينهم، ولا سيما الشباب الذين هم في قوة العمل. فالهجرة اليهودية في عهد الانتداب كانت، بصورة عامة، انتقائية؛ إذ إنها جذبت إليها شباباً كثيرين كانوا قد تدربوا على العمل الزراعي في بلادهم الأصلية. وبعد سنة ١٩٤٨ انتهى الطابع الانتقائي للهجرة، وتدفقت إلى إسرائيل هجرة شعبية واسعة من أقطار آسيا وإفريقيا ضمت نسبة عالية من الأطفال. فإذا كانت الهجرة الانتقائية أوجدت قوة عمل شابة وكثيفة في عهد الانتداب، فإن الهجرة الشعبية بعد قيام إسرائيل قلصت الزيادة النسبية في قوة العمل، وذلك بسبب تغير التركيب العمري للسكان.[٣٩] وهكذا نلاحظ أن نسبة اليهود الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٤٤ عاماً تقلصت من ٣٤,٩٪ في سنة ١٩٤٨ إلى ٢٧,٣٪ في سنة ١٩٩٣، وفي المقابل ارتفعت نسبة اليهود المتقدمين في السن (٥٥ سنة فأكثر) من ٩٪ إلى ٢٠,١٪ على التوالي (أنظر الجدول رقم ٩).

---

(٣٧) Bachi, *op.cit.*, p. 13.

(٣٨) *Ibid.*

(٣٩) دله ـ فرغوله، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.

الجدول رقم ٩
السكان في إسرائيل بحسب الديانة، والسن، والجنس، في فترات مختلفة

	المجموع	٠ ـ ١٤	١٥ ـ ٢٤	٢٥ ـ ٣٤	٣٥ ـ ٤٤	٤٥ ـ ٥٤	٥٥+	السن الوسيطة*	نسبة الذكور من مجموع السكان
يهود									
١٩٤٨/١١/٨	١٠٠	٢٨,٧	١٧,٦	١٦,٧	١٨,٢	١٠,٠	٩,٠	٢٧,١	٥١,٧
١٩٦٠	١٠٠	٣٤,٨	١٤,٤	١٣,٥	١٢,٢	١٢,٣	١٢,٨	٢٥,٦	٥٠,٧
١٩٨٠	١٠٠	٣٠,٥	١٦,٤	١٦,٩	٩,٦	٩,٠	١٧,٦	٢٦,٨	٤٩,٨
١٩٩٣ المجموع	١٠٠	٢٧,٥	١٧,٠	١٣,٦	١٣,٩	٩,٥	١٨,٤	٢٨,٩	٤٩,٤
ذكور	١٠٠	٢٨,٦	١٧,٥	١٣,٩	١٣,٩	٩,٣	١٦,٧	٢٧,٧	
إناث	١٠٠	٢٦,٥	١٦,٣	١٣,٤	١٣,٩	٩,٦	٢٠,١	٣٠,٣	
مسلمون									
١٩٦٠	١٠٠	٤٧,٤	٢٠,٠	١١,٦	٧,١	٥,٤	٨,٤	١٦,٠	٥١,٦
١٩٨٠	١٠٠	٤٩,٩	٢٠,٩	١١,٥	٧,٧	٤,٦	٥,٣	١٥,٠	٥٠,٧
١٩٩٣المجموع	١٠٠	٤٢,٥	٢٢,٩	١٥,٤	٨,٨	٥,٥	٥,٨	١٨,٢	٥٠,٧
ذكور	١٠٠	٤٣,٠	٢٢,٠	١٥,٣	٨,٧	٥,٦	٥,٤	١٧,٩	
إناث	١٠٠	٤٢,٠	٢٢,٩	١٥,٣	٨,٩	٥,٥	٦,١	١٨,٤	
مسيحيون									
١٩٦٠	١٠٠	٣٨,٥	١٩,٠	١٤,٧	٩,١	٧,٧	١١,٠	٢١,٠	٤٩,٧
١٩٨٠	١٠٠	٣٣,٧	٢٠,٦	١٥,٥	١١,٠	٨,٥	١٠,٧	٢٢,٦	٤٩,٣
١٩٩٣ المجموع	١٠٠	٢٨,٤	١٧,٩	١٨,١	١٤,٣	٩,٤	١١,٩	٢٧,١	٤٨,٢
ذكور	١٠٠	٢٩,٩	١٨,٣	١٨,٠	١٣,٩	٩,٤	١٠,٥	٢٥,٩	
إناث	١٠٠	٢٧,٠	١٧,٤	١٨,٢	١٤,٧	٩,٥	١٣,٣	٢٨,٣	
دروز وآخرون									
١٩٦٠	١٠٠	٤٧,٦	١٨,١	١٢,٠	٨,٢	٦,٤	٧,٧	١٦,٢	٥١,٧
١٩٨٠	١٠٠	٤٦,٩	٢٠,٩	١٢,٢	٧,٩	٥,٣	٦,٦	١٦,٢	٥١,٦
١٩٩٣ المجموع	١٠٠	٣٨,٦	٢٢,٤	١٥,٩	٩,٩	٥,٦	٧,٧	١٩,٨	٥١,١
ذكور	١٠٠	٣٨,٧	٢٢,٤	١٦,١	٩,٩	٥,٥	٧,٣	١٩,٦	
إناث	١٠٠	٣٨,٤	٢٢,٤	١٥,٧	٩,٩	٥,٧	٧,٩	١٩,٨	

المصدر: *Statistical Abstract of Israel*, No. 45 (1994), p. 93.

* السن الوسيطة (median age) تعني أن نصف السكان هم في سن أدنى منه والنصف الآخر في سن أعلى منه.

إن مقارنة توزيع سن اليهود بتوزيع السن في مجتمعات أُخرى في العالم تشير إلى أن السكان اليهود في إسرائيل أصغر سنّاً من سكان الدول المتقدمة، لكنهم أكبر سنّاً من سكان العالم الثالث. ففي سنة ١٩٨٥، مثلاً، كانت السن الوسيطة لليهود ٢٧,٧[٤٠] (أي أن أعمار نصف اليهود تقل عن هذه السن وأعمار النصف الآخر تزيد عنها) في مقابل ٣٢,٥ في المجتمعات المتقدمة و٢١ في المجتمعات النامية.[٤١] ويعود ذلك إلى أن الخصوبة لدى اليهود في إسرائيل أعلى من الخصوبة في الدول المتقدمة، لكنها أقل من الخصوبة في الدول النامية، كما أوضحنا ذلك سابقاً.

وإذا أردنا أن نقارن سن السكان اليهود بسن السكان العرب، فإن الجدول رقم ٩ يشير إلى أن العرب في إسرائيل هم، بصورة عامة، أصغر سنّاً من اليهود (في سنة ١٩٩٣، كانت السن الوسيطة لدى المسلمين ١٨,٢، ولدى الدروز ١٩,٨، ولدى المسيحيين ٢٧,١، ولدى اليهود ٢٨,٩). لذلك، فإن نسبة الأشخاص العرب الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة أعلى من النسبة عند اليهود (في سنة ١٩٩٣، كانت النسبة لدى المسلمين ٤٢,٥٪، ولدى الدروز ٣٨,٦٪، ولدى المسيحيين ٢٨,٤٪، ولدى اليهود ٢٧,٥٪). أمّا نسبة المتقدمين في السن (٥٥ سنة فأكثر) بين العرب، فهي أقل من النسبة بين اليهود (في سنة ١٩٩٣، كانت النسبة لدى المسلمين ٥,٨٪، ولدى الدروز ٧,٧٪، ولدى المسيحيين ١١,٩٪، ولدى اليهود ١٨,٤٪). ويعود هذا الاختلاف في السن إلى أن معدل الخصوبة لدى العرب أعلى من المعدل لدى اليهود. ومن الملاحظ أن توزيع السن لدى المسيحيين العرب، وبسبب انخفاض معدل الخصوبة لديهم، أقرب إلى توزيع السن لدى اليهود منه لدى المسلمين والدروز (أنظر الجدول رقم ٩).

عاشراً: التجمعات السكنية

من المعروف أن اليهود في بلاد تشتتهم في العالم قد تركزوا في المدن؛ ولذلك، فإنهم لم يعملوا في الزراعة. وبهدف «العودة إلى الأرض»، فقد شجع القادة الصهيونيون على الاستيطان الزراعي في فلسطين، فأقاموا، حتى سنة ١٩٤٥، مستوطنات زراعية بلغ عددها ٢٥٨ مستوطنة: ٤٤ موشَفاه و٩٨ موشافاً و١١٦ كيبوتساً.[٤٢] أمّا هذه الأنماط

(٤٠) Israel (1992), *op.cit.*, p. 87.

(٤١) United Nations, *op.cit.*, p. 53.

(٤٢) ش. ن. أيزنشتادت، «المجتمع الإسرائيلي» (بالعبرية) (القدس: ماغنس، ١٩٦٣)، ص ٢٧.

الزراعية، فيمكن تعريفها كما يلي:

الموشَفاه (أو المستعمرة): هي قرية زراعية تقوم على الملكية الخاصة لكل وسائل الإنتاج. وكل عائلة تفلح أرضها وتتصرف بمحصولها، وتدير شؤون بيتها بنفسها. وكانت المستوطنات الصهيونية التي أقيمت حتى نهاية العهد العثماني من هذا النوع.

الموشاف: هو قرية تملك الأسر فيها قطع أرض متساوية غالباً. وكل أسرة وحدة اقتصادية مستقلة. وتنتظم هذه الأسر في جمعية تعاونية تقوم بتنفيذ بعض عمليات الإنتاج (مثل حرث الأرض وجني المحصول)، وشراء المواد الضرورية للزراعة (مثل البذور والأسمدة والمبيدات)، وتسويق المحصول. كما تقوم الجمعية بفرض الضرائب على الأعضاء وتوفير الخدمات العامة في القرية. وفي كل موشاف يتفق الأعضاء على ميادين التعاون بينهم.

الكيبوتس: هو مزرعة جماعية تقوم على الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج والعمل المشترك لجميع الأعضاء. ويتم تنظيم الإنتاج والتسويق والاستهلاك فيه على أساس مشترك. ويعتمد الكيبوتس، في بداية تأسيسه، على مبدأ: «من كل بحسب قدرته ولكل بحسب حاجته.» ويأكل أعضاء الكيبوتس معاً في غرفة طعام مشتركة، ويحصلون من الكيبوتس على كل ما يحتاجون إليه (من ملابس، وأدوات، وأثاث، وخدمات مختلفة).

الجدول رقم ١٠

التجمعات السكنية والسكان في إسرائيل

بحسب نوع أو حجم التجمع السكني

(توزيع التجمعات بالأعداد المطلقة وتوزيع السكان بالنسبة المئوية)

نوع التجمع أو حجمه	تجمعات سكنية (أعداد مطلقة)		سكان (نسبة مئوية)	
	١٩٦١	١٩٩٣	١٩٦١	١٩٩٣
يهود				
المجموع: العدد	٧٧١	١,٠٦٠	١,٩٣٢,٤٠٠	٤,٣٣٥,٢
(٪)			١٠٠	١٠٠
تجمعات حضرية	٧٦	١٠٦	٨٧,٠	٩٠,٣
+٢٠٠,٠٠٠	*٣	٣	٣٧,٢	٢٢,٣
١٠٠,٠٠٠ ـ ١٩٩,٩٩٩	ـ	٩	ـ	٢٨,٥
٥٠,٠٠٠ ـ ٩٩,٩٩٩	٢	٧	٧,٥	١٠,٦
٢٠,٠٠٠ ـ ٤٩,٩٩٩	١٤	٢٤	٢٢,٥	١٧,٣

١٠,٠٠٠ ـ ١٩,٩٩٩	١٤	١٩	٩,٠	٦,٦
٢,٠٠٠ ـ ٩,٩٩٩	٤٣	٤٤	١٠,٨	٤,٨
تجمعات قروية	**٦٩٥**	**٩٥٤**	**١٣,٠**	**٩,٧**
موشاف	٣٤٦	٤١١	٦,٢	٣,٦
موشاف تعاوني	٢٠	٤٤	٠,٢	٠,٣
كيبوتس	٢٢٨	٢٧٠	٤,٠	٢,٩
تجمعات قروية أُخرى	٩٧	٢٢٩	١٥,٣	٢,٦
يسكنون خارج تجمعات سكنية**	٤	ـ	٠,٢	٠,٣
عرب				
المجموع: العدد	**١٠٩**	**١٢٢**	**٢٤٧,١٠٠**	**٨٢٠,٥٠٠*** **
(٪)			١٠٠	١٠٠
تجمعات حضرية	**٣٤**	**٨٣**	**٦٣,٥**	**٨٩,٧**
٢٠٠,٠٠٠+	ـ	٣	٧,٢	٥,٧
٥٠,٠٠٠ ـ ١٩٩,٩٩٩	ـ	٢	٠,١	١٠,١
٢٠,٠٠٠ ـ ٤٩,٩٩٩	٣	٧	١٤,٣	١٦,٥
١٠,٠٠٠ ـ ١٩,٩٩٩	١	١٦	٠,٩	٢٤,٦
٢٠٠٠ ـ ٩,٩٩٩	٢٧	٥٥	٤١,١	٣٢,٩
تجمعات قروية	**٧٥**	**٣٩**	**٣٦,٤**	**١٠,٣**
تجمعات قروية	٧٥	٣٩	٢٤,٧	٥,٥
يسكنون خارج تجمعات سكنية	ـ	ـ	١١,٧	٤,٨

المصدر: *Statistical Abstract of Israel*, No. 45 (1994), pp. 68-69.

* المدن الثلاث هي تل أبيب والقدس وحيفا. في سنة ١٩٦١، ولغرض المقارنة، جُعلت القدس وحيفا ضمن المدن التي عدد سكانها ٢٠٠,٠٠٠ فأكثر، على الرغم من أن عدد سكان كل منهما كان أقل من ذلك.

** يشمل في سنة ١٩٦١ أربعة تجمعات موقتة مع سكانها.

*** عدد العرب سنة ١٩٩٣ وتوزيعهم بين مختلف التجمعات يستثني سكان القدس العربية وهضبة الجولان. وقد تم استثناء سكان القدس العربية (١٥٥,٥٠٠) من مجموع سكان التجمعات التي يبلغ عدد سكانها ٢٠٠,٠٠٠ فأكثر واستثناء سكان هضبة الجولان (١٦,٥٠٠) من مجموع سكان التجمعات التي عدد سكانها ٢٠٠٠ ـ ٩,٩٩٩.

على الرغم من تشجيع الصهيونية للاستيطان الزراعي في فلسطين، فقد بقي الاستيطان الصهيوني ذا طابع حضري؛ إذ في سنة ١٩٤٥، سكن ٧٤,٦٪ من اليهود في ٢٧ مدينة أو تجمع حضري (عدد سكانه ٢٠٠٠ فأكثر)، والربع الباقي فقط سكن في تجمعات قروية: ١٣,٧٪ في مستعمرات أو مستوطنات من نوع موشفاه، و٥,٣٪ في

مستوطنات من نوع موشاف، و٦,٤٪ في مستوطنات من نوع كيبوتس.[٤٣]

بعد قيام إسرائيل، ارتفع عدد التجمعات السكنية اليهودية من نحو ٣٢٠ تجمعاً في سنة ١٩٤٨ إلى ٧٧١ تجمعاً في سنة ١٩٦١، وإلى ١٠٦٠ تجمعاً في سنة ١٩٩٣، كان نحو ١٠٪ منها تجمعات حضرية (مدن أو بلدات) و٩٠٪ تجمعات قروية (يسكن في التجمع القروي أقل من ٢٠٠٠ شخص). ويلاحظ أن الجزء الأكبر من التجمعات القروية اليهودية تجمعات من نوع موشاف وكيبوتس (أنظر الجدول رقم ١٠).

وبالنسبة إلى توزيع السكان اليهود على هذه التجمعات السكنية، فإن ٩٠,٣٪ من اليهود كانوا في سنة ١٩٩٣ يسكنون في تجمعات حضرية (٧٨,٧٪ في مدن عدد سكانها ٢٠,٠٠٠ فأكثر). أمّا اليهود الذين يسكنون في تجمعات قروية فكانوا يشكلون ٩,٧٪ فقط (٦,٨٪ يسكنون في موشاف أو في كيبوتس).

يتضح مما تقدم أن ثلاثة أرباع اليهود في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨ سكنت في تجمعات حضرية (مدن أو بلدات) والربع الباقي فقط سكن في تجمعات قروية. وبعد قيام إسرائيل، ازدادت نسبة اليهود الساكنين في تجمعات حضرية، وتقلصت نسبة الذين سكنوا في تجمعات قروية بسبب مكننة الزراعة وتطورها. وإذا ركزنا على المدن الكبيرة نسبياً، فإن ٦١,٤٪ من اليهود كانوا يسكنون في سنة ١٩٩٣ في مدن عدد سكانها ٥٠,٠٠٠ نسمة فأكثر، و٧٨,٧٪ يسكنون في مدن عدد سكانها ٢٠,٠٠٠ نسمة فأكثر (أنظر الجدول رقم ١٠).

وبالنسبة إلى العرب، وفي ضوء تدمير أغلب القرى العربية في فلسطين وتهجير سكانها من قِبل القوات اليهودية خلال حرب سنة ١٩٤٨، فقد توزع الفلسطينيون الذين بقوا في إسرائيل بعد قيامها في ١٢٢ تجمعاً سكنياً سنة ١٩٩٣، ثلثاها تقريباً تجمعات حضرية (تعداد الواحد منها ٢٠٠٠ نسمة فأكثر) والثلث الباقي تقريباً تجمعات قروية (تعداد الواحد منها أقل من ٢٠٠٠ نسمة). ويسكن نحو ٩٠٪ من العرب في التجمعات الحضرية و١٠٪ فقط في التجمعات القروية. ومن هذه التجمعات التي يسكن العرب فيها، هناك ست مدن «مختلطة» (ذات أغلبية يهودية ساحقة) وهي: تل أبيب ـ يافا، وحيفا، وعكا، واللد، والرملة، والقدس (يستثنى من ذلك سكان القدس العربية الذين جرى ضمهم إلى إسرائيل بعد حرب سنة ١٩٦٧). وسكن في هذه المدن «المختلطة» سنة ١٩٩٣ نحو ٧٢,٠٠٠ عربي (٨,٨٪ من مجموع العرب في إسرائيل).

ومن المعروف أن أغلبية التجمعات الحضرية العربية هي في الواقع قرى متوسطة الحجم أو قرى كبيرة الحجم. وقد اعترفت السلطات الإسرائيلية حتى الآن بسبعة

---

(٤٣) المصدر نفسه.

تجمعات عربية فقط كمدن، وهي الناصرة، وشفا عمرو، وأم الفحم، والطيبة، والطيرة، وسخنين، ورهط (والأخيرة تجمع بدوي في صحراء النقب). وسكن في هذه المدن العربية سنة ١٩٩٣ نحو ١٨٣,٦٠٠ نسمة (٢٢,٤٪ من مجموع المواطنين العرب).

ومن الجدير أن ننبه إلى أن القراءة الأولية للجدول رقم ١٠ قد تكون مضللة بالنسبة إلى توزيع العرب بين مختلف التجمعات. والإحصاء القائل إن ٩٠٪ من اليهود و٩٠٪ من العرب يسكنون في تجمعات حضرية لا يعني أن العرب واليهود متساوون في درجة تحضرهم. ففي حين أن الأغلبية الساحقة من اليهود (٧٨,٧٪) تسكن في مدن يزيد عدد سكانها على ٢٠,٠٠٠، فإن أقلية فقط من العرب (٣٢٪ تقريباً) تسكن في مثل هذه المدن. أمّا الجزء الباقي من العرب الذي تصنفه الإحصاءات الإسرائيلية بأنه من سكان تجمعات حضرية (نحو ٥٨٪)، فإنه في الواقع سكان قرى متوسطة الحجم أو كبيرة الحجم، ويتراوح عدد سكان الواحدة منها بين ٢٠٠٠ و١٥,٠٠٠.

حادي عشر: التوزيع الجغرافي

بعد أن أوضحنا توزيع السكان في إسرائيل بحسب نوع (أو حجم) التجمع السكني، نوضح فيما يلي توزيع السكان بحسب المنطقة الجغرافية (الجدول رقم ١١).

الجدول رقم ١١
السكان في إسرائيل بحسب المنطقة
في سنوات مختارة
(نسب مئوية)

المنطقة*	١٩٤٨/١١/٨	١٩٦١/٥/٢٢	١٩٧٢/٥/٢٠	١٩٨٥/١٢/٣١	١٩٩١/١٢/٣١	١٩٩٣/١٢/٣١
يهود						
المجموع: العدد	٧١٦,٧	١,٩٣٢,٣	٢,٦٨٦,٧	٣,٥١٧,٢	٤,١٤٤,٦	٤,٣٣٥,٢
٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
القدس	١٢,٠	٩,٧	٩,٧	١٠,٥	١٠,٧	١٠,٧
الشمال	٧,٦	١٠,٠	٩,٥	١٠,٠	١٠,٤	١٠,٣
حيفا	٢١,١	١٦,٧	١٥,٢	١٣,٥	١٣,٠–	١٢,٧
المركز	١٥,٢	١٩,٧	١٩,٩	٢٣,٢	٢٣,٩+	٢٤,٠
تل أبيب ـ يافا	٤٣,٢	٣٥,٩	٣٣,٥	٢٨,٥	٢٦,٨–	٢٥,٧
الجنوب	٠,٩	٨,٠	١٢,١	١٢,٩	١٢,٨	١٣,٨

الضفة الغربية وقطاع غزة	ـ	ـ	٠,١	١,٣	٢,٣	٢,٧
عرب						
المجموع: العدد**	١٥٦,٠	٢٤٧,٢	٣٨١,٠	٦١٠,٣	٧٥٤,٥	٨٢٠,٥
٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
القدس	١,٩	١,٧	١,٦	١,٥	١,٧	١,٤
الشمال	٥٨,١	٥٧,٨	٥٧,٣	٥٦,٠	٥٤,٣	٥٣,٤
حيفا	١٧,٦	١٩,٤	١٩,٧	١٩,٥	١٩,٠	١٨,٨
المركز	١٠,٣	١٠,٩	١١,٦	١١,٨	١١,٨	١١,٨
تل أبيب ـ يافا	٢,٣	٢,٧	١,٩	٢,٠	٢,٦	٣,٠
الجنوب	٩,٩	٧,٥	٨,٠	٩,٢	١٠,٧	١١,٦

المصدر: *Statistical Abstract of Israel*, No. 45 (1994), pp. 50-53; No. 43 (1992), pp. 50-51.

* منطقة الشمال تشمل أقضية صفد، وطبرية، ومرج إبن عامر، وعكا. منطقة حيفا تشمل قضاءي حيفا والخضيرة. منطقة المركز تشمل أقضية شومرون، وبيتح تكفا، والرملة، ورحوفوت. ومنطقة الجنوب تشمل قضاءي أشكلون وبئر السبع.

** أعداد العرب في هذا الجدول لا تشمل سكان القدس العربية (نحو ١٥٥,٥٠٠ في سنة ١٩٩٣)، وسكان هضبة الجولان (١٦,٥٠٠ في السنة نفسها).

في سنة ١٩٤٨، تركز أكثر من خمسي السكان اليهود في منطقة تل أبيب ـ يافا، وسكن أكثر من الخمس في منطقة حيفا، وتوزعت الأقلية الباقية (٣٥,٧٪) بين المناطق الأُخرى. ومع الزمن، تقلصت نسبة السكان اليهود في منطقة تل أبيب (من ٤٣,٢٪ سنة ١٩٤٨ إلى ٢٥,٧٪ سنة ١٩٩٣)، ومنطقة حيفا (من ٢١,١٪ إلى ١٢,٧٪). وفي المقابل، ارتفعت نسبة السكان اليهود في منطقة الجنوب (من ٠,٩٪ إلى ١٣,٨٪)، ومنطقة المركز (من ١٥,٢٪ إلى ٢٤,٠٪)، وارتفعت قليلاً في منطقة الشمال (من ٧,٦٪ إلى ١٠,٣٪). ومن الملاحظ أيضاً ازدياد نسبة المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة من ٠,١٪ سنة ١٩٧٢ إلى ٢,٧٪ سنة ١٩٩٣. أمّا نسبة اليهود الذين سكنوا في القدس، فبقيت ثابتة تقريباً (أنظر الجدول رقم ١١).

وقد تغير توزيع السكان اليهود بين مختلف المناطق على النحو الذي ذكرناه، وذلك في ضوء السياسة الإسرائيلية التي هدفت إلى عدم الإبقاء على تركيز اليهود في المناطق الساحلية، وإلى تشجيع استيطانهم في المناطق ذات الحضور العربي المكثف، وخصوصاً في منطقة الشمال (أو الجليل)، ومنطقة المركز (حيث عرب المثلث)، ومنطقة الجنوب (حيث بدو النقب).

أمّا توزيع الفلسطينيين في إسرائيل بين مختلف المناطق، فقد بقي ثابتاً تقريباً منذ قيام إسرائيل وحتى اليوم. وقد بقي أكثر من نصف الفلسطينيين (٥٣,٤٪ سنة ١٩٩٣)

يتركزون في منطقة الشمال (المعروفة باسم الجليل)، و١٨,٨٪ في منطقة حيفا، و١١,٨٪ في منطقة المركز (وخصوصاً في المثلث)، و١١,٦٪ في منطقة الجنوب (وهم بدو النقب). بالإضافة إلى ذلك، ثمة نسبة ضئيلة من المواطنين العرب الذين يسكنون في منطقتي تل أبيب ـ يافا (٣٪) والقدس (١,٤٪ باستثناء سكان القدس العربية الذين ضمتهم إسرائيل إليها عقب حرب سنة ١٩٦٧) (أنظر الجدول رقم ١١).

إن تركز أغلب العرب في منطقة الجليل، وتشكيلهم أغلبية هناك، كانا مصدر قلق للسلطات الإسرائيلية. وبهدف إحكام السيطرة على المواطنين العرب ومنعهم من المطالبة بحلول انفصالية عن إسرائيل، انتهجت السلطات، منذ البداية، سياسة «تهويد الجليل»؛ فصادرت أغلب الأراضي العربية، وبنت عليها عشرات المستوطنات اليهودية، أهمها الناصرة العليا، وكرمئيل، ومعلوت. ونجم عن هذه السياسة أن تعادل في الأعوام الأخيرة عدد السكان العرب وعدد السكان اليهود في الجليل.

ثاني عشر: التمايز الطبقي

كان المجتمع اليهودي قبل سنة ١٩٤٨ أقل تمايزاً، من الناحية الطبقية، من المجتمع العربي الفلسطيني ومن كثير من المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء. فقد تميز ذلك المجتمع بعدم وجود طبقة إقطاعية، لأن أغلبية الأراضي التي اشتراها اليهود من العرب حتى سنة ١٩٤٧ كانت ملكاً للصندوق القومي اليهودي،[٤٤] وهي أراض سجلت باسم الشعب اليهودي واعتبرت غير قابلة للانتقال. كما أن الطبقة البرجوازية اليهودية كانت في طور النمو، ولم تأخذ في التبلور إلا في الهجرة الخامسة، أي مع تدفق رأس المال اليهودي من ألمانيا في أواسط الثلاثينات وخلال الحرب العالمية الثانية. وأهم الشرائح الطبقية التي وجدت بين يهود فلسطين في ذلك الوقت هي العمال والمزارعون.

من أهم أسباب التجانس الطبقي النسبي للمجتمع اليهودي قبل سنة ١٩٤٨ صغر حجم ذلك المجتمع (نحو ٦٤٥,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٤٧)، وكونه مجتمع مهاجرين جاؤوا، أساساً، من دول شرق أوروبا (ومن الطبقات المتوسطة أيضاً)، وسيطرة القطاع العام (ممثلاً بالمنظمة الصهيونية، والصندوق القومي اليهودي، والهستدروت، ومؤسسات عامة أُخرى) على أغلب الأراضي اليهودية وعلى رأس المال اليهودي

---

(٤٤) A. Granott, *Agrarian Reform and the Record of Israel* (London: Eyre and Spottiswood, 1956), p. 28.

الموظف في فلسطين، ولا سيما في فروع المواشي والدواجن، والبناء، والنقل والمواصلات.(٤٥)

كما أن «الطلائعية»، وما تضمنته من استعداد للتضحية والعيش بتقشف والتشديد على العمل اليدوي، ولا سيما الزراعة، والعمل على إحياء اللغة العبرية ـ كل ذلك بهدف وضع أسس الوطن القومي اليهودي ـ أثّرت في تدرج المهن في القطاع اليهودي قبل سنة ١٩٤٨. فقد منح المزارع والعامل الماهر، وإلى حد ما المعلم والطبيب، تقديراً كبيراً بسبب مساهمتهم في وضع أسس الوطن القومي اليهودي أو الدولة اليهودية. أمّا المحامي والمهندس والعالم، فقد منحوا تقديراً أقل بسبب عدم مساهمتهم في تحقيق الأهداف القومية.(٤٦)

مع نهاية عهد الانتداب، ازدادت الفوارق الطبقية بين اليهود في فلسطين؛ إذ اتسعت الفوارق في مستوى المعيشة بين فئات سكانية مختلفة، ولا سيما بين المدينة والقرية، وظهرت أحياء فقر في المدن، مثل حي هَتِكْفا في مدينة تل أبيب، وضعفت الأيديولوجية الطلائعية، وظهرت مقاييس جديدة للمكانة الاجتماعية، مثل مستوى التعليم والمهنة، وتدفقت الهجرة البرجوازية من ألمانيا، مصحوبة بإنشاء الكثير من المشاريع الاقتصادية الجديدة وبنمو «طبقة الإداريين والمهنيين.»(٤٧) وقد ساهم ذلك كله في زيادة التمايز الاقتصادي بين السكان اليهود.

بعد قيام إسرائيل سنة ١٩٤٨، اتسعت الفجوة الطبقية بين السكان اليهود في ضوء الهجرة الشعبية الواسعة من أقطار آسيا وإفريقيا، وازدياد نسبة اليهود الشرقيين من مجموع اليهود في إسرائيل (إلى ٥٠٪ تقريباً) من ناحية، والتطور الرأسمالي الكبير الذي حدث في الاقتصاد الإسرائيلي، وخصوصاً في قطاع الصناعة، من ناحية أُخرى. وانعكست الفجوة الطبقية بظهور فارق كبير بين أصحاب الدخل المرتفع وأصحاب الدخل المنخفض. فقد تبين في بحث أُجري في أواخر الخمسينات أن أغنى ١٠٪ من سكان المدن في إسرائيل حصلوا على ٢٤,٢٪ من مجموع الدخل، في حين أن أفقر ١٠٪ حصلوا على ١,٦٪ فقط. وتبين أيضاً أن النصف الأعلى من السكان حصل على

---

(٤٥) Eisenstadt, *op.cit.*, pp. 143-148.

(٤٦) م. ليسك، «صورة المجتمع والطبقة في المجتمع اليهودي قبل ١٩٤٨ والمجتمع الإسرائيلي: أنماط التغيير في الأيديولوجية والبنية الطبقية»، في: «البناء الاجتماعي لإسرائيل» (بالعبرية) تحرير ش. ن. أيزنشتادت، و ح. أدلر، و ر. بار يوسف، و خ. كهانا (القدس: أكدمون، ١٩٦٩)، ص ١٨٣.

(٤٧) Eisentadt, *op.cit.*, pp. 152-155.

ثلاثة أرباع الدخل، بينما حصل النصف الأدنى على الربع فقط، ومع ذلك، بقي الفارق في الدخل في إسرائيل أقل من فوارق الدخل في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا.[(٤٨)]

وبعد قيام إسرائيل أيضاً، حدثت تغييرات جوهرية في تدرج المهن. فقبل قيام دولة إسرائيل تم التدرج، كما ذكرنا، بحسب درجة اتصال هذه المهن بمفهوم الطلائعية، أي بحسب مساهمتها في بناء الوطن القومي اليهودي. لذلك، فقد وضِع المزارع والعامل والمعلم في رأس سلم التقويم الاجتماعي. أمّا بعد قيام الدولة، وبسبب تلاشي الطلائعية، أصبح تقويم المهن يرتبط أكثر بمقاييس التعليم والدخل والمهنة، كما هي الحال في المجتمعات الصناعية. ففي بحث أُجري على تدرج المهن في أواخر الخمسينات أيضاً، وضعت المهن العلمية والأكاديمية (عالم، طبيب، مهندس، محام، معلم ثانوي)، بالإضافة إلى صانعي القرار السياسي (سياسي، عضو كنيست)، في أعلى درجات سلم التقويم. أمّا المزارعون والعمال، المهرة منهم وغير المهرة، فوضِعوا في أسفل درجات السلم.[(٤٩)]

إن تطور البنية التشغيلية للعاملين اليهود في إسرائيل يشير إلى تقلص طبقتي العمال والمزارعين من ناحية، واتساع حجم الطبقة المتوسطة من ناحية أُخرى. فقد انخفضت نسبة العمال، المهرة منهم وغير المهرة، من ٣٥,٢٪ سنة ١٩٥٥ إلى ٢٣,٩٪ سنة ١٩٩٣، وانخفضت نسبة المزارعين من ١٤,٤٪ إلى ٣,١٪ على التوالي. وفي المقابل، ارتفعت نسبة أصحاب «الياقات البيض» (أصحاب المهن العلمية والأكاديمية والفنية، المديرون والإداريون، والكتبة) من ٢٧,٧٪ سنة ١٩٥٥ إلى ٤٩,٦٪ سنة ١٩٩٣ (أنظر الجدول رقم ١٢). ويعود هذا التغيير في البنية التشغيلية أساساً إلى اتساع الخدمات الإنتاجية (مؤسسات تجارية ومالية وقانونية ومؤسسات تأمين... إلخ) والخدمات الاجتماعية (تعليم، صحة، خدمة اجتماعية... إلخ).[(٥٠)]

---

(٤٨) ر. بار يوسف و د. بدان، «الطوائف الشرقية في التكوين الطبقي لإسرائيل»، في: «البناء الاجتماعي لإسرائيل»، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٣.

(٤٩) ليسك، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

(٥٠) Vered Kraus, «Industrial Transformation and Occupational Change in the Israeli Labor Force,» *Israel Social Science Research* (Beershiba: Ben-Gurion University, 1992), Vol. 7 (1 and 2), p. 8.

الجدول رقم ١٢
المستخدمون في إسرائيل بحسب المهنة والانتماء القومي، ومكان الولادة، وفترة الهجرة، ١٩٩٣ (نسب مئوية)

	مهن علمية وأكاديمية وفنية	مديرون وإداريون	كتبة وما شابه	عمال مبيعات، وكلاء	عمال خدمات	زراعة	عمال مهرة وعمال غير مهرة	المجموع
يهود ـ المجموع ١٩٥٥	١٠,٩	٢,٧	١٤,١	١١,٧	١١,٠	١٤,٤	٣٥,٢	١٠٠
١٩٩٣	٢٦,٦	٥,٨	١٧,٢	٩,٠	١٤,٣	٣,١	٢٣,٩	١٠٠
مواليد إسرائيل أو فلسطين ـ المجموع	٢٨,٣	٦,٠	١٩,٧	٩,٦	١٢,١	٣,٥	٢٠,٩	١٠٠
الأب ولد في إسرائيل أو فلسطين	٣٠,٣	٥,٨	١٨,٣	٨,٥	١٤,٧	٥,٩	١٦,٥	١٠٠
الأب ولد في آسيا ـ إفريقيا	١٨,٧	٤,١	٢١,٨	٩,٩	١٤,٤	٢,٤	٢٨,٨	١٠٠
الأب ولد في أوروبا ـ أميركا	٤٠,٢	٨,٨	١٧,٥	١٠,١	٧,٦	٣,٤	١٢,٤	١٠٠
مواليد آسيا وإفريقيا ـ المجموع	١٤,٩	٥,٩	١٥,٩	١٠,٢	٢٠,٣	٣,٢	٢٩,٦	١٠٠
هاجروا حتى ١٩٦٠	١٣,٩	٦,٩	١٥,٢	١٠,٤	٢١,١	٣,١	٢٩,٤	١٠٠
١٩٦١ ـ ١٩٦٤	١٥,٧	٥,٦	١٥,٤	٨,٤	٢١,٠	٢,٢	٣١,٧	١٠٠
+١٩٦٥	١٧,٠	٣,٧	١٨,٥	١٠,٧	١٧,٦	٤,٤	٢٨,١	١٠٠
مواليد أوروبا وأميركا ـ المجموع	٣٠,٧	٥,٣	١٣,٤	٧,٢	١٤,٨	٢,١	٢٦,٥	١٠٠
هاجروا حتى ١٩٦٠	٢٧,٨	١٠,٤	٢٠,٥	١٠,٧	٨,٢	٣,٣	١٩,١	١٠٠
١٩٦١ ـ ١٩٦٤	٣٥,٣	١٠,٥	١٧,٨	١٠,١	٨,٠	٠,٩	١٧,٤	١٠٠
١٩٦٥ ـ ١٩٧٤	٤٠,٥	٥,٨	١٦,١	٨,١	١٠,٢	٠,٧	١٨,٥	١٠٠
١٩٧٥ ـ ١٩٨٩	٤٤,٣	٣,٢	١٤,٠	٥,٢	١٢,٧	٢,٣	١٨,٣	١٠٠
+١٩٩٠	٢١,١	٠,٥	٤,٩	٤,١	٢٥,٠	٢,٠	٤٢,٣	١٠٠
عرب ـ المجموع ١٩٥٥	٤,١	١,٤	١,٨	٦,٥	٢,٨	٥٠,٩	٣٢,٥	١٠٠
١٩٩٣	١٢,٥	١,٨	٥,٩	٦,٩	١٢,٤	٦,١	٥٤,٥	١٠٠

المصدر: *Statistical Abstract of Israel*, No. 45 (1994), pp. 390-392; No. 10 (1958/59), p. 299.

وحدثت تغييرات أساسية في البنية الطبقية للمواطنين العرب، فتقلصت إلى حد كبير طبقة الفلاحين، واتسعت في المقابل طبقة العمال والطبقة المتوسطة. فبين سنتي

١٩٥٥ و١٩٩٣، تقلصت نسبة العاملين في الزراعة من ٥٠,٩٪ من مجموع قوة العمل العربية إلى ٦,١٪. وارتفعت نسبة العمال، المهرة منهم وغير المهرة، من ٣٢,٥٪ إلى ٥٤,٥٪، وارتفعت نسبة أصحاب «الياقات البيض» بين العرب من ٧,٣٪ إلى ٢٠,٢٪ على التوالي (الجدول رقم ١٢). أمّا تقلص حجم طبقة الفلاحين فيرجع في الأساس إلى عاملين رئيسيين: الأول هو مصادرة السلطات الإسرائيلية للجزء الأكبر من الأراضي العربية، والآخر هو تدني إنتاجية الزراعة العربية، ولا سيما أن أغلبها زراعة بعلية، وتوفر العمل المأجور بدخل أعلى في المدن اليهودية.

وهكذا، فإن مقارنة البنية التشغيلية اليهودية بنظيرتها العربية تشير إلى تمركز قوة العمل اليهودية في «فئات العمل الفكري»، وتمركز قوة العمل العربية في «العمل اليدوي الماهر، غير الإشرافي، والإنتاجي المأجور.»[٥١] بكلمات أخرى، ينتمي نصف العاملين اليهود تقريباً إلى الطبقة المتوسطة، طبقة «أصحاب الياقات البيض»، بينما ينتمي أكثر من نصف العاملين العرب إلى الطبقة العمالية.

إن التقسيم الطبقي، أو التوزيع المهني، للسكان اليهود يتأثر بانتمائهم الإثني، وبالتحديد بمتغيرين رئيسيين: مكان ولادة الشخص (البلد، أوروبا ـ أميركا، وآسيا ـ إفريقيا)، ومكان ولادة الأب بالنسبة إلى مواليد البلد (أوروبا ـ أميركا، وآسيا ـ إفريقيا). وفي ضوء ذلك، يمكن التمييز بين الشرائح، أو الجماعات الإثنية الآتية:

أ) مواليد بلد غربيون (أو من أصل غربي): تتكون هذه الشريحة من اليهود الذين ولدوا في فلسطين أو في إسرائيل لآباء ولدوا في أوروبا ـ أميركا. ويحتل هؤلاء الدرجات العليا في السلم الطبقي؛ فهم يشتغلون أكثر من غيرهم في المهن العلمية والأكاديمية والفنية (٤٠,٢٪ في سنة ١٩٩٣)، ومستوى تعليمهم، عموماً، أعلى من مستوى تعليم غيرهم (٥١,٩٪ أنهوا ١٣ سنة تعليمية فأكثر في سنة ١٩٩٣)، ومتوسط دخلهم أعلى أيضاً من متوسط دخل الشرائح الأخرى.

ب) مهاجرون غربيون: يشكل المهاجرون الغربيون الشريحة الثانية. وهم يتدرجون بعد الشريحة الأولى من حيث العمل في المهن العلمية والأكاديمية والفنية (٣٠,٧٪ في سنة ١٩٩٣)، ومستوى تعليمهم (٤٢,٧٪ أنهوا ١٣ سنة تعليمية فأكثر في سنة ١٩٩٣)، ومتوسط دخلهم.

---

(٥١) نجوى مخول، «تغييرات في البنية التشغيلية للعرب في فلسطين المحتلة»، «صامد الاقتصادي»، السنة السادسة، عدد ٥٠ ـ ٥١ (تموز/يوليو ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤)، ص ٤٣.

ج) يهود من أبناء البلد: تتكون هذه الشريحة من اليهود الذين ولدوا هم وآباؤهم في فلسطين أو في إسرائيل. وهي في منزلة الوسط بين الشرائح العليا الغربية والشرائح الدنيا الشرقية.

د) مواليد بلد شرقيون (أو من أصل شرقي): هم اليهود الذين ولدوا في فلسطين أو في إسرائيل لآباء ولدوا في آسيا ـ إفريقيا. وعلى عكس الشرائح الثلاث السابقة التي تتميز بأن الجزء الأكبر من أبنائها يعمل في مهن أكاديمية أو فنية، فإن الجزء الأكبر من أبناء هذه الشريحة (٢٨,٨٪ في سنة ١٩٩٣) عمال، مهرة أو غير مهرة، ونسبة قليلة فقط تعمل في المهن الأكاديمية والفنية (١٨,٧٪ في سنة ١٩٩٣). كذلك فإن مستوى تعليمهم ومتوسط دخلهم أقل، بصورة عامة من مستوى تعليم ومتوسط دخل الشرائح السابقة (أنظر الجدول رقم ١٣).

هـ) مهاجرون شرقيون: يشكل المهاجرون الشرقيون أدنى الشرائح اليهودية. وتحتوي هذه الشريحة، مقارنة بالشرائح السابقة، على أعلى نسبة من العمال (٢٩,٦٪ في سنة ١٩٩٣)، وأقل نسبة من العاملين في المهن العلمية والأكاديمية والفنية (١٤,٩٪ في سنة ١٩٩٣). كما أن مستوى تعليم أبناء هذه الشريحة أدنى من مستوى تعليم الشرائح السابقة (٤٥,٨٪ أنهوا بالمعدل أقل من ٩,٤ سنوات تعليمية).

الجدول رقم ١٣
عدد سنوات التعليم للسكان
في سن ١٥ سنة فأكثر،
ومتوسط الدخل الشهري بالشيكل لأسرة حضرية
ربها مستخدم بأجر، بحسب مكان الولادة،
وفترة الهجرة، والانتماء القومي، ١٩٩٣
(توزيع سنوات التعليم بالنسبة المئوية
ومتوسطات الدخل بالأعداد المطلقة)

	عدد سنوات التعليم								متوسط الدخل
	صفر	١ ـ ٤	٥ ـ ٨	٩ ـ ١٢	١٣+	المجموع	الوسيط*		الشهري بالشيكل
يهود ـ المجموع	٣,٧	٢,١	١١,٦	٥٠,٣	٣٢,٣	١٠٠	١٢,٠		٦,١٨٨
مواليد إسرائيل أو فلسطين ـ المجموع	٠,٤	٠,٣	٤,٧	٦٢,٠	٣٢,٦	١٠٠	١٢,٣		٦,٤٢٦

الأب ولد في إسرائيل أو فلسطين	٠,٢	٠,٢	٣,٠	٦٤,٠	٣٢,٦	١٠٠	١٢,٣	٦,٢٠٠
الأب ولد في آسيا - إفريقيا	٠,٥	٠,٤	٦,٩	٧١,٢	٢١,٠	١٠٠	١٢,٠	٥,٥٠٨
الأب ولد في أوروبا - أميركا	٠,٢	٠,٢	٢,٤	٤٥,٣	٥١,٩	١٠٠	١٣,٢	٧,٨٢١
مواليد آسيا وإفريقيا - المجموع	١٦,٤	٥,٨	٢٣,٦	٣٩,٩	١٤,٣	١٠٠	٩,٦	٥,٨٩٠
هاجروا حتى ١٩٥٤								٦,٧٣٣
١٩٥٥ - ١٩٦٤								٥,٦٤٣
+١٩٦٥								٣,٤٥٢
مواليد أوروبا وأميركا - المجموع	١,٢	٢,٩	١٥,٧	٣٧,٥	٤٢,٧	١٠٠	١٢,٤	٦,٠٤٠
هاجروا حتى ١٩٥٤								٧,٩٩٨
١٩٥٥ - ١٩٦٤								٨,٢٣٠
+١٩٦٥								٥,١٢٢
عرب - المجموع	١٠,٩	٦,٢	٢٦,٥	٤٥,٣	١١,١	١٠٠	٩,٧	٣,٩٣٨

المصدر: *Statistical Abstract of Israel*, No.45 (1994), pp.340, 637, 638.

* الوسيط يعني عدد سنوات الدراسة الذي تعلم نصف السكان أقل منه والنصف الآخر أكثر منه.

تم أعلاه التمييز بين الشرائح الخمس السابقة للسكان اليهود بحسب متغيري مكان ولادة الشخص ومكان ولادة أبيه (بالنسبة إلى مواليد البلد). وهذه الشرائح ليست طبقات اجتماعية؛ إذ إن أبناء الشريحة لا يحتلون الموقع نفسه في عملية الإنتاج، ولا يعملون كلهم في المهن نفسها أو في الفئات المهنية ذاتها، وإنما هي جماعات إثنية ذات طابع طبقي. فأفراد الجماعة الإثنية الواحدة يتوزعون على طبقات (أو على فئات مهنية) مختلفة، لكنهم يمثلون أكثر من غيرهم في طبقة معينة أو في فئة مهنية معينة. فاليهود الذين هم مواليد البلد الغربيون ممثلون أكثر من غيرهم في فئة أصحاب المهن العلمية والأكاديمية والفنية، وممثلون أقل من غيرهم في الطبقة العمالية. وفي المقابل، فإن المهاجرين اليهود الشرقيين ممثلون في الطبقة العمالية أكثر من الجماعات الإثنية اليهودية الأخرى، وممثلون أقل من هذه الجماعات في فئة أصحاب المهن العلمية والأكاديمية والفنية.

وبالنسبة إلى المواطنين العرب، فإنهم يحتلون قاع السلم الطبقي للمجتمع الإسرائيلي، ويشكلون الشريحة السادسة، بعد الشرائح الخمس اليهودية الأخرى. إنهم طبقياً أدنى حتى من المهاجرين اليهود الشرقيين. فأكثر من نصف القوى العاملة العربية (٥٤,٥٪ في سنة ١٩٩٣) عمال، مهرة أو غير مهرة. كما أن متوسط دخلهم أقل، عموماً، من متوسط دخل المهاجرين اليهود الشرقيين (أنظر الجدول رقم ١٣).

ثالث عشر: العلاقات بين الجماعات الإثنية

تتميز العلاقات بين الجماعات الإثنية في إسرائيل بسيطرة اليهود الأشكناز اقتصادياً وسياسياً وثقافياً. وقد انعكست السيطرة الاقتصادية، كما أوضحنا سابقاً، بتمثيل زائد لليهود الغربيين في الشرائح الطبقية العليا، وتمثيل زائد لليهود الشرقيين في الشرائح الدنيا. وانعكست السيطرة السياسية بسيطرة اليهود الغربيين على مختلف مؤسسات الحكم، وخصوصاً الكنيست (البرلمان)، والحكومة، والأحزاب الرئيسية، والوكالة اليهودية. صحيح أن مشاركة اليهود الشرقيين في هذه المؤسسات ازدادت، لكن تمثيلهم فيها بقي أقل من نسبتهم من مجموع سكان إسرائيل اليهود والعرب. فقد ارتفع، مثلاً، عدد الأعضاء الشرقيين في الكنيست من ٨ أعضاء فقط (٦,٦٪) في الكنيست الخامس (١٩٦١) إلى ٣١ عضواً (٢٥,٨٪) في الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤). وإذا علمنا أن اليهود الشرقيين شكلوا في سنة ١٩٨٤ نحو ٣٦,٢٪ من مجموع سكان إسرائيل اليهود والعرب، يتضح أن نسبتهم في الكنيست في تلك السنة بقيت أقل من نسبتهم من مجموع السكان.[٥٢] وفي الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢) ارتفعت أكثر نسبة الأعضاء اليهود الشرقيين؛ فقد «ضمت القوائم الانتخابية لحزبي العمل والليكود أعداداً مثيرة للإعجاب ومتساوية تقريباً، من السياسيين الشرقيين. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي حصل عليه أبناء الطوائف الشرقية في السياسة، فإنهم لم يحصلوا على مساواة في القوة الفعلية.»[٥٣] وانعدم تمثيل اليهود الشرقيين، إلا في حالات قليلة، في المناصب القيادية الأولى للدولة، ولا سيما في مناصب رئيس الدولة ورئيس الحكومة ووزير الدفاع ووزير الخارجية.

وعلى الرغم من الفجوة الكبيرة التي ما زالت قائمة في البنية الطبقية وصنع القرار السياسي بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين، فقد اتجهت الطوائف اليهودية الشرقية نحو الانصهار (Assimilation) في الثقافة الأشكنازية الغربية. وتخلى اليهود الشرقيون «عن كل، أو تقريباً عن كل تراثهم الثقافي التقليدي»،[٥٤] واستبدلوه بأنماط ثقافية غربية. ونتج من ذلك أن سيطر اليهود الأشكناز ثقافياً أيضاً.

ولتوضيح تخلي اليهود الشرقيين عن ثقافتهم التقليدية، يورد رفائيل باتاي أمثلة

---

(٥٢) أبو النمل، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٨ ـ ٣٥٩.

(٥٣) أ. أريان و م. شمير، «الانقلابان ثوريان في السياسة الإسرائيلية»، «مغموت» (القدس)، مجلد ٣٦، عدد ٤ (حزيران/يونيو ١٩٩٥)، ص ٣٧٢.

(٥٤) Patai, *op.cit.*, p. 310.

كثيرة، منها اختفاء ظواهر تعدد الزوجات، وزواج الأطفال، وأمية الإناث، والباعة المتجولين، والحرف التقليدية، وتلاشي الأسرة الممتدة، والسلطة الأبوية، وسكن الأبناء المتزوجين في بيوت آبائهم، واستهزاء الشباب بالطب الشعبي والسحر والشعوذة وما شابه ذلك.[(٥٥)] واستُبدلت مثل هذه الظواهر القديمة بأنماط ثقافية غربية، فانتشرت، مثلاً، الأسرة النووية، وخرجت المرأة للعمل بأجر، وتعززت مشاركة أفراد الأسرة البالغين في اتخاذ القرارات، واستقل الأبناء المتزوجون عن أهلهم، وساد الاختلاط بين الجنسين في المدرسة والشارع وفي كل مكان تقريباً، وانتشرت العلاقات الجنسية قبل الزواج حتى أصبحت ظاهرة طبيعية، والقائمة طويلة. وباختصار، يمكن القول إن الثقافة السائدة اليوم بين اليهود، بمختلف طوائفهم، في إسرائيل هي الثقافة الغربية التي جلبها المهاجرون الأشكناز إلى البلد. أمّا مساهمات اليهود الشرقيين في «الثقافة الإسرائيلية» الحديثة، فهي ضئيلة جداً، ويمكن «عدها على أصابع اليد»، وأهمها الطعام الشرقي، وبعض الحرف الشرقية (مثل التطريز وصناعة السلال)، والموسيقى الشرقية، وطريقة لفظ اللغة العبرية.

ومن الملاحظ أن انصهار اليهود الشرقيين في الثقافة الغربية لم يضمن قبول اليهود الغربيين لهم. فقد بقي الأخيرون يرفضونهم، ويستعلون عليهم، ويلصقون بهم أفكاراً مسبقة (Stereotypes) ذات طابع سلبي.[(٥٦)] فكثيراً ما يصف اليهود الغربيون اليهود الشرقيين، وخصوصاً المغاربة منهم، بأنهم متخلفون وعدائيون. وينعكس رفض اليهود الغربيين لليهود الشرقيين بعدم الرغبة في إقامة علاقات اجتماعية معهم. ففي بحث أجراه يوحنان بيرس في أواخر الستينات على طلاب مدارس ثانوية يهود، من أبناء الطوائف الغربية، تبين أن ٣٩٪ فقط من أفراد العينة وافقوا بلا تحفظ على الزواج من الطوائف الشرقية، وأعرب ٦٣٪ فقط عن استعدادهم الكامل للسكن في جوار يهود شرقيين.[(٥٧)]

ومن الجدير ذكره أن اليهود الغربيين ليسوا وحدهم الذين يُقيّمون شخصية اليهودي الغربي بأنها أكثر إيجابية من شخصية اليهودي الشرقي، بل إن اليهود الشرقيين، بسبب شعورهم بالنقص، كانوا يشاركونهم في هذا التقويم. وفي بحث جديد أُجري

---

(٥٥) *Ibid.*

(٥٦) Celia S. Heller, «The Emerging Consciousness of the Ethnic Problem among the Jews of Israel,» in Curtis and Chertoff, *op.cit.*, pp. 319-320.

(٥٧) Y. Peres, «Ethnic Relations in Israel,» *American Journal of Sociology*, 76 (6), (1971), pp. 1021-1047.

على مجندين يهود جدد في الجيش الإسرائيلي، تبيّن أن المجندين الشرقيين ما زالوا يفضلون زملاءهم الغربيين على زملائهم الشرقيين في المجال المعرفي فقط (من حيث القيادة، والتكيف للجيش، والتعاون، والمسؤولية، والجندية الجيدة، والرغبة في النجاح). أمّا في المجال السلوكي (من حيث الأشخاص الذين يفضلون مصادقتهم، ومرافقتهم إلى دور السينما، وزيارتهم في البيت، والكشف لهم عن الأسرار الشخصية) والمجال العاطفي (من حيث الأشخاص الذين يشعرون بالحب نحوهم، أو التشبه بهم) فيفضل المجندون الشرقيون زملاءهم الشرقيين على زملائهم الغربيين. وعلى عكس المجندين الشرقيين الذين يفضلون زملاءهم الغربيين في المجال المعرفي وزملاءهم الشرقيين في المجال السلوكي والمجال العاطفي، فقد أظهر البحث أن المجندين الغربيين يفضلون زملاءهم الغربيين على زملائهم الشرقيين في المجالات الثلاثة المذكورة.[٥٨]

يتضح مما تقدم أن الانصهار الثقافي لليهود الشرقيين صُحب باندماج اجتماعي (Integration) بطيء بينهم وبين اليهود الغربيين. فالعلاقات الشخصية، المتمثلة في علاقات الزواج والصداقة، ما زالت محدودة بين الفريقين. ومع ذلك، يلاحظ أن هذه العلاقات في تزايد مستمر. فقد ارتفعت نسبة الزواج المختلط بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين، من مجموع حالات الزواج، من ١٢٪ سنة ١٩٥٥ إلى ١٨٪ سنة ١٩٧٠ ثم إلى ٢٧٪ سنة ١٩٨٥.[٥٩] ومن المتوقع أن يتعمق الاندماج الاجتماعي أكثر في ضوء التقارب في المستوى العلمي والمهني والمعيشي بين مختلف الجماعات الإثنية.

وبالنسبة إلى الفلسطينيين من مواطني إسرائيل، فقد أوضحنا سابقاً أنهم يحتلون أدنى درجة في السلم الطبقي؛ فهم أدنى طبقياً حتى من المهاجرين اليهود الشرقيين. كما أن مشاركتهم في صنع القرار السياسي للدولة تكاد تكون معدومة. صحيح أنهم يشاركون في انتخابات الكنيست وأن عدداً منهم يُنتخب لمقاعد فيه (على سبيل المثال، في الكنيست الحالي ثمانية أعضاء)، غير أن الأحزاب الصهيونية، ومنها حزب العمل، تستثني الأعضاء العرب من الائتلافات الحكومية، ومن بعض لجان الكنيست (مثل لجنة الخارجية والأمن ولجنة مراقبة الدولة)، ومن عملية صنع القرار السياسي عموماً. فبعد

---

(٥٨) ي. شفارتسولد و ي. أمير، «التوجه الطائفي لدى المجندين الجدد»، «مغموت» (القدس)، مجلد ٣٥، عدد ٤ (آذار/ مارس ١٩٩٤).

(٥٩) Israel, *Statistical Abstract of Israel,* Jerusalem, No. 28 (1977), p. 72; No. 37 (1986), p. 101.

انتخابات الكنيست لسنة ١٩٩٢، لم يتجرأ زعيم حزب العمل، يتسحاق رابين، على إشراك أعضاء الكنيست العرب من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب الديمقراطي العربي في الائتلاف الحكومي، واكتفى بموقفهم الداعم للائتلاف من الخارج.

وعلى عكس اليهود الشرقيين، فإن الفلسطينيين داخل إسرائيل أقلية قومية غير منصهرة ثقافياً وغير مندمجة اجتماعياً. ومن الواضح أن المواطنين العرب قد تأثروا بالثقافة الغربية السائدة في إسرائيل (مثلاً، انتشار الأسرة النووية، وارتفاع مستوى التعليم، وتعزز النزعة الاستهلاكية)، وتعلموا اللغة العبرية، وتعرضوا لوسائل الإعلام الإسرائيلية، وتعرفوا على طريقة تفكير اليهود الإسرائيليين ونمط حياتهم. مع ذلك، بقي الفلسطينيون في إسرائيل محافظين على ثقافتهم وعلى انتمائهم الوطني والقومي. وينعكس ذلك، مثلاً، في محافظتهم على اللغة العربية، وتمسكهم بالدين والروابط الأسرية وبكثير من العادات العربية، بالإضافة إلى تعزز هويتهم الوطنية الفلسطينية والقومية العربية.[٦٠]

وأخيراً، يعتبر اليهود المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل أقلية معادية، أو طابوراً خامساً، أو أقلية غير ودية في أحسن الأحوال، ويلصقون بهم الكثير من الأحكام المسبقة السلبية (مثل معاد، وناكر للمعروف، وأناني).[٦١] وهكذا، فإن أغلب اليهود يرفض إقامة أية علاقات اجتماعية بالمواطنين العرب (مصادقتهم، أو السكن في جوارهم، أو العمل معهم في مكتب واحد...).[٦٢] ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن نظرة المواطنين العرب إلى اليهود أكثر إيجابية وواقعية، وهم مستعدون عموماً للتعامل معهم والارتباط بهم بعلاقات اجتماعية.[٦٣] وهذا طبعاً لا يتناقض مع كونهم أقلية غير

(٦٠) أنظر مثلاً: محمود ميعاري، «هوية الفلسطينيين في إسرائيل: هل هي فلسطينية - إسرائيلية؟»، «مجلة الدراسات الفلسطينية» (نيقوسيا)، عدد ١٠، (ربيع ١٩٩٢).

(٦١) أنظر مثلاً: كلمان بنيميني، «خطوط لشخصية الإنسان الإسرائيلي، الأميركي، الألماني والعربي في نظر الشباب الإسرائيلي»، «مغموت» (القدس)، مجلد ١٦، رقم ٤، (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩).

(٦٢) J. Hofman, «Readiness for Social Relations between Arabs and Jews in israel,» *The Journal of Conflict Resolution 16 (1972); S. Smooha, The Orientation and Politicization of the Arab Minority in Israel* (Haifa: University of Haifa, 1984).

(٦٣) Mahmoud Mi'ari, «The Effect of the Uprising on Readiness for Interethnic Contact among Palestinians in Israel,» *International Journal of comparative Sociology*, **XXX**, 3-4 (1989).

مندمجة، متمسكة بهويتها المميزة ومتضامنة سياسياً ومعنوياً ومادياً مع أبناء جلدتها في الضفة الغربية وقطاع غزة.

رابع عشر: خلاصة

أوضحنا في هذه الدراسة أن المجتمع الإسرائيلي مجتمع مهاجرين أو مجتمع مستوطنين لا يزال ٣٩,١٪ من سكانه اليهود من مواليد أماكن خارج البلد، و٣٧,١٪ من مواليد البلد (فلسطين أو إسرائيل) لكن آباءهم ولدوا خارج البلد، و٢٣,٨٪ فقط من السكان اليهود ولدوا هم وآباؤهم في البلد. وقد نما عدد السكان اليهود سريعاً، فتضاعف منذ قيام إسرائيل في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ حتى نهاية سنة ١٩٩٣ نحو ست مرات. وساهم ميزان الهجرة، بصورة عامة، في نصف الزيادة السكانية وساهم التكاثر الطبيعي في النصف الآخر.

إن الفلسطينيين في إسرائيل، باستثناء سكان القدس العربية، يشكلون ١٥,٤٪ من مجموع السكان. وقد حافظ المواطنون العرب على نسبتهم، على الرغم من الهجرة اليهودية المكثفة، بفعل التكاثر الطبيعي الذي تصل نسبته إلى نحو ضعفي نسبة التكاثر الطبيعي لدى اليهود.

والسكان اليهود في إسرائيل ينقسمون، وفقاً لـ «بلد الأصل» كما تعرفه الإحصاءات الإسرائيلية، أي وفقاً لمكان ولادة الشخص ومكان ولادة أبيه، إلى ثلاث جماعات إثنية رئيسية:

أ) يهود غربيون (أو من أصل غربي): وهم مواليد أوروبا ـ أميركا، ومواليد البلد لآباء من مواليد أوروبا ـ أميركا.

ب) يهود شرقيون (أو من أصل شرقي): وهم مواليد آسيا ـ إفريقيا، ومواليد البلد لآباء من مواليد آسيا ـ إفريقيا.

ج) يهود أبناء البلد: أي يهود ولدوا هم وآباؤهم في البلد (فلسطين أو إسرائيل).

في سنة ١٩٩٣ شكّل اليهود الغربيون ٣٩,٩٪ من مجموع السكان اليهود، وشكّل اليهود الشرقيون ٣٦,٣٪، واليهود أبناء البلد، كما ذكرنا، ٢٣,٨٪. وإذا أردنا أن نتحرى الأصل بالنسبة إلى اليهود أبناء البلد، بحيث نهتم بمكان ولادة الجد أيضاً، نصل إلى افتراض أن هؤلاء هم في أغلبيتهم من أصل غربي، وذلك بسبب كون الأشكناز الأغلبية الساحقة قبل قيام إسرائيل وفي الأعوام الأولى لقيامها.

وتشير مقارنة معدلات الخصوبة في إسرائيل بالمعدلات في دول أُخرى إلى أن

معدل الخصوبة لدى اليهود في إسرائيل أقل من معدلات الخصوبة في الدول النامية، ولا سيما الدول العربية، لكنه أعلى من معدلات الخصوبة في الدول الصناعية الغربية. وفي إسرائيل تختلف أنماط الخصوبة بين مختلف الجماعات الإثنية؛ فمعدل الخصوبة لدى اليهود الشرقيين يزيد عن معدل الخصوبة لدى اليهود الغربيين واليهود أبناء البلد. أمّا بالنسبة إلى الفلسطينيين في إسرائيل، فإن معدل الخصوبة لديهم أعلى من معدل الخصوبة لدى مختلف الجماعات اليهودية، بما في ذلك اليهود الشرقيون. وعموماً، يمكن القول إن نسبة المواليد لدى المواطنين العرب هي تقريباً ضعفا نسبة المواليد لدى اليهود (٣٤ في الألف في مقابل ١٨,٦ في الألف سنة ١٩٩١)، الأمر الذي يشكل، من وجهة نظر الكثير من الإسرائيليين، «خطراً ديموغرافياً» على الدولة اليهودية.

هذه الفوارق في معدلات الخصوبة تؤدي إلى فوارق في التوزيع العمري للسكان. ولقد أوضحنا أن اليهود في إسرائيل أكبر سناً من سكان الدول النامية، وأصغر سناً من سكان الدول الصناعية. ففي سنة ١٩٨٥، مثلاً، كانت السن الوسيطة لليهود ٢٧,٧ (أي أن نصف اليهود تقل أعمارهم عن هذه السن، والنصف الآخر تزيد أعمارهم عنها) في مقابل ٢١ في الدول النامية و٣٢,٥ في الدول الصناعية. والعرب في إسرائيل هم الأصغر سناً بين مختلف الجماعات الإثنية، واليهود الغربيون هم الأكبر سناً. أمّا اليهود الشرقيون فيتوسطون في سنهم بين الجماعتين.

إن التقسيم الطبقي أو التوزيع المهني، لليهود في إسرائيل يتأثر بمتغيري «بلد الأصل» (غربيون، شرقيون، أبناء بلد) والأقدمية في البلد بالنسبة إلى الغربيين والشرقيين (مواليد البلد ومواليد الخارج). وفي ضوء ذلك، يمكن التمييز بين خمس شرائح أو خمس جماعات تحتل درجات مختلفة في السلم الطبقي. أمّا ترتيب هذه الشرائح، من الأعلى إلى الأدنى، فهو كما يلي:

أ) مواليد بلد غربيون (أو من أصل غربي): تشمل هذه الشريحة مواليد البلد لآباء من مواليد أوروبا ـ أميركا.

ب) مهاجرون غربيون: وهم مواليد أوروبا ـ أميركا.

ج) أبناء بلد: هم مواليد البلد لآباء من مواليد البلد.

د) مواليد بلد شرقيون (أو من أصل شرقي): وهم مواليد البلد لآباء من مواليد آسيا ـ إفريقيا.

هـ) مهاجرون شرقيون: وهم مواليد آسيا ـ إفريقيا.

يحتل مواليد البلد الغربيون قمة السلم الطبقي، ويليهم، بحسب الترتيب، المهاجرون الغربيون، وأبناء البلد، ومواليد البلد الشرقيون، وأخيراً المهاجرون

الشرقيون. ومع صعود درجات هذا السلم تزداد نسبة العاملين في المهن العلمية والأكاديمية والفنية، وتنخفض نسبة العاملين كعمال مهرة أو كعمال غير مهرة. ومع الصعود يرتفع أيضاً، عموماً، مستوى التعليم ومتوسط الدخل. ويلاحظ أن التقسيم الطبقي يتأثر ببلد الأصل أكثر من تأثره بالأقدمية في البلد؛ ذلك لأن اليهود الغربيين، سواء كانوا من مواليد البلد أو من مواليد الخارج، هم أعلى طبقياً من اليهود الشرقيين بشطريهم: مواليد البلد ومواليد الخارج.

أمّا المواطنون العرب، فيشكلون الشريحة السادسة، بعد الشرائح الخمس اليهودية. وهم أدنى طبقياً حتى من المهاجرين اليهود الشرقيين. وينعكس ذلك بانخفاض نسبة العاملين العرب في المهن العلمية والأكاديمية (١٢,٥٪ سنة ١٩٩١)، وارتفاع نسبة العمال، المهرة وغير المهرة، لديهم (٥٤,٥٪). كما ينعكس ذلك بانخفاض مستوى التعليم والدخل.

وتتميز العلاقات بين الجماعات الإثنية في إسرائيل بسيطرة اليهود الغربيين (أو الذين هم من أصل غربي)، لا اقتصادياً وسياسياً فحسب، وإنما ثقافياً أيضاً. فالمهاجرون الأشكناز جلبوا الثقافة الغربية إلى فلسطين وعملوا على تطويرها. وعندما جاء اليهود الشرقيون إلى البلد اتجهوا نحو الانصهار في الثقافة الأشكنازية السائدة. لكن الانصهار الثقافي لليهود الشرقيين صُحب باندماج اجتماعي بطيء مع اليهود الغربيين. وقد رفض الأشكناز، ولا سيما في البداية، اليهود الشرقيين، وألصقوا بهم أحكاماً مسبقة سلبية، وتحفظوا من الارتباط بهم بعلاقات شخصية (زواج وصداقة). ومع ذلك، يلاحظ أن الاندماج الاجتماعي بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين مستمر باطراد، وإن ببطء. وينعكس ذلك بازدياد نسبة الزواج المختلط بين الفريقين.

أمّا العلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل فتتميز، طبعاً، بسيطرة اليهود اقتصادياً وسياسياً. وينعكس ذلك باحتلال العرب أدنى درجات السلم الطبقي، وبتهميشهم سياسياً، واستثنائهم من عملية صنع القرار السياسي. وعلى عكس اليهود الشرقيين، فإن الفلسطينيين في إسرائيل أقلية قومية، محلية، غير منصهرة ثقافياً، وغير مندمجة اجتماعياً. فالمواطنون العرب حافظوا على ثقافتهم العربية (لغة وعادات) وعلى هويتهم الوطنية الفلسطينية.

الفَصْلُ الثّالِث

نِظَامُ الحُكْمِ

الياس شوفاني

إسرائيل تجسيد جزئي للمشروع الصهيوني، الذي لم يستكمل بناءه الذاتي، ولم ينجز دوره الوظيفي، بعد. وعليه، فإسرائيل كيان سياسي استيطاني، بجميع خصائصه الجوهرية. ولأن الصهيونية طرحت نفسها بصفة «حركة تحرر قومي» لما سمّته «الشعب اليهودي»، فصنيعتها ـ إسرائيل ـ ورثت عنها هذا الدور، وبالتالي حددت نفسها «دولة يهودية» في «إعلان الاستقلال» (١٤ أيار/مايو ١٩٤٨). وبهذه الصفة، وعلى أرضية الواقع اليهودي القائم، فإسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي لا تنظر إلى نفسها باعتبارها ممثلاً للمستوطنين فيها فحسب، وإنما باعتبارها «دولة الشعب اليهودي» أيضاً، كما ورد في «إعلان الاستقلال». وبحسب «قانون العودة» الإسرائيلي، يمكن لكل يهودي اكتساب الجنسية في إسرائيل بمجرد الهجرة إليها بنيّة الاستيطان فيها. ولأنها تمنح هذا الحق لليهود فقط، وتحجبه عن سواهم، بمن فيهم أهل البلد الأصليون ـ الفلسطينيون ـ وتميز ضد من وقع منهم تحت احتلالها، فإن إسرائيل تعتبر في العرف الدولي السائد دولة عنصرية، الأمر الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٧٥)، في قرارها رقم ٣٣٧٩، الذي يحدد صراحة «أن الصهيونية هي شكل من العنصرية والتمييز العرقي.» والتزام إسرائيل بالصهيونية، وبالتالي بيهودية الدولة، وعليه بالتمييز ضد غير اليهود فيها، راسخ إلى درجة عدم إمكان طرحه للمناقشة في المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، وذلك بموجب قانون أقره الكنيست (البرلمان) سنة ١٩٨٥، يحظر طرح مشاريع قوانين «تنفي وجود إسرائيل كدولة للشعب اليهودي.» وانطلاقاً من المبادىء الصهيونية التي تعتمدها إسرائيل، يعتبر الحكم فيها الأرض ملكاً جماعياً لما يسميه «الشعب اليهودي» وصاية الدولة أو «الصندوق القومي اليهودي»، وهما معاً يسيطران على نحو ٩٢٪ من الأراضي الفلسطينية التي تم الاستيلاء عليها حتى نهاية سنة ١٩٤٨.

والحكم في إسرائيل، بعد قيامها، امتداد للحكم الذاتي الذي منحه الانتداب البريطاني للمستوطنين اليهود في فلسطين، بموجب «صك الانتداب» الذي اعتبر المنظمة الصهيونية وكالة يهودية ملائمة للتعاون مع إدارة الانتداب في بناء «الوطن القومي اليهودي»، بحسب «وعد بلفور». وحكومة إسرائيل الأولى (الموقتة، التي أُلِّفت فور «إعلان الاستقلال» سنة ١٩٤٨)، لم تكن سوى الوكالة اليهودية (فرع فلسطين)، بمختلف مؤسساتها، مع تغيير الاسم. والحكم الذاتي للمستوطنين اليهود في فلسطين،

نشأ وترعرع في ظل الانتداب البريطاني ورعايته، ولما انتهى أجل ذلك الانتداب، حل الحكم الذاتي اليهودي محله، معلناً قيام دولة إسرائيل، وراح يطور ذاته بما يتطلبه الواقع الجديد المتشكل. وأخذاً في الاعتبار الخصائص الاستيطانية لإسرائيل، كدولة يهودية، فإن نظام الحكم فيها بالنسبة إلى المستوطنين نظام برلماني، رئاسي، يمارس الطقوس الديمقراطية، لكنه يميز ضد السكان العرب في الأراضي التي احتلت سنة ١٩٤٨، إذ أبقاهم فترة طويلة تحت الحكم العسكري، ولا يزال يمارس عليهم التفرقة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، على الرغم من اعتباره إياهم مواطنين رسمياً. وفي الممارسة الشكلية، يفصل النظام هذا بين السلطات الثلاث ـ التشريعية والتنفيذية والقضائية.

أولاً: الدستور

لا تملك إسرائيل إلى الآن (١٩٩٥) دستوراً متكاملاً ومكتوباً، يعين حدود الدولة جغرافياً وبشرياً، بل حتى سياسياً، ويضع الأساس للعلاقات بين السلطات على نحو واضح، كما يحدد علاقات الأفراد بالدولة وحقوقهم وواجباتهم... إلخ. إلا إن الكنيست أقرَّ عدداً من «القوانين الأساسية» ذات الطابع الدستوري التي تعتبر فصولاً من الدستور العتيد. ومن أهم هذه القوانين الأساسية: قانون الكنيست؛ أراضي إسرائيل؛ رئيس الدولة؛ الحكومة؛ الجيش؛ أملاك الدولة ومداخيلها؛ القضاء؛ مراقب الدولة. كما أنه وضع عدة قوانين تتعلق بطابع إسرائيل اليهودي الصهيوني، مثل: قانون نقل رفات هيرتسل (١٩٤٩)؛ قانون العودة (١٩٥٠)؛ والقوانين التي تحدد علاقة إسرائيل بالمنظمة الصهيونية العالمية/الوكالة اليهودية (١٩٥٢) وبالصندوق القومي اليهودي (هكيرن هكييمت ليسرائيل) ١٩٥٣، والصندوق التأسيسي (كيرن هايسود) ١٩٥٦. ومبكراً، وضعت قوانين تتعلق بالشؤون الدينية ومحاكمها (الأحوال الشخصية)، وبمجلس الحاخامين الأعلى. وكذلك القوانين الخاصة بالنازية، والتي تُوِّجت سنة ١٩٨٦ بقانون يقضي بالسجن خمسة أعوام على كل من ينكر وقوع «الكارثة» النازية على اليهود.

وعشية انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وبالتالي مغادرة المندوب السامي البلد وانسحاب جميع القوات البريطانية منها (يوم السبت، ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨)، قرأ دافيد بن ـ غوريون «إعلان الاستقلال» في جلسة خاصة لـ «مجلس الشعب» (موعيتست هعام)، عقدت في قاعة متحف مدينة تل أبيب (مساء الجمعة، ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، الساعة الرابعة، أي قبل حلول السبت)، بحضور ٣٧ ممثلاً للاستيطان اليهودي في

فلسطين والمنظمة الصهيونية العالمية. وبعد مقدمة تضمنت الدعاوى الصهيونية لشرعية إقامة إسرائيل، جاء في «إعلان الاستقلال» ما يلي: «وبناء على ما تقدم، فنحن أعضاء مجلس الشعب (موعيتست هعام)، ممثلي الاستيطان اليهودي (هييشوف هيهودي) في أرض إسرائيل والحركة الصهيونية، في يوم انتهاء الانتداب البريطاني على أرض إسرائيل، وبفضل حقنا الطبيعي والتاريخي كما بقوة القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، نجتمع لنعلن بهذا قيام دولة يهودية على أرض إسرائيل، تدعى إسرائيل. ونعلن أنه منذ لحظة انتهاء الانتداب الليلة، عشية السبت في السادس من أيار ٥٧٠٨ عبرية (الموافق ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨م)، وحتى قيام سلطات رسمية ومنتخبة للدولة وفقاً للدستور الذي تقره الجمعية التأسيسية المنتخبة في مدة لا تتجاوز أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، سيمارس مجلس الشعب سلطات مجلس دولة موقت، ويكون جهازه التنفيذي، 'إدارة الشعب' (منهيلت هعام)، حكومة موقتة للدولة اليهودية التي تدعى (إسرائيل).»

ومضى البيان معلناً فتح أبواب إسرائيل أمام الهجرة اليهودية و«جمع الشتات»، مؤكداً تطوير البلد لمصلحة جميع سكانه، وأنه سيقوم على مبادىء الحرية والعدالة والسلام؛ وضمان المساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية، لجميع السكان بغض النظر عن الدين، أو العرق، أو الجنس؛ وكذلك حرية العبادة، الضمير، اللغة، التعليم، والثقافة؛ كما حماية الأماكن المقدسة لجميع الأديان؛ والتزام مبادىء دستور الأمم المتحدة. وأعلن البيان استعداد إسرائيل للتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة وممثليها لتنفيذ قرار الجمعية العامة (قرار التقسيم)، واتخاذ ما يلزم من خطوات لوحدة «أرض ـ إسرائيل» الاقتصادية. ودعا الأمم المتحدة إلى الاعتراف بإسرائيل، ودعا «سكان دولة إسرائيل العرب إلى الحفاظ على السلام، والمشاركة في بناء الدولة على أساس المواطنية الكاملة والمتساوية، والتمثيل الملائم في جميع المؤسسات الموقتة والدائمة.» (هذا مع العلم بأنه كان قد تم في حينه طرد عشرات آلاف الفلسطينيين من ديارهم). كما ناشد البيان الدول العربية المجاورة وشعوبها عقد سلام مع إسرائيل، وإقامة روابط التعاون «مع الشعب اليهودي، صاحب السيادة، والمستوطن في أرضه الخاصة.» كما دعا «الشعب اليهودي» إلى الالتفاف حول دولة إسرائيل، والهجرة إليها وبنائها «وتحقيق الحلم القديم ـ افتداء إسرائيل.» ووقع البيان أعضاء «مجلس الدولة الموقت» (هموعتسا هزمنيت).

وبعد أن قرأ بن ـ غوريون بيان «الاستقلال» أعلن إقامة «مجلس الدولة الموقت» و«الحكومة الموقتة» (هممشلا هزمنيت)، وإلغاء جميع القوانين البريطانية التي تضع قيوداً على هجرة اليهود إلى فلسطين، وامتلاكهم الأراضي فيها. وعلى الفور تحرك هذا

المجلس الموقت ليضع «نظام القانون والإدارة» للدولة المعلنة (١٩ أيار/مايو ١٩٤٨)، الذي نقل صلاحيات حكومة الانتداب إلى حكومة إسرائيل، كما حدد تركيب مختلف دوائر الحكومة والإدارات المحلية وواجباتها وسلطاتها. وقد تضمن النظام القانوني للدولة القضايا المتعلقة بفرض الضرائب وتنظيم قروض الدولة وميزانياتها، وتنظيم القوات المسلحة، وتسجيل المؤسسات التجارية والجمعيات التعاونية وضرورة نشر القوانين والأنظمة في الجريدة الرسمية (رشوموت).

وإزاء الخطوات التشريعية والإجرائية التي اتخذها المجلس والحكومة الموقتان على أساس «إعلان الاستقلال»، أُثيرت مشكلة دستورية ذلك الإعلان، وبالتالي الإجراءات المستمدة منه. وفي الواقع، فإن محكمة العدل العليا في إسرائيل ذاتها بيّنت أن «إعلان الاستقلال» جاء لغرض سياسي، هو إشهار قيام الدولة على الصعيد العالمي، لكنه «ليس قانوناً دستورياً، يمكن في ضوئه تحديد دستورية القوانين الأُخرى.» إلا إنها عادت وتراجعت عن هذا البيان، موضحة أنها لا تعني أن الإعلان هو مجرد بيان سياسي، وإنما لا يجوز اعتباره معياراً لدستورية التشريعات الأُخرى. ومع ذلك، استمرت المؤسسات والتشريعات المستندة إليه نافذة.

ومنذ قيام إسرائيل، وحتى قبل ذلك، أُثيرت قضية وضع دستور للدولة، ونوقشت المسألة بصورة مستفيضة. ومع ذلك، لم يجر وضع الدستور حتى الآن. ففي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ (غداة اتخاذ قرار التقسيم في الأمم المتحدة)، كلفت الوكالة اليهودية لجنة من القانونيين وضع مشروع للدستور، ففعلت ذلك. وقُدم المشروع إلى الحكومة الموقتة، التي أدخلت عليه بعض التعديلات، ونشرته في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، فأثار جدلاً حاداً بين اتجاهات سياسية ودينية مختلفة؛ إذ رفضته الأحزاب الدينية لأنه لم يعتمد التوراة أساساً للتشريع الإسرائيلي. أمّا العلمانيون، فقد اعترضوا على كونه يُخضع الأحوال الشخصية للشرائع الدينية. لكن الذي حسم مصير هذا المشروع بالتجميد كان حزب مباي، بزعامة بن ـ غوريون، الذي رأى تأجيل الموضوع، كون المشروع الصهيوني لم يُستكمل بعد، سواء لناحية حدوده البشرية (يهود العالم)، أو الجغرافية (حدود الهدنة لسنة ١٩٤٩)، أو طبيعة العلاقات الداخلية والخارجية لدولة لا تزال في طور التكوين. وتحاشياً لإثارة قضايا خلافية جوهرية (علاقة إسرائيل بيهود العالم، وبالحركة الصهيونية، بالديانة اليهودية ـ وبالتالي «من هو اليهودي» ـ وكذلك حدود الدولة، والموقف من الشعب الفلسطيني والأمة العربية)، اتفق الأحزاب على وضع الدستور بصورة متدرجة، وبما تقتضيه الحاجة وتبيحه الأوضاع.

ومع أن مشروع الدستور هذا لم يقر، فقد تضمن الكثير من المبادىء التي استندت

إليها «القوانين الأساسية» القائمة في إسرائيل. فقد جاء فيه ما يلي: اللغة العبرية هي اللغة الرسمية؛ تتخذ الدولة شكلاً جمهورياً؛ يكون النظام برلمانياً، وصلاحيات رئيس الدولة محدودة، وينتخبه البرلمان؛ يتشكل البرلمان على أساس انتخابات عامة وعلى أساس التمثيل النسبي؛ السلطة التنفيذية بيد الحكومة، وهي مسؤولة أمام البرلمان؛ ضمان الحريات المعروفة في الديمقراطيات الغربية، وكذلك الحقوق والواجبات السياسية والاجتماعية؛ احترام التقاليد الدينية، عطلة يوم السبت والأعياد الدينية؛ الصبغة اليهودية العالمية لإسرائيل، أي أن تكون دولة للأفراد اليهود في جميع أنحاء العالم. وبعد الانتخابات العامة الأولى (٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩)، دعيت الجمعية التأسيسية (مجلس الدولة الموقت سابقاً) لمناقشة مشروع الدستور المشار إليه (١٦ شباط/ فبراير ١٩٤٩). إلاّ إن «الحكومة الموقتة»، برئاسة بن ـ غوريون (الذي لم يكن قد شكل حكومة جديدة دائمة بعد)، طرحت مشروعاً آخر، هو «قانون الانتقال»، بديلاً من مشروع الدستور. كما اقترحت تأجيل البحث في الدستور إلى أجل غير مسمى. وتمت الموافقة على الاقتراح، وإقرار «قانون الانتقال»، الذي جاء مكملاً لِ «نظام القانون والإدارة» (١٩٤٨).

إلاّ إن إقرار «قانون الانتقال»، وما ترتب عليه من انتخاب حاييم وايزمن رئيساً أول للدولة (١٦ شباط/فبراير ١٩٤٩)، وتغيير اسم الجمعية التأسيسية إلى «الكنيست» (٨ آذار/مارس ١٩٤٩)، ثم تأليف الحكومة العادية الأولى برئاسة دافيد بن ـ غوريون، ونيلها ثقة الكنيست (١٠ آذار/مارس ١٩٤٩)، لم تحل دون طرح مشروع الدستور للمناقشة (٨ آذار/ مارس ١٩٤٩). واستمر النقاش من دون حسم حتى ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٠، عندما تقدمت الحكومة بحل وسط، أقره الكنيست بأغلبية ٥٠ صوتاً ضد ٣٠ صوتاً، وامتناع ٤٠ عضواً من التصويت. وقد نصّ القرار على وجوب وضع دستور مكتوب لإسرائيل، لكن لا ضرورة للإسراع في إصداره، ويفضل التقدم بذلك بالتدريج، عبر صوغ قوانين عادية، تتضمن الأحكام الدستورية للدولة، وتُعرض تباعاً على الكنيست لإقرارها، ويمكن جمعها لاحقاً في وثيقة دستورية واحدة. وكلّف الكنيست «لجنة الدستور، القانون، والقضاء» بهذه المهمة. وعلى الرغم من أن هذه اللجنة لم تستكمل عملها حتى الآن (١٩٩٥)، فإن ذلك لم يحدّ من عمل الكنيست في التشريع بجميع مجالات الحياة الداخلية في إسرائيل، وكذلك مختلف العلاقات الخارجية.

ثانياً: الكنيست

إنه البرلمان الإسرائيلي، وبالتالي السلطة التشريعية في نظام الحكم في إسرائيل، كما أنه مصدر سلطة الحكومة المسؤولة أمامه، وعليه، فالكنيست هو الهيئة المركزية في النظام السياسي الإسرائيلي، واسمه مأخوذ من لفظ «هكنيست هغدولا» (المجلس الأكبر)، الذي كان بمثابة الهيئة التشريعية لليهود في بداية عصر «الهيكل الثاني» (نهاية القرن السادس ق.م.). وقد جاء الكنيست ليحل محل «جمعية المنتخبين» (اسيفات هنفحاريم)، عبر مرحلتين انتقاليتين: الأولى، تأليف «مجلس الشعب» عشية انتهاء الانتداب البريطاني في فلسطين؛ والثانية، تأليف «مجلس الدولة الموقت»، بعد إعلان قيام إسرائيل. وكانت «جمعية المنتخبين» قد أُسست في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٢٠، عبر انتخابات عامة للمستوطنين اليهود في فلسطين، بمبادرة من «المجلس الموقت» (هفاعد هزماني) وإشرافه. وفي اجتماع عُقد في القدس (٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٠)، أعلنت «جمعية المنتخبين» نفسها «القيادة الوطنية المستقلة لليهود في فلسطين»، وأنها «ممثلهم الوحيد في الشؤون الداخلية والخارجية»، كما أنها «المؤسسة العليا لتحسين الأوضاع الوطنية العامة لليهود في أرض إسرائيل»، وبالتالي فهي تملك الصلاحيات التشريعية والقانونية في جميع مجالات عملها. كما انتخبت الجمعية «المجلس الوطني» (هفاعد هلئومي)، الذي كُلف وضع الدستور. واعترف المندوب السامي، هربرت صموئيل بهاتين الهيئتين التمثيليتين، المنبثقتين عن «كنيست إسرائيل» ـ الجمعية السياسية التي تشمل ممثلين عن جميع السكان اليهود في فلسطين بأحزابهم وطوائفهم.

وكان عدد أعضاء «جمعية المنتخبين» الأولى ٣١٤ عضواً. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٥، انتُخبت الجمعية الثانية، وكان عدد أعضائها ٢٢١ عضواً. ولم تسمح لها حكومة الانتداب بوضع دستور خاص باليهود، وفرضت عليها أن تلتزم «قانون الطوائف الدينية» (١٩٢٦)، الذي وضعت في إطاره الترتيبات الخاصة بالطائفة اليهودية (١٩٢٨). ولم تلزم تلك الترتيبات اليهود بالانضواء في «كنيست إسرائيل»، فانسحبت منها جمعية «أغودات يسرائيل» الدينية الأرثوذكسية، التي لم تعترف بـ «جمعية المنتخبين»، أو بـ «المجلس الوطني». وفي ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٣١، انتُخبت الجمعية الثالثة، التي تقرر أن يكون عدد أعضائها ٧١ عضواً فقط. وبسبب الثورة العربية الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)، ومن ثم الحرب العالمية الثانية، أُجلت الانتخابات للجمعية الرابعة حتى ١ آب/أغسطس ١٩٤٤. وبذلك قامت الجمعية الثالثة، بدور مهم في قيادة الاستيطان اليهودي، وبالتالي الحركة الصهيونية العالمية/الوكالة اليهودية، في هذه المرحلة الحاسمة. وظلت الجمعية الرابعة قائمة حتى نهاية الانتداب البريطاني في

فلسطين وإقامة إسرائيل، وأُلغيت رسمياً في ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٩، عندما أطلقت «الجمعية التأسيسية» على نفسها اسم «الكنيست».

وفي ١ آذار/مارس ١٩٤٨، اتخذ «المجلس الوطني»، بالتشاور مع «اللجنة التنفيذية» للوكالة اليهودية (فرع فلسطين)، قراراً بتأليف حكومة موقتة ومجلس دولة موقت عندما ينتهي الانتداب البريطاني (١٥ أيار/مايو ١٩٤٨). وقد تألف هذا المجلس من ٣٧ عضواً: ١٤ من «المجلس الوطني»، ١٢ من الوكالة اليهودية، ١١ من منظمات وهيئات مختلفة. ولأن الانتداب كان لا يزال قائماً، فقد أُطلق على هذا المجلس موقتاً اسم «مجلس الشعب» الذي انتخب من ضمنه ١٣ عضواً ليكونوا الهيئة التنفيذية، التي سُميت «إدارة الشعب». وبعد إعلان قيام إسرائيل، دعي المجلس «مجلس الدولة الموقت»، وأصبحت الإدارة «الحكومة الموقتة». وبحسب «إعلان الاستقلال»، كان المفترض أن تجرى الانتخابات العامة الأولى للجمعية التأسيسية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، لكن ذلك لم يحدث حتى ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩. وفي هذه الأثناء تركز اهتمام «مجلس الدولة الموقت» على وضع التشريعات الرئيسية اللازمة لتسيير شؤون الدولة، فبدأ بإلغاء شروط «الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩»، التي تقيد هجرة اليهود إلى فلسطين وامتلاكهم الأراضي فيها. ثم وضع «نظام القانون والإدارة» (١٩٤٨)، الذي نقل صلاحيات حكومة الانتداب إلى حكومة إسرائيل، كما راح يعد لإجراء الانتخابات العامة، والقيام بإحصاء عام للسكان.

وبعد الانتخابات العامة (٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩)، التأمت «الجمعية التأسيسية» في مبنى الوكالة اليهودية في القدس (٤ شباط/فبراير ١٩٤٩)، وافتتح الجلسة الأُولى حاييم وايزمن، الذي كان رئيس مجلس الدولة الموقت، وفيها انتُخب يوسف شبرنتساك رئيساً للجمعية. وفي ١٦ شباط/فبراير ١٩٤٩، أقرت هذه الجمعية «قانون الانتقال»، الذي جاء مكملاً لِ«نظام القانون والإدارة» (١٩٤٨). ونصَّ على أن الهيئة التشريعية لإسرائيل تتألف من مجلس برلماني واحد، يدعى «الكنيست»، ويضم ١٢٠ عضواً، يجري انتخابهم على أساس التمثيل النسبي. وانتخب الكنيست في تلك الجلسة حاييم وايزمن رئيساً أول لإسرائيل. وفي اليوم التالي، وبحسب قانون الانتقال، قدم بن - غوريون، رئيس الحكومة الموقتة، استقالة حكومته لرئيس الدولة، فقُبلت. وفي ٢٤ شباط/فبراير ١٩٤٩، وبعد مشاورات مع الأحزاب الممثلة في الكنيست، قام حاييم وايزمن بتكليف دافيد بن - غوريون بتأليف حكومة عادية جديدة. وفي ٨ آذار/مارس ١٩٤٩، عرض بن - غوريون حكومته على الكنيست، فنالت الثقة بأغلبية ٧٣ صوتاً في مقابل ٤٥ صوتاً. وظل الكنيست يعقد جلساته في تل أبيب حتى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، وبعد ذلك انتقل إلى القدس بصورة دائمة. وفي صيف سنة

١٩٦٦، انتقل إلى المبنى الجديد، «مِشكان هكنيست» (مقر الكنيست)، الذي أقيم بهبة مالية من الثري اليهودي الفرنسي جيمس دي روتشيلد.

أ) صلاحيات الكنيست وواجباته

إن «قانون أساسي: الكنيست»، الذي سنّ في صيغته الأخيرة في ١ شباط/فبراير ١٩٥٨، يحدد نظام الانتخابات العامة للكنيست كما يحدد واجبات الكنيست وصلاحياته. ويقضي هذا القانون بأن يتكون الكنيست من مجلس واحد، يضم ١٢٠ عضواً، يجري انتخابهم بالاقتراع السرّي، وعلى أساس التمثيل النسبي. ويحق لكل إسرائيلي بلغ سنّ ١٨ سنة فما فوق أن يشارك في الانتخاب. كما يحق لكل إسرائيلي، بلغ سنّ ٢١ سنة فما فوق أن يرشح نفسه لعضوية الكنيست، ما خلا أولئك الذين يشغلون مناصب عامة في الدولة ـ رئيس الدولة، رجال الدين الذين يتقاضون رواتب، القضاة، ضباط الجيش، والموظفون الكبار. وفي تشريع لاحق (سنة ١٩٨٥)، حُجب هذا الحق عن المدانين بالخيانة، وعن القوائم الحزبية التي ترفض «الطبيعة الديمقراطية لدولة إسرائيل»، أو تنفي حقها في الوجود كدولة يهودية. وتمتد ولاية الكنيست الواحد أربعة أعوام من تاريخ انتخابه إلى انعقاد الجلسة الأولى للكنيست التالية. ويحق له أن يحل نفسه قبل نهاية الولاية، بموجب قانون خاص يقره بنفسه، ويحدد فيه موعد الانتخابات العامة التالية، ويعيّن «لجنة الانتخابات المركزية»، التي يرئسها عادة رئيس محكمة العدل العليا للإشراف على عملية الانتخابات.

وجلسات الكنيست لا تحتاج إلى نصاب لتصبح شرعية، وجميع القرارات تتخذ فيها بالأغلبية النسبية لمجموع الحضور، من دون حساب الامتناع من التصويت. وجميع الجلسات مفتوحة، ما لم يتخذ قرار خاص بإغلاق بعضها. ويعقد الكنيست دورتين (دورة شتوية ودورة صيفية) سنوياً، بحيث لا يقل مجموع مدّتيهما عن ٨ أشهر. ويجوز للكنيست أن يعقد جلسة استثنائية أثناء عطلته إذا طلب ذلك ٢٠ عضواً من أعضائه أو الحكومة. ويتقاضى أعضاء الكنيست رواتب يحددها القانون، ولا يجوز للعضو تقاضي رواتب أُخرى. ومقر الكنيست ومحيطه المباشر يتمتعان بحصانة، ويحافظ على النظام فيهما «حرس الكنيست» (مشمار هكنيست)، الذي هو بأمرة «رئيس الكنيست» (يوشيف روش هكنيست). ويتمتع الأعضاء بحصانة برلمانية، إلا إذا رفعت عنهم بقرار من الكنيست ذاته. وهو الهيئة التشريعية للدولة، ولا يجوز للمحاكم أن تنقض قراراته. والكنيست ينتخب رئيس الدولة في اقتراع سري، كما يحق له في أوضاع معينة، وبشروط محددة، إقالته من منصبه. وهو الذي يمنح الثقة للحكومة، أو ينزعها عنها،

كما أنه يراقب أعمال الحكومة، ويناقش قراراتها وسياساتها في جلسات عامة. وبحسب «قانون مراقب الدولة»، فإن الرئيس يعينه بناء على توصية من الكنيست، وهو يقدم تقريره السنوي إليه، حيث يُبحث في لجنة خاصة، ومن ثم تطرح اللجنة استخلاصاتها للمناقشة في جلسة عامة.

ويبدأ الكنيست الجديد أعماله في جلسة احتفالية، يفتتحها رئيس الدولة، يوم الاثنين التالي لأسبوع الانتخابات. وبعد أن يلقي خطابه العام، يكلف الرئيس كبير السن في الكنيست برئاسة الجلسة، فيعمد هذا إلى إجراء قسم الأعضاء، ومن ثمَّ يدير عملية انتخاب رئيس الكنيست ونوابه (٢ ـ ٨). ويحفظ النظام رئيس الكنيست فيه، ويدير جلساته، ويشرف على تصريف أعماله. ويحق له توقيف الأفراد، وضبط الأمور في مبنى الكنيست. وهو يتولى مهمات رئيس الدولة في غيابه الموقت. وما عدا الجلسات العامة، التي تناقش فيها القضايا المطروحة في جدول الأعمال بحسب النظام؛ فالكنيست يعمل من خلال «لجان دائمة». وهي تتشكل من أعضاء الأحزاب الممثلة في الكنيست وبحسب قوتها فيه، الأمر الذي يحدد عدد اللجان التي يشترك فيها ممثلو كل حزب، أو يرئسونها. وتتألف كل لجنة من ١٩ عضواً، وهي الآن عشر: ١) الشؤون الخارجية والأمن؛ ٢) الدستور، القانون، والقضاء؛ ٣) التعليم والثقافة؛ ٤) الاقتصاد؛ ٥) الكنيست؛ ٦) المال؛ ٧) العمل والرفاه الاجتماعي؛ ٨) الداخلية والبيئة؛ ٩) مراقبة الدولة؛ ١٠) الهجرة والاستيعاب. ويمكن للكنيست أن يعين لجاناً فرعية، وأُخرى خاصة لتحرّي قضايا معينة في عمل الحكومة، أو بعض وزاراتها.

يضع رئيس الكنيست جدول أعمال الجلسات، بناء على اقتراح الحكومة، باستثناء جلسة واحدة أسبوعياً، تخصص لاقتراحات الأعضاء. ويجتمع الكنيست ثلاثة أيام في الأسبوع ـ الاثنين، الثلاثاء، والأربعاء. وتُقر مشاريع القوانين فيه في ثلاث قراءات، وبعد توقيع النص من قِبل رئيس الحكومة ثمَّ الوزير المعني بالتنفيذ، وأخيراً رئيس الدولة، يصبح القانون ساري المفعول لدى نشره في الجريدة الرسمية. ويتم ذلك على خمس مراحل: ١) إعداد مسودة مشروع القرار (من قِبل الحكومة، أو صاحب المبادرة)، ونشرها في الجريدة الرسمية، ووضعها على طاولة الكنيست، قبل ٤٨ ساعة على الأقل من بدء مناقشتها؛ ٢) القراءة الأولى، ويفتتحها صاحب المشروع (الوزير المعني بتنفيذ القانون إذا أُقر)، ويشرح مضمون المشروع، ثم تجري مناقشة خطوطه العامة من قِبل الأعضاء الراغبين في ذلك، وفي حدود زمنية يقرها رئيس الكنيست (١٠ دقائق ـ ٢٠ دقيقة للمتكلم) ثم يعود صاحب المشروع للرد على أسئلة النواب، ويجري التصويت على المشروع في القراءة الأولى؛ ٣) إذا نجح المشروع في القراءة الأولى، يُحال على اللجنة المختصة في الكنيست لمناقشة تفصيلية، حيث يجري

التصويت على كل بند فيه في جلسات مغلقة؛ ٤) تعيد اللجنة المشروع مع التعديلات إلى الكنيست لمناقشتها في جلسة عامة، وتناقش التعديلات، ويرد رئيس اللجنة عليها، وتطرح على أعضاء الكنيست للتصويت. والتعديلات التي تحظى بالقبول في القراءة الثانية، تدخل في المشروع؛ ٥) بعد ذلك يطرح المشروع كاملاً على الكنيست بالقراءة الثالثة والأخيرة، ويجري التصويت عليه، من دون نقاش، فإنْ حصل على أغلبية أصوات الحضور، أصبح قانوناً نافذاً، وينشر في الجريدة الرسمية، وإلا سقط.

وتأتي أغلبية مشاريع القوانين التي تطرح على الكنيست من جانب الحكومة، وهي تعد في الوزارات، وترفع إلى وكيلها العام، الذي يعرضها على الوزير، وهذا بدوره يطرحها في الحكومة، وعند الموافقة عليها، تطرح بحسب النظام في الكنيست باسم الحكومة للمناقشة والإقرار وفقاً للإجراءات المتبعة. لكن هناك مشاريع خاصة أيضاً، يتقدم بها أفراد نيابة عن أحزابهم، التي يحق لكل منها تقديم ثلاثة مشاريع في كل دورة للكنيست. وعليه، فإن عضو الكنيست لا يستطيع تقديم مشروع قانون من دون موافقة رئيس حزبه على ذلك. ومن هنا، فالأغلبية العظمى (أكثر من ٩٠٪) من تشريعات الكنيست مصدرها الحكومة.

ب) الانتخابات للكنيست

بحسب قانون الانتخابات للكنيست، تكون مدة ولاية الكنيست أربعة أعوام، وعلى الناخبين (من المواطنين الذين بلغوا سنَّ ١٨ سنة في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر السابق لموعد الانتخابات) أن يدْلوا بأصواتهم في الصناديق المخصصة لمواقع سكناهم، وبصورة شخصية، وغياب الناخب عن منطقته الانتخابية يوم الانتخابات يحرمه حق التصويت (هناك ترتيب خاص بالجنود وموظفي السفارات. . . إلخ). ويضمن القانون حرية الدعاية، وحق الترشيح للانتخاب لكل من بلغ سن ٢١ سنة يوم تقديم قائمة المرشحين التي ينتمي إليها. والانتخاب مباشِرة، ومتساوية، وسرِّية، ونسبية. وتُعتبر الدولة كلها منطقة انتخابية واحدة. وكل قائمة مرشحين تستوفي شروط الترشيح تخوض الانتخابات، وإذا تجاوزت «نسبة الحسم» (١,٥٪ من الأصوات) تدخل الكنيست بعدد من الأعضاء يتلاءم مع عدد الأصوات الذي حصلت عليه، وبناء على حساب نسبة الأصوات إلى عدد الأعضاء في الكنيست (١٢٠). وتشرف على الانتخابات لجنة مركزية مؤلفة من مندوبي الأحزاب، بحسب قوتها في الكنيست، وبرئاسة أحد أعضاء محكمة العدل العليا. وتعين اللجنة المركزية لجاناً فرعية، التي بدورها تعين لجان الصناديق. ولا يحق الاعتراض على أحكام اللجنة المركزية، لكن يجوز الاعتراض على

النتائج في الكنيست. وتعد وزارة الداخلية قوائم الناخبين، التي يمكن الاعتراض الفردي عليها في محكمة مركزية.

ويدلي الناخبون بأصواتهم لمصلحة قوائم مرشحين تضعها الأحزاب، لا لمرشح فرد. ويعلن الفائزون بالانتخابات بحسب ترتيبهم في القائمة، وبناء على عدد المقاعد التي فازت القائمة المعينة بها، الأمر الذي يحدده عدد الأصوات التي نالتها في الانتخابات. وفي حال حدوث فراغ ما لاحقاً، يتقدم لملئه أول مرشح يأتي ترتيبه في القائمة بعد المرشحين الذين فازوا في الانتخابات. وتحصل الأحزاب على تمويل للحملة الانتخابية من الدولة بحسب قوتها في الكنيست، وذلك وفقاً لقانون أُعدَّ لوضع سقف للإنفاق على الحملات الانتخابية. أمّا القوائم الجديدة فتحصل على الدعم إذا نجحت في احتلال مقعد في الكنيست على الأقل. ويحق للأحزاب أن تنفق نسبة معينة من تكاليف حملتها الانتخابية من صندوقها الخاص، الأمر الذي يخضع للتدقيق من قبل مراقب الدولة. والنظام البرلماني الصارم يجعل الاستفتاءات الشعبية غير ذات أهمية فعلية. والمحاولات التي جرت لتغيير طريقة الانتخابات للكنيست، عبر تشريع جديد أو استفتاء شعبي، أُحبطت في الكنيست نفسه. وقد جرت تلك المحاولات على أرضية ادعاء المبادرين إليها أن طريقة الانتخابات الراهنة تفسح في المجال أمام التفتت الحزبي، وبالتالي استمرار بقاء عدد من الأحزاب الصغيرة يحول دون تحقيق أي من الأحزاب الكبيرة أغلبية مطلقة في الكنيست، تمكنه من تأليف الحكومة بمفرده.

يتم تقديم قوائم المرشحين للانتخابات العامة إلى لجنة الانتخابات المركزية من قِبل الأحزاب القائمة في الكنيست، أو مجموعة من أصحاب حق الاقتراع تضم ٢٥٠٠ شخص. ويقدم المرشحون موافقتهم إلى اللجنة كتابياً. ويطرح كثير من الأحزاب الكبيرة قائمة بعدد أعضاء الكنيست كله (١٢٠ عضواً). ويتحدد نجاح المرشح رسمياً بموقعه في القائمة، بناء على عدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب في الانتخابات. ويجوز الائتلاف بين الأحزاب قبل الانتخابات، بناءً على اتفاق بين الأطراف على البرنامج السياسي والترتيب في قائمة المرشحين، أو حتى على تجيير الأصوات الباقية بعد تقسيمها على عدد الممثلين للأحزاب المؤتلفة. ويشكل ترتيب قائمة المرشحين أداة ضغط في يد قيادة الحزب عليهم، حيث أنها هي التي تقرر التسلسل، الذي كثيراً ما يصبح موضوعاً للمساومة، ولا سيما من قِبل الاتحادات أو الطوائف، أو المنظمات الشعبية. ويلعب الانتماء الطائفي، «شرقي ـ غربي»، دوراً فاعلاً في الانتخابات العامة، كما في ترتيب قوائم المرشحين. وبينما يرتكز حزب «العمل» على قاعدة غربية عموماً، فإن صعود الليكود إلى السلطة جاء نتيجة مباشرة لاستقطابه أصوات اليهود الشرقيين. وللحد من هيمنة الهيئات المركزية للأحزاب وقياداتها، وبالتالي استئثار «لجنة التعيينات»

في ترتيب قوائم المرشحين، درج بعضها في الأعوام الأخيرة على إجراء انتخابات أولية (primaries) من أجل التصفيات، تبدأ بالقاعدة الحزبية، مروراً بالمؤتمر العام للحزب، إلى لجنته المركزية، فلجنة التعيينات.

ويكون متوسط العمر لأعضاء الكنيست أعلى منه لدى عموم السكان، ونسبة الذكور فيه إلى الإناث نحو ١٠:١، كما أن الأقليات لا تحظى بتمثيل ملائم. وأغلبية أعضاء الكنيست وصلت إليه عبر الارتقاء في صفوف الأحزاب التي انتموا إليها مبكراً في حياتهم، وعملوا في مؤسساتها. ومع أن عضو الكنيست المنتخب لا يمكن طرده بسبب خروجه على سياسة حزبه، فإن الانضباط الحزبي يبقى صارماً، وينال الخارجون عليه عقابهم في قوائم الترشيح للكنيست التالي. وطبيعي أنه في ظل نظام الانتخابات القائم لا تتشكل القاعدة الانتخابية لعضو الكنيست جغرافياً، وإنما وظيفياً، وبالتالي، حزبياً. ومع ذلك، يقوم أعضاء الكنيست بقسط وافر من التحقيق في شكاوى المواطنين ضد موظفي الحكومة، والعمل على حل قضاياهم عبر الاتصال بالوزراء ومديري الدوائر... إلخ.

ج) رؤساء الكنيست بحسب الترتيب الزمني

١	يوسف شبرنتساك	١٩٤٩ ـ ١٩٥٩
٢	ناحوم نير ـ رافالكس	١٩٥٩
٣	كاديش لوز	١٩٥٩ ـ ١٩٦٩
٤	رؤوبين بركات	١٩٦٩ ـ ١٩٧٢
٥	يسرائيل يشعياهو	١٩٧٢ ـ ١٩٧٧
٦	يتسحاق شمير	١٩٧٧ ـ ١٩٧٩
٧	يتسحاق بيرمان	١٩٧٩ ـ ١٩٨١
٨	مناحم سَفيدور	١٩٨١ ـ ١٩٨٥
٩	شلومو هيلل	١٩٨٥ ـ ١٩٨٨
١٠	دوف شيلانسكي	١٩٨٨ ـ ١٩٩٢
١١	شيفَح فايس	١٩٩٢ ـ

د) ولايات الكنيست

الرقم	الفترة الزمنية	الأحزاب الممثّلة	النسبة المئوية	عدد الأعضاء
الأولى	٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ -	مباي	٣٥,٧	٤٦
	٣٠ تموز/يوليو ١٩٥١	مبام	١٤,٧	١٩
		حيروت	١١,٥	١٤
		الصهيونيون العموميون	٥,٢	٧
		التقدميون	٤,١	٥
		الجبهة الدينية الموحدة	١٢,٢	١٦
		الشيوعيون	٣,٥	٤
		العرب (مؤتلفون مع مباي)	٣,٠	٢
		آخرون	١٠,١	٧
الثانية	٣٠ تموز/يوليو ١٩٥١ -	مباي	٣٧,٣	٤٥
	٢٦ تموز/يوليو ١٩٥٥	مبام	١٢,٥	١٥
		حيروت	٦,٦	٨
		الصهيونيون العموميون	١٨,٩	٢٣
		التقدميون	٣,٢	٤
		الحزب الديني القومي	٨,٣	١٠
		أغودات يسرائيل	٣,٧	٥
		الشيوعيون	٤,٠	٥
		العرب (مؤتلفون مع مباي)	٤,٧	٥
		آخرون	٠,٨	-
الثالثة	٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٥ -	مباي	٣٢,٢	٤٠
	٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩	أحدوت عفودا	٨,٢	١٠
		مبام	٧,٣	٩
		حيروت	١٢,٦	١٥
		الصهيونيون العموميون	١٠,٢	١٣
		التقدميون	٤,٤	٥
		الحزب الديني القومي	٩,١	١١
		أغودات يسرائيل	٤,٧	٦
		الشيوعيون	٤,٥	٦
		العرب (مؤتلفون مع مباي)	٤,٩	٥
		آخرون	١,٩	-

يتبع

الرابعة	٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩ ـ	مباي	٣٨,٢	٤٧
	١٥ آب/أغسطس ١٩٦١	أحدوت عفودا	٦,٠	٧
		مبام	٧,٢	٩
		حيروت	١٣,٥	١٧
		الصهيونيون العموميون	٦,٢	٨
		التقدميون	٤,٦	٦
		الحزب الديني القومي	٩,٩	١٢
		أغودات يسرائيل	٤,٧	٦
		الشيوعيون	٢,٨	٣
		العرب (مؤتلفون مع مباي)	٣,٥	٥
		آخرون	٣,٦	ـ
الخامسة	١٥ آب/أغسطس ١٩٦١ ـ	مباي	٣٤,٧	٤٢
	٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥	أحدوت عفودا	٦,٦	٨
		مبام	٧,٥	٩
		حيروت	١٣,٨	١٧
		الليبراليون	١٣,٦	١٧
		الحزب الديني القومي	٩,٨	١٢
		أغودات يسرائيل	٣,٧	٤
		عمال أغودات يسرائيل	١,٩	٢
		الشيوعيون	٤,٢	٥
		العرب (مؤتلفون مع مباي)	٣,٥	٤
		آخرون	٠,٧	ـ
السادسة	٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥ ـ	التجمع (مباي + أحدوت عفودا)	٣٦,٧	٤٥
	٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩	مبام	٦,٦	٨
		رافي	٧,٩	١٠
		غاحل (حيروت + الليبراليون)	٢١,٣	٢٦
		الأحرار المستقلون	٣,٨	٥
		الحزب الديني القومي	٩,٩	١١
		أغودات يسرائيل	٣,٣	٤
		عمال أغودات يسرائيل	١,٨	٢
		الشيوعيون	٣,٤	٤
		العرب (مؤتلفون مع مباي)	٣,٣	٤
		آخرون	٢,٩	ـ

يتبع

السابعة	٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩ ـ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣	التجمع (مباي + أحدوت عفودا + مبام + رافي)	٤٦,٢٢	٥٦
		غاحل	٢١,٢٦	٢٦
		الأحرار المستقلون	٣,٢١	٤
		الحزب الديني القومي	٩,٧٤	١٢
		أغودات يسرائيل	٣,٢٢	٤
		عمال أغودات يسرائيل	١,٨٣	٢
		الشيوعيون	٣,٩٩	٤
		العرب (مؤتلفون مع مباي)	٣,٥١	٤
		آخرون	٦,٦١	٨
الثامنة	٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ـ ١٧ أيار/مايو ١٩٧٧	التجمع	٣٩,٦	٥١
		الليكود (غاحل + أحزاب صغيرة)	٣٠,٢	٣٩
		الحزب الديني القومي	٨,٣	١٠
		جبهة التوراة الدينية	٣,٨	٥
		الشيوعيون (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة)	٣,٤	٤
		شيلي	٢,١	١
		القائمة العربية المتحدة	٢,٥	٣
		الأحرار المستقلون	٣,٦	٤
		حركة حقوق المواطن (راتس)	٢,٢	٣
		كاخ	٠,٨	ـ
		آخرون	٤,٢	ـ
التاسعة	١٧ أيار/مايو ١٩٧٧ ـ ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨١	التجمع	٢٤,٦	٣٢
		الليكود	٣٣,٤	٤٣
		الحزب الديني القومي	٩,٢	١٢
		أغودات يسرائيل	٣,٤	٤
		عمال أغودات يسرائيل	١,٤	١
		الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	٤,٦	٥
		شيلي	١,٦	٢
		الحركة الديمقراطية للتغيير (شينوي)	١١,٦	١٥
		القائمة العربية الموحدة	١,٤	١
		الأحرار المستقلون	١,٢	١
		حقوق المواطن (راتس)	١,٢	١
		كاخ	٠,٢	ـ

يتبع

		آخرون	٥,٨	٣
العاشرة	٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨١ ـ	التجمع	٣٦,٦	٤٧
	٢٣ تموز/يوليو ١٩٨٤	الليكود	٣٧,١	٤٨
		الحزب الديني القومي	٤,٩	٦
		أغودات يسرائيل +		
		عمال أغودات يسرائيل	٣,٧	٤
		الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	٣,٤٦	٤
		شينوي	١,١	٢
		راتس	١,٤	١
		تحيا ـ تسومت	٢,٣	٣
		تامي	٢,٣	٣
		كاخ	٠,٣	ـ
		آخرون	٢,٧٥	ـ
الحادية				
عشرة	٢٣ تموز/يوليو ١٩٨٤ ـ	التجمع	٣٤,٩	٤٤
	١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨	الليكود	٣١,٩	٤١
		الحزب الديني القومي	٣,٥	٤
		أغودات يسرائيل وعمال أغودات يسرائيل	١,٧	٢
		الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	٣,٣٦	٤
		شينوي	٢,٦	٣
		راتس	٢,٤	٣
		تحيا ـ تسومت	٤,٠	٥
		شاس (حراس التوراة السفارديم)	٣,٠٦	٤
		ياحد	٢,٢	٣
		القائمة التقدمية للسلام	١,٨	٢
		مورشا	١,٦	٢
		تامي	١,٥	١
		كاخ	١,٢	١
		أومتس	١,١٥	١
		آخرون	٠,٨٥	ـ
الثانية				
عشرة	١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ـ	التجمع	٣٠,٠	٣٩
	١٣ تموز/يوليو ١٩٩٢	مبام	٢,٥	٣

يتبع

		الليكود	٣١,١	٤٠
		الحزب الديني القومي	٣,٩	٥
		أغودات يسرائيل وعمال أغودات يسرائيل	٤,٥	٥
		الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	٣,٧	٤
		شينوي	١,٧	٢
		القائمة العربية الموحدة	١,٢	١
		راتس	٤,٣	٥
		تحيا	٣,١	٣
		شاس	٤,٧	٦
		علم التوراة	١,٥	٢
		موليدت	١,٩	٢
		القائمة التقدمية للسلام	١,٥	١
		تسومت	٢,٠	٢
الثالثة عشرة	١٣ تموز/يوليو ١٩٩٢ ـ	العمل	٣٤,٦	٤٤
		الليكود	٢٤,٩	٣٢
		ميرتس (راتس + شينوي + مبام)	٩,٥	١٢
		تسومت	٦,٣	٨
		الحزب الديني القومي	٤,٩	٦
		شاس	٤,٩	٦
		التوراة المتحدة	٣,٢	٤
		موليدت	٢,٣	٣
		الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	٢,٣	٣
		الحزب العربي الديمقراطي	١,٥	٢

ثالثاً: الحكومة

تحددت صلاحيات الحكومة وواجباتها في إسرائيل بعدد من القوانين الانتقالية ـ نظام القانون والإدارة (١٩٤٨)، قانون الانتقال (١٩٤٩) ـ إلى أن وضع «قانون أساسي: الحكومة» (١٣ تموز/يوليو ١٩٦٨). وبموجب هذا الأخير، تكون الحكومة هي الفرع التنفيذي للدولة، ومقرها الدائم في القدس. وهي مسؤولة جماعياً أمام الكنيست، وتبقى في الحكم ما دامت تحظى بثقته، وبالتالي فهي تستمد صلاحياتها وقوتها السياسية من الكنيست. وهي التي تصوغ سياسة الدولة وتدير أعمالها، كما أنها مصدر التشريع الرئيسي. ورئيس الحكومة يجب أن يكون عضواً منتخباً في الكنيست، الأمر الذي

لا ينطبق على الوزراء. وفي العادة، يتولى كل وزير حقيبة، لكن القانون يبيح له أكثر من واحدة، كما يسمح بوجود وزراء بلا حقائب. ويتم إسناد الحقائب بتعيينات سياسية، وبناء على اتفاق بين أحزاب الائتلاف الحكومي، وداخل الهيئات القيادية في تلك الأحزاب. وتتألف الحكومة الجديدة عندما تستقيل سابقتها، أو مع بداية ولاية كنيست جديد، بعد انتخابات عامة. وعندها يجري رئيس الدولة مشاورات مع قادة الأحزاب، ويكلف عضواً من الكنيست (عادة رئيس الحزب الأكبر فيها) بتأليف الوزارة، ويمنحه مهلة ٢١ يوماً لإنجاز المهمة. فإذا فشل المكلَّف، يستطيع الرئيس أن يمنحه مهلة أُخرى مماثلة، أو أن يعهد إلى غيره ذلك. وعندما ينتهي رئيس الحكومة المكلَّف من التأليف، يعرض حكومته وبرنامجها السياسي وتوزيع الحقائب فيها على الكنيست، فإن نالت الثقة، أقسمت اليمين الدستورية وأصبحت شرعية. ويحق لرئيس الحكومة أن يقيل أي عضو منها بمحض إرادته، لكن الاعتبارات الائتلافية غالباً ما تقيده في هذا الشأن. ومع أنه يبقى مسؤولاً أمام الحكومة والكنيست، فإنه في الواقع، وعبر النظام البرلماني الحزبي، يسيطر عليهما. ولذلك، فرئيس الحكومة هو الشخصية الأقوى داخل المؤسسة الحاكمة في إسرائيل. وسيتعزز موقعه أكثر عندما يصبح انتخابه مباشرة من المواطنين، كما هو متوقع في انتخابات سنة ١٩٩٦، بحسب قانون جديد لانتخاب رئيس الحكومة، يجري إعداده راهناً (١٩٩٥).

وبالإضافة إلى ترؤس جلسات الحكومة، فإن رئيسها هو ممثلها، ومنسق أعمالها التي يتولى أعضاء الحكومة تنفيذها، كلٍ في وزارته. وعليه، فهو الذي يصوغ سياسات الحكومة، ويجوز له أن يتولى وزارة أُخرى، إضافة إلى رئاسة الحكومة. واستقالته، أو وفاته، خلافاً لاستقالة أو وفاة وزير آخر، تستوجب استقالة الحكومة كلها. وعلاقته بأعضاء وزارته غير محددة تماماً، وبالتالي فهيبته داخلها تعتمد على شخصيته. ويمكن للحكومة إعادة توزيع الحقائب بين أعضائها، أو استيعاب وزراء جدد من خارجها، وكذلك الجمع بين وزارتين في واحدة، أو إلغاء إحدى الوزارات الثانوية ونقل مسؤولياتها إلى أُخرى، بموافقة الكنيست. ويستطيع الوزير، بموافقة من الحكومة، أن يعين نائباً له من أعضاء الكنيست، أو أن يقيله. وعندما يستقيل الوزير يستقيل معه النائب الذي عينه أيضاً، ويُعلِم الكنيست بتعيين النائب، لكن موافقة الكنيست على ذلك غير واجبة. وعندما تستقيل حكومة، أو يُنتخب كنيست جديد، وإلى أن تتولى الحكومة الجديدة مهماتها، تبقى السابقة تصرف الأعمال. وتتم مداولات الحكومة في شؤون الأمن والعلاقات الخارجية، أو في أي موضوع آخر تعتبره أساسياً، على نحو سري. ومنذ قيام إسرائيل، كانت جميع حكوماتها ائتلافية بين عدد من الأحزاب، التي لكثرتها في الكنيست لم يتمكن أي منها أن يحصل على أغلبية مطلقة تؤهله لتأليف الحكومة

بمفرده. ومع ذلك، فقد هيمن حزب مباي (لاحقاً حزب العمل) على رئاسة الحكومة، باستثناء فترة ١٩٧٧ ـ ١٩٩٢، حيث شكل الليكود الحكومة، أو تقاسم رئاستها مع حزب العمل.

ويتم الائتلاف الحكومي بناء على اتفاق رسمي بين الأطراف المشاركة فيه، يحدد الأولويات والأهداف، والقيود على حرية الكلام والتصرف للأعضاء، وعدد الحقائب التي يتولاها كل طرف، وأسماء الوزراء نصاً، وحتى التعهدات بتمرير تشريعات معينة في مصلحة هذا الطرف أو ذاك. ومنذ قيام إسرائيل وحتى أواخر ١٩٩٥، تشكل فيها ٢٨ ائتلافاً حكومياً. وبصورة عامة، سقطت الحكومات الائتلافية نتيجة الخلافات بين المشاركين فيها، وخصوصاً بين قادة الأحزاب. وكان من نتائج هذا الوضع: ١) تعميق الانضباط الحزبي، بما يقلص حرية عضو الحكومة، أو الكنيست، وذلك للحفاظ على الائتلاف من السقوط عند التصويت (المتكرر) على نزع الثقة عن الحكومة؛ ٢) تعريض الحكومة الائتلافية للابتزاز الدائم من قِبل الشركاء الصغار، الأمر الذي استغلته إلى حد كبير الأحزاب الدينية الصغيرة، وعموماً، رضخ رؤساء الحكومات المتعاقبة لهذا الابتزاز؛ ٣) إخضاع حرية الحكومة لاعتبارات مواقف الأحزاب المشاركة في ائتلافها. والنظام الحزبي، سواء في الكنيست أو الحكومة، هو الأساس في العمل، وعليه، يبقى العضو فيهما تحت رحمة جهاز الحزب الذي ينتمي إليه؛ فهو لا يستطيع ترشيح نفسه إلا في قائمة الحزب؛ ولا يجوز له في الكنيست أن يقدم مشروع قرار، أو الانضمام إلى إحدى اللجان، أو حتى مناقشة الأمور المطروحة فيها، إلا بموافقة رئيس الحزب. والانضباط الحزبي في الحكومة أكثر صرامة منه في الكنيست.

أ) الوزارات

لأسباب موضوعية (تضخم أعمال الحكومة)، وأُخرى سياسية (توفير الحقائب الوزارية لأحزاب صغيرة مشاركة في الائتلاف الحكومي)، توسعت الحكومة في إسرائيل، وازداد عدد الوزارات فيها عبر تشكيل حقائب جديدة، مستحدثة أو منبثقة من حقائب أُخرى قديمة. وهي تعقد اجتماعاتها أسبوعياً، برئاسة رئيس الحكومة، أو من ينوب عنه في غيابه، كما تدعى إلى اجتماعات طارئة بحسب الضرورة.

(١) ديوان رئيس الحكومة:

يُعنى بتنسيق عمل الحكومة، ويضم سكرتاريا كبيرة تقدم الخدمات للجان الوزارية، وتضع جدول أعمال الحكومة، وتسجل محاضر جلساتها، وتوزعها على

المعنيين، وعدة دوائر متخصصة ـ مكتب الإحصاء المركزي، الأرشيف العام، مكتب الصحافة الحكومي، وغيرها. ويتبع ديوانَ رئيس الحكومة، ويكون مسؤولاً أمامه مباشرة، كل من جهاز الأمن العام («شيروت بِطاحون كْلالي»، وبالاختصار «شَبَاك»، المعروف عادة باسم «شين ـ بيت»)، وكذلك الموساد (جهاز الاستخبارات والمهمات الخاصة).

(٢) وزارة المال:

وهي مسؤولة عن السياسة الاقتصادية، وبالتالي عن الميزانية، والضرائب، والتبادل بالقطع الأجنبي. ووزير المال يطرح في الكنيست التشريعات المالية، ويتحكم في الصرف عبر الوزارات الأخرى. ويعمل في وزارة المال «مأمور الخدمات المدنية»، الذي تأرجحت وكالته بين مجلس رئيس الحكومة ووزارة المال، إلى أن استقرت (١٩٦١) في الأخيرة.

(٣) وزارة الدفاع:

وهي المسؤولة عن القوات العسكرية ـ البرية والبحرية، والجوية ـ كما تهتم بشؤون العسكريين وتأهيلهم للحياة المدنية بعد نهاية الخدمة، وكذلك بجرحى الحرب والمصابين. وفيها دائرة الغدناع («غِدودي نوعار/ فصائل الشبيبة»)، التي توفر تدريبات شبه عسكرية للبنين والبنات من سن ١٤ ـ ١٨. وفي وزارة الدفاع دائرة للبحث العلمي، تصدر عدة منشورات. وهي تدير الصناعات العسكرية عبر «وكالة تطوير الوسائل القتالية» (رفائيل)، والصناعات الجوية، وغيرها. ومقرها في تل أبيب.

(٤) وزارة الخارجية:

تدير السياسة الخارجية عبر السفارات والقنصليات والبعثات التابعة لها. والوزارة مقسَّمة إلى ثماني دوائر إقليمية، وعدد من الدوائر الوظيفية ـ البروتوكول، الإعلام، الصحافة، البحث، الشؤون الاقتصادية، العلاقات الثقافية، التعاون الدولي، وشؤون الأفراد.

(٥) وزارة الصحة:

وهي مسؤولة عن الطب الوقائي، والإشراف على الخدمات في المشافي، وتدريب الممرضات، وتحديد المعايير الطبية، وتنسيق الخدمات الطبية. والوزارة تدير مباشرة عدداً من المشافي الحكومية.

(٦) **وزارة الاتصالات:**

تتولى إدارة البريد والتلغراف، أمّا الهاتف فتديره شركة عامة (بيزك). ويتبع الوزارة بنك توفير البريد، ومدرسة ثانوية لعمال الراديو والتلغراف، وخدمة لجمع الطوابع.

(٧) **وزارة الشؤون الدينية:**

تشرف على شؤون الطوائف الدينية، وتدير المحاكم الدينية التي تمارس القضاء في الأحوال الشخصية ـ الزواج، الطلاق... إلخ.

(٨) **وزارة التربية والثقافة:**

تتولى إدارة نظام التعليم الإلزامي (سن ٥ ـ ١٤)، وتشرف على مستواه في المدارس الثانوية (سن ١٤ ـ ١٨)، وتساهم في تمويل المدارس (حيث تديرها المجالس المحلية والبلديات). كما تدير الوزارة عدداً من دور المعلمين. وفي حقل الثقافة، تنشىء الوزارة مكتبات عامة، وترعى المسارح، وتشرف على المواقع الأثرية، وتراقب عبر مجلس التعليم العالي المستوى الأكاديمي للجامعات ومعاهد الدراسات العليا، وتنمّي، بالتعاون مع سلطات الحكم المحلي، تعليم كبار السن. وهي تمارس الإشراف العام على الإذاعة والتلفزة، اللتين لكل منهما مفوضية خاصة. ومؤخراً تمَّ الفصل بين التربية والثقافة ليصبح لكل منهما وزارة قائمة بذاتها.

(٩) **وزارة الزراعة:**

تقوم بالبحث في مختلف فروع الزراعة، وتقدم الإرشاد للمزارعين، كما تشرف على تطوير مصادر المياه وتوزيعها، وعلى تخطيط الإنتاج الزراعي وتسويقه. ومقرها في تل أبيب.

(١٠) **وزارة الصناعة والتجارة:**

وهي تشرف على الصناعة والتجارة، والمسؤولة الأولى عن تصنيع مناطق التطوير، وتتحكم في مركز الاستثمار، الذي يعمل على أساس قانون تشجيع توظيف رؤوس الأموال.

(١١) **وزارة العدل:**

وهي مسؤولة عن تخطيط التشريع، ووضع مسودات مشاريع القوانين. ورئيس الطاقم المهني فيها هو المدَّعي العام، الذي يمثل الحكومة أمام القضاء في الشؤون المدنية والجنائية. وفيها دائرة تسجيل الشركات، والعقود، والعلاقات التجارية، وبراءَة الاختراع، وسجلات ملكية العقارات وبيعها. وهي المسؤولة عن الجانب الإداري من

أعمال المحاكم.

(١٢) وزارة العمل والرفاه الاجتماعي:

تتولى شؤون العمالة وفقاً لقانون التوظيف (١٩٥٩). وفيها دائرة لتدريب المبتدئين والعمال غير المهرة. كما تتبع لها مؤسسات الضمان الاجتماعي ـ التقاعد، التعويض، وغيرهما. وهي تدير العمل الاجتماعي بين القطاعات الفقيرة من السكان، وتتولى الإشراف على مؤسسات إصلاح الشباب الجانحين.

(١٣) وزارة الداخلية:

وهي المسؤولة عن شؤون الحكم المحلي ـ البلديات والمجالس المحلية، وتخطيط المدن والقرى. وفيها دائرة تسجيل السكان، وتتولى الإشراف على الانتخابات العامة والمحلية.

(١٤) وزارة المواصلات:

وهي المسؤولة عن الموانىء، والمطارات، والسكك الحديدية، والنقل العام على الطرقات البرية، والأرصاد الجوية.

(١٥) وزارة العلم والتطوير:

تعنى بشؤون التطوير العلمي واستثمار الطاقات العلمية على الصعيد الدولي، وتشرف على «المجلس القومي للبحث والتطوير».

(١٦) وزارة الإسكان والبناء:

تعنى بمشاريع بناء المساكن الكبيرة لاستيعاب المهاجرين وتوفير البيوت لذوي الدخل المحدود، كما تنسق أعمال شركات البناء الخاصة.

(١٧) وزارة الشرطة:

وهي المسؤولة عن نشاط الشرطة وإدارة السجون.

(١٨) وزارة السياحة:

وقد أُنشئت سنة ١٩٦٤، وتعنى بتطوير السياحة.

(١٩) وزارة استيعاب المهاجرين:

أُقيمت في صيف سنة ١٩٦٨، وبالتعاون مع أجهزة الوكالة اليهودية، وتعمل على استيعاب المهاجرين الجدد.

(٢٠) وزارة الاقتصاد والتخطيط:

وهي المسؤولة عن التخطيط الاقتصادي ـ الاجتماعي، وزيادة كفاءة القطاع الاقتصادي العام، وتشجيع النمو الاقتصادي.

(٢١) وزارة الطاقة والبنية التحتية:

تتولى إدارة شؤون الطاقة وتخطيطها، وتشرف على صناعة الزيت والبترول والتزويد بالكهرباء.

(٢٢) وزارة البيئة:

أُنشئت حديثاً، وتعنى بشؤون البيئة والمحميات الطبيعية.

ب) الخدمة المدنية

وهي تضم الوزارات الحكومية، فروعها وأجهزتها، وعدداً من الوحدات الأُخرى التابعة لها ـ مؤسسة الكنيست، مكتب رئيس الدولة، مكتب مراقب الدولة ـ لكن من دون القوات المسلحة، أو الشرطة، أو إدارة السجون، أو جهاز التعليم، أو الشركات الحكومية. في أواخر سنة ١٩٤٧، شكل «المجلس الوطني» (هفاعد هلئومي) لجنة طوارىء لوضع إطار عام للخدمة المدنية، ضمَّ في حينه ١٧ وزارة (أُعيد تقسيم بعضها لاحقاً، كما استُحدثت وزارات جديدة بمرور الزمن)، وأُنشئت وكالات حكومية لها استقلالية ذاتية ـ سلطة الموانىء، الإذاعة، السكك الحديدية، المطارات، البريد، الهاتف... إلخ. وفي مرحلة الخصخصة، انتقلت مؤسسات من إدارة الحكومة إلى القطاع الخاص. وإضافة إلى الوزير، فإن في رأس الجهاز الوزاري مديراً عاماً، تعينه الحكومة، بتوصية من الوزير المعني، بعد أخذه موافقة لجنة التعيينات التي يرئسها مفوض الخدمة المدنية. والمدير العام ينفذ السياسة التي يضعها الوزير، وينسق أعمال الوزارة، وله عدد من النواب، يشرفون على مختلف نواحي عمل الوزارة. وفي كل وزارة نائب مدير عام لشؤون الإدارة، ومستشار قانوني، وضابط رقابة داخلية، ومحلل نظم إدارية، وناطق رسمي، وضابط ميزانية، ومحاسب. وهناك وحدات ذات إدارة خاصة، ملحقة ببعض الوزارات، مثل الخدمات الهندسية، والأشغال العامة، والمساحة، وإدارة المحاكم، وإدارة أراضي إسرائيل، وغيرها. وهناك مؤسسات ذات استقلالية إدارية ومالية، مثل مطبعة الدولة، ومعهد الإنتاجية، ومحطة التلفزة الثقافية.

وتتولى الطواقم والهيئات الإدارية الرئيسية مسؤولية المجالات والمسارات المركزية، بينما تعالَج القضايا الخاصة في كل وزارة على حدة. وأهم هذه الهيئات

مكتب المدعي العام في وزارة العدل؛ سكرتاريا الحكومة في ديوان رئيس الحكومة؛ دائرة الميزانية، مفوض الخدمة المدنية (كوحدة ملحقة)، وحدة عقود العمل والأجور، ومكتب المحاسب العام في وزارة المال؛ مفوضية التخطيط الاقتصادي، مجلس نجاعة الإدارة العامة، قسم التفتيش والرقابة، في وزارة الاقتصاد والتخطيط. وفي سنة ١٩٨٧، أُنشىء مجلس المديرين العامين، برئاسة سكرتير الحكومة، الذي يجتمع ويناقش، ويقدم الاقتراحات إلى الحكومة للتنسيق بين أعمال مختلف الوزارات، وسبل تحسين الأداء الحكومي. ويعيَّن مفوض الخدمة المدنية من قِبل الحكومة، لكن دائرته تتبع لوزارة المال كوحدة ملحقة بها، وهي تمارس عملها بناء على قوانين الخدمة المدنية، وتتعاطى مع ما يلي: قوائم العاملين في أجهزة الحكومة، هيكلية الحكومة وتقاسم السلطة بين الوزارات، إصدار المناقصات وإجراء الامتحانات لاختيار الموظفين الجدد، والتعيينات، وتحديد الدرجات والترفيعات، وتدريب الموظفين المدنيين، والمصادقة على الطرد، وتحديد النظم الإدارية، وتحسين الخدمات العامة، وزيادة النجاعة في أساليب العمل، والنظام، وتقاعد الموظفين المدنيين. ومع انتظام عمل مفوضية الخدمة المدنية، انتقل الكثير من أعمالها إلى الوزارات نفسها، وبقيت على شكل وحدة متابعة رئيسية.

وتتألف لجنة الخدمة المدنية، التي تعمل بناء على القوانين الصادرة في هذا الشأن، من مفوض الخدمة المدنية، وثلاثة مديرين عامين، وثلاثة ممثلين عن الجمهور، وهي تعنى بالأمور المتعلقة بتنفيذ القانون الخاص بالخدمة المدنية. ويحدد هذا القانون حقوق الموظفين، وسبل تعيينهم بحسب مراتبهم، والقيود على نشاطهم السياسي والتنظيمي، وإقامة محاكم التأديب، وقبول الهدايا، والمسؤوليات المالية، والقيم الأخلاقية... إلخ. وكما في القطاعات الأُخرى، فالموظفون في الخدمة المدنية يتوصلون إلى اتفاقات عمل جماعية مع الحكومة عبر ممثليهم. والخدمة المدنية تخضع لمراقب الدولة. وعلاوة على ذلك، ثمة في كل وزارة ضابط للرقابة الداخلية يعمل وفقاً لقانون خاص في هذا الشأن. وقد أُقيمت عدة لجان للنظر في القضايا المتعلقة بالخدمة المدنية، وأهمها اللجنة التي أقيمت سنة ١٩٨٦، لفحص القضايا المركزية والعامة في الخدمة المدنية، وكانت الأولى في نوعها في مدى صلاحياتها وشمولية مهماتها، التي طاولت جميع نواحي حياة العاملين في الخدمة المدنية، وعلاقة بعضهم ببعضهم الآخر من جهة، وبالحكومة من جهة أُخرى. وعموماً، فإن الموظفين في الخدمة المدنية يتمتعون بحقوق وضمانات واسعة، يصعب معها صرفهم من الخدمة، الأمر الذي يقيد صلاحيات الوزير المسؤول في تعيين مديري الدوائر في وزارته.

وفي دوائر الحكومة هناك تضخم في عدد الموظفين بصورة عامة. وفي البداية،

كانت السياسة تلعب دوراً في تعيينهم، كما أن الحدود بين موظفي الأحزاب والدولة كانت فضفاضة، ولا سيما أن حزب مباي هيمن على الحكومة، وعيّن أنصاره في مناصبها، وخصوصاً العليا منها. إلاّ إن القوانين اللاحقة حدَّت من التضخم في الوظائف، كما في تسييسها، وبالتالي، ثمة ثلاثة اتجاهات بارزة في الأعوام اللاحقة لقيام إسرائيل: ١) تراجع دور الانتماء السياسي في التوظيف؛ ٢) ارتفاع المستوى الثقافي للموظفين؛ ٣) انتقال الموظفين المتدرج والمتزايد من القطاع العام إلى القطاع الخاص. ومع ذلك، فالشرائح الاجتماعية في السكان غير ممثلة في الخدمة المدنية بصورة عادلة؛ فالمناصب العليا ظلت، عموماً، في أيدي اليهود الغربيين (الأشكنازيم)، بينما ظلت المناصب الدنيا من نصيب الشرقيين (السفارديم). وقد حدث بعض التغيرات على هذا الصعيد نحو مزيد من تكافؤ الفرص والتساوي، لكن الظاهرة لا تزال قائمة. والبيروقراطية الإسرائيلية لا تحظى بتقويم عال في نظر السكان، و«الثقافة الإدارية» تبقى موضع نقد ساخر في الشارع الإسرائيلي. ويشارك الموظفون في العمل السياسي من خلال مشاركتهم في الانتخابات، لكن من دون ترشيح أنفسهم ما داموا يشغلون مناصبهم، وكذلك، وبموافقة الوزير المعني، عبر الإدلاء بشهاداتهم أمام إحدى لجان الكنيست.

ج) الحكومات الإسرائيلية

الرقم	بداية الولاية	رئيس الحكومة	عدد الوزراء
١	١٠ آذار/مارس ١٩٤٩	دافيد بن - غوريون	١٤
٢	١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠	دافيد بن - غوريون	١٤
٣	٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١	دافيد بن - غوريون	٢٠
٤	٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢	دافيد بن - غوريون	١٧
٥، ٦	٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٤	موشيه شاريت	١٧
٧، ٨	٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥	دافيد بن - غوريون	٢٠
٩	١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩	دافيد بن - غوريون	١٩
١٠	٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١	دافيد بن - غوريون	٢١
١١، ١٢	٢٦ حزيران/يونيو ١٩٦٣	ليفي إشكول	٢٢
١٣، ١٤	١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦	ليفي إشكول	٢٧
١٥	١٧ آذار/مارس ١٩٦٩	غولدا مئير	٢٥
١٦	١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩	غولدا مئير	٢٨
١٧	١٠ آذار/مارس ١٩٧٤	غولدا مئير	٢٤

١٨	٣ حزيران/ يونيو ١٩٧٤	يتسحاق رابين	٢٥
١٩	٢٠ حزيران/يونيو ١٩٧٧	مناحم بيغن	٢٥
٢٠، ٢١	٥ آب/أغسطس ١٩٨١	مناحم بيغن، يتسحاق شمير	٢٤
٢٢	١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	شمعون بيرس، يتسحاق شمير	٢٧
٢٣	٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨	يتسحاق شمير	٢٧
٢٤	١١ حزيران/يونيو ١٩٩٠	يتسحاق شمير	٢٢
٢٥	١٣ تموز/يوليو ١٩٩٢	يتسحاق رابين	٢٠

رابعاً: رئيس الدولة

أُقِرَّ منصب رئيس الدولة في إسرائيل، وتسلم الرئيس الأول، حاييم وايزمن، مهماته بعد تسعة أشهر على «إعلان الاستقلال». ورئاسة الدولة في إسرائيل منصب تمثيلي ورمزي أكثر مما هو تنفيذي وإداري. ومن بين المهمات المتعددة التي يحددها القانون للرئيس، هناك صلاحيتان خاضعتان لرأيه الشخصي: ١) اختيار عضو الكنيست المكلَّف بتأليف وزارة جديدة. وهذه الصلاحية، في ظل حكم برلماني قوي، ووجود زعيم بارز لحزب يتمتع بتمثيل حاسم في الكنيست، تبقى بلا أهمية عملية. أمّا إذا كان الوضع غير ذلك، فإنها تكتسب أهمية حاسمة؛ ٢) إصدار العفو عن بعض السجناء. أمّا توقيعه القوانين أو القرارات والوثائق بحسب القانون، فمشروط بتوقيع رئيس الحكومة، أو أي وزير آخر تحدده الحكومة. وهو يعين مراقب الدولة بناء على توصية لجنة الكنيست، ورئيس «نجمة داود الحمراء» (الإسعاف)، ورئيس بنك إسرائيل، بناء على توصية الحكومة، والقضاة المدنيين والدينيين، بناء على توصية لجان تعيين مؤهلة، ورئيس محكمة الاستئناف العسكرية، بتوصية من رئيس هيئة الأركان تمر عبر وزير الدفاع. وبتوصية من الحكومة يعين رئيس الدولة مجلس التجنيد للدفاع، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مجلس التعليم العالي. كما أنه يصادق على تعيين الدبلوماسيين في الخارج، ويتسلم أوراق اعتماد السفراء الأجانب، ويوقّع المعاهدات المبرمة مع الدول بعد موافقة الكنيست عليها، ويوقّع القوانين بعد إقرارها، ويتلقى تقارير من الحكومة عن جلساتها.

ويُنتخَب الرئيس ويمارس مهماته بحسب «قانون أساسي: رئيس الدولة» (١٦ حزيران/يونيو ١٩٦٤)، الذي يحدد أنه يقف على رأس الدولة رئيس، ومقر الرئاسة في القدس، وأي مواطن مقيم في إسرائيل يستطيع ترشيح نفسه للرئاسة. وهو يُنتخَب من قِبل الكنيست باقتراع سرِّي، وبناء على الأغلبية المطلقة من مجموع الأعضاء (٦١ صوتاً على الأقل)، في جلسة خاصة بهذا الغرض. وإذا لم يحصل أي مرشح على هذا العدد،

يستمر التصويت حتى يفوز أحدهم بذلك. ويحق لأي عشرة أعضاء من الكنيست ترشيح شخص لهذا المنصب، عبر تقديم اقتراح مكتوب بهذا المعنى، وبموافقة المرشح المعني كتابة. ويحدد القانون أن انتخاب الرئيس يجب أن يتم ليس قبل ٩٠ يوماً، أو بعد ٣٠ يوماً، على انتهاء ولاية الرئيس القائم. وإذا شغرت الرئاسة لأمر ما قبل نهاية الولاية، يُنتخب رئيس جديد خلال ٤٥ يوماً من تاريخ الشغور. وإذا وقع تاريخ الانتخاب خلال عطلة الكنيست، يدعو رئيس الكنيست إلى جلسة خاصة بهذا الأمر. ويُنتخَب الرئيس لفترة خمسة أعوام قابلة للتجديد مرة واحدة فقط (منذ سنة ١٩٦٩). وإذا شغر منصب الرئيس، وإلى أن ينتخب الكنيست رئيساً جديداً، يقوم رئيس الكنيست مقامه بصورة موقتة.

ويتمتع رئيس الدولة في إسرائيل بحصانات كبيرة، فهو لا يجوز أن يحاكَم في أية محكمة على قضية تتعلق بمهماته وصلاحياته. كما أنه يتمتع بحصانة إزاء أي عمل قانوني ضده في هذا المجال. وليس عليه أن يدلي بشهادة على أي أمر بلغه في سياق أداء مهماته كرئيس دولة. وتبقى هذه الحصانات قائمة حتى بعد انتهاء ولايته. ولا يجوز أن يقدَّم الرئيس إلى محكمة جنائية. ولا تجوز إقالته من منصبه إلا بناء على ثلاثة أرباع أصوات أعضاء الكنيست، وعلى أساس توصية من «لجنة أحكام الكنيست». ويحق له الدفاع عن نفسه أمام الكنيست. وقد وضعت ترتيبات لملء منصب الرئاسة موقتاً إذا عجز الرئيس عن أداء مهماته لأسباب صحية. وفي حال غيابه موقتاً، يقوم رئيس الكنيست مقامه.

رؤساء الدولة

الرقم	الاسم	فترة الحياة	فترة الولاية
١	حاييم وايزمن	١٨٧٤ ـ ١٩٥٢	١٩٤٩ ـ ١٩٥٢
٢	يتسحاق بن تسفي	١٨٨٤ ـ ١٩٦٣	١٩٥٢ ـ ١٩٦٣
٣	زلمان شزار	١٨٨٩ ـ ١٩٧٤	١٩٦٣ ـ ١٩٧٣
٤	إفرايم كتسير	١٩١٦ ـ	١٩٧٣ ـ ١٩٧٨
٥	يتسحاق نافون	١٩٢١ ـ	١٩٧٨ ـ ١٩٨٣
٦	حاييم هيرتسوغ	١٩١٨ ـ	١٩٨٣ ـ ١٩٩٣
٧	عيزر وايزمن	١٩٢٤ ـ	١٩٩٣ ـ

خامساً: مراقب الدولة

وهو، كما يدل اسمه، يقوم بالرقابة على سير عمل مؤسسات الدولة وصون ممتلكاتها وسبل صرف أموالها. وكان رئيس الدولة يعين المراقب، بناء على توصية من الكنيست (لكن ذلك تغير، أنظر أدناه)، وهو مسؤول أمام الكنيست الذي يستطيع إقالته من منصبه بثلثي الأصوات فيه، كما يحق له تعيين قائم بأعماله لمدة ثلاثة أشهر إذا تعذر عليه أداء مهماته لسبب ما. وتطاول صلاحيات مراقب الدولة الأفراد كما المؤسسات، وكل من يقوم على أملاك الدولة من دون عقد، أو يديرها ويشرف عليها. ولذلك، فهذه الصلاحيات تطاول السلطات المحلية، وجميع المشاريع والمؤسسات التي تشارك الحكومة في إدارتها وتمويلها، وكذلك الأفراد والمشاريع والهيئات الخاضعة للرقابة على أساس القانون، أو قرارات الكنيست، أو عقد مع الحكومة. ولا يحق لمراقب الدولة، أو للعاملين في دائرته، المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، أو الإفادة، مباشرة أو مداورة، من عطاءات الحكومة أو أملاك الدولة. وهو يقدم للكنيست تقريراً سنوياً شاملاً ومفصلاً بشأن ملاحظات دائرته على عمل المؤسسات التابعة، كلياً أو جزئياً، للدولة، ولا سيما لناحية إدارتها المالية، ويقترح سبل تصحيح الخطأ. وعدا ذلك، فهو يعد تقارير كثيرة محصورة في عمل أفراد أو مؤسسات على وجه التحديد، ويقدمها للكنيست.

وقد أُنشئت مؤسسة رقابة الدولة سنة ١٩٤٩، بقانون وضعه الكنيست، ثم جرى استكماله سنة ١٩٨٨، ليصبح: «قانون أساسي: مراقب الدولة»، الذي هو جزء من الدستور العتيد. وبحسب هذا القانون، ينتخب الكنيست المراقب في اقتراع سرِّي، أسوة بانتخاب رئيس الدولة. ويحدد القانون مدة ولاية المراقب بخمسة أعوام، مع إمكان التجديد مرة واحدة فقط. وهو مستقل عن الحكومة، ومسؤول أمام الكنيست فقط. ويوجب القانون على كل من تطاوله صلاحية المراقب أن يوافيه، بناء على الطلب، ومن دون تأخير، بالمعلومات، والوثائق، والتوضيحات، وغيرها مما يعتبره المراقب ضرورياً لإنجاز عمله. وحلقة الوصل بين الكنيست والمراقب هي «لجنة مراقبة الدولة» في الكنيست، بينما تقر «لجنة المال» ميزانية دائرته، بناء على اقتراح من جانبه. ويشمل مجالُ عمل المراقب قانونية نشاط الأفراد والمؤسسات في إطار صلاحياته، وكذلك النزاهة في أداء المهمات، والإدارة الصحيحة للعمل، والفعالية والاقتصادية في التنفيذ. وأي خلل يكتشفه المراقب يجري لفت انتباه صاحب العلاقة إليه، مع الطلب بإصلاحه. وفي الحالات الخطرة، تحال الملاحظات على لجنة مراقبة الدولة في الكنيست، أو على مدَّعي عام الدولة إذا اكتُشفت تجاوزات جنائية. وللمراقب أن يقترح على لجنة مراقبة

الدولة تأليف لجان تحقيق خاصة في أمور محدَّدة.

ومنذ سنة ١٩٧١، وبعد تعديل على القانون، عُهد إلى مراقب الدولة القيام بمهمة التحقيق في شكاوى الجمهور ضد موظفي الدولة. ولهذا الغرض، أُنشئت في دائرة رقابة الدولة وحدة خاصة، لها صلاحيات مساءَلة المدَّعى عليه، والنظر في مبرِّرات الشكوى، ولفت انتباه المعني إلى ضرورة تصحيح الخطأ. وإذا لم يتم ذلك، فللمحقق أن يلفت انتباه الوزير المعني أو لجنة رقابة الدولة في الكنيست.

مراقبو الدولة

الرقم	الاسم	فترة الولاية
١	سيغرفرويد موزِس	١٩٤٩ ـ ١٩٦١
٢	يتسحاق نفتسال	١٩٦١ ـ ١٩٨٢
٣	يتسحاق تونك	١٩٨٢ ـ ١٩٨٦
٤	يعقوب مولتس	١٩٨٦ ـ ١٩٨٨
٥	مريام بن بورات	١٩٨٨ ـ

سادساً: القضاء

يؤكد قانون المحاكم والقضاة استقلالية الجهاز القضائي عن السلطتين: التشريعية والتنفيذية، ويضمن للمواطن الحق في تقديم دعواه إلى المحاكم في مختلف مستوياتها، وصولاً إلى محكمة العدل العليا (ضمن شروط إجرائية معينة). وفي غياب دستور شامل ومكتوب، تؤدي محكمة العدل العليا دوراً كبيراً على الصعيد القضائي. ولهذه المحكمة صلاحيات النظر في تصرف مؤسسات الدولة وأفرادها، ما عدا الكنيست ورئيس الدولة. وفي المقابل، تحاول الحكومة الحدَّ من هذه الصلاحيات عبر التشريعات في الكنيست، أو عبر اللجوء إلى قوانين الطوارىء. وليس للمحاكم، بمختلف مستوياتها، الحق في نقض القوانين التي يصدرها الكنيست.

رؤساء محكمة العدل العليا

الرقم	الاسم	فترة الولاية
١	موشيه سمويرا	١٩٤٨ ـ ١٩٥٣
٢	يتسحاق أولشِن	١٩٥٤ ـ ١٩٦٤
٣	شمعون أغرانات	١٩٦٥ ـ ١٩٧٧
٤	يوئيل سوسمان	١٩٧٧ ـ ١٩٨١
٥	موشيه لانداو	١٩٨١ ـ ١٩٨٢
٦	يتسحاق كان	١٩٨٢ ـ ١٩٨٤
٧	مئير شَمغار	١٩٨٤ ـ ١٩٩٥
٨	أهرون بَراك	١٩٩٥ ـ

سابعاً: الحكم المحلي

لدى قيام إسرائيل، كان فيها ثماني بلديات: اثنتان يهوديتان (تل أبيب، وبيتح تكفا)، واثنتان عربيتان (الناصرة، وشفاعمرو)، وأربع مختلطة (القدس، حيفا، صفد، وطبريا). أمّا بلديات عكا، بئر السبع، بيسان، يافا، اللد، المجدل، والرملة، التي توقفت بسبب طرد أغلبية السكان العرب منها، فقد استبدلت بأُخرى يهودية أو مختلطة. وفي القدس، تولى أعضاء المجلس البلدي اليهود إدارة المدينة الجديدة. وكان فيها ٢٤ مجلساً محلياً (أحدها عربي ـ كفرياسيف)، ومجلسان قرويان يهوديان، وأربعة مجالس قطرية يهودية، أو مختلطة. وفي البداية، تولى وزير الداخلية في الحكومة الموقتة صلاحيات المندوب السامي بشأن الحكم المحلي، لكن الكنيست سارع إلى إصدار التشريعات اللازمة لمواجهة الأوضاع الجديدة التي تشكلت، ولا سيما على الصعيد الديموغرافي. وبعد الخطوات الأولية التي اتُّخذت في هذا المجال (سنة ١٩٤٨)، جرى تعديل شامل سنة ١٩٥٠. وبموجب هذا التعديل، توقف وزير الداخلية عن تعيين رؤساء المجالس البلدية ونوابهم، وأصبح هؤلاء يُنتخبون من قِبل أعضاء المجالس أنفسهم. واتبعت في الانتخابات البلدية الطريقة المباشرة والنسبية، إذ تخوض القوى الانتخابات على أساس قوائم، تنتمي أغلبيتها إلى أحزاب، لكن بعضها يمثل قوى محلية. ولكثرة القوى المتنافسة، ظلت السلطات المحلية ائتلافية أيضاً، وتشابكت مع الائتلاف الحكومي بصورة غير مباشرة، وخصوصاً في توزيع الحقائب.

وقد جرت الانتخابات الأولى للبلديات في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠. وفي سنة ١٩٥٣، قرر الكنيست إجراء الانتخابات للبلديات مع الانتخابات البرلمانية العامة،

الأمر الذي أدَّى إلى تسييس الشؤون البلدية. وقد أُدخلت تعديلات كثيرة على قانون البلديات، جُمعت في قانون واحد سنة ١٩٦٥. ومع ذلك أُخضع هذا القانون لتعديلات إضافية لاحقاً. وبحسب هذا القانون، تنقسم مجالس الحكم المحلي، بحسب حجم التجمع السكاني، إلى ثلاثة مستويات: ١) المجالس المحلية (مجالس القرى)، وهي من نمطين (أ وب)، وأيضاً بحسب عدد السكان؛ ٢) المجالس الإقليمية، وفيها ينضوي عدد من القرى، عبر مجالسها المحلية؛ ٣) البلديات، في التجمعات التي يزيد سكانها عن ٢٠,٠٠٠ نسمة، وتتمتع بشروط معينة. وهذه المجالس، بمختلف مستوياتها، تخضع لرقابة وزارة الداخلية، عبر ستة حكّام ألوية، تضم ١٤ قضاءً. ووزارة الداخلية تستطيع تعيين مجلس بلدي إذا فشل المجلس المنتخَب، لأمر ما، في تصريف الشؤون المنوطة به. ويتراوح عدد أعضاء المجالس البلدية بين ٩ أعضاء و٣١ عضواً، بحسب حجم البلدة أو المدينة المعنية. وحتى سنة ١٩٧٨، كانت الانتخابات نسبية، مثل انتخابات الكنيست، ورئيس البلدية يشغل منصبه كما يفعل رئيس الحكومة، عبر مفاوضات ائتلافية. ومنذئذ، صار رئيس البلدية يُنتخَب مباشرة، بينما ينتخب المجلس البلدي على أساس نسبي. ويجب أن يحصل رئيس البلدية على ٤٠٪ من الأصوات على الأقل، وإذا لم يحصل أحد على هذه النسبة في الاقتراع الأول، تُجرى الانتخابات مرة أُخرى بعد أسبوعين.

ويوجد في إسرائيل حالياً (١٩٩٥) أكثر من ١٤٠٠ سلطة محلية، تعمل في أربعة مجالات: ١) توفير الخدمات الحكومية؛ ٢) تجنيد القيادات السياسية؛ ٣) تطوير شبكة اتصالات سياسية بين الجمهور والتيارات السياسية؛ ٤) المحافظة على التنوع المطلوب والضروري في دولة كإسرائيل أغلبية سكانها من المهاجرين. وتنسق هيئات الحكم المحلي خدماتها على صعيد المياه، والكهرباء، والصحة، وصيانة الطرق، والمنتزهات العامة، والإطفائيات... إلخ. وتقدم الحكومة ما بين نصف وثلثي ميزانيات المجالس البلدية، والباقي يجري تحصيله عبر الضرائب. والألوية الستة في إسرائيل، هي: ١) لواء القدس، ومركزه الإداري في القدس؛ ٢) اللواء الشمالي، وإدارته في الناصرة؛ ٣) لواء حيفا، وإدارته في حيفا؛ ٤) لواء الوسط، وإدارته في الرملة؛ ٥) لواء تل أبيب، وإدارته في تل أبيب؛ ٦) لواء الجنوب، وإدارته في بئر السبع. وفيها نحو ٤٠ بلدية، و١٢٥ مجلساً محلياً، و٥٤ مجلساً إقليمياً، و٨٢٥ لجنة محلية، و٣٢ اتحاد مدن، و٢٠٤ مجالس دينية، و١٣٢ لجنة أُخرى.

المراجع

- «الموسوعة العبرية» (بالعبرية) (القدس).
- Mahler, Gregory S. *Israel, Government and Politics in a Maturing State*. New York, 1990.
- Peretz, Don. *The Government and Politics of Israel.* Boulder, Colorado, 1983.
- Roth, Cecil (ed.). *Encyclopedia Judaica.* New York, 1971.
- Sager, Samuel. *The Parliamentary System of Israel.* Syracuse: University Press, 1985.
- Wigoder, Geoffrey (ed.). *New Encyclopedia of Zionism and Israel.* New York, 1994.

الفَصْلُ الـرَّابِعُ

الأحزاب السِّياسِيَّة

أحْمَد خليفَـة

يوجد حالياً (أواخر سنة ١٩٩٤) في إسرائيل ١٨ حزباً سياسياً، ١٤ منها ممثلة في الكنيست (منفردة أو في إطار كتل انتخابية ـ برلمانية)، بالإضافة إلى عدد من الحركات والمنظمات التي لا ينطبق عليها تماماً وصف الحزب السياسي. ومعظم الأحزاب الرئيسية أحزاب قديمة تعود جذورها إلى فترة «الييشوف» (وهي التسمية التي تطلق على «مجتمع» المستوطنين اليهود في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل). وقد لعبت هذه الأحزاب دوراً مهماً في تكوين مجتمع المستوطنين اليهود في فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، وساهمت في إقامة الدولة اليهودية بصورة أو بأُخرى، وواصلت بعد قيامها لعب أدوارها المتعددة في الحياة السياسية والعامة، انطلاقاً من رؤيتها الشاملة للأمور. وينتمي إلى هذه الفئة حزب العمل الحاكم حالياً (١٩٩٤)؛ وحزب مبام المشارك في الحكم (في إطار كتلة ميرتس)؛ والليكود، أكبر أحزاب المعارضة؛ والحزبان الدينيان: المفدال، وأغودات يسرائيل (الأخير في إطار كتلة يهدوت هتوراه)؛ وحزب راكح (حداش) في الوسط العربي.

أمّا الأحزاب الباقية فهي حديثة نسبياً، ونشأ معظمها في العقدين الأخيرين على خلفية الأحداث العسكرية والتطورات السياسية / الاستيطانية / الاجتماعية في العقود الثلاثة الأخيرة. وأكثرها أحزاب قضية واحدة، ولا تملك رؤية شمولية لمعالجة مجمل قضايا الدولة والمجتمع. وينتمي إلى هذه الفئة حزبا راتس وشينوي؛ وأحزاب هتحيا وتسومت وموليدت ويِعُود وكاخ؛ والحزبان الدينيان شاس وديغل هتوراه (الأخير في إطار كتلة يهودت هتوراه)، وأحزاب ومنظمات الوسط العربي: الحزب الديمقراطي العربي؛ القائمة التقدمية للسلام؛ حركة أبناء البلد؛ الجماعات الإسلامية.

سمات عامة

يتسم النظام الحزبي الإسرائيلي بسمات عامة يساعد الإلمام بها في فهم عدد من الظواهر في الحياة السياسية والحزبية في إسرائيل، وفي فهم أفضل للأحزاب المفردة.

كثرة الأحزاب

من أبرز سمات النظام الحزبي الإسرائيلي كثرة الأحزاب وتوالي ظهور أحزاب جديدة ـ وخصوصاً قبيل الانتخابات العامة ـ غالباً ما يختفي معظمها بعد الانتخابات مباشرة، أو خلال دورة كنيست (أربعة أعوام إذا لم تجر انتخابات مبكرة) أو دورتين. فقد خاضت انتخابات الكنيست الأخيرة (١٩٩٢)، على سبيل المثال، ما لا يقل عن ٢٥ قائمة انتخابية، بعضها مركّب من ثلاثة أحزاب، ونجح منها في الوصول إلى الكنيست عشر قوائم فقط.

وتعكس كثرة الأحزاب الانقسامات الاجتماعية/الاقتصادية الموجودة في المجتمع الإسرائيلي، وأبرزها حالياً الانقسام بين اليهود الشرقيين (السفارديم) واليهود الغربيين (الأشكنازيم)، والانقسامات حول هوية الدولة وطابعها العام، وأبرزها حالياً الانقسام بين اليهود الدينيين والعلمانيين، والانقسامات حول مصير المناطق المحتلة وقضايا السلام مع الفلسطينيين والعرب، والانقسام بين اليهود والعرب في إسرائيل، وأيضاً الطموحات السياسية لزعماء يتمتعون بشعبية معينة. ويساعد في استمرار هذه الظاهرة نظام الانتخابات النسبي، الذي يتيح للأحزاب الصغيرة فرصة الوصول إلى الكنيست بسهولة نسبية. وتعتبر إسرائيل بموجب هذا النظام دائرة انتخابية يجري التنافس فيها على مقاعد الكنيست الـ ١٢٠ من خلال قوائم انتخابية، ويكفي أن تحصل أية قائمة على نسبة ١,٥٪ من أصوات الناخبين (نسبة الحسم) كي يحق لها التمثيل في الكنيست، بمقعد واحد على الأقل.

الانشقاقات والاندماجات

ثمة سمة بارزة ثانية للنظام الحزبي هي كثرة الانشقاقات والاندماجات، وتوالي نشوء تكتلات انتخابية ـ برلمانية من المألوف عادة أن تحتفظ الأحزاب المتكتلة فيها بأُطرها ومؤسساتها الحزبية المستقلة بينما تنشط انتخابياً وبرلمانياً في إطار التكتل العام ومن خلال هيئات مشتركة متفق عليها، مع ملاحظة أن التكتلات تتم عادة بين أحزاب متشابهة في النظرة العامة والأهداف البعيدة المدى أو الأهداف الحيوية. وقد تنتهي هذه التكتلات بمرور الوقت إمّا باندماج الأحزاب المكونة لها، كلها أو بعضها، وإمّا بانفراط عقدها، كلّياً أو جزئياً.

وتكفي نظرة خاطفة إلى تواريخ الأحزاب، كبيرها وصغيرها، لإصابة المرء بالدوار من جراء التغيرات المتلاحقة في الخريطة الحزبية؛ فحزب العمل الإسرائيلي الحالي، مثلاً، هو محصلة سلسلة طويلة ومعقدة من الاندماجات بين أحزاب المعسكر

اليساري (العمالي)؛ وحزب الليكود هو بدوره محصلة سلسلة مشابهة من الاندماجات والانشقاقات بين أحزاب من اليمين والوسط، مع إضافة «عمالية» من مؤيدي فكرة «أرض إسرائيل الكاملة» كانوا قد انشقوا عن المعسكر العمالي وانضموا إلى الليكود؛ وكتلة ميرتس في الكنيست الحالي (الثالث عشر) هي أحزاب راتس وشينوي ومبام في الكنيست السابق؛ وكتلة يهدوت هتوراه الدينية حالياً هي أحزاب أغودات يسرائيل، وبوعالي أغودات يسرائيل، وديغل هتوراه سابقاً؛ وحزب يِعُود في أقصى اليمين أسّسه ثلاثة أعضاء كنيست انشقوا عن حزب تسومت سنة ١٩٩٤.

وهنا أيضاً يلعب نظام الانتخابات النسبي دوراً مهماً في تكريس هذه الظاهرة، من حيث إتاحته للقوى أو المجموعات المنشقة الفرصة للاستمرار في لعب دور سياسي بسبب نسبة الحسم المنخفضة.

وترجع أسباب الاندماجات والتكتلات عموماً إلى الرغبة في تحسين الفرص الانتخابية أو مواجهة تكتلات منافسة أكبر، أو تدعيم قوى أو سياسات معينة، أو ببساطة الحصول على نصيب من مغانم الحكم، وحتى أحياناً رغبة زعماء حزب متعثر سياسياً في البقاء في قيد الحياة سياسياً من خلال الاندماج في حزب أرسخ شعبية وأضمن مستقبلاً. أمّا أسباب الانشقاقات فترجع، بصورة عامة، إلى خلافات أيديولوجية أو سياسية، أو إلى منافسات على الزعامة والمناصب الحزبية والسياسية العليا. ويرجع معظم الاندماجات والانشقاقات في الثمانينات والنصف الأول من التسعينات إلى الخلافات بشأن قضايا المناطق المحتلة وإلى تمرد اليهود الشرقيين على سيطرة الأشكنازيين على المؤسستين الحزبية والسياسية.

الأدوار المتعددة

وهناك سمة بارزة ثالثة للنظام الحزبي هي الأدوار المتعددة التي يلعبها بعض الأحزاب، والتي يخرج قسم منها على النطاق السياسي المحض أو الدور المألوف للأحزاب في الديمقراطيات الغربية. وهي أدوار متحدرة من فترة «الييشوف»، عندما كانت هذه الأحزاب تتولى مباشرة جلب المهاجرين اليهود من أعضائها وأنصارها وتوطينهم، وتوفير أماكن سكن وعمل لهم، وتطبيبهم ورعايتهم اجتماعياً، وتثقيفهم سياسياً، ودمجهم في الشرائح الاجتماعية التي تتشكل قواعدها الحزبية والشعبية منها.

ومع أن الدولة أخذت على عاتقها كثيراً من هذه المهمات، فإن أكثر الأحزاب القديمة، التي ترجع جذورها إلى فترة «الييشوف»، لا يزال يمارس، كلياً أو جزئياً، أنشطة استيطانية واجتماعية واقتصادية واسعة النطاق، وذلك من خلال الهيئات

الاستيطانية والمؤسسات التعليمية ومؤسسات الرعاية الطبية والاجتماعية والمشاريع المالية والاقتصادية، التي سبق لها أن أنشأتها. ولا تتورع هذه الأحزاب عن استخدام نفوذها السياسي للحصول على أموال طائلة من خزينة الدولة لتعزيز هذه الأنشطة، أو إقالة الهيئات والمؤسسات والمشاريع التابعة لها (أو المسيطرة عليها) من عثراتها. ومن الأمثلة البارزة لذلك، والتي أثارت استياء كبيراً في أوساط الجمهور العريض في العقد الأخير: استخدام الأحزاب العمالية نفوذها السياسي لضخ مبالغ ضخمة من أموال الدولة إلى اتحادات الكيبوتسات والموشافات، ومشاريع الهستدروت الاقتصادية وصناديق الضمان الصحي والاجتماعي التابعة لها، من أجل إنقاذها من الإفلاس والانهيار؛ وكذلك استخدام الأحزاب الدينية نفوذها لزيادة المخصصات لشبكات التعليم الديني ومؤسسات الرعاية الاجتماعية التابعة لها؛ واستخدام أحزاب اليمين القومي والديني نفوذها للإنفاق بسخاء على المشاريع الاستيطانية التي أنشأتها في المناطق الفلسطينية المحتلة الهيئات الاستيطانية التابعة لها أو المدعومة من قِبلها.

الاعتبارات الأيديولوجية

لا تزال الاعتبارات الأيديولوجية ذات تأثير كبير في الحياة السياسية والحزبية. وقد أشرنا أعلاه إلى كون الخلافات الأيديولوجية بشأن مصير المناطق المحتلة والعلاقة بين الدين والدولة مصدرين رئيسيين للانشقاقات والاندماجات بين الأحزاب. ويشكل النظام الاقتصادي مصدراً ثالثاً للانقسامات في الساحة الحزبية، لكن الخلافات بشأنه أقل حدة وحجماً إلى حد بعيد مما كانت الحال عليه في الأعوام الأولى لنشوء إسرائيل. وهناك شبه إجماع الآن على ضرورة استمرار الاقتصاد المختلط المكون من ثلاثة قطاعات: حكومي وهستدروتي وخاص، مع اختلاف في النظرة إلى الحجم والدور المرغوب فيه لكل منها، وميل عام إلى تقليص القطاعين الحكومي والهستدروتي في مقابل تنمية وتشجيع القطاع الخاص، وشبه إجماع على ضرورة استمرار خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية المقدمة للمواطنين.

وتظهر أهمية الاعتبارات الأيديولوجية في التصنيف الدارج حالياً في إسرائيل للأحزاب، والمرتكز أساساً على معيار مزدوج مستمد من المصدرين الأكثر أهمية للانقسامات: الموقف من المناطق المحتلة، والموقف من العلاقة بين الدين والدولة. وتصنيف الأحزاب بموجب هذا المعيار المزدوج إلى ثلاثة معسكرات: ١) معسكر اليسار، وتُدرج فيه القوى السياسية التي تدعو إلى سلام مع الفلسطينيين والعرب قائم على الانسحاب من المناطق المحتلة أو أجزاء منها بغض النظر عن مبادئها أو مواقفها

فيما يختص بالمجال الاقتصادي/الاجتماعي، كما تُدرج فيه القوى السياسية العربية عامة (مع التمييز بينها وبين الأحزاب اليهودية). وهكذا، نجد حزباً مثل شينوي مدرجاً في معسكر اليسار مع أنه حزب ليبرالي في تكوينه وأهدافه. ٢) معسكر اليمين، وتُدرج فيه القوى السياسية التي تعارض الانسحاب من أي جزء من المناطق المحتلة، وتدعو إلى ضمها إلى إسرائيل، إن عاجلاً أو آجلاً. وهكذا أيضاً نجد في معسكر اليمين حزب تسومت، الذي هو في تكوينه وأهدافه الاقتصادية/الاجتماعية حزب أقرب إلى حزب العمل. ٣) المعسكر الديني، الذي تُدرج تحته الأحزاب الدينية، الصهيونية منها وغير الصهيونية.

ومن الجدير بالذكر أن عدداً من علماء السياسة والاجتماع يتحفظ من هذا التصنيف الدارج للأحزاب ويتبنى تصنيفات أُخرى تعتمد المعيار الاجتماعي - الاقتصادي أو النظرة الشاملة للأمور، فيخرج شينوي من معسكر اليسار أو يدرج الأحزاب الدينية ضمن معسكر اليمين. لكننا في هذا الفصل سنتبنى التصنيف الدارج نظراً إلى كونه الأكثر شيوعاً في الأدبيات السياسية ولغة الخطاب السياسي اليومية.

الهيكلية والقيادة

تتكون هيكلية الأحزاب الإسرائيلية بصورة عامة من مؤتمر، هو السلطة العليا في الحزب وإليه يرجع أمر تقرير السياسات العامة، ويتألف عادة من عدد يقارب الألف عضو ويتجاوز الألفين أو الثلاثة آلاف في حالة الحزبين الكبيرين، ويجتمع مرة واحدة كل بضعة أعوام. ويحل محله في تقرير السياسات العامة بين دورتي انعقاده مجلس أو لجنة مركزية منتخبة منه، تتألف من بضع مئات، وتجتمع عدة مرات في العام الواحد. وتدير السياسات والشؤون الحزبية اليومية هيئات أصغر مثل أمانة السر واللجنة التنفيذية والمكتب السياسي. ويحدد دستور الحزب ونظامه الداخلي صلاحيات الهيئات وأسس اختيارها والعلاقات فيما بينها.

وتوحي هذه الصورة بتوفر مقدار كبير من الديمقراطية فيما يختص بتقرير السياسات وانتخاب القيادات، لكن واقع الأمر كان لفترة طويلة بعيداً جداً عن ذلك، وكانت السمة الغالبة هي سيطرة مجموعة صغيرة من الأفراد مكونة من صفوة الزعامة السياسية والبيروقراطية العليا للأحزاب على مقدراتها، واحتكارها عملية تقرير السياسات واختيار الأعضاء للمناصب الحزبية والعامة العليا، بل حتى تعيين الوارثين. وقد استغلت الصفوة في مختلف الأحزاب سيطرتها هذه لشراء الولاءات وإدامة بقائها في القمة، وكانت الأداة الرئيسية التي استخدمتها لهذا الغرض ما كان يسمى لجان «التعيين» أو «الترشيح»،

المختارة وفقاً لآلية معينة ونتيجة صفقات متفق عليها بين أفراد الصفوة، والتي كانت مهمتها تسمية مرشحي الأحزاب للكنيست وللمناصب الحزبية والرسمية والعامة العليا، ومن ثم عرضها على الهيئات المخولة للتصويت عليها.

بدأ هذا الوضع يتغير بالتدريج منذ أوائل الثمانينات، مع تبني الأحزاب، واحداً تلو الآخر، نتيجة ضغوطات حزبية وعامة، آليات أكثر ديمقراطية للترشيح واختيار القيادات. وقد تحققت نقلة كبيرة في هذا الاتجاه في الأعوام الأخيرة في إثر تبنّي حزب العمل، ثم الليكود، نظام الانتخابات الأولية (primaries) المتبع في الولايات المتحدة، مع تعديلات معينة، لاختيار رئيس الحزب ومرشحه لرئاسة الحكومة، ومرشحيه للكنيست وأمانة سر الهستدروت ورؤساء المجالس البلدية والمحلية. ويتجه المفدال وميرتس إلى تبني هذا النظام، وتتعرض القيادات في باقي الأحزاب إلى ضغوط شديدة من القيادات الوسطى والقواعد للحذو حذوهما. ويكسر هذا النظام احتكار الزعامات القائمة للمناصب والزعامة، ومن شأنه، إذا تم توسيعه وتعميمه، أن يغير صورة وطابع الحياة الحزبية في إسرائيل.

الأحزاب السياسية

أولاً: معسكر اليسار

يندرج تحت تصنيف معسكر اليسار حالياً في إسرائيل، بالمعنى المتداول للكلمة، حزب العمل الإسرائيلي، الذي يحتل موقعاً في الخريطة الحزبية يمتد من الوسط إلى اليسار، وكتلة ميرتس، التي تتألف من ثلاثة أحزاب هي: شينوي ومبام وراتس، أولها حزب ليبرالي، وثانيها حزب يساري، وثالثها حزب وسطي. وقد خاضت ميرتس انتخابات الكنيست الأخيرة (١٩٩٢) في قائمة موحدة، وتنشط برلمانياً في إطار مشترك ومن خلال هيئات متفق عليها.

أ) حزب العمل الإسرائيلي

حزب العمل الإسرائيلي (مِفْليغت هَعفودا هَيِسْرَئيليت) حزب اشتراكي ـ ديمقراطي صهيوني أُسس سنة ١٩٦٨ من اتحاد ثلاثة أحزاب عمالية هي: مباي، وأحدوت هعفودا ـ بوعالي تسيون، ورافي. ويرئسه شمعون بيرس، الذي حل محل يتسحاق رابين في زعامة الحزب (ورئاسة الحكومة) بعد اغتيال الأخير في أواخر سنة ١٩٩٥.

وقد خاض الحزب انتخابات الكنيست المتتالية منذ تأسيسه حتى الانتخابات الأخيرة (١٩٩٢) تحت اسم المعراخ («التجمع العمالي»)، الذي كان تكتلاً عمالياً تشكّل سنة ١٩٦٩ من حزبي العمل ومبام، وانفرط عقده سنة ١٩٨٤. ويمكن اعتبار حزب العمل استمراراً مباشراً لحزب مباي التاريخي، حيث أن الجسم الرئيسي في أحدوت هعفودا ـ بوعالي تسيون كان في الأصل كتلة انشقت عن مباي سنة ١٩٤٤، وحزب رافي كان في الأصل كتلة انشقت أيضاً عنه سنة ١٩٦٥ بزعامة دافيد بن ـ غوريون. وكان بين أبرز قادة الحزب لدى تأسيسه: ليفي إشكول، وغولدا مئير، وبنحاس سابير (من مباي)، ويسرائيل غليلي ويغآل ألون ويتسحاق بن أهرون (من أحدوت هعفودا)، وموشيه دايان وشمعون بيرس (من رافي). وانضم يتسحاق رابين إلى الحزب سنة ١٩٦٨، بعد انتهاء خدمته في الجيش.

وقد نجح حزب العمل (في إطار المعراخ) في المحافظة في انتخابات الكنيست السابع (سنة ١٩٦٩) وانتخابات الكنيست الثامن (سنة ١٩٧٣) على المكانة المتفوقة التي كانت لمباي في النظام الحزبي الإسرائيلي منذ إنشاء دولة إسرائيل، والتي أتاحت له دائماً تأليف الحكومات الائتلافية المتتالية وفقاً لرغباته، وشَغْل المناصب الرئيسية في الحكومة والدولة والكنيست والوكالة اليهودية. لكنه مني في انتخابات الكنيست التاسع (سنة ١٩٧٧) بهزيمة ساحقة نقلته من سدة الحكم إلى صفوف المعارضة، وأحلت محله في الحكم، أول مرة في تاريخ إسرائيل، اليمين بقيادة الليكود. وقد تحسن وضع الحزب نسبياً في انتخابات الكنيست التي جرت سنتي ١٩٨٤ و١٩٨٨، ونشأت وضعية شبه تكافؤ بينه وبين الليكود من زاوية إمكان تأليف الحكومة، اضطر معها الحزبان إلى التشارك في حكومتي وحدة وطنية في إثر الانتخابات في العامين المذكورين. وقد انفرط عقد حكومة الوحدة الوطنية الثانية سنة ١٩٩٠ بانسحاب حزب العمل منها، بينما استمر الليكود في الحكم بالتحالف مع الأحزاب الدينية وأحزاب أقصى اليمين. ومع أن حزب العمل حصل في انتخابات سنة ١٩٩٢ على العدد الأكبر من المقاعد في الكنيست، وتمكن من تأليف الحكومة بزعامته وإزاحة الليكود إلى صفوف المعارضة، فإن الأغلبية الضئيلة التي يستند الائتلاف الحكومي إليها لا تجعله يشعر بكثير من الاطمئنان.

وقد تعرض حزب العمل منذ تأسيسه، شأنه شأن باقي الأحزاب، إلى هزات متعددة نجمت عن خلافات داخله بشأن قضايا سياسية أو اجتماعية أو تنظيمية، أو عن تنافس في الزعامة. ونتج من هذه الهزات انسحاب عدد من قادة الحزب البارزين في أوقات مختلفة، نذكر منهم، على سبيل المثال، موشيه دايان، ولوفا إلياف، وشولاميت ألوني، ويوسي سريد، الذين استمروا بعد انسحابهم من الحزب في لعب دور سياسي

بارز، وأسس معظمهم أحزاباً جديدة، لم يبق منها سوى راتس، الذي أسسته شولاميت ألوني. وقد حدثت آخر هزة في نيسان/أبريل ١٩٩٤، عندما تمرد على قيادة الحزب عدد من أعضاء الحزب ونشطائه (بينهم ٣ أعضاء كنيست) بزعامة حاييم رامون، بسبب خلافات تتعلق بالهستدروت، وألّفوا قائمة مستقلة، بزعامة رامون، نافست قائمة حزب العمل في انتخابات الهستدروت التي جرت في أيار/مايو ١٩٩٤، ونجحت في أن تهزمها، منهية بذلك سيطرة حزب العمل على الهستدروت، التي استمرت بصورة متواصلة ٧٠ عاماً تقريباً. وقد عمدت قيادة الحزب، مع تشكيل رامون لقائمته المستقلة، إلى فصل المجموعة المتمردة من الحزب، مع الإبقاء على عضوية أعضاء الكنيست الثلاثة المتمردين في كتلة الحزب في الكنيست؛ ثم عادت، بعد بضعة أشهر، وألغت قرار الفصل. وقد عاد رامون (ومجموعته) إلى صفوف الحزب في إثر اغتيال رئيس الحكومة يتسحاق رابين سنة ١٩٩٥، وشغل منصب وزير الداخلية في الحكومة التي شكلها بيرس بعد الاغتيال.

من ناحية التوجه السياسي العام، يدعو حزب العمل إلى سلام مع الفلسطينيين والعرب يقوم على حل وسط إقليمي في المناطق الفلسطينية المحتلة وهضبة الجولان، أي رفض الضم الكامل أو الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة، وعلى أساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨، بحسب تفسيره لهما. وقد خاض الحزب الانتخابات الأخيرة على أساس برنامج انتخابي أبرز نقاطه في المجال السياسي ما يلي:

بالنسبة إلى الفلسطينيين: الاستعداد «للتحاور مع شخصيات وجهات فلسطينية تعترف بإسرائيل، وترفض الإرهاب، وتوافق على قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨»؛ حل وسط إقليمي؛ الاعتراف بحقوق الفلسطينيين «بما في ذلك حقوقهم الوطنية»؛ تسوية تتم على مراحل؛ إشراك الأردن في مفاوضات الحل الدائم، بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن «إطار أردني ـ فلسطيني يكون على استعداد لتعاون واسع النطاق مع إسرائيل، لا دولة فلسطينية منفصلة غربي نهر الأردن»؛ بقاء القدس مدينة موحدة تحت سيادة إسرائيل؛ الإصرار على «أن يشكل غور الأردن وشمال غرب البحر الميت ـ تحت سيادة إسرائيل ـ الحدود الأمنية لدولة إسرائيل»، وعلى احتفاظ إسرائيل بـ «مناطق حيوية غير مزدحمة بالسكان العرب، مثل ضواحي القدس وغوش عتسيون»؛ تجميد الاستيطان بـ «استثناء المناطق الواقعة في مجال القدس وغور الأردن»، ووجوب ضمان «إمكان بقاء المستوطنات في المناطق التي ستجلو إسرائيل عنها في مكانها، وتأمين سلامة المستوطنين وأمنهم»؛ تسوية مشكلة اللاجئين خارج حدود إسرائيل.

وبالنسبة إلى سورية: حل وسط إقليمي؛ استمرار «وجود إسرائيل وسيطرتها الاستيطانية والعسكرية في هضبة الجولان، التي طُبق القانون والقضاء والإدارة

الإسرائيلية عليها»؛ تعزيز المستوطنات القائمة في هضبة الجولان، وإقامة مستوطنات جديدة «بعد إقرارها من قِبل مكتب الحزب وكتلته في الكنيست»؛ ضمان مصالح إسرائيل الأمنية «عن طريق ترتيبات متنوعة مثل: تجريد مناطق واسعة من السلاح، فصل قوات، تقليص جيوش.»

وبالنسبة إلى لبنان: «إبرام اتفاق سلام مع لبنان مستقل وذي سيادة، متحرر من السيطرة العسكرية السورية، ومن وجود قوات عسكرية أجنبية وإرهابية على أراضيه كافة»؛ «تشكيلة من الترتيبات التي ستتضمن، من جملة ما ستتضمن، وقفاً تاماً للعمليات الإرهابية والحؤول دون استئنافها» إلى أن يتم إبرام اتفاق السلام، مواصلة الدفاع عن حدود إسرائيل الشمالية عن طريق الشريط الأمني في الجنوب اللبناني و«عن طريق ترتيبات أمنية حيوية أُخرى.»

وفي المجال الاقتصادي/الاجتماعي، دعا البرنامج الانتخابي لحزب العمل إلى «اقتصاد مختلط تنافسي مكون من القطاع الخاص، والقطاع الحكومي، والقطاع العام الهستدروتي، مُدار على أساس اقتصادي ـ تجاري من دون تمييز، وتتوفر فيه مساواة في الفرص للجميع»، وتعهد البرنامج بأن تقلص حكومة برئاسة حزب العمل «من تدخلها قدر الإمكان في النشاط الاقتصادي الاعتيادي والمباشر» وبأن تسعى لبيع المشاريع الاقتصادية التي تملكها الحكومة. كما دعا إلى الاستمرار في سياسة تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية للمواطنين، التي تتولاها الحكومة والقطاع العام.

وقد اتسم الوضع الداخلي في حزب العمل، منذ تأسيسه، بوجود صراعات دائمة بين الحمائم والصقور فيه بشأن السياسات المتعلقة بالمناطق المحتلة والسلام مع الفلسطينيين والعرب. والبرنامج السياسي الصقري المشار إليه أعلاه، والذي أقره مؤتمر الحزب سنة ١٩٩١ في نطاق الاستعدادات لمعركة انتخابات الكنيست التي جرت في العام التالي، يعكس موازين القوى التي كانت قائمة بين الحمائم والصقور في فترة انعقاده، والتي كانت مائلة، ولا سيما فيما يختص بالجولان، إلى مصلحة الصقور. وقد اختلفت هذه الموازين لاحقاً، في إثر الانتخابات الداخلية التي جرت لاختيار مرشحي الحزب للكنيست، وأسفرت عن تفوق زعماء الحمائم على نظرائهم الصقور لجهة عدد المرشحين الفائزين وعدد الأصوات التي حصلوا عليها. وانعكس هذا التفوق بعد انتصار حزب العمل في انتخابات سنة ١٩٩٢ في تشكيلة أعضاء الحكومة ومواقفها في المفاوضات السلمية مع الفلسطينيين والعرب، التي جاء بعضها مخالفاً لما ورد في برنامج الحزب الانتخابي. وقد تجدد الصراع بين الحمائم والصقور في أواسط سنة ١٩٩٤ مع إقدام زعماء الصقور في الحزب (بزعامة أفيغدور كهلاني) على تأليف تكتل دُعي «الطريق الثالث»، بهدف الحؤول دون انسحاب إسرائيل من المناطق المنصوص

عليها في برنامج الحزب الانتخابي، سواء في الجولان أو في الضفة الغربية، وردّ زعماء الحمائم عليهم بتأليف تكتل مضاد دعا إلى تعديل البرنامج فيما يختص بالانسحاب من الجولان وبعض المناطق في الضفة الغربية، وإلى سحب معارضة الحزب لقيام دولة فلسطينية في المستقبل.

من ناحية القاعدة الحزبية والانتخابية، يمثل حزب العمل المصالح و/أو التطلعات السياسية لشرائح اجتماعية واسعة تنتمي إلى مختلف طبقات وفئات المجتمع الإسرائيلي، ويتمتع بقاعدة انتخابية عريضة جداً. وعلى الرغم من أنه لا يزال يطرح نفسه حزباً يسارياً اشتراكياً، فإنه يحظى في أوساط شرائح الطبقة المتوسطة بتأييد انتخابي أكبر من التأييد الذي يحظى الليكود به، وفي أوساط شرائح الطبقة العاملة المأجورة بتأييد أقل منه. ويرجع ذلك أساساً إلى أنماط التصويت في الانتخابات العامة منذ سنة ١٩٧٧ (سنة «الانقلاب السياسي» ووصول الليكود، لأول مرة، إلى الحكم)، حيث تميل أغلبية اليهود الغربيين الذين تتكون منهم إجمالاً الشرائح العليا في المجتمع الإسرائيلي إلى التصويت لحزب العمل، بينما تميل أغلبية اليهود الشرقيين الذين تتكون منهم إجمالاً الشرائح الدنيا إلى التصويت لليكود وأحزاب اليمين. كما أنه يحظى بتأييد أغلبية أعضاء الكيبوتسات والموشافات التابعة لحركة الكيبوتس الموحد التي يسيطر الحزب عليها.

وتتكون البنية التنظيمية للحزب من المؤتمر الذي هو السلطة العليا في الحزب، ويُعقد مرة كل بضعة أعوام، واللجنة المركزية التي هي السلطة العليا بين مؤتمرين، وتُعقد عدة مرات في العام الواحد، والسكرتاريا المسؤولة عن تنفيذ قرارات المؤتمر واللجنة المركزية وإدارة شؤون الحزب، وتُعقد كلما اقتضى الأمر ذلك، والمكتب السياسي الذي يشكل الأداة التنفيذية العليا للحزب.

وقد تبنّى الحزب في الأعوام الأخيرة نظام الانتخابات الأولية لاختيار رئيس الحزب ومرشحه لرئاسة الحكومة، ومرشحيه للكنيست، ولعدد من المناصب الحزبية والعامة المهمة. وتمثل هذه الخطوة نقلة كبيرة باتجاه دمقرطة الحزب، وكسر احتكار الصفوة الحزبية السياسية والبيروقراطية للزعامة، وأتاح فرصة أفضل للكفاءات الشابة والفئات المغبونة في الحزب للوصول إلى المناصب المهمة والحصول على تمثيل أفضل.

أعضاء الحزب المشاركون في الحكومة (في أواخر سنة ١٩٩٥): شمعون بيرس، رئيس الحكومة ووزير الدفاع؛ إيهود براك؛ أبراهام شوحط؛ يسرائيل كيسار؛ ميخا حريش؛ دافيد ليبائي؛ موشيه شاحل؛ بنيامين بن أليعيزر؛ أورا نمير؛ شمعون شيطريت؛ عوزي برعام؛ يعقوب تسور؛ إفرايم سنيه؛ حاييم رامون؛ يوسي بيلين.

التمثيل في الكنيست (عدد المقاعد): الكنيست السابع (١٩٦٩) ـ ٤٧ (من مجموع ٥٦ للمعراخ)؛ الكنيست الثامن (١٩٧٣) ـ ٤٣ (من مجموع ٥١ للمعراخ)؛ الكنيست التاسع (١٩٧٧) ـ ٢٨ (من مجموع ٣٢ للمعراخ)؛ الكنيست العاشر (١٩٨١) ـ ٤٠ من مجموع ٤٧ للمعراخ)؛ الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤) ـ ٣٨ (من مجموع ٤٤ للمعراخ)؛ الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨) ـ ٣٩؛ الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢) ـ ٤٤.

ب) ميرتس

كتلة انتخابية برلمانية تكونت في آذار/مارس ١٩٩٢، عشية انتخابات الكنيست الثالث عشر التي جرت في ذلك العام، من ثلاثة أحزاب هي: مبام، وراتس، وشينوي. ولفظة ميرتس هي عبارة عن الحرف الأول من اسم مبام والحرفين الأول والأخير من اسم راتس، وتعني «حيوية»، وتم تبنيها في البداية شعاراً انتخابياً للكتلة ثم أصبحت اسماً لها.

وقد كان الدافع الرئيسي لتأليف الكتلة توحيد قوى السلام اليهودية في إسرائيل الواقعة في الخريطة الحزبية إلى يسار حزب العمل، على أمل الحصول على عدد أكبر من المقاعد في الكنيست، وبذلك زيادة فرص معسكر اليسار لجهة تنحية الليكود عن الحكم وإحلال حزب العمل محله؛ وتم لها ذلك. وقد اتفقت الأحزاب الثلاثة على التكتل على خلفية تشابه نظرتها العامة للقضايا السياسية، على الرغم من الخلافات الكبيرة بشأن القضايا الاقتصادية/الاجتماعية بين حزب مبام الاشتراكي وبين حزب شينوي الليبرالي، وبينهما وبين حزب راتس المصنَّف حزباً وسطاً.

وقد خاضت ميرتس الانتخابات الأخيرة (١٩٩٢) على أساس برنامج سياسي دعا، بين أمور أُخرى، إلى ما يلي:

- اعتراف إسرائيل بـ «حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره في منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة.»
- احترام قرار الشعب الفلسطيني بشأن الشكل الذي سيتخذه تقرير المصير «سواء حسم أمره لجهة إطار فدرالي أو كونفدرالي مع الأردن، أو لجهة دولة فلسطينية مستقلة.» ونظراً إلى اعتبارات أمنية، فإنه «يجب تفضيل حل ذي طابع كونفدرالي.»
- عدم رفض مشاركة م.ت.ف. في المفاوضات «بعد أن تبرهن بتصريحاتها، وبالأساس بأعمالها، عن أنها تعترف بإسرائيل وتوقف الإرهاب.»
- وجوب أن يسبق الاتفاق النهائي بين إسرائيل والفلسطينيين والعرب تسويات مرحلية، و«الإدارة الذاتية في المناطق هي الهدف القريب والمباشر، شرط أن

تكون كاملة وتمثل مدخلاً موقتاً للحل الدائم.»
- وقف الاستيطان على الفور.
- استعداد إسرائيل لِ «حل وسط معقول ومتفق عليه في الجولان.»
- ترتيبات أمنية صارمة، وتجريد المناطق التي سيتم الجلاء عنها من السلاح تجريداً تاماً.
- «القدس - عاصمة إسرائيل - لن تقسم ثانية. والوضع الدائم للمدينة، كما سيتعين في اتفاق السلام، سيأخذ في الاعتبار جميع الروابط الخاصة بالمدينة - الدينية منها والقومية.»

وبالنسبة إلى القضايا الاقتصادية/الاجتماعية، تم الاتفاق على منح الأحزاب التي تتألف الكتلة منها حرية التصويت في الكنيست بشأنها، كل بحسب نظرته إليها.

وبالنسبة إلى الوضع التنظيمي، ترئس كتلةَ ميرتس شولاميت ألوني، زعيمة راتس، وتمارس أنشطتها المشتركة من خلال كتلة أعضائها في الكنيست وهيئات مشتركة تعكس عضويتها نسب القوى بين الأحزاب الثلاثة في الكنيست الثاني عشر. وحتى أواسط سنة ١٩٩٤، لم تكن أية خطوات فعلية قد تمت لدمج الأحزاب وتوحيدها في حزب واحد.

ج) مبام

مبام (مِفْليغِت هبوعاليم هَمِئوحيدت/حزب العمال الموحد) هو حزب اشتراكي صهيوني أُسس سنة ١٩٤٨ من اتحاد حزبين عماليين صهيونيين هما: هشومير هتسعير وأحدوت هعفودا - بوعالي تسيون، وكلاهما كان موقعه في الخريطة الحزبية إلى اليسار من مباي، وانضمت إليهما مجموعات يسارية صغيرة أخرى وأفراد، أبرزهم موشيه سنيه، الذي كان القائد العام للهاغاناه في أواسط الأربعينات.

لكن الاتحاد لم يكن ناجحاً؛ إذ سرعان ما بدأت تظهر بين الشركاء خلافات تمحورت حول الموقف من الاتحاد السوفياتي، والعمليات العسكرية الانتقامية ضد دول الجوار العربية رداً على العمليات الفدائية، ومسألة قبول المواطنين العرب أعضاء في الحزب والهستدروت. وبمرور الوقت، تفاقمت الخلافات، وأدت في سنة ١٩٥٣ إلى انشقاق مجموعة صغيرة مؤيدة بشدة للاتحاد السوفياتي بزعامة موشيه سنيه، ثم أدت في سنة ١٩٥٤ إلى انشقاق أغلبية أعضاء أحدوت هعفودا - بوعالي تسيون احتجاجاً على تعاطف الحزب مع الاتحاد السوفياتي، ومعارضته لسياسة العمليات الانتقامية ضد الدول العربية، وتأييد القيادة لقبول العرب أعضاء فيه وفي الهستدروت. وقد انضم مبام إلى

المعراخ («التجمع العمالي») سنة ١٩٦٩ تحت قيادة حزب العمل، وانسحب منه سنة ١٩٨٤، وتكتل في سنة ١٩٩٢ مع راتس وشينوي في ميرتس.

من الناحية الأيديولوجية والسياسية، يمكن تقسيم تاريخ مبام إلى ثلاث مراحل، الأولى منذ تأسيسه حتى سنة ١٩٦٩، والثانية منذ انضمامه إلى المعراخ حتى انسحابه منه، والثالثة منذ انسحابه من المعراخ حتى الآن.

في المرحلة الأولى (١٩٤٨ ـ ١٩٦٩)، كانت أيديولوجية الحزب تقوم على صيغة توفيقية بين الصهيونية والماركسية ابتدعها المفكر الصهيوني الاشتراكي بير بوروخوف، ودعت، في جملة ما دعت إليه، إلى تجميع اليهود في فلسطين وإقامة مجتمع اشتراكي لا طبقي فيها من خلال صراع سلمي بين الطبقات وتعاون كامل بين الطبقتين العاملتين اليهودية والعربية، وسيطرة العمال على وسائل الإنتاج. واتسمت مواقفه السياسية في تلك المرحلة، أو بالأحرى في الجزء الأكبر منها، بمعارضة شديدة لمجمل سياسات مباي في المجالين الداخلي والخارجي وتجاه الأقلية العربية. وقد عارض سياسة مباي القائمة على التعاون بين الطبقات، وانتقده بشدة لتفضيله التشارك في الحكم مع الأحزاب الليبرالية والدينية بدلاً من الأحزاب اليسارية، كما عارض تشجيع مباي لاقتصاد يقوم على التعاون بين القطاعات الثلاثة: الحكومي والهستدروتي والخاص، وإحالته الكثير من المهمات التي كانت تقوم الحركة العمالية بها على عاتق المؤسسات الرسمية للدولة، ورأى في ذلك تراجعاً عن هدف إقامة مجتمع اشتراكي. وعارض سياسة مباي الخارجية المنحازة إلى الغرب والمعادية للاتحاد السوفياتي، وسياساته الأمنية تجاه الدول العربية. وعارض الحكم العسكري الذي كان مفروضاً على العرب في إسرائيل، وسياسة التمييز واللامساواة ضدهم، ورفض الأحزاب الصهيونية انضمام العرب إليها وإلى الهستدروت.

في المرحلة الثانية (١٩٦٩ ـ ١٩٨٤)، وبعد أن أعاد النظر في مواقفه الفكرية والسياسية في إثر حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، تخلى مبام عن الماركسية واقترب في مواقفه الفكرية والسياسية من حزب العمل، مع أنه ظل أكثر منه ميلاً نحو الاشتراكية والدفاع عن حقوق العمال والشرائح الاجتماعية الفقيرة، وأكثر اعتدالاً في مواقفه تجاه الفلسطينيين والعرب، وأكثر رغبة في تحقيق السلام. لكن هويته ومواقفه المتميزة ذابت، بعد انضمامه إلى المعراخ في بداية تلك المرحلة، في هوية ومواقف حزب العمل، وأصبح عديم التأثير تقريباً فيما يختص بالقضايا الرئيسية.

ويحاول مبام في المرحلة الثالثة (١٩٨٤ ـ حالياً)، أي منذ انسحابه من المعراخ، أن يؤسس لنفسه هوية ودوراً سياسياً متميزاً عن هوية ودور حزب العمل، وذلك من خلال التشديد على القضايا الاجتماعية، وإبراز مختلف مواقفه تجاه المناطق المحتلة، واستيطانها، وحقوق الفلسطينيين، والسلام مع العرب (أنظر أعلاه: برنامج ميرتس

الانتخابي)، ومن خلال التشديد على المساواة بين اليهود والعرب من مواطني دولة إسرائيل.

ويمثل مبام حالياً، من ناحية قاعدته الحزبية والانتخابية بالأساس، مصالح وتطلعات أعضاء الكيبوتسات المنتمين إلى حركة الكيبوتس القطري التابعة له، وشرائح معينة من العمال والمثقفين جذبها إلى الحزب برنامجه الاجتماعي والسياسي، ويستند إلى قاعدة انتخابية ضيقة، أشكنازية في أغلبيتها الساحقة. وقد انحدر تمثيله في الكنيست من ١٩ مقعداً في الكنيست الأول (١٩٤٩) إلى ٣ مقاعد في الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨).

وتتكون البنية التنظيمية لمبام من المؤتمر، الذي هو السلطة العليا في الحزب، ومجلس منتخب منه ينوب عنه بين دورات انعقاده، ولجنة مركزية، ولجنة سياسية وسكرتارية عامة.

أعضاء الحزب المشاركون في الحكومة (أواسط ١٩٩٤): يائير تْسَبان (في إطار ميرتس).

التمثيل في الكنيست (عدد المقاعد): الكنيست الأول (١٩٤٩) ـ ١٩؛ الكنيست الثاني (١٩٥١) ـ ١٥؛ الكنيست الثالث (١٩٥٥) ـ ٩؛ الكنيست الرابع (١٩٥٩) ـ ٩؛ الكنيست الخامس (١٩٦١) ـ ٩؛ الكنيست السادس (١٩٦٥) ـ ٨؛ الكنيست السابع (١٩٦٩) ـ ٩ (من مجموع ٥٦ للمعراخ)؛ الكنيست الثامن (١٩٧٣) ـ ٨ (من مجموع ٥١ للمعراخ)؛ الكنيست التاسع (١٩٧٧) ـ ٥ (من مجموع ٣٢ للمعراخ)؛ الكنيست العاشر (١٩٨١) ـ ٧ (من مجموع ٤٧ للمعراخ)؛ الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤) ـ ٦ (من مجموع ٤٤ للمعراخ)؛ الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨) ـ ٣؛ الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢) ـ ٤ (من مجموع ١٢ لميرتس).

د) راتس

راتس (رِشيمات زْخوُيوت هِإزراح/قائمة حقوق المواطن) هو حزب صهيوني إصلاحي أُسس عشية انتخابات الكنيست الثامن (١٩٧٣) على يد مجموعة من أعضاء سابقين في حزب العمل بزعامة شولاميت ألوني. وكانت ألوني قد انسحبت من حزب العمل بعد استبعادها من قائمة مرشحي الحزب لانتخابات الكنيست الثامن بسبب العلاقات المتوترة بينها وبين زعيمة الحزب (ورئيسة الحكومة) وقتئذ، غولدا مئير، وبعد أن رفضت قيادة الحزب التخلي عن «لجنة التعيينات» التي كانت تسمي مرشحي الحزب للكنيست واستبدالها بآلية أكثر ديمقراطية لاختيارهم.

وقد نجح الحزب، لدهشة الجميع، في الفوز بثلاثة مقاعد في الكنيست في انتخابات سنة ١٩٧٣، على الرغم من أن الانتخابات أُجرِيت بعد شهور قليلة فقط من تأسيسه. وقد اندمج راتس سنة ١٩٧٥ مع مجموعة منشقة عن حزب العمل بزعامة لوفا إلياف، ومجموعة أخرى منشقة عن شينوي، لتأسيس حزب جديد دُعي «ياعد» (الهدف). لكن هذا الحزب لم يعمر طويلاً، وانفرط عقده في السنة نفسها بسبب خلافات بشأن موضوع إجراء اتصالات بمنظمة التحرير الفلسطينية ومشاركة إلياف وعدد من الأعضاء في تأسيس المجلس الإسرائيلي للسلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني. وعشية انتخابات سنة ١٩٩٢، دخل راتس تكتلاً مع حزبي مبام وشينوي لتأسيس كتلة ميرتس، بهدف توحيد قوى السلام في إسرائيل الواقعة في الخريطة الحزبية إلى اليسار من حزب العمل.

ويركز راتس، في المجال الداخلي، على محاربة الإكراه الديني، والدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية كما هو معترف بها عالمياً، ويدعو إلى فصل الدين عن الدولة، وسن قانون أساسي يكفل المساواة التامة بين جميع المواطنين بغض النظر عن الدين أو القومية أو العرق أو الجنس. ويدعو، في مجال السياسة الخارجية والأمن، إلى الانسحاب من معظم المناطق المحتلة في مقابل السلام وترتيبات أمنية صارمة، ووقف الاستيطان فوراً، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، واحترام قراره فيما يختص بالشكل الذي يختاره لتجسيد هذا الحل (أنظر أعلاه: برنامج ميرتس الانتخابي).

وتتألف القاعدة الحزبية والانتخابية لراتس، عموماً، من أفراد من شرائح اجتماعية أشكنازية من سكان المدن ميسورة الحال، متعلمة، وليبرالية وحمائمية في نظرتها العامة، وتتمتع بتأييد مرتفع في أوساط الشبان.

أعضاء الحزب المشاركون في الحكومة (أواسط سنة ١٩٩٤): شولاميت ألوني، يوسي سريد، ران كوهين (في إطار ميرتس).

التمثيل في الكنيست (عدد المقاعد): الكنيست الثامن (١٩٧٣) ـ ٣؛ الكنيست التاسع (١٩٧٧) ـ ١؛ الكنيست العاشر (١٩٨١) ـ ١؛ الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤) ـ ٣ (وارتفع إلى ٤ بانسحاب يوسي سريد من حزب العمل وانضمامه إلى راتس)؛ الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨) ـ ٥؛ الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢) ـ ٥ (من مجموع ١٢ لميرتس).

هـ) شينوي

شينوي (شينوي ـ مِفْليغت هَمِركاز/التغيير ـ حزب الوسط) هو حزب صهيوني

ليبرالي أُسس سنة ١٩٧٤ بمبادرة من مجموعة أبرز أفرادها أمنون روبنشتاين ومردخاي فيرشوبسكي. وقد ولد من رحم حركة الاحتجاج الواسعة التي نشأت في إثر حرب سنة ١٩٧٣ احتجاجاً على رفض المؤسسة السياسية تحمّل نتائج «التقصير» في إدارة الحرب وإحالتها المسؤولية على عاتق المؤسسة العسكرية.

وقد اعتقد مؤسسو الحزب أن جذر المشكلة يكمن في عيوب خطرة يشكو منها النظام السياسي والإداري والاجتماعي الإسرائيلي، ووضعوا برنامجاً سياسياً تضمن عدة مبادىء لا تزال تشكل أساساً لأنشطته، نخص بالذكر منها: الدخول في مفاوضات مع جيران إسرائيل على أساس حل وسط إقليمي؛ إصلاح النظام الانتخابي على نحو يضمن مسؤولية الممثلين تجاه ناخبيهم، ودمقرطة الأحزاب ومراقبة سلامة أنشطتها من خلال سن قوانين تكفل ذلك؛ وضع دستور مكتوب لضمان حقوق المواطن الأساسية؛ حد أدنى من تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية؛ إرساء الإدارة العامة الرسمية على مبدأ المسؤولية الشخصية وتعيين وترقية موظفي الحكومة فقط بناء على مؤهلاتهم وأدائهم؛ تعديل نظام التعليم في إسرائيل بحيث يكفل فرصاً متساوية للجميع؛ إغلاق الفجوات الاجتماعية من خلال تغييرات في النظام الضرائبي وسياسة الأجور وإعادة تنظيم خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية (أنظر أعلاه أيضاً: برنامج ميرتس الانتخابي).

وقد ساهم شينوي في نهاية سنة ١٩٧٦ في تأسيس الحركة الديمقراطية للتغيير التي تزعمها رئيس الأركان السابق، يغآل يادين، والتي حصلت على ١٥ مقعداً في انتخابات الكنيست التاسع (١٩٧٧)، وانضمت بعد فترة من التردد إلى الحكومة الائتلافية اليمينية التي تألفت برئاسة بيغن في إثر الانتخابات المذكورة. لكن الحركة لم تعمر طويلاً، وانفرط عقدها سنة ١٩٧٨، بعد انسحاب شينوي ومجموعات مؤسسة أُخرى منها ومن الائتلاف الحكومي. وعاد شينوي إلى النشاط منفرداً، في البداية تحت اسم «شينوي فيوزماه/ التغيير والمبادرة»، ومنذ سنة ١٩٨٠ تحت اسم «شينوي ـ مِفْليغت هَمِركاز/ التغيير ـ حزب الوسط». وانضم عشية انتخابات سنة ١٩٩٢ إلى مبام وراتس في تأسيس كتلة ميرتس.

وتتألف القاعدة الحزبية والانتخابية لشينوي إجمالاً من أفراد من شرائح أشكنازية منتمية إلى الطبقة الوسطى في المدن الكبيرة، وتحظى بتأييد لا بأس فيه في أوساط أصحاب المهن الحرة والأوساط الأكاديمية.

أعضاء الحزب المشاركون في الحكومة (أواسط سنة ١٩٩٤): أمنون روبنشتاين (في إطار ميرتس).

التمثيل في الكنيست (عدد المقاعد): الكنيست التاسع (١٩٧٧) ـ ٥ (في إطار الحركة الديمقراطية للتغيير ثم منفرداً بعد انسحابه منها)؛ الكنيست العاشر (١٩٨١) ـ ٢؛

الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤) ـ ٣؛ الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨) ـ ٢؛ الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢) ـ ٣ (من مجموع ١٢ لميرتس).

ثانياً: معسكر اليمين

يندرج الليكود حالياً تحت تصنيف معسكر اليمين في إسرائيل. وهو يحتل موقعاً في الخريطة الحزبية يمتد بين الوسط وأقصى اليمين، وأحزاب أقصى اليمين الأربعة: هتحيا وتسومت وموليدت ويِعود، وحزب كاخ العنصري المحظور قانوناً.

أ) الليكود

الليكود (التكتل) هو حزب يميني أُسس سنة ١٩٧٣ من حزبي حيروت والأحرار، اللذين كانا متكتلين في إطار كتلة غاحل (غوش حيروت ـ ليبراليم/كتلة حيروت ـ الأحرار)، ومن حزبين صغيرين هما المركز الحر والقائمة الرسمية، ومن مجموعة من أصول عمالية كانت تنتمي إلى «حركة أرض إسرائيل الكاملة». وكان المبادر إلى الدعوة إلى تأسيسه الجنرال أريئيل شارون، الذي استقال من الجيش قبيل الانتخابات وانضم إلى حزب الأحرار. وكان الحزب الأكبر والأقوى في الليكود منذ تأسيسه هو حيروت، بزعامة مناحم بيغن، وتمكن في نهاية الأمر من ابتلاع جميع الأحزاب ودمجها فيه. وقد تم ذلك سنة ١٩٨٥، عندما وافقت الأحزاب المكونة لليكود على التخلي عن أُطرها ومؤسساتها المستقلة، والاندماج في حزب واحد، أو بالأحرى في حزب حيروت.

وقد كان الهدف من تشكيل الليكود تكتيل اليمين في إسرائيل في كتلة برلمانية ـ انتخابية، أملاً بإزاحة حزب العمل عن الحكم والحلول محله، من أجل تنفيذ برنامج اليمين السياسي والاقتصادي. لكن الليكود لم يتمكن من تحقيق ذلك في انتخابات سنة ١٩٧٣ التي أُجريت بعد فترة قصيرة من تأسيسه، على الرغم من التدهور الكبير الذي كان قد طرأ على شعبية حزب العمل في إثر حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وإنما في انتخابات سنة ١٩٧٧، التي أزاحت الحركة العمالية عن سدة الحكم وأحلت محلها اليمين بزعامة الليكود لأول مرة في تاريخ إسرائيل. وقد حكم الليكود إسرائيل في إثر انتخابات سنة ١٩٧٧ بالتحالف مع الأحزاب الدينية (ومشاركة الحركة الديمقراطية للتغيير) حتى سنة ١٩٨١، وبالتحالف مع الأحزاب الدينية واليمينية حتى سنة ١٩٨٤، وتمكن في أثناء ذلك من تنفيذ برنامج استيطاني واسع النطاق في الضفة الغربية كما تمكن من إحداث «انقلاب اقتصادي» مواز لـ «الانقلاب السياسي» الذي أوصله إلى الحكم سنة ١٩٧٧. إلا إنه اضطر في إثر انتخابات سنتي ١٩٨٤ و١٩٨٨ إلى التشارك

مع حزب العمل في حكومتي وحدة وطنية، نتيجة ما نشأ بين معسكري اليمين القومي والديني وبين معسكر اليسار من وضعية شبه تكافؤ أسفرت الانتخابات عنها في السنتين المذكورتين. وأدت انتخابات سنة ١٩٩٢ إلى خسارته الحكم وعودته إلى صفوف المعارضة.

وقد خاض الليكود الانتخابات الأخيرة (سنة ١٩٩٢) على أساس برنامج انتخابي أبرز نقاطه، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية، ما يلي: حق الشعب اليهودي في «أرض إسرائيل» حق أزلي غير قابل للطعن فيه، وهو مندمج في حقه في الأمن والسلام؛ لدولة إسرائيل الحق في المطالبة بالسيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة، وستطالب بهذا الحق، وستعمل على تجسيده؛ ستحرص الحكومة برئاسة الليكود على المحافظة على اتفاق كامب ديفيد؛ ترتيبات الإدارة الذاتية المتفق عليها في كامب ديفيد هي التي تضمن عدم حدوث أي تقسيم جغرافي في أرض إسرائيل الغربية، وعدم قيام دولة فلسطينية فيها؛ الإدارة الذاتية التي اتفق عليها ليست دولة، وليست سيادة، وليست تقريراً للمصير؛ سيعمل الليكود على استئناف المفاوضات في شأن اتفاق لمنح السكان العرب في يهودا والسامرة وقطاع غزة إدارة ذاتية كاملة؛ لا توجد لإسرائيل مطامع إقليمية في لبنان، وسيواصل الجيش الإسرائيلي المحافظة على الشريط الأمني من أجل ضمان سلامة الجليل؛ القدس، عاصمة إسرائيل، هي مدينة غير قابلة لأي تقسيم؛ لقد اتخذ الكنيست العاشر، بناء على اقتراح الحكومة برئاسة الليكود، قانون تطبيق قانون الدولة وقضائها وإدارتها على هضبة الجولان، وبذلك تقررت سيادة إسرائيل الكاملة على هذا الجزء من البلد؛ سيستأنف الليكود المشروع الاستيطاني بزخم في أرض إسرائيل بأسرها، وسيعمل على توسيع وتطوير المستوطنات التي تمت إقامتها.

ودعا برنامج الليكود الانتخابي، في المجال الاقتصادي، إلى بيع الهيئات والشركات التي تملكها الحكومة من أفراد وجهات خاصة ومن العمال العاملين في المشاريع، ودعا أيضاً إلى الإسراع في بيع الحصص التي تملكها الحكومة في البنوك. وبالنسبة إلى الهستدروت، دعا البرنامج إلى فصل الارتباط القائم بين النقابات العمالية وصندوق المرضى وصناديق التقاعد، وإلى تولي الدولة مسؤولية الرعاية الصحية والاجتماعية (أنظر أيضاً: حيروت والأحرار).

وقد اتسم وضع الليكود الداخلي في العقد الأخير بكثير من الصراعات وعدم الاستقرار، بعد مرحلة طويلة من الاستقرار في ظل زعامة مناحم بيغن للحزب، الذي كان راسخ المكانة، وكلمته هي الفصل في تقرير خط الحزب السياسي وقراراته الأساسية؛ إذ تولى يتسحاق شمير رئاسة الحزب بعد اعتزال بيغن السياسة سنة ١٩٨٣، وفشل في توطيد زعامته، وانقسم الحزب في عهده إلى ثلاثة معسكرات (معسكر شمير -

آرنس، معسكر أريئيل شارون، ومعسكر دافيد ليفي المكون في أغلبيته من أبناء الطوائف الشرقية) ظلت تتنازع فيما بينها بشأن النفوذ والمناصب، وظل زعماؤها يتنافسون في زعامة الحزب حتى خسارته الحكم سنة ١٩٩٢. وقد انسحب آرنس من الحزب في إثر خسارته الانتخابات، وتمكن أحد زعماء معسكره البارزين، بنيامين نتنياهو، من التغلب على زعيمي المعسكرين الآخرين، أريئيل شارون ودافيد ليفي، في المعركة على رئاسة الحزب (ومرشحه لرئاسة الحكومة) في الانتخابات الأولية التي أُجريت في نيسان/أبريل ١٩٩٣، والتي شارك فيها جميع أعضاء الحزب. لكن شارون وليفي لم يتقبلا زعامته، وأعلنا أنهما سيسعيان لتنحيته عن رئاسة الحزب قبل الانتخابات المقبلة.

وفي أواخر آذار/مارس ١٩٩٥، انفجر بين ليفي ومؤيديه وبين نتنياهو وزعامة الحزب خلاف حاد بشأن أمور تنظيمية أعلن ليفي في إثره أنه لم يعد يعتبر الليكود «بيتاً» له، وأنه سيشكل حركة جديدة لخوض الانتخابات العامة سنة ١٩٩٦، وأنه سيخوض شخصياً معركة انتخاب رئيس الحكومة بصفته رئيساً للحركة الجديدة. لكنه لم ينسحب من كتلة الليكود في الكنيست، وبقي فيها بناء على اتفاق بينه وبين زعامة الحزب. وقد أيد ليفي في تحركاته عدد كبير من أنصار الطوائف الشرقية في الليكود، ويتوقع كثير من المراقبين أن يعلن ليفي انشقاق معسكره عن الليكود وتشكيل الحركة الجديدة في التوقيت الملائم له قبل انتخابات سنة ١٩٩٦.

وتتكون قاعدة الليكود الانتخابية والحزبية من خليط متنافر من الأغنياء والميسورين والمحرومين، وتتشكل أغلبيتها من أبناء الطوائف الشرقية المتدنية الدخل والثقافة والمكانة الاجتماعية. ويحصل الليكود عادة في الانتخابات العامة والمحلية على نسبة عالية من الأصوات في المدن الكبرى الثلاث في إسرائيل (تل أبيب وحيفا والقدس)، وعلى أكثرية في مدن التطوير التي يقطنها اليهود الشرقيون. كما يحصل على نسبة لا بأس فيها من أصوات المتدينين اليهود ذوي الميول القومية المتطرفة.

وتتكون بنية الحزب التنظيمية من المؤتمر (٣٥٠٠ عضو سنة ١٩٩٤)، الذي هو السلطة العليا في الحزب، واللجنة المركزية (المركز) التي هي المؤتمر نفسه عندما يجتمع بهذه الصفة، والمكتب السياسي (٤٠٠ عضو)، والسكرتاريا (٦١ عضواً). وقد تبنى الحزب مؤخراً نظام الانتخابات الأولية لاختيار مرشحي الحزب للمناصب التالية: رئيس الحزب ومرشحه لرئاسة الحكومة؛ أعضاء الكنيست؛ أعضاء السلطات المحلية؛ أعضاء مؤتمر الليكود؛ أعضاء مجالس الفروع.

التمثيل في الكنيست (عدد المقاعد): الكنيست الثامن (١٩٧٣) ـ ٣٩؛ الكنيست التاسع (١٩٧٧) ـ ٤٣؛ الكنيست العاشر (١٩٨١) ـ ٤٨؛ الكنيست الحادي عشر

(١٩٨٤) ـ ٤١؛ الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨) ـ ٤٠؛ الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢) ـ ٣٢.

وفيما يلي تعريف موجز للأحزاب الرئيسية التي تألف الليكود منها:

(١) **حيروت:**

حيروت (الحرية) حزب يميني متطرف قومياً أسسته منظمة إيتسل (إِرغون تَسْفائي لِئُومي/المنظمة العسكرية القومية) بزعامة قائدها العام مناحم بيغن سنة ١٩٤٨، بعد إعلان قيام دولة إسرائيل وحل المنظمة، وانضمت إليه مع تأسيسه المنظمات العسكرية والمجموعات اليمينية المتطرفة التي كانت تنشط قبل قيام الدولة.

وعلى الرغم من أن إيتسل كانت متحدرة فكرياً وتنظيمياً من الحركة التصحيحية التي أسسها فلاديمير جابوتنسكي سنة ١٩٢٥، فإنها تجاهلت، عندما أُسست حيروت، الحزب التصحيحي الذي كان قائماً في إسرائيل آنذاك، وفضلت عدم التعاون معه. وقد خاض الحزبان انتخابات سنة ١٩٤٩ منفردين، واتحدا سنة ١٩٥٠، إلا إن قادة الحزب التصحيحي ما لبثوا أن انسحبوا من الحزب سنة ١٩٥١.

وقد تعرض حيروت لانشقاق سنة ١٩٦٦، عندما تمرد عدد من الأعضاء بزعامة شموئيل تمير، بينهم ثلاثة نواب كنيست، على أسلوب بيغن في إدارة شؤون الحزب، وأسسوا في سنة ١٩٦٧ حزباً دعي «المركز الحر». وقد أسس حيروت، بالتعاون مع حزب الأحرار، كتلة غاحل سنة ١٩٦٥، وانضمت إليهما القائمة الرسمية والمركز الحر ومجموعة من حركة «أرض إسرائيل الكاملة» لتأسيس الليكود سنة ١٩٧٣. وكان حيروت في كلا التكتلين، غاحل والليكود، الشريك الأكبر والمهيمن.

وقد دعا حيروت في برامجه الانتخابية في الخمسينات وحتى منتصف الستينات، في مجال السياسة الخارجية والأمن، إلى «توحيد أرض إسرائيل ضمن حدودها التاريخية»، بما في ذلك أراضٍ واقعة إلى الشرق من نهر الأردن. كما دعا إلى سياسة عسكرية نشيطة ضد الدول العربية لتهدئة الوضع على الحدود ووقف الهجمات الفدائية الفلسطينية. ودعا في المجال الاقتصادي/الاجتماعي إلى اقتصاد قائم على المبادرة الفردية والمنافسة الحرة، واستبدال النظام الاقتصادي القائم على القطاعات (الحكومي والهستدروتي والخاص) باقتصاد قومي مندمج بعضه في بعضه الآخر وخاضع لتشريع موحد. ودعا أيضاً إلى الفصل نظرياً وفعلياً بين مشاريع الهستدروت الاقتصادية وبين دوره النقابي كاتحاد عمالي، ونقل ملكية مشاريع الهستدروت الاقتصادية إلى جمعيات تعاونية تُنشأ خصيصاً لهذا الغرض. كما دعا إلى تأميم صندوق المرضى وصناديق التقاعد التي يديرها الهستدروت وإلى دمجها في الخدمات الصحية والاجتماعية

التي تقدمها الدولة. وشدد، في مجال العلاقة بين الدين والدولة، على احترام القيم الدينية اليهودية.

التمثيل في الكنيست حتى إنشاء الليكود (عدد المقاعد): الكنيست الأول (١٩٤٩) ـ ١٤؛ الكنيست الثاني (١٩٥١) ـ ٨؛ الكنيست الثالث (١٩٥٥) ـ ١٥؛ الكنيست الرابع (١٩٥٩) ـ ١٧؛ الكنيست الخامس (١٩٦١) ـ ١٧؛ الكنيست السادس (١٩٦٥) ـ ١٥ (من مجموع ٢٦ لغاحل)؛ الكنيست السابع (١٩٦٩) ـ ١٥ (من مجموع ٢٦ لغاحل).

(٢) الأحرار:

الأحرار (هَمِفْلَغا هَلِبراليت هَيِسْرَئيليت/الحزب الليبرالي الإسرائيلي) حزب من أحزاب الوسط. أُسس سنة ١٩٦١ من اتحاد الحزب التقدمي وحزب اتحاد الصهيونيين العموميين ـ حزب الوسط. وكلاهما كان متحدراً من أصل واحد هو حزب الصهيونيين العموميين، الذي أُسس سنة ١٩٣١، وانشق في الثلاثينات إلى كتلتين: الكتلة (أ) بزعامة حاييم وايزمن، التي كانت أقرب إلى الحركة العمالية الصهيونية وتعاونت معها، والكتلة (ب) بزعامة مناحم أوسيشكين، التي كانت أقرب إلى الحركة التصحيحية اليمينية وتعاونت معها. وقد اتحدت الكتلتان في أوائل الأربعينات، لكن الخلافات بينهما ما لبثت أن تجددت وأدت إلى عودتهما إلى الانشقاق. وفي سنة ١٩٤٨ أسست الكتلة (أ)، بالتعاون مع حزبين صغيرين آخرين، الحزب التقدمي، وأسست الكتلة (ب)، مع مجموعات صغيرة، اتحاد الصهيونيين العموميين ـ حزب الوسط. وفي سنة ١٩٦١ اتحد الحزبان، كما ذكرنا أعلاه، وأسسا حزب الأحرار. إلا إن هذا الاتحاد بدوره لم يعش طويلاً، إذ انشقت أغلبية التقدميين عن الحزب الجديد في إثر موافقة القيادة على التشارك مع حيروت في تأسيس كتلة غاحل، وأسست حزباً دعته الحزب الليبرالي المستقل انتهت به الحال إلى الانضمام إلى المعراخ في أوائل الثمانينات، بينما احتفظ اتحاد الصهيونيين العموميين ـ حزب الوسط باسم الأحرار، وواصل نشاطه في إطار كتلة غاحل، وبعد ذلك في إطار الليكود، إلى أن ذاب في حيروت في النصف الثاني من الثمانينات. وقد انقسم حزب الأحرار في إطار الليكود إلى فئات متناحرة على المناصب والزعامة، انشقت فئة منها بزعامة يتسحاق موداعي عن الليكود عشية انتخابات سنة ١٩٩٢، وأسست حزباً دعي الحزب الليبرالي الجديد، لكنه اختفى من الخريطة الحزبية في إثر الانتخابات، بعد أن فشل في اجتياز نسبة الحسم.

وقد مثل حزب الأحرار شرائح الطبقتين الوسطى والرأسمالية، وتضمن برنامجه في المجال الاقتصادي/الاجتماعي النقاط التالية: اقتصاد خاص مع حد أدنى من التدخل

الحكومي؛ الفصل بين الدورين النقابي والاقتصادي للهستدروت؛ التحكيم الإجباري لحل نزاعات العمل؛ تأميم الخدمات الصحية والاجتماعية؛ وضع دستور مكتوب للدولة. وهي نقاط تبنتها كتلة غاحل، ثم الليكود فيما بعد. أمّا في المجال السياسي/الأمني، فقد اتجه حزب الأحرار في إطار غاحل ثم في إطار الليكود إلى التماثل مع مواقف حيروت، حتى لم يعد هناك فارق بينهما.

الأحرار: التمثيل في الكنيست حتى إنشاء الليكود (عدد المقاعد): الكنيست الخامس (١٩٦١) ـ ١٧؛ الكنيست السادس (١٩٦٥) ـ ١١ (من مجموع ٢٦ لغاحل)؛ الكنيست السابع (١٩٦٩) ـ ١١ (من مجموع ٢٦ لغاحل).

الحزب الليبرالي المستقل: التمثيل في الكنيست حتى انضمامه إلى المعراخ (عدد المقاعد): الكنيست السادس (١٩٦٥) ـ ٥؛ الكنيست السابع (١٩٦٩) ـ ٤؛ الكنيست الثامن (١٩٧٣) ـ ٤؛ الكنيست التاسع (١٩٧٧) ـ ١.

(٣) المركز الحر:

المركز الحر (هَمِرْكاز هَحوفْشي) حزب يميني أسسته في سنة ١٩٦٧ مجموعة بزعامة شموئيل تمير كانت قد فُصلت عن حزب حيروت في إثر اعتراضها على أسلوب زعيم الحزب وقتئذ، مناحم بيغن، الدكتاتوري في إدارة شؤون الحزب ومطالبتها بإصلاحات ديمقراطية فيه. وقد فاز الحزب بمقعدين في الكنيست في انتخابات سنة ١٩٦٩، وشارك سنة ١٩٧٣ في تأسيس الليكود، وأصبح جزءاً منه. وقد انقسم المركز الحر سنة ١٩٧٥ إلى كتلتين، احتفظت أُولاهما، بزعامة شموئيل تمير، باسم المركز الحر وانسحبت من الليكود لتساهم في تأسيس الحركة الديمقراطية للتغيير سنة ١٩٧٦، بينما بقيت الأُخرى، بزعامة إليعيزر شوستاك، في الليكود تحت اسم المركز المستقل، واشتركت سنة ١٩٧٦ مع القائمة الرسمية ومجموعة «أرض إسرائيل الكاملة» في تأسيس حزب لَعَامْ في إطار الليكود.

(٤) القائمة الرسمية:

القائمة الرسمية (هَرِشيماه هَمَمْلَخْتيت) حزب أسسته في سنة ١٩٦٨ مجموعة من أعضاء حزب رافي بزعامة دافيد بن ـ غوريون، بعد انسحابها من الحزب احتجاجاً على قرار الأغلبية فيه التشارك مع مباي وأحدوت هعفودا في تأسيس حزب العمل الإسرائيلي. وقد فاز الحزب في انتخابات سنة ١٩٦٩ بأربعة مقاعد في الكنيست، وشارك سنة ١٩٧٣ في تأسيس الليكود، (بعد أن كان بن ـ غوريون قد انسحب منه واعتزل الحياة السياسية)، وأسس مع المركز المستقل ومجموعة من حركة «أرض إسرائيل الكاملة» حزب لَعَامْ داخل الليكود.

ب) هتحيا

هتحيا (البعث) حزب شديد التطرف قومياً، أسسته في نهايات سنة ١٩٧٩ القوى السياسية والاستيطانية المعارضة لاتفاق كامب ديفيد، الذي وُقِّع في آذار/مارس من السنة نفسها، بهدف السعي لإلغاء هذا الاتفاق، وتعبئة الرأي العام ضد الانسحاب من سيناء وأي اتفاق لتطبيق حكم ذاتي في الضفة الغربية. وقد تألف الحزب من قوى دينية وعلمانية كانت تتعاون فيما بينها منذ سنة ١٩٧٨ في إطار تنظيم جبهوي حمل اسم بْنَايْ (بريت نِئْماني إيرتس يسرائيل/حلف المخلصين لأرض إسرائيل) للضغط على حكومة بيغن لحملها على عدم التخلي عن أي جزء من المناطق المحتلة، ورأت من الضروري، بعد توقيع اتفاق كامب ديفيد، أن تؤلف حزباً سياسياً لتوثيق التعاون فيما بينها ومجابهة ما اعتبرته بداية انكفاء المشروع الصهيوني الأساسي.

وقد شاركت في تأسيس هتحيا قوى ومجموعات سياسية يمينية متطرفة، أبرزها: مجموعة البروفسور يوفال نئمان، رئيس جامعة تل أبيب وقتئذ؛ حركة غوش إيمونيم الدينية الاستيطانية؛ مجموعة «المخلصون لمبادىء حيروت» في الليكود بزعامة غيئولا كوهين؛ مجموعة حركة أرض إسرائيل في الليكود أيضاً بزعامة موشيه شمير. وكان الاثنان عضوين في كتلة الليكود في الكنيست، وانشقّا عنها احتجاجاً على توقيع اتفاق كامب ديفيد. وقد صدرت الدعوة إلى تأسيس الحزب عن يوفال نئمان، الذي انتُخب رئيساً له بعد تأسيسه، ولعب دوراً حاسماً في إقدام حركة غوش إيمونيم على المشاركة في التأسيس تأييدٌ للفكرة صدر عن الحاخام تسفي يهودا هَكوهين كوك، رئيس يشيفات مِركاز هَراف والزعيم الروحي للحركة.

وقد اعتبر مؤسسو الحزب اتفاق كامب ديفيد خيانة للأهداف الصهيونية الأساسية، وخطراً على أمن إسرائيل، وعلامة على تدهور اجتماعي ـ سياسي ـ روحي شامل أصاب المجتمع والدولة والمؤسسة الحاكمة في إسرائيل، ولا علاج له إلا بالعودة إلى أسس الحركة الصهيونية الأصلية، بموجب فهمهم لها، وكما وصفها وعمل على تحقيقها، بحسب رأيهم، الآباء المؤسسون للحركة الصهيونية في مختلف الحركات السياسية: العمالية والليبرالية واليمينية والدينية، مع تجاهل كامل للخلافات الفكرية والسياسية والمناحرات التي كانت موجودة بين أولئك الآباء. وقد أخذوا من هذه الأسس ما كان منسجماً مع نظرتهم الفكرية والسياسية العامة، وضمّنوه في بيانهم التأسيسي: فكرة أرض إسرائيل الكاملة؛ التشديد على أهمية التوراة والثقافة اليهودية في بناء الأمة؛ العمل الطلائعي الاستيطاني والاستعداد لتحمل المشقات والتضحية من أجل بناء المشروع الصهيوني؛ الاعتماد على القوة العسكرية بالأساس لحماية المشروع؛ عدم الثقة

بالفلسطينيين والعرب وبإمكان تحقيق سلام معهم في المدى المنظور. وأضافوا إليها فكرة التعاون بين الدينيين والعلمانيين في إطار حزب واحد. واعتبروا حزبهم أكثر من مجرد حزب سياسي آخر، ونظروا إليه باعتباره حركة جذرية هدفها البعيد إحياء المشروع الصهيوني. أمّا الهدف المباشر فكان تجذير وتوسيع المعارضة للانسحاب من سيناء ومنح الفلسطينيين حكماً ذاتياً، وإنشاء حركة جماهيرية قادرة على تحقيق ذلك.

وقد خاض هتحيا انتخابات الكنيست العاشر (١٩٨١) على أساس برنامج سياسي دعا، في جملة ما دعا إليه، إلى إلغاء اتفاق كامب ديفيد، وتطبيق السيادة الإسرائيلية على المناطق المحتلة فوراً، وتعزيز الاستيطان وتكثيفه فيها. وقد فاز بثلاثة مقاعد في الكنيست. ومع اقتراب موعد الانسحاب من سيناء، قاد الحزب حملة جماهيرية لوقفه، لكن الحملة لم تكن فعالة، وآلت إلى الفشل. وعلى الرغم من معارضته العنيفة للحكومة، فإنه وافق في سنة ١٩٨٢، في إثر غزو إسرائيل للبنان، على الانضمام إلى حكومة بيغن، وعُيّن رئيسه يوفال نئمان وزيراً للعلوم والتطوير ورئيساً للجنة الوزارية لشؤون الاستيطان، التي أقرت لاحقاً تأسيس أكثر من ٤٠ مستوطنة، معظمها في الضفة الغربية.

وفي سنة ١٩٨٣ تعرض هتحيا لهزة صغيرة عندما استقال أحد أبرز زعماء غوش إيمونيم في الحزب، عضو الكنيست حنان بورات، من عضويته في الكنيست والحزب، ليشارك سنة ١٩٨٤، مع مجموعة من غوش إيمونيم، في تأسيس حزب مَتْساد الديني المتطرف قومياً. لكن الحزب عوَّض عن ذلك بانضمام رئيس الأركان، رفائيل إيتان، إلى صفوفه قبيل انتخابات سنة ١٩٨٤ مع مجموعة من أعضاء الكيبوتسات والموشافيم من أنصار فكرة أرض إسرائيل الكبرى التفّت حول إيتان لتأسيس تنظيم أُطلق عليه اسم تسومت. وقد فاز هتحيا في تلك الانتخابات بخمسة مقاعد، وأصبح بذلك ثالث أكبر حزب في الكنيست الحادي عشر، بعد المعراخ والليكود. لكنه لم ينضم إلى حكومة الائتلاف الوطنية التي أُلّفت في إثر الانتخابات بسبب القيود التي وضعت في الاتفاق الائتلافي فيما يختص بإنشاء مستوطنات جديدة.

بعد انضمام تسومت إلى الحزب، اتسم الوضع الداخلي في هتحيا بتوتر واحتكاكات مستمرة بين رفائيل إيتان وغيئولا كوهين، مصدرها الرئيسي الاختلاف في الذهنية والنظرة العامة إلى الأمور بين إيتان، سليل البالماح والحركة العمالية الصهيونية اليسارية، وبين غيئولا، سليلة منظمة ليحي السرية الإرهابية والحركة التصحيحية اليمينية. وتطورت هذه الاحتكاكات سنة ١٩٨٧ إلى صدام جبهوي بين الاثنين، اتهم فيه كل منهما الآخر بمحاولة وضع أنصاره في المراكز المهمة للسيطرة على الحزب، وانتهى بانشقاق تسومت عن الحزب قبيل انتخابات سنة ١٩٨٨. وقد

أسفرت تلك الانتخابات عن عودة هتحيا إلى حجمه البرلماني السابق، أي ثلاثة مقاعد في الكنيست، وفوز تسومت بمقعدين.

وقد خاض هتحيا الانتخابات الأخيرة (١٩٩٢) على أساس برنامج سياسي ركز على رفض الحكم الذاتي للفلسطينيين والدعوة إلى تطبيق السيادة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة فوراً، وعلى ضرورة تكثيف الاستيطان وتوسيعه فيهما، وقمع الانتفاضة الفلسطينية من خلال استخدام عنف أكبر وإجراءات أكثر جذرية ضد الفلسطينيين ومؤسساتهم، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الضفة والقطاع في الدول العربية وتوطينهم فيها. ولدهشة الأوساط السياسية، فشل الحزب في اجتياز نسبة الحسم (١,٥٪ من مجموع أصوات الناخبين)، وخسر تمثيله في الكنيست. وقدم رئيس الحزب، يوفال نئمان، استقالته من منصبه في إثر الانتخابات، واعتزل العمل السياسي. ويعاني الحزب حالياً (في أواخر سنة ١٩٩٥) تدهوراً شديداً في أوضاعه، ولا يُكاد يُلمس له أثر في الحياة السياسية.

التمثيل في الكنيست (عدد المقاعد): الكنيست العاشر (١٩٨١) ـ ٣؛ الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤) ـ ٥؛ الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨) ـ ٣.

ج) تسومت

تسومت (مفترق طرق) حزب شديد التطرف قومياً، أسسه رئيس الأركان السابق رفائيل إيتان سنة ١٩٨٣، بعد تقاعده من الجيش في السنة نفسها. وقد تألف في البداية من أعضاء كيبوتسات وموشافيم من أنصار «أرض إسرائيل الكاملة» ومن عسكريين سابقين خدموا تحت قيادة إيتان في الجيش، وتكونت نواته الصلبة من مجموعة كيبوتس عين فيرد. وقد انضم تسومت قبيل انتخابات سنة ١٩٨٤ إلى حركة هتحيا، المكونة من حركة غوش إيمونيم الدينية، ومن مجموعات من أصول حزبية وسياسية مختلفة في نظرتها العامة إلى طابع الدولة والأهداف الاجتماعية، ومتفقة حول الولاء لفكرة «أرض إسرائيل الكاملة» وبرنامج سياسي/استيطاني شديد التطرف. لكن لم يمض وقت طويل حتى بدأت خلافات تظهر بشأن أمور كثيرة بين إيتان وعدد من زعماء الحزب، مصدرها الاختلاف في الذهنية والنظرة الشاملة إلى الأمور بين إيتان، سليل الحركة العمالية الصهيونية والبالماح والجيش الإسرائيلي، وبين العناصر الدينية واليمينية، سليلة المفدال واليشيفات (المدارس الدينية) وحيروت والحركة التصحيحية. وقد أثار إيتان غضب العناصر الدينية في هتحيا بإصراره على تجنيد شبان اليشيفات ومعارضته عدداً من المطالب الدينية في مجال التشريع وفيما يتعلق بالمخصصات الرسمية للمؤسسات

الدينية. وأثارت غضبه في المقابل أساليب عمل غوش إيمونيم والعناصر اليمينية، وصبغة خطابها السياسي ومضمونه. وتفاقمت هذه الخلافات بمرور الوقت، وأدت في سنة ١٩٨٧ إلى صدام جبهوي بين إيتان وغيئولا كوهين، زعيمة مجموعة حيروت سابقاً في هتحيا، اتهم خلاله كل منهما الآخر بمحاولة السيطرة على الحزب، وانتهى بانشقاق تسومت قبيل انتخابات سنة ١٩٨٨ وإعادة تكوينه كحزب مستقل.

وفاز تسومت في انتخابات سنة ١٩٨٨ بمقعدين في الكنيست، وانضم إلى الائتلاف الحكومي برئاسة يتسحاق شمير سنة ١٩٩٠ بعد انسحاب حزب العمل منه، وتسلم رفائيل إيتان منصب وزير الزراعة. لكنه استقال منه في نهاية سنة ١٩٩١ احتجاجاً على رفض شمير تأييد قانون انتخاب رئيس الحكومة من الشعب مباشرة، وعاد إليه في آذار/مارس ١٩٩٢، بعد أن أقر الكنيست القانون.

وقد حقق تسومت في انتخابات سنة ١٩٩٢ انتصاراً كبيراً فاجأ الأوساط السياسية والحزب نفسه؛ إذ حصل على ثمانية مقاعد في الكنيست الثالث عشر، مضاعفاً بذلك قوته أربع مرات. وكان من العوامل المهمة التي ساهمت في تحقيق هذا الإنجاز، الصورة التي ارتسمت لتسومت في أذهان الناخبين كحزب نظيف لم تلوثه أدران الحياة السياسية في مقابل الصورة السوداء التي ارتسمت للأحزاب الأخرى من جراء المناورات والصفقات وأعمال الابتزاز التي أعقبت انفراط عقد حكومة الوحدة الوطنية سنة ١٩٩٠، والصراعات فيها على الزعامة والمناصب قبيل الانتخابات. ويعود إلى إيتان الفضل في الصورة التي ارتسمت لتسومت كلياً؛ إذ كان قادته الآخرون أشخاصاً مغمورين، وصغار السن نسبياً، ولم يسبق لمعظمهم أن مارس الحياة السياسية. وقد تعرضت هذه الصورة إلى اهتزاز شديد في أوائل سنة ١٩٩٤، في إثر نزاع شديد بين إيتان وثلاثة أعضاء كنيست من الحزب (غونين سيغف، أليكس غولد فارب، إستير سلموفيتس)، رافقته تُهمٌ وجِّهت إلى إيتان تصفه بالدكتاتورية وغض النظر عن تلاعب بأموال الحزب، وانتهى بانشقاق أعضاء الكنيست الثلاثة وتأليفهم حزباً جديداً باسم «يِعود»، ما لبث أن انضم إلى حكومة يتسحاق رابين، ثم حكومة شمعون بيرس التي شكلت في إثر اغتيال رابين في أواخر سنة ١٩٩٥.

من الناحية الأيديولوجية، يجمع تسومت بين ميول بالغة التطرف في المجال السياسي/الأمني وبين ميول «يسارية» في المجال الاقتصادي/الاجتماعي، ويتصف بعداء شديد للفلسطينيين، بما في ذلك فلسطينيو ١٩٤٨ الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية. وتشكل فكرة «أرض إسرائيل الكاملة» مركز الثقل في تفكيره والمحور الأساسي لأنشطته. وقد خاض انتخابات الكنيست الأخيرة (١٩٩٢) على أساس المبادىء والسياسات التالية: الإصرار على بقاء القدس موحدة عاصمة لإسرائيل تحت السيادة

الإسرائيلية؛ رفض الانسحاب من أي جزء من الأراضي المحتلة الفلسطينية والسورية؛ تكثيف الاستيطان اليهودي وتوسيعه في جميع الأراضي؛ قمع الانتفاضة الفلسطينية بوسائل وإجراءات وعقوبات أشد عنفاً وأكثر شمولية؛ رفض الاعتراف بـ م .ت .ف. أو التفاوض معها؛ رفض قيام دولة فلسطينية غربي نهر الأردن؛ رفض منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً واسع النطاق، والاستعداد فقط لمنحهم حكماً ذاتياً لإدارة حياتهم في مجال البلديات، مع بقاء إسرائيل مصدر السلطة، وبقاء سيطرة إسرائيل الكاملة على الأمن الخارجي والداخلي، والموارد الطبيعية والبنية التحتية، والأرض والمياه والكهرباء والطرق الرئيسية؛ تطبيق السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية وغزة فوراً، مع بقاء سكان الضفة الأصليين مواطنين أردنيين يمارسون حقوقهم السياسية في الأردن؛ حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين حالياً في الضفة الغربية وغزة في الدول العربية وتوطينهم فيها؛ رفض قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ المتعلق باللاجئين الفلسطينيين (حق العودة أو التعويض)؛ ربط احتفاظ فلسطينيي ١٩٤٨، الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، بمواطنيتهم الإسرائيلية وبالحقوق السياسية والاجتماعية الناجمة عنها، بتأديتهم ثلاثة أعوام «خدمة وطنية» موازية لخدمة اليهود العسكرية في الجيش، وببرهنتهم عن ولائهم وإخلاصهم للدولة، وتجريد من يخل منهم بالأمن من الجنسية الإسرائيلية وترحيله إلى خارج الحدود.

وفيما يختص بالمجال الاقتصادي/الاجتماعي وعلاقة الدين بالدولة، يشدد تسومت على تحسين أوضاع الشرائح الفقيرة والمغبونة، والمساواة في التعليم، وتولّي الدولة تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية، وفصل الدين عن السياسة، ومحاربة الإكراه الديني، وتجنيد طلاب اليشيفات.

وتتكون قاعدة تسومت الانتخابية، الأشكنازية في أغلبيتها، من خليط متنوع من الناخبين جذبتهم إليه صورته العامة كحزب نظيف سياسياً، صريح ومباشر في خطابه السياسي، قليل المناورة والتقلب في مواقفه السياسية، أو استهوتهم نقاط معينة في برنامجه السياسي. ويتمتع تسومت بتأييد قوي بصفة خاصة في أوساط الشبان وفي صفوف الجيش، وفي مستوطنات الحدود الشمالية، وفي الأوساط المؤيدة لـ «فكرة أرض إسرائيل الكاملة» في الكيبوتسات والموشافيم التابعة للحركة العمالية الصهيونية.

التمثيل في الكنيست (عدد المقاعد): الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨) ـ ٢؛ الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢) ـ ٨ (و٥ بعد الانشقاق).

د) يِعُود

يِعُود (العهد) حزب يميني شديد التطرف قومياً أسسه في شباط/ فبراير ١٩٩٤ ثلاثة أعضاء كنيست (غونين سيغف، أليكس غولدفارب، إستير سلموفيتس)، انشقوا عن حزب تسومت مع عدد من مؤيديهم فيه، في إثر صدام بينهم وبين رئيس الحزب رفائيل إيتان، مصدره تهمٌ بالتلاعب بأموال الحزب وجّهها الثلاثة إلى مدير الحزب، وهي تهمٌ رفضها إيتان وشن على مطلقيها حملة شديدة دفعتهم إلى الانشقاق. وقد شكل الثلاثة في البداية كتلة مستقلة في الكنيست، ثم أعلنوا تأسيسهم حزباً جديداً باسم يِعود، اختارت سكرتاريته الموقتة سيغف رئيساً له، وغولدفارب رئيساً لكتلته في الكنيست، وسلموفيتس رئيساً للجنته المركزية.

وقد صاغ الحزب برنامجاً سياسياً شدد فيه على «تكامل أرض إسرائيل»، لكنه أبقى المجال مفتوحاً أمام انضمامه إلى الائتلاف الحكومي برئاسة رابين. وجرت في أواسط سنة ١٩٩٤ مفاوضات بين ممثلين عنه وممثلين عن حزب العمل، اتفق الطرفان فيها على انضمام يِعود إلى الحكومة وتم ذلك فعلاً فيما بعد.

هـ) موليدت

موليدت (الوطن) حزب يميني متطرف قومياً وشديد العداء للفلسطينيين والعرب، أسسه قبيل انتخابات سنة ١٩٨٨ اللواء (احتياط) رحبعام زئيفي (الملقب بغاندي) تحت شعار «الترانسفير»، الذي يعني بالنسبة إلى موليدت ترحيل جميع السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الدول العربية.

وقد فاز الحزب في انتخابات تلك السنة بمقعدين، علماً بأن الانتخابات التي جرت بعد ثلاثة شهور فقط من تأسيسه ومن دون أن تكون له زعامة أو مؤسسات أو أجهزة أو إمكانات مالية ذات شأن. وقد دلَّ ذلك الفوز على تجذر وقوة جاذبية شعار طرد الفلسطينيين، الذي كان حزب كاخ، بزعامة الحاخام مئير كهانا، قد رفعه من قبل ووصل بفضله إلى الكنيست سنة ١٩٨٤، وحظرت المحكمة العليا ترشيحه في انتخابات سنة ١٩٨٨ بسبب آرائه العنصرية. وفاز موليدت في انتخابات سنة ١٩٩٢ بثلاثة مقاعد في الكنيست، لكن خلافات ما لبثت أن دبت بين زعيمه عضو الكنيست رحبعام زئيفي وبين الرجل الثاني في قائمته الانتخابية، عضو الكنيست شاؤول غوتمان، وأدت في آذار/ مارس ١٩٩٤ إلى طرد الأخير من الحزب، مع بقائه عضواً في الكنيست.

من الناحية الأيديولوجية، يشترك موليدت مع باقي أحزاب أقصى اليمين في معظم الأمور، ونخص بالذكر منها: القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية وعاصمة إسرائيل

الأبدية؛ رفض الانسحاب من أي جزء من أجزاء المناطق المحتلة؛ تكثيف وتوسيع الاستيطان في جميع أنحاء المناطق المحتلة؛ رفض الاعتراف بالشعب الفلسطيني وبأي حق من حقوقه أو مطالبه؛ رفض الاعتراف بـ م.ت.ف. أو التفاوض معها؛ رفض الحكم الذاتي للفلسطينيين جملة وتفصيلاً؛ استخدام وسائل وإجراءات وعقوبات أشد عنفاً وشمولاً لقمع الانتفاضة الفلسطينية وتخويل الجيش كامل الصلاحيات للقضاء عليها؛ تطبيق السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بعد ترحيل الفلسطينيين عنهما (هنا يختلف موليدت عن سائر أحزاب أقصى اليمين التي تطالب بتطبيقها فوراً).

وفيما يختص بالمجال الاقتصادي/الاجتماعي وعلاقة الدين بالدولة، يطرح الحزب برنامجاً يمينياً، ويدعو إلى فصل الدين عن السياسة.

لكن ما يميِّز موليدت من باقي أحزاب أقصى اليمين، ويبرر وجوده وسبب بقائه، هو شعار «الترانسفير» الذي يرفعه، وصراحته النسبية في إعلان هدفه الأساسي والوسائل التي يقترحها. ويدعي موليدت أن «الترانسفير» الذي يدعو إليه لا يعني، كما كانت الحال بالنسبة إلى كاهانا وكاخ، طرد الفلسطينيين بالقوة، وإنما هو «ترانسفير بالاتفاق» و«ترانسفير طوعي». ويُعرِّف زئيفي «الترانسفير بالاتفاق» بقوله إنه عملية تبادل سكان باتفاق بين حكومات من أجل هدف مشترك، مثل إنهاء حالة الحرب بينها، كما حدث بين تركيا واليونان في أوائل القرن الحالي، أو من أجل السلام، مثلما حدث بين إسرائيل ومصر في الثمانينات، عندما أخلت إسرائيل مستوطنات سيناء من اليهود. ويعرف «الترانسفير الطوعي» بأنه هجرة الفرد لأسباب ودوافع مختلفة: شخصية، عائلية، اجتماعية، دينية، قومية،أمنية، اقتصادية... إلخ. ويقترح زئيفي، من جهة، أن يكون مطلب إسرائيل الرئيسي في مفاوضاتها مع الدول العربية «أخذ» جميع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة وتوطينهم في أراضيها، ومن جهة أُخرى، أن تعمل إسرائيل على دفع الفلسطينيين إلى الهجرة من خلال إجراءات اقتصادية وأمنية وإدارية متنوعة، منها عدم تشجيع الصناعة في الضفة والقطاع ومنع عمالهما من العمل في إسرائيل، وإغلاق الجامعات والكليات فيهما، وهكذا «يضطر الـ ١٤٠ ألف عامل [من المناطق المحتلة] في إسرائيل إلى البحث عن عمل خارج الحدود» و«يضطر الطلاب والمحاضرون إلى البحث عن أمكنة عمل في الدول العربية»، ومن ثم تلحق عائلاتهم بهم. كما يقترح إنشاء «وكالة» متخصصة مهمتها تشجيع هجرة الفلسطينيين إلى الخارج.

وبالنسبة إلى عرب الـ ١٩٤٨، الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، يشترط موليدت «حصولهم على حقوق مواطنية متساوية بتأديتهم جميع الواجبات المدنية، مثل الخدمة في الجيش، أو خدمة وطنية لمدة مضاعفة»، وبإثبات ولائهم وإخلاصهم للدولة.

وتتكون قاعدة موليدت الانتخابية في أغلبيتها من شرائح سكانية متدنية الدخل والثقافة، تقطن في مدن الإعمار وفي الأحياء الفقيرة في المدن الكبرى، ومن مؤيدي «الترانسفير» الكلي لسكان المناطق المحتلة في مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية. ويشكل المصوتون السابقون لكاخ جزءاً لا يستهان به من قاعدة موليدت الانتخابية، وكان هؤلاء قد حولوا تصويتهم من كاخ إلى موليدت بعد حظر ترشيح الحزب الأول. ويتمتع موليدت بنسبة تأييد عالية في أوساط الشباب الهامشي في المجتمع، وبنسبة تأييد في المستوطنات في الضفة وفي الجيش أعلى من نسبة التأييد العامة له في البلد.

وتتركز السلطة الفعلية في الحزب كلياً في يد زئيفي، الذي لم يجد حرجاً في أن يعلن قبيل الانتخابات الأخيرة (١٩٩٢) أنه هو وحده الذي اختار قائمة مرشحي الحزب للكنيست، شارحاً أن مؤسسات الحزب، في أية حال، معيّنة لا منتخبة.

التمثيل في الكنيست (عدد المقاعد): الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨) ـ ٢؛ الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢) ـ ٣.

و) كاخ

كاخ (هكذا ـ مع رسم يصور قبضة مضمومة ليعني: «هكذا ـ بالقوة») حزب يميني عنصري شديد التطرف دينياً وقومياً وذو نزعات فاشية واضحة، أسسه سنة ١٩٧٣ الحاخام مئير كهانا، رئيس «عصبة الدفاع اليهودي» التي أُنشئت في الولايات المتحدة سنة ١٩٦٨، بعد هجرة كاهانا إلى إسرائيل سنة ١٩٧١.

وقد طور كاخ، أو بالأحرى زعيمه كهانا، أيديولوجية هي مزيج من أفكار دينية، وكراهية شديدة للعرب، وأفكار فاشية مستوحاة من الحركات اليمينية العنصرية في الولايات المتحدة. ورفع علناً في الساحة السياسية، أول مرة في تاريخ إسرائيل، شعار طرد الفلسطينيين من جميع أنحاء «أرض إسرائيل»، من دون تمييز بين عرب ١٩٤٨ الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية وعرب المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧.

وقد وجَّه كاخ أنشطته في البداية ضد عرب ١٩٤٨، وبدأ حملات لإثارة الكراهية ضدهم والتحريض على طردهم من البلد، وتنغيص عيشهم ريثما يتحقق ذلك. واتسمت هذه الحملات بكثير من السوقية والابتذال، وبلغت ذروتها في النصف الأول من الثمانينات بمسيرات نظمها كهانا إلى بعض المدن والقرى العربية للتحرش بسكانها، ولفت الأنظار إلى شخصه وحزبه. وقد انتهت هذه المسيرات دائماً بمصادمات مع السكان العرب أقلقت السلطات ودفعتها إلى حظر دخول كهانا إلى المدن والقرى العربية.

وفي النصف الثاني من الثمانينات، خفف كاخ من أنشطته في الأراضي المحتلة

سنة ١٩٤٨، ونقل مركز الثقل في عمله إلى الضفة الغربية، حيث قاعدته البشرية الرئيسية ومقر قيادته الموجودة في مستوطنة كريات أربع بالقرب من مدينة الخليل. وارتبط اسمه بتنظيمين سريين مسلحين عُزيت إليهما أعمال إرهابية كثيرة شملت الاعتداء على الأشخاص، وتخريب الممتلكات، واقتلاع الأشجار والمزروعات، وحوادث قتل معينة راح ضحيتها عدد من المواطنين العرب. وقد أُنشئ التنظيم الأول سنة ١٩٨٦، ويدعى «لجنة الأمن على الطرق»، وأنشىء ثانيهما سنة ١٩٨٩، ويدعى «دولة يهودا». وأخطر الاثنين هو «لجنة الأمن على الطرق»، الذي يقدر عدد أفراده بمئات من الأعضاء، يقيم معظمهم في كريات أربع، والمجهز بوسائط نقل سريعة وأجهزة اتصال حديثة، ويمتلك مخابىء أسلحة ومواد تخريبية. وارتبط اسم كاخ أيضاً بتنظيمين سريين آخرين هما: «ت.ن.ت.» (تيرور - نيغد - تيرور/ إرهاب ضد الإرهاب) و«السيكاركيم» (حملة الخناجر)، نشطا فترة قصيرة، الأول ضد العرب، والآخر ضد بضعة يهود من مؤيدي السلام مع العرب.

وقد رشح كهانا نفسه لانتخابات الكنيست في سنوات ١٩٧٣و١٩٧٧ و١٩٨١، إلا إنه فشل في الحصول على عدد كاف من الأصوات لانتخابه. لكن مع تغير المناخ السياسي والقيمي بعد وصول الليكود إلى الحكم سنة ١٩٧٧، ومع نمو الأصولية الدينية اليهودية ومشاعر العداء ضد العرب،أخذت قاعدته الشعبية في الاتساع. وهكذا، عندما رشح نفسه لانتخابات الكنيست سنة ١٩٨٤، حملته أصوات ٢٦ ألف ناخب إلى الكنيست. وقد شكل فوز كهانا، بأفكاره العنصرية وممارساته الفاشية، بمقعد في الكنيست فضيحة سياسية لإسرائيل، دفعت الكنيست إلى سن قانون يحظر أن تشارك في الانتخابات الأحزاب الداعية إلى التمييز العنصري وإثارة مشاعر الكراهية والعداء ضد فئات من المواطنين. وحظرت المحكمة العليا، استناداً إلى هذا القانون، مشاركة كاخ في انتخابات سنة ١٩٨٨.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ فقد كاخ زعيمه، عندما أقدم مواطن أميركي من أصل مصري على اغتياله في نيويورك، خلال زيارة كان كهانا يقوم بها إلى الولايات المتحدة لجمع التبرعات لحزبه. وبفقده خسر كاخ مصدر قوته الرئيسي؛ إذ كان كهانا المنظِّر، والداعية، وجامع الأموال، ومتخذ القرارات الرئيسية، وموجّه الأنشطة ومحركها الرئيسي. وقد انشق كاخ بعد فترة قصيرة من مقتل زعيمه إلى تنظيمين، احتفظ أحدهما بالاسم الأصلي للحزب، وتبنى الآخر اسم «كهانا حي»، وغلبت عليهما صفة التنظيم الإرهابي السري، ولم يعد أي منهما يستحق صفة الحزب. وبقيت قيادة كاخ في كريات أربع، بينما تمركزت قيادة «كهانا حي» في مستوطنة كفار تابواح، في قضاء نابلس. والتنظيم الأكبر والأخطر بينهما هو كاخ، الذي يبلغ عدد أعضائه المسجلين بضع مئات،

وأنصاره بضعة آلاف. وتتألف قيادته العليا من باروخ مرزيل، رئيس «الحزب» ونوعام فدرمان، الناطق بلسانه، وتيران بولاك، رئيس «لجنة الأمن على الطرق». أمّا «كهانا حي»، فهو أقل شأناً وعدداً، ويتألف من بضع عشرات من الأعضاء، ويرئسه بنيامين كهانا، ابن مئير كهانا.

وقد أقدم أحد أعضاء كاخ، باروخ غولدشتاين، الطبيب والضابط (احتياط) في الجيش الإسرائيلي على ارتكاب مجزرة في الحرم الإبراهيمي في الخليل في فجر يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤، سقط ضحيتها عشرات القتلى والجرحى من المصلين المسلمين. وعقب المجزرة، اعتبرت الحكومة الإسرائيلية حزبي كاخ وكهانا حي تنظيمين إرهابيين، وحظرت أنشطتهما، وأصدرت أوامر اعتقال إدارية ضد خمسة من قادة كاخ، وتعليمات بمصادرة الأسلحة الفردية لبضعة أفراد آخرين.

وتتكون قاعدة كاخ الحزبية والشعبية إجمالاً من شرائح اجتماعية فقيرة، قليلة التعليم، متذمرة وناقمة على المؤسسة الحاكمة، وتتسم بعداء شديد للعرب. وتبرز في قيادته ونواته الصلبة العناصر المهاجرة من الولايات المتحدة، مدفوعة بتعصبها الديني، وعدائها للأغيار، وحلمها بالخلاص المشيحاني.

ثالثاً: المعسكر الديني

ينقسم عالم المتدينين في إسرائيل بالأساس إلى قسمين هما: المتدينون الصهيونيون، الذين يسمون بالعبرية «هَتِسيونيم هَداتييم»، والمتدينون المتشددون، الذين يسمون «حريديم» (وَرعين) (مفردها: حَريدي)، وينتمي كلاهما إلى التيار الأرثوذكسي في اليهودية. ويمثل القسمَ الأول في الساحة السياسية الإسرائيلية المفدال، ويمثل القسمَ الآخر حزبا أغودات يسرائيل وديغل هتوراه (المتحدان حالياً في كتلة يهدوت هتوراه) وحزب شاس. ولا توجد أحزاب تمثل التيارين الإصلاحي والمحافظ في اليهودية، اللذين يشكل أتباعهما أقلية صغيرة في إسرائيل.

وينقسم عالم المتدينين المتشددين (الحريديم) بدوره إلى قسمين: الطوائف الحسيدية والطوائف اللتوانية. والحسيدية حركة صوفية نشأت في لتوانيا (جنوب شرق بولندا) في القرن الثامن عشر، ودعت إلى مبادىء مخالفة للتعاليم الدينية التقليدية السائدة آنذاك، قائلة إن هدف الدين الالتصاق بالله من خلال تركيز الفكر كله في الخالق، وبذل الجهود للتعرف إلى مزاياه من دون الحاجة إلى التعمق في دراسة التعاليم الدينية، لأن مجرد إقامة الصلوات والشعائر الدينية تحل محلها. وتدعي أيضاً أن في استطاعة كل إنسان، إذا كان صالحاً وصديقاً، التماثل مع الله ومعرفة أسراره. وقد أثارت

هذه الحركة غضب الحاخامين، واستثارت تياراً معارضاً لها اعتبر الحسيدية ضرباً من ضروب الشعوذة. وقد دعي أيضاً هذا التيار باسم «هَمِتْنَغديم»، أي المعارضين، وغلبت عليهم تسمية «اللتوانيين»، نظراً إلى نشوء التيار في لتوانيا.

وقد خبا الخصام بين التيارين بمرور الوقت، وحل محله منذ أوائل القرن الحالي نمط من التعايش والتعاون السياسي في إطار حزب أغودات يسرائيل و«مجلس كبار علماء التوراة» ـ الهيئة الروحية والسياسية العليا للحزب. لكن الخصام تجدد قبيل انتخابات سنة ١٩٨٨، وأدى إلى انشقاق «اللتوانيين» عن أغودات يسرائيل وتأسيسهم حزباً جديداً باسم ديغل هتوراه، ما لبث أن عاد إلى التكتل مع الحزب الأم قبيل انتخابات سنة ١٩٩٢ في كتلة يهدوت هتوراه.

أ) المفدال

المفدال (مِفْلَغا داتيت لِئوميت/ الحزب الديني القومي) حزب ديني صهيوني أُسس سنة ١٩٥٦ من اتحاد حزبين دينيين صهيونيين قديمين هما: مزراحي وهبوعيل همزراحي. أُسس أولهما في روسيا سنة ١٩٠٢، وأُسس الآخر في فلسطين سنة ١٩٢٢، وكانا يؤلفان معاً الجناح الديني في الحركة الصهيونية. وكان أبرز قادته لدى تأسيسه حاييم موشيه شابيرا، ويوسف بورغ، ويتسحاق رفائيل، وزيرح فيرهافتيغ.

وقد حافظ الحزب بعد تأسيسه، وحتى سنة ١٩٧٧، على «التحالف التاريخي» الذي كان قائماً بين همزراحي وهبوعيل همزراحي وبين حزب مباي، والذي تعود بداياته إلى أواسط عقد الثلاثينات، وشارك في جميع الحكومات الائتلافية التي تألفت بزعامة حزب مباي/ العمل حتى خسارة الأخير الحكم سنة ١٩٧٧. وكان يتولى تقليدياً وزارتي الأديان والداخلية، ويوجه جُلَّ اهتمامه إلى القضايا الداخلية المتصلة بالطابع الديني للدولة وتلك التي تمس مصالح جمهور المتدينين مباشرة، ويقل من التدخل في السياسة الخارجية/ الأمنية والسياسات الاقتصادية/ الاجتماعية. وهذا ما كان يجعله شريكاً مريحاً لحزب مباي/ العمل في معظم الحكومات التي شكّلها. وقد ركز الحزب من خلال مشاركته في الحكم، في العقود الثلاثة الأولى من قيام الدولة، على إنشاء وتنظيم المؤسسات الدينية والاجتماعية الموجهة لتلبية حاجات جمهوره وتوسيع شبكة التعليم الديني الرسمي والمعاهد الدينية التابعة له، وعلى تحسين الخدمات الاجتماعية والصحية لجمهور المتدينين، وسعى للمحافظة على الوضع الراهن (Status quo) الموروث من فترة ما قبل قيام الدولة فيما يختص بالعلاقة بين الدين والدولة، ولإرسائه على أساس تشريعي.

لكنه في إثر «الانقلاب السياسي» الذي وقع سنة ١٩٧٧، والذي أحل الليكود في سدة الحكم محل حزب العمل، قلب ظهر المجن لحزب العمل واتجه إلى التحالف مع اليمين القومي، وشارك في الحكومتين اللتين ألفهما مناحم بيغن بعد انتخابات سنتي ١٩٧٧ و١٩٨١، وفي حكومتي الوحدة الوطنية اللتين تألفتا في إثر انتخابات سنتي ١٩٨٨ و١٩٩٢، ورفض المشاركة في الحكومة التي أُلفت بزعامة حزب العمل بعد انتخابات سنة ١٩٩٢. وقد جاء هذا الموقف منسجماً مع التحول الجذري الذي أخذ يطرأ على المفدال منذ أواسط السبعينات، وحوَّله من حزب معتدل في قضايا الخارجية والأمن (التي تصنَّف ضمنها القضايا المتصلة بالمناطق المحتلة) إلى حزب شديد التطرف قومياً، ومن حزب منشغل أساساً بالقضايا الدينية إلى حزب يضع «أرض إسرائيل الكبرى» في رأس قائمة اهتماماته.

وقد حدث هذا التحول في مواقف الحزب وأولوياته من خلال صراع عنيف استمر طوال عقد السبعينات وأوائل الثمانينات بين القيادة القديمة للحزب، التي كانت مواقفها السياسية أقرب إلى مواقف حزب العمل، وبين كتلة الشباب فيه، بزعامة زفولون هامر ويهودا بن مئير، التي تأثرت بتعاليم الحاخام تسفي يهودا هَكوهين كوك، الزعيم الروحي لحركة غوش إيمونيم ورئيس يِشيفات مِرْكاز هَرَاف، الذي أحل «أرض إسرائيل» في مرتبة من القداسة تعادل قداسة «توراة إسرائيل» و«شعب إسرائيل»، واعتبر استيطانها وإبقاءها تحت السيادة الإسرائيلية فريضتين دينيتين لا تقلان شأناً عن باقي الفرائض الدينية. وقد نجحت كتلة الشباب، مستغلة الخصومات والمنافسات بين كتل الزعامة القديمة، في السيطرة على الحزب في الثمانينات، وتغيير مواقفه وأولوياته.

وقد تعرض الحزب في النصف الأول من الثمانينات إلى انشقاقين أديا إلى إضعافه وإلى خسارته جزءاً كبيراً من قاعدته الانتخابية. ففي سنة ١٩٨١، عشية انتخابات الكنيست العاشر، انشقت عنه مجموعة من أبناء الطوائف الشرقية بزعامة أهرون أبو حتسيرا احتجاجاً على سيطرة الأشكنازيين على قيادة ومؤسسات الحزب، وأسست حزباً جديداً دُعي تامي (تنوعات مَسُورِت يسرائيل/حركة تراث إسرائيل)، جذب إليه في الانتخابات التي جرت في ذلك العام جزءاً كبيراً من ناخبي المفدال من الطوائف الشرقية، وفاز بثلاثة مقاعد في الكنيست. وفي سنة ١٩٨٣ انشقت عن المفدال أيضاً مجموعة أُخرى شديدة التطرف سياسياً ودينياً، بزعامة الحاخامين يوسف شابيرا وحاييم دروكمان، احتجاجاً على مواقف القيادة من عدد من الأمور السياسية والاستيطانية، وأسست حزباً دُعي مَتْساد (مِفْلغا تسيونيت داتيت/ الحزب الصهيوني الديني). واتحد متساد عشية انتخابات سنة ١٩٨٤ مع حزب بوعالي يسرائيل بزعامة الحاخام أبراهام فيرديغَر ومجموعة من غوش إيمونيم منشقة عن هتحيا بزعامة حنان

بورات لتأسيس حزب دُعي موراشاه (التراث)، جذب إليه في الانتخابات التي أُجريت في ذلك العام جزءاً من ناخبي المفدال من ذوي الميول الشديدة التطرف سياسياً، وفاز بمقعدين في الكنيست. وقد عاد شابيرا ودروكمان وبورات لاحقاً إلى صفوف المفدال في أوقات مختلفة.

وكانت الصراعات والانشقاقات في المفدال، في العمق، انعكاساً لعدد من التغيرات الجذرية السياسية والاجتماعية التي طرأت على إسرائيل في العقدين الأخيرين (نمو مشاعر التطرف القومي، نمو الأصولية الدينية الحريدية، بروز الطوائف الشرقية سياسياً)، وأدت بدورها إلى تفكك قاعدته الانتخابية التقليدية وضعف قوته البرلمانية. وقد انخفضت قوة المفدال في الكنيست من ١٠ مقاعد إلى ١٢ مقعداً في العقود الثلاثة الأُولى لقيام إسرائيل إلى ٦ مقاعد في انتخابات سنة ١٩٨١، و٤ مقاعد في انتخابات سنة ١٩٨٤، و٥ مقاعد في انتخابات سنة ١٩٨٨، و٦ مقاعد في انتخابات سنة ١٩٩٢. كما أدى ضعف المفدال إلى انقلاب في موازين القوى داخل المعسكر الديني بينه وبين الأحزاب الحريدية في العقد الأخير، إذ أصبحت قوتها ضعف قوته تقريباً، بعد أن كانت الحال عكس ذلك تماماً.

وقد خاض المفدال انتخابات الكنيست الأخيرة (١٩٩٢) بقائمة رأَسها رئيس الحزب زفولون هامر، وعلى أساس برنامج سياسي شديد التطرف، أبرز نقاطه ما يلي: لا يُسَلَّم أي جزء من «أرض إسرائيل» إلى سلطة أو سيادة أجنبية؛ لا تُقتلع أية مستوطنة يهودية من مكانها؛ القدس الموحدة هي الآن، وستبقى إلى الأبد، عاصمة لدولة إسرائيل وشعب إسرائيل، لا يمكن [قبول] أي كيان قومي مستقل عربي في «أرض إسرائيل»؛ فيما يتعلق بالحرب ضد الإرهاب والانتفاضة، [تُعتبر] حكومة إسرائيل، عن طريق الجيش وأذرعة الأمن، الجهة الوحيدة المسؤولة حصراً عن الأمن والهدوء والنظام العام، وينبغي لها أن تضمن الهدوء والأمن بكل الوسائل الضرورية؛ هضبة الجولان جزء من دولة إسرائيل غير قابل للسلخ عنها، ويجب أيضاً عدم التفاوض في شأنها من زاوية الأراضي في أية عملية سياسية تهدف إلى تحقيق السلام.

ويسيطر المفدال على الحاخامية العليا في إسرائيل وعلى مؤسسات التعليم الديني الرسمي، ويدير يشيفات ومدارس مهنية ومدارس تلمود عليا، ويتمتع بنفوذ قوي في جامعة بار ـ إيلان الدينية التي أُنشئت في الخمسينات. وترتبط به حركة استيطانية (هكيبوتس هداتي/ الكيبوتس الديني) تضم عدداً من الكيبوتسات وعشرات من الموشافيم، وحركة شبيبة تحمل اسم «بني عكيفا» أُسست سنة ١٩٢٩، وحركة نسائية أسست في الستينات. ويسيطر على مؤسسات مالية واقتصادية متعددة أهمها بنك همزراحي، وبنك بوعيل همزراحي، وشركة مِشْحاف للبناء والإعمار، وتنطق بلسانه

صحيفة هتسوفيه اليومية.

التمثيل في الكنيست (عدد المقاعد): الكنيست الثالث (١٩٥٥) ـ ١١ (تحت اسم الجبهة الدينية القومية)؛ الكنيست الرابع (١٩٥٩) ـ ١٢؛ الكنيست الخامس (١٩٦١) ـ ١٢؛ الكنيست السادس (١٩٦٥) ـ ١١؛ الكنيست السابع (١٩٦٩) ـ ١٢؛ الكنيست الثامن (١٩٧٣) ـ ١٠؛ الكنيست التاسع (١٩٧٧) ـ ١٢؛ الكنيست العاشر (١٩٨١) ـ ٦؛ الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤) ـ ٤؛ الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨) ـ ٥؛ الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢) ـ ٦.

ب) يهدوت هتوراه

يهدوت هتوراه (يهود التوراة) كتلة انتخابية ـ برلمانية ودينية أُلفت عشية انتخابات سنة ١٩٩٢ من حزبي أغودات يسرائيل وديغل هتوراه، الممثلَيْن للطوائف الأشكنازية الحريدية (من: حَريدي، جمعها حريديم، وهي التسمية الدارجة حالياً في إسرائيل لوصف المتزمتين أو الأصوليين الدينيين). وقد اتفق الحزبان على السعي لتوحيد الحزبين ومجلسي «كبار علماء التوراة» المنبثقَيْن منهما، بالإضافة إلى الاتفاق على قائمة المرشحين للكنيست. لكن حتى أواخر سنة ١٩٩٥، لم تكن عملية التوحيد قد تمت. وقد فازت الكتلة في الانتخابات التي أُجريت في السنة المذكورة بـ ٤ مقاعد في الكنيست، ورفضت الاشتراك في حكومة يتسحاق رابين التي أُلفت في إثر الانتخابات. وأبرز زعمائها الدينيين هو الحاخام أليعيزر مناحم شاخ، والسيد المعلم الحاخام من فيشنتس، موشيه يهوشع هاجر. ويمثلها في الكنيست الحاخامون أبراهام شابيرا، ومناحم بوروش، وأبراهام رابيتس، وشموئيل هالبرن.

ج) أغودات يسرائيل

أغودات يسرائيل (جمعية إسرائيل) حزب سياسي ديني معاد للصهيونية، أُسس سنة ١٩١٢ في بولندا على يد زعامات دينية تقليدية من ألمانيا ولتوانيا وهنغاريا وبولندا، تنتمي إلى التيار الأرثوذكسي في اليهودية، كان بينها خلافات بشأن أمور كثيرة جوهرية وثانوية، لكن جمعها العداء للصهيونية، عقيدة وحركة وبرنامجاً سياسياً واجتماعياً.

وقد اعتبر أغودات يسرائيل العقيدة الصهيونية، القائمة على فكرة القومية العلمانية (وما امتزج معها من عقائد كالليبرالية والاشتراكية، وغير ذلك)، ودعوتها اليهود إلى التخلي عن العيش في «المنفى» والهجرة إلى فلسطين وإقامة دولة ومجتمع عصري فيها على أسس جديدة، كفراً ومروقاً من الدين، وتخريباً للأسس الروحية والمادية التي كانت

تقوم عليها حياة الطوائف اليهودية في العالم، وتمرداً على المشيئة الإلهية. وتمسك الحزب، في المقابل، بالتوراة والشريعة اليهودية أساساً وحيداً وحصرياً لتنظيم حياة وسلوك الأفراد والجماعات اليهودية، كما تمسك بالقيم وأنماط الحياة والسلوك التقليدية لليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها، وبفكرة «الخلاص المشيحاني» القائلة إن خلاص «الشعب اليهودي» (والعالم)، وعودة اليهود «المنفيين» إلى «الأرض المقدسة»، وقيام «مملكة الرب» على الأرض لن تتم إلا مع عودة «المشيح المنتظر»، الذي سيظهر عندما تشاء العناية الإلهية ذلك، ولا تتم على يد الحركة الصهيونية أو من خلال أي مسعى بشري.

وقد عادى الحزب في البداية، ولفترة طويلة خلال الانتداب البريطاني على فلسطين، الحركة الصهيونية وحاربها بشدة، وعارض مفهوم «الوطن القومي اليهودي» وفكرة إقامة دولة يهودية. كما رفض أتباعه في فلسطين الاندماج في مجتمع المستوطنين اليهود الجدد الذي تكون تحت حماية الانتداب البريطاني وبتشجيع منه، وقاطعوا مؤسساته الصهيونية والرسمية، وعاشوا منعزلين عنه وعن مؤسساته.

لكن هذا العداء والمقاطعة خفّا بمرور الوقت، ونشأت منذ أواسط الثلاثينات أشكال من التفاهم والتعاون بين أغودات يسرائيل (ولا سيما جناحه العمالي، بوعالي أغودات يسرائيل) وبين المؤسسات الصهيونية السياسية والاستيطانية، أدت عشية قيام دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨ إلى سحب معارضة الحزب لقيام دولة يهودية، وإلى مشاركته في مجلس الدولة الموقت وفي أول حكومة ائتلافية، ولاحقاً في انتخابات الكنيست وفي «لعبة» الحكم والمعارضة. إلا إن تخلي الحزب عن معارضته لقيام دولة يهودية، وقبوله بالمشاركة في مؤسسات الحكم، لم يعنيا اعترافه رسمياً بإسرائيل دولةً يهودية، وإنما مجرد قبوله بها كأمر واقع، والاستفادة من «اللعبة السياسية» لخدمة المصالح الروحية والمادية لأتباعه وأنصاره. ولا يزال أغودات يسرائيل يرفض الاعتراف بإسرائيل دولةً يهودية، وبعلمها ونشيدها ورموزها ومناسباتها الوطنية، ويرفض خدمة شبانه من طلاب اليشيفات في الجيش الإسرائيلي، ويعارض وضع دستور علماني للدولة. كما يرفض منذ سنة ١٩٥٢، على الرغم من مشاركته في حكومات ائتلافية متعددة بزعامة المعراخ والليكود، القبول بمناصب وزارية.

وقد تعرض أغودات يسرائيل في تاريخه الطويل لعدة انشقاقات، حدث أولها في أواسط الثلاثينات عندما انشقت عنه مجموعة من أبناء «اليشوف القديم» وأسست جمعية تبنّت لاحقاً اسم «نِطوري كارتا» (حراس المدينة، بالآرامية). وحدث ثانيها في أواسط الأربعينات، عندما انشقت حركة بوعالي أغودات يسرائيل (عمال جمعية إسرائيل) التابعة له عن التنظيم العالمي لأغودات يسرائيل، وأنشأت تنظيماً عالمياً خاصاً بها، وتحولت

إلى حزب مستقل تقريباً مع قيام إسرائيل. وحدث ثالثها سنة ١٩٨٤، عندما انشق ممثلو الطوائف الشرقية في الحزب وأسسوا حزباً جديداً دعي شاس. وحدث رابعها قبيل انتخابات سنة ١٩٨٨، عندما انشق أتباع الحاخام أليعيزر مناحم شاخ، الزعيم الديني الأعلى للطوائف اللتوانية، بتعليمات منه، وأسسوا حزباً دعي ديغل هتوراه. وقد اختفى بوعالي أغودات يسرائيل من الخريطة الحزبية بعد عودته إلى حضن الحزب الأم في أواخر الثمانينات. وتكتل ديغل هتوراه مع أغودات يسرائيل قبيل انتخابات سنة ١٩٩٢ في كتلة دعيت يهدوت هتوراه.

ويركز الحزب في نشاطه السياسي على القضايا الدينية والاجتماعية التي لها تأثير في الطابع العام للدولة ونمط حياة ومصالح جمهوره، ويبدي اهتماماً أقل بقضايا الخارجية والأمن، بما في ذلك المناطق المحتلة وما تثيره أو يتفرع عنها من قضايا ومسائل، وغالباً ما يمنح تأييده لهذا الموقف أو ذاك فيما يختص بالقضايا الأخيرة بناء على ما يجره هذا التأييد من مكاسب تشريعية تخدم أهدافه الدينية أو مكاسب مادية لجمهوره ومؤسساته التعليمية والاجتماعية. ويمكن تلخيص موقفه السياسي على النحو التالي: برنامجه السياسي الرسمي صقري، ويتشابه كثيراً مع برنامجي هتحيا والمفدال. وهناك عناصر قوية فيه (بالأساس أعضاء بوعالي أغودات يسرائيل بزعامة الحاخام أبراهام فيرديغر وأتباع طائفة حباد الحسيدية التي يمثلها في الحزب أليعيزر مزراحي)، تعارض التخلي عن أي شبر من «أرض إسرائيل»، وتشدد على ضرورة تكثيف الاستيطان وتوسيعه في جميع أنحائها. لكن نظرته الدينية الشاملة، التي تشدد على أن خلاص «الشعب اليهودي»، وجمع «شتاته»، واستعادته «أرضه المقدسة» ستتم فقط على يد «المشيح المنتظر»، تجعل كثيرين من زعمائه النافذين، وعلى رأسهم الحاخام أليعيزر شاخ، مستعدين للقبول بالتخلي عن أجزاء من «أرض إسرائيل» في الوقت الراهن، باعتبار أنه لا يوجد ما يشير إلى أن عملية الخلاص الإلهية قد بدأت.

ويسعى الحزب في مجال القضايا الدينية إلى تعديل القوانين بحيث تصبح أكثر انسجاماً مع أحكام الشريعة اليهودية بحسب التفسير الأرثوذكسي لها، وفي المجال الاجتماعي إلى زيادة المخصصات الرسمية لشبكة المؤسسات التعليمية والاجتماعية والدينية التابعة له. وقد نجح في الثمانينات، من خلال استغلال وضعية شبه التكافؤ بين الليكود والعمل وحاجتيهما الماسة إلى استرضاء الأحزاب الدينية للحصول على تأييدها من أجل البقاء في الحكم أو إقرار سياسات معينة، في تحقيق مكاسب مهمة في كلا المجالين، مثيراً بذلك حنق الجمهور العلماني وأحزابه.

وتُتّخذ القرارات المهمة في الحزب من قِبل مجلس يدعى «مجلس كبار علماء التوراة» (موعيتست غِدولي هَتوراه)، يجتمع كلما اقتضت الحاجة ذلك، ويتألف من

رؤساء اليشيفات المهمة، ومعظمهم ليتوانيون، ومن رؤساء «البلاطات» الحسيدية، الذين يسمون أدموريم (مفردها: أدمور، وتعني السيد المعلم). أمّا السياسات اليومية والروتينية، وشؤون الحزب والمؤسسات التابعة له، فتتولاها كتلة الحزب في الكنيست ومؤسسات معينة ومنتخبة وفق صيغ معقدة.

ويستند أغودات يسرائيل في قوته البرلمانية إلى قاعدة انتخابية بشرية وجغرافية ضيقة، لكن راسخة، وتتكون حالياً من جمهور المتدينين المتزمتين (الحريديم)، والأشكنازيين، الذين يقطن معظمهم في القدس، وبني براك بالقرب من تل أبيب. وقد أتاحت له هذه القاعدة الانتخابية دائماً تقريباً الحصول على أربعة مقاعد في الكنيست، باستثناء الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤)، عندما انخفض تمثيله إلى مقعدين فقط، بسبب انشقاق اليهود الشرقيين في الحزب وتأسيسهم حزب شاس، الذي جذب إليه ناخبي الحزب من الطوائف الشرقية.

وقد خاض أغودات يسرائيل انتخابات الكنيست الأول (١٩٤٩) مع المفدال وبوعالي أغودات يسرائيل في إطار الجبهة الدينية المتحدة، وانتخابات الكنيست الثالث (١٩٥٥) والرابع (١٩٥٩) والثامن (١٩٧٣) مع بوعالي أغودات يسرائيل في إطار الجبهة الدينية التوراتية، والثالث عشر (١٩٩٢) مع ديغل هتوراه في إطار كتلة يهدوت هتوراه. أمّا سائر الانتخابات فخاضها منفرداً.

التمثيل في الكنيست (عدد المقاعد): الكنيست الثاني (١٩٥١) ـ ٣؛ الكنيست الثالث (١٩٥٥) ـ ٦ (مع بوعالي أغودات يسرائيل)؛ الكنيست الرابع (١٩٥٩) ـ ٦ (مع بوعالي أغودات يسرائيل)؛ الكنيست الخامس (١٩٦١) ـ ٤؛ الكنيست السادس (١٩٦٥) ـ ٤؛ الكنيست السابع (١٩٦٩) ـ ٤؛ الكنيست الثامن (١٩٧٣) ـ ٤ (مع بوعالي أغودات يسرائيل ـ ٥)؛ الكنيست التاسع (١٩٧٧) ـ ٤؛ الكنيست العاشر (١٩٨١) ـ ٤؛ الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤) ـ ٢؛ الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨) ـ ٥؛ الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢) ـ ٤ (مع ديغل هتوراه).

د) ديغل هتوراه

ديغل هتوراه (لواء التوراة) حزب متعصب دينياً، يمثل أغلبية الطوائف اللتوانية في العالم الحريدي. أسسه قبيل انتخابات سنة ١٩٨٨ زعماء الطوائف اللتوانية في أغودات يسرائيل بناء على توجيهات من الحاخام أليعيزر شاخ، رئيس يشيفات بونيباج في بني براك والزعيم الروحي الأعلى للطوائف اللتوانية، بالانشقاق عن الحزب وإنشاء حزب جديد. وقد ثار غضب شاخ على زعامة أغودات يسرائيل، المكونة في أغلبيتها من

طوائف حسيدية، بسبب العلاقات الوثيقة التي أقامتها هذه الزعامة مع طائفة حباد الحسيدية، التي ادعى أتباعها أن زعيمهم الديني المقيم في نيويورك، السيد المعلم الحاخام من لوبافيتش مناحم مندل شْنيئورسون، هو «المشيح المنتظر»، ورفضها تكفيرهم وتكفير زعيمهم.

وقد فاز ديغل هتوراه في الانتخابات التي أُجريت سنة ١٩٨٨ بمقعدين في الكنيست، لكنه لم يواصل الانشقاق، وعاد قبيل انتخابات سنة ١٩٩٢ إلى التوحد مع أغودات يسرائيل في إطار كتلة يهدوت هتوراه، على أن يتم الاندماج الكامل بين الحزبين بعد الانتخابات. وقد لعبت دوراً كبيراً في دفع الحزبين إلى رأب الصدع بينهما الحاجة إلى توحيد العالم الحريدي الأشكنازي في ضوء المنافسة القوية من جانب حزب شاس، الممثل للطوائف الحريدية الشرقية، ورفع نسبة الحسم في الانتخابات من ١٪ إلى ١,٥٪. وساعد في التغلب على عقدة «المشيح المنتظر» المزعوم اشتداد المرض على الحاخام من لوبافيتش، وانشغال أتباعه عن أغودات يسرائيل والسياسة عموماً بمرضه (توفي سنة ١٩٩٤).

ويحمل ديغل هتوراه نظرة أكثر اعتدالاً من النظرة العامة لأغودات يسرائيل فيما يختص بالمناطق المحتلة وحل المشكلة الفلسطينية. وقد ذهب رئيسه أبراهام رافيتس، في مقالة نشرها في صحيفة «جيروزالم بوست» بعد انتخابات سنة ١٩٨٨ بفترة وجيزة، إلى حدِّ الموافقة لا على التخلي عن مناطق محتلة فحسب، بل أيضاً على أن تُقام فيها دولة فلسطينية منزوعة السلاح، وأعرب عن استعداده لتأدية التحية لعلم هذه الدولة.

هـ) شاس

شاس (شومري توراه سفارديم / المحافظون على التوراة السفارديون) حزب ديني متزمت (حريدي) أسسه قبيل انتخابات سنة ١٩٨٤ الأعضاء السفارديون (أبناء الطوائف اليهودية الشرقية) في حزب أغودات يسرائيل، بتشجيع من الحاخام أليعيزر شاخ، الزعيم الروحي للطوائف اللتوانية، والحاخام عوفاديا يوسف، الحاخام الأكبر السابق لليهود السفارديين، احتجاجاً على سيطرة اليهود الأشكنازيين (أبناء الطوائف الغربية) على الحزب ورفضهم إعطاء السفارديين تمثيلاً ملائماً في مؤسسات الحزب وفي قائمة مرشحيه للكنيست.

وقد حصل شاس في الانتخابات التي أُجريت سنة ١٩٨٤ على أربعة مقاعد في الكنيست، في مقابل مقعدين فقط لأغودات يسرائيل، وترسخ وجوده بحصوله في انتخابات سنة ١٩٨٨ على ستة مقاعد، حافظ عليها في انتخابات سنة ١٩٩٢. وعكس

نجاح الحزب في الانتخابات المتتالية، جزئياً، استمرار بروز اليهود السفارديين في الساحة السياسية، وتنامي وعيهم لقوتهم الانتخابية، وتوق أعداد كبيرة منهم إلى حزب يمثلهم سياسياً بصورة مباشرة.

شارك شاس في حكومتي الوحدة الوطنية اللتين ألفتا سنتي ١٩٨٤ و١٩٨٨، كما شارك - خلافاً لأغودات يسرائيل - في حكومة يتسحاق رابين التي أُلفت سنة ١٩٩٢، لكنه انسحب منها سنة ١٩٩٤ في إثر بدء محاكمة رئيسه، وزير الداخلية أريبه درعي، بتهمة التلاعب بالأموال العامة.

وقد تعرض شاس في أواسط سنة ١٩٩٠ لهزة عنيفة بسبب الخلاف الذي نشب فيه بشأن مسألة مع من يجب التحالف: مع الليكود أم مع حزب العمل، على خلفية الأزمة التي أطاحت حكومة الوحدة الوطنية في آذار/مارس ١٩٩٠. فقد أيد الحاخام شاخ، الذي كان بمثابة المرشد الروحي للحزب، ورئيس الحزب يتسحاق بيرتس، التحالف مع الليكود، بينما أيد الحاخام عوفاديا يوسف، رئيس «مجلس حكماء التوراة» (السلطة الروحية والسياسية العليا في الحزب) وسائر زعماء الحزب السياسيين، التحالف مع حزب العمل. وقد انتهى الخلاف بأمر فظ أصدره الحاخام شاخ إلى الحزب بالتحالف مع الليكود، والتزم هذا به، لكنه أحدث صدعاً في العلاقة بين شاخ وعوفاديا يوسف، وبين بيرتس وزعامة الحزب، اتسع لاحقاً وأدى إلى استقالة بيرتس من رئاسة الحزب قبل انتخابات سنة ١٩٩٢، وإلى انقطاع صلة شاخ بالحزب سنة ١٩٩٢ في إثر انضمام شاس إلى حكومة يتسحاق رابين خلافاً لتعليمات شاخ.

وتتشابه نظرة شاس الدينية والأيديولوجية، وأهدافه العامة، مع نظرة أغودات يسرائيل وأهدافه، ويسعى كلاهما لإرساء الدولة وحياة المجتمع على أسس التوراة وتعاليم الشريعة اليهودية (الهالاخاه). كما يتشابهان في الطابع العام للأنشطة، من حيث تركيزهما على القضايا الدينية والمصالح المادية التي تخص جمهورهما، وخدمة المؤسسات والهيئات التابعة لهما، وإيلائهما اهتماماً أقل لقضايا الخارجية والأمن، التي تدخل ضمنها قضايا المناطق المحتلة والموقف من الشعب الفلسطيني والحلول السلمية (أنظر: أغودات يسرائيل). ويتميز شاس إجمالاً بكونه أكثر انفتاحاً على التعاون مع الأحزاب العلمانية والجمهور غير المتدين، وأكثر اعتدالاً في مواقفه السياسية.

تتكون قاعدة شاس الانتخابية العريضة بالأساس من أفراد من أبناء الطوائف السفاردية، متدينين وغير متدينين، يمثل شاس بالنسبة إليهم أكثر من مجرد حزب ديني. وقد وصف مناحم فريدمان، أحد الدارسين البارزين للأحزاب الدينية في إسرائيل، نجاح شاس ودوافع المصوتين له بدقة بقوله:

«لقد نجح شاس في فعل ما لم ينجح أحد في فعله عندما تكلم بصوتين: الصوت

الأول حريدي. . . والصوت الثاني طائفي. والطائفية التي يبثها شاس ـ على الرغم من زعامته الحريدية ـ هي طائفية ذات ارتباط بالتقاليد، ولا تُلزم تحديداً بأداء الفرائض الدينية كما هو مألوف في عالم الحريديم. إن الناخب الشرقي الذي صوت لشاس ليس حريدياً، وقد لا يكون حتى من الملتزمين بقدسية السبت. وما خاطبه في شاس هو الصوت الساعي وراء التقاليد. وشاس الذي يثير الحماسة نجح بفضل الدمج بين الصوتين.

«. . . شاس بالنسبة إلى الأشخاص التقليديين [في تفكيرهم]، المتحدرين في أصلهم من شمال إفريقيا، لا يرتسم حزباً دينياً. إنه يمثل التقاليد، الحنين إلى الديار، إلى الماضي الجميل الذي تحطم أو زال في الواقع الإسرائيلي.»

وتتجسد السلطة الدينية والسياسية العليا في شاس في «مجلس حكماء التوراة» (موعيتست حاخامي هتوراه)، الذي يتخذ القرارات المهمة، بينما تدير شؤون الحزب ومؤسساته، وتتخذ قراراته السياسية اليومية، مؤسسات معينة ومنتخبة، وكتلة الحزب في الكنيست.

التمثيل في الكنيست (عدد المقاعد): الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤) ـ ٤؛ الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨) ـ ٦؛ الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢) ـ ٦.

رابعاً: الأحزاب العربية

علاوة على الأحزاب الصهيونية، تنشط حالياً في الوسط الفلسطيني العربي في إسرائيل عدة أحزاب وقوى سياسية وهيئات تمثيلية ومحلية وقطرية، نشأ معظمها في العقدين الأخيرين بفعل مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي طرأت بمرور الوقت على الفلسطينيين العرب في إسرائيل.

والقوى السياسية التي ينطبق عليها وصف الحزب السياسي ثلاث، وهي: راكح/حداش، والقائمة التقدمية للسلام، والحزب الديمقراطي العربي. والحزبان الأول والثالث ممثلان في الكنيست الحالي (الثالث عشر)، خلافاً للحزب الثاني الذي فشل في اجتياز نسبة الحسم في الانتخابات العامة التي جرت سنة ١٩٩٢. وبالإضافة إلى هذه الأحزاب، ثمة حركتان لا تنطبق عليهما مواصفات الحزب ولا تشاركان في انتخابات الكنيست، وهما حركة أبناء البلد والحركة الإسلامية. وتنشط على صعيد مختلف هيئاتٌ تمثيلية قطاعية ذات أهداف مطلبية، وإن كانت تمارس أحياناً أنشطة سياسية محضة، أهمها اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية (أُسست سنة ١٩٧٤)، واللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي (١٩٧٥)، والاتحاد القطري للطلاب الجامعيين العرب (١٩٧٥)،

ولجنة متابعة شؤون المواطنين العرب (١٩٨٠). وسنقصر حديثنا أدناه على الفئتين الأولى والثانية.

أ) راكح/حداش

راكح (ريشيما كومونيستيت حداشا/القائمة الشيوعية الجديدة) هو الاسم الذي اتخذه لنفسه الشطر المشتمل على أغلبية عربية في الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ميفلغا كومونيستيت يسرائيليت، واختصاراً: ماكي) بعد انشقاقه سنة ١٩٦٥ إلى شطرين واحتفاظ الشطر المشتمل على أغلبية يهودية باسم ماكي.

ترجع جذور راكح، بصفته حزباً شيوعياً، إلى سنة ١٩١٩، عندما أسست مجموعة يسارية من المستوطنين اليهود في فلسطين حزب العمال الاشتراكي، الذي غيّر اسمه لاحقاً إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني، وانضم سنة ١٩٢٤ إلى الأممية الشيوعية (الكومنتيرن) التي اعترفت به رسمياً فرعاً لها في فلسطين. وقد استقطب الحزب منذ أواسط العشرينات عدداً من العمال والمثقفين العرب. وانطلاقاً من نظرته الأممية والطبقية، ونظرته إلى القضية الفلسطينية باعتبارها قضية تحرر وطني، وانسجاماً مع مواقف الاتحاد السوفياتي وقتئذ، عارض الحزب الصهيونية والاستعمار البريطاني لفلسطين، وأيد مطالبة عرب فلسطين بالاستقلال وكفاحهم ضد الهجرة اليهودية والاستيطان اليهودي في البلد، ودعم الانتفاضات الفلسطينية المتعددة والثورة الكبرى في فترة ١٩٣٦ - ١٩٣٩، وحث أعضاءه على المساهمة فيها. وقد أدت مواقف الحزب هذه، وخصوصاً مواقفه خلال الثورة العربية الكبرى في فلسطين، إلى نشوء توترات وخلافات بين الأعضاء اليهود وبين الأعضاء العرب فيه، تفاقمت بمرور الوقت، وأدت سنة ١٩٤٣ إلى انشطار الحزب إلى ثلاثة شطور: جناح عربي واصل العمل تحت اسم عصبة التحرر الوطني، وجناح يهودي ظل منشقاً عن الحركة الصهيونية، وجناح ثالث صغير أقام صلات بأحزاب صهيونية.

ومع قيام دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨، أعاد الشيوعيون توحيد صفوفهم وأسسوا الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي). وقد اعترف الحزب بدولة إسرائيل ورموزها ومؤسساتها، وأيد في الوقت نفسه حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة أو الحصول على تعويض، ودعا إلى إنشاء دولة فلسطينية عربية في الجزء المخصص لها في فلسطين بموجب قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧. وقد انضمت إلى الحزب سنة ١٩٥٥ مجموعة يسارية انشقت عن مبام بزعامة موشيه سنيه.

حافظ الحزب بعد إعادة توحيده على عدائه للصهيونية والإمبريالية وعلى تأييده

للاتحاد السوفياتي ومواقفه، وعارض بشدة مجمل سياسات الحكومات المتتالية الداخلية والخارجية والأمنية، وخاض في الخمسينات والنصف الأول من الستينات نضالاً عنيداً ومثابراً ضد الحكم العسكري المفروض على العرب في إسرائيل وضد اضطهادهم ومصادرة أراضيهم والتمييز العنصري تجاههم. كما أيد، على وجه الإجمال، حركة القومية العربية (بزعامة جمال عبد الناصر) في المنطقة وأهدافها العامة ونضالاتها من أجل التحرر السياسي والاقتصادي الكاملين. وأخذت تتكون له مع الوقت صورة حزب وطني فلسطيني مؤيد للقومية العربية بمقدار ما هو حزب شيوعي أممي، يهودي - عربي.

وقد أكسبت هذه الصورة، والنضالات الفعلية على أرض الواقع، الحزب شعبية واسعة في أوساط العرب في إسرائيل، انعكست في انخراط أعداد متزايدة منهم في صفوفه وفي تنامي التصويت بينهم لمصلحته في انتخابات الكنيست المتعاقبة، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة حدّة معاداته للصهيونية وحدّة تأييده للتطلعات والنضالات القومية في المنطقة. وعلى هذه الخلفية، بالإضافة إلى تنامي الاستياء في الأوساط اليهودية في الحزب من سياسة الاتحاد السوفياتي تجاه مواطنيه اليهود وسياسته الشرق الأوسطية المؤيدة للعرب، انشق الحزب قبل انتخابات سنة ١٩٦٥ إلى شطرين، أحدهما ذو أغلبية يهودية بزعامة شموئيل ميكونيس وموشيه سنيه، والآخر ذو أغلبية عربية بزعامة مئير فيلنر وتوفيق طوبي. وقد احتفظ الشطر الأول باسم ماكي، بينما واصل الشطر الآخر نشاطه تحت اسم راكح. وفاز راكح في الانتخابات النيابية التي جرت في ذلك العام بثلاثة مقاعد في الكنيست، بينما فاز ماكي بمقعد واحد فقط. ودلت هاتان النتيجتان على المصدر الحقيقي لقوة الحزب الانتخابية. وأكد ذلك ضمور ماكي بالتدريج واختفاؤه من الخريطة الحزبية في أوائل السبعينات.

وقبيل انتخابات سنة ١٩٧٧، شكل راكح، مع عناصر عربية وطنية مثقفة وعناصر يهودية يسارية، جبهة لخوض الانتخابات دُعيت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة/ حزيت ديموكراتيت لشالوم ولشفيون، واختصاراً: حداش. وقد دعت حداش في برنامجها السياسي، الذي خاضت الانتخابات على أساسه، إلى: انسحاب إسرائيل فوراً من جميع الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس؛ الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة بعد جلاء الجيش الإسرائيلي عنها؛ الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ناطقاً رسمياً باسم الشعب الفلسطيني. وتناولت بنود البرامج الأُخرى «الدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم في مجالات الإنتاج والخدمات في المدينة والقرية»، و«إلغاء سياسة التمييز والاضطهاد القومي ضد الجماهير العربية في إسرائيل في جميع المجالات»، و«إلغاء التمييز الطائفي في المجالات كافة، وصون حقوق سكان الأحياء الفقيرة والبلدات الفقيرة»، و«الدفاع

عن الحريات الديموقراطية ضد خطر الفاشية»، و«تأمين المساواة في الحقوق للمرأة في المجالات كافة.»

ومع أن حداش لا تزال قائمة، وراكح يخوض الانتخابات تحت مظلتها وباسمها، فإن معظم العناصر التي شاركت راكح في تأسيسها انسحب منها بمرور الوقت. وقد تعرض راكح في أواخر الثمانينات وبدايات التسعينات إلى بلبلة فكرية وأزمة تنظيمية حادة على خلفية انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية والتطورات في المنطقة العربية، ونشبت فيه صراعات استمرت أكثر من عامين ونجم عنها انسحاب عدد من أعضائه البارزين، وتخلّي الزعامة القديمة (فيلنر ـ طوبي) عن دفة القيادة وتسليمها لزعامة جديدة شابة، وزيادة بروز وتأكيد الطابع الفلسطيني العربي للحزب على حساب الطابع اليهودي. ورمز إلى زيادة تأكيد الطابع الفلسطيني العربي للحزب وضع عربي (توفيق زياد) أول مرة في تاريخ الحزب على رأس قائمة مرشحيه في انتخابات الكنيست سنة ١٩٩٢. لكن على الرغم من الأزمة وذيولها، ومنافسة أحزاب عربية أُخرى له في تأييد الناخبين العرب، فقد أثبتت نتائج الانتخابات أنه لا يزال الحزب الأكبر والأقوى في الوسط العربي، مع أنه خسر نحو ربع قوته الانتخابية قياساً بانتخابات سنة ١٩٨٨.

وتراوحت قوة راكح/حداش الانتخابية منذ نشوئه سنة ١٩٦٥ حتى الانتخابات الأخيرة (١٩٩٢) بين ثلاثة مقاعد وأربعة مقاعد في الكنيست، وفاز مرة واحدة (في انتخابات سنة ١٩٧٧، بعد تأسيس حداش بفترة وجيزة) بخمسة مقاعد. ويستمد الحزب تأييده أساساً من الوسط العربي، وتصوت لمصلحته أقلية هامشية في الوسط اليهودي. وقد ارتفعت نسبة المصوتين لراكح/حداش في الوسط العربي من ٢٣٪ في انتخابات سنة ١٩٦٥ إلى ٢٩٪ في انتخابات سنة ١٩٦٩ فإلى ٣٧٪ في انتخابات سنة ١٩٧٣، لتبلغ الذروة (٥١٪) في انتخابات سنة ١٩٧٧، وتنحدر بعدها إلى ٣٨٪ في انتخابات سنة ١٩٨١ فإلى ٣٣٪ في انتخابات سنتي ١٩٨٤ و١٩٨٨ ثم إلى ٢٣٪ في انتخابات سنة ١٩٩٢. ومن ضمن العوامل التي أدت إلى انخفاض القوة الانتخابية لحداش في العقد الأخير ظهور القائمة التقدمية للسلام (١٩٨٤) ثم الحزب الديمقراطي العربي (١٩٨٨) كمنافسين له في الوسط العربي، بالإضافة إلى الأحزاب الصهيونية.

شهد برنامج راكح/حداش السياسي مع الوقت تغييراً محدوداً في جوهره، وظلت عناصره الأساسية ثابتة. وقد دعا في الجبهة الداخلية إلى تحقيق المساواة التامة بين العرب واليهود في إسرائيل، وإلغاء جميع مظاهر التفرقة والتمييز العنصري ضد العرب، والتعاون بين العرب واليهود التقدميين من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. وفي جبهة الصراع العربي ـ الإسرائيلي دعا إلى تحقيق سلام شامل وعادل بين إسرائيل وبين الفلسطينيين والدول العربية، وانسحاب إسرائيل من جميع المناطق المحتلة بما فيها

القدس العربية، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني.

من ناحية القاعدة الانتخابية، يحظى الحزب بتأييد واسع في مختلف الشرائح الاجتماعية في الوسط العربي، لكن تبرز قوته بصفة خاصة في أوساط العمال والمثقفين الشباب. وقد تكونت قاعدة راكح الحزبية سنة ١٩٦٩، بحسب الأرقام التي أعلنها الحزب آنذاك، من: ٥٧٪ عمالاً، ٢٠٪ موظفين، ٨٪ أصحاب مهن حرة، ٨٪ حرفيين، ٥٪ ربات بيوت. ولم يعلن الحزب لاحقاً أية أرقام عن تركيبة العضوية فيه، لكن يمكن الافتراض أن الصورة لم تتغير جوهرياً.

ومارس الحزب طوال تاريخه، بالإضافة إلى أنشطته السياسية والنضالية، نشاطاً ثقافياً بارزاً، وأصدر عدداً من الصحف والدوريات الثقافية والأدبية التي استقطبت العدد الأكبر من الكتّاب والصحافيين في الوسط العربي، وساهم مساهمة فعالة في حفظ الهوية الوطنية والقومية للأقلية العربية في إسرائيل. وأهم المنشورات التي أصدرها الحزب هي صحيفة «الاتحاد» اليومية، ومجلة «الجديد» الشهرية.

وتتكون بنية الحزب التنظيمية من المؤتمر، والمجلس القطري، واللجنة المركزية، والمكتب السياسي.

التمثيل في الكنيست (عدد المقاعد): راكح: الكنيست السادس (١٩٦٥) ـ ٣؛ الكنيست السابع (١٩٦٩) ـ ٣؛ الكنيست الثامن (١٩٧٣) ـ ٤؛ الكنيست التاسع (١٩٧٧) ـ ٥؛ الكنيست العاشر (١٩٨١) ـ ٤؛ الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤) ـ ٤؛ الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨) ـ ٤؛ الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢) ـ ٣.

ب) القائمة التقدمية للسلام

القائمة التقدمية للسلام حزب أسسه قبيل انتخابات سنة ١٩٨٤ أفراد ومجموعات عربية ويهودية راديكالية وجدت بينها قواسم مشتركة فيما يختص بوضع العرب في إسرائيل وحل القضية الفلسطينية. من الناحية العربية، كانت النواة الأساسية للحزب مجموعات ضمت أفراداً من ذوي الميول التقدمية، أبرزها مجموعة من الناصرة انشقت عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة/حداش سنة ١٩٨١ على خلفية خلافات فكرية وسياسية وتنظيمية، والثانية مجموعة من أم الفحم انشقت عن حركة أبناء البلد سنة ١٩٨٤، عندما رفضت الحركة خوض انتخابات الكنيست في تلك السنة. وكان من أبرز الشخصيات العربية التي ساهمت في تأسيس الحزب محمد ميعاري (من مؤسسي وقادة حركة الأرض في الستينات)، والقس رياح أبو العسل، ووليد صادق (عضو كنيست عن

مبام سابقاً وعن ميرتس حالياً)، وأحمد درويش. ومن الناحية اليهودية، كانت النواة الأساسية تنظيم ألترنتيفا/البديل بزعامة متتياهو بيليد وأوري أفنيري، وعناصر منشقة عن حركة شيلي، وكلاهما تنظيم يساري راديكالي.

وقد انتخب الحزب بعد تأسيسه لجنة مركزية مؤلفة من ٢١ عضواً، ومكتباً رئاسياً ضم ٧ أعضاء، وطرح برنامجاً سياسياً أهم مبادئه: المساواة التامة للعرب واليهود في دولة إسرائيل؛ الاعتراف المتبادل بين الشعبين الإسرائيلي اليهودي والفلسطيني العربي بحق كل منهما في تقرير المصير؛ انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية؛ الاعتراف المتبادل بين دولة إسرائيل والدولة الفلسطينية التي ستقوم في الأراضي المحتلة بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي منها؛ الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؛ التفاوض مع المنظمة لتحقيق السلام بين الشعبين. وتضمن البرنامج أيضاً بنداً دعا إلى انسحاب فوري وغير مشروط للقوات الإسرائيلية من لبنان.

ولخوض انتخابات سنة ١٩٨٤، شكل الحزب قائمة انتخابية عربية ـ يهودية برئاسة محمد ميعاري (في المكان الأول)، ومتتياهو بيليد (في المكان الثاني). وكانت نسبة العرب بين الـ ١٢٠ مرشحاً فيها ٥١٪، ونسبة اليهود ٤٩٪، وجرت محاولة لمنع القائمة من المشاركة في الانتخابات بحجة أنها معادية للصهيونية وأن هدفها الحقيقي هو تصفية إسرائيل كدولة يهودية، وبحجة وجود ميعاري من حركة الأرض المحظورة على رأسها. وأصدرت اللجنة المركزية للانتخابات قراراً بمنعها من المشاركة، لكن المحكمة العليا أبطلت القرار. وقد فازت القائمة في انتخابات تلك السنة بمقعدين في الكنيست شغلهما ميعاري وبيليد، وفازت في الانتخابات التالية (١٩٨٨) بمقعد شغله ميعاري، إلا إنها فشلت في الانتخابات الأخيرة في اجتياز نسبة الحسم.

بيد أن الانسجام داخل الشطر العربي والشطر اليهودي في الحزب، كل على حدة، وما بين الشطرين معاً، لم يستمر طويلاً. إذ ظهرت خلافات تنظيمية وسياسية أدت سنة ١٩٨٦ إلى قيام ٣٠ عضواً عربياً بارزاً من أعضاء المكتب السياسي، معظمهم من منطقة المثلث، بالانسحاب من الحزب، وأدت سنة ١٩٨٨ إلى انسحاب معظم العناصر القيادية اليهودية. وبمرور الوقت، لحق بهم كثير من العناصر العربية التي شاركت في التأسيس، وباقي العناصر اليهودية. وتحول الحزب منذ أوائل التسعينات إلى حزب عربي صرف تقوده مجموعة الناصرة. وفي أواسط سنة ١٩٩٤ نشبت أزمة حادة بين رئيس الحزب، محمد ميعاري ومؤيديه. وقد اتهمت المؤسسات القيادية ميعاري باتخاذ مواقف متشددة ضد اتفاق أوسلو وسياسات السلطة الفلسطينية، وضد التعاون العربي ـ اليهودي والتعاون مع حداش، وبالسعي لإنشاء تنظيم سياسي جديد بالتشارك

مع جهات وعناصر «رفضوية»، بحسب تعبير الناطق الرسمي بلسان الحزب عزيز شحادة.

يركز الخط الفكري الحالي للقائمة التقدمية على الهوية الفلسطينية، ويعتبرها نقطة الارتكاز والقوة المانحة للشرعية في الوسط العربي في إسرائيل، ويرى في ذلك علامة تميزه عن راكح والقوى السياسية الأخرى. أمّا من ناحية البرنامج السياسي، فهو يتماثل مع «الإجماع» القائم لدى الفلسطينيين العرب في إسرائيل بشأن الحقوق المدنية والقومية، ويرتكز على دعامتين أساسيتين عريضتين: المساواة التامة بين العرب واليهود في إسرائيل مع الاعتراف بالعرب كأقلية قومية، ودولة فلسطينية مستقلة في الأراضي المحتلة بعد انسحاب إسرائيل منهما، بما في ذلك القدس الشرقية. ويؤيد الحزب اتفاق أوسلو، ويقيم علاقات وثيقة بالسلطة الفلسطينية.

ومن الناحية الاجتماعية يمثل الحزب الشرائح البرجوازية التي بدأت في التكون والبروز في السبعينات، وتتكون واجهته القيادية من مثقفين وأصحاب مهن حرة وتجار. ويستمد تأييده الانتخابي من ناخبين يجذبهم إليه تشديده على الهوية الفلسطينية، وآخرين معنيين بالاندماج في الحياة السياسية والاقتصادية في إسرائيل، ومن أنصار زعامات محلية هنا وهناك في الوسط العربي.

من الناحية التنظيمية، توجد للحزب مؤسسات، لكنها غير راسخة وليست فاعلة كثيراً.

التمثيل في الكنيست (عدد المقاعد): الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤) ـ ٢؛ الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨) ـ ١.

ج) الحزب الديمقراطي العربي

الحزب الديمقراطي العربي هو أحدث حزب في الوسط العربي في إسرائيل، وأول حزب برلماني قام على أساس عربي صرف. فحزب راكح كان، ولا يزال، من حيث المنطلق الفكري والعضوية، حزباً أممياً عربياً ـ يهودياً، على الرغم من طابعه العربي الغالب ونضالاته الوطنية الفلسطينية. والقائمة التقدمية للسلام كانت عند تأسيسها سنة ١٩٨٤، ولأعوام لاحقة عدة، حزباً قائماً على أساس شراكة استراتيجية عربية ـ يهودية، ولم تتحول إلى حزب عربي صرف إلا في بداية التسعينات. وقد أُسس الحزب الديمقراطي العربي قبيل سنة ١٩٨٨ بمبادرة من عضو الكنيست عبد الوهاب دراوشة، الذي كان عضواً في حزب العمل الإسرائيلي وجزءاً من كتلته البرلمانية، وانسحب من الحزب ومن الكتلة في أوائل سنة ١٩٨٨ احتجاجاً على سياسة وزير الدفاع وقتئذ،

يتسحاق رابين، تجاه الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة. وشاركه في التأسيس عدد كبير من رؤساء وأعضاء المجالس المحلية العربية في مناطق مختلفة، ورجال دين مسلمون ومسيحيون، وعدد من رجال الأعمال. وقد ولد الحزب في غمرة صراع حاد بشأن أصوات الناخبين العرب وحملات تشهير متبادلة بين راكح/حداش وبين القائمة التقدمية، وطرح نفسه على العرب في إسرائيل حزباً عربياً فلسطيني الهوية والأهداف والعضوية لكنه قابِل في الوقت نفسه للمشاركة في الحياة السياسية الإسرائيلية ومحاولة التأثير فيها، وبديلاً من راكح والأحزاب الصهيونية. وقد فاز الحزب في انتخابات سنة ١٩٨٨ بمقعد واحد في الكنيست، وبمقعدين في الانتخابات الأخيرة (١٩٩٢)، يشغلهما رئيس الحزب عبد الوهاب دراوشة، وطَلَب الصانع.

لا يختلف البرنامج السياسي للحزب الديمقراطي كثيراً عن برنامجي راكح والقائمة التقدمية، ولا يتخطى حدود «الإجماع» القائم في الوسط العربي في إسرائيل بشأن الحقوق «المدنية» و«القومية». ويمكن تلخيص البرنامج على النحو التالي: على الصعيد الداخلي، النضال من أجل المساواة الكاملة للعرب في إسرائيل مع اليهود والاعتراف بهم كأقلية قومية، وإلغاء جميع مظاهر وإجراءات الظلم والتمييز العنصري ضدهم. وعلى الصعيد القومي، حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً، وإقامة دولة فلسطينية بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي المحتلة كافة، بما في ذلك القدس الشرقية، واستمرار التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ويضع الحزب تشديداً قوياً على ضرورة توحيد القوى السياسية العربية ومشاركة الجميع في انتخابات الكنيست، أملاً بأن يؤدي ذلك إلى حصول العرب على تمثيل في الكنيست يوازي نسبة عددهم إلى مجموع السكان، ويمنحهم أداة ضغط قوية على المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة لتحقيق أهدافهم «المدنية» و«القومية».

من ناحية الهوية الاجتماعية، يمثل الحزب الطبقة البرجوازية الجديدة الآخذة في النمو في المجتمع العربي الإسرائيلي، أو بالأحرى تلك الشرائح منها الراغبة في الجمع بين تعزيز هويتها العربية الفلسطينية وبين الاندماج في الحياة السياسية والاقتصادية الإسرائيلية، بالإضافة إلى قطاع من الزعامات العشائرية والحمائلية والعائلية. وقد حظي في الانتخابات الأخيرة بتأييد واسع من الهيئات المحلية والقطرية العربية ومن أتباع الحركة الإسلامية، وساعده وضع مرشح بدوي (طَلَب الصانع) في المكان الثاني في قائمته الانتخابية في الحصول على كثير من أصوات الناخبين البدو.

ومن الناحية التنظيمية، يبدو الحزب تنظيماً فضفاضاً وأقرب إلى «حزب لجان» و«تحالفات انتخابية» منه إلى حزب مؤسسات. والقوة الرئيسية المحركة فيه هو مؤسسه

وزعيمه عبد الوهاب دراوشة. ويلفت النظر انسحاب عدد كبير من الأعضاء المؤسسين منه على حداثة عمره، والسهولة التي تم بها استبدالهم بعناصر أُخرى من النمط ذاته.

التمثيل في الكنيست (عدد المقاعد): الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨) ـ ١؛ الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢) ـ ٢.

د) حركة أبناء البلد

حركة أبناء البلد تنظيم سياسي ينظر إليه باعتباره ممثلاً للاتجاه القومي، ولاحقاً الوطني الفلسطيني، الذي رفض الاعتراف بشرعية دولة إسرائيل والمشاركة في «اللعبة السياسية» البرلمانية فيها، وتطلع إلى حل قومي عربي/وطني فلسطيني للقضية الفلسطينية ولمشكلة الشعب الفلسطيني. وترجع بداياته إلى أوائل السبعينات، وقد اكتسب نفوذاً قوياً في أوساط الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية، وحقق نجاحات لا بأس فيها في انتخابات المجالس المحلية العربية في الثمانينات. وهو يمر منذ بداية التسعينات بتحولات فكرية وسياسية نتيجة للتطورات التي طرأت على الأوضاع العربية، والتغيرات الجذرية في برنامج منظمة التحرير الفلسطينية وما تمخضت عنه سياساتها السلمية. ويعتبر كثيرون حركة أبناء البلد استمراراً طبيعياً (أو وارثاً) لحركة الأرض التي ظهرت في الوسط العربي في أواخر الخمسينات وحظرت السلطات الإسرائيلية أنشطتها في أواسط الستينات.

ظهرت حركة أبناء البلد سنة ١٩٧٣ تنظيماً صغيراً في أم الفحم أسسه المحامي توفيق كيوان لخوض انتخابات المجلس المحلي التي أُجريت في تلك السنة. وقد هاجم بشدة المواقف والممارسات السياسية للشيوعيين والزعامات الحمائلية والعائلية، وطرح نفسه بديلاً منهما، ونجح في الفوز بمقعد في المجلس المحلي. وشجع ظهور التنظيم وتحقيقه هذا النجاح المحدود أنصار التيار القومي على إقامة تنظيمات مشابهة في عدد من القرى، مثل تنظيم النهضة في الطيبة والفجر في عاره وعرعره. وقد أقامت هذه التنظيمات صلات فيما بينها، وتبادلت الرأي والمساندة، لكنها لم تتحول إلى تنظيم قطري موحد ينشط تحت اسم أبناء البلد إلا في فترة لاحقة. وتنامت قوة حركة أبناء البلد في المجالس المحلية من عضو واحد في انتخابات سنة ١٩٧٣ إلى ٩ أعضاء في انتخابات سنة ١٩٨٣، إلى ١٣ عضواً في انتخابات سنة ١٩٨٩. بيد أن نجاحها الأكبر تحقق في أوساط الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية في النصف الثاني من الثمانينات، حيث نافست الشيوعيين المسيطرين على اللجان الطلابية فيها، وتمكنت مع حلفائها في الانتخابات الطلابية الجامعية التي أُجريت سنة ١٩٨٩ من الفوز بأغلبية

المقاعد في لجنتي الطلاب العرب في الجامعة العبرية في القدس وفي جامعة بن - غوريون في النقب، وبتمثيل قوي في جامعات تل أبيب وحيفا والتخنيون. ولا يزال الطابع الغالب على الحركة طابع حركة مشكّلة أساساً من أكاديميين ومثقفين وطلاب.

من الناحية الفكرية/السياسية، مرت حركة أبناء البلد بثلاث مراحل. في بدايات المرحلة الأولى، التي امتدت من سنة ١٩٧٣ إلى سنة ١٩٨٣، لم يكن لدى الحركة فكر مبلور أو خط سياسي محدد تماماً، وكان القاسم المشترك بين الطروحات والمواقف السياسية المتعددة فيها اعتبار الأقلية الفلسطينية العربية في إسرائيل جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني والأمة العربية، ورفض الواقع الإسرائيلي ومعارضة طروحات راكح/ حداش وخطه السياسي. ومع اقتراب هذه المرحلة من نهايتها، كانت الحركة قد حددت هويتها السياسية باعتبارها رافداً من روافد الحركة الوطنية الفلسطينية المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، وأوضحت أن هدفها الاستراتيجي هو إقامة مجتمع ديمقراطي علماني في كامل فلسطين. وتضمنت طروحاتها عدم الاعتراف بالتجمع اليهودي في فلسطين كشعب، وعدم الاعتراف بإسرائيل كدولة شرعية، وعدم المشاركة في انتخابات الكنيست، ودعوة العرب إلى مقاطعتها. وفي المرحلة الثانية، التي امتدت من سنة ١٩٨٣ إلى سنة ١٩٨٨، احتفظت الحركة بطروحاتها السابقة، لكن بدأت تظهر في التيار المركزي فيها بوادر توجهات براغماتية، تجلت، من بين أمور أُخرى، في السعي للتعاون مع الحزب الشيوعي (راكح/حداش) على الرغم من مواقفه تجاه دولة إسرائيل التي تدعم شرعية وجودها وتدفع نحو اندماج الأقلية العربية في النظام القائم فيها، وفي قيامها سنة ١٩٨٧ برفع شعار المساواة للمواطنين العرب في إسرائيل. واقترن ذلك بخط سياسي وحملات دعاوية عنيفة موجهة ضد الحركة الإسلامية والقائمة التقدمية للسلام. أمّا المرحلة الثالثة، التي بدأت منذ سنة ١٩٨٨، فقد اتسمت بتحولات فكرية/سياسية أبرزها قبول الحركة طروحات منظمة التحرير الفلسطينية القائلة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي المحتلة تتعايش بسلام مع دولة إسرائيل، وتوجهات نحو قبول الواقع الإسرائيلي وقبول التعاطي معه سياسياً. ويتوقع بعض المراقبين ألا يتأخر كثيراً تغير موقف الحركة تجاه مقاطعة انتخابات الكنيست. إلا إن ذلك لم يقترن بتخلي الحركة عن هدفها الاستراتيجي النهائي، المتمثل في إقامة دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين، وما زالت نظرياً ترى في الدولة الفلسطينية المتعايشة مع إسرائيل هدفاً مرحلياً في الطريق إلى الهدف النهائي.

من الناحية التنظيمية، أقرت حركة أبناء البلد سنة ١٩٩٠ هيكلاً قريباً من حيث النمط من هيكل الأحزاب الشيوعية: مؤتمر عام أعلى يقرر سياسة الحركة وأهدافها المرحلية والنهائية، ويُعقد مرة واحدة كل ثلاثة أعوام أو بدعوة من اللجنة المركزية؛

لجنة مركزية هي الهيئة العليا للحركة بين مؤتمرين، وتتكون من ١٧ عضواً، ينتخب المؤتمر ١٢ منهم من بين أعضائه، وتضم ٣ ممثلين عن المناطق الثلاث للتجمعات السكانية العربية، وممثلاً عن قطاع الطلاب، وممثلاً عن قطاع المرأة؛ مكتب سياسي منتخب من اللجنة التنفيذية، هو بمثابة هيئة تنفيذية مسؤولة عن إدارة سياسات الحركة اليومية وأنشطتها. ويحكم الحركة مبدأ «الديمقراطية المركزية» المألوف لدى الأحزاب الشيوعية، كما تنص على ذلك اللائحة التنظيمية للحركة المقرة سنة ١٩٩٠.

هـ) الحركة الإسلامية

بدأ في السبعينات يتكون ما يُعرف في الوسط العربي في إسرائيل بالحركة الإسلامية. وقبل ذلك، لم يكن هناك وجود للتيار الإسلامي السياسي، وكان الناشطون في الساحة السياسية العربية الحزب الشيوعي وممثلو التيار القومي والمتعاونون مع السلطة والأحزاب الصهيونية؛ ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، منها قوة التيارين اليساري والقومي في الخمسينات والستينات، وخصوصاً في أوساط الشباب، وضعف المؤسسة الدينية ورجال الدين نتيجة الارتباط بالسلطة، التي صادرت أملاك الوقف الإسلامي واحتكرت حق تعيين رجال الدين والاهتمام بالأمور الدينية. أمّا أبرز العوامل التي أدت إلى ظهور التيار الإسلامي السياسي في السبعينات، وتنامي قوته في الثمانينات، فهي: عودة كثير من الشباب إلى التمسك بأهداب الدين (ظاهرة «الصحوة الدينية»)؛ الاتصال المباشر بالأوساط الدينية والمنظمات الإسلامية المتمرسة في العمل السياسي في الضفة الغربية بعد احتلال إسرائيل لها سنة ١٩٦٧، وتوجُّه أعداد كبيرة من الشبان إلى الدراسة في الكليات الإسلامية فيها؛ الثورة الإسلامية في إيران؛ انحسار المد العربي واليساري في المنطقة وتعاظم المد الإسلامي.

ظهرت الجماعات الدينية أولاً في منطقة المثلث في أواسط السبعينات، ثم امتدت إلى الجليل وسائر أنحاء البلد في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات. وقد لعب دوراً كبيراً في تأسيسها شبان درسوا في الكليات الإسلامية في الضفة الغربية، وعادوا منها حاملين رسالة دينية ذات مضامين اجتماعية وثقافية وسياسية. وقد ركز هؤلاء على النشاط التبشيري والثقافي والاجتماعي، فأقاموا حلقات دراسية دينية، وافتتحوا مكتبات وقاعات للمطالعة، وأقاموا هيئات خيرية وعيادات طبية وأندية رياضية وما شابه ذلك. وقد كان من أوائل المبادرين إلى تأسيس مثل هذه الجماعات الشيخ عبدالله نمر درويش، القاطن في قرية كفر قاسم، والذي يعتبر الزعيم الروحي للحركة الإسلامية وأبرز قادتها السياسيين. وقد أُلقي القبض عليه سنة ١٩٨١، وحكم عليه بالسجن أربعة أعوام، أمضى

منها ثلاثة، وأُفرج عنه سنة ١٩٨٤. وكانت التهمة التي أدين بها صلته بتنظيم سري إسلامي (أسرة الجهاد) كُشف أمره في منطقة «المثلث الصغير» سنة ١٩٨١، وحوكم أعضاؤه بتهم عدة، منها حيازة أسلحة ومتفجرات والتدرب على استخدامها، وإشعال حرائق في حقول وبساتين يهودية، وحُكم على قائده فريد أبو مخ بالسجن عشرة أعوام، وعلى باقي أعضائه بمدد أقل. وعاد الشيخ نمر درويش بعد الإفراج عنه إلى قرية كفر قاسم ليتزعم جماعات الشباب المسلم ويستأنف دعوته ونشاطه، لكن بحذر شديد هذه المرة وفي إطار الأنشطة المسموح بها قانوناً، شأن الجماعات والمنظمات الإسلامية الأُخرى، التي لم يسجل على أي منها قيامها بنشاط ممنوع. وقد تجلت قوة الجماعات الإسلامية في الوسط العربي في إسرائيل في الانتخابات المحلية التي أُجريت سنة ١٩٨٩، عندما فازت برئاسة المجلس البلدي أو المحلي في خمسة أماكن، منها أم الفحم، وحصلت على عدد لا يستهان به من المقاعد في المجالس المحلية في كثير من الأماكن. ووفقاً لتقدير أُجري سنة ١٩٨١، كان نحو ٢٠٪ من الشبان في المدن والقرى ذات الأغلبية الإسلامية تابعين للحركة الإسلامية.

من الناحية الأيديولوجية، تؤمن الحركة الإسلامية بأن «الإسلام هو الحل» لمشكلات الجماعات البشرية والأفراد، وتطمح على المدى البعيد إلى إقامة دولة إسلامية على كامل أرض فلسطين، تحكمها الشريعة الإسلامية، وتكون جزءاً من دولة إسلامية في الشرق الأوسط، وربما جزءاً من دولة إسلامية عالمية. لكنها مع تبشيرها بهذا الهدف، فإنها تبدو معتدلة في مواقفها السياسية وتعاملها مع الواقع السياسي الراهن في إسرائيل والقوى العلمانية الناشطة في الوسط العربي. فهي، مثلاً، لا تشارك في انتخابات الكنيست لأن ذلك يعني إضفاء الشرعية من قبلها على دولة إسرائيل، إلا إنها في الوقت نفسه لا تدعو إلى مقاطعتها، بل تحث أعضاءها وأنصارها على المشاركة فيها ومنح أصواتهم للقوائم العربية. وقد بذل قادتها مجهوداً كبيراً (لم يُكتب له النجاح) في الانتخابات العامة الأخيرة (١٩٩٢) لحث الأحزاب العربية على خوض الانتخابات في قائمة موحدة. كما أنها، مع عدم اعترافها بشرعية دولة إسرائيل، ترفع شعار المساواة الكاملة المدنية والاقتصادية بين العرب واليهود، وتشارك في أنشطة المطالبة والاحتجاج العربية القطرية والمحلية بمختلف أشكالها، فضلاً عن مشاركتها الكاملة في الانتخابات المحلية في الوسط العربي. وبالنسبة إلى القضية الفلسطينية، أعلنت الحركة الإسلامية منذ نهاية الثمانينات تأييدها إقامة دولة فلسطينية مستقلة بجانب دولة إسرائيل، مع تأكيدها حق لاجئي سنة ١٩٤٨ في العودة إلى وطنهم.

أمّا من الناحية التنظيمية، فإن الحركة تمارس أنشطتها من خلال جماعات ومنظمات محلية في مختلف المدن والقرى، ولا تزال تفتقر إلى تنظيم قطري

شامل يشد هذه الجماعات والمنظمات إلى بعضها البعض في بنية موحدة متماسكة، مع أنها تتصرف ككتلة واحدة على المستوى السياسي القطري.

المراجع

المراجع العربية

- بشارة، عزمي. «الأقلية الفلسطينية في إسرائيل: مشروع رؤية جديدة»، في «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١١ (١٩٩٢)، ص ١٥ ـ ٤٢.
- حيدر، عزيز. «التعبير السياسي الفلسطيني في إسرائيل»، في: كميل منصور (إشراف)، «الشعب الفلسطيني في الداخل». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠، ص ٢٩٩ ـ ٣٥٤.
- روحانا، نديم. «التحول السياسي للفلسطينيين في إسرائيل: من الإذعان إلى التحدي»، في «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٢ (١٩٩٠)، ص ٥٩ ـ ٨١.

المراجع الأجنبية

- Arian, Asher. *Politics in Isarel: The Second Generation.* Chatham, New Jersey: Chatham House Publishers, 1985.
- Landau, Jacob M. *The Arab Minority in Israel, 1967-1991.* Oxford, Clarendon Press, 1993.
- Mahler, Gregory S. *Israel: Government and Politics in a Maturing State,* Chapter 5, «Political Parties and Interest Groups,» pp. 98-125. New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1990.
- Patai, Raphael (ed.). *Encyclopedia of Zionism and Israel.* New York: Herzel Press; MC Graw-Hill, 1971.
- Rolef, Susan Hattis (ed.). *Political Dictionary of the State of Israel.* New York: Macmillan; London: Collier Macmillan, 1987.
- Schiff, Gary S. «Recent Developments in Israel's Religious Parties,» pp. 273-290, and Aronnoff, Myron J. «Better Late than Never: Democratization in the Labor Party,» pp. 257-271, in: Mahler, Gregory (ed.). *Israel After Begin.* New York: Albany: State University of New York Press, 1990.

- Sprinzak, Ehud. *The Ascendence of Israel's Radical Right*. New York: Oxford University Press, 1991.

المراجع العبرية

ـ الأخبار والتحليلات المتعلقة بالأحزاب السياسية في الصحف الإسرائيلية اليومية (من أجل التطورات في الأعوام الأخيرة).

الفصل الخامس

الاقتصاد

فضل النقيب

أولاً: الاقتصاد السياسي للمشروع الصهيوني

أ) المشروع الصهيوني كمشروع استيطاني

عندما بدأت الحركة الصهيونية نشاطها السياسي الهادف إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين، طرحت مضموناً اقتصادياً لمشروعها السياسي لا يختلف عن مضمون المشاريع الأوروبية الاستيطانية في أميركا وأوستراليا وإفريقيا. فمن المعروف أن تلك المشاريع كانت تعتمد على وجود أرض شاسعة حرة لا يملكها أحد (Free Land)، وعلى وجود الرواد الأوروبيين (Pioneers) المستعدين لاستثمار الأرض وإعمارها. ولقد كان الشعار الصهيوني المشهور الذي يعرّف المشروع الصهيوني بأنه عودة شعب بلا أرض (اليهود) إلى أرض بلا شعب (فلسطين)، مرادفاً لتلك الثنائية الأوروبية.[١]

طبعاً، لقد كان ذلك المضمون مخالفاً، وبصورة كلية، لواقع الأمور؛ فمن ناحية الأرض، لم يكن في فلسطين أية أرض حرة وبلا ملكية،[٢] وأكبر دليل على ذلك أن القيمة الاقتصادية للأرض الفلسطينية في مطلع القرن كان يوازي قيمة الأرض في الولايات المتحدة الأميركية.[٣] وقد أدت المحاولات الصهيونية لشراء الأرض إلى ازدياد أسعارها على نحو خيالي، حتى أصبح سعر الأرض يتضاعف كل أربعة أعوام تقريباً.

ومن ناحية أُخرى، فإن وصف اليهود بأنهم شعب بلا أرض ما هو إلا وصف مغلوط فيه؛ فاليهود في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية وأميركا الجنوبية كانوا (وما زالوا) يعتبرون أنفسهم مواطنين في تلك البلاد، لهم ما للمواطنين الآخرين من حقوق وعليهم ما على المواطنين الآخرين من واجبات، وليس عندهم أية رغبة في الهجرة. أمّا اليهود الذين كانوا يقطنون في روسيا وأوروبا الشرقية، والذين كانوا يتعرضون للاضطهاد العنصري، فقد رأوا أن الولايات المتحدة الأميركية كانت (ولم تزل) خيارهم الأول للهجرة.

---

(١) صاحب هذه المقولة هو يسرائيل زانغويل، راجع: Kimmerling (1983 b), p. 10.

(٢) راجع: Laqueur (1972), p. 210.

(٣) راجع: Kimmerling (1983 b), p. 11.

إن غياب المبرر الاقتصادي للمشروع الصهيوني في فلسطين هو ما يفسر إخفاق الحركة الصهيونية في النجاح في تحقيق أي تقدم ملموس لمشروعها في العقود الثلاثة الأولى منذ بدء نشاطها السياسي والاقتصادي (١٨٨٢ ـ ١٩١٤). ففي أعوام الهجرة اليهودية الكبرى (١٩٠٥ ـ ١٩١٤)، هاجر من أوروبا إلى أميركا أكثر من مليون يهودي، بينما لم يهاجر إلى فلسطين إلا ثلاثون ألفاً فقط. والأهم من ذلك هو أن الأغلبية العظمى من هؤلاء المهاجرين (٨٠٪) ما لبثت أن غادرت فلسطين بعد أشهر أو أسابيع من وصولها إليها، وعادت إلى أوروبا، ومنها إلى أميركا.[٤]

وما تمكنت الحركة الصهيونية من تحقيقه في تلك الفترة (١٨٨٢ ـ ١٩١٤) هو بناء بضع مستوطنات زراعية اعتمدت بصورة رئيسية على الدعم المالي اليهودي من الخارج، وعلى اليد العاملة العربية في الداخل.[٥]

إن أصدق وصف لوضع المستوطنين اليهود في فلسطين بعد ربع قرن من بدء النشاط الصهيوني هو وصف الكاتب الصهيوني المشهور آرثر روبين، الذي وصل إلى فلسطين سنة ١٩٠٧؛ إذ قال:

«هناك أمور قليلة تبعث على الحزن في نفس الإنسان أكثر مما تبعثه حالة المستوطنين القدامى النفسية. إن الجيل القديم أصبح تعباً منهكاً بعد جهد ربع قرن، من دون أن يكون هناك أي أمل بمستقبل أفضل من الحاضر. أمّا الجيل الجديد، الذي تربى

---

(٤) جاء دافيد بن ـ غوريون، أول رئيس حكومة لإسرائيل، في عِداد موجة الهجرة الثانية. ولقد كتب في يومياته، فيما بعد: «إن نصف المهاجرين ألقى نظرة واحدة على الوضع، ثم عاد إلى أوروبا بالسفينة نفسها.» ويذكر مؤرخ يهودي بارز أن ٨٠٪ من المهاجرين الذين قدموا في هذه الموجة غادروا فلسطين بعد فترة بسيطة من وصولهم إليها. أنظر: Sachar (1982), p. 73.

(٥) منذ بدء الاستيطان اليهودي في فلسطين واليهود يستخدمون اليد العاملة العربية، وخصوصاً عند البدء ببناء المستعمرات. ثم أخذت الأحزاب العمالية، عندما بدأ نفوذها يتسع بين يهود فلسطين، تحاول أن تجبر أصحاب العمل اليهود على توظيف اليهود بدلاً من العرب. وعندما وجدت أن اليد العاملة العربية رخيصة، وأن ليس بين اليهود من يرضى بالعمل في الزراعة بالأجر نفسه، سافر أحد زعماء الأحزاب العمالية (ي. يفنيئيل) إلى اليمن بهدف إحضار عمال يمنيين يهود مستعدين لمنافسة اليد العاملة العربية الرخيصة. وقد تم ذلك فعلاً؛ إذ جاء ١٥٠٠ عامل يهودي يمني إلى فلسطين سنة ١٩١٢. ثم استمر مجيء العمال اليمنيين فيما بعد. وقد قُدر عدد من جاء إلى فلسطين، حتى سنة ١٩١٨، بـ ١١,٠٠٠ عامل. وعلى الرغم من هذا، فإن الاقتصاد اليهودي كان طوال فترة الانتداب يعتمد على اليد العاملة العربية. وكان حجم اليد العاملة العربية في الاقتصاد اليهودي يقدر، قبل ثورة ١٩٣٦، كما يلي: ٣٥٪ في الزراعة؛ ٢٥٪ في المواصلات؛ ١٢,٤٪ في البناء. راجع: Kimmerling (1983 a), p. 50.

في المدارس الفرنسية، فإن لديه أملاً واحداً هو ترك الزراعة التي لم تؤمن له حياة آمنة، وإيجاد عمل في العالم الخارجي.»[٦]

ب) المشروع الصهيوني كمشروع عسكري استراتيجي

لقد انقلبت هذه الصورة رأساً على عقب بسبب الحرب العالمية الأولى والنتائج التي ترتبت على انتصار بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، واختفاء الدولة العثمانية، ثم خضوع منطقة الشرق الأوسط للاحتلالين البريطاني والفرنسي.

كان من المعروف، طوال القرن التاسع عشر، أن الدول الأوروبية (كل منها بحسب مصالحها الخاصة) ترى أن مصالحها الاستراتيجية تقتضي عدم قيام قوة عربية ذاتية في منطقة الشرق الأوسط. ولقد رأت بريطانيا العظمى، التي كان لها أكبر طموح بين الدول الأوروبية إلى السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، أن إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين تخدم استراتيجيتها في المنطقة؛ ولذلك، فإن سيطرة بريطانيا، الملتزمة وعد بلفور، على فلسطين غيّرت «الوضع الفلسطيني تغييراً جذرياً.» فبعد أن كانت فلسطين تحت سيطرة الحكومة العثمانية، غير المتحمسة للمشروع الصهيوني الذي لم يكن يخدم مصالحها، أصبحت تحت سيطرة بريطانيا الملتزمة تحقيق هدف قيام وطن قومي لليهود في فلسطين. ولقد اكتسب هذا الهدف، بعد ذلك، «الشرعية الدولية» عندما أعطت عصبة الأمم لبريطانيا حق الانتداب على فلسطين مشروطاً بتنفيذ فكرة الوطن القومي اليهودي.[٧]

ومن ناحية أُخرى، قادت الأحداث الدولية إلى تغيير آخر لا يقل أهمية عن التغيير في «الوضع الفلسطيني»، وهو التغيير في بنية الحركة الصهيونية.

لقد تم هذا التغيير بسبب موجة الهجرة اليهودية الثانية إلى فلسطين (١٩٠٤ ـ ١٩١٤)، التي تزامنت مع الهجرة اليهودية الكبرى من روسيا وأوروبا الشرقية، وتعاظمت نتيجة فشل ثورة ١٩٠٥ وازدياد معاداة السامية في روسيا القيصرية. وكان معظم أفراد هذه الموجة من الهجرة من الشباب (٧٧٪ في سن دون ٢٥ عاماً)، وبلا أية مدخرات،

---

(٦) Sachar (1982), p. 71.

(٧) اعترف صك الانتداب البريطاني على فلسطين، الذي أصدرته عصبة الأمم، بالمنظمة الصهيونية على أنها الوكالة اليهودية الملائمة لتمثيل مصالح اليهود في فلسطين، وعلى أنها ستتعاون مع حكومة الانتداب البريطاني في كل الشؤون المتعلقة بإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين. راجع: *Ibid.*, p. 138.

ومتشبعاً بالأفكار الاشتراكية وبالأيديولوجيا الصهيونية.

لقد قدّمت هذه الموجة الجديدة من الهجرة الفرصة للأحزاب الصهيونية اليسارية كي تتقدم وتمسك بزمام قيادة الحركة الصهيونية. وأخذت هذه الأحزاب تستقطب المهاجرين الشباب وتعمل على بناء المزارع الجماعية لهم، وتحصل على حصة كبيرة من موارد الحركة الصهيونية لتأمين ذلك. وفي سنة ١٩٢٠ تم تأسيس «النقابة العامة للعمال اليهود في أرض ـ إسرائيل» (الهستدروت)، وبعد أشهر من ذلك أُسست منظمة الدفاع (الهاغاناه) كمنظمة عسكرية. ومن المهم هنا أن نلاحظ أن الهستدروت لم تتأسس، منذ البداية، كمنظمة نقابية تقليدية ينحصر نشاطها في الدفاع عن حقوق العمال أمام أرباب العمل، وإنما كانت لها أهداف أوسع وأبعد من ذلك كثيراً؛ لقد أُسست الهستدروت كنواة لبناء اقتصاد عمالي وإرساء دعائم الوطن اليهودي. ولهذا، فمنذ بدايتها وهي تهتم بأوجه النشاط الاقتصادي كافة: بناء المستعمرات الزراعية ثم المستعمرات التي تهتم بالصناعات الخفيفة، وتأسيس بنك العمال، فمنشآت التشييد والبناء، فشركات المواصلات، فشركات التأمين، ثم الخدمات الصحية. وهذا بالإضافة إلى أنشطة متميزة في المجالات الثقافية والفكرية.

لقد كانت الهستدروت ومنشآتها الاقتصادية بمثابة العمود الفقري للاقتصاد العمالي، الذي كان طموح العمال أن يكون قائداً للاقتصاد اليهودي التقليدي في فلسطين، لا تابعاً له.

ومن ناحية أُخرى، فإن من المهم أن نلاحظ أيضاً أن منظمة الهاغاناه العسكرية أُسست ضمن مسؤولية الهستدروت، وكان كبار ضباطها مسؤولين في الهستدروت؛ فكانت تُعتبر بالتالي بمثابة الجناح العسكري للمجتمع الجديد الذي أخذت الأحزاب العمالية تبنيه.

لقد تمكنت الأحزاب العمالية من إيجاد نمط جديد للحياة يجذب إليه المهاجرين الشباب. فلقد كان اقتصاد كثير من المستعمرات التي عُرفت باسمي الكيبوتس والموشاف يتم وفق مبدأ: مِنْ كلٍ بحسب قدرته ولكل بحسب حاجته. كما أن هذا النمط الجديد من الحياة كان يساعد في تشكيل قيادات سياسية تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة والإخلاص. فلقد كانت القيادات السياسية تتشكل في القاعدة، وعلى أساس التميز في إدارة أنشطة معينة، ثم تتقدم لإدارة أنشطة أكبر. وعن طريق النجاح في إدارة هذه المهمات كانت تصل إلى مواقع قيادية متقدمة. لقد تمكنت الأحزاب العمالية من تجنب الوقوع في دوائر البيروقراطية السياسية، على أساس أنه لم يكن هناك قيادات تُفرض من أعلى الهرم السياسي على القواعد الشعبية. ومن ناحية أُخرى، كانت القيادات منسجمة في مختلف الأنشطة على أساس أن القيادات السياسية والاقتصادية والعسكرية

كانت كلها، بصورة عامة، قيادات واحدة. ومما لا شك فيه أن من الإنجازات المهمة للأحزاب العمالية، في فترة الانتداب البريطاني، أن قياداتها كانت، بصورة عامة، بعيدة عن الفساد وصراعات القوة التي تدور في أفق المصالح الشخصية.

ج) نشوء الرأسمالية اليهودية في فلسطين

في الوقت الذي تمكنت الأحزاب العمالية من إقامة أسس الاقتصاد العمالي في المستعمرات الزراعية والصناعية ذات الطابع الاشتراكي، كانت المدن الفلسطينية الرئيسية، القدس ويافا وحيفا وصفد، تشهد تزايداً مستمراً في عدد السكان اليهود، ونمواً مطرداً للرأسمالية اليهودية في فلسطين. ولقد أسفر هذا التطور من الناحية السياسية عن نشأة اليمين السياسي، أو ما يُعرف عادة بالصهيونية التصحيحية (Revisionist Zionism)، وأسفر من الناحية الاقتصادية عن تعاظم دور رأس المال اليهودي الخاص في الاقتصاد الفلسطيني.

ومن المهم أن نبادر على الفور إلى تأكيد أن هذين التطورين لم يكونا على علاقة عضوية أحدهما بالآخر؛ فاليمين السياسي اليهودي لم ينشأ تعبيراً عن تعاظم دور رأس المال الخاص، والرأسمالية اليهودية في فلسطين لم تعتبر الصهيونية التصحيحية ممثلاً سياسياً لها.[٨]

وعلى الرغم من أن الصهيونية التصحيحية، التي شكلت فيما بعد اليمين السياسي، كانت (ولا تزال) تحمل شعارات الحرية الاقتصادية وتحاول تمثيل دور الأحزاب المحافظة، فإنها في واقع الأمر كانت ظاهرة من ظواهر البرجوازية الصغيرة والتعصب الشوفيني والممارسات الفاشية.

لقد بدأ التطور السياسي والاقتصادي، البعيد عن أجواء الأحزاب العمالية، يتبلور بصورة مبكرة في العشرينات مع موجة الهجرة الرابعة (١٩٢٤ ـ ١٩٢٨). وكان أفراد هذه الموجة إمّا من دول الشرق الأوسط وإمّا من بولندا، وكانوا إجمالاً غير راغبين في العمل الزراعي، فاستقروا في المدن كتجمعات فقيرة تشكل أداة ضغط على الحركة الصهيونية؛ وهذا ما أعطى الفرصة لصعود فلاديمير جابوتنسكي، الذي أخذ يطالب بضرورة قيام

(٨) في أثناء فترة الانتداب، كان أقرب ممثل لفئة رجال الأعمال والرأسماليين اليهود هو التجمع الذي يعرف باسم «اتحاد الصهيونيين العموميين»، والذي كان يرفض شعارات اليمين، وكان ذا علاقة وثيقة باتحاد المزارعين اليهود واتحاد الصناعيين اليهود.

الدولة اليهودية فوراً، وبأن تضم تلك الدولة كل أراضي فلسطين الخاضعة للانتداب، بالإضافة إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن.

وقد تمكنت الصهيونية التصحيحية من أن تحظى بتأييد واسع في التجمعات اليهودية في أوروبا وفي فلسطين في مدة من الزمن قصيرة نسبياً. ففي المؤتمر الصهيوني سنة ١٩٢٩، كان لها ٢١ عضواً من مجموع ٥٢ عضواً في المؤتمر. وبعد ذلك حدثت القطيعة (١٩٣٥)، إذ انسحب التصحيحيون من المنظمة الصهيونية، وأسسوا المنظمة الصهيونية الجديدة، ثم راح الجميع، التصحيحيون وغيرهم، يقومون بتهريب اليهود من أوروبا إلى فلسطين، من دون موافقة حكومة الانتداب؛ وهكذا أصبحت هناك هجرة قانونية تتم بموافقة حكومة الانتداب، وأُخرى غير قانونية. ثم قام التصحيحيون بإنشاء مؤسسة عسكرية خاصة بهم، موازية للهاغاناه، باسم «المنظمة العسكرية القومية» وكانت تعرف على مستوى واسع باسم «إيتسل» (الأحرف الأولى من الاسم الكامل بالعبرية: إيرغون تسفائي ليئومي). كما أنهم أسسوا الاتحاد الوطني للعمال كمؤسسة عمالية مستقلة عن الهستدروت.(٩)

أمّا نمو الرأسمالية اليهودية في فلسطين، فلقد بدأ أيضاً في الأعوام الأولى للانتداب البريطاني؛ إذ تمكن أصحاب رأس المال اليهودي من الحصول على امتيازات تأسيس شركات احتكارية لإنتاج الكهرباء والمياه. وكانت هذه الرأسمالية تعتمد اعتماداً أساسياً على رأس مال خاص جلبه المهاجرون اليهود من أوروبا. وطوال فترة الانتداب البريطاني في فلسطين، كان حجم رأس المال اليهودي الخاص أضعاف رأس المال اليهودي العام، الذي كان في تصرف الحركة الصهيونية. ومما لا شك فيه أن حكومة الانتداب البريطاني قامت ببناء كثير من المرافق الحيوية والضرورية لنشوء الرأسمالية اليهودية: بَنَتْ ميناء حيفا، وشبكة طرق معبدة، وسكة حديد، وخط أنابيب النفط من الموصل إلى حيفا، وكذلك مطاراً صغيراً قرب حيفا، ومطاراً دولياً في اللد.(١٠)

وقد شكلت الموجة الخامسة من الهجرة الرافعة التي انتقلت بالرأسمالية اليهودية إلى مواقع جديدة. فلقد كان أفراد هذه الموجة في معظمهم من ألمانيا ووسط أوروبا، وذوي ثقافة عالية، ويحملون معهم رأس مال تمكنوا من توظيفه فوراً في فلسطين. ولقد أسفر ذلك عن نمو كبير في الصناعة اليهودية، وخصوصاً صناعات النسيج والصناعات الكيميائية والمعادن. كما نمت عملية إنتاج وتصدير الحمضيات نمواً كبيراً جداً، وتضاعف عدد المؤسسات الصناعية. ومع الحرب العالمية الثانية وإغلاق أبواب المنافسة

---

(٩) أنظر: Sachar (1982), p. 188.

(١٠) أنظر: Aharoni (1991), p. 67.

ضد البضائع الأجنبية، أخذت الصناعة اليهودية فرصتها التاريخية للتوسع والازدهار. وهكذا، فبينما كانت حصة الصناعة من الناتج الكلي للاقتصاد اليهودي سنة ١٩٣٦ عبارة عن ٢٦٪، ارتفعت هذه النسبة بتأثير الحرب حتى بلغت ٤١,٣٪ سنة ١٩٤٥.

د) الاقتصاد اليهودي
عند قيام دولة إسرائيل

لقد نما الاقتصاد اليهودي في فلسطين وتقدم وتطور في أثناء فترة الانتداب البريطاني على نحو هائل وعلى المستويات كافة. فقد كان الناتج القومي الإجمالي (GNP) يتضاعف كل خمس سنوات. كما أن عدد السكان اليهود كان يتضاعف كل ثماني سنوات.

هذا التقدم الهائل كان يتم طبعاً على حساب الوزن النسبي للاقتصاد العربي في فلسطين. فقد كان الاقتصاد العربي يشكل ٨١٪ من الاقتصاد الفلسطيني عند بدء الانتداب، وأصبح يشكل ٤٢٪ من الاقتصاد الفلسطيني عند انتهاء الانتداب.[(١١)]

هذا التغيير في تركيبة الاقتصاد الفلسطيني، الذي جاء في مصلحة اليهود، مكن الحركة الصهيونية من إقامة جميع المؤسسات والأطر والأجهزة السياسية والعسكرية والاقتصادية الضرورية لإقامة الدولة.[(١٢)] ولقد ظهرت قوة استعداد المجتمع اليهودي في فلسطين من الناحية العسكرية ـ السياسية ـ الاقتصادية في حرب سنة ١٩٤٨؛ إذ تمكن المجتمع اليهودي من أن يدفع إلى الحرب بـ ٦٠ ألف جندي يهودي، بينما لم يتمكن الوضع العسكري ـ الاقتصادي ـ السياسي لسبع دول عربية مجتمعة من أن يدفع بأكثر من ٤٠ ألف جندي.[(١٣)]

طبعاً، إن التفوق العسكري اليهودي في حرب سنة ١٩٤٨ هو الذي حسم موضوع الأرض؛ ففي بداية الحرب، وعلى الرغم من كل التقدم الذي أحرزته الحركة الصهيونية في أثناء الانتداب، فإنه لم يكن عند اليهود إلا ٧٪ من الأرض الفلسطينية. وفي شهور قليلة من الحرب، استطاعوا أن يسيطروا على ٧٧٪ من الأرض الفلسطينية.

---

(١١) انظر: Metzer (1992).

(١٢) يروي ماكسيم رودنسون في كتابه: *Israel: A Colonial Settler State?*، الصادر سنة ١٩٧٣، كدليل على درجة استعداد المجتمع اليهودي في فلسطين لإنشاء دولة في آخر أيام الانتداب، وجود أطروحة دكتوراه كتبها طالب لبناني سنة ١٩٤٦ في بيروت عن مقومات الدولة في المجتمع اليهودي في فلسطين.

(١٣) Metzer (1992), p. 74.

وعندما قامت إسرائيل وتشرد عرب فلسطين، قُضي على الاقتصاد العربي الفلسطيني، إذ لم يبق من العرب داخل حدود إسرائيل (حدود سنة ١٩٤٩) إلا ١٥٪ من الذين كانوا قبل الحرب.

هـ) المشروع الصهيوني بعد قيام دولة إسرائيل

لقد بدأ المشروع الصهيوني وهو لا يملك المقومات الاقتصادية لنجاحه كمشروع استيطاني، لكنه تمكن من التغلب على «المشكلة الاقتصادية» بفضل ثلاثة عوامل: الأول، تبني بريطانيا العظمى للمشروع الصهيوني ضمن استراتيجيتها الدولية؛ الثاني، تسلُّم الأحزاب العمالية اليهودية قيادة الحركة الصهيونية، وقدرتها على تنظيم حياة المهاجرين اليهود في نمط مجتمعي يضع أولويات قيام الدولة قبل أي اعتبار آخر في المجالات كافة، وخصوصاً في المجال الاقتصادي؛ الثالث، تدفق رأس المال من الخارج بصورة مكّنت اليهود من توفير التراكمات الرأسمالية الضرورية لبناء القطاعات الإنتاجية. ولقد تضافرت هذه العوامل الثلاثة وكمل بعضها بعضاً بصورة تمكننا من القول إن العوامل الثلاثة كانت ضرورية لنجاح المشروع في إقامة الدولة؛ ولو توفر عاملان فقط من العوامل الثلاثة لكان ذلك غير كاف لإقامة الدولة.

إن فهم الطبيعة الخاصة للاقتصاد الإسرائيلي بعد قيام الدولة يعتمد إلى حدٍ بعيد، على فهم التطور التاريخي لهذه العوامل الثلاثة وترابطه العضوي.

لقد دعّمت إسرائيل فور نشوئها تحالفها مع الاستعمار البريطاني والاستعمار الفرنسي. وتتوج هذا التحالف بالعدوان الثلاثي على مصر، الذي اشتركت جيوش الدول الثلاث فيه من أجل القضاء على نظام عبد الناصر الذي كان يشكل طليعة حركة التحرر العربي. وعندما انتهت حرب السويس بخسارة بريطانيا وفرنسا لنفوذيهما في المنطقة، انتقلت إسرائيل فوراً للتحالف مع الولايات المتحدة التي سارعت إلى احتلال مواقع بريطانيا وفرنسا في المنطقة، وأصبحت العدو الرئيسي لحركة التحرر العربي. ولقد تطور هذا التحالف وتمتّن حتى أصبح المشروع الصهيوني جزءاً من الاستراتيجيا الأميركية في الحرب الباردة، وأصبحت العلاقة الأميركية ـ الإسرائيلية علاقة لا تماثلها أية علاقة أُخرى بين بلدين مستقلين.

أمّا العامل الثاني، وهو قيادة الأحزاب العمالية للحركة الصهيونية، فاستمر بعد تأسيس الدولة مدة ربع قرن تقريباً. ولقد تمكنت هذه الأحزاب، في تلك الفترة، من تأسيس نظام اقتصادي له مميزات خاصة، من أهمها دور الدولة المركزي في الاقتصاد.

فالدولة في إسرائيل تقوم بالإشراف والتخطيط الذي يشمل مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كافة، كما أنها تشرف على جميع مجالات النشاط الاقتصادي عبر سياساتها الضرائبية والنقدية والمالية، وعبر سياسة التشجيع والدعم.

لقد كان هذا الدور المركزي لإسرائيل ضرورياً لتدعيم أركانها وللاستمرار في التوسع الصهيوني من الناحيتين البشرية والجغرافية. فعلى أساسه تمكّنت إسرائيل من توزيع الموارد الاقتصادية وفق أولويات استيعاب أمواج الهجرة الجديدة، التي ضاعفت عدد السكان أكثر من مرتين في مدة قصيرة نسبياً. كما مكّنها هذا الدور من خوض حرب سنة ١٩٦٧ واحتلال أراض فلسطينية وعربية، والبدء بإقامة مستوطنات صهيونية جديدة عليها. وفي أثناء ذلك، كان الاقتصاد ينمو بمعدلات عالية جداً، ويتم بناء منشآت صناعية وزراعية متطورة.

ولقد استمر هذا الدور المركزي للدولة حتى بعد أن خسرت الأحزاب العمالية الحكم وفاز به تجمع الليكود اليميني. وهناك إشارات إلى ضرورة تقليص هذا الدور في منتصف التسعينات كي تواكب إسرائيل الاتجاهات العالمية الرامية إلى زيادة حرية السوق والاحتكام للتنافس العالمي.

أمّا بالنسبة إلى العامل الثالث، وهو تدفق رأس المال الخارجي، فلقد استمر بعد تأسيس الدولة، وازداد دوره في الاقتصاد الإسرائيلي.

في البداية كانت إسرائيل تعتمد على التعويضات الألمانية، وعلى تبرعات الجوالي اليهودية في أوروبا وأميركا. ومنذ أواسط السبعينات، أخذ الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد بصورة رئيسية على المساعدات الأميركية.

إن دور هذه المساعدات في الاقتصاد الإسرائيلي دور مهم جداً. ومجرد إلقاء نظرة على الحسابات القومية الإسرائيلية يظهر بوضوح أن إسرائيل كانت تخصص، في أعوام كثيرة، حصة كبيرة من دخلها القومي للاستثمار في الصناعة والزراعة وباقي القطاعات، مع أن حجم ادخارها القومي لتلك الأعوام كان سالباً. ولقد أدت المساعدات الأجنبية إلى سد الفجوة بين الادخار والاستثمار، ومكّنت إسرائيل من تحقيق مستوى عالٍ من المعيشة، مع تزايد عدد السكان المستمر وتزايد حجم الإنفاق العسكري المستمر أيضاً.

ثانياً: التطور التاريخي
للاقتصاد الإسرائيلي (١٩٤٨ ـ ١٩٩٣)

من المتعارف عليه في الدراسات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الإسرائيلي، تمييز

أربع فترات مرّ هذا الاقتصاد بها منذ قيام دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨.

أ) فترة التقشف والتأسيس (١٩٤٨ ـ ١٩٥٤)

كان هناك، في البداية، ثلاث قضايا أولتها الحكومة اهتماماً كبيراً: أُولى هذه القضايا تأسيس جيش عصري قادر على استعمال الأسلحة الحديثة، وعلى الاستنفار السريع، وهذا ما جعل الحكومة تعطي في البداية الإنفاق العسكري أولوية مطلقة؛ ثانية هذه القضايا استيعاب المهاجرين الجدد. فلقد تدفق على إسرائيل سنة تأسيسها (١٩٤٨) ١٠٠ ألف مهاجر جديد، وتضاعف هذا العدد سنة ١٩٤٩. وهكذا، وبعد ثلاث سنوات ونصف سنة من عمر الدولة الجديدة (نهاية سنة ١٩٥١)، كان عدد السكان قد تضاعف؛ ثالثة هذه القضايا إقامة مؤسسات الدولة الجديدة: من مؤسسات الخدمات المدنية، إلى البنك المركزي، إلى مؤسسة التأمين القومية، إلى الإذاعة... إلخ. ولقد قامت الحكومة بتأميم الأنشطة الاقتصادية التي لها علاقة بالموارد الطبيعية.

أمّا من ناحية التنمية الاقتصادية، فلقد انصب اهتمام الحكومة على التنمية في القطاع الزراعي وموارد المياه وبناء المستوطنات الزراعية.

ب) فترة النمو السريع (١٩٥٤ ـ ١٩٧٢)

في هذه الفترة، بدأ تدفق رأس المال الخارجي، عن طريق التعويضات الألمانية، يتكاثف مع زيادة اليد العاملة بفعل الهجرة ليحدث نمواً سريعاً في النشاط الاقتصادي. وهكذا، فبينما كان معدل نمو الناتج القومي الإجمالي في الفترة الماضية أقل من ٢٪، قفز في هذه الفترة إلى ١٧٪. وأدى ذلك إلى زيادة الاستهلاك الشخصي بمعدل ٩٪.[(١٤)]

في هذه الفترة، انتهى النمو الكبير للزراعة لاستغلال جميع الأراضي المتاحة، وبدأ النمو الاقتصادي يعتمد، بصورة رئيسية، على الصناعة. وبدأ قطاع الخدمات النمو الكبير، وكذلك قطاع التشييد والبناء. وكان ذلك النمو كله يتم بإشراف من الحكومة، التي أخذ دورها في الاقتصاد يتعاظم؛ فبينما كانت حصة الإنفاق الحكومي من الناتج

---

(١٤) أنظر: Aharoni (1991), p. 75.

القومي الإجمالي لا تتجاوز ٢٣٪ سنة ١٩٥٠، أصبحت ٣٨٪ سنة ١٩٦٠، و٦٥٪ سنة ١٩٧٠.

ومن المهم أن نلاحظ هنا أن هذا النمو كله قد تم بفعل رأس المال الأجنبي (التعويضات الألمانية والتبرعات اليهودية من أوروبا وأميركا، وريع السندات الإسرائيلية). فخلال فترة النمو هذه، لم يحدث أي تراكم رأسمالي داخلي في إسرائيل؛ إذ لم يكن هناك أي ادخار قومي.[(١٥)]

ج) فترة التضخم والكساد (١٩٧٣ ـ ١٩٨٥)

بدأت فترة الركود والكساد في الاقتصاد الإسرائيلي بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، فتراجع النمو بالمعدلات العالية للفترة السابقة، حتى أنه بلغ الصفر في بعض السنوات. وطوال الفترة لم يتجاوز ٣٪ في السنة. وفي الوقت نفسه حدث عجز كبير في ميزان المدفوعات التجاري، وفي ميزانية الحكومة.

هناك أكثر من سبب يمكن أن يعزى إليه الكساد الذي بدأ في الاقتصاد الإسرائيلي في أواخر سنة ١٩٧٣.

من المتعارف عليه في الدراسات السياسية والتقارير الصحافية أن جسامة تكاليف حرب سنة ١٩٧٣ والارتفاع المفاجىء لأسعار النفط هما السببان الرئيسيان للكساد. ومما لا شك فيه أن ارتفاع حجم الإنفاق العسكري، حتى بات يقتطع من الناتج القومي الإجمالي أكثر من ٣٠٪، أثّر في النشاط الاقتصادي. كذلك كان لارتفاع تكلفة الطاقة بفعل الارتفاع الهائل في أسعار النفط تأثيره، غير أن دارسي الاقتصاد الإسرائيلي يؤكدون أن هناك أسباباً أخرى تعود إلى تركيب الاقتصاد الإسرائيلي. فالنمو السريع الذي حدث في فترة الخمسينات والستينات كان غير قادر على الاستمرار، وذلك لأن استمرار تدفق الهجرة وتدفق رأس المال الأجنبي بالمعدلات نفسها كان مستحيلاً. ومن ناحية أُخرى، كان النمو الصناعي في فترة النمو يعتمد على إنشاء صناعات تنتج سلعاً تحل محل السلع الأجنبية (Import - Substitution)، ولقد انتهت تلك الفترة. لكن إنشاء صناعات للتصدير الخارجي يعني دخول المنافسة العالمية، وهو ما لم تكن إسرائيل مستعدة له.

ولهذا، فإن فترة الكساد كانت تعبيراً عن أزمة بنيوية في الاقتصاد، وبحاجة إلى

(١٥) حتى في فترة النمو السريع للاقتصاد الإسرائيلي، كان الادخار القومي سالباً. كان هناك معدل عالٍ للادخار الخاص، لكنه لم يكن كافياً لتغطية العجز في ميزانية الحكومة. أنظر: Rivlin (1992), p. 7.

إعادة نظر في دور الدولة في الاقتصاد والعلاقات الخارجية ومجمل أوضاع أسواق العمل ورأس المال.

د) فترة الإصلاح الاقتصادي (١٩٨٥ ـ الوقت الحاضر)

استمر الكساد وتفاقمت الأزمة بسبب وصول الليكود إلى الحكم واتّباعه سياسة اقتصادية غير مسؤولة. وأخذ الاقتصاد يعاني تضخماً مالياً مرتفعاً جداً وعجزاً هائلاً في ميزان المدفوعات التجاري، حتى كاد الوضع يهدد بانهيار مالي كامل. ولقد ساعد في تجنب هذه الكارثة وصول مساعدة أميركية طارئة، ثم مجيء حكومة الاتحاد الوطني (عمال ـ ليكود) وتبنّيها برنامج الإصلاح الاقتصادي.

لقد نجح البرنامج في وقف التضخم، وذلك عن طريق تقليص المصاريف الحكومية، وتخفيض قيمة العملة (الشيكل)، وعدم السماح لأجور العمال بالارتفاع. وبعد ذلك، شهدت فترة ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ عودة النمو عبر فورة اقتصادية تحسنت فيها أوضاع الاقتصاد بصورة عامة. إلا إن هذه الفورة توقفت سنة ١٩٨٩ بفعل سياسة الحكومة النقدية التي أدت إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار، وأيضاً بفعل انتفاضة الشعب الفلسطيني وما أحدثته من إرباك في الاقتصاد الإسرائيلي.

وعاد الاقتصاد الإسرائيلي إلى النمو في مطلع التسعينات، وذلك بسبب تدفق الهجرة السوفياتية وما أحدثته من تنشيط عام للأسواق، وبسبب القروض الكبيرة التي حصلت الحكومة عليها لاستيعاب المهاجرين.

وهكذا، فلقد تمكنت الحكومة من التخلص من مشكلة التضخم، وأصبح معدل ارتفاع الأسعار معقولاً كـ ١٧,٦٪ سنة ١٩٩٠، و١١,٣٪ سنة ١٩٩٣، ويقدَّر بـ ١٤,٥٪ سنة ١٩٩٤. وإذا أخذنا السنوات الأربع ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ نجد أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق نمواً حقيقياً بلغ ٥,٨٪ (١٩٩٠)، و٦,٢٪ (١٩٩١)، و٦,٦ (١٩٩٢)، و٣,٤٪ (١٩٩٣)، و٧,٠٪ (١٩٩٤). وفي الوقت نفسه، ساهمت الهجرة السوفياتية في زيادة عدد السكان في التسعينات؛ إذ بلغ معدل الزيادة في عدد السكان السنوي ٣٪ في فترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣، بينما كان هذا المعدل ١,٥٪ في الثمانينات، و٢,٤٪ في السبعينات. وهكذا، فإن عدد سكان إسرائيل بلغ في سنة ١٩٩٣، وفق المكتب المركزي للإحصاءات في إسرائيل، ٥,٢٦١,٤٠٠ نسمة، منهم ٩٧٢,٧٠٠ عربي.

ثالثاً: القطاعات الإنتاجية

ستتناول في هذا الجزء تحليلاً لأوضاع قطاعات الزراعة والصناعة والبناء، بينما نؤجل خوض موضوع قطاع الخدمات إلى الجزء التالي الخاص بالقطاع العام في إسرائيل.

طبعاً، إن التقدم الاقتصادي يترافق عادة مع ازدياد حصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي وتراجع حصة الزراعة. وفي مراحل لاحقة تزداد حصة الخدمات على أساس أن كثيراً من الخدمات يكون مكملاً للنشاط الصناعي، وعلى أساس أن ارتفاع مستوى المعيشة يتطلب زيادة مطردة في الخدمات.

إن نظرة سريعة إلى الجدول رقم ١ توضح أن هذين التطورين حدثا فعلاً في الاقتصاد الإسرائيلي.

الجدول رقم ١
تطور حصص القطاعات الاقتصادية
من الناتج المحلي الإجمالي
(بالنسب المئوية)

السنة	الزراعة	الصناعة	البناء[1]	الخدمات[2]
١٩٧٠ ـ ١٩٧٣	٦,٣	٣٠,٨	٢١,٠	٤١,٩
١٩٨٠ ـ ١٩٨٣	٧,٩	٣١,٤	١٣,٠	٤٤,٣
١٩٨٧	٤,٢	٢٣,١	٧,١	٦٥,٦
١٩٩٠	٣,٣	٢٢,٠	٨,٠	٦٦,٧
١٩٩١	٢,٧	٢٥,٢	٩,٥	٦٢,٦
١٩٩٢	٢,٨	٢١,١	٩,٨	٦٦,٣
١٩٩٣	٢,٤	٢١,٥	٨,٩	٦٧,٢

(١) يشمل هذا القطاع الماء والكهرباء.
(٢) يشمل هذا القطاع المواصلات وجميع خدمات الاتصالات.
المصدر: سنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ مأخوذة من (Aharoni 1991), p. 200،
وباقي السنوات مأخوذة من *Statistical Abstract of Israel*, Table 6-7 (1994).

أ) القطاع الزراعي

تعتبر إسرائيل من الدول ذات الإنتاج الزراعي المتوازن، أي أنها قادرة على سد حاجة السوق المحلية من الطعام، وقادرة بواسطة صادراتها الزراعية على دفع ثمن ما تستورده من السلع الخاصة بالقطاع الزراعي.

وقد ازدادت مساحة الأراضي المزروعة من ١,٦٥٠,٠٠٠ دونم سنة ١٩٤٩ إلى ٤,٣٨٠,٠٠٠ دونم سنة ١٩٨٧. وفي الوقت نفسه، ازدادت مساحة الأراضي المروية من ٣٠٠,٠٠٠ دونم إلى ١,١٥٣,٠٠٠ دونم.(١٦)

وإذا أخذنا الإنتاج الزراعي لسنة ١٩٧٧ بأنه الأساس (= ١٠٠)، نجد أنه ازداد من ٣١ في سنة ١٩٤٩ إلى ٢٢٥ في سنة ١٩٨٨. وإذا أخذنا سنة ١٩٨٨ بأنها الأساس (= ١٠٠)، نجد أن الإنتاج بلغ ١١٨ في سنة ١٩٩٣. وفي الوقت عينه، فإن التقدم الاقتصادي والتكنولوجي والاتجاه إلى التصنيع قد ساهما في تخفيض حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي ظاهرة تشهدها جميع الدول التي حققت نمواً اقتصادياً. وهكذا، فبينما كانت حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي تبلغ ١٢٪ سنة ١٩٦٠، أصبحت ٤٪ فقط سنة ١٩٨٠، واستمر هذا التناقص حتى بلغ ٢,٤٪ سنة ١٩٩٣، وانعكس أيضاً على الحجم النسبي للعمالة في القطاع الزراعي. ففي حين كانت الزراعة توظف ١٧٪ من اليد العاملة سنة ١٩٤٩، أصبحت توظف ٦,٩٪ سنة ١٩٨٤، و٣,٥٪ سنة ١٩٩٣، وهذا طبعاً يعكس زيادة كبيرة في إنتاجية العامل الزراعي وفي زيادة التشغيل الرأسمالي في الزراعة.

للزراعة في إسرائيل تخطيط مركزي يحيط بأدق التفصيلات، ويتم ذلك عبر مؤسستين: وزارة الزراعة، التي تشرف على الإنتاج الزراعي والتسويق، وإدارة الاستيطان في الوكالة اليهودية، التي تشرف على بناء المستوطنات الزراعية الجديدة.

من أهم المؤسسات الزراعية في إسرائيل الكيبوتس والموشاف. وكلمة كيبوتس (Kibbutz) مشتقة من الكلمة العبرية Kvutzah؛ ومعناها مجموعة، ولقد أُسست أول مستعمرة زراعية على أساس تعاوني سنة ١٩٠٩.

إن حياة الكيبوتس الاقتصادية مبنية على أساس اشتراكي؛ ولهذا فإن الإنتاج والاستهلاك يتمان وفق أسلوب جماعي، وليس هناك أية ملكية خاصة، سواءً للأرض أو لأدوات الإنتاج.

في العشرينات، تم تأسيس الموشاف (Moshav)، ومع أن بينه وبين الكيبوتس عاملاً مشتركاً، إذ يُقام كلاهما على أرض تابعة للدولة، فإن الإنتاج والاستهلاك يتمان على أساس العائلة. وعادة يضم الموشاف ٦٠ عائلة تقريباً. ولا تملك العائلة حق تقسيم الأرض أو بيعها، وإنما يستطيع ابن واحد من العائلة أن يرث الأرض عن والديه، ويستمر في العمل فيها.

ثم هناك الموشاف التعاوني (Collective Moshav)، وهو مؤسسة بين الكيبوتس

---

(١٦) أنظر: .Aharoni (1991), p. 199

والموشاف مبنية على أساس العائلة، لكن هناك قيوداً على الإنتاج تجعل الموشاف التعاوني قريباً من الكيبوتس.

في سنة ١٩٨٨، كان هناك ٦٤٨ كيبوتساً وموشافاً، أنتجت ما يقارب ٨٨٪ من الإنتاج الزراعي لتلك السنة. وفي الآونة الأخيرة، حدث تطور مهم في اقتصاد الكيبوتس والموشاف؛ فقد تزايد الاعتماد على الصناعة الخفيفة، وذلك على أساس أن الزراعة لم تعد قادرة على إيجاد مورد معقول للمهاجرين الجدد.

ب) القطاع الصناعي

ثمة منذ بداية السبعينات تطور مهم في الصناعة الإسرائيلية يقود باتجاه الاهتمام المتزايد بالصناعات الحربية وصناعات التصدير. وقد تراجع الوزن النسبي للصناعات التقليدية، ونما دور صناعات التكنولوجيا العالية. ويظهر الجدول رقم ٢ معالم هذا التطور في الأعوام العشرين الماضية. فبينما كانت صناعة الألماس تشكل نصف الصادرات الإسرائيلية تقريباً، أصبحت الآن لا تشكل أكثر من ربع حجم التصدير الصناعي. هذا في الوقت الذي تضاعف إنتاج الإلكترونيات، وازداد حجم تصديرها عشرة أضعاف.

الجدول رقم ٢
توزيع الإنتاج والتصدير للصناعات الإسرائيلية، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠

	الإنتاج		التصدير	
	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٠
الطعام والدخان والمشروبات	٢١,٤٪	٢٠,٢٪	٩,٠٪	٦,٢٪
النسيج والثياب والجلود	١٥,١٪	٧,٤٪	١١,٣٪	٧,٤٪
الخشب والورق	١٠,٣٪	١١,٢٪	٥,٥٪	٨,٠٪
التنجيم	٦,٨٪	٥,٧٪	٥,٢٪	٢,٨٪
الكيماويات والمطاط والبلاستيك	١٠,٩٪	١٦,١٪	١٧,٤٪	١٧,٠٪
معادن وآلات	١٦,٨٪	١٣,٩٪	٦,٢٪	١٠,٧٪
الإلكترونيات والأدوات الكهربائية	٦,٤٪	١٢,٦٪	١,٧٪	١٥,١٪
معدات المواصلات	٥,٧٪	٤,٠٪	١,٤٪	٥,٦٪
الألماس	٦,٦٪	٨,٩٪	٤٢,٣٪	٢٧,٢٪

المصدر: Rivlin (1992), p. 63.

أمّا فيما يخص ملكية المنشآت الصناعية في إسرائيل، فهناك ثلاثة أنواع من الملكية: ملكية الحكومة، وملكية الهستدروت، والملكية الخاصة.

بالنسبة إلى الشركات التي تملكها الحكومة، هناك منشآت هي جزء من الجهاز الحكومي (الصناعات العسكرية)؛ وهناك مؤسسات أُخرى إمّا تسيطر الحكومة عليها سيطرة تامة، وإمّا تتشارك في ملكيتها مع الهستدروت أو مع القطاع الخاص.

أمّا الهستدروت، فلها مؤسسات صناعية تديرها كلها الشركة الأم، التي هي شركة العمال «حفرات هعوفديم». وفي سنة ١٩٨٥ كان ربع مبيعات الشركات الصناعية للهستدروت، التي تضم ٥٦,٠٠٠ عامل، يمثل ربع مبيعات القطاع الصناعي. وأهم مؤسسات الهستدروت الصناعية هي مجموعة كور، إذ تشغّل في شركاتها نحو ٢٣,٠٠٠ عامل في ١٠٠ مصنع تقريباً، وهي تملك أهم شركات صناعة الإلكترونيات في إسرائيل.

أمّا القطاع الخاص، فهو عبارة عن نوعين من المنشآت: شركات صغيرة يملكها أفراد (عائلات أحياناً)، وحجم هذا النوع صغير جداً؛ وشركات كبيرة تملكها مجموعة الصناعيين، وتدار عن طريق الشركة الأم (Holding Company)، ولهذا النوع من الشركات حصة الأسد في القطاع الصناعي الخاص.

إن أشهر مجموعة صناعية في إسرائيل هي مجموعة كلال، التي أُسست في الستينات من قِبل رجال أعمال من أميركا اللاتينية. ولهذه المجموعة شركات في مجالات الإلكترونيات، والمعادن، والطعام، والأسمنت، والثياب. كما لها شركات مالية وشركات تأمين. وعلى الرغم من أنها أكبر مجموعة شركات القطاع الخاص فإن الهستدروت تمتلك ٤١٪ من أسهمها.

ويظهر الجدول رقم ٣ توزيع الإنتاج والعمالة في القطاع الصناعي على القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، وقطاع الهستدروت. ويبين هذا التوزيع ازدياد نفوذ القطاع الحكومي والهستدروت.

الجدول رقم ٣
توزيع المؤسسات الصناعية،
١٩٦٥ ـ ١٩٨١

	١٩٦٥ ـ ١٩٦٧	١٩٧١ ـ ١٩٧٢	١٩٨٠ ـ ١٩٨١
الإنتاج			
القطاع الخاص	٧٢٪	٦٦٪	٥٤٪
الهستدروت	١٦٪	١٩٪	٢٢٪
القطاع الحكومي	١٢٪	١٥٪	٢٤٪
العمالة			
القطاع الخاص	٧٦٪	٧٣٪	٦٦٪
الهستدروت	١٤٪	١٥٪	١٨٪
القطاع الحكومي	١٠٪	١٢٪	١٦٪

المصدر: Rivlin (1992), p. 60.

ج) قطاع التشييد والبناء

إن لقطاع التشييد والبناء (Construction) أهمية مركزية في الاقتصاد الإسرائيلي؛ إذ إن بناء البيوت لسكن المهاجرين يُعد من أهم أولويات المشروع الصهيوني. فخلال الأعوام الاثنين والثلاثين الأولى من عمر الدولة، تم بناء ١,٢٠٠,٠٠٠ بيت جديد. وفي سنة ١٩٨٠ كان هناك ٩٠٪ من السكان يعيشون في بيوت بنيت بعد سنة ١٩٤٨. كذلك فإن نسبة العائلات التي يعيش ثلاثة من أفرادها في غرفة واحدة انخفضت من ٣٥٪ سنة ١٩٥٤ إلى ١,٥٪ فقط سنة ١٩٨١، وأصبحت ١,١٪ فقط سنة ١٩٩٣.

وقد حدث تغيير مهم في هذا القطاع، منذ منتصف السبعينات. فبعد أن كانت الحكومة تقوم بجهد مباشر في بناء البيوت حتى سنة ١٩٧٥، أخذت تستعيض من ذلك الدور المباشر بالإشراف على سوق الإقراض (Mortgage)، وتترك البناء للقطاع الخاص. لكن مع بدء الهجرة من الاتحاد السوفياتي في نهاية الثمانينات، عاد دور الحكومة المباشر إلى الازدياد.

د) قطاع التجارة الخارجية

هناك ثلاث صفات لازمت موضوع التجارة الخارجية في إسرائيل:

أولاً، الاعتماد، بصورة رئيسية، على الاستيراد من الخارج. وقد ازدادت نسبة

الاستيراد إلى الناتج القومي الإجمالي من الثلث في الخمسينات، إلى ٤٥٪ في الستينات، لتصل إلى أكثر من ٦٠٪ في السبعينات وما بعدها.

ثانياً، إن حجم الاستيراد الكبير يتطلب حجماً مماثلاً من الصادرات لدفع تكلفته. ولقد ازداد حجم الصادرات أيضاً بصورة مطردة. فبينما كانت الصادرات لا تزيد على ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الخمسينات، أصبحت تشكل أكثر من ٢٥٪ في الستينات، وبلغت ٤٠٪ في السبعينات، ونحو ٥٠٪ في أواخر الثمانينات.

ثالثاً، على الرغم من الازدياد المطرد في حجم الصادرات، فإنه لم يستطع قط أن يكون مساوياً لحجم الاستيراد؛ ولهذا، فلقد عانت إسرائيل بصورة دائمة عجزاً في ميزان المدفوعات التجاري. ويبين الجدول رقم ٤ تطور هذا العجز ما بين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٩٣.

الجدول رقم ٤
تطور حجمي الاستيراد والتصدير
والعجز التجاري
(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

الفترة الزمنية	واردات	صادرات	العجز
١٩٥٠ _ ١٩٥٥	٣٣,٦	١٠,٢	٢٣,٤
١٩٥٦ _ ١٩٦٠	٣٤,٦	١٤,٤	٢٠,٢
١٩٦١ _ ١٩٦٥	٤١,٠	٢٠,٧	٢٠,٣
١٩٦٦ _ ١٩٧٠	٤٥,٢	٢٦,٢	١٩,٠
١٩٧١ _ ١٩٧٥	٦٢,٠	٣١,٠	٣١,٠
١٩٧٦ _ ١٩٨٠	٦٤,٦	٤٣,١	٢١,١
١٩٨١ _ ١٩٨٥	٦٠,٧	٤٢,٦	١٨,١
١٩٨٨	٧٢,٣	٥٤,٠	١٨,٣
١٩٩٠	٤٦,٠	٣٤,٠	١٢,٠
١٩٩١	٤٥,٠	٣٠,٠	١٥,٠
١٩٩٢	٤٥,٠	٣١,٠	١٤,٠
١٩٩٣	٥٠,٠	٣٤,٠	١٦,٠

المصدر: أخذت الأرقام للسنوات ١٩٥٠ _ ١٩٨٨ من: Aharoni (1991), p. 275.
استخرج الكاتب الأرقام للسنوات الباقية من:
International Financial Statistics, September 1994, pp. 304-307.

إن وجود العجز الدائم في ميزان المدفوعات التجاري يعني أن إسرائيل كانت دوماً قادرة على استعمال موارد اقتصادية من الخارج، من دون أن تدفع تكلفتها. وقد كانت

هذه الموارد تصل أحياناً إلى نسبة ثلث الناتج المحلي الإجمالي. وبفضل هذه الموارد تمكنت إسرائيل من اتباع سياسة استثمار نشيطة، من دون أن يكون ذلك على حساب المستوى العام للاستهلاك.

في الخمسينات، كان تمويل العجز يعتمد على المساعدات المالية التي تحصل إسرائيل عليها من يهود أوروبا وأميركا، ومن التعويضات الألمانية. واستمر هذا الوضع في الستينات. أمّا في السبعينات، فلقد تغير الوضع وأصبحت المساعدات الأميركية هي التي تقوم بسد العجز بصورة رئيسية.

رابعاً: القطاع العام

إن من أهم مميزات الاقتصاد الإسرائيلي هو حجم القطاع العام، الذي يتألف من ثلاثة أجهزة: الجهاز الحكومي، وجهاز الهستدروت، وجهاز المنظمات الصهيونية.

أ) المؤسسات الصهيونية

بعد قيام دولة إسرائيل، قرر المجلس الصهيوني في آب/ أغسطس ١٩٤٨ تحويل جميع دوائر الوكالة اليهودية إلى الحكومة، لكنه أبقى على الوكالة هيئةً مستقلة كي تستمر في عملها في نقل المهاجرين، وفي عملية ربط الجوالي اليهودية في العالم بإسرائيل. فمنذ قيام إسرائيل والوكالة اليهودية تتحمل، مع الحكومة، مسؤولية نقل المهاجرين إلى إسرائيل والإشراف على استيطانهم. ولهذا فهي تشارك في تكاليف إقامة المستوطنات الزراعية الجديدة. كما أنها تقوم بخدمات تعليمية، وخصوصاً أنها تتحمل نفقات برامج تعليمية لمساعدة أولاد اليهود الشرقيين. ولها أيضاً أنشطة في مجالات تطوير الزراعة والإسكان والخدمات الاجتماعية. ومن ناحية أُخرى، تقوم بالاتصالات المباشرة بجميع الهيئات اليهودية في الخارج التي تجمع التبرعات لإسرائيل.

ب) الهستدروت

عند قيام إسرائيل تخلت الهستدروت عن بعض أنشطتها الاقتصادية المتعلقة بموضوعي الهجرة والسكن، لكنها احتفظت بأنشطتها الأُخرى كافة، رافضة التخلي عنها. فلديها الآن نحو ١,٨٠٠,٠٠٠ عضو (عمال مع عائلاتهم)، يشكلون نحو ٥٨٪ من السكان. وهي توظف ٢٥٪ من اليد العاملة في مختلف مؤسساتها الاقتصادية، ويغطي برنامجها للتأمين الصحي (Sick Fund) تقريباً أغلبية التأمين الصحي في إسرائيل. ويعطي

الجدول رقم ٥ فكرة عن نفوذ الهستدروت في مختلف القطاعات الاقتصادية.

إن انتخاب قيادة الهستدروت تتم كل أربعة أعوام؛ وذلك على النحو التالي: يتم انتخاب أعضاء المؤتمر عن طريق لوائح انتخابية لمختلف الأحزاب، ثم يقوم المؤتمر بانتخاب أعضاء المجلس الذي يقوم، بدوره، بانتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية.

الجدول رقم ٥
حصة الهستدروت من التوظيف العمالي
في القطاعات الاقتصادية

السنة	الزراعة	الصناعة	البناء	التجارة والبنوك والخدمات	المواصلات
١٩٦٠	٥٨,٥٪	١٦,٥٪	٢٥,٨٪	١١,١٪	٢٧,٨٪
١٩٧٠	٨٥,٥٪	١٥,٩٪	٣٠,٤٪	١٤,٩٪	١٩,٢٪
١٩٨٠	٧٥,٠٪	٢١,٠٪	٢٧,١٪	١٧,٦٪	٢٢,٦٪
١٩٨٥	٧٧,٠٪	١٨,٦٪	١٢,٠٪	١٩,٠٪	٢٣,٠٪

المصدر: Aharoni (1991), p. 179.

ج) القطاع الحكومي

تقوم الحكومة بدور رئيسي في المجالات الاقتصادية كافة، سواء بصورة مباشرة عبر الإنفاق الحكومي وإدارة كثير من المنشآت الاقتصادية، أو بصورة غير مباشرة عبر سياساتها المالية والنقدية والضرائبية، التي تمس كل مجالات النشاط الاستثماري والادخاري والاستهلاكي.

لقد ازداد حجم الإنفاق الحكومي بصورة مطردة. فبينما كان لا يزيد على ٢٩٪ من الناتج القومي الإجمالي سنة ١٩٦٠، بلغ في منتصف الثمانينات أكثر من ٧٠٪، ثم تراجع بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي إلى ٦٥٪.

إن موارد الحكومة الإسرائيلية من الضرائب ومن المساعدات الخارجية لا تغطي هذه المصاريف الكبيرة. لذلك هناك عجز دائم في ميزانية الحكومة. فإذا أخذنا السنوات الخمس ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤، نجد أن مجموع الإنفاق الحكومي بلغ ٧٢,٨٪ من الناتج القومي الإجمالي، بينما كانت واردات الحكومة تشكل ٥٨,٤٪ من هذا الناتج. وهذا يعني طبعاً أن العجز في ميزانية الحكومة بلغ ١٤,٤٪ من الناتج القومي الإجمالي، وهذه نسبة عالية جداً قياساً بالنسب في دول أُخرى ذات اقتصاد مماثل للاقتصاد الإسرائيلي.

ولقد تمكنت سياسة الإصلاح الاقتصادي ـ كما رأينا في السابق ـ من تقليص هذا

العجز إلى حد بعيد.

إن للحكومة دوراً مهماً في توجيه النشاط الاقتصادي، وفي تحديد الأسعار والأجور. فوزارة المال تمارس دوراً مهماً في المفاوضات التي تتم بين مختلف الشركات وممثلي العمال، وذلك على أساس أن للحكومة قوة تأثير كبرى في هذه الشركات من خلال سياسة الدعم. كذلك، فإن وزارة المال تساهم إلى حد كبير، عبر دعمها للسلع والخدمات الرئيسية، في تحديد أسعار المواد الغذائية، والمواصلات العامة، والخدمات الصحية والتعليمية.

من ناحية أُخرى، فإن للحكومة أيضاً دوراً مهماً في التأثير في تكلفة القروض لشراء البيوت، وسياسات التأمين، ورواتب التقاعد، وذلك من خلال سياساتها الضريبية والنقدية.

خامساً: موضوعات مهمة في الاقتصاد

أ) المؤسسة العسكرية ـ المجمّع العسكري الصناعي

تتبنى إسرائيل، منذ تأسيسها، استراتيجيا إبقاء الجيش الإسرائيلي أقوى قوة عسكرية ضاربة في الشرق الأوسط، وقادراً على التصدي لأية قوة عربية أو تجمع قوى عربي، وعلى شن هجوم خاطف على أكثر من جبهة واحدة، وعلى منع أي جيش عربي من الحصول على أسلحة متطورة تؤهله لأن يصبح مصدر خطر حقيقي على إسرائيل.

وتتطلب هذه الاستراتيجيا، بالضرورة، أن يحصل الجيش الإسرائيلي باستمرار على أرقى أنواع الأسلحة المتطورة، وأن يتمكن من استيعاب مستجدات التكنولوجيا الحديثة والعمل على تطويرها لتلائم الشروط المحلية. وهذا طبعاً يتطلب إنفاقاً ضخماً على التسلح، وزيادة هذا الإنفاق باستمرار. ويبين الجدول رقم ٦ تطور الإنفاق العسكري في العقود الأربعة الماضية. كما يبين الجدول رقم ٧ أن نسبة الإنفاق العسكري الإسرائيلي من الناتج القومي الإجمالي هي أعلى نسبة في العالم.

الجدول رقم ٦
حصة الإنفاق العسكري الإسرائيلي
من الناتج القومي الإجمالي

الفترة الزمنية	النسبة المئوية
١٩٥٠ ـ ١٩٥٥	٧,١٪
١٩٥٦	١٣,٤٪
١٩٦٢ ـ ١٩٦٦	١٠,١٪
١٩٦٧	١٥,٦٪
١٩٦٨ ـ ١٩٧٢	٢١,٧٪
١٩٧٣	٣٢,٧٪
١٩٧٣ ـ ١٩٧٥	٣٢,٨٪
١٩٨١ ـ ١٩٨٥	٢٣,٢٪
١٩٩٠	١٢,٤٪
١٩٩٢	١٢٪

المصدر: حتى سنة ١٩٨٥: Aharoni (1991), p. 253.
أمّا سنتا ١٩٩٠ و١٩٩٢، فقد احتسبهما الكاتب من ميزانية الحكومة الإسرائيلية كما هي في: The Economist Intelligence Unit (1992), (1993)، والمأخوذة عن الكتاب السنوي للإحصاءات الإسرائيلية.

الجدول رقم ٧
مقارنة حجم المؤسسة العسكرية الإسرائيلية
مع الدول الغربية الكبرى، ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧

البلد	العاملون في الجيش (لكل ١٠٠٠ مواطن)	الإنفاق العسكري[١] (لكل فرد من السكان)	نسبة الإنفاق العسكري من الناتج القومي الإجمالي
إسرائيل	٤٩,٧٦	٨٣١	٣٠,٧٪
الولايات المتحدة	٩,٤٩	٤٣٢	٥,٤٪
بريطانيا	٥,٩١	١٩٥	٤,٩٪
فرنسا	١٠,٢٦	٢٥٨	٣,٨٪
ألمانيا الغربية	٨,٠	٢٥١	٣,٤٪

المصدر: Aharoni (1991), p. 255.
(١) المبالغ بالدولارات الأميركية.

أمّا الجدول رقم ٨، فيوضح أن حصة الإنفاق العسكري من الناتج القومي الإجمالي في إسرائيل كان أعلى من حصة الإنفاق العسكري في سورية أو في مصر،

وهما البلدان اللذان تحمّلا العبء الأكبر في الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

الجدول رقم ٨
حصة الإنفاق العسكري
من الناتج القومي الإجمالي
في كل من إسرائيل وسورية ومصر

البلد	١٩٥٤	١٩٦٣	١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٩٠	١٩٩١
إسرائيل	٪٦,٣	٪١٠,٨	٪٢٠,٨	٪٢٣,٠	٪١٢,٤	٪١٢
سورية	٪٤,٢	٪٩,٦	٪١٥,٨	٪١٣,٧	٪٧,٠	-
مصر	٪٦,١	٪١٠,٠	٪١٨,١	٪٧,٢	٪٤,٤	٪٤,٩

المصدر: حتى سنة ١٩٨٢: Aharoni (1991), p. 255.
أمّا سنتا ١٩٩٠ و١٩٩١، فقد احتسبهما الكاتب من ميزانيات حكومات إسرائيل وسورية ومصر كما هي في: The Economist Intelligence Unit (1990, 1991, 1992, 1993, 1994)؛ ومن *Government Finance Statistics Yearbook 1992:* Israel (p. 436); Syria (p. 516); Egypt (p. 224).

إن الارتفاع المستمر في الإنفاق العسكري في إسرائيل قد ترافق طبعاً مع نمو صناعة السلاح التي تطورت بمعدلات كبيرة جداً بعد حرب سنة ١٩٦٧. فبعد تلك الحرب دخل الصراع العربي ـ الإسرائيلي مرحلة ساخنة، كما أن وزارة الدفاع الإسرائيلية اتخذت قراراً استراتيجياً بإعطاء صناعة السلاح أولوية كبيرة كي تصبح إسرائيل مكتفية ذاتياً على صعيد التسلح. وبعد ربع قرن من ذلك، أصبحت صناعة السلاح الإسرائيلية الصناعة الأكثر تقدماً وتطوراً في إسرائيل. فهي الآن تصنع مقاتلات حربية، وصواريخ، ودبابات، بالإضافة إلى الذخيرة والمتفجرات والأسلحة الكيميائية.

ومن أهم منشآت وزارة الدفاع في هذا المجال: شركة «الصناعات العسكرية الإسرائيلية» (IMI)، المتخصصة بالأسلحة الخفيفة والمدافع والذخيرة؛ شركة «الصناعات الجوية الإسرائيلية» (IAI)، التي تقوم بصنع الطائرات المقاتلة، والصواريخ، والزوارق الحربية؛ «رفائيل» (هيئة تطوير الوسائل القتالية)، التي تهتم بشؤون البحث وتطوير أجهزة الصواريخ والرادار، وتعد من أهم مراكز البحث العلمي الصناعي في إسرائيل. وهناك أيضاً مؤسسة لصنع دبابات الجيش.

هذه المؤسسات كلها تعمل تحت الإشراف الكامل لوزارة الدفاع، وهناك مؤسسات حكومية أُخرى وشركات خاصة لصناعة السلاح؛ وقد نشأت ونمت بعلاقة وثيقة مع وزارة الدفاع. وقد ورد في الكتاب السنوي الإسرائيلي (Israel Defense Sales) لسنة ١٩٨٨ قائمة بأسماء ١٨٠ شركة تعمل في قطاع الصناعات الحربية. وهناك تقديرات

تشير إلى أن هناك ما بين ٥٨,٠٠٠ و١٢٠,٠٠٠ عامل في الصناعات الحربية.

ومن ناحية أُخرى، فإن التقديرات تشير إلى أن نصف عدد العلماء والمهندسين الإسرائيليين مرتبط، بصورة أو بأُخرى، بصناعة السلاح.

لقد كان لنمو الصناعات الحربية الإسرائيلية تأثيره الكبير في بنية الاقتصاد الإسرائيلي وتطوره. فنمو صناعات الإلكترونيات والكهربائيات والمعادن يدين فعلاً لصناعة السلاح؛ إذ إن الأبحاث العلمية واستعمالات التكنولوجيا العالية ساعدت تلك الصناعات في النمو والتطور. ومن ناحية أُخرى، فإن صناعة السلاح أصبحت من أهم مصادر الصادرات الإسرائيلية.

إن نمو صناعة السلاح وتطورها الكبير أديا أيضاً إلى نمو ما يسمى المجمّع العسكري ـ الصناعي (Military-Industrial Complex)، وذلك يعود إلى أن عدداً كبيراً من المنشآت الصناعية أصبح يعتمد اعتماداً رئيسياً على العقود التي يحصل عليها من وزارة الدفاع؛ لذلك أصبح من مصلحة هذه المنشآت تعيين جنرالات وضباط سابقين في مراكزها القيادية. فالضباط في الجيش الإسرائيلي يتقاعدون في سن مبكرة نسبياً (٤٠ عاماً)، الأمر الذي يفسح لهم مجال مزاولة مهنة جديدة. ومن الطبيعي أن تكون تلك المهنة ذات علاقة بخبرتهم العسكرية. ولهذا، فإن إدارة الشركات الصناعية ذات العلاقة بالسلاح تشكل مهنة جيدة جداً.

ب) العلاقة الأميركية ـ الإسرائيلية

ليس هناك علاقة بين دولتين مستقلتين، في الوقت الحاضر، تماثل العلاقة القائمة بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل. فهذه العلاقة تشمل كل المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية؛ إذ إن إسرائيل تعتمد اعتماداً مطلقاً على الدعم الأميركي السياسي والعسكري والاقتصادي. كما أن العلاقة بين الأجهزة الأميركية والأجهزة الإسرائيلية تتغلب على الآلاف من الأميال التي تفصل بين البلدين. وكمثال لقوة العلاقة الاقتصادية، يكفي أن نذكر أن الولايات المتحدة أبرمت اتفاقية التجارة الحرة مع إسرائيل (Free Trade) سنة ١٩٨٥، أي قبل سبع سنوات من إبرامها لاتفاقية مماثلة مع جارتيها كندا والمكسيك. ونذكر أيضاً أن الولايات المتحدة ترتبط، منذ سنة ١٩٨١، بمعاهدات تعاون استراتيجي تشمل كل ما يخص السياسات والأنشطة العسكرية، وتعطي الشركات الإسرائيلية حق الدخول في المناقصات التي تجريها وزارة الدفاع الأميركية من أجل الحصول على عقود لصنع السلاح. ويبين الجدول رقم ٩ تطور المساعدات الأميركية لإسرائيل منذ تأسيسها حتى أواخر الثمانينات.

الجدول رقم ٩
تطور المساعدات الأميركية لإسرائيل
(مليون دولار)

السنة	المجموع	القروض	المنح
١٩٤٩ ـ ١٩٥٠	٥٥٢,٩	٣٣٩,٣	٣١٣,٦
١٩٦٠ ـ ١٩٦٩	٨٣٤,٨	٨٠١,٩	٣٢,٩
١٩٧٠	٩٣,٦	٨٠,٧	١٢,٩
١٩٧٢	٤٨٠,٩	٤٢٤,٩	٥٦,٠
١٩٧٤	٢٦٤٦,٣	١٠٥٥,٠	١٥٩١,٣
١٩٧٨	١٨٢٢,٦	٧٧٢,٢	١٠٥٠,٤
١٩٨٢	٢٢٤٥,٥	٨٧٤,٠	١٣٧١,٥
١٩٨٤	٢٦٢٨,٥	٨٥١,٩	١٧٧٦,٦
١٩٨٦	٣٨٠٠,٠	ـ	٣٨٠٠,٠
١٩٨٨	٣٠٥٠,٠	ـ	٣٠٥٠,٠
١٩٩٠	٣٤٥٢,٠	ـ	٣٤٥٢,٠
١٩٩١	٢٩٣٥,٠	ـ	٢٩٣٥,٠

المصدر: حتى سنة ١٩٨٨: Rabie (1988), p. 59.
أمّا سنتا ١٩٩٠ و١٩٩١، فمن: *Government Finance Statistics Yearbook* (1992), p. 306.

هذا فيما يتعلق بالمساعدات الحكومية. أمّا بالنسبة إلى المساعدات غير الحكومية، نذكر أنه في سنة ١٩٨٦ كان هناك نحو ٢٠٠ مؤسسة أميركية تهتم بجمع التبرعات لإسرائيل. ومن أهم هذه المؤسسات «النداء اليهودي المتحد»، و«منظمة سندات دولة إسرائيل» التي تقوم ببيع السندات الإسرائيلية. ومن المعروف أن شراء السندات الإسرائيلية يُعتبر مساعدة لإسرائيل؛ إذ إن أسعار الفائدة عليها أقل من أسعار السوق.

ج) اقتصاد العرب في إسرائيل

بعد حرب ١٩٤٨ لم يبق في الأراضي الفلسطينية، التي قامت دولة إسرائيل عليها، إلاّ ١٥٠,٠٠٠ عربي من مجموع ما يقارب المليون (٩٣٧,٥٠٠) كانوا يعيشون على تلك الأراضي قبل الحرب.

لقد تحطم الوجود العربي الفلسطيني في المدن الفلسطينية الكبرى، كالقدس الغربية ويافا وحيفا واللد والرملة؛ إذ لم يبق في تلك المدن إلاّ ١٥,٠٠٠ عربي بعد أن

كان فيها ٦٦٠,٠٠٠. أمّا مدينتا صفد وطبرية فلم يبق فيهما أي عربي.

إن العرب الذين بقوا ضمن حدود إسرائيل كانوا في معظمهم من سكان القرى، ولم يكن لهم أية قوة اقتصادية أو مؤسسات ثقافية أو اجتماعية. وبالتأكيد كانوا من دون أي تنظيم سياسي. وقد انقطعت الصلة بينهم وبين شعبهم العربي الفلسطيني الذي أصبح معظمه يعيش في مناطق لا اتصال لهم بها: إمّا في الضفة الغربية وغزة، وإمّا لاجئين مشردين في البلاد العربية المجاورة. ومن ناحية أخرى، انقطعت صلتهم بالمحيط العربي، ووجدوا أنفسهم فجأة غرباء في بلدهم الذي أصبح وطناً لمجتمع معادٍ، تدور المناقشات بين قواه السياسية في شأن ما إذا كان من الأفضل طرد الأقلية العربية خارج الحدود أو إبقاؤها داخلها.

يميز الباحثون في الوضع العربي في إسرائيل بين ثلاث فترات مرت بها علاقة الأقلية العربية بالحكومة الإسرائيلية:[١٧]

فترة الحكم العسكري (١٩٤٨ ـ ١٩٦٦): كانت تلك الفترة قاسية جداً، وقد تركت بصماتها المميزة على مجمل أوضاع الاقتصاد العربي في إسرائيل. فقد كان الجيش الإسرائيلي قادراً على اعتقال أي عربي من دون محاكمة، كما أن الأراضي العربية كانت تصادر من دون أي مرجع قانوني. وخلال تلك الفترة سنّت إسرائيل ٣٤ قانوناً لمصادرة الأراضي العربية من أصحابها الغائبين (اللاجئين)، أو من أصحابها الموجودين في إسرائيل. وتلك القوانين كلها كانت تعتمد على «الحق اليهودي في تملك الأرض» (The Inalienable property of The Jewish People). ومن ناحية أخرى كان محظوراً على العرب التنقل بلا تصريح من الحاكم العسكري. وهكذا وجد العرب أنفسهم غير قادرين على العمل في الأرض على نحو مجدٍ، وذلك جراء المصادرات والتحكم في موارد المياه من جانب إسرائيل، ولأنهم في الوقت نفسه لم يكونوا أحراراً ليبحثوا عن العمل في المدن.

لقد كانت السياسة المعلنة للحكومة طوال تلك الفترة هي «منع أي نشاط اقتصادي في المناطق العربية يهدف إلى إقامة اقتصاد عربي يعتمد على نفسه، لأن ذلك يمكن أن يشجع على قيام أنشطة معادية.»[١٨]

الفترة الثانية (١٩٦٧ ـ ١٩٧٤): نجحت فترة الحكم العسكري في عزل الأقلية العربية عن حركات التحرر العربي التي سادت المنطقة في الخمسينات والستينات، لكنها

---

(١٧) أنظر: Khalidi (1988), ch. 2.

(١٨) *Ibid.*, p. 41.

لم تنجح في دفع العرب إلى ترك أراضيهم واللجوء إلى البلاد العربية. بل على العكس، ازداد عدد العرب، وأصبح لهم وزن معين، وبدأوا يحاولون إيجاد هويتهم المستقلة وتعبيرهم السياسي. ولذا، وجدت الحكومة أن من مصلحة إسرائيل عدم ترك تطور العرب يتم بمعزل عن المصالح الإسرائيلية. ولهذا أخذت الحكومة الإسرائيلية تبدي بعض الاهتمام بالوضع الاقتصادي العربي وتُجري محاولات بسيطة لدمجه في الاقتصاد الإسرائيلي. ففي أواخر الستينات بدأت الهستدروت تقبل العرب أعضاء في صفوفها، وبدأت الأحزاب الصهيونية تولي المناطق العربية مزيداً من الاهتمام.

الفترة الثالثة (١٩٧٦ حتى الآن): تتميز هذه الفترة بزيادة الوعي الوطني عند الأقلية العربية، وبقيام تنظيماتها السياسية. وقد تجلى ذلك كله في تظاهرات ٣٠ آذار/ مارس ١٩٧٦، التي أصبحت تُعرف فيما بعد بتظاهرات «يوم الأرض»؛ إذ سقط الشهداء العرب احتجاجاً على سياسة الحكومة الإسرائيلية في مصادرة الأراضي العربية.

ولقد اتضح في هذه الفترة أن صانع القرار في إسرائيل لا يفكر في دمج الاقتصاد العربي في الاقتصاد الإسرائيلي، بل يعمل لاختراق الاقتصاد العربي؛ ففي الوقت الذي بدأ رأس المال اليهودي في دخول المناطق العربية وإقامة مشاريع مشتركة مع العرب، تعاظم الاهتمام بموضوع الخطر السكاني وضرورة تهويد الجليل.

وتشير التقارير إلى أن عدد العرب في إسرائيل كان في منتصف الثمانينات ٧٥٠,٠٠٠ نسمة وتعيش أغلبيتهم (٦٥٪) في الجليل، ونحو ٢٧٪ منهم في منطقة المثلث. ثم هناك البدو في النقب. ويقدر أن هناك ٥٤٧,٠٠٠ عربي يعيشون في قرى عربية ليس فيها يهود؛ وهذا يعني أن ٧٣٪ من العرب يعيشون من دون احتكاك مباشر باليهود. وهناك ٥٥,٠٠٠ عربي يعيشون في المدن مع اليهود لكن في أحياء عربية. كل ذلك يعني أن العرب واليهود يعيشون في إسرائيل شعبين منفصلين كلياً أحدهما عن الآخر.

وبصورة عامة، يمكن القول إن الأقلية العربية في إسرائيل تعيش في وضع اقتصادي يختلف اختلافاً جذرياً عن الوضع الاقتصادي للأغلبية اليهودية. ومما لا شك فيه أن هذا الاختلاف هو نتيجة التمييز العنصري الذي مارسته إسرائيل ضد العرب فيها طوال الأعوام الستة والأربعين التي مضت على قيامها. فإذا أخذنا العمود الفقري للاقتصاد الإسرائيلي، أي الزراعة والصناعة، نرى أن الوجود الفعال للعرب في هذين القطاعين محظور: فمن غير المسموح لهم الوجود في المؤسسات التعاونية الزراعية؛ كما أنهم لا يستطيعون العمل في أية شركة صناعية إسرائيلية لها علاقة بصناعة السلاح؛ كذلك لا يحق لهم العمل في المنشآت الحكومية المهمة.

أمّا من ناحية الدخل، فهناك فارق كبير بين معدل دخل الأُسرة اليهودية ومعدل دخل الأُسرة العربية، حتى أن التقديرات لسنة ١٩٨٣ تبين أن معدل دخل الفرد العربي هو ٤٦٪ فقط من دخل الفرد اليهودي.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أبو النمل، حسين (١٩٨٨). «الاقتصاد الإسرائيلي». بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- جريس، صبري (١٩٧٧). «تاريخ الصهيونية، ١٨٦٢ ـ ١٩٤٨». بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الأبحاث.
- صايغ، يوسف عبدالله (١٩٦٦). «الاقتصاد الإسرائيلي». بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الأبحاث.

ثانياً: المراجع باللغة الإنكليزية

- Aharoni, Yair (1991). *The Israeli Economy: Dreams and Realities*. London: Routledge.
- Jiryis, Sabri (1976). *The Arabs in Israel*. New York: Monthly Review Press.
- Khalidi, Raja (1988). *The Arab Economy in Israel: The Dynamics of a Region's Development*. London: Croom Helm.
- Kimmerling, Baruch (1983 a). *Zionism and Economy*. Cambridge, Mass.: Schenkman Publishing Company.
- Kimmerling, Baruch (1983 b). *Zionism and Territory: The Socio-territorial Dimensions of Zionist Politics*. Berkeley, Calif.: University of California, Institute of International Studies.
- Laqueur, Walter Ze'ev (1972). *A History of Zionism*. New York: Schocken Books.
- Metzer, J. (1992). «The Arab Economy in Mandatory Palestine and in the Administrated Territories,» in *Economic Development and Cultural Change*, pp. 844-865.

- Rabie, Mohamed (1988). *The Politics of Foreign Aid: U.S. Foreign Assistance and Aid to Israel.* New York: Praeger.
- Rivlin, Paul (1992). *The Israeli Economy.* Boulder, Colo.: Westview Press.
- Sachar, Howard (1982). *A History of Israel: From the Rise of Zionism to Our Time.* New York: Alfred A. Knopf.

الفَصْلُ السَّادِس

العِلْمُ وَالتِكنُولُوجْيَا

نِـزَار الـرَيّس

مقدمة

أ) العلم والتكنولوجيا في العقلية الإسرائيلية

أدركت الحركة الصهيونية، منذ البداية، أهمية العلم ونتاجه من التكنولوجيا في تفوقها النوعي، انطلاقاً من أن عدد السكان وتوفر المواد الخام ليسا مقياساً لقوة الدول في العصر الحديث. وهكذا، جرى التوجه نحو تطوير صناعة تعتمد على العلم والتكنولوجيا الكثيفين بدلاً من الاعتماد على توفر الخامات اللازمة للصناعة. وكان السبيل إلى ذلك بناء المؤسسات العلمية لصناعة العقول البشرية القادرة على دفع عجلة البحث العلمي والتقدم التكنولوجي إلى الأمام، وتوفير جميع الإمكانات اللازمة لتحقيق ذلك.

وقد تمكن الإسرائيليون من تحقيق أهدافهم إلى حد كبير، ووصلوا خلال الأعوام العشرة الماضية إلى مرحلة متقدمة على طريق الانتقال إلى المجتمع الصناعي الحديث، تمهيداً لإقامة الدولة ما بعد الصناعية. فلدى إسرائيل ما لا يقل عن ٤٥ عالماً لكل ١٠,٠٠٠ مواطن، وهي تنفق ٣٪ من مجمل الدخل القومي على البحث والتطوير، ويعمل في مجال العلم والتكنولوجيا ما يقارب ٣٣٪ من مجموع الطاقة البشرية الإسرائيلية العاملة.

ب) الجهود المبكرة لتوطين العلم والتكنولوجيا[1]

وضع الإسرائيليون اللبنات الأولى لبناء القاعدة العلمية والتكنولوجية قبل عقود من إعلان قيام دولة إسرائيل، وهذه الجهود مستمرة حتى يومنا هذا. ويمكن رصد هذا التوجه على النحو التالي:

١٩١٢ أنشأت مجموعة من رجال الأعمال اليهود الأميركيين المدرسة التقنية العليا في حيفا، والتي عرفت فيما بعد بالمعهد التقني (التخنيون).

١٩١٨ وضِع حجر الأساس للجامعة العبرية في القدس.

١٩٢٥ احتُفل بافتتاح الجامعة العبرية في القدس.

---

(١) سمير جبور (إعداد)، «العلم والتكنولوجيا في إسرائيل ١٩٨٠ ـ ١٩٨١»، ملف محدود التوزيع (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٢)، ص ٣.

١٩٣٤ أنشىء في رحوفوت معهد دانييل زيف للأبحاث، بمساعدة من المندوب السامي البريطاني آرثر واكهوب، وعالم الكيمياء اليهودي الألماني الحائز على جائزة نوبل، ريتشارد فلتشتانز.

١٩٤٦ وضِع في رحوفوت حجر الأساس لمعهد وايزمن للعلوم، الذي شكل معهد دانييل زيف نواة له.

١٩٤٨ أنشىء على جبل المكبّر معهد الأحياء الدقيقة في الجامعة العبرية، وشكل هذا المعهد، والمؤسسات الطبية التي أنشأتها هداسا وصندوق المرضى (كوبات حوليم)، أساساً لكلية الطب في الجامعة العبرية.

١٩٤٨ أنشئت وحدة الأبحاث العسكرية، وذلك قبل إقامة الجيش الإسرائيلي رسمياً. وكانت الوحدة تضم نخبة من العلماء اليهود استعانوا في البداية بإمكانات الجامعة العبرية والتخنيون ومعهد وايزمن، ثم أصبح لها إمكانات بحثية وتنظيمية مستقلة.

١٩٤٩ تم تدشين معهد وايزمن بأقسامه الجديدة، التي تضم الرياضيات التطبيقية وعلم البلورات، والنظائر المشعة، والفيزياء الحيوية.

أمّا الأحداث الأساسية المبكرة التي جرت بعد قيام إسرائيل، فيمكن رصدها على النحو التالي:

١٩٤٩ تعيين المجلس العلمي برئاسة بن - غوريون، وإقامة المعهد الجيولوجي.

١٩٥٠ إنشاء مختبر الفيزياء الإسرائيلي.

١٩٥١ إقامة صناعة قطع الحجارة والتعدين الإسرائيلية.

١٩٥١ إقامة معهد الأبحاث الجيولوجية في نيس تسيونا (وادي حنين العربية)، وتعيين لجنة الطاقة النووية.

١٩٥٣ إقامة معهد الألياف والمنتوجات الحرجية.

١٩٥٥ افتتاح جامعة بار - إيلان، وبناء أول حاسوب إسرائيلي في معهد وايزمن.

١٩٥٦ افتتاح جامعة تل أبيب.

١٩٥٨ تعيين مجلس التعليم العالي، وإقامة معهد أبحاث النقب.

١٩٥٩ تعيين المجلس القومي للأبحاث والتطوير بدلاً من المجلس العلمي.

١٩٦١ إنشاء الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم، وافتتاح جامعة بن - غوريون في النقب.

١٩٦٥ تأليف أول لجنة وزارية للشؤون العلمية والتكنولوجية.

١٩٦٦ إنشاء جامعة حيفا، ومركز الأبحاث الصناعية، وشركة أبحاث البحار والبحيرات.

١٩٦٦ تأليف لجنة تنظيم الأبحاث الحكومية وإدارتها برئاسة أفرايم كتسير. وقد وضعت هذه اللجنة مقترحات وتوصيات تبنّتها الحكومة سنة ١٩٦٩، وبدأت تنفيذها، الأمر الذي أدى إلى تغييرات كبيرة في أنماط النشاط الرسمي في مجالي البحث والتطوير وفي بنية النشاط البحثي.

ونظراً إلى الدور الرئيسي الذي أدته هذه اللجنة، نشير فيما يلي إلى أهم توصياتها:

١ - تعيين علماء رئيسيين في الوزارات الحكومية ذات العلاقة بالأنشطة التكنولوجية، يكونون مسؤولين عن معالجة الأنشطة العلمية والتكنولوجية للوزارات، وعن تطوير الأبحاث التطبيقية ذات العلاقة.
٢ - تجميع معاهد الأبحاث الحكومية في ثلاث دوائر بحثية، وإلحاقها بوزارات الزراعة والتجارة والصناعة والإعمار، وتكون بإشراف العلماء الرئيسيين.
٣ - إنشاء هيئة قومية للأبحاث والتطوير من خلال إعادة تنظيم المجلس القومي للأبحاث والتطوير، وتكون مسؤولة عن وضع السياسة الوطنية للبحث والتطوير، وعن تطوير مجالات أبحاث جديدة وخدمات أساسية.
٤ - إنشاء صناديق مالية خاصة بالبحث والتطوير، ووضعها في تصرف العلماء الرئيسيين والهيئة القومية للأبحاث والتطوير.

أولاً: مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي

أ) مجلس التعليم العالي

وهو المؤسسة الرسمية لشؤون التعليم العالي في إسرائيل، ويستمد صلاحياته من قانون مجلس التعليم العالي لسنة ١٩٥٨، ومهماته:

١ - توصية الحكومة بإجازة ترخيص مؤسسة تعليم عال وإدارتها. وبعد موافقة الحكومة، يقوم المجلس بمنح هذا الترخيص.
٢ - توصية الحكومة بالاعتراف بإحدى المؤسسات كمؤسسة تعليم عال.
٣ - اعتماد الدرجات الأكاديمية التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي المعترف بها.
٤ - المصادقة على الألقاب الأكاديمية التي يمكن لمؤسسات التعليم العالي استخدامها.

٥ - تقديم مقترحات بشأن تطوير مؤسسات التعليم العالي والتعاون فيما بينها.

٦ - تقديم مقترحات بشأن مساهمة الدولة في دعم ميزانيات مؤسسات التعليم العالي.

(١) المؤسسات الخاضعة لمجلس التعليم العالي:

أ ـ الجامعات ومعاهد الأبحاث: الجامعة العبرية؛ التخنيون؛ جامعة تل أبيب؛ جامعة بار ـ إيلان؛ جامعة حيفا؛ جامعة بن ـ غوريون؛ معهد وايزمن للعلوم؛ الجامعة المفتوحة.

ب ـ المؤسسات التي حصلت على الاعتراف بها كمؤسسات تعليم عال: أكاديمية الفن والتشكيل؛ الأكاديمية الموسيقية؛ المدرسة العليا للتكنولوجيا؛ المدرسة العليا لعلوم النسيج وتصميم الأزياء (شنكار)؛ كلية التربية (دافيد يالين)؛ كلية القدس للبنات (لإعداد المدرسات).

ب) الجامعات ومعاهد البحث العلمي(٢)

(١) الجامعة العبرية:

هي أقدم الجامعات الإسرائيلية، إذ احتُفل بافتتاحها سنة ١٩٢٥. وقد بلغ عدد طلابها في السنة الجامعية ١٩٩٣/ ١٩٩٤ ما مجموعه ١٩,٦٨٠ طالباً، وهو ما يعادل ٢١,٥٪ من مجموع الطلاب في إسرائيل. ومن هؤلاء ١١,٨٦٠ طالباً يدرسون في المرحلة الجامعية الأولى، و٥٧٥٠ طالباً يدرسون للدرجة الجامعية الثانية (الماجستير) و١٨٤٠ طالباً يدرسون للمرحلة الجامعية الثالثة (الدكتوراه)، إضافة إلى ٢٣٠ طالباً يدرسون في برنامج الدبلوم (الجدولان ٢ و٣).

وفي الجامعة مركز للدراسات قبل الجامعية يدعى مركز «شألتيئيل»، يقوم بمساعدة الطلاب الذين حُرموا استكمال دراستهم الثانوية بسبب ضائقة اقتصادية أو اجتماعية. وتتميز البرامج الدراسية في الجامعة بالمرونة وتعدد الدورات والمناهج، والتوسع في استخدام الخدمات الحاسوبية في الأبحاث والدراسة والإدارة. وفي الجامعة أيضاً كليات العلوم الطبيعية والطب وطب الأسنان والصيدلة والزراعة والتكنولوجيا والعلوم التطبيقية؛ إضافة إلى كليات الحقوق والآداب والعلوم الإنسانية.

---

(٢) المصدر نفسه؛ *Statistical Abstract of Israel, 1994*, No.45, p.710.

(٢) جامعة بار ـ إيلان:

جرى افتتاح هذه الجامعة سنة ١٩٥٥. وقد بلغ عدد طلابها في السنة الجامعية ١٩٩٣/ ١٩٩٤ ما مجموعه ١٤,٨٣٠ طالباً، وهذا يشكل ١٦,٢٪ من مجموع الطلاب الجامعيين في إسرائيل. ومن بين الدارسين في هذه الجامعة، هناك ١١,١٣٠ طالباً في مرحلة الدراسة الجامعية الأولى (البكالوريوس)، و٢٨٠٠ طالب في مرحلة الدرجة الجامعية الثانية (الماجستير)، و٥٨٠ طالباً في مرحلة الدرجة الجامعية الثالثة (الدكتوراه)، إضافة إلى ٣٢٠ طالباً في برنامج الدبلوم (الجدولان ٢ و٣).

وقد أنشىء في هذه الجامعة سنة ١٩٩٣ مركز أبحاث يعمل من خلال الاتصال بالأقمار الاصطناعية للتعاون بين هذه الجامعة ومركز الفضاء الأوكراني، الذي يعتبر واحداً من أهم مراكز الأبحاث المدنية والعسكرية في الاتحاد السوفياتي السابق.(٣)

(٣) جامعة تل أبيب:

أنشئت جامعة تل أبيب سنة ١٩٥٦، وهي بذلك ثالث أقدم جامعة إسرائيلية. ويدرس فيها أكبر عدد من الطلاب، إذ بلغ عددهم في السنة الجامعية ١٩٩٣/ ١٩٩٤ ٢٥,١٩٠ طالباً، وهذا يشكل نحو ٢٧,٥٪ من مجموع الطلاب الجامعيين الإسرائيليين. ومن هؤلاء ١٦,٦٤٠ طالباً في المرحلة الجامعية الأولى (البكالوريوس)، و٧١٣٠ طالباً في المرحلة الجامعية الثانية (الماجستير)، و١٠٩٠ طالباً في المرحلة الجامعية الثالثة (الدكتوراه)، علاوة على ٣٣٠ طالباً في برنامج الدبلوم (الجدولان ٢ و٣).

وبالإضافة إلى الكليات التقليدية في جامعة تل أبيب، مثل كليات الطب، والعلوم الأساسية والاجتماعية والآداب والحقوق والإدارة، فإن هناك مراكز متميزة تم إنشاؤها في هذه الجامعة، وأهمها:

أ ـ **مركز التكنولوجيا الحيوية**: لقد بادر إفرايم كتسير (الرئيس الرابع لإسرائيل) إلى إنشاء هذا المركز، إيماناً منه بأهمية التكنولوجيا الحيوية. والغرض من إنشاء هذا المركز هو تطوير عمليات صناعية جديدة تعتمد على الخبرة الكثيفة، التي تراكمت في مجالات الكيمياء الحيوية والفيزياء الحيوية والبيولوجيا الجزيئية وعلم الوراثة. ومن أمثلة الأنشطة القائمة في هذا المركز عمليات التخمير واستخدام الطاقة الشمسية وإعادة استخدام النفايات.

ب ـ **مركز علم الحيوان البيئي**: أقيم هذا المركز سنة ١٩٨٠ بدعم سخي من

---

(٣) «ملفات دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية»؛ «هآرتس»، ١٩٨٩/٩/٢٩، تقرير خاص عن الجامعات والمعاهد الإسرائيلية.

أصدقاء جامعة تل أبيب في كندا. وقد تم تجهيزه بإمكانات توفر الأوضاع الملائمة لإجراء تجارب لا يمكن إجراؤها في أوضاع المختبرات العادية. ويجري في هذا المركز الكثير من الأبحاث، مثل نمو الحيوان في أوضاع الأسر، وسلوك الطيور والذباب والزواحف، والمحافظة على الطبيعة.

وقد اكتسب هذا المركز شهرة عالمية نتيجة الأعمال البحثية والنشاط التعليمي فيه، ويؤمه العلماء من سائر أنحاء المعمورة للتعلم وإجراء الأبحاث.

(٤) جامعة بن ـ غوريون:

استُكمل إنشاء هذه الجامعة في النقب سنة ١٩٦٩. وقد بلغ عدد طلابها في السنة الجامعية ١٩٩٣/ ١٩٩٤ ما مجموعه ٩٠٨٠ طالباً، وهذا يشكل ما يقرب ٩,٩٪ من مجموع الطلاب الجامعيين في إسرائيل. ويبلغ عدد طلاب المرحلة الجامعية الأولى (البكالوريوس) ٦٩٧٠ طالباً، وطلاب المرحلة الجامعية الثانية (الماجستير) ١٧٢٠ طالباً، في حين يبلغ عدد طلاب المرحلة الجامعية الثالثة (الدكتوراه) ٣٤٠ طالباً، إضافة إلى ٥٠ طالباً في برنامج الدبلوم. ويتميز طلاب هذه الجامعة بأن معظمهم من سكان النقب ومن اليهود العرب الذين جاؤوا من شمال إفريقيا وباقي البلاد العربية.

أنشىء في هذه الجامعة هيئة البحث والتطوير سنة ١٩٧٣، التي يعمل فيها نحو ٣٠٠ عالِم وموظف، وألحق بها أيضاً معهد أبحاث النقب، الذي أُسس سنة ١٩٧٦ في سديه بوكر، والذي يضم قرابة ١٥٠ عالماً وموظفاً، ويحتوي على محفوظات تراث سديه بوكر التي تضم ٧٥٠,٠٠٠ وثيقة (أهمها وثائق بن ـ غوريون). وفي الجامعة كذلك حاسوب مركزي ذو فروع متعددة يبلغ عددها أكثر من مئة فرع منتشرة في سائر أنحاء الجامعة، وفي مدينة بئر السبع والنقب بكاملها.

(٥) جامعة حيفا:

أقيمت جامعة حيفا سنة ١٩٦٦، ووصل عدد طلابها في السنة الجامعية ١٩٩٣/ ١٩٩٤ إلى ١١,٤٥٠ طالباً، وهذا يشكل ١٢,٥٪ من مجموع الطلاب الجامعيين الإسرائيليين.

ويتوزع طلابها على المرحلة الجامعية الأولى (البكالوريوس) (٩٠٢٠ طالباً)، والمرحلة الجامعية الثانية (الماجستير) (٢١٤٠ طالباً)، والمرحلة الجامعية الثالثة (الدكتوراه) (١٢٠ طالباً)، إضافة إلى ١٧٠ طالباً التحقوا ببرنامج الدبلوم. وقد أنشىء في هذه الجامعة سنة ١٩٨١ صندوق الأهداف القومية، الذي يرمي إلى استيعاب سلك أكاديمي مرموق، وتقديم هبات للطلاب والباحثين والعلماء الزائرين. وتضم الجامعة كلية لعلم النفس، فيها مختبر متقدم ومحوسب لاختبارات

الطاقة الإدراكية البشرية. وتتركز أبحاث هذا المختبر على درس الاتصال بين الإنسان والآلة في مجال علم النفس الإدراكي والاجتماعي والفيزيولوجي.

(٦) معهد وايزمن:

وضِع حجر الأساس لهذا المعهد سنة ١٩٤٦، وتم افتتاحه سنة ١٩٤٩، وذلك مكان معهد دانييل زيف، الذي كان قد أنشىء سنة ١٩٣٤.

ولقد خطط وايزمن لبرامج الأبحاث في المعهد، وانصبّ الاهتمام الرئيسي على أبحاث الكيمياء وعلوم الأحياء الدقيقة. وأدى المعهد دوراً حيوياً في توفير الدواء لليهود في الأربعينات وخلال الحرب العربية ـ الإسرائيلية. ونجح العلماء آنذاك في توفير الكثير من المستحضرات الطبية المضادة للحمى والطفيليات والصادات من مركّبات السلفا والعقاقير المخدرة التي تزودت المستشفيات اليهودية بها. وكان وايزمن قد اشتهر كعالم كيميائي في أثناء عمله في بريطانيا نتيجة ابتكاره لطريقة جديدة في تحضير مادة الأسيتون، التي استخدمها البريطانيون في صناعة المتفجرات. ونجح علماء المعهد كذلك في تحضير بعض العقاقير لعلاج السرطان.

وقد استخدم اليهود النشاط العلمي في المعهد غطاءً لأنشطتهم السرية في صناعة الأسلحة الرشاشة، التي استخدمتها عصابات الهاغاناه، آنذاك، إضافة إلى إنتاج العبوات المتفجرة بإشراف من رجال إحدى الوحدات العسكرية الإسرائيلية قبل قيام إسرائيل. وكانت هذه الوحدة تعمل على تطوير وسائل قتالية ناجعة والبحث عن بدائل للعتاد الحربي.

وتطور المعهد بعد سنة ١٩٤٩ تطوراً سريعاً، فقامت فيه أقسام للرياضيات التطبيقية، وعلم البلورات والنظائر المشعة، والفيزياء الحيوية، والإلكترونيات، والفيزياء النووية، وعلم الوراثة، وبيولوجيا الخلية، والمناعة الكيميائية، والكيمياء الحيوية، والفيروسات، وعلم الوراثة النباتية. وجرى الاهتمام كذلك باكتشاف الخامات في مقالع الحجارة في النقب، وتم اكتشاف النحاس في تمناع، والفوسفات في أورون في النقب.

واكتسب معهد وايزمن، بمرور السنين، شهرة عالميةً واسعة، وأصبح واحداً من المعاهد العلمية المرموقة في العالم بأسره. ويجري فيه ما يتراوح بين ٤٠٠ و٥٠٠ برنامج بحثي أساسي وتطبيقي، وذلك في ٢٢ وحدة بحثية ضمن خمس كليات. ويعمل في هذا المعهد ما يزيد عن ٥٠٠ عالم وفني، ويستضيف سنوياً قرابة ١٠٠ عالم من سائر أنحاء المعمورة.(٤)

---

(٤) المصدر نفسه.

وبلغ عدد الطلاب فيه سنة ١٩٩٣/ ١٩٩٤ ما مجموعه ٧٥٠ طالباً، موزعين في برامج الدراسات العليا، منهم ٢٣٠ طالباً في برامج الماجستير، و٥٢٠ طالباً في برامج الدكتوراه، ويتلقون علومهم في خمس كليات هي:

أ ـ كلية العلوم البيولوجية: يتركز اهتمامها على مرض السرطان، وتُعنى الأبحاث فيها بطريقة عمل جهاز المناعة في الإنسان، كما أنها تبحث في أنشطة الهرمونات ومشكلات العقم والجهاز العصبي وأمراض القلب والوراثة، إلى جانب الأبحاث المتعلقة بالنباتات.

ب ـ كلية الكيمياء: تتوزع الأبحاث فيها على مختلف جوانب الكيمياء العضوية وغير العضوية والفيزيائية. ويتركز الاهتمام فيها على أبحاث المتماثرات (البوليمرات).

وتجري الأبحاث في مجال النظائر المشعة وكيمياء الليزر وبنية الجزيئات العملاقة، إضافة إلى توسيع مصادر المياه.

ج ـ كلية الفيزياء: تجري فيها أبحاث في مجال الذرة والجزيئات الأساسية، حيث تُستخدم مسارعات جزيئية تعرف باسم «مولّدات فان دير غراف»، وتساعد في توليد الجسيمات النووية ذات السرعة الفائقة. وإضافة إلى ذلك، هناك أبحاث تجرى في مجال الفيزياء التطبيقية، مثل المغناطيسية وأجهزة الليزر الهولغرافيا، وتصميم أجهزة إلكترونية لاستخدامها في مجالات الطب والصناعة، ومثال لذلك تطوير جهاز لفحص الألماس.

د ـ كلية الفيزياء الحيوية والكيمياء الحيوية: تهتم بدراسة أنشطة الخلايا وكيفية توليدها للمواد اللازمة لحياتها وتطورها، وتهتم كذلك بأبحاث في الطحالب والجراثيم. وقد تم إقامة مزرعة لتربية الحيوانات المخبرية، وتقوم هذه المزرعة بتزويد الباحثين في الداخل والخارج بمئات الآلاف من حيوانات التجارب.

هـ ـ كلية الرياضيات: وفيها قسما الرياضيات النظرية والتطبيقية، ومختبر لعلم الفيزياء الجيولوجية. وفيها أيضاً حاسوب «فيتساك»، وهو أول حاسوب استُخدم في إسرائيل سنة ١٩٥٧، وجاء بعده (سنة ١٩٧٤) حاسوب «هفوليم». ومن إنجازات هذه الكلية تطوير وسائل التنقيب عن النفط، وإقامة مرصد جيوفيزيائي في شمالي إيلات لجمع المعلومات عن الزلازل، والتنبؤ بالهزات الأرضية.

وعلاوة على ما تقدم، يوجد في الكلية هذه مكتبة علمية كبيرة، ومركز حاسوبي لتقديم الخدمات لجميع العاملين في الكلية.

(٧) التخنيون:

يعتبر هذا المعهد أقدم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في إسرائيل، إذ

إنه أُنشىء سنة ١٩١٢ تحت اسم «المدرسة التقنية العليا» في حيفا، بمبادرة من بعض رجال الأعمال اليهود الأميركيين، ثم أطلق عليه اسم التخنيون. وقد حظي، في مراحله الأولى، بدعم كبير من ألمانيا على مختلف الصعد. وتفيد آخر الإحصاءات ١٩٩٣/ ١٩٩٤ بأن عدد طلاب المعهد بلغ ١٠,٥٠٠ طالب، أي بنسبة ١١,٥٪ من مجموع طلاب الجامعات الإسرائيلية. وتوزع طلابه على النحو التالي: المرحلة الجامعية الأولى (البكالوريوس) ٧٥٦٠ طالباً؛ المرحلة الجامعية الثانية (الماجستير) ٢٢٣٠ طالباً؛ المرحلة الجامعية الثالثة (الدكتوراه) ٦٧٠ طالباً، إضافة إلى ٦٠ طالباً كانوا ملتحقين ببرنامج الدبلوم.

وتتركز الجهود التعليمية والبحثية في هذا المعهد على التخصصات الهندسية، ولا سيما دراسة التحكم في مجال الملاحة الجوية، وعمليات الاحتراق في المحركات الصاروخية، وإنتاج الطائرات. وتقوم المؤسسة العسكرية بتغطية نحو ٥٠٪ من تكاليف أبحاثه في مقابل قيامه بأبحاث لمصلحة كل من سلاح الجو وسلاح البحرية. وتبلغ نسبة الضباط المهندسين الذين يعملون في مجال الأبحاث فيه ٣٠٪ من مجموع الباحثين في القطاعات الهندسية. كما أن لِ ٨٠٪ من هذه الأبحاث تطبيقات عسكرية.(٥)

(٨) **الجامعة المفتوحة:**

بلغ عدد الطلاب الملتحقين بها في السنة الجامعية ١٩٩٣/ ١٩٩٤ ما مجموعه ١٩,٧٤٧ طالباً، من بينهم ١٠,٧٧٢ طالبة، أي بنسبة ٥٤,٦٪.

وقد بلغ عدد الطلاب في المجالات الإنسانية والعلوم الاجتماعية ١٦,٢٨٨ طالباً (٨٢,٥٪)، بينما يدرس في مجال العلوم والرياضيات ٣٤٥٩ طالباً (١٧,٥٪).(٦)

ج) مؤسسات أُخرى

(١) **مؤسسة موفت (البحث والتطوير في المجال الصناعي):**

أقيمت هذه المؤسسة في التخنيون سنة ١٩٨٠. وهي تضم عدداً من معاهد البحث، مثل معهد المعادن ومعهد أبحاث المطاط والمنتوجات البلاستيكية، وتهدف إلى وضع هذا العدد من معاهد الأبحاث تحت مظلة واحدة لتنسيق أعمال البحث والتطوير، وتشجيع الأبحاث التطبيقية لخدمة مختلف الصناعات. وفيها ما يزيد عن ١٠٠ باحث،

---

(٥) «الأقنية التي يتغذى منها المجمع الصناعي الإسرائيلي»، «الأرض»، عدد ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦، ص ٤٦.

(٦) *Statistical Abstract of Israel, 1994*, p.170.

هدفهم مساعدة الصناعة في مجال الأبحاث التطبيقية، وتقديم الخدمات المخبرية، إلى جانب الأبحاث الأساسية.

(٢) مركز التعليم التكنولوجي:

أنشىء هذا المركز في حولون سنة ١٩٦٩. وهو يهدف إلى إعداد الطاقة البشرية للتدريس في مجالات التعليم التكنولوجي، ويمنح درجة بكالوريوس التعليم التكنولوجي. وقد مُنح منذ سنة ١٩٦٧ مكانة جمعية مستقلة، وحظي برعاية أكاديمية من جامعة تل أبيب، تمهيداً لمنحه استقلالية كاملة.

وفي المركز ثلاثة فروع هي: فرع الكهرباء والإلكترونيات، وفرع الآلات، وفرع القولبة الصناعية. وإلى جانب ذلك، هناك فرع أصول التدريس، الذي يتضمن برامج في مجالات أُسس التعليم، وعلم النفس، ونظرية التدريس، وتطور الفكر العلمي، ومنهجية التدريس في فروع الاختصاصات الثلاثة.

(٣) المركز التكنولوجي التعليمي:

أقيم هذا المركز بدعم من صندوق روتشيلد سنة ١٩٧١، وذلك بهدف ابتكار تقنيات تعليمية جديدة. ويوجد فيه مختبرات للحاسوب، ومختبر إلكتروني متطور، وآخر للتطوير والتسجيل، وقسم للرسم، وأجهزة تصوير تلفزيوني لإنتاج الأفلام التعليمية.

ويقوم المركز بأخذ فكرة معينة وتحليلها، ثم إعداد مواد تعليمية خاصة بها (مواد مطبوعة، تسجيلات سمعية وبصرية... إلخ)، ثم إخضاعها للتجربة وجعلها في متناول الجميع. ويقدم خدماته إلى وزارات التربية والثقافة، والعمل، والمواصلات، وإلى الجامعة المفتوحة، والجيش الإسرائيلي، ومحطة التلفزة التعليمية، والمركز الموسيقي في القدس، وهيئة الإذاعة، وغيرها.

ثانياً: الهيئة التدريسية والفنية في الجامعات

في السنة الدراسية ١٩٩٢/١٩٩٣، بلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية والفنية في الجامعات ومعاهد الأبحاث ما مجموعه ٤٦٨٦ من الأساتذة والأساتذة المشاركين والمساعدين والمدرسين. ويساعد هؤلاء عددٌ كبير من أفراد الهيئة التدريسية المساعدة (٩٢٤)، ومساعدي البحث والتدريس (٧٣٨)، والفنيين (٣٥٨١)، وآخرين (٢٢٤١)، إضافة إلى الإداريين (٥٨٩٠). فإذا علمنا بأن عدد الطلاب الدارسين في الجامعات قد بلغ في هذه السنة الدراسية ٨٤,٩٩٠ طالباً، يتضح لنا أن نسبة الهيئة التدريسية إلى الطلاب هي ١:١٨، أمّا نسبة العاملين في الجامعات إلى الطلاب فهي ١:٤,٧ تقريباً

(قابل بالجدول رقم ٦).

مؤشرات مهمة بشأن التعليم العالي في إسرائيل

يتضح مما تقدم بعض البيانات المتعلقة بالتعليم العالي في إسرائيل، ويمكن أن تُجمل هذه البيانات بما يلي:

١ ـ بلغ عدد طلاب الجامعات الإسرائيلية في السنة الجامعية ١٩٩٣/ ١٩٩٤ ما مجموعه ٩١,٤٨٠ طالباً. وكان مجموع الطلاب المسجلين للدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس) ٦٣,١٨٠ طالباً، وعدد المسجلين في الدرجة الجامعية الثانية (الماجستير) ٢١,٩٨٠ طالباً، وعدد المسجلين في الدرجة الجامعية الثالثة (الدكتوراه) ٥١٦٠ طالباً، وعدد طلاب الدبلوم ١١٦٠ طالباً. ويلاحظ أن في جامعة تل أبيب أكبر عدد من المسجلين لدرجة الدكتوراه (الجدول رقم ٣). أمّا معهد وايزمن للعلوم، فجميع الدارسين فيه هم من طلاب الماجستير أو الدكتوراه.

٢ ـ بالنسبة إلى الدراسات العلمية، فقد بلغ عدد الدارسين للطب في السنة الجامعية ١٩٩٣/ ١٩٩٤ في مختلف المراحل (البكالوريوس والماجستير والدكتوراه) ٦٢٨٢ طالباً، وعدد طلاب العلوم الأساسية والحاسوب ١٤,١١٦، وفي مجال الزراعة ١٣١١، وفي مجال الهندسة ١١,٩٣٢؛ أي ما مجموعه ٣٣,١٠١، وهذا يشكل نحو ٤٠٪ من مجموع الطلاب الملتحقين بالجامعات في تلك السنة (الجدول رقم ٤).

٣ ـ على الرغم من أن العرب في إسرائيل يشكلون ١٥,٥٪ من مجموع السكان، فإن نسب الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية لا تتناسب مع ذلك؛ وقد تراوحت نسبتهم في السنة الدراسية ١٩٨٩/ ١٩٩٠ في مختلف الاختصاصات في المرحلة الجامعية الأولى بين ٤,٣٪ و٨,٩٪، وتراوحت نسبتهم في المرحلة الجامعية الثانية بين ١,٥٪ و٥,٥٪، بينما تراوحت نسبتهم في المرحلة الجامعية الثالثة بين ٢٪ و١٣,٧٪. وهذا الأمر يعكس انعدام العدالة في فرص التعليم الجامعي لغير اليهود في إسرائيل (الجدول رقم ٥).

ثالثاً: المؤسسات المسؤولة عن رسم سياسات البحث والتطوير

أ) اللجنة الوزارية للعلوم والتكنولوجيا

شُكلت هذه اللجنة بناء على قرار الحكومة الإسرائيلية في حزيران/ يونيو ١٩٨٠.

وهي تختص بالعمل على تقديم العلم والتكنولوجيا وتنظيمهما واستخدامهما عن طريق مختلف الوزارات، وذلك من خلال:

١ ـ تحديد سياسة وطنية بعيدة الأمد لتقدم البحث العلمي والتطوير والحاجات الاقتصادية.

٢ ـ تنظيم البحث العلمي والنشاط التكنولوجي بين مختلف الوزارات.

٣ ـ إقرار أي تغيير في تنظيم وإدارة المؤسسات الحكومية المهتمة بالبحث العلمي.

٤ ـ التوجيه والتخطيط في كل ما له علاقة بمجال العلم والتكنولوجيا.

ب) المجلس الوطني للبحث والتطوير

بدأ هذا المجلس أعماله سنة ١٩٥٩، وهو يتكون من علماء ورجال صناعة مرموقين، ومن بعض الرسميين. وقد ألحق بوزارة الطاقة والبنية التحتية، ويديره مدير تعينه الحكومة.

ويتركز نشاط هذا المجلس على توجيه ومساعدة وتشكيل سياسة البحث والتطوير على المستوى الوطني، تمهيداً لتطبيق هذه السياسة. ويتم ذلك عن طريق:

١ ـ بلورة سياسة وطنية شاملة لتطوير الأبحاث والتكنولوجيا، وتقديمها للحكومة.

٢ ـ تقديم المشورة العلمية والتكنولوجية للحكومة بشأن القضايا ذات الأهمية الوطنية.

٣ ـ تشجيع البحث والتطوير في المجالات ذات الأهمية الوطنية والتي تقع ضمن اهتمامات مختلف وزارات الدولة.

٤ ـ التنسيق بين سائر الوزارات بشأن نشاطها في مجالي البحث والتطوير.

٥ ـ تقديم المشورة للحكومة فيما يتعلق بإنشاء مؤسسات البحث العلمي أو بإغلاقها.

٦ ـ تطوير العلاقات العلمية بالدول الأُخرى بالتنسيق مع وزارة الخارجية.

٧ ـ تصميم وإدارة نظام وطني للمعلومات العلمية والتكنولوجية.

٨ ـ تقديم المشورة للوزراء عند تعيين العالِم الرئيسي لكل وزارة.

٩ ـ تقديم المشورة للحكومة بشأن أفضل الوسائل لتنمية الطاقات البشرية العلمية.

وجرى تقليص مسؤوليات هذا المجلس بعد أن أصبح العالِم الرئيسي في كل وزارة يقوم بأعمال هذا المجلس، لكنه ما زال يشرف على المركز الوطني للمعلومات العلمية والتكنولوجية.

ج) المركز الوطني للمعلومات العلمية والتكنولوجية

يهدف هذا المركز إلى تحسين المعلومات والأنشطة وتنسيقها في مجال العلم والتكنولوجيا، وذلك من خلال:

١ - تقديم المشورة للحكومة بشأن سياسات البحث والتطوير.
٢ - توفير المعلومات غير المتوفرة في المكتبات والمراكز العلمية الإسرائيلية.
٣ - تنظيم المعلومات العلمية والتكنولوجية وتوفيرها لمن يحتاج إليها.

ويقوم هذا المركز أيضاً بأنشطة في مجالات التوثيق والتزويد بالمعلومات وتطوير نظم المعلومات والتدريب.

د) هيئة الطاقة النووية

شُكلت هذه الهيئة سنة ١٩٥٢، وأُعيد تنظيمها سنة ١٩٦٦، وأُلحقت بمكتب رئيس الحكومة الذي يعتبر رئيساً لها. وهي تقدم المشورة للحكومة فيما يتعلق بأمور البحث والتطوير في مجال الذرة، وتشرف على تنفيذ السياسات المتعلقة بهذا المجال. وتتكون اللجنة الرئيسية لهذه الهيئة من ١٥ عالماً وشخصية مرموقة. وهناك لجان فرعية تهتم بشؤون البحث والطاقة والماء واستخدامات المواد المشعة.

تشرف هذه الهيئة على أنشطة مفاعلي ناحال سوريك وديمونا، وعلى النشاط الإسرائيلي في المجال النووي على المستوى الدولي؛ فهي تمثل إسرائيل في الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمركز الدولي للمعلومات النووية.

هـ) العلماء الرئيسيون وتنظيمات البحث الحكومية

تقوم كل وزارة معنية بتعيين عالِم رئيسي ليكون مسؤولاً فيها عن سياستها في مجال البحث والتطوير. وهناك حالياً ثلاثة تنظيمات بحثية على هذا المستوى، وهي:

(١) جهاز أبحاث الزراعة التابع لوزارة الزراعة:

يعتبر العالم الرئيسي في هذه الوزارة مسؤولاً عن كل ما يتعلق بالبحث في مجال

الزراعة. وهو مسؤول عن تحديد الأولويات والحاجات والبرامج، وعن تقدم البحث وتنشيطه والعمل على تطبيق نتائجه. ويتكون هذا الجهاز من سبعة معاهد هي: معهد التربة والماء؛ معهد محاصيل الحقول والحدائق؛ معهد البستنة؛ معهد علم الحيوان؛ معهد الهندسة الزراعية؛ معهد حماية النباتات، معهد التكنولوجيا ووقاية المحاصيل الزراعية. ويقوم هذا الجهاز، بالإضافة إلى أعماله الأساسية، بالتدريب والتزويد بالمعلومات، وإجراء الاتصالات بالجهات الرسمية والمزارعين والجامعات ومعاهد البحث العلمي في إسرائيل وخارجها.

(٢) جهاز أبحاث العلوم الأرضية التابع لوزارة الطاقة:

يكون العالم الرئيسي وهذا الجهاز مسؤولين عن تطوير واستخدام مصادر الطاقة البديلة المتوفرة، وعن تطوير تقنيات جديدة لتحسين وسائل استخدام مصادر الطاقة المتوفرة والتقليل من هدرها، إضافة إلى إعداد الكوادر اللازمة لتطبيق التقنيات الجديدة، والطاقات البديلة للوقود السائل في إسرائيل، وتشجيع انتشار استخدام هذه التقنيات. ويقوم كذلك بمتابعة آخر المستجدات العلمية والتقنية في هذا المجال، وتقويم وشرح وسائل استخدام أنواع الطاقة الجديدة لتسريع انتشارها.

(٣) جهاز الأبحاث الصناعية التابع لوزارة الصناعة والتجارة:

يرئس هذا الجهاز العالِمُ الرئيسي في هذه الوزارة الذي يقدم المشورة للوزير المختص بشأن سياسات الوزارة المؤدية إلى تقدم الصناعة. ويساهم مكتب العالم الرئيسي في تمويل بعض برامج الأبحاث التي تقوم مؤسسات صناعية بها بهدف تطوير منتوجات جديدة أو طرق إنتاج جديدة، ولا سيما فيما يتعلق بمنتوجات التصدير. ويعمل كذلك على دعم برامج البحث والتطوير في الجامعات ومعاهد الأبحاث التي تعمل على إعداد الكوادر العلمية والتقنية القادرة على تطوير مختلف الصناعات.

ويقوم الجهاز كذلك بالمساعدة في توثيق العلاقة بين الصناعات الإسرائيلية والصناعات الأجنبية، وفي العمل على سن القوانين اللازمة لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية على إجراء مشاريع البحث والتطوير في المجالات الصناعية. وتتضمن البرامج التي يشرف هذا الجهاز عليها مئات الشركات. وقد بلغت قيمة مبيعات المنتوجات، التي ساعدت هذه المشاريع في تطويرها، آلاف الملايين من الدولارات.

(٤) مركز استيعاب العلماء:

ينشط هذا المركز في استيعاب العلماء المهاجرين إلى إسرائيل وتزويدهم

بالمشورة فيما يتعلق بمجالات أعمالهم، ويعمل على تشجيع مشاريع البحث من خلال تقديم الدعم المالي لها بهدف زيادة إمكان استيعاب المزيد من العلماء المهاجرين، وخصوصاً في مجالات التكنولوجيا، والعلوم السياسية، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، وعلوم الحياة. كما أنه يشارك في التخطيط لسياسة القوى البشرية العلمية وفي تحديدها في إسرائيل.

و) القوى البشرية العلمية

بلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية والفنية في الجامعات الإسرائيلية سنة ١٩٩٢/١٩٩٣ ما مجموعه ١٢,١٧٠ (الجدول رقم ٦)، وبلغ سنة ١٩٩٢ عدد العاملين في مجال البحث والتطوير في الصناعة ١١,٦١٥ (الجدول رقم ١٠)، يعمل منهم ٦٢٨٧ باحثاً في مجال الإلكترونيات؛ أي أن نسبة هذه الفئة من الباحثين تبلغ نحو ٥٤,١٠٪ من مجموع الباحثين في مجال الصناعة، في حين تصل نسبة العاملين في مجال الأبحاث الكيميائية ١٢,٢٪ تقريباً. وتعكس هاتان النسبتان الاهتمام الزائد للصناعات الإسرائيلية بالبحث والتطوير في هذين المجالين.

وتدل الأرقام السابقة على أن عدد العاملين في مجال التدريس الجامعي والبحث العلمي، بشقيه الأساسي والتطبيقي، يبلغ ٢٣,٧٨٥ عالم ومهندس وفني. وهذا يعني أن هناك نحو ٤٥ إسرائيلياً من كل ١٠,٠٠٠ إسرائيلي يعملون في هذه المجالات، وهي نسبة تعتبر من أعلى النسب في العالم (بلغ عدد سكان إسرائيل سنة ١٩٩٢ نحو ٥,٢٠٠,٠٠٠ نسمة ـ الجدول رقم ١).

وينظر الإسرائيليون باهتمام بالغ إلى التعاون بين الجامعات والصناعة، لتطوير الاقتصاد من خلال تسخير الطاقة الفكرية والعلمية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي للأغراض الاقتصادية. وتدل المعلومات المتوفرة على أن صادرات إسرائيل بلغت في سنة ١٩٩٣ نحو ١٥ مليار دولار، منها ما يقرب من ملياري دولار قيمة صادرات المواد الكيميائية، ونحو ٤,٦ مليارات دولار قيمة صادرات آلات ووسائل نقل، وكذلك ٥,٠٣ مليارات دولار مواد مصنعة، أمّا صادراتها من الألماس فقد بلغت سنة ١٩٩٤ نحو ٣,٥ مليارات دولار.(٧)

---

(٧) «هآرتس»، ١٦/١٢/١٩٩٣؛ تصريح يتسحاق رابين في أثناء زيارته لطشقند في ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ (التلفزة الإسرائيلية).

ز) الإنفاق على البحث والتطوير المدنيين

تنفق إسرائيل حالياً نحو ٣٪ من إجمالي الناتج القومي على الأبحاث العلمية والتطوير، الأمر الذي يضعها ضمن قائمة الدول المتقدمة والأكثر إنفاقاً في هذا المجال. فإذا علمنا أن الدخل القومي الإسرائيلي بلغ في سنة ١٩٩٢ ما قيمته ١٥٨,١٢٢ مليار شيكل، يكون نصيب البحث والتطوير منها ٤,٧ مليارات شيكل، أي ما يعادل ٣٪ من الناتج القومي الخام.[٨] هذا وقد بلغت ميزانية البحث والتطوير الصناعيين المخصصة لكبير العلماء لسنة ١٩٩٤ ما مقداره ٩٦٠ مليون شيكل، تمت زيادتها بنسبة ٥٥٪ للسنة نفسها.[٩]

والحقيقة أن ميزانيات البحث والتطوير التي تنشرها إسرائيل هي تلك المخصصة للإنفاق على المشاريع المدنية. أمّا المشاريع العسكرية، فمن الصعب معرفة الأرقام الحقيقية المتعلقة بها.

وعند استقراء ميزانيات البحث والتطوير لسنة ١٩٨٩ في الجامعات الإسرائيلية،[١٠] نجد أن إجمالي إنفاق الجامعات الإسرائيلية ومعهد وايزمن للعلوم بلغ ١٣٨١,٢ مليون شيكل. وكان نصيب الأبحاث في العلوم الأساسية والرياضيات ٥٢,١٣٪ منها، في حين بلغ نصيب الأبحاث الهندسية ١١٪، والأبحاث الطبية ١٣,٣٥٪، وخصص الباقي للزراعة والعلوم الاجتماعية والإنسانية (الجدولان رقم ٧ و٨).

وإذا أخذنا كلاً من هذه الجامعات على حدة، نجد أن نصيب أبحاث العلوم الأساسية والرياضيات يفوق نصيب أي فرع آخر من فروع المعرفة، حتى أن معهد وايزمن للعلوم ينفق ٩٩,٩٪ من ميزانيته على هذا المجال (الجدول رقم ٨).

وعلاوة على ما تنفقه إسرائيل من ميزانيتها بصورة مباشرة على البحث والتطوير، فإن هناك روافد كثيرة أُخرى لتمويل هذه المجالات، وخصوصاً من خلال مساهمتها في مشاريع البحث والتطوير العلمية في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية.

أمّا الدعم الأميركي في هذا المجال، فيتمثل في مذكرة التفاهم بشأن «التعاون الاستراتيجي» بين الولايات المتحدة وإسرائيل التي وقعتاها سنة ١٩٨٠، وما تلا ذلك

---

(٨) أنظر تصريح المسؤول في وزارة الخارجية الإسرائيلية، يهودا ميلو، في «الرأي» الأردنية، ٢٢/٨/١٩٩٤. وكذلك قارن: «الكتاب السنوي الإسرائيلي، ١٩٩٤»، ص ٢٠١.

(٩) «هآرتس»، ١/٢/١٩٩٤.

(١٠) «الكتاب السنوي الإسرائيلي، ١٩٩٣»، ص ٧٠٣.

من تقديم المعونات العينية والتسهيلات التكنولوجية والمعلوماتية في مختلف المجالات، ولا سيما في مجال الإنتاج الحربي.[١١]

رابعاً: مخرجات العلم والتكنولوجيا في إسرائيل

أ) التكنولوجيا النووية

بدأ التفكير في هذا المجال منذ سنة ١٩٥٠، وذلك بالبحث عن المواد الخام اللازمة. وتم اكتشاف توفُّر اليورانيوم في صخور فوسفات النقب بتركيز مقداره ١٠٠ ـ ٢٠٠ غرام يورانيوم/ طن فوسفات. ولما كان احتياط الفوسفات في إسرائيل يبلغ نحو ٣٠٠ مليون طن، فإنه يحتوي على ٥٠,٠٠٠ طن من اليورانيوم. وقد جرى تأليف أول لجنة إسرائيلية للطاقة النووية سنة ١٩٥٢. وقامت اللجنة خلال الفترة التالية بوضع الخطط الخاصة ببناء الكوادر العلمية والفنية، وتنفيذ المشاريع التي تعتمد على التكنولوجيا النووية. ويمكن تقسيم هذه المشاريع إلى ثلاثة مجالات هي:

(١) بناء مفاعلين نوويين خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤:

أ ـ مفاعل ناحال سوريك:[١٢] يقع هذا المفاعل بالقرب من ساحل البحر الأبيض المتوسط، إلى الشمال من أسدود. وقد أنشىء سنة ١٩٦٠، ويعمل بوقود هو مزيج من اليورانيوم والكربون، ويهدأ ويبرد بماء عادي، وتبلغ طاقته التزويدية ١ ـ ٥ ميغاواط. وقد استخدم كمفاعل تجريبي لاكتساب الخبرات العلمية، وخصوصاً في مجال فصل اليورانيوم وتنقيته من الوقود المحترق باستخدام المذيبات العضوية أو المبادلات الأيونية. والهدف المعلن لأعمال هذا المفاعل هو تحضير النظائر المشعة بطرق آمنة، وتطوير البحث في هذا المجال. لكن يعتقد أن لهذا المفاعل استخدامات أوسع من إنتاج النظائر المشعة، وذلك نظراً إلى أن لبعض الخلايا الحارة في هذا المفاعل تدريعاً يسمح بتداول بضعة آلاف كوري من المواد المشعة، في حين أن حاجة إسرائيل سنوياً لا تزيد عن ١٠ كوري. ومثل هذه الخلايا الحارة يمكن استخدامه في تنقية البلوتونيوم من شوائب اليورانيوم ومما ينتج من عمليات الانشطار الأُخرى.

---

(١١) «عال همشمار»، ٢٥/ ٦/ ١٩٨٦؛ «الأرض»، العدد ٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦، ص ٤٦ ـ ٩٦؛ «Security and Military Assistance Programs and Related Activities,» commissioned by Senator William Proxmire.

(١٢) «إسرائيل عام ٢٠٠٠..»، مصدر سبق ذكره.

ب ـ مفاعل ديمونا:[١٣] يطلق على هذا المفاعل اسم «مركز الأبحاث النووية في النقب». وقد بدىء العمل على إنشائه، بمساعدة من فرنسا، في أوائل سنة ١٩٥٨، وأخضع منذ ذلك الحين لمراقبة طائرات التجسس الأميركية من طراز «يو ـ ٢» التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية (CIA). وفي أوائل سنة ١٩٥٩، أظهرت الصور الملتقطة بوضوح منشآت المعمل الذي أُعد لتصنيع البلوتونيوم للمفاعل، وبيَّنت السقوف والجدران المبنية بسماكة قُدرت بنحو ١٥ قدماً من الأسمنت المسلح، على غرار جدران المفاعل الفرنسي «ماركيول». وفي سنة ١٩٦٥، حذر عالمان أميركيان بارزان، هما أ. رابي وجيروم ويسنر، الحكومة الإسرائيلية من قيامها بتطوير أسلحتها النووية، لأن ذلك «سيكون خطراً شاملاً تضع إسرائيل نفسها فيه إذا اتخذت أية خطوات نحو إنتاج أسلحة نووية في منطقة الشرق الأوسط.» ويشار إلى أن ويسنر كان مستشاراً علمياً للرئيس الأميركي الأسبق جون كينيدي. وقد قرر القائم بالأعمال الأميركي في تل أبيب أن إسرائيل أنفقت خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٥ نحو ٦٠ مليون دولار على مفاعل ديمونا، في حين أنها أنفقت في الفترة ذاتها ٥٨ مليون دولار على جميع مرافق أبحاثها العلمية.

وتشير الدلائل كافة إلى أن إسرائيل امتلكت أول قنبلة ذرية في نهاية سنة ١٩٦٦، وكان لديها قنبلتان نوويتان لدى اندلاع حرب سنة ١٩٦٧. وعندما نشبت حرب سنة ١٩٧٣، كان لدى إسرائيل عشرون رأساً نووياً مركّبة على صواريخ «يريحو ـ ١».

وفي سنة ١٩٨٦، قام مردخاي فعنونو، وهو يهودي من أصل مغربي كان يعمل في مفاعل ديمونا، بتسليم صحافيين بريطانيين يعملان في صحيفة *Sunday Times* اللندنية وعالم ذرة بريطاني صوراً تظهر أن مرفق ديمونا يمكن أن ينتج سنوياً ٨٨ رطلاً من البلوتونيوم، وهي كمية كافية لإنتاج عشر قنابل ذرية. وأفاد بأن طاقة مفاعل ديمونا زيدت خلال أعوام سابقة من ٢٦ ميغاواط إلى ٧٠ ميغاواط، ويحتمل أن تكون طاقته قد بلغت ١٥٠ ميغاواط.

ولما كان لأجهزة الحاسوب الضخمة دور رئيسي في عمليات الأبحاث والاختبارات النووية، سعت إسرائيل سنة ١٩٨٨ لشراء حاسوب ضخم من الولايات المتحدة من نوع «كرادي ـ ٢». لكن هذا الأمر لم يتم، فقامت بشراء حاسوبين أقل تقنية من شركة «ميكوسينتفيك» في بريستول، وجرى تسلمهما في كانون الأول/ديسمبر

---

(١٣) وليم بورّوس، روبرت ويندرم، «أسلحة الدمار الشامل»، مترجم (دار الجليل، ١٩٩٤)، ص ٢٣٣؛ تصريح وزيرة العلوم الإسرائيلية ـ التلفزة الإسرائيلية، ٥/ ١٠/ ١٩٩٥ في: *Journal of Palestine Studies*, No.96(1995), p.156.

١٩٩١. وفي سنة ١٩٩٥ تخلت الولايات المتحدة عن معارضتها تزويد إسرائيل بالحواسيب العملاقة، وهكذا حصلت إسرائيل في السنة المذكورة على حاسوبين عملاقين من شركة «آي. بي. أم.» الأميركية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحواسيب بإمكانها إجراء آلاف الملايين من العمليات الحسابية المعقدة، وهو ما يوضح أهميتها في مجالات التكنولوجيا المتقدمة مثل التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الفضاء.[١٤]

ومن أجل جمع المعلومات اللازمة للأبحاث النووية، أنشأ شمعون بيرس جهازاً اسمه «لاكام»، أو مكتب الارتباط العلمي، لشراء أي شيء يحتاج العلماء إليه، وبأية وسيلة ضرورية. وهكذا، التحق الكثير من العلماء الإسرائيليين بمختلف السفارات الإسرائيلية في الدول المتقدمة للعمل كمستشارين علميين، وقاموا بجمع المعلومات الضرورية في شتى مجالات العلوم والتكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، قام في أواخر الثمانينات عدد كبير من العلماء الإسرائيليين، العاملين في البرامج النووية الإسرائيلية التابعة لمعاهد ومراكز التخنيون وناحال سوريك وديمونا، بزيارة مختبرات لوس ألاموس وليفرمور الأميركية. واستطاعوا جمع المعلومات الخاصة بعملية الانشطار الإلكترومغناطيسية، والتي استخدموها فيما بعد في تخصيب اليورانيوم. كما أن رئيس مجموعة علماء الكيمياء الكهربائية الإسرائيلي أمضى ستة أسابيع في مختبر لوس ألاموس بهدف الاطلاع وإجراء الأبحاث في هذا المجال، ثم عاد ليطبق خبراته في عملية تصنيع اليورانيوم.

وخلال الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠، زار ٢٥ عالماً إسرائيلياً مختبرات ليفرمور، وزار ٦٠ عالماً مختبرات لوس ألاموس، إضافة إلى ٥٣ عالماً زاروا مختبرات سانديا. وجميع هذه المختبرات متخصصة في أبحاث الأسلحة النووية. أمّا العالم الإسرائيلي يهودا باتروم، وهو أحد مصممي القنبلة النووية الإسرائيلية، فقد أمضى خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ مدة ٥٧ أسبوعاً في مختبرات لوس ألاموس وفي غيرها من المختبرات. ورافقته زوجته أيليا في الفترة نفسها، وهي المسؤولة عن تطور الصاروخ «يريحو» في مرفق رفائيل. ويُعتقد أن باتروم وعالماً إسرائيلياً آخر، وهو إيهود غاناني، تمكنا في سنة ١٩٨٨ من الوصول إلى حواسيب «كرادي ـ ٢» العملاقة في مختبرات لوس ألاموس، وإلى تصميمات مفجرات السلاح النووي والتأثيرات في التفجيرات النووية. أمّا أيليا باتروم فقامت خلال تلك الزيارة بأبحاث في موضوع هدرجة السوائل في الأنابيب. وعملت أيضاً على شراء أجزاء من برنامج حاسوب يدعى «كونتام ـ ١١١»، وهو من

(١٤) المصدران نفساهما.

الحواسيب المتقدمة. ويتعلق هذا البرنامج بذيل الحرارة الناري الذي ينطلق من الصاروخ البالستي حين ينطلق في الجو، وبكيفية متابعة خط مسار الصاروخ.

وهكذا، فمع نهاية سنة ١٩٩٢، كانت إسرائيل قد امتلكت ٢٠٠ قنبلة نووية على الأقل، إضافة إلى البنية التحتية لتطوير شبكة اتصالات وتوجيه وقيادة متكاملة ومتطورة ومتقدمة، وجهاز استخبار واستطلاع لمواكبتها. وقد جاء في تقرير لمعهد دراسة التحليل الدفاعي الأميركي في نيسان/أبريل ١٩٨٧ «أن لدى إسرائيل بعض الأسلحة الأكثر تطوراً من مثيلتها في الولايات المتحدة.» وجاء في التقرير أيضاً أنه بعد درس الكثير من الأسلحة الإسرائيلية، وجد أنها تشمل الأسلحة النووية الموجهة بالأشعة السينية وأجهزة الليزر الكيميائية، وأن قدرة مركز سوريك على دعم مركز الدفاع الاستراتيجي والتكنولوجيات النووية توازي تقريباً قدرات المراكز الأميركية، وأن الإسرائيليين يقومون حالياً بتطوير مجموعة رموز وقواعد ستمكنهم من صنع قنبلة هيدروجينية.

وهناك مؤشرات على أن إسرائيل تنوي بناء مفاعل نووي جديد على بعد ٢٥ كلم من منطقة العوجه المصرية. وفي هذا المجال، قام وزير العلوم الإسرائيلي السابق يوفال نئمان، بزيارة سرية لموسكو للاتفاق على شراء مفاعل تبلغ طاقته ٤٥٠ ميغاواط سيتم تركيبه في منطقة شفتا في صحراء النقب. وكُلِّف الخبير الإسرائيلي أمنون إيفاح بالإشراف على تنفيذه.[(١٥)]

(٢) مفاعلات نووية لإنتاج الطاقة وتحلية المياه:

في إسرائيل حاجة ماسة إلى الطاقة والمياه. وبما أن مصادر الطاقة الإسرائيلية مستوردة كلها تقريباً، وجميع موارد المياه مستخدمة، فقد تمثل الخيار الإسرائيلي في استخدام المفاعلات النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية مياه البحر، وإقامة محطات لهذا الغرض. وقد طور الإسرائيليون وحدات لتحلية المياه بطاقة عشرة ملايين غالون يومياً تعتمد على تقنية تسمى «التأثير المتعدد للأنابيب الأفقية». وتشتمل هذه التقنية على أنابيب تبخير أفقية مصنوعة من الألمنيوم وتعمل بطريقة تسمى التكرير المتعدد المراحل.

وقد جرى بناء أول محطة طاقة نووية في حلوتسا (الحلصة) في النقب، وينتظر تشغيلها في المستقبل القريب. وهناك خطط لبناء ثلاث إلى أربع محطات أُخرى حتى نهاية هذا القرن، علماً بأن بناء مفاعل نووي يحتاج إلى عشرة أعوام تقريباً ويكلف نحو

(١٥) صحيفة «الشعب» (القاهرة)، ١٤/٧/١٩٩٤ (نقلاً عن مصدر مصري رسمي).

مليارَي دولار. ويذهب رئيس الجمعية النووية الإسرائيلية، شمعون يفتاح، إلى أن لدى إسرائيل من الكوادر العلمية والفنية ما يؤهلها لبناء قرابة ٦٠٪ من المفاعل.

(٣) استخدامات أُخرى:

يذكر في هذا المجال مختلف الاستخدامات للنظائر المشعة التي يتم إنتاجها في مفاعل ناحال سوريك؛ فقد استُخدمت في مجال الطب والعلاج وفي الصناعة والزراعة والأبحاث العلمية. كما استخدمت التقنيات النووية الأُخرى في مجالات التعقيم وعمليات الحفر الهيدرولوجية وتلوين الألماس. وفي هذا الاتجاه، أقيمت قرب مفاعل ناحال سوريك صناعات كثيفة العلم تمثلت في شركة «سور ـ فان»، التي تتركز أنشطتها في تطوير التطبيقات الصناعية بـ «الأشعة المؤيّنة». وقد نجحت هذه الشركة في إنتاج جهاز «أليكس» للتحكم في تدفق السوائل في الجسم، وجهاز «فليكس بلو» للتحكم في تدفق السوائل لأوقات وبكميات تحدَّد سلفاً. ويبلغ إنتاج الشركة السنوي من هذين الجهازين مليوني وحدة تقريباً، يتم تصدير معظمها إلى الخارج.

وتستخدم الشركة مسرعاتها الإلكترونية، وجهاز أشعة «كوبالت ـ ٦٠» الذي يعتبر من أحدث الأجهزة في العالم لإنتاج أشعة غاما. وتُستخدم هذه الأشعة في تعقيم حقن البلاستيك الطبية، والقفازات الطبية، ومواد التضميد، وزجاجات بلاستيك للأدوية، وآلات الفحص، وأدوات الجراحة، وملاءات المستشفيات، وملابس غرف العمليات، والكثير من المنتوجات الأُخرى داخل الصناديق المختومة والمعدة للتصدير.

وقد نُقل مصنع «سور ـ فان» إلى المجمع الصناعي القريب من مركز الأبحاث النووية، الذي يهتم بالصناعات الكثيفة العلم المرتبطة بالأبحاث والتطوير فيه، والذي تتركز أنشطته حالياً في مجالات استخدام الأشعة والنظائر المشعة والكاشفات الإلكترونية ـ الضوئية، واستخدام الليزر.[١٦]

ب) تكنولوجيا الفضاء

في سنة ١٩٥٩، أُلفت في إسرائيل اللجنة الوطنية لأبحاث الفضاء، التي انضمت إلى اللجنة الدولية لأبحاث الفضاء. وفي سنة ١٩٦٧، استضافت إسرائيل المؤتمر الدولي لأبحاث الفضاء، الذي أقيم برعاية اللجنة الدولية. وفي سنة ١٩٨٣، أنشىء في إسرائيل الوكالة الإسرائيلية لاستغلال الفضاء، وهدفها تطوير أسس صناعية وعلمية

---

(١٦) جبور، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥؛ حانا رونين، «توجهات نحو التطبيقات الصناعية في ناحال سوريك»، «مداع»، ٢٤(٢)، آذار/مارس ١٩٨٠، ص ١٠٦.

لاستغلال الفضاء لمصلحة الدولة ورفاهية سكانها. وأنشأت الوكالة لجاناً فرعية للأبحاث والتعليم والفضاء والعلاقات الخارجية والقانون.

وقد اهتم بعض الجامعات ومؤسسات البحث العلمي، ولا سيما جامعة تل أبيب، بأبحاث الفضاء. إذ يجري في قسم الجيوفيزياء والعلوم المعقدة، التابع لجامعة تل أبيب، البحث في موضوعات الفضاء والغيوم والأحوال الجوية والمناخ والكواكب المذنبة وأبحاث البيئة. وهناك أبحاث في هذا الموضوع بدأت في التخنيون في حيفا، وفي الجامعة العبرية في القدس. وعلى مدى أعوام عدة، قام الإسرائيليون بأبحاث ذات صلة بالطيران والفضاء؛ ففي مختبرات كلية الطيران في التخنيون أُجريت، بطلب من وزارة الدفاع الأميركية وبتمويل منها، أبحاث خاصة بمحركات الصواريخ وتجهيزات الطيران وتحديث مركبات الفضاء الأميركية.(١٧) ولم يمض عام واحد على إنشاء الوكالة الإسرائيلية لاستغلال الفضاء حتى وقّعت إسرائيل في خريف ١٩٨٤ اتفاقاً مع الولايات المتحدة، تقدم الأخيرة لإسرائيل بموجبه مساعدة مالية وفنية لإنشاء منظومة فضائية تتضمن قمراً اصطناعياً إسرائيلياً ومطاراً كونياً في صحراء النقب. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، تم تشغيل محطة أميركية لرصد الأقمار الاصطناعية بواسطة الليزر، وذلك في إحدى ضواحي القدس. وتقوم هذه المحطة باستقبال المعلومات الصادرة عن الأقمار الاصطناعية الأميركية.(١٨)

وانضمت إسرائيل رسمياً إلى برنامج «حرب النجوم» الأميركي في أيار/مايو ١٩٨٦، ووقّعت مذكرة تفاهم تتعلق بالمشاركة الإسرائيلية في الأبحاث الخاصة بالبرنامج، وبذلك، أصبحت الدولة الثالثة في العالم، بعد بريطانيا وألمانيا، التي تنخرط في هذا البرنامج.(١٩)

وقد حققت إسرائيل من المشاركة في برنامج «حرب النجوم» الكثير من المكاسب المالية والاقتصادية، وذلك من خلال حصولها على دعم مالي سخي لتمويل الأبحاث في مختلف المجالات، إضافة إلى تمويل المشاريع التي كُلفت إسرائيل بإنجازها لحساب هذا البرنامج. وعلاوة على ذلك، فإن المعرفة العلمية والتقنية التي اكتسبتها، ولا تزال تكتسبها، من خلال احتكاكها بالإمكانات الأميركية جعلتها قادرة على تطوير

---

(١٧) إبراهيم مالك، «تواطؤ عسكري»، «قضايا السلم والاشتراكية» (براغ)، ٨ آب/أغسطس ١٩٨٠، ص ١٠٢.

(١٨) غينادي موسيلان، «النشرة الإخبارية للمكتب الصحافي لسفارة الاتحاد السوفياتي في دمشق»، ١٢/٦/١٩٨٦؛ «شؤون فلسطينية»، العدد ١٩٧، آب/أغسطس ١٩٨٩، ص ٩٦.

(١٩) «الرأي» (عمان)، ٢٢/٥/١٩٨٦؛ «شؤون فلسطينية»، العدد ١٩٧، آب/أغسطس ١٩٨٩، ص ٩٧.

الكثير من الصناعات، ولا سيما العسكرية منها، والتي استطاعت أن تجد لها أسواقاً رائجة في الكثير من الدول. بل إن اشتراك إسرائيل في هذا البرنامج هيأها للتنافس في السوق الأميركية العسكرية الضخمة.

نتائج الجهود الإسرائيلية في مجال تكنولوجيا الفضاء:

١ ـ تطوير صواريخ بالستية جديدة من سلسلة «يريحو» («يريحو ـ ١» و«يريحو ـ ٢»). وقد تم اختبار الصاروخ «يريحو ـ ٢» سنة ١٩٨٧ لمدى ٨٢٠ كلم، وذلك في تجربة في البحر الأبيض المتوسط. وأشارت «مصادر أميركية مطلعة» في حينه إلى أن المدى الأقصى للصاروخ هو نحو ١٤٥٠ كلم.[٢٠] ويستطيع هذا الصاروخ حمل رؤوس نووية أو أسلحة كيميائية وبيولوجية. وقد كشفت صور الأقمار الاصطناعية سنة ١٩٩٣ مخابىء لخمسين صاروخاً من طراز «يريحو».[٢١]

٢ ـ السعي لإقامة منظومة إسرائيلية للدفاع المضاد للصواريخ التكتية، بتمويل أميركي وعلى أساس تكنولوجيا «حرب النجوم». وقد شرعت إسرائيل في العمل على تطوير صاروخ من أجل هذه المنظومة أُطلق عليه اسم «حيتس» أي «السهم». وقدمت الولايات المتحدة سنة ١٩٨٨ ما مقداره ١٥٠ مليون دولار لتغطية ٨٠٪ من تكاليف دراسة جدوى تتعلق بالصاروخ ولفترة تمتد ثلاثة أعوام. وقد قدرت التكلفة النهائية لتطوير الصاروخ بما يقرب من مليار دولار. هذا، وقد أُجريت التجربة السابعة على هذا الصاروخ بنجاح في ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٩٤.[٢٢] وما زال العمل على تطويره جارياً، وتغطي الولايات المتحدة الجزء الأكبر من تكلفة التطوير.

٣ ـ تم بين شركة إسرائيلية خاصة وشركة «تاسيا افيريت» الأميركية الاتفاق على صنع قمرين اصطناعيين للاتصالات هما «عاموس ـ ١» و«عاموس ـ ٢»، يمكن لإسرائيل استخدامهما في قيادة وتوجيه صواريخها وقذائفها وغواصاتها وتنسيق عمليات هجومها.[٢٣]

٤ ـ قامت إسرائيل في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨ بإطلاق أول قمر اصطناعي إسرائيلي اختباري باسم «أوفك ـ ١»، بهدف جمع المعلومات العلمية عن الفضاء والمعلومات عن الأرض من الفضاء، واختبار المواد المصنعة المستخدمة في صاروخ الإطلاق والقمر

---

(٢٠) Reiser, Stewart, *The Israeli Arms Industry* (N.Y. and London: Holmes and Meier, 1989), pp. 198-199.

(٢١) بوروس ووينلدرم، مصدر سبق ذكره؛ *Journal of Palestine Studies, op.cit.*

(٢٢) نشرة الأخبار في التلفزة الإسرائيلية، ١٢/٦/١٩٩٤.

(٢٣) بوروس ووينلدرم، مصدر سبق ذكره؛ *Journal of Palestine Studies, op.cit.*

الاصطناعي نفسه عند ملامسة الفضاء الخارجي ولدى الاستقرار فيه، إضافة إلى الاتصالات الأرضية عبر الفضاء، واختبار نظام الطاقة الشمسية. ويعتقد أن هذا القمر تم إيصاله إلى الفضاء الخارجي بواسطة الصاروخ «يريحو - ٢».[(٢٤)]

ج) التكنولوجيا والصناعات العسكرية

(١) مؤسسات الصناعة العسكرية في إسرائيل:

تعتبر الصناعة العسكرية الإسرائيلية الأكبر حجماً والأكثر تقدماً خارج نطاق الدول الصناعية الكبيرة. ويعود تاريخها إلى ما قبل قيام إسرائيل، أي منذ العقد الثالث من القرن الحالي. ويمكن القول إن انطلاق الصناعات العسكرية الإسرائيلية بدأ بعد حرب سنة ١٩٦٧، وبعد الحظر الفرنسي على تصدير الأسلحة الفرنسية إلى إسرائيل. وهناك في إسرائيل اليوم مؤسسات صناعية عسكرية ضخمة، وأهمها: مؤسسة الصناعة العسكرية الإسرائيلية؛ مؤسسة الصناعة الجوية الإسرائيلية؛ هيئة تطوير وسائل القتال (رفائيل)؛ شركة تاديران.

علاوة على المؤسسات الأربع المذكورة، هناك عدد من الشركات الصغيرة الأخرى التي يتركز معظم نشاطها في مجال إنتاج الأجهزة الإلكترونية والهندسية. ومن هذه الشركات شركة «ألبت» المتخصصة بصناعة الحواسيب ومعدات التصويب والرمي الخاصة بالطائرات والدبابات، مثل جهاز التصويب المستخدم في الدبابة الإسرائيلية «مركافا»، وشركة «إلوب» التي تعمل في مجال إنتاج معدات الملاحة والتصويب، مثل الجهاز المستخدم في المقاتلات الإسرائيلية «كفير»، وجهاز قياس المدى الليزري المستخدم في الدبابة «مركافا».

(٢) العلم والتكنولوجيا في خدمة الصناعة العسكرية الإسرائيلية:[(٢٥)]

تعتمد الصناعة العسكرية الإسرائيلية الحديثة على مخرجات العلم والتكنولوجيا

---

(٢٤) Eric Siver, «Israelis Launch Satellite from Secret Site,» *The Financial Times* (London) September 20, 1988; «Israel is the 8th Nation to Launch a Satellite,» *The International Herald Tribune* (London), September 20, 1988.

انظر أيضاً: عصام الزعيم، «القمر الصناعي الإسرائيلي، تحدي العلم وتحدي الحرب»، «الفكر الديمقراطي»، العدد ٦ (١٩٨٩)، ص ٦.

(٢٥) إبراهيم كاخيا، «الجديد في التسليح الإسرائيلي»، «مجلة الفكر الاستراتيجي العربي»، العدد ٣١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، ص ٧١؛ جبور، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩.

الناجمة عن جهود مؤسستين إسرائيليتين، أولاهما وحدة الأبحاث والتطوير في وزارة الدفاع، وهي مسؤولة عن إنشاء بنية تحتية من الخبرات العلمية والتكنولوجية تكون قادرة على بناء وتطوير وسائل قتالية ذات تأثير نوعي متقدم، ومسؤولة أيضاً عن المبادرة إلى استخدام النتائج المتقدمة للأبحاث والتطوير في إنشاء أسس علمية وتكنولوجية لتطوير الوسائل القتالية المستقبلية، ويضاف إلى ذلك تنفيذ وتعميم نتاج البحث والتطوير في المجال الأمني. وتتألف هذه الوحدة من وحدات مهنية متخصصة بمجالات تقنية محددة وعدد من وحدات القيادة المركزية، وذلك بالاشتراك بين وزارة الدفاع وقيادة الجيش. أمّا المؤسسة الأُخرى، فهي هيئة تطوير وسائل القتال («رفائيل»)، وهي أكبر هيئة للبحث والتطوير في إسرائيل، ومسؤولة عن توفير أنظمة الأسلحة التي تطورها لمصلحة الجيش الإسرائيلي وللتصدير إلى الخارج.

لقد أدت جهود هاتين الهيئتين، وجهود باقي مؤسسات الصناعات العسكرية الإسرائيلية والجامعات، إلى صنع الكثير من المنتوجات العسكرية المتقدمة، التي رفعت القدرة القتالية للجيش الإسرائيلي من ناحية، وساهمت من ناحية أُخرى في فتح أسواق كبيرة لتصدير هذه المنتوجات إلى الكثير من دول العالم، مما كان له أثر إيجابي في دعم الاقتصاد الإسرائيلي وتطبيق مبدأ «الصناعة من أجل التصدير».

وقد كان من ثمار الجهود الإسرائيلية في مجال الصناعات العسكرية عدد كبير من المنتوجات التي يمكن الإشارة إلى بعضها:

في مجال الصواريخ، هناك الصواريخ أرض ـ أرض، التي يقف على قمتها الصاروخ «يريحو ـ ٢». وهناك الصاروخ «بيتاحون ـ ٣»، والصاروخ سطح ـ جو «بَرَاك». وتم كذلك إنتاج صاروخ بحر ـ بحر تزيد سرعته عن ضعفي سرعة الصوت، يتمتع بقدرة عالية على المناورة، وله رأس ذو توجيه ذاتي يمكنه أن يميز بين الأهداف الحقيقية من الأهداف التمويهية، ويمكن تركيبه على سفينة مسلحة بصواريخ.

أمّا شركة «ألتا» للصناعات الإلكترونية، فتخصصت بتطوير وإنتاج أجهزة الرادار واللاسلكي والحواسيب الإلكترونية وأجهزة الحرب الإلكترونية. ومن هذه الأجهزة، جهاز رادار لكشف المناطق المخفية،[٢٦] التي لا يمكن رؤيتها بالعين المجردة، وجهاز استطلاع إلكتروني ضوئي،[٢٧] يمكن وضعه في أي مكان واستخدامه في الكشف عن الفدائيين، ويعتبر أفضل جهاز استطلاع في العالم. وقد أنتجت شركة

(٢٦) عمانوئيل روزن، «سلاح المدفعية يستخدم راداراً لكشف العدو في المناطق المخفية»، «بمحانيه»، ١٩٨١/٨/١٩، ص ٧.

(٢٧) «يديعوت أحرونوت»، ١٩٨١/٦/٣.

«ميغل»، المتخصصة بإنتاج وسائل الحماية، جهازاً يحتوي على مجس ذاتي التكيف يوصل بالأسلاك في السياج الأمني لاكتشاف محاولات أفراد اختراق هذا السياج.(٢٨) أمّا الصناعات الجوية، فقد أنتجت طائرة صغيرة من دون طيار أطلقت عليها اسم «سكاوت»، وهي تحمل آلة تصوير تستطيع الدوران دورة كاملة، والتقاط الصور وعرضها على الشاشة أو بثها لأجهزة الاستقبال على بعد ٤٠٠ كلم. أمّا الطائرة «بايونير ـ ١»، فهي طائرة من دون طيار مطورة عن نموذج «سكاوت». وقد استخدمها الأميركيون في حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١. ولهذه الطائرة محطة أرضية لاستقبال المعلومات. وهذه المحطة مجهزة لاستقبال الصور التلفازية المنقولة خلال الاستطلاع وعرضها. وتستطيع هذه الطائرة البقاء في الجو لمدد تتراوح بين ٦ ساعات و٩ ساعات. وهي مجهزة بحاسوب مركزي مبرمج سلفاً، مع إمكان تخطي البرنامج وإدخال أوامر فورية من مشغِّل المحطة الأرضية، وذلك بحسب مقتضيات الموقف. والطائرة مجهزة بآلة تصوير تلفازية خاصة للعمل في ظروف إضاءة قليلة، وآلة للتصوير بالأشعة تحت الحمراء، وهي مجهزة أيضاً بشبكة اتصالات رقمية وأجهزة إعاقة وتشويش إلكتروني.(٢٩)

في مجال الأسلحة الكيميائية والجرثومية، حرصت إسرائيل على امتلاك مخزون كبير منها. ولتحقيق ذلك، حشدت إسرائيل عدداً كبيراً من العلماء المتخصصين بمجالات الكيمياء والبيولوجيا والفيزياء، بلغ عددهم ٣٠ عالماً، وذلك بحسب مصادر سنة ١٩٨٩. وسخرت إمكانات عدد من مختبرات الأبحاث المتخصصة لهذا الغرض. ومن أمثلة ذلك مختبرات التخنيون، ومعهد كازلي للأبحاث الكيميائية في القدس، وكلية ديمونا ساكلر للأحياء الدقيقة في جامعة تل أبيب، والمعهد الكيميائي في إيلات، وأقسام الكيمياء في جامعتي بن ـ غوريون وتل أبيب.

وإضافة إلى الفرق العاملة في هذه المختبرات والمعاهد، تم ربط نحو ٣٠٠ خبير بمجالات الأسلحة الكيميائية والجرثومية من مهاجري الاتحاد السوفياتي السابق، والذين سبق لهم أن عملوا في هذه المجالات في بلدهم الأصلي.(٣٠)

---

(٢٨) تسفي تيمور، «عال همشمار»، ١١/١١/١٩٨٢.

(٢٩) أمين عطايا، «الصناعة والتكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية في مجال الأسلحة والأعتدة التقليدية»، «الأرض»، العددان ١ و٢، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٢، ص ٤٩.

(٣٠) دان لتسليم، «البعد الكيميائي والجرثومي في ساحة المواجهة العربية الإسرائيلية»، دراسة محدودة التوزيع، مركز الدراسات الاستراتيجية ـ جامعة تل أبيب، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩؛ دوف تمري، «احتمالات الحرب الكيميائية والجرثومية والصاروخية في الشرق الأوسط»، مركز الدراسات العسكرية، ١٩٨٨.

وفي مجال الإنتاج، قام المسؤولون بتكثيف وتوسيع وتطوير الوحدات المعدة لإنتاج عوامل الحرب الكيميائية والبيولوجية لتأمين مخزون استراتيجي هائل منها تكفي لتشكيل سلاح رادع وفعال. وهناك خمس منشآت تعمل في إنتاج هذه المواد، وهي:

١ ـ منشأة المنطقة الصناعية رامات حوفيف في بئر السبع في النقب.
٢ ـ منشأة المنطقة الصناعية في الخان الأحمر (معاليه أدوميم) في القدس.
٣ ـ منشأة رامات غان وريشون لتسيون.
٤ ـ منشأة كيشون في شمالي حيفا.
٥ ـ منشأة رايبتكس في منطقة يزرعيل.

(٣) المنتوجات الصناعية المدنية القائمة على الكثافة العلمية والتكنولوجية:

أ ـ صناعة الليزر: تعتبر صناعة الليزر في إسرائيل من أكثر صناعات الليزر تقدماً في العالم. وهي تنتج الكثير من أجهزة الليزر للاستخدامات الطبية بقوة ٨٠ واط. وقد أنشئت شركة إسرائيلية باسم «ملي» لبناء جهاز ليزر صناعي. ويساهم في هذا المشروع كل من الشركة الأميركية «لوك تكنولوجي»، صاحبة أكبر خبرة في بناء أجهزة الليزر ذات القدرة الكبيرة في العالم، وشركة «سياكي» المتخصصة بآلات تصنيع المعادن بالأشعة الإلكترونية. وتم إنتاج هذا الجهاز بقوة ١٠ كيلو واط، وهو يُستخدم في الكثير من الصناعات، منها الصناعة الإلكترونية والخزفية.[٣١]

ب ـ منتوجات مجمع «كلال» الصناعي: يتكون هذا المجمع من ثلاث شركات رئيسية، هي:

١ ـ شركة «أوردان»: وهي أكبر شركات هذا المجمع، ويتبعها أربع شركات فرعية، وخمسة مصانع فرعية. وتعمل في إنتاج الفولاذ.

٢ ـ شركة «آي. سي. آي»: تنتج هذه الشركة جهازاً للاتصال يماثل الجهاز الذي تنتجه شركة «بيل» الأميركية، ويعتبر مثالاً للتكنولوجيا المتقدمة؛ إذ يعتمد على أن الاستغلال الحقيقي لأجهزة الاتصال الحالية لا يتجاوز ٣٧٪ من طاقة الخط. وقامت الشركة أيضاً بإنتاج جهاز يعمل بالحاسوب الإلكتروني يسمى مضاعف خطوط الهاتف. وباستخدام هذا الجهاز حالياً يمكن زيادة خطوط الهاتف بين بلدين من دون الحاجة إلى مد خطوط جديدة، وذلك عن طريق الاستفادة من الخطوط المتوفرة غير المستخدمة. وعلاوة على ذلك، تنتج هذه الشركة قطعاً لمعدات معقدة تستخدم في الحرب

---

(٣١) أبراهام بيلغ، «إسرائيل تبني جهاز الليزر الصناعي الأكثر تطوراً في العالم»، «معاريف»، ١١/٩/ ١٩٨٠.

الإلكترونية.[٣٢]

٣ ـ شركة «بيتا»: تقع هذه الشركة في منطقة بئر السبع، وتنتج العشرات من المنتوجات الإلكترونية والفنية، التي هي ثمرة التطوير والابتكار الذاتيين. ومن أبرز منتوجاتها جهاز «الأنسيمات»، وهو جهاز يعمل بواسطة الحاسوب الإلكتروني للحياكة الصناعية بحيث يمكن القيام بجميع أنواع الحياكة من دون الحاجة إلى اليد البشرية، وجهاز لملاحظة المواد المشعة وقياسها، وهو يستخدم في مجالات الطب والأبحاث البيولوجية وهندسة المفاعلات النووية والرقابة البيئية.[٣٣]

ج ـ **«موتورولا» للمنتوجات الإلكترونية:**[٣٤] تعتبر هذه الشركة امتداداً لشركة «موتورولا الولايات المتحدة»، وهي تساهم في تحقيق أهداف الصناعة الإلكترونية في إسرائيل، وتقوم بتطوير منتوجات قائمة على خبرة إسرائيلية خالصة، يتم تصديرها بالتنسيق مع «موتورولا» الأم. وتهتم هذه الشركة بإنتاج أجهزة الاتصال والأجهزة الإلكترونية. وفي مجال الاتصال، قامت بتطوير مجموعة من منتوجات أجهزة الترميز اللاسلكية للرقابة والتحكم عن بُعد، مثل مجموعة «أنتراك ٢٠٠٠»، التي تستخدم في مراقبة جميع أعمدة الكهرباء في مدينة معينة وربطها بالمركز، وكذلك مراقبة شبكات المياه. وتستخدمه كذلك شركات الحراسة والتنبيه، ومراكز الإطفاء، والمستعمرات الزراعية والصناعية، والمصارف، والمدارس، وحدائق الأطفال.

أمّا في مجال الأجهزة الإلكترونية، فقد طورت «موتورولا إسرائيل» مجموعة من الأجهزة الخاصة بالري؛ حيث يقوم المزارع بتزويد الحاسوب بالمعلومات اللازمة بشأن أنواع المزروعات وحالة الطقس، فيحدد الجهاز له كميات المياه اللازمة للري.

وإضافة إلى ما تنتجه هذه الشركة من منتوجات، فإنها تعتمد على التطوير الذاتي؛ إذ إنها تنتج بعض الأجهزة المبنية على الخبرة الأميركية، لكنها تسعى لتجعل ٥٠٪ من منتوجاتها ثمرة تطوير ذاتي، وهو أمر يحتاج إلى عمليات مستمرة من البحث والتطوير ورصد الميزانيات اللازمة لذلك.

د ـ **منتوجات إلكترونية أُخرى:** في سنة ١٩٩٢ بدأ الإنتاج في مصنع للقطع الميكرو إلكترونية أقيم باستثمار قدره ٢٧٠ مليون دولار في مدى عشرة أعوام، وهو

---

(٣٢) آفي غاي، «مجمع كلال الصناعي عملاق في البحث والتنمية»، «هآرتس» (ملحق خاص: البحث والتطوير)، ٢٦/٩/١٩٨٠.

(٣٣) مقابلة مع أليشع شحمون (مدير عام الشركة) في صحيفة «هآرتس»، ملحق خاص (كاحول لافان ١٩٨٠)، ص ١٤.

(٣٤) المصدر نفسه.

يستخدم ١٧٠٠ عامل وفني، منهم مئات المهندسين. وسيخصص إنتاجه للتصدير، وتبلغ قيمته نصف مليار دولار سنوياً.[٣٥]

(٤) استثمار موارد البحر الميت:[٣٦]

تعتبر مياه البحر الميت وثرواته من أهم مصادر البوتاس والصوديوم والكالسيوم والمغنيزيوم في العالم كله. وتبلغ نسبة ملوحة مياهه ٣٠٪ عند السطح، و٣٣٪ في الأعماق. وتشكل هذه الأملاح ثروة هائلة ومحط أنظار الباحثين، وتقدَّر كمياتها بنحو ٤٣ مليار طن، موزعة على النحو التالي:

المادة	الكمية (مليار طن)	النسبة المئوية المذابة (٪)
كلوريد البوتاسيوم	٢	٤,٣
كلوريد الصوديوم	١١	٣٠
كلوريد الكالسيوم	٦	١٢
كلوريد المغنيزيوم	٢٢	٥٢
بروميد المغنيزيوم	١	١,٤
كبريتات الكالسيوم	٠,٢	٠,٣

تقوم «شركة أعمال البحر الميت»، التي أُسست سنة ١٩٥٢، باستخراج البوتاس. وقد بدأت عملها في المنطقة الجنوبية من البحر. وبلغت مساحة الأرض التي أعدت لتجفيف مياه البحر الميت ١٠٠ كلم^2. وفي أواخر الثمانينات أقامت الجهات المختصة معملين آخرين لتنقية واستخلاص أملاح البوتاسيوم في مدينة سدوم بطاقة إنتاجية لكل منهما قدرها ٢٤٠,٠٠٠ طن من أكسيد البوتاسيوم. وبذلك تبلغ القدرة الإنتاجية لإسرائيل من أملاح البوتاسيوم ٢,٣٥٠ مليون طن سنوياً.

وإلى جانب معامل البوتاسيوم، أقامت إسرائيل مصانع أُخرى للاستفادة من باقي الأملاح الذاتية الأُخرى، منها مصنع لاستخراج البروتين، وآخر لإنتاج ملح الطعام، وثالث لإنتاج أملاح المغنيزيوم، ورابع لإنتاج حمض كلور الماء قرب مدينة سدوم.

وفي موقع سدوم أيضاً تم إقامة مصنع لإنتاج فلز المغنيزيوم بطاقة قدرها ٤٠,٠٠٠

(٣٥) «هآرتس»، ٣١/٥/١٩٨٩.

(٣٦) «استثمارات إسرائيلية ضخمة لموارد البحر الميت»، «الحياة»، ٨/٧/١٩٩٤.

طن سنوياً، وباستثمار قيمته ٣١٦ مليون دولار. ويحتاج هذا المصنع إلى طاقة تبلغ ٦٥ ميغاواط.[٣٧]

وفي سنة ١٩٩١، تمكن عالم يهودي مهاجر من الاتحاد السوفياتي السابق من تطوير جهاز جديد يقوم بتنظيف خامة البوتاس وتصنيفها إلى ثلاثة أنواع، بحسب كتلة المادة. وستستفيد شركة فوسفات النقب من هذا الجهاز في تنظيف الفوسفات.[٣٨]

وتعتبر شركة كيميائيات حيفا أهم منتج لنترات البوتاسيوم في العالم، وهي مادة تستخدم في بعض الصناعات الكيميائية، إضافة إلى استخدامها كسماد. وقد حققت هذه الشركة نجاحاً كبيراً بعد استخدام التقنية الجديدة التي ابتكرها عالمان إسرائيليان يعملان في معهد «كسالي» التابع للجامعة العبرية. وتعتمد هذه التقنية على استخدام مذيب ملائم لفصل الحامض غير العضوي المستخدم في إنتاج هذه المادة، وهو ما يوفر الطاقة والنفقات.[٣٩]

وقد أجريت سنة ١٩٩٣ عملية توسيع لمصانع البحر الميت، وذلك من خلال استثمارات جديدة بلغت قيمتها ١٦٠ مليون دولار لبناء مصانع جديدة تنتج نترات المغنيزيوم المكلورة، التي تستخدم في إذابة الجليد على الطرق، ومادة إضافية في علف الحيوانات، والتسميد، ومنع انتشار الغبار في الطرق، والتنقيب عن النفط، وصناعة السكر. وينتج هذا المصنع حالياً ١٠٠ ألف طن.

وقد بلغ مجموع الدخل السنوي لمصانع البحر الميت سنة ١٩٩٣ نحو ٦٥٠ مليون دولار.

(٥) تقنية الإنسان الآلي والحواسيب والخدمات المعلوماتية:[٤٠]

بدأ الاهتمام الجدي باستخدام الإنسان الآلي في أوائل الثمانينات، عندما أقيم في التخنيون أول مركز قومي إسرائيلي للإنسان الآلي، وذلك بعد أن حصل العالِم الرئيسي لوزارة الصناعة والتجارة من الولايات المتحدة على إنسان آلي لاستخدامه في عمليات البحث والتطوير. وعكف علماء التخنيون آنذاك على تطويره بهدف منحه حاستي الرؤية والسمع. وتفيد دراسة أعدها البروفسور رونالدويل، من كلية هندسة الآلات في

---

(٣٧) «عال همشمار»، ٢٠/١٠/١٩٩٣.

(٣٨) «دافار»، ٢٧/١٢/١٩٩١.

(٣٩) *Jerusalem Post*, August 19, 1981.

(٤٠) يبرَح طل، «هآرتس»، ١٤/٨/١٩٩١، و١٦/٨/١٩٩١؛ «هآرتس»، ملحق خاص: «الحواسيب الإلكترونية»، ١٩٨٢.

التخنيون، في أواسط الثمانينات، بأن ٥٠ إنساناً آلياً أُدخلوا مجال الاستخدام الفعلي في مختلف الصناعات.

وتستخدم الصناعة العسكرية إنساناً آلياً طوره جدعون هليفي، مدير مركز البحث والتطوير لأساليب الإنتاج والتصميم، وهو ذو ست «درجات حُرِّية»، وله ستة مفاصل: ثلاثة لتحديد المكان وثلاثة للتحرك والمناورة. ودرجات الحرية هذه تشبه أنواع الحركات التي تؤديها اليد البشرية. وتقدر حاجات الصناعات العسكرية الإسرائيلية في الوقت الحاضر بمئة إنسان آلي.

ويعمل كل من لانتسي و ويل، من التخنيون، في عدد من مشاريع البحث والتطوير التي تهدف إلى إدخال صفات بشرية على الإنسان الآلي، وذلك من خلال تطوير «حواس»، مثل النظر والسمع واللمس.

وقد رافق التطور الهائل لصناعة الحواسيب في إسرائيل تطور كبير في الخدمات المعلوماتية. وهناك عدد من شركات الخدمات المعلوماتية، مثل معهد الإحصاء ومكننة المكاتب («ملال») للتزويد بخدمات تهيئة المعطيات، وخدمات في مجال هندسة الأجهزة والبرمجة. وهناك أيضاً مركز أتمتة المكاتب، وهو مركز الحواسيب الإلكترونية للحكومة، الذي يقوم بتزويد مختلف المؤسسات بالبرمجيات اللازمة. وهناك أيضاً «داتا» التي تقدم الحلول الحاسوبية للزبائن. أمّا شركة «محيش»، فتقوم بالمكننة وتزويد المصارف بجميع وسائل الاتصال، وتقدم أيضاً خدمات للمؤسسة الأمنية. ثم تأتي مجموعة «ينكوف» المتخصصة بالتزويد بالاستشارات والبرمجة والتنفيذ. إن هذه المؤسسات وغيرها هي التي قادت ثورة المعلوماتية في إسرائيل وأصبحت العصب الرئيسي للتقدم في مختلف المجالات. ويعتقد الإسرائيليون أن مستوى المعلوماتية عندهم لا يقل عن مستواها في الولايات المتحدة.

(٦) التكنولوجيا في خدمة الزراعة: المكننة في مختلف المجالات:(٤١)

حققت إسرائيل تقدماً كبيراً في مجال الزراعة، وكان الفضل في ذلك لاستخدام العلم والتكنولوجيا في مختلف مجالات الزراعة. وتعتبر المكننة أهم الأسباب التي أدت إلى نجاح الجهود الزراعية. وقد تجلى ذلك في عدد من المجالات منها:

أ ـ مكننة عمليات قطف الثمار: هناك ما يزيد عن ٤٥٠٠ آلة قطف للمزروعات الشتلية. وتستخدم المكننة حالياً في قطف الزيتون واللوز والعنب، إضافة إلى قطف وجمع وتصنيف الأزهار والمزروعات الأُخرى في المستنبتات.

---

(٤١) يسرائيل عنبري، «تكنولوجيا متقدمة ومتطورة»، «هآرتس»، ١١/٩/١٩٨١.

ب ـ الري الآلي: فرضت طبيعة الأرض القاحلة نسبياً وشح المياه الاستخدام الأمثل لمياه الري. وجاء الحل عن طريق استخدام وسائل الري الإلكترونية. وكان أول من طور هذه الطريقة نظرياً وعملياً المهندس الإلكتروني أهارون طل، الذي أنشأ مصنع «نيريم إلكترونيكا» لإنتاج كاشفات خاصة، مثل مقياس التوتر السطحي العادي والإلكتروني، وأجهزة تحكم إلكترونية تمكّن من الري وفق برامج معدة سلفاً على أساس فترات زمنية وكميات مياه محددة. وهناك مصنع «ليغو» لإنتاج مِرَشّات زراعية وأجهزة تقطير. ويوظف هذا المصنع جزءاً مهماً من موارده للبحث والتطوير لإنتاج آلات جديدة. وكان من نتائج ذلك إنتاج أول مِرشة «دهليزية» قللت من مشكلات انسداد مرشات الماء. ويباع حالياً مئات الملايين من هذه المرشات في سائر أنحاء العالم. وقد طور «ليغو» مرشة ري صغيرة للمستنبتات طاقتها ربع لتر، وهي أصغر مرشة في العالم.[٤٢]

ج ـ تجفيف الخضر بالطاقة الشمسية: قامت شركة «إلكترا» بتطوير جهاز يعمل بالطاقة الشمسية لتجفيف المواد الغذائية والمنتوجات الزراعية. وسيؤدي استخدام هذا الجهاز إلى انطلاقة في مجال التجفيف التجاري للخضر بالطاقة الشمسية.[٤٣]

د ـ زراعة الزهور: تعتبر إسرائيل حالياً ثالث دولة منتجة للزهور في العالم. وقد احتفلت في سنة ١٩٩٤ بتصدير الزهرة المليار إلى أوروبا. وبلغ عائد تصدير الزهور في العام الواحد ٢٠٠ مليون دولار. ويعزى نجاح إسرائيل في هذا المجال إلى استخدام الوراثة في إنتاج أنواع متعددة من الزهور، إضافة إلى استخدام التكنولوجيا في ري محميات الزهور وقطفها وتصديرها.[٤٤]

هـ ـ زراعة الأرض الصحراوية بالقمح: كشف التلفاز الإسرائيلي خلال تموز/ يوليو ١٩٩٤ عن نجاح أبحاث أحد علماء الزراعة الإسرائيليين في زراعة القمح في الأرض الصحراوية. وهو الأمر الذي يفتح المجال لزراعة القمح في مساحة نحو مليون دونم من الصحراء والحصول على ثلاثة أضعاف الناتج السابق. ويعتمد نجاح هذه الطريقة على استخدام وسيلة لقتل الديدان التي تعيش في باطن الأرض وتسبب ضعف إنتاج القمح.[٤٥]

---

(٤٢) «هآرتس»، ملحق خاص، ١١/٩/١٩٨١.

(٤٣) *Jerusalem Post*, August 6, 1981.

(٤٤) برنامج عن الأنشطة الزراعية في إسرائيل، التلفزة الإسرائيلية، ١٥/٧/١٩٩٤.

(٤٥) المصدر نفسه.

الجدول رقم ١
عدد سكان إسرائيل (بالآلاف)

السنة	اليهود	المسلمون	المسيحيون	الدروز	المجموع
١٩٨٧	٣٦١٢,٩	٦١٤,٥	١٠٣,٠	٧٦,١	٤٤٠٦,٥
١٩٨٨	٣٦٥٩,٠	٦٣٤,٦	١٠٥,٠	٧٨,١	٤٤٧٦,٧
١٩٨٩	٣٧١٧,١	٦٥٥,٢	١٠٧,٠	٨٠,٣	٤٥٥٩,٦
١٩٩٠	٣٩٤٦,٧	٦٧٧,٧	١١٤,٧	٨٢,٦	٤٨٢١,٧
١٩٩١	٤١٤٤,٦	٧٠١,٤	١٢٨,٠	٨٤,٨	٥٠٥٨,٨
١٩٩٢	٤٢٤٢,٥	٧٢٥,٤	١٤٠,٩	٨٧,١	٥١٩٥,٩
١٩٩٣	٤٣٣٥,٢	٧٥١,٤	١٥١,٨	٨٩,٣	٥٣٢٧,٦

المصدر: *Statistical Abstract of Israel, 1994*, p. 43.

الجدول رقم ٢
بيانات بأعداد طلاب الجامعات الإسرائيلية في سنوات مختلفة

الجامعة/ المعهد	٤٩/٤٨	٦٠/٥٩	٧٠/٦٩	٨٠/٧٩	٩٠/٨٩	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣
العبرية	٩٥٧	٦,٧٥٢	١٢,٥٨٨	١٣,٥٧٠	١٦,٧٨٠	١٨,٦١٠	١٩,١٣٠	١٩,٦٨٠
التخنيون	٦٧٨	٢,٤١١	٦,٠٤٥	٧,٥٨٠	٩,٠٨٠	١٠,٢٨٠	١٠,٤٧٠	١٠,٥٠٠
تل أبيب	٠	٦١٦	٧,٩٥٨	١٤,٣٨٠	١٩,٢٧٠	٢١,٥٣٠	٢٣,٤٤٠	٢٥,١٩٠
بار ـ إيلان	٠	٤٢٣	٤,٢٧٣	٨,٠٧٠	٩,٣٣٠	١١,٩٣٠	١٣,٣٢٠	١٤,٨٣٠
حيفا	٠	٠	٢,٧٩٤	٦,١٤٠	٦,٧٨٠	٨,١٢٠	٩,٦٧٠	٧,٤٥٠
بن ـ غوريون	٠	٠	١,٢٩٧	٤,٢٥٠	٥,٨٩٠	٧,٤٩٠	٨,٢٢٠	٩,٠٨٠
وايزمن للعلوم	٠	٠	٤١٩	٤٩٠	٦٤٠	٦٨٠	٧٤٠	٧٥٠
المجموع	١,٦٣٥	١٠,٢٠٢	٣٥,٣٧٤	٥٤,٤٨٠	٦٧,٧٧٠	٧٨,٦٤٠	٨٤,٩٩٠	٩١,٤٨٠

المصدر: *Statistical Abstract of Israel, 1994*, pp. 696-697.

الجدول رقم ٣
توزع طلاب الجامعات الإسرائيلية على مختلف الدرجات الجامعية
لسنة ١٩٩٣/ ١٩٩٤

الجامعة/المعهد	الدرجة الجامعية الأولى	الدرجة الجامعية الثانية	الدرجة الجامعية الثالثة	دبلوم
العبرية	١١,٨٦٠	٥,٧٥٠	١,٨٤٠	٢٣٠
التخنيون	٧,٥٦٠	٢,٢١٠	٦٧٠	٦٠
تل أبيب	١٦,٦٤٠	٧,١٣٠	١,٠٩٠	٣٣٠
بار ـ إيلان	١١,١٣٠	٢,٨٠٠	٥٨٠	٣٢٠
حيفا	٩,٠٢٠	٢,١٤٠	١٢٠	١٧٠
بن ـ غوريون	٦,٩٧٠	١,٧٢٠	٣٤٠	٥٠
وايزمن للعلوم	٠	٢٣٠	٥٢٠	٠

المصدر: *Statistical Abstract of Israel, 1994*, pp. 696-697.

الجدول رقم ٤
توزع الطلاب في مختلف الجامعات بحسب مجال الدراسة
والدرجة الجامعية لسنة ١٩٩٢/ ١٩٩٣

التخصص	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه	المجموع
إنسانيات	٩٠٧	١٦,٨٠٣	٥,١٨٦	١,١٦٥	٢٤,٠٦١
علوم اجتماعية	١٣٥	١٦,٦٢٤	٧,٤٢٢	٥٢١	٢٤,٧٠٢
حقوق	ـ	٢,٨٦١	٢١٦	٤٩	٣,١٢٦
طب	٣٩	٣,٧٩٦	٢,٢٠٧	٢٤٠	٦,٢٨٢
رياضيات وعلوم طبيعية وحاسوب	١٩	٩,١٤٤	٢,٧١١	٢,٢٤٢	١٤,١١٦
زراعة	ـ	٦٧١	٤٣٥	٢٠٥	١,٣١١
هندسة	ـ	٨,٧٣١	٢,١٥٣	٥٠٨	١١,٣٩٢
المجموع	١,١٠٠	٥٨,٦٣٠	٢٠,٣٣٠	٤,٩٣٠	٨٤,٩٩٠

المصدر: *Statistical Abstract of Israel, 1949*, p. 699.

الجدول رقم ٥
نسبة توزع الطلاب اليهود وغير اليهود في الجامعات
بحسب الدرجة الجامعية ومجال الدراسة خلال سنة ١٩٨٩/ ١٩٩٠

	الدرجة الجامعية الأولى		الدرجة الجامعية الثانية		الدرجة الجامعية الثالثة	
	يهود	غير يهود	يهود	غير يهود	يهود	غير يهود
الإنسانيات	٩١,٤٠	٨,٦٠	٩٤,٧٠	٥,٣٠	٩٥,٩٠	٤,١٠
العلوم الاجتماعية	٩٥,٠٠	٥,٠٠	٩٨,٣٠	١,٧٠	٩٨,٠٠	٢,٠٠
الحقوق	٩٤,١٠	٥,٩٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
الطب	٩١,٢٠	٨,٨٠	٩٤,٥٠	٥,٥٠	٨٦,٣٠	١٣,٧٠
العلوم والحاسوب	٩١,١٠	٨,٩٠	٩٦,٣٠	٣,٧٠	٩٦,٠٠	٤,٠٠
الزراعة	٩٥,٧٠	٤,٣٠	٩٦,٣٠	٣,٧٠	٩٧,٢٠	٢,٨٠
الهندسة	٩٥,٣٠	٤,٧٠	٩٨,٥٠	١,٥٠	٩٦,٠٠	٤,٠٠

المصدر: *Statistical Abstract of Israel, 1994*, pp. 700-701.

الجدول رقم ٦
تطور الهيئة التدريسية والفنية والإدارية
في الجامعات خلال السنوات

السنة	٧٩/٧٨	٨٥/٨٤	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢
الهيئة التدريسية والبحثية	٤٠٧٤	٤٢٩٦,٠	٤٣٦٦,٠	٤٣٣٧,٠	٤٤٧٤,٠	٤٥٩٠,٠	٤٦٨٦
أستاذ	٦٩٣	٩٣٤,٠	١٠٦٢,٠	١١١٥,٠	١١٨٢,٠	١٢١٩,٠	١٢٨٦
أستاذ مشارك	٨٠٦	٩٧١,٠	١١٠٤,٠	١٠٩٢,٠	١١٢٧,٠	١١٦١,٠	١١٧٢
أستاذ مساعد	١٢٨٩	١٣٣٦,٠	١٣٠٥,٠	١٢٦٦,٠	١٣٠٠,٠	١٣٥٠,٠	١٣٧٠
مدرس	١٢٨٦	١٠٥٥,٠	٨٩٥,٠	٨٦٤,٠	٨٦٥,٠	٨٦٠,٠	٨٥٨
هيئة تدريسية مساعدة	١٩١٧	١٣٩١,٠	٩٦٢,٠	٩٣٣,٠	٨٩٩,٠	٨٩٥,٠	٩٢٤
مساعدو البحث والتدريس	١٥٧٦	١٣٩٨,٠	٩٩٣,٠	٦٨٣,٠	٦٤٤,٠	٦٦٥,٠	٧٣٨
آخرون	٣٥٧	٧٨٦,٠	١٢٥٥,٠	١٣١٣,٠	١٤٨٥,٠	١٩٦٠,٠	٢٢٤١

يتبع

الفنيون	٣١٣٨	٣٢٣٢,٠	٣٥٣١,٠	٣٥٢٨,٠	٣٥١٢,٠	٣٥٧٦,٠	٣٥٨١
الإداريون	٦٥٢٨	٦٥٠٣,٠	٦٠١٠,٠	٥٨٣٩,٠	٥٨١٩,٠	٥٨٥٣,٠	٥٨٩٠

المصدر: *Statistical Abstract of Israel, 1994*, p. 709.

الجدول رقم ٧
إنفاق مؤسسات التعليم العالي
على البحث والتطوير المدنيين في سنوات مختلفة

السنة	إنفاق المؤسسة العلمية (الجامعة) بملايين الشيكلات الجديدة							المجموع
	العبرية	التخنيون	تل أبيب	بار ـ إيلان	حيفا	بن ـ غوريون	معهد وايزمن	
١٩٨١ ـ ١٩٨٢	٢٩١,٥	١٥٩,٥	٢٤٧,٩	٨٤,١	٩٣,٦	١٠٩,٧	١٣٣,٧	١١٢٠,٤
١٩٨٤ ـ ١٩٨٥	٣٤٨,٤	٢٠٤,٢	٢٨٧,٠	١٠٦,٤	٧٧,٥	١٢٦,٤	١٧٨,٢	١٣٢٨,١
١٩٨٦ ـ ١٩٨٧	٣٤٦,٥	١٩٢,٢	٢٨٢,٠	٩٨,٢	٧٩,١	٩١,٧	١٧٤,٤	١٢٦٤,٠
١٩٨٨ ـ ١٩٨٩	٣٨٣,٤	٢٠٤,٠	٣٠٨,٠	١٠٩,٢	٧٤,١	١٠٧,٣	١٩٥,١	١٣٨١,٢

المصدر: *Statistical Abstract of Israel, 1994*, p. 72.

الجدول رقم ٨
النسبة المئوية لإنفاق الجامعات في مجالات البحث والتطوير
في مختلف التخصصات لسنة ١٩٨٨/ ١٩٨٩

الجامعة	مجال الإنفاق					المجموع
	العلوم الاجتماعية والتعليم	الطب	الزراعة	الهندسة	العلوم الأساسية والرياضيات	
العبرية	٢٣,٥	٢١,٤	١٢,٧	٠,٠	٤٢,٠	٩٩,٦
التخنيون	٢,٩	١٢,٢	٠,٠	٤٧,٤	٣٧,٥	١٠٠,٠
تل أبيب	١٩,٠	١٩,٦	٠,٠	٩,٥	٥١,٩	١٠٠,٠
بار ـ إيلان	٣٦,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦٣,٨	١٠٠,٠
حيفا	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
بن ـ غوريون	٥,٤	١٦,٠	٠,٠	٢٤,١	٥٤,٥	١٠٠,٠
معهد وايزمن	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٩٩,٩	١٠٠,٠

المصدر: *Statistical Abstract of Israel, 1994*, p. 722.

الجدول رقم ٩
الإنفاق القومي على البحث والتطوير المدنيين لسنة ١٩٩٢

	المؤسسات الخاصة غير الربحية	التعليم العالي	الحكومة	مجال الأعمال	المجموع
المبلغ الإجمالي (بملايين الشيكلات الجديدة) السعر الحالي	٢٨٤	١٢١٩	٤٣٠	١٦٩٤	٣٦٢٧
النسبة المئوية	٧,٨٣	٣٣,٦	١١,٨٥	٤٦,٧	١٠٠
تغير النسبة المئوية عن السنة السابقة					
١٩٩٠	٥,٧	٦,٥	ـ٥,٨	ـ٠,٢	١,٧
١٩٩١	١,٨	٢,٣	٨,٢	١٠,٣	٦,٦
١٩٩٢	٩,١	١١,٧	٣	٦,٣	٧,٩

المصدر: *Statistical Abstract of Israel, 1994*, p. 719.

الجدول رقم ١٠
إنفاق الوزارات الحكومية على البحث والتطوير المدنيين
(على أساس أسعار سنة ١٩٨٩)

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
المبلغ الإجمالي (ملايين الشيكلات الجديدة)	٤٠٥,٤	٤٢١,٨	٤٥٦,٢	٤٧٧,٨
الزيادة المئوية عن السنة السابقة	٠,٠	٤,٠	٨,٠	٥

المصدر: *Statistical Abstract of Israel, 1994*, p. 720.

الجدول رقم ١١
الإنفاق والاستثمارات وتمويل البحث والتطوير في الصناعة
(بملايين الشيكلات الجديدة)

السنة	التمويل الحكومي للبحث والتطوير	الاستثمارات في المباني والتجهيزات	العقود والتفويض	المجموع
١٩٩٠	٢٠٠,٨	٥٧,٩	٨١,٥	٣٤٠,٢
١٩٩١	٢٦٦,٣	٦٤,٨	١١٢,٥	٤٣٤,٦
١٩٩٢	٢٨٦,٢	٨٨,٦	١٥٥,٨	٥٣٠,٦

المصدر: *Statistical Abstract of Israel, 1994*, p. 727.

الجدول رقم ١٢
العاملون في مجال البحث والتطوير في الصناعة بحسب المجال الصناعي

نوع الصناعة	أعداد العاملين في البحث والتطوير الصناعيين					
	مهندسون		خريجون جامعيون		العدد الكلي	
	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٢
المأكولات والمشروبات والدخان	٧٢	٧٨	١١٥	١١٤	١٨٧	١٩٢
المنسوجات والجلود	٤١	٥٥	٤٨	٩٥	٨٩	١٥٠
الورق والطباعة	٢٦	٥٩	١٨	٣٦	٤٤	٩٥
المطاط واللدائن	١٨٩	١٤٨	٢٢٨	١٨١	٤١٧	٣٢٩
الكيماويات والزيوت	٤٣٢	٣١٧	٩٨٢	٦٨٦	١٤١٤	١٠٠٣
التعدين والخشب	٦٥	٤٦	٨٤	٤٢	١٤٩	٨٨
المعادن	١٧٦	١٤٧	١٩١	١٨١	٣٦٧	٣٢٨
الآلات	١٧٠	١٤٧	١٧٧	١٨٦	٣٤٧	٣٣٣
أجهزة كهربائية	١٩٤	١٣٧	٣٢٢	١٦٧	٥١٦	٣٠٤
أجهزة إلكترونية	١٧٧٥	١٧٠٦	٤٢٠٨	٣٨٠٨	٥٩٨٣	٥٥١٤
وسائل النقل وأُخرى	٣٩٠	٥٠٥	٦٨٣	٥٥٩	١٠٧٣	١٠٦٤
المجموع	٣٥٣٠	٣٣٤٥	٧٠٥٦	٦٠٥٥	١٠٥٨٦	٩٤٠٠

المصدر: *Statistical Abstract of Israel, 1994,* p. 725.

الجدول رقم ١٣
براءات الاختراع التي سجلت في إسرائيل
بحسب المصدر

السنة	براءات اختراع داخلية	براءات اختراع من الخارج
١٩٨٠	٦٦٩	٢١٠٤
١٩٨١	٧٢٧	٢١٣٢
١٩٨٢	٧٠٧	٢٢٠٧
١٩٨٣	٦٨٧	٢٢٩٥
١٩٨٤	٦٩٦	٢٦٩٠
١٩٨٥	٧٩٠	٢٧٢٧
١٩٨٦	٨١٩	٢٨٣٠
١٩٨٧	٨٢٣	٣٠٣٥
١٩٨٨	٩٩٥	٢٨٥٩
١٩٨٩	١٠٤٢	٣٠٤٨
١٩٩٠	١٠٥٢٠	٢٨٥٦
١٩٩١	١٠٨٧	٢٦٣٠
١٩٩٢	١٤٠٠	٢٣٢٧
١٩٩٣	١٣١٨	٢٦٣٥

المصدر: *Statistical Abstract of Israel, 1994*, p. 728.

مراجع إضافية

(١) «إسرائيل عام ٢٠٠٠، تصورات إسرائيلية». عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٦.

(٢) زحلان، أنطوان. «العلم والتكنولوجيا في الصراع العربي ـ الإسرائيلي». أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ ١٦. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١.

(٣) «الأبعاد التربوية للصراع العربي الإسرائيلي» (وقائع مؤتمر). نزار الريس. «البحث العلمي في إسرائيل». بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٦، ص ٣١٥.

(٤) هويدي، أمين. «الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي». بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

الفَصْلُ السَّابِعُ

التَّربِيَةُ وَالتَّعليمُ

عَزِيز حَيدَر

أولاً: مقدمة

نقدم في هذه الدراسة عرضاً لنظام التعليم في إسرائيل من دون محاولة تحليل آثار التعليم في المجتمع الإسرائيلي أو العوامل المؤثرة في هذا النظام. ولن نتعرض للخلفية التاريخية أو لمراحل التطور إلا بالقدر الذي نراه ضرورياً لفهم الوضع الحالي.

لا يختلف نظام التعليم في إسرائيل عن غيره من الأنظمة الأُخرى من حيث كونه نظاماً معقداً إلى حد كبير بسبب تعدد الوزارات والهيئات الرسمية وغير الرسمية الكثيرة، التي تتقاسم الأدوار فيه بحسب المرحلة الدراسية أحياناً وبحسب التخصصات أحياناً أُخرى. كما أن هذه الأدوار تختلف من حيث الملكية والإدارة ونوع النشاط، وإلى ما هنالك. لذلك، فإنه لن يكون سهلاً تقديم صورة متكاملة تشمل جميع النواحي المتعلقة بعملية التعليم. ونحن سنركز في دراستنا هذه على الجهات ذات العلاقة بالتعليم وجهاز التعليم الرسمي وغير الرسمي، وعلى أنواع مؤسسات التعليم وفروعه ومساراته منذ مرحلة الطفولة المبكرة حتى الدراسة الجامعية. ونقدم بذلك صورة لبنية نظام التعليم وأجزائه، مع محاولة الإقلال من الاهتمام بالجوانب الإحصائية.

قام جهاز التعليم في إسرائيل بعد نشوئها على ثلاثة تيارات رئيسية كانت تخضع لسيطرة «اللجنة القومية» في كنيست إسرائيل، التي أدارت شؤون «الاستيطان المنظَّم» في عهد الانتداب البريطاني. وتلك التيارات، التي كانت تتبع منظمات سياسية ـ حزبية وتعكس فكرها، هي:

١ ـ التيار العام، الذي ضم طلاب أبناء الطبقة الوسطى في المدن والقرى الزراعية (موشافاه)، ومثَّل الخط الفكري للتيار السياسي اليميني.

٢ ـ التيار العمالي، الذي مثَّل فكر الحركة العمالية.

٣ ـ التيار الديني، الذي استوعب أبناء المتدينين في الحركة الصهيونية، وكان يُعرف باسم «همزراحي».

وقد ضمت وزارة المعارف الإسرائيلية تياراً رابعاً لم يحظ قبل قيام إسرائيل باعتراف «اللجنة القومية»، وهو تيار «أغودات يسرائيل»، الذي يدرس أبناء المتدينين الأرثوذكس (المعروفين باسم حريديم) فيه، وما زال قائماً تحت اسم «التيار المستقل». كما أن هذه الوزارة سيطرت على جهاز التعليم العربي، وحولت جميع مدارسه إلى مدارس حكومية، باستثناء المدارس التابعة للطوائف المسيحية التي تخضع للوزارة من حيث التفتيش والإشراف ومضمون المنهاج.

ثانياً: تقسيم العمل في التربية والتعليم

يتقاسم المهمات والأدوار في عملية التربية والتعليم في إسرائيل عدد كبير من الوزارات، والسلطات المحلية، والهيئات الرسمية وغير الرسمية، والمنظمات التطوعية، والجمعيات الخيرية، وغيرها. لذلك، فإن هناك تعددية بارزة في ملكية مؤسسات التعليم، ومصادر تمويلها، وإدارتها، والمناهج التي تدرسها. من هنا، يمكن الإشارة إلى تقسيم عمل تتفاوت درجات وضوحه بسبب تبلوره بفعل مساومات متواصلة بين السلطة المركزية ومختلف الهيئات والمنظمات، والتوصل إلى ترتيبات دائمة أحياناً وموقتة أحياناً أُخرى، ولا تنص عليها القوانين المتعلقة بالتعليم.

لكن على الرغم من تعدد الجهات التي تساهم في التعليم، فإن الدولة تقوم بالدور الأساسي والحاسم في إدارة جهاز التعليم وتوجيهه من خلال المهمات التالية:

١ - تطبيق القوانين المتعلقة بالتعليم.

٢ - تمويل جهاز التعليم، باستثناء جزء بسيط وهامشي من المصروفات تغطّيه السلطات المحلية.

٣ - الإشراف على عمل الجهاز والتوجيه والتفتيش بكل ما يتعلق بالإدارة ومناهج التعليم وأساليبه.

٤ - تطوير مؤسسات التعليم عن طريق تمويل الجزء الأكبر من تكاليف بناء المدارس والمنشآت المدرسية الأُخرى.

٥ - تعيين المعلمين؛ إذ إن جميع المعلمين في المرحلة الابتدائية وأغلبية المعلمين في المرحلة الإعدادية هم موظفون لدى الدولة.

تقوم الدولة بهذه المهمات من خلال عدد من الوزارات التي تقدم الخدمات بصورة مباشرة. لكن جزءاً كبيراً من الخدمات التعليمية توفره السلطات المحلية وهيئات شعبية بتمويل من مختلف الوزارات، أهمها وزارة المعارف ووزارة العمل والرفاه الاجتماعي. وعلى الرغم من تداخل أدوار مختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات العاملة في حقل التعليم، فإنه يمكننا أن نرسم الخطوط العريضة لمهماتها على النحو التالي:

أ) لجنة التربية والتعليم في الكنيست

تعمل في الكنيست بصورة دائمة لجنة مختصة بشؤون التربية والتعليم بوصفها أداة برلمانية لمراقبة جهاز التعليم برمته، بما فيه المؤسسات التابعة للسلطات المحلية أو

للمنظمات الأهلية والتطوعية. وصلاحيات هذه اللجنة لا تتعدى تقديم التوصيات للحكومة ووزارة المعارف، وقراراتها غير ملزمة، في طبيعة الحال، لأي طرف من الأطراف.

ب) وزارة المعارف

هي المسؤولة، من الناحيتين القانونية والسياسية، عن عمل جهاز التعليم، وتقع في إطار مسؤوليتها أيضاً الأنشطة الثقافية والرياضية وحماية الآثار.

وجميع الأقسام في وزارة المعارف، ما عدا قسم التعليم الديني، تابعة بصورة مباشرة لمدير عام الوزارة. وفي عمل الوزارة ومسؤوليتها أسس متفق عليها وذات تأثير مباشر في مميزات جهاز التعليم، أهمها ما يلي:

(١) ينقسم جهاز التعليم العبري إلى ثلاثة أجهزة هي:

أ - **جهاز التعليم الحكومي**: وهو الجهاز الرئيسي الذي يضم الأغلبية العظمى من المدارس ومؤسسات التعليم.

ب - **جهاز التعليم الحكومي - الديني**: ويتبع مديره لوزير المعارف مباشرة، لا لمدير عام الوزارة، ويحق لمدير الجهاز عدم تنفيذ قرارات المدير العام في أمور كثيرة.

ج - **جهاز التعليم المستقل**: ويتبع للأحزاب الدينية الأرثوذكسية، ويتميز من غيره من الأجهزة بأن الدولة لا تتدخل في أموره إلا في حالات نادرة.

وثمة إلى جانب الجهاز العبري جهاز للتعليم العربي يعمل بإشراف الجهاز العبري. وهو جهاز منفصل لكنه غير مستقل، وتديره دائرة المعارف العربية التابعة لمدير عام الوزارة في جميع الجوانب: تعيين الإدارة والمعلمين؛ دفع الرواتب؛ التفتيش والإشراف؛ تقرير المنهاج. وليس لهذه الدائرة ميزانية خاصة، بل إن ميزانيتها تتكون من المخصصات التي يحولها كل جهاز في الوزارة إلى المؤسسات التعليمية مباشرة. وحتى سنة ١٩٨٧، كان رئيس الدائرة ومعظم الموظفين فيها، وحتى جزء من المفتشين، من اليهود. وتميزت هذه الدائرة بأنها كانت تقوم بالإشراف المباشر على مؤسسات التعليم من مكاتبها الرئيسية في القدس، ولم يكن لها مكاتب فرعية في أنحاء البلد. وبعد ذلك التاريخ، نُقل كثير من صلاحياتها إلى المكاتب اللوائية في المدن الرئيسية التي تدير شؤون التعليم العبري (أنظر البند التالي).

(٢) يقسم البلد إلى ستة ألوية تقوم بإدارة شؤون التعليم فيه على نحو منفصل، وكل لواء يتبع مباشرة للوزارة في القدس.

(٣) هناك فصل تام في وزارة المعارف بين الحقل الإداري والحقل التعليمي والمنهاج، حيث أن الحقل الثاني تابع للسكرتاريا التربوية التي تعينها الوزارة لكنها تعمل بصورة مستقلة عن الإدارة.

(٤) إن وزارة المعارف هي الجهة الوحيدة المخولة منح الترخيص لأية مؤسسة تزاول أي نشاط تعليمي، ولها وحدها حق الاعتراف الرسمي بشهاداتها.

(٥) تقوم الوزارة بالإشراف المباشر على عمل المؤسسات التعليمية في الجوانب الإدارية والمهنية.

(٦) تقوم الوزارة، نيابة عن الحكومة، بتمويل الفعاليات التربوية والتعليمية التي تقع على عاتق السلطات المحلية، وذلك بنسب مختلفة تحددها مقدرة السلطة المحلية وفقاً لتصنيفها.

ج) وزارة الثقافة

في سنة ١٩٩٣، ولاعتبارات سياسية تتعلق بالائتلاف الحكومي، تم إنشاء وزارة مستقلة للثقافة أُسندت إليها الجوانب الثقافية من عمل وزارة المعارف. وما زال هذا الوضع قائماً حتى اليوم.

د) وزارة العمل والرفاه الاجتماعي

تعتبر الوزارة الثانية بعد وزارة المعارف من حيث المهمات والأدوار التي تقوم بها في حقل التربية والتعليم. فهي الجهة الرئيسية المسؤولة عن الفعاليات التالية:

(١) تمويل تطوير حضانات الأطفال في سن ٣ ـ ٤ سنوات.

(٢) توفير الخدمات المساندة في عملية التربية والتعليم في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية: المختصون بالخدمة الاجتماعية، وتقديم مساعدات مادية للتلاميذ المعوزين (كتب، قرطاسية، ملابس).

(٣) تمويل مؤسسات التدريب والتعليم المهني والتأهيل المهني للكبار وللجنود المسرّحين من الجيش، وإدارتها والإشراف عليها.

(٤) رعاية الأولاد والشبيبة الذين يحتاجون إلى التعليم الخاص: تعليم المتخلفين عقلياً، ومؤسسات تعليم وإيواء الجانحين والمعرضين لخطر

الجنوح والأولاد المتسربين من أطر التعليم الرسمية.

(٥) إدارة مؤسسات التعليم الداخلية (بالاشتراك مع وزارة المعارف).

هـ) الوزارات الأُخرى

يقوم عدد من الوزارات الحكومية بتقديم خدمات تعليمية، مباشرة أو غير مباشرة، على النحو التالي:

(١) **وزارة الصحة**: تلتزم تقديم الخدمات الصحية في المدارس.

(٢) **وزارة الاستيعاب**: توفر الرعاية لأبناء المهاجرين الجدد.

(٣) **وزارة الدفاع**: تقوم بتأهيل الضباط وتعليم مهن فنية.

(٤) **وزارة الإسكان**: تشارك في بناء المؤسسات التعليمية (بالاشتراك مع وزارة المعارف ومشروع هبايس*).

و) السلطات المحلية

تعتبر السلطات المحلية من أهم الهيئات الفاعلة في التربية والتعليم، وذلك نظراً إلى قيامها بمهمات كثيرة بصورة مباشرة، ونظراً إلى علاقتها بمعظم الفعاليات التربوية والتعليمية التي تجري في إطار سلطتها. وأهم المهمات التي تقوم بها هي:

(١) إقامة وصيانة حضانات الأطفال في سن ٣ ـ ٤ سنوات.

(٢) تقديم الخدمات إلى المدارس الابتدائية من خلال تشغيل موظفي السكرتاريا، والأُذان، ومساعدات المربيات في روضات الأطفال، وتزويد المؤسسات بالأجهزة.

(٣) يتبع لها جزء من المدارس فوق الابتدائية، كما هي الحال في مدن تل أبيب وحيفا وبئر السبع.

(٤) إدارة المدارس الثانوية، وتعيين المعلمين والموظفين فيها.

(٥) إدارة مؤسسات التعليم غير الرسمي، وتعليم الكبار.

(٦) تسجيل التلاميذ في المدارس في جميع المراحل، ومراقبة تطبيق قانون التعليم الإلزامي بواسطة «ضباط دوام» معينين.

(٧) تحديد حاجات السكان إلى المدارس ومؤسسات التعليم وبنائها.

---

* هبايس: مشروع/ مؤسسة يانصيب خيرية.

(٨) المحافظة على أمن التلاميذ وسلامتهم.
(٩) تقديم الخدمات الاجتماعية والاستشارية والنفسية والصحية.

ز) الوكالة اليهودية

تقوم الوكالة اليهودية بدور مهم في العملية التعليمية، ولا سيما في مجال تمويل المؤسسات، وذلك على النحو التالي:

(١) تشارك في تمويل مؤسسات التعليم العالي.
(٢) تساهم مساهمة كبيرة في بناء حضانات الأطفال والمدارس الشاملة (أُقيم معظم هذه المدارس في مدن التطوير التي يسكنها اليهود الشرقيون).
(٣) تملك عدداً كبيراً من مؤسسات التعليم الداخلية فوق الابتدائية التي تستوعب أعداداً كبيرة من أبناء المهاجرين الجدد.

ح) الهستدروت (النقابة العامة للعمال)

تساهم الهستدروت بدور مهم جداً في عملية التربية والتعليم، وذلك من خلال الجهاز الرسمي والمؤسسات غير الرسمية. فهي تملك مؤسسات كثيرة لمختلف الأجيال، يختص معظمها في حقول تعليمية محددة على النحو التالي:

(١) تساهم الهستدروت مساهمة كبيرة في التعليم من خلال منظمة «نِعمات» (منظمة النساء العاملات والمتطوعات) التي تملك نحو ٣٠٠ حضانة أطفال. وتقوم المنظمة المذكورة بدور مهم في مجال التدريب المهني للنساء؛ إذ إن فروعها المنتشرة في جميع أنحاء البلد تقدم دورات مهنية في مجالات كثيرة.
(٢) التدريب والتعليم المهني: تتبع منظمة «عَمال» للهستدروت، وهي تعتبر المنظمة الثانية من حيث الأهمية في مجال التعليم المهني في المرحلة الثانوية؛ إذ إنها تنشىء المدارس المهنية والفروع التكنولوجية في المدارس الشاملة، التي تعتبر جزءاً من المؤسسات الرسمية في جهاز التعليم. كما أن الهستدروت تشارك وزارة العمل في عقد دورات التأهيل والاستكمال المهني للكبار.
(٣) المدارس الداخلية: تملك الهستدروت عدداً من المدارس الثانوية الداخلية التي يدرس فيها أبناء المهاجرين الجدد وأبناء العائلات الفقيرة من أعضاء الهستدروت.

يتضح من قائمة الهيئات المشاركة في عملية التربية والتعليم أن هناك تشابكاً في الأدوار. وليس واضحاً للمراقب كيف يتم توزيعها، ولا سيما أن القانون لا يحدد ذلك. كما أن هذه القائمة غير كاملة، إذ هناك هيئات ومنظمات لم نشملها ولم نعرض دورها. ولذلك، رأينا من الملائم، وتسهيلاً للقارىء، وضع قائمة بأنواع المؤسسات التعليمية، والإشارة إلى الهيئات والمنظمات التي ترعاها وتمولها وتديرها:

أ ـ حضانات الأطفال في سن ١ ـ ٣ سنوات: جميع هذه الحضانات مؤسسات خاصة وتابعة في معظمها لثلاث منظمات نسائية: منظمة «نِعمات»، ومنظمة «فيتسو» (المنظمة العالمية للنساء الصهيونيات)، ومنظمة النساء المتدينات التابعة لحزب المفدال (إِمونا).

ب ـ حضانات الأطفال في سن ٣ ـ ٤ سنوات: معظمها تابع للسلطات المحلية، وأقل من ثلثها حضانات خاصة، وتخضع كلها لإشراف وزارة المعارف، وتحصل على تمويل جزئي من هذه الوزارة.

ج ـ حركات الشبيبة: تنشط في المدارس الابتدائية وفوق الابتدائية وتحصل على تمويل حكومي، لكنها كلها تابعة لأحزاب سياسية.

د ـ مرحلة التعليم فوق الابتدائي: يبرز في هذه المرحلة دور الهيئات الشعبية وصناديق التمويل في تطوير التعليم المهني وإدارته. فمنظمة «أورط» تملك ٢٤٪ من مؤسسات التعليم المهني، ومنظمة «عَمال» تملك ١٠٪ منها. كما أن المنظمتين تساهمان في إقامة المدارس الشاملة التي تضم فروعاً مهنية.

هـ ـ المدارس الدينية «يشيفوت»: كلها تابعة لمنظمات دينية وشعبية. أمّا تمويلها الرئيسي فمصدره وزارة الأديان.

و ـ التعليم فوق الثانوي: إن معظم مؤسسات التعليم في هذه المرحلة مؤسسات خاصة متخصصة بالتعليم والتأهيل لمهن معينة. وهي كلها تحت إشراف وزارة المعارف أو وزارة العمل، بالاشتراك مع شركات ومصانع ومؤسسات صحية، وغيرها.

ز ـ معاهد تدريب المعلمين: معظمها تابع لوزارة المعارف مباشرة، لكن بعض المعاهد تابع لحركة الكيبوتسات أو لمركز التعليم المستقل.

أصبح واضحاً أن جهاز التعليم في إسرائيل جهاز واسع يضم عدداً كبيراً من المؤسسات التعليمية الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية، وأن عدداً كبيراً من الهيئات والمؤسسات الشعبية يشارك في تمويلها وإدارتها إلى جانب الوزارات والمؤسسات

الحكومية. وتقوم هذه الهيئات والمؤسسات كلها بتقاسم مختلف الأدوار بحسب ترتيبات يتم الاتفاق عليها بناء على مصالح الفئات والمؤسسات المعنية. ومع أنه لا يوجد أساس قانوني لوضع هذه الترتيبات، فإن العملية التعليمية ككل تتم بحسب قوانين خاصة سَنّها الكنيست، نعرض أهمها فيما يلي.

ثالثاً: القاعدة القانونية لعملية التربية والتعليم

سنَّ الكنيست أربعة قوانين تختص على نحو مباشر بتنظيم جهاز التربية والتعليم في إسرائيل، وهي باختصار شديد، وبحسب ترتيبها الزمني:

أ) قانون التعليم الإلزامي لسنة ١٩٤٩

يفرض هذا القانون على جميع الأولاد في سن ٥ سنوات ـ ١٥ سنة الالتحاق بالمدارس، ويكون تعليمهم مجاناً. أمّا بالنسبة إلى سن ١٦ ـ ١٧ سنة (الصف الحادي عشر والصف الثاني عشر)، فإن التعليم غير إلزامي، لكنه مجاني، ويتم تمويله من رسوم خاصة تجبيها مؤسسة التأمين الوطني.

ب) قانون التعليم الحكومي لسنة ١٩٥٣

يلزِم هذا القانون الدولة بإدارة التعليم في جميع المؤسسات الرسمية، وبالإشراف على المنهاج الذي يقره وزير المعارف، شرط أن يخدم هذا المنهاج ترسيخ القيم التي نص القانون عليها.

ج) قانون مجلس التعليم العالي لسنة ١٩٥٨

يفرض هذا القانون على كل مؤسسة للتعليم فوق الثانوي أن تحصل على ترخيص من المجلس، ويمنح وزارة المعارف حق تفتيشها والإشراف عليها، لكن الوزارة غير ملزمة بتمويلها. يميز هذا القانون بين الاعتراف بالمؤسسة وبين الاعتراف بشهاداتها.

د) قانون الإشراف على المدارس لسنة ١٩٦٩

يفرض هذا القانون على جميع مؤسسات التعليم أن تحصل على اعتراف وزارة

المعارف بها، ويلزِمها القبول بإشراف الوزارة وتفتيشها ومراقبة العملية التعليمية فيها.

رابعاً: مراحل التعليم

يقسم التعليم في إسرائيل من بدايته حتى نهاية المرحلة الثانوية إلى خمس مراحل في الأماكن التي طبق فيها نظام الإصلاح، بينما هي أربع مراحل في الأماكن التي ما زالت تطبق النظام القديم. وفيما يلي عرض لهذه المراحل والتغيرات التي أجريت على نظام التعليم حتى اليوم:

أ) مرحلة الطفولة المبكرة، ٣ أشهر ـ سنتان

لا تدخل هذه المرحلة ضمن المراحل المعترف بها في نظام التعليم الرسمي. ومعظم الحضانات من هذا النوع حضانات خاصة أو تابعة لمنظمات نسائية وهيئات أخرى. وهي لا تحصل على تمويل الجهات الرسمية، وخصوصاً وزارة المعارف. وعادة، يتحمل أهالي الأطفال الأعباء المادية كاملة إلا في حال مساهمة السلطات المحلية أو مؤسسات أخرى في نفقاتها. وقد انتشر في الأعوام الأخيرة نوع جديد من هذه الحضانات يسمى «الحضانة العائلية»، وهو يموَّل من قِبَل وزارة العمل والرفاه الاجتماعي بواسطة السلطات المحلية التي تشرف على هذه الحضانات إشرافاً كاملاً، ويساهم أهالي الأطفال بجزء من النفقات. وبالنسبة إلى المهاجرين الجدد، فإن حصة التمويل الحكومي تساوي ٩٠٪ من الأقساط.

على الرغم من ارتفاع تكاليف الحضانات الخاصة، فإن ٦٧٪ من الأطفال في عمر سنتين يلتحقون بها.

ب) مرحلة التعليم قبل الإلزامي، ٣ ـ ٤ سنوات

لم يجرِ حتى الآن ضمّ الأطفال الذين هم في هذه السن إلى الفئات التي يضمن القانون لها الحق في الالتحاق بالأطر التعليمية الرسمية. لكن الحضانات المخصصة لهم تعمل استناداً إلى سياسة معلنة من جانب الحكومة لتشجيع شبكة الحضانات ودعم توسيعها منذ أوائل السبعينات. وهناك ثلاثة أنواع من هذه الحضانات: حضانات تابعة للسلطات المحلية (تمولها وزارة العمل والرفاه الاجتماعي)، وحضانات تابعة للمنظمات النسائية، وحضانات خاصة يخضع بعضها لإشراف وزارة المعارف. وفي النوعين الأول والثاني، يساهم أهالي الأطفال في دفع أقساط بحسب تصنيف وضعهم الاقتصادي.

وهناك ٤٩ تجمعاً سكنياً (مستوطنات جديدة ومدن تطوير) يعفى سكانها من الأقساط، بينما يحق للمهاجرين الجدد الحصول على تغطية حكومية تساوي ٩٠٪ من التكاليف. أمّا النوع الثالث، فيتحمل أهالي الأطفال فيه النفقات الكاملة. وتبلغ نسبة الأطفال الذين يلتحقون بالحضانات ٩٥٪ في سن ٣ سنوات و٩٩٪ في سن ٤ سنوات.

الجدول رقم ١
الأطفال اليهود* في الحضانات ورياض الأطفال
عام ١٩٩٣/١٩٩٤
بحسب فئة العمر والمعدل في الألف

السن	العدد بالآلاف	المعدل في الألف
سنتان	٥٣,٨٠٠	٦٨٦
٣ سنوات	٧٤,٥٠٠	٩٥٠
٤ سنوات	٧٧,٨٠٠	٩٩٠

المصدر: *Statistical Abstract of Israel 1994*, p. 648.

* لم تشر معطيات بشأن الأطفال العرب. وتشير ملاحظة وردت في المصدر أعلاه إلى تقديرات متعلقة بالأطفال العرب تبين أن ٤٤٪ من فئة العمر ٣ سنوات و٧١٪ من فئة ٤ سنوات التحقوا بالحضانات.

ج) المرحلة الابتدائية

تضم هذه المرحلة فئتين من التلاميذ:

الفئة الأولى: الأطفال في سن ٥ سنوات. يدخل هؤلاء الأطفال ضمن الفئات التي يُفرض التعليم الإلزامي عليها. وهم يتعلمون في رياض للأطفال تدخل رسمياً ضمن المرحلة الابتدائية من ناحية إدارية ومالية، لكن لا تحسب ضمن صفوفها. وتتحمل وزارة المعارف تمويل رياض الأطفال باستثناء جزء بسيط تقوم السلطات المحلية بتمويله من ميزانياتها. وتقوم الوزارة بالإشراف الكامل عليها مالياً وتعليمياً.

الفئة الثانية: ضمن هذه الفئة حتى بداية تطبيق نظام الإصلاح سنة ١٩٦٨ جميع التلاميذ من الصف الأول حتى الصف الثامن (٦ سنوات ـ ١٣ سنة). وبعد ذلك، أصبح هناك نوعان من المدارس الابتدائية: نوع يسير بحسب النظام القديم ويستمر حتى الصف الثامن، ونوع آخر يستمر حتى الصف السادس، وينتقل التلاميذ بعدها إلى المرحلة الإعدادية التي تضم ثلاثة صفوف.

ينتمي معظم المدارس الابتدائية إلى تيار التعليم الحكومي، الذي يتعلم فيه نحو

٦٨,٥٪ من التلاميذ، أمّا تيار التعليم الحكومي ـ الديني، فيضم ٢١,٦٪ تقريباً، وأقلية بسيطة تلتحق بمدارس التيار المستقل التابع للأحزاب المتدينة الأرثوذكسية (٩,٩٪).

(١) **المدارس المحلية**: بالإضافة إلى المدارس المصنفة والتابعة للتيارات الثلاثة، بدأت في إسرائيل ظاهرة إقامة «مدارس ابتدائية محلية»؛ فقد أقيم حتى الآن ١٥٠ مدرسة من هذا النوع، وهي تشمل حضانات الأطفال والرياض والصفين الأول والثاني فقط. وتتّبع هذه المدارس أساليب خاصة في التربية تتميز بمشاركة الأهالي مشاركة مكثفة في العملية التربوية والتعليمية، وتهدف عادة إلى ترسيخ قيم معينة في سن مبكرة، مثل القيم الدينية أو قيم الكيبوتس، أو إنها تهدف إلى تنمية مواهب وميول معينة، وخصوصاً المواهب الفنية لدى الأطفال.

(٢) **التعليم الخاص**: إلى جانب المدارس الابتدائية العادية، هناك مدارس للتعليم الخاص يلتحق بها التلاميذ الذين يعانون إعاقات لا تسمح لهم بأن يدرسوا مع التلاميذ العاديين. كما تضم المدارس الابتدائية صفوفاً خاصة للتلاميذ الذين يعانون إعاقات عقلية أو نفسية. وقد تم سنة ١٩٨٨ سَنّ قانون خاص في الكنيست يضمن حقوق هؤلاء الأطفال في التعلم. ويحدد القانون هدف التعليم الخاص بأنه موجَّه إلى تحسين قدرات الأولاد المعاقين، أو غير العاديين، الجسدية والعقلية والنفسية والعلمية من أجل تأهيلهم للاندماج في سوق العمل، والاعتماد على الذات. ويحق لجميع المعاقين الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات و٢٠ سنة الاستفادة من خدمات التعليم الخاص.

(٣) **رعاية المحتاجين**: يتبع في نظام التعليم الإسرائيلي تصنيف آخر للتلاميذ يميز بين تلاميذ «عاديين» وتلاميذ «محتاجين إلى الرعاية». ويتم التصنيف بحسب منشأ الوالدين، ودخل العائلة، ومستوى تعليم الوالد، وحجم العائلة، وحجم شقة السكن. ووفقاً لهذه المعايير، يصنف ٤٢٪ من تلاميذ المدارس الابتدائية تلاميذ محتاجين إلى الرعاية. ويلاحظ أن هذه الصفة تنطبق عموماً على تلاميذ من أصل شرقي؛ فالمعطيات تشير إلى أن ٩٠٪ من هؤلاء جاؤوا من أصل شرقي. ويشكل التلاميذ المصنفون في هذه الفئة ٦٨٪ من تلاميذ مدارس التيار الحكومي ـ الديني، التي تشكل الجزء الأكبر من المدارس في مدن التطوير ومناطق الفقر في المدن الكبيرة. وتتمثل سياسة «الرعاية» في إعداد مناهج خاصة ذات مستوى أدنى من المستوى العادي، وتتمثل كذلك في اتباع أساليب خاصة. وقد تم تأهيل معلمين

وموجهين ومرشدين خاصين لتنفيذ خطة الرعاية.

(٤) **تطبيق قانون التعليم الإلزامي**: تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن قانون التعليم الإلزامي يطبَّق على ٩٨٪ من الأولاد في السن الملائمة للمرحلة الابتدائية. وقد استعملت حتى الآن طرق كثيرة من أجل تطبيق القانون، نذكر منها ما يلي:

أ ـ استخدام «ضباط دوام» من قِبل السلطات المحلية لمتابعة مشكلات التلاميذ الذين يتغيبون عن المدرسة، في محاولة لمنع تسربهم من أطر التعليم الرسمية.

ب ـ تعزيز قدرات المدرسة عن طريق الدعم المادي وإضافة قوى عاملة.

ج ـ إبعاد التلاميذ المتسربين عن عائلاتهم، وإيواؤهم في مدارس داخلية أو لدى عائلات أُخرى تتبناهم.

(٥) **مناهج التدريس الابتدائية**: يدرس التلاميذ في المرحلة الابتدائية مواد تتلاءم والأهداف العامة التي وضعتها وزارة المعارف، وهي تشمل ١٤ موضوعاً إلزامياً على النحو التالي: الدين اليهودي؛ اللغة العبرية؛ الحساب والهندسة؛ الطبيعة؛ البيئة والزراعة؛ الوطن والمجتمع؛ الجغرافيا؛ التاريخ؛ المدنيات؛ اللغة الأجنبية (إنكليزية أو فرنسية)؛ الأشغال اليدوية والتدبير المنزلي؛ الفنون؛ الموسيقى والرياضة. كما يحق للمدرسة إضافة موضوعات أُخرى تختارها بنفسها.

أمّا بالنسبة إلى المدارس العربية، فالمنهاج الإلزامي يشمل اللغة العربية أيضاً، ويستبدل موضوع الدين اليهودي بموضوع الدين الإسلامي أو الدين المسيحي.

وإلى المناهج تُضاف برامج وفعاليات خاصة يتم تنفيذها في إطار المدرسة، وهي:

(١) برنامج السلامة على الطرق، ويشمل تدريساً لمدة ٤ ساعات ـ ١٢ ساعة، مع تدريب عملي.

(٢) رعاية الموهوبين: تجري وزارة المعارف اختبارات خاصة، يتم بناءً عليها اختيار التلاميذ الموهوبين الذين تصل نسبتهم إلى ٣٪ من مجمل التلاميذ، وتحديد ذوي المواهب والقدرات الخاصة الذين يشكلون ١٪ من التلاميذ. ويتلقى هؤلاء التلاميذ تعليماً في موضوعات خاصة لا يتضمنها المنهاج العادي، وذلك عن طريق الاستعانة بالجامعات والكليات، وتنظم السلطات المحلية حلقات ودورات خاصة بهم.

الجدول رقم ٢

المؤسسات والتلاميذ في جهاز التعليم الرسمي

حتى نهاية المرحلة الثانوية عام ١٩٩٣/ ١٩٩٤

نوع المؤسسة	التعليم اليهودي		التعليم العربي	
	مؤسسات	تلاميذ	مؤسسات	تلاميذ
رياض الأطفال*	-	٢٨٦,٦٠٠	-	٢٤,٨٠٠
المدارس الابتدائية	١٤٩٦	٥٣٣,٩١٩	٤٨٨	١٤٣,٤٨٥
المدارس الإعدادية	٣٣٩	١٣٩,٧٠٧	٩٢	٣٨,٢٢٠
المدارس الثانوية	٦٠١	٢٤٣,٤٧٦	٩٩	٤٣,٢٤٧

المصدر: *Statistical Abstract of Israel 1994*, pp. 643, 646, 647.

* تحسب رياض الأطفال ضمن المدارس الابتدائية.

د) المرحلة الإعدادية

أقر الكنيست في تموز/يوليو ١٩٦٨ إجراء إصلاح في نظام التعليم في إسرائيل لتحقيق هدفين: الأول، دمج التلاميذ المنتمين إلى شرائح اجتماعية متباينة المستويات المعيشية والأصول الاجتماعية (أشكناز وسفارديم) في أطر تعليمية مشتركة، والهدف الآخر رفع مستوى التلاميذ الضعفاء. أمّا الأسلوب الذي تقرر فهو إقامة مدارس إعدادية تشمل صفوف السنوات السابعة والثامنة والتاسعة، بحيث يدمج فيها التلاميذ الذين درسوا سابقاً في مدارس ابتدائية متعددة تميزت بانسجامها من حيث منشأ آبائهم ومستوى معيشتهم.

وتم تطبيق نظام الإصلاح في كثير من التجمعات السكنية التي تمتاز بالانسجام من حيث المنشأ، وخصوصاً في مدن التطوير وفي المدن والقرى العربية، التي لم تؤخذ في الحسبان حين اتخذ القرار باستحداث المدارس الإعدادية، وبالتالي، فإن هذا النظام لم يحقق الهدف المتوخى منه. وفي حالات أُخرى لم يحدث النظام الجديد أي تغيير بسبب انتماء التلاميذ إلى تيارات مختلفة، وخصوصاً في التعليم الحكومي والتعليم الحكومي ـ الديني، ولم يكن جمعهم في إطار تعليمي واحد ممكناً. إلا إن فشل الإصلاح في المدن بصورة خاصة حدث بسبب تطبيق نظام تعليمي آخر في الوقت نفسه دعي نظام «التجميع». وتفصيل هذا النظام أنه يتم تقسيم كل صف إلى مجموعتين من مستويين مختلفين، إضافة إلى الصف الأساسي المشترك (الصف الأم). فالتلاميذ يتعلمون في الصف الأخير موضوعات مشتركة من المنهاج العادي المقرر، وينفصلون

في موضوعات أُخرى بحيث تتعلم المجموعة ذات المستوى الأعلى المواد ذاتها المقررة، بينما تتعلم المجموعة الأُخرى أجزاء من هذه المواد أو مواد أُخرى ذات مستوى أدنى.

وبسبب تطبيق نظام التجميع في المدن، تحولت المجموعات المنفصلة في الصف الواحد إلى صفوف منسجمة، من حيث منشأ التلاميذ ومستوى تحصيلهم. وهكذا، فإن نظام الإصلاح لم يحقق الهدف الذي استحدث من أجله. إضافة إلى ذلك، فقد رفضت الكيبوتسات تطبيق نظام الإصلاح في مدارسها حتى سنة ١٩٨٩. ولم يكن ممكناً تطبيق النظام في المدارس الشاملة بسبب وجود فروع تخصص مختلفة. وبذلك استمرت الصفوف النظرية ـ الأكاديمية تضم التلاميذ الذين هم من أصل أشكنازي وأبناء النخبة المحلية من الشرقيين. أمّا الصفوف المهنية، فما زالت تتميز بأن أكثرية تلاميذها من الشرقيين. كما أن وزارة المعارف أعفت مدارس التيار المستقل من تطبيق الإصلاح.

وبالنسبة إلى المنهاج المطبق في المرحلة الإعدادية، فإنه يضم عشرة موضوعات تعليمية: الدين اليهودي؛ اللغة العبرية؛ اللغة الأجنبية (إنكليزية أو عربية)؛ الرياضيات؛ التاريخ والمدنيات؛ الجغرافيا العامة وجغرافيا إسرائيل؛ العلوم الطبيعية؛ موضوعات مهنية مختلفة؛ فنون ورياضة. وقد بدأ فرض اللغة العربية موضوعاً إلزامياً منذ سنة ١٩٨٩، على أن تتحول إلى موضوع إلزامي في المرحلة الثانوية بالتدريج. ويذكر أن الفارق الوحيد بين المدارس العربية والمدارس العبرية هو أن الأولى تدرِّس الدين الإسلامي أو الدين المسيحي بدلاً من الدين اليهودي، وتعتبر اللغة العربية فيها موضوعاً أساسياً.

هـ) المرحلة الثانوية

تدعى الصفوف الثانوية في النظام الإسرائيلي «المرحلة العليا». وهي تضم ثلاثة صفوف: العاشر، والحادي عشر، والثاني عشر. وبسبب تطبيق نظام الإصلاح في أماكن معينة وعدم تطبيقه في أماكن أُخرى، فإن المؤسسات التي تشملها هذه المرحلة هي من عدة أنواع:

(١) لا تزال المدارس الثانوية في الأماكن التي لم يطبق الإصلاح فيها إطلاقاً من النمط القديم، الذي يضم أربعة صفوف بدلاً من ثلاثة، أي من التاسع حتى الثاني عشر. وبهذا، فإن التلاميذ يلتحقون بالمرحلة الثانوية مباشرة بعد إنهاء المرحلة الابتدائية التي تضم ثمانية صفوف.

(٢) أقيم في أماكن معينة تم تطبيق نظام الإصلاح فيها مدارس خاصة بالمرحلة

الإعدادية منفصلة عن المرحلتين الابتدائية والثانوية. وبذلك، فإن مدارس المرحلة الأخيرة تشكل وحدات (مدارس) منفصلة.

(٣) تم في أماكن أُخرى تطبيق نظام الإصلاح لكن المرحلة الإعدادية ضُمت إلى المرحلة الثانوية، فتألفت المدرسة الكاملة بذلك من ٦ صفوف تضم المرحلتين معاً.

وإضافة إلى التنوع في حجوم الأطر التي تعمل صفوف المرحلة الثانوية فيها، فإن المدارس الثانوية في إسرائيل مصنفة بحسب تخصصها في أربعة أنواع:

(١) **مدارس ثانوية أكاديمية**، وتضم ثلاثة صفوف أو أربعة صفوف، بحسب تطبيق نظام الإصلاح أو عدم تطبيقه. وتختص هذه المدارس بالتدريس النظري للموضوعات التي تؤهل التلاميذ للحصول على «شهادة البغروت»، والالتحاق بمؤسسات التعليم العالي. ويقسم التلاميذ في هذه المدارس إلى فرعين: فرع أدبي يختص بتعليم اللغات والآداب والعلوم الاجتماعية، وفرع علمي يختص بتعليم العلوم الدقيقة والعلوم الطبيعية.

(٢) **المدارس المهنية**، وتختص بتعليم المهن الفنية والتكنولوجية، وبالتدريب العملي الذي يؤهل التلاميذ للالتحاق بسوق العمل مباشرة بعد تخرجهم، أو الالتحاق بالمعاهد فوق الثانوية.

(٣) **المدارس الزراعية**، وتختص بتعليم التلاميذ المواد المتعلقة بالزراعة، وتؤهل جزءاً منهم للالتحاق بالمعاهد العليا المختصة، ولا سيما كلية الزراعة في رحوفوت التابعة للجامعة العبرية، أو معهد فولكاني.

(٤) **المدارس الشاملة**، وقد استحدث هذا النوع من المدارس سنة ١٩٦٤، بغرض استيعاب أكبر عدد ممكن من أبناء اليهود الشرقيين. لذلك، فإن معظم هذه المدارس أُقيم في مدن التطوير، وهي تشمل فرعين رئيسيين: الأول نظري ـ أكاديمي، والآخر مهني.

(٥) **المدارس الداخلية**، وهي في معظمها تتبع لمنظمة «عليات هنوعر» (هجرة الشبيبة)، وقليل منها تابع لمنظمات تطوعية أُخرى، ووصل عددها في العام الدراسي ١٩٩٣/ ١٩٩٤ إلى ٢٢٥ مدرسة، يتعلم فيها نحو ٣٨ ألف تلميذ، معظمهم في صفوف المرحلة الثانوية. وجزء كبير منها مدارس دينية، «يشيفاه»، يدرس فيها عادة تلاميذ متدينون من أصل أشكنازي، لكن معظم تلاميذها من أصل شرقي (٦٦٪).

(١) مسارات التعليم الثانوي:

إن المدرسة الثانوية في إسرائيل لا تؤهل جميع تلاميذها للحصول على الشهادات عينها؛ فالتعليم الثانوي متنوع المسارات، وهو ما يعني تنوع المناهج والمستويات والنتائج.

والتعليم النظري الأكاديمي يشمل مسارين: الأول يؤدي إلى «شهادة البغروت». وهو ذو مستوى أعلى يؤهل التلاميذ لاجتياز امتحانات «شهادة البغروت»، التي تعتبر شرطاً أساسياً لمتابعة الدراسة في المعاهد العليا والجامعات. والمسار الآخر يؤدي إلى شهادة إنهاء، وهو ذو مستوى أدنى يؤهل التلاميذ لاجتياز امتحانات الإنهاء الداخلية، ويحصل التلاميذ على شهادة تفيد بأنهم أنهوا الدراسة الثانوية، لكن هذه الشهادة لا تؤهلهم لمتابعة الدراسة في المعاهد العليا والجامعات.

أمّا التعليم المهني، فيشمل ثلاثة مسارات رئيسية هي:

أ - مسار مهني عادي، وهو يؤهل التلاميذ للحصول على «شهادة بغروت» جزئية في بعض الموضوعات فقط، وعلى شهادة حكومية تشمل التصنيف المهني للتلميذ.

ب - مسار مهني تطبيقي، وهو يؤهل التلاميذ للحصول على شهادة إنهاء الفرع المهني، ويمكنهم من الاندماج في سوق العمل بعد التخرج مباشرة.

ج - مسار مهني ثانوي، وهو ينقسم إلى مستويين، يستطيع التلاميذ في المستوى الأول التقدم لامتحانات «البغروت» والحصول على شهادة توازي «شهادة البغروت» في التعليم الأكاديمي، بحيث يمكن للتلميذ متابعة دراسته العليا بعد ذلك. أمّا المستوى الآخر فيؤهل التلاميذ للحصول على شهادة «بغروت» جزئية وعلى شهادة إنهاء الدراسة الثانوية بعد اجتياز الامتحانات الحكومية.

وعلاوة على هذه المسارات، فإن بعض المدارس الثانوية المهنية يشمل دراسة لمدة سنتين إضافيتين (الصف الثالث عشر والصف الرابع عشر) تؤهل التلميذ للحصول على شهادة «فني» أو «هندسي» في موضوعات تكنولوجية مختلفة. وقد بدأت المدارس الثانوية الأكاديمية اتباع هذه الطريقة وإضافة سنة إلى الدراسة الثانوية (الصف الثالث عشر)، لتمكين التلاميذ الذين لم يتأهلوا منذ البداية للحصول على «شهادة البغروت» من اجتياز امتحاناتها.

وهناك مدارس أُخرى تتبع نظام «الفرصة الثانية»، أي إعطاء التلاميذ الذين لم ينجحوا في جميع امتحانات «البغروت» فرصة أن يدرسوا أربعة أشهر إضافية في

الموضوعات التي لم يجتازوها، وتأهيلهم لتقديم الامتحانات في فصل الشتاء.

الجدول رقم ٣
التلاميذ اليهود والعرب في المرحلة الثانوية
بحسب الفرع العلمي عام ١٩٩٣/ ١٩٩٤

الفرع	التلاميذ اليهود	التلاميذ العرب
النظري - الأكاديمي	١٢٢,٤١٨	٣٢,٣٣٧
صفوف استكمال	٩٢٤٧	-
المهني - التكنولوجي	١٠٥,٣٨٩	١٠,٣٥٠
زراعي	٦٤٢٢	٥٥١
المجموع	**٢٤٣,٤٦٧**	**٤٣,٢٤٧**

المصدر: *Statistical Abstract of Israel 1994*, pp. 646-647.

(٢) أُطر ومسارات أُخرى للتعليم الثانوي:

يشمل المسح السابق أنواع المدارس والمسارات التعليمية في الأغلبية العظمى من مؤسسات التعليم الثانوي في إسرائيل، إلا إن هناك أنواعاً ومسارات أُخرى لا تظهر في المعطيات الرسمية، على الرغم من أنها تحظى باهتمام خاص، حتى من جانب السلطات ووزارة المعارف، ومن تأثيرها البالغ في تكوين مختلف النخب وفي توزيع الموارد في المجتمع الإسرائيلي.

النوع الأول من هذه المدارس هو المدارس التابعة للكيبوتسات. فالحركات الكيبوتسية تملك مدارس محلية في الكيبوتس، لكن معظم مدارسها الثانوية مدارس مِنْطَقية، أي يتكون جمهور تلاميذها من عدد من الكيبوتسات. وقد امتازت هذه المدارس لفترة طويلة بأن مدة الدراسة فيها لا تتجاوز السنتين، وكانت ترفض تقديم تلاميذها لامتحانات «البغروت». وقد بدأ بعض مدارس الكيبوتسات التابعة لحزب العمل توفير فرصة التقدم للامتحانات للراغبين فيها فقط منذ الستينات. أمّا مدارس كيبوتسات حزب مبام، فقد استمرت في رفضها حتى الأعوام الأخيرة. لكن تزايد عدد الأفراد الذين يرغبون في مواصلة التعليم الجامعي اضطر هذه المدارس إلى أن توفر لجميع التلاميذ فرصة الحصول على شهادة «البغروت».

وهناك نوع آخر من المدارس تابع للحركات والأحزاب الدينية، وهو «اليشيفاه». وهذه المدارس تختلف عن غيرها في أن تعليم الدين اليهودي فيها يهيمن على منهاج الدراسة، وأن امتحانات «البغروت» التي يتقدم التلاميذ لها تلائم هذا المدارس.

وفي الأعوام الأخيرة ظهر في البلد نوع جديد من المدارس يسمى «المدارس التجريبية»، وهي مدارس نخبوية ينتمي إليها أبناء عائلات متميزة بمستوييها التعليمي والاقتصادي؛ إذ إن الأهل يتحملون جزءاً كبيراً من النفقات التي تتطلبها فعاليات تعليمية وتربوية متميزة وغير متوفرة في المدارس العادية. كما أن هذه المدارس تتميز على نحو خاص بنوع العلاقة بين التلميذ والمدرسة؛ فكفاءات التلاميذ هي الجانب الأهم في تحديد المناهج ونوع الهيئات التعليمية، ولا تعتمد هذه المدارس على الدوام اليومي المعتمد في المدارس العادية وإنما تعتمد على مبدأ الدراسة الذاتية.

إضافة إلى ذلك، فقد بدأت في إسرائيل، ولا سيما في مدينة تل أبيب، ظاهرة إنشاء صفوف خاصة داخل المدارس الثانوية. وتتكون هذه الصفوف من نخبة التلاميذ الذين ينتمون إلى عائلات غنية تتحمل معظم تكاليف الدراسة، التي تركز على تطوير ميول معينة لدى التلاميذ، وخصوصاً في مجالات الفنون والعلوم الطبيعية والعلوم الدقيقة.

(٣) مستويات التعليم الثانوي:

تبين لنا أن تصنيف التعليم الثانوي بحسب نوع المدارس والفروع والمسارات هو في حد ذاته تصنيف بحسب مستويات؛ فالمعروف في إسرائيل أن التعليم المهني هو من نصيب التلاميذ الذين هم من أصل شرقي، وأن التعليم النظري ـ الأكاديمي هو من نصيب التلاميذ الذين هم من أصل أشكنازي. وتبرز هذه الظاهرة على نحو خاص في مدارس التيار الديني، حيث يشكل الشرقيون ٨٨٪ من تلاميذ مدارس هذا التيار المهنية، و٩٤٪ من تلاميذ مدارسه الزراعية. كما أن التلاميذ الذين يدرسون في الفروع المهنية إنما يدرسون في معظمهم في المسارات التي لا تؤدي إلى «شهادة البغروت». فعلى الرغم من أن عدد التلاميذ في الفروع المهنية يتساوى تقريباً مع عددهم في الفروع الأكاديمية، فإن نسبتهم ممن تقدموا لامتحانات «البغروت» عام ١٩٩١/١٩٩٢ لا تتجاوز الربع. غير أن ذلك لا يعني أن جميع المدارس المهنية ذات مستوى متدن؛ إذ إن بعض المدارس من هذا النوع يُعتبر مدارس لنخبة التلاميذ الذين يتم تأهيلهم تأهيلاً خاصاً لممارسة البحث العلمي والتكنولوجي في المستقبل (مثل مدرسة الهندسيين التابعة لجامعة تل أبيب ومدرسة بسمات التابعة للتخنيون). كما أن التعليم النظري الأكاديمي ليس موحداً في مستواه، وكثير من المدارس عاجز عن تأهيل التلاميذ للهدف الرئيسي الذي يسعون له. ففي هذا النوع من التعليم، تكونت في البلد نخبة من المدارس الجيدة التي يشكل خريجوها النخبة الأكاديمية في إسرائيل، ويلتحقون بالكليات الجامعية النخبوية، ويحتلون المناصب العليا في الاقتصاد والسياسة والجيش والمؤسسات

الاجتماعية. والشيء نفسه حدث في جهاز التعليم العربي؛ فمع أن الأغلبية العظمى من التلاميذ العرب تدرس في المدارس والفروع الأكاديمية (٨٤٪)، فإن مستوى التدريس فيها متدن، ولا تتجاوز نسبة التلاميذ العرب الذين يجتازون امتحانات «البغروت» ٣٤٪ في مقابل ٦٧٪ في القطاع اليهودي. وقد تكونت في جهاز التعليم العربي نخبة من المدارس الثانوية التابعة للكنائس المسيحية في حيفا والناصرة تؤهل معظم تلاميذها لاجتياز امتحانات «البغروت»، وكثيراً ما حدث أن المتقدمين كلهم اجتازوها بنجاح، بينما الأغلبية العظمى من المدارس العربية لا تستطيع أن تضمن نجاح أكثر من ٢٥٪ من التلاميذ، وهناك عدد من المدارس التي لم يجتز الامتحانات فيها أي تلميذ في العام الحالي (١٩٩٤).

(٤) الإصلاح في التعليم الثانوي:

تعتبر «شهادة البغروت» الشرط الأساسي للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي. لذلك، فإن معيار نجاح جهاز التعليم يُقاس بمدى تأهيل التلميذ لاجتياز الامتحانات الحكومية والحصول على الشهادة.

وقد كان منهاج التعليم حتى أواسط السبعينات موحداً، والمتطلبات من التلاميذ الذين يتقدمون للامتحان متساوية ومتشابهة إلى حد كبير. وأدى عدد من التطورات في سوق العمل الإسرائيلي وفي تركيبة السكان إلى إجراء إصلاح في التعليم الثانوي، يهدف أساساً إلى التنويع ومنح الفرص لعدد أكبر من التلاميذ للتقدم للامتحانات واجتيازها. وتبع ذلك إصلاحات وتطوير على النحو التالي:

في أواسط السبعينات استُحدث نظام الوحدات في منهاج التعليم. وبحسب ذلك النظام، تقدم المدارس الثانوية للتلاميذ ١٥ موضوعاً دراسياً. وقد اختلف منهاج المدارس العربية عن منهاج المدارس اليهودية في موضوعين فقط: فبدلاً من موضوعي التوراة والشريعة في الدين اليهودي، أعطيت المدارس العربية فرصة تدريس موضوع الدراسات الإسرائيلية، وبدلاً من موضوع تاريخ شعب إسرائيل، أعطيت فرصة أن تختار موضوع الدراسات العربية. أمّا المدارس والفروع المهنية، فإنها تدرس الموضوعات الإلزامية كافة، مضافاً إليها المنهاج المهني.

إن جوهر نظام الوحدات هو أن كل موضوع دراسي يتألف من خمس وحدات، وكل وحدة تحتوي على كمية من المواد يتم تدريسها في ٩٠ حصة خلال ثلاث سنوات. ويستطيع التلميذ أن يختار عدد الوحدات التي يرغب في دراستها، والتقدم للامتحانات فيها. أمّا «شهادة البغروت» الكاملة، فتتألف من ٢٠ ـ ٢٥ وحدة.

لقد سهّل هذا النظام لعدد كبير من التلاميذ إمكان الحصول على «شهادة

البغروت»، وذلك بسبب ملاءمة المنهاج لرغباتهم وقدراتهم، لكنه لم يساهم كثيراً في تحسين المستوى في عدد كبير من المدارس، ولا سيما في المدارس العربية، وذلك لأن هذه المدارس لا تملك الموارد الكافية لتوفير عدد كبير من الموضوعات في المستويات كافة. فهناك تخصصات لم يستطع التلاميذ درس أربع وحدات أو خمس وحدات منها، كما تتطلب شروط القبول للجامعات. وقد أدى ذلك إلى تزايد عدد الحاصلين على «شهادة البغروت»، لكن الشهادة لا تؤهلهم للالتحاق بالجامعات. وكان لهذا التطور أثر مهم في نظام التعليم العالي في إسرائيل، كما سنوضح ذلك لاحقاً.

وبعد مرور عقد من بداية تطبيق نظام الوحدات، أُجري تغيير آخر؛ فقد تم تقسيم المنهاج الدراسي إلى ثلاثة أقسام، على النحو التالي:

الأول قسم إلزامي يدرسه التلاميذ كافة؛ **الثاني** قسم اختياري تقوم المدرسة باختيار موضوعاته ومواده من بين عدد من الموضوعات التي تطرحها وزارة المعارف؛ **الثالث** قسم خاص بالمدرسة أو بمجموعة من المدارس، تقوم بتحضيره بنفسها، وتحصل على موافقة الوزارة على تدريسه.

من الناحية العملية لم يغير هذا الإصلاح الأخير كثيراً في الوضع القائم، وخصوصاً بالنسبة إلى المدارس التي تعاني نقصاً في الموارد. إذ استمرت غالباً في اتباع منهاجها القديم بسبب عدم قدرتها على توفير المدرسين المؤهلين لكثير من الموضوعات، وعدم استطاعتها توفير المنشآت الكافية والأجهزة التي تحتاج موضوعات معينة إليها.

وفي العام الدراسي ١٩٩١/ ١٩٩٢، بدأ تطبيق تطوير جديد على نظام الوحدات؛ فقد سمح للتلاميذ التقدم لامتحانات «البغروت» في ٣٢ وحدة بدلاً من ٢٥ وحدة كحد أقصى؛ أمّا الحد الأدنى، فقد بقي على حاله، ٢٠ وحدة. وبحسب النظام الجديد، أُلزم التلميذ باختيار موضوع واحد على الأقل من الموضوعات الاختيارية. كذلك تمت تجزئة هذه الموضوعات إلى مجموعتين: مجموعة الموضوعات التكنولوجية، ومجموعة الموضوعات النظرية ـ الأكاديمية. وبهذه الطريقة، أُدخل تعليم الموضوعات التكنولوجية إلى الفروع الأدبية، ولم يعد الفصل بين المسارين حاداً كما كان في السابق. وسيتعزز هذا الاتجاه في المستقبل بحسب تخطيط وزارة المعارف؛ فقد تم تحضير منهاج جديد للمدارس الثانوية أطلق عليه أيضاً تعريف «الإصلاح»، سيجري تطبيقه في المستقبل القريب. ويقضي منهاج الإصلاح هذا بعدم الفصل التام بين مختلف الموضوعات الدراسية، ويلزِم على نحو خاص إدخال موضوع التكنولوجيا في الفروع كافة. وسيتم إدخال موضوع دراسي إلزامي جديد تحت عنوان «العلم والتكنولوجيا»، تُدرَّس فيه موضوعات الحاسوب والإلكترونيات والميكانيكا. كما

أن الإصلاح الجديد يشمل تأجيل الاختصاص في الفرع المهني عاماً واحداً، وبدلاً من ذلك توسيع تدريس الموضوعات العلمية العامة (وخصوصاً الرياضيات والفيزياء) في هذا العام.

ومنذ البداية، كان نظام الإصلاح يشمل تجديداً مهماً في جانبين: الأول أنه سمح للتلاميذ بتقديم أبحاث أكاديمية بإشراف أساتذة جامعيين، وذلك بدلاً من التقدم لامتحانات «البغروت». وقد استفاد من هذا التجديد بصورة خاصة التلاميذ الذين يدرسون في مدارس تتميز بمستواها العالي، وذلك لأنهم الأكثر قدرة على استغلال الفرص الجديدة. ونظراً إلى أهمية هذا النظام في إنتاج النخبة الأكاديمية، فقد أقرت الجامعات منح التلاميذ، الذين يقدمون الأبحاث، علامات إضافية في حساب معدلاتهم عندما يقدمون طلبات القبول في مؤسسات التعليم العالي.*

والتجديد في الجانب الآخر هو أن وزارة المعارف سمحت للمدارس بأن تختار، بموافقة من الوزارة، الكتب الدراسية التي ترغب في استخدامها من بين مجموعة من الكتب في كل موضوع، وذلك بدلاً من الكتب الدراسية الموحدة، بحسب النظام القديم. وتقوم هذه المدارس أحياناً باستخدام كتب مختلفة تتعلق بالموضوع نفسه.

لقد أصبح نظام التعليم الإسرائيلي في المرحلة الثانوية يتميز بالتعددية وكثرة الفرص الممنوحة للتلاميذ لاجتياز امتحانات «البغروت» بنجاح، لكن الجامعات الإسرائيلية لم تتجاوب مع هذا التغيير، مدعية أن الإصلاح كان سبباً في انخفاض مستوى المعرفة لدى التلاميذ. ولذلك، فقد اتخذت إجراءات لوقف تدفق حملة الشهادات الثانوية إليها، كما سنشرح لاحقاً.

و) التعليم العالي

كان التعليم العالي في إسرائيل منسجماً ومتساوياً في مستوياته حتى أوائل الثمانينات. وكان يعني عادة التعليم الجامعي فقط. لكن تدفق أعداد كبيرة من الطلاب على الجامعات (بسبب نظام الإصلاح) أدّى إلى تعدد أُطر التعليم وإلى تنوع كبير في التخصصات ومستوياتها. وكان أهم تطور في هذا الحقل افتتاح عدد كبير من المؤسسات العليا غير الجامعية، وانتشار الكليات الجامعية المرتبطة بالجامعات المعترف بها.

وفي نظام التعليم الإسرائيلي تميز بين ثلاثة أنواع من التعليم العالي: التعليم

---

* يُمنح التلميذ الذي يقدم بحثاً بمستوى ٤ وحدات ٢٤ علامة إضافية، ويُمنح من يقدم بحثاً بمستوى ٣ وحدات ١٢ علامة إضافية.

فوق الثانوي؛ التعليم العالي غير الجامعي؛ التعليم الجامعي.

(١) التعليم فوق الثانوي:

إن معظم مؤسسات هذا النوع معاهد لتعليم مهن محددة، وهي غالباً لا تدرِّس أكثر من مهنة واحدة. وتختص هذه المعاهد بتدريس المهن التالية: التعليم؛ الهندسة والتكنولوجيا؛ التمريض؛ المهن الطبية المساعِدة؛ الإدارة؛ الاقتصاد؛ المعاملات المصرفية؛ الموسيقى والفنون؛ إرشاد للشبيبة والعمل الاجتماعي. وفي معظم الأحيان، تشرف وزارة العمل والرفاه الاجتماعي على المعاهد من هذا النوع، وتشرف وزارة المعارف أو وزارة الصحة على بعضها.

(٢) التعليم العالي غير الجامعي:

يشمل هذا النوع عدداً كبيراً من المهن والموضوعات التي تدرسها مؤسسات حصلت على اعتراف مجلس التعليم العالي. وتستطيع هذه المؤسسات مزاولة التعليم العالي، لكنها ليست مؤهلة لمنح اللقب الجامعي. كما أن هناك موضوعات تدرَّس في الجامعات، لكنها لا تؤهل للحصول على لقب جامعي.

(٣) التعليم الجامعي:

هو المسار الذي يؤدي إلى الحصول على لقب جامعي معترف به، ويقدَّم في عدد من المعاهد والكليات وفي الجامعات.

إن تصنيف أنواع التعليم العالي يختلف عن تصنيف أنواع المؤسسات التي تزاول التعليم؛ ففي إسرائيل أربعة أنواع من هذه المؤسسات:

أ ـ **مؤسسات تعليم فوق ثانوي وتعليم عال غير جامعي**: وصل عدد هذه المؤسسات إلى نحو ١٥٠ بين معهد وكلية، وهي تؤهل الطلاب في شتى أنواع المهن، ومنها عدد من معاهد تأهيل المعلمين.

ب ـ **مؤسسات تمنح اللقب الجامعي لكنها ليست جامعات**: يبلغ عدد هذه المؤسسات ٢٢ مؤسسة، منها ٧ مؤسسات مختصة بتدريس الفنون والموسيقى والإدارة والتكنولوجيا، و١٥ معهداً وكلية لتأهيل المعلمين. ويسمح لهذه المؤسسات بمنح اللقب الجامعي الأول فقط.

وقد بلغ عدد الطلاب في النوعين الأول والثاني معاً في العام الدراسي ١٩٩٢/ ١٩٩٣ نحو ٥٠ ألف طالب، منهم نحو ٢٠ ألفاً في معاهد تأهيل المعلمين، ونحو ٢٠ ألفاً آخرين يدرسون الهندسة والتكنولوجيا.

الجدول رقم ٤
طلاب المعاهد فوق الثانوية غير الجامعية
عام ١٩٩٣/ ١٩٩٤ بحسب موضوع الدراسة

الموضوع	طلاب يهود	طلاب عرب
تأهيل معلمين	١٨,٧٩٦	٨٥١
تكنولوجيا	١٧,١٠٠	٣١٤
تمريض	١٤١٨	-
مهن طبية مساعِدة	٧٦٨	-
إدارة وحقوق واقتصاد	١١,٤٨٢	-
فنون	٦٢٠٨	-
مهن أُخرى	١٨٥٨	-
المجموع	**٥٧,٦٣٠**	**١,١٦٥**

المصدر: *Statistical Abstract of Israel 1994*, p. 693.

ج ـ كليات جامعية: هي عبارة عن فروع في البلد لمختلف الجامعات في المناطق البعيدة عن الجامعات نفسها. ويدرس الطلاب فيها مدة عامين، ثم يتابعون دراستهم في الجامعة نفسها مدة عام واحد للحصول على اللقب الجامعي.

د ـ الجامعات والمعاهد الجامعية: تشمل هذه الفئة ثماني مؤسسات جامعية فقط، هي: الجامعة العبرية في القدس؛ معهد الهندسة التطبيقية (التخنيون) في حيفا؛ جامعة تل أبيب؛ جامعة بار ـ إيلان؛ جامعة حيفا؛ جامعة بن ـ غوريون في بئر السبع؛ معهد وايزمن للعلوم في رحوفوت؛ الجامعة المفتوحة.

من الواضح أن مؤسسات التعليم فوق الثانوي والتعليم العالي أصبحت تؤدي دوراً مهماً في تأهيل التلاميذ للاندماج في سوق العمل الإسرائيلي. وقد حدث ذلك، كما ذكرنا، بسبب تدفق أعداد كبيرة من خريجي المدارس الثانوية، الذين يسعون للحصول على مهنة من خلال التعليم العالي، وخصوصاً أن الإصلاح في التعليم الثانوي قد سهّل على عدد كبير منهم للحصول على «شهادة البغروت». وقد أدى ذلك إلى عدم انسجام بين ميول الجامعات الإسرائيلية المحافظة على المستوى العلمي العالي وبين توافد أعداد كبيرة غير مؤهلة للدراسة الجامعية.

الجدول رقم ٥

طلاب الجامعات في إسرائيل عام ١٩٩٣/ ١٩٩٤

بحسب التخصص والدرجة

التخصص	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه	المجموع
آداب	٩٠٧	١٦,٨٠٣	٥١٨٦	١١٦٥	٢٤,٠٦١
علوم اجتماعية	١٣٥	١٦,٦٢٤	٧,٤٢٢	٥٢١	٢٤,٧٠٢
حقوق	-	٢٨٦١	٢١٦	٤٩	٣١٦٢
طب	٣٩	٣٧٩٦	٢٢٠٧	٢٤٠	٦٢٨٢
رياضيات وعلوم طبيعية ودقيقة	١٩	٩١٤٤	٢٧١١	٢٢٤٢	١٤,١١٦
زراعة	-	٧٦١	٤٣٥	٢٠٥	١٣١١
هندسة	-	٨٧٣١	٢١٥٣	٥٠٨	١١,٣٩٢
المجموع	١١٠٠	٥٨,٦٣٠	٢٠,٣٣٠	٤٩٣٠	٨٤,٩٠٠

المصدر: *Statistical Abstract of Israel 1994*, p. 699.

وكانت ردة فعل الجامعات على هذه الظاهرة أنها وضعت شروطاً صعبة لقبول الطلاب فيها؛ فإضافة إلى «شهادة البغروت»، ينبغي للطالب اجتياز امتحان القبول المعروف باسم Psychometric، وهو امتحان يستعمل لتصنيف الطلاب بحسب قدراتهم على مواصلة التعليم العالي.

وتستخدم الجامعات المعدل الذي يحصل الطالب عليه في «شهادة البغروت» وامتحان القبول معياراً أساسياً للقبول ولتحديد موضوعات الدراسة. فهناك موضوعات يتحدد عدد الأماكن فيها مسبقاً (طِب؛ حقوق؛ هندسة؛ صيدلة؛ حاسوب؛ إدارة أعمال؛ علم النفس). أمّا الموضوعات الأُخرى، فيقبل فيها كل من حصل على المعدل الذي تقرره الجامعة.*

وعلى الرغم من صعوبة القبول في الجامعات، فإن أعداداً كبيرة من التلاميذ تصر على مواصلة التعليم الجامعي. وقد وجدت الجامعات حلولاً لجزء منهم عن طريق برنامج العام التحضيري الذي يسبق الدراسة الجامعية. ويخصَّص معظم المقاعد في هذا

* في العام الدراسي الحالي ١٩٩٥/١٩٩٦، قررت الجامعة العبرية عدم تحديد المقاعد في كلّيتي الحقوق والطب نظراً إلى المنافسة الشديدة في قبول الطلاب من جانب كلية الحقوق في تل أبيب والجامعات الأجنبية.

البرنامج للجنود المسرحين الذين لم يحصلوا على «شهادة البغروت» الكاملة، وجزء آخر للمهاجرين الجدد. وقد وصل عدد الملتحقين بالعام التحضيري (١٩٩٢/ ١٩٩٣) إلى نحو ٨ آلاف طالب، منهم نحو ٢٧٠٠ من المهاجرين الجدد.

وبحسب المعطيات المتوفرة، يتقدم للالتحاق بالجامعات سنوياً نحو ٢٥ ألف طالب، يُقبل منهم ٧٠٪ تقريباً (٨٢٪ من الأشكناز، و٧٠٪ من الشرقيين، و٥٠٪ من العرب).* أمّا الذين يستطيعون الحصول على اللقب الجامعي في الفترة المحددة (٣ سنوات أو ٤ سنوات، بحسب التخصص)، فتبلغ نسبتهم ٤٠٪ فقط من الطلاب الذين يبدأون دراستهم الجامعية. وهناك نسب عالية من التسرب بين الطلاب الجامعيين تبلغ ٥٥٪ بين الطلاب العرب، و٤٠٪ من الطلاب الشرقيين، و٣٠٪ من التلاميذ الأشكناز.

تشير هذه المعطيات إلى الصعوبة الكبيرة الماثلة أمام القبول في الجامعات والحصول على اللقب الجامعي. وقد كان هذا سبباً مهماً لانتشار مؤسسات التعليم العالي غير الجامعية، وكذلك افتتاح برنامج العام التحضيري في بعض الكليات. وأدى انتشار التعليم العالي أيضاً إلى ظاهرة تدرج الخريجين بحسب الجامعة أو المعهد الذي تخرجوا فيه، وهو ما حدا بالجامعات إلى المنافسة في وضع العراقيل أمام الطلاب الذين يتقدمون للالتحاق بها، وذلك للمحافظة على صبغتها النخبوية. وهي تستطيع أن تفعل ذلك بسبب الأعداد الكبيرة من الأكاديميين الذين يزيدون عن حاجة السوق الإسرائيلية.

ز) أطر التعليم البديل والتعليم المكمل

إلى جانب أطر التعليم العادية التي عرضناها، فإن جهاز التعليم في إسرائيل يشمل عدداً من أطر التعليم الرسمية وغير الرسمية، التي تهدف إلى إثراء المعرفة العلمية لدى الطلاب والمعلمين والكبار. وأشهر أطر التعليم البديل الرسمية إطار التدريب المهني للطلاب الذين يتسربون من المدارس العادية الرسمية. ويمكن لهؤلاء أن يلتحقوا بمراكز التدريب المهني التي تقدم دورات مهنية مدة عام واحد أو عامين. وقد سُن في الكنيست قانون خاص بالشبيبة هو «قانون تعليم الشبيبة، ١٩٥٣»، الذي يضمن للمتسربين من

* في العام الدراسي الحالي ١٩٩٥/ ١٩٩٦، انخفض عدد المتقدمين للجامعات بنسبة ٨٪ بسبب تزايد عدد الكليات الجامعية في أنحاء البلد. ويُلاحظ أن انخفاضاً حاداً حدث في عدد المتقدمين لتخصصات معينة، مثل اللغة العبرية و«اليهودية المعاصرة». ويبدي بعض الجامعات قلقاً بسبب هبوط عدد المتقدمين للالتحاق بمختلف كليات الحقوق بسبب منافسة كلية الحقوق في تل أبيب، على الرغم من أن أقساط التعليم في هذه الكلية تصل إلى نحو ضعفي الأقساط في الجامعات.

المدارس حتى سن ١٨ سنة حقهم في استكمال دراستهم وتدريبهم المهني خلال العمل. ويفرض القانون على أصحاب العمل السماح لهؤلاء بالدراسة في المؤسسات المختصة يوماً واحداً أو يومين في الأسبوع. وهذه المؤسسات تشمل الأنواع التالية: المدرسة الصناعية؛ المدرسة الصناعية المتعددة الأهداف؛ مدرسة الشبيبة المتعلمة؛ حلقات التدريب في معسكرات الجيش؛ دورات خاصة بالشبيبة تعقدها مؤسسات مختلفة. وتشمل الدراسة في هذه المؤسسات ١٢ فرعاً مهنياً، تدرَّس فيها ١٠٣ مهن مختلفة. أمّا التعليم المكمل وغير الرسمي (أو غير المنهجي)، فهو مخصص لتلاميذ المدارس في مختلف المراحل، وتتولاه المراكز الجماهيرية، وحركات الشبيبة، وجمعية حماية الطبيعة، وبيت الطالب أو بيت الشبيبة. كما أن وزارة المعارف تقدم لطلاب المدارس دروساً مكملة من خلال التلفزة التعليمية، التي تبث خلال ساعات الدوام المدرسية.

ويقسم التعليم المكمل للكبار إلى نوعين: الأول، دورات تأهيل واستكمال خاصة بالمعلمين، وهي تُعَد طوعية، لكن وزارة المعارف تشجع الالتحاق بها وتدعمها بتخفيف ساعات دوام المعلمين المشتركين، وبالمرونة في برنامج دوامهم، وباحتساب هذه الدورات في ترقيتهم. وتقدم الوزارة نفسها جزءاً من هذه الدورات، لكن معظم الدورات يتم تنظيمه من قِبَل معاهد التعليم العالي والجامعات. ويشترك في الدورات الاستكمالية كل عام نحو ٦٠٪ من المعلمين في إسرائيل. وتشمل هذه الأطر أيضاً مؤسسات كثيرة جداً تقدم دورات تدريب وتأهيل ودورات استكمالية للكبار. وقد اشترك في هذه الدورات عام ١٩٩٢/١٩٩٣ نحو ١٣٣ ألف شخص.

يتضح من خلال عرض هذه الأطر أن التعليم البديل والمكمل يشكل جزءاً مهماً من جهاز التعليم في إسرائيل. وهو يُساهم في تنمية قدرات القوى العاملة، بما فيها العاملون في مدارس ومؤسسات الجهاز نفسه.

خامساً: خاتمة

حاولنا في هذه الدراسة تقديم صورة واضحة، بقدر الإمكان، عن نظام التربية والتعليم في إسرائيل. وقد عرضنا العملية التربوية والتعليمية، من دون محاولةٍ للتحليل الأكاديمي، منذ مرحلة الطفولة المبكرة حتى نهاية المرحلة الجامعية، بمؤسساتها، وبنيتها، ومضمونها، والهيئات التي تديرها، والقوانين التي تتحكم فيها وتسيرها.

إن نظام التعليم في إسرائيل يتميز بخاصيتين: الأولى هي سيطرة الحكم المركزي وتحكمه في جهاز التعليم وإشرافه المباشر على العملية التربوية والتعليمية، والثانية هي التنوع وتعدد الجهات الرسمية وغير الرسمية التي تؤدي دوراً في تمويل المؤسسات

التعليمية وإدارتها. فمع أن الدولة، ممثلة في وزارة المعارف، هي المسؤول المباشر عن ضمان الخدمات التعليمية في جميع المراحل، فإن مساهمة مختلف الهيئات والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية تؤدي دوراً مهماً في تشييد جهاز التعليم وتطويره، وتوفير أنواع مختلفة من الخدمات، وتنويع مؤسسات التعليم ومساراته واتجاهاته. وتضيف إلى هذا التنوع الحاجة إلى الأخذ في الاعتبار التعدد الأيديولوجي والسياسي والاجتماعي في البلد، ومصالح مختلف الفئات.

واتضح من خلال دراستنا أن التخطيط لجهاز التعليم يأخذ في الاعتبار مختلف حاجات المجتمع، ولا سيما الحاجات الاقتصادية والأمنية. ولذلك فإن التعليم الإلزامي يضمن حداً أدنى من مستوى التعليم والمعرفة لكل فرد، وتعطى أهمية خاصة للتعليم والتدريب والتأهيل المهني والتكنولوجي. لكن يلاحظ من جهة أُخرى أن التخطيط لجهاز التعليم يأخذ في الحسبان ضرورة إنتاج نخبة من العلماء والباحثين في شتى المجالات، وتطوير المواهب الفردية. وقد وضعت الآليات للتوفيق بين مختلف الحاجات بحيث تستعمل أساليب متعددة لدفع الأفراد إلى مواصلة التعلم، وتستعمل في الوقت نفسه آليات للانتماء والتصنيف، بحيث يمكن وصول النخبة من ذوي القدرات والمواهب الخاصة إلى أعلى درجات السلم العلمي. وقد استطاع جهاز التعليم حتى الآن ضمان إنتاج القوى البشرية اللازمة للتطوير الصناعي والزراعي، والبحث العلمي والتكنولوجي، والإدارة، بحيث تستطيع الدولة ضمان نوع من التفوق في مجالات كثيرة، وليس فقط توفير حاجاتها في هذه المجالات.

الفَصْلُ الثّامِن

المؤسّسة العَسْكرِيّة

محمّد زهـير ديـاب

مقدمة

تمثل القدرة العسكرية الإسرائيلية عنصراً رئيسياً في تكوين الدولة العبرية وديمومتها. فقبل إعلان إنشاء إسرائيل في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، تشكلت عدة منظمات عسكرية وشبه عسكرية مثل هاشومير (الحارس)، والهاغاناه (منظمة الدفاع اليهودية)، والبلماح (القوات الصدامية) والإرغون (المنظمة العسكرية الوطنية)، وليحي (المقاتلون في سبيل حرية إسرائيل)، المعروفة بعصابة شتيرن نسبة إلى مؤسسها. وشملت مهماتها حماية المستوطنات ضد نشاط المقاومة الفلسطينية، والاعتداء على القرى العربية وسكانها وعلى الجنود البريطانيين ومنشآتهم العسكرية والمدنية، على الرغم من مساعدة كثير من الضباط البريطانيين لمنظمتي الهاغاناه والبلماح تدريباً وعتاداً.

وفي ٢٦ أيار/مايو ١٩٤٨، أصدر رئيس الحكومة ووزير الدفاع آنذاك، دافيد بن ـ غوريون، قراراً بتوحيد معظم هذه المنظمات فيما سمي جيش الدفاع الإسرائيلي، والاختصار بالعبرية تساهل، لتكون قوات مسلحة نظامية، وغير مسيّسة، وخاضعة للسلطة المدنية التي تقرر شؤون الحرب والسلام. وقد أرسى بن ـ غوريون تقليداً تضع وزارة الدفاع بموجبه أسس الاستراتيجية الشاملة أو المفهوم الأمني الاستراتيجي أو القومي، بينما تتولى هيئة الأركان العامة صوغ العقيدة العسكرية القتالية ومتطلباتها العملياتية والتكتية.

ويتميز المجتمع الإسرائيلي بصبغة عسكرية شاملة وقوية، وجميع الإسرائيليين، رجالاً ونساءً، القادرين على حمل السلاح يؤدون الخدمة الإلزامية. وينطبق على هذا المجتمع وصف المجتمع المسلح، أو «الأمة المسلحة»، كما يصف الإسرائيليون أنفسهم فعلاً. وتشابك المؤسسة العسكرية مع مجالات متعددة من النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي واضح، سواء في مجال الاستيطان عبر تنظيم الناحل (كتائب الشبيبة المحاربة) التابع لهيئة الأركان والمتمركز في المستوطنات الحدودية، أو في مجال الصناعات العسكرية، أو في انصراف نسبة عالية من الضباط الكبار إلى العمل السياسي بعد تقاعدهم ودخولهم في الخدمة الاحتياطية.

أولاً: المفهوم الأمني الاستراتيجي

من أقوال موشيه دايان، الذي شغل منصب رئيس الأركان ثم منصب وزير الدفاع، أن: «إسرائيل ليس لديها سياسة خارجية، وإنما سياسة دفاعية فقط.» أي أنه عوضاً من

أن تكون الاستراتيجية الشاملة في خدمة تحقيق أهداف السياسة الخارجية، كما هي الحال في معظم الدول، فإن إسرائيل تضع سياستها الخارجية في خدمة استراتيجيتها الشاملة أو مفهومها الأمني.

ومنذ تأسيس دولة إسرائيل، طرأ على المفهوم الأمني الإسرائيلي بعض التعديلات نتيجة الحروب العربية ـ الإسرائيلية والمتغيرات والمعطيات الجغرافية والسياسية الناجمة عنها. إلا إن العنصر الأساسي في هذا المفهوم كان، ولا يزال، إلى حد كبير، ردع الدول العربية، ولا سيما دول المواجهة الأساسية ومنظمة التحرير الفلسطينية، منفردة أو مجتمعة (أو بدعم دول عربية أُخرى، كالعراق والسعودية وليبيا)، عن التفكير أو عن العمل على إلغاء الكيان العبري عبر الوسيلة العسكرية.

ويتقدم هدف الردع على هدف تحقيق السلام فيما إذا حدث تعارض بينهما. فعلى الرغم من اتفاقات الهدنة المعقودة في إثر الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى (١٩٤٨ـ ١٩٤٩)، التي تعتبر اعترافاً ضمنياً بواقع وجود كيان صهيوني، وعلى الرغم من قرار أعضاء جامعة الدول العربية سنة ١٩٥٠ بجواز عقد معاهدات صلح مع إسرائيل بشرط أن تنفذ هذه قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية، فقد فسرت إسرائيل الخطاب السياسي العربي بأنه يهدف إلى تدمير الدولة العبرية، وذلك لرفض العرب الاعتراف بها سياسياً ودبلوماسياً، ورفضهم إقامة علاقات سلمية معها. وقد طرأ بعض التغيير على هذا المفهوم، على الأقل ظاهرياً، بعد معاهدة الصلح مع مصر سنة ١٩٧٩، ومن ثم اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير سنة ١٩٩٣، الذي تبعته معاهدة السلام مع الأردن سنة ١٩٩٤. غير أن المفهوم الاستراتيجي الإسرائيلي لم يتبدل فيما يتعلق بضرورة ردع الأطراف العربية عن القيام بعمل عسكري ضدها، وفي حال فشل الردع، وجوب توفير القدرة العسكرية الكافية لإحباط هذا المجهود العسكري، ونقل الحرب إلى أرض الدولة المهاجِمة، والعمل على تدمير قواتها. ويُضاف إلى هذا المفهوم ضرورة إنهاء الحرب في أقصر وقت ممكن لتجنب الحرب الطويلة المدى والحرب الاستنزافية، وكذلك ضرورة إلحاق خسارة فادحة بالطرف العربي المهاجم لئلا تُجبر إسرائيل على تقديم تنازلات سياسية أو إقليمية فيما بعد. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف بدوره تفوقاً عسكرياً واضحاً على أية تشكيلة محتملة من الخصوم. هذا وقد صيغ المفهوم الاستراتيجي الإسرائيلي استناداً إلى الاعتبارات التالية:

١ ـ صغر القاعدة الديموغرافية الإسرائيلية بالنسبة إلى القوة البشرية العربية، وهو الذي لا يسمح لإسرائيل بالتعبئة العسكرية الشاملة لفترة طويلة.

٢ ـ التفاوت في الموارد البشرية والاقتصادية الذي يسمح، نظرياً، لبعض الأطراف العربية باتباع استراتيجية الحرب الطويلة المدى.

٣ ـ صغر مساحة إسرائيل الجغرافية.

٤ ـ إمكان تدخل الدول الكبرى منفردة أو مجتمعة لوقف القتال قبل أن تتمكن إسرائيل من إنجاز الهدف المحدد أو القرار العسكري بهزيمة الطرف المهاجم. وعلى ذلك، سعت إسرائيل دائماً للحصول على دعم دولة كبرى على الأقل لتحييد دولة كبرى أُخرى قد تتدخل لمصلحة الطرف العربي.

وكان القادة الإسرائيليون واستراتيجيوها قد بدأوا منذ الخمسينات بالحديث عن مشكلة غياب العمق الاستراتيجي الذي من شأنه أن يمكّن إسرائيل من امتصاص أية مبادرة هجومية عربية وإبقائها بعيدة عن مراكزها السكانية والاقتصادية الحيوية. فدايان اعتبر في سنة ١٩٥٥ أن إسرائيل بكاملها هي منطقة «حدودية». ومن هذا المنطلق، بدأ التفكير في التوسع على حساب الأراضي العربية، وخصوصاً ما بقي من الأرض الفلسطينية، أي الضفة الغربية بما فيها القدس العربية، وغزة، وكذلك على حساب مصادر المياه العربية، وبالأخص مصادر نهر الأردن في سورية ولبنان والأردن، إضافة إلى المياه الجوفية في الضفة الغربية. وبذريعة المحافظة على أمن الكيان العبري، وُضعت أهداف توسعية تنفي أية صفة دفاعية عن المفهوم الأمني الإسرائيلي. وقد تحققت هذه الأهداف فعلاً في حرب سنة ١٩٦٧.

واستتبع هذا المفهوم الاستراتيجي صوغ «ذرائع حرب»، بطل مفعول بعضها عملياً بسبب معاهدتي الصلح مع مصر والأردن (وهذا ما قد ينسحب على سورية ولبنان في حال التوصل إلى حالة السلم)، لكنها تبقى نظرياً قائمة إذا ما انهارت العملية السلمية الجارية. ومن هذه الذرائع:

١ ـ قيام حشود عسكرية عربية على أي جانب من حدود إسرائيل.

٢ ـ إغلاق المضائق أو الممرات المائية، أو أية خطوط بحرية أو جوية.

٣ ـ ازدياد نشاط العمليات الفدائية إلى حد لا تكفي معه العمليات الانتقامية لوقفها أو الحد منها.

٤ ـ تغيير ميزان القوى العسكرية على حدود إسرائيل الشرقية نتيجة دخول قوات دولة أُخرى إلى الأردن، أو قيام وحدة سورية الطبيعية أو إنشاء أو قيام دولة فلسطينية معادية على حدود إسرائيل.

٥ ـ تهديد الأمن الإسرائيلي بسبب حصول الأطراف العربية على أفضلية نوعية في سباق التسلح (مثل التسلح النووي).

٦ ـ عدم السماح بتحويل مصادر المياه في لبنان أو في الجولان أو الأردن في غير مصلحة إسرائيل. ولم تكن هذه الذرائع تعني شنّ الحرب بصورة آلية، وإنما لتسبب باتخاذ قرار بذلك بحسب الأوضاع الإقليمية والدولية. وتضمن المفهوم الأمني

الإسرائيلي كذلك اعتبار كل دولة عربية مسؤولة عن أي نشاط عدائي ضد إسرائيل انطلاقاً من أراضيها، والقيام بتطوير صناعة عسكرية محلية بغية تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي، وامتلاك الخيار النووي لممارسته عند الضرورة. وقد وضِع المفهوم الاستراتيجي العام لا بهدف الحفاظ على أمن الدولة فحسب، بل أيضاً للمحافظة على «الهوية اليهودية» بصورة أعمّ، الأمر الذي استتبع بالتالي وجوب حماية اليهود في أي مكان في العالم، والعمل على توثيق العلاقة بالجوالي اليهودية المنتشرة في دول أخرى مصدراً دائماً لدعم إسرائيل على الصعيد المالي والبشري والسياسي.

وحينما تولى أريئيل شارون وزارة الدفاع سنة ١٩٨١، انطلق من ضرورة تثبيت «العمق الاستراتيجي» من أجل وضع نظام دفاعي إقليمي مكون من المستوطنات المحيطة بحدود إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان والجليل والنقب، باعتبارها مختلفة عن المستوطنات التي أقيمت لأسباب دينية أو اقتصادية. كما وسع شارون الاهتمامات الأمنية لتشمل أية دولة عربية، علاوة على دول الطوق، بالإضافة إلى «دول الجوار» مثل إيران وتركيا وباكستان والقرن الإفريقي، وأعلن تصميم إسرائيل على منع أية دولة مواجهة حالية أو مستقبلية من الحصول على السلاح النووي. وأضاف إلى نظام «ذرائع الحرب» أي إخلال بالتدابير الأمنية مع مصر وسورية، طبقاً لمعاهدة الصلح مع الأولى واتفاق فصل القوات لسنة ١٩٧٤ مع الثانية، وذلك إلى جانب أي تغيير في الوضع القائم («الشريط الأمني») في الجنوب اللبناني بعد «عملية الليطاني» سنة ١٩٧٨.

هكذا جرى تغيير مفهوم الحفاظ على الوضع القائم، أي بالأساس حماية الدولة اليهودية ضمن حدود سنة ١٩٤٨ـ ١٩٤٩، ليتركز بين حربي سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٧٣ على المحافظة على القسم الأكبر من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، وإقامة نظام إقليمي تتعايش من خلاله إسرائيل مع الدول العربية مع ترك مسألة الحدود إلى أن تتم تسويتها بالتفاوض بشأن حل سياسي نهائي.

غير أن مفهوم الردع تعرض لاهتزاز كبير في ذهن القادة والاستراتيجيين الإسرائيليين في إثر قيام مصر وسورية بشن حرب سنة ١٩٧٣. وكان منطلق التفكير الإسرائيلي أن حرب سنة ١٩٦٧ أثبتت التفوق النوعي الإسرائيلي وقدرة إسرائيل على تحطيم الجيوش العربية عبر القوة النارية المتمثلة بسلاحها الجوي ذي الذراع الطويلة، وبناء عليه، فما عليها إلا الانتظار حتى تبدأ الدول العربية منفردة أو مجتمعة بالتفاوض بشأن القضايا الحدودية وقبول الشروط الإسرائيلية في هذا الصدد. إلا إنه عوضاً من ذلك، اعتبرت مصر وسورية الاحتلال حافزاً لتحدي الردع الإسرائيلي، وحيدت إلى حد ما تفوق السلاح الجوي الإسرائيلي بشبكة دفاع جوية كان أهم عنصر فيها صواريخ

أرض - جو، الأمر الذي سمح لمصر وسورية بتحقيق بعض الإنجازات العسكرية، إضافة إلى عامل المفاجأة الاستراتيجية.

وفي الثمانينات، بدأ عامل آخر بالتأثير في قدرات إسرائيل الرادعة، وذلك بامتلاك العراق وسورية قوة صاروخية ضاربة ورؤوساً كيميائية (وإن كان العراق فقدها في الوقت الراهن عقب حرب الخليج سنة ١٩٩١). وهكذا، فمن الجائز القول إن حرب سنة ١٩٦٧، وتطوير القدرة النووية الإسرائيلية قد ضمنا لإسرائيل وجودها ضمن حدود سنة ١٩٦٧، إلى حد كبير، لكن حرب سنة ١٩٧٣ أثبتت أن الردع التقليدي، وحتى النووي، لا تشمل فاعليتاهما الحرب المحدودة الأهداف التي قد تشنها دولة عربية مستقبلاً لتحرير أرضها المحتلة.

ثانياً: العقيدة العسكرية القتالية

بناءً على المفهوم الاستراتيجي، وضعت إسرائيل أسس عقيدتها العسكرية القتالية لقواتها المسلحة طبقاً للشروط والعوامل الملائمة لإسرائيل. فالتفوق العسكري يجب أن يؤسس على المزايا النوعية بعناصرها المعنوية والثقافية والعلمية والتقنية. وكي تتمكن القوات المسلحة من تنفيذ مهماتها القتالية، استند تنظيمها وتشكيلها إلى المبادىء المتكاملة والمترابطة التالية:

١ - تجنيد جميع الموارد القومية، واستخدامها في وقت الحرب. فالقوات البرية المؤسسة على مبدأ الميليشيا تسمح بتعبئة أكبر عدد ممكن من الرجال والنساء في سن الخدمة العسكرية. ونظام «الدفاع الإقليمي» يتيح أيضاً الاستفادة من العناصر التي هي دون سن الخدمة الإلزامية أو تجاوزتها.

٢ - وفي حين أن معظم القوات البرية مشكل من عناصر الاحتياط لأسباب تتعلق بنقص الموارد البشرية والاقتصادية قياساً بالقوات العربية المؤلفة في غالبها من القوات النظامية الدائمة، فإن وحدات الاستخبارات العسكرية والقوات الجوية والبحرية تتشكل في أغلبها من القوات النظامية بسبب طبيعتها ومهماتها؛ فعناصر الاستخبارات توفر، كما هو مفترض، إنذاراً مبكراً يتيح استدعاء كامل الاحتياط خلال ٤٨- ٧٢ ساعة. ويُعتمد على سلاح الجو لتغطية عملية التعبئة العامة ونشر القوات البرية ودفعها إلى مسارح العمليات عبر ضرب وتحييد فعالية القوات الجوية المعادية، وتقديم الدعم الأرضي لصدّ أي هجوم عربي من قبل القوات المتمركزة في المواقع الأمامية حتى اكتمال وصول قوات الاحتياط والانتقال إلى الهجوم المضاد في أقرب موعد ممكن. وبالتالي، توضح طبيعة هذه المهمات الأهمية التي توليها إسرائيل لتطوير سلاحها الجوي ليكون متفوقاً

بدرجة عالية على أسلحة الجو العربية، كمّاً ونوعاً وتدريباً. ويُعامل سلاح البحرية كقوة نظامية وضاربة في حالة استعداد دائمة لحماية المياه الإقليمية ومنع عمليات الإنزال البحري على الشواطىء الإسرائيلية، سواء في حال السلم بواسطة مجموعات فدائية، أو خلال الحرب من قبل الجيوش العربية.

٣ ـ ونظراً إلى الافتقار إلى العمق الاستراتيجي الطبيعي، فلا بد من إيجاده اصطناعياً بواسطة «المناطق الدفاعية»؛ فالمستوطنات تعتبر مراكز قتالية في وقت الحرب. وقد طرأ على هذا المبدأ بعض التعديل بعد حرب سنة ١٩٦٧ والانسحاب من سيناء سنة ١٩٨٢، لكنه يبقى جوهرياً مطبقاً داخل إسرائيل في حدود سنة ١٩٦٧، وفي انتظار الانسحاب الكامل من قطاع غزة والضفة الغربية والجولان والجنوب اللبناني، يطبق في تلك المناطق أيضاً. غير أن تجربة حرب سنة ١٩٧٣ في الجولان أثبتت فشل هذا المبدأ، حيث جرى إخلاء معظم المستوطنات لاستحالة الدفاع عنها أمام اندفاع المدرعات السورية. وهذا ما ينقض مفهوم «المستوطنات الأمنية». فالحرب الحديثة حرب متحركة في العمق ولا قيمة للمستوطنات على الصعيد العسكري إذا لم تكن مرتبطة بخطوط دفاعية متكاملة ومتداخلة، وتتمركز فيها القوات العسكرية القادرة على القتال.

٤ ـ إن أحد المبادىء القتالية الإسرائيلية المركزية هو ضرورة القيام بالضربة الاستباقية الإجهاضية، وذلك باستخدام سلاح الجو على نحو خاص بهدف الاحتفاظ بالمبادرة والتمكن من تعبئة الاحتياط، وكذلك نقل الحرب إلى أرض الخصم في أسرع وقت ممكن، وبالتالي إرباكه وتحييد هجومه. وبينما طبق هذا المبدأ في حربي سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٦٧ وأعطى نتائجه المطلوبة، فإنه لم يستخدم في حرب سنة ١٩٧٣ لاعتبارات سياسية، على حد زعم الإسرائيليين. وكما طبق إلى حد ما في غزو لبنان سنة ١٩٨٢، غير أن سورية نجحت في نقل وحدات مدرعة ومدفعية إلى لبنان لاحتواء الهجوم الإسرائيلي في البقاع على الرغم من التفوق الجوي الإسرائيلي.

٥ ـ تعتمد العقيدة القتالية الإسرائيلية بصورة أساسية على استراتيجية الاقتراب غير المباشر، وهو ما يتطلب تطبيق المفاهيم العملياتية والتكتية للحرب الخاطفة وعناصرها من تأمين السرعة والحركة والمناورة، والتنسيق والتعاون الوثيق بين مختلف صنوف الأسلحة لضمان تنفيذ العمليات المشتركة. فاستراتيجية الاقتراب غير المباشر تهدف إلى الإخلال بتوازن الخصم وإرباكه من خلال جعل هدف محور التقدم الرئيسي للقوات الإسرائيلية، عبر خطوط الخصم الأقل مقاومة وتوقعاً لهذا التقدم، والوصول في أسرع وقت ممكن إلى الأنساق الخلفية للخصم من مراكز قيادات واتصالات وإسناد مدفعي ودعم لوجستي. وتقتضي هذه الاستراتيجية تجنب الدخول في مجابهة مباشرة مع قوات

الخصم في مراكز دفاعية ساكنة، والعمل على إشغالها فقط بقوات فرعية. أمّا إذا كان الخصم في حال التقدم، يقسم الجهد العسكري لاحتواء هذا التقدم، مع محاولة الاقتراب غير المباشر طبقاً للموازنة بين الوسائل المتوفرة وأولية الأهداف المطلوب تحقيقها.

نفذت إسرائيل هذه الاستراتيجية ضد مصر بسهولة نسبية في حربي سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٦٧، مع اختلاف الأسباب في كل منهما. ففي الأولى كان لاشتراك بريطانيا وفرنسا الأثر الأكبر في إرباك القوات المصرية، ويعود النجاح الفائق في الثانية إلى الضربة الاستباقية الإجهاضية التي حيدت سلاح الجو المصري. أمّا في حرب سنة ١٩٧٣، فلم تستطع إسرائيل استرداد زمام المبادرة وتطبيق استراتيجية الاقتراب غير المباشر إلا بعد عشرة أيام تقريباً من بدء الحرب؛ حين استغلت «الثغرة» في الدفاعات المصرية وعبرت قناة السويس لحصار الجيش الثالث. وعلى الجبهة السورية، اضطرت إسرائيل إلى التركيز على احتواء الهجوم المدرع السوري الكثيف وصدّه، ومن ثم التقدم إلى ما وراء خطوط وقف إطلاق النار. لكنها لم تتمكن من اختراق خط الدفاع الأساسي عن دمشق، فحاولت الهجوم باقتراب غير مباشر من الشرق، لكن ذلك تزامن مع بدء وصول القوات العراقية، فاضطرت إلى وقف الهجوم والالتفات إلى الجبهة المصرية مخافة الدخول في اشتباكات استنزافية. ونجحت القوات الإسرائيلية بصورة نسبية في تطبيق هذه الاستراتيجية في لبنان سنة ١٩٨٢، ويعود ذلك إلى طبيعة الانتشار الفلسطيني والسوري المتبعثر وإلى الطبيعة الطبوغرافية لمسرح المعركة.

٦ ـ في حال قيام أكثر من خصم عربي بشن هجوم على جبهتين أو أكثر، يجري التركيز على الطرف الأقوى لتحييده ومن ثم يجري الالتفات إلى الخصم الأضعف. وقد طبق هذا بنجاح سنة ١٩٦٧ بإخراج مصر من الحرب، لكن نظراً إلى طبيعة الهجوم المدرع السوري سنة ١٩٧٣ وضيق رقعة الجولان، فضّلت إسرائيل تحييد ذلك الهجوم أولاً وإخراج سورية من الحرب ومن ثم الالتفات إلى الجبهة المصرية، كون عمق صحراء سيناء يعطيها الوقت الكافي للانتقال إلى مرحلة الهجوم، بعد احتواء الهجوم المصري. وفي أية حال، فإن القوات المصرية لم تتقدم إلى الممرات الاستراتيجية بعد الوقفة التعبوية التي تلت عبور القناة مباشرة، وهو ما مكّن إسرائيل من ضرب التنسيق الاستراتيجي بين مصر وسورية.

٧ ـ تعتمد العقيدة القتالية الإسرائيلية أيضاً على المرونة في التنفيذ، وإعطاء زمام المبادرة لآمري الوحدات المقاتلة، والتمتع إلى حد ما باستقلالية القرارات التكتية؛ فهناك توجه قوي إلى تجنب مركزية القرار كي لا يهدر الوقت وتضاع الفرص. فالخطط توضع بصورة أساسية لتحديد الأهداف، مع إعطاء هامش يسمح بالتغيير طبقاً للأوضاع

الناشئة في مسرح المعركة. فمع أن التشكيل الأساسي القتالي للقوات الأرضية أصبح الفرقة («الأوغدا») أو ما يعادلها، فلا يزال قادة الألوية يتمتعون بحرية في تنفيذ الخطط الموضوعة تكتياً لاستغلال الفرص والارتجال. وإذا اقتضت الضرورة فإنه حتى لقادة الكتائب والسرايا حرية التصرف في حالات استثنائية. وهذه المرونة تتطلب بدورها بذل الجهد الكبير في تدريب القادة من الصفين المتوسط والأدنى. وفي غزو لبنان سنة ١٩٨٢، تم أول مرة تبنّي تشكيل الفيلق، أي قيادة وهيئة أركان في تصرفهما عدة فرق.

٨ ـ الاعتماد على النوعية أكثر من الاعتماد على الكمية فيما يتعلق بالعتاد والسلاح والعناصر البشرية. فطبقاً للاستراتيجيين الإسرائيليين، من الممكن في المستقبل أن يبرز تفوق بشري عسكري عربي يتطلب توفر أفضل الأسلحة المتطورة من النسق الأول، وضمان صيانتها المعقدة، بالإضافة إلى التركيز على التدريب وإعداد الكفاءات التقنية، والاحتفاظ بالروح المعنوية العالية للعناصر العسكرية. غير أن حرب سنة ١٩٧٣ أظهرت سرعة وتيرة استهلاك الذخيرة، وضرورة توفر قطع الغيار بكميات كبيرة، وارتفاع معدل التدمير للعتاد والسلاح، وهذا ما دفع إسرائيل إلى اعتماد مبدأ الكم إلى حد ما في بعض أنواع السلاح، كالمدرعات وناقلات الجنود المدرعة القتالية، وذلك لسهولة تدميرها من قِبل مشاة الخصم المزودين بالذخائر «الذكية» الدقيقة التصويب. كما أن القوة النارية لسلاح المدفعية رُفعت بصورة ملحوظة أيضاً. فإضافة إلى التركيز على الإنتاج المحلي وشراء المعدات والأسلحة، جرى منذ سنة ١٩٨١ اعتماد التخزين المسبق للعتاد والأسلحة والذخيرة الأميركية، طبقاً لاتفاق التعاون الاستراتيجي بين الدولتين، وإن كان يحظر استخدامها بصورة منفردة من قبل إسرائيل من دون تأمين الموافقة المشتركة. وتدّعي إسرائيل أيضاً أن القوات العربية حققت قفزات من حيث النوع والكم، الأمر الذي يوجب على إسرائيل الاحتفاظ بالتوازن العددي النسبي، أي ١ إلى ٣ على الأقل، مع التفوق النوعي.

٩ ـ نظراً إلى ضيق القاعدة الديموغرافية، وحفاظاً على الروح المعنوية للسكان المدنيين والقوات المسلحة، يُعتمد مبدأ الإقلال من الخسائر، سواء القتلى أو الجرحى، بكل وسيلة ممكنة. ويتطلب هذا المبدأ الاعتماد إلى أقصى حد ممكن على القوة النارية والحرب الآلية. وفي المقابل، يعتبر هذا العامل نقطة الضعف الأساسية في المذهب القتالي الإسرائيلي، إذ يمكن استغلاله من قِبل الأطراف المعادية.

ثالثاً: تشكيلة القوات المسلحة وعتادها

تتولى هيئة الأركان العامة المشتركة، برئاسة رئيس هيئة الأركان العامة، الإشراف

على الأسلحة الرئيسية الثلاثة، وإن كانت قيادتا سلاحي الجو والبحرية تتمتعان باستقلال ذاتي. والأركان العامة مقسمة إلى أركان منسِّقة وأركان مهنية، كما توجد هناك قيادات ميدانية وتنظيمية. ويعتبر رئيس هيئة الأركان العامة القائد العسكري الأعلى للقوات المسلحة، ويحمل رتبة «راف ألوف» (جنرال).

أ) هيئة الأركان العامة

وهي تشكل القيادة العليا للقوات المسلحة، وتتولى أيضاً القيادة المباشرة للقوات البرية. ويبقى دور قيادة الأسلحة البرية تنظيمياً، أي غير ميداني قتالي، خلافاً للقيادتين الجوية والبحرية المنفصلتين؛ فهما عملانيتان.

وتضم هيئة الأركان العامة الشُعب المنسِّقة التالية: الأركان العامة؛ المستودعات؛ الطاقة البشرية؛ الاستخبارات. أمّا الأركان المهنية فتضم قادة مختلف الأسلحة، وضابط التثقيف الرئيسي، وضابطة سلاح النساء الرئيسية، والحاخام العسكري الرئيسي، والمدعي العام العسكري. بينما تقسم شعبة التخطيط إلى شعبتين، إحداهما تابعة لهيئة الأركان العامة والأُخرى تابعة لوزارة الدفاع.

(١) شعبة الأركان العامة:

وهي أهم الشُعب، ورئيسها ينوب عن رئيس الأركان في حال غيابه. وكانت سابقاً تدعى شعبة العمليات. وتتولى هذه الشعبة التنسيق والإشراف على أنشطة الأسلحة البرية، بواسطة قسم العمليات لإعداد الخطط القتالية والعملياتية والمناورات لقوات الجيش. وتشرف كذلك على الاتصالات، والإلكترونيات، وقيادة التدريب، والدفاع الإقليمي، والاستيطان، والحكم العسكري، والدفاع المدني، ووحدة الحاسبات الإلكترونية، وقيادة الناحل.

(٢) شعبة الاستخبارات العسكرية («أمان»):

تتولى بصورة رئيسية جمع المعلومات عن جيوش الدول العربية المتاخمة لإسرائيل، وعن الجيش العراقي، فضلاً عن جيوش الدول العربية الأُخرى التي يمكن أن تدعم ما كان يسمى دول المواجهة. وتتولى أيضاً جمع المعلومات عن الأوضاع السياسية والاقتصادية في هذه الدول، وقد أضيفت إيران إليها أخيراً. وتقدم هذه الشعبة أيضاً تقويمات لقدرات ونيات تلك الدول، وبالتالي فإن الشعبة مقسمة إلى أقسام مختلفة بحسب وظائفها، كجمع المعلومات وإجراء الأبحاث والاتصالات الخارجية والرقابة والاستطلاع الميداني للأسلحة الرئيسية الثلاثة. وفي سنة ١٩٧٦ أُنشئت «وحدة

ضابط الاستخبارات الرئيسي»، وتختصر بـ «سلاح الاستخبارات»، وهي تابعة لشعبة الاستخبارات العسكرية، وتتولى الشؤون التنظيمية والتدريبية.

ونظراً إلى إخفاق هذه الشعبة في توقع حرب سنة ١٩٧٣، لم يعد تقويم نيات الخصوم العربية حكراً عليها، وإنما تشاركها في هذه المهمة حالياً «شعبة البحث السياسي والعلاقات الخارجية» في وزارة الخارجية، و«مؤسسة الاستخبارات والمهمات الخاصة» («الموساد») التابعة لرئيس الحكومة مباشرة. كما شُكلت «لجنة رؤساء المصالح الاستخباراتية» لدرس جميع التقويمات بصورة جماعية والبحث فيها.

(٣) شعبة التخطيط:

وتقوم بالتخطيط لعملية بناء القدرات العسكرية وتطويرها، ووضع أسس العقائد القتالية المطلوبة وسياسة الأمن القومي، والدروس المستخلصة من الحروب، والتقويمات الاستراتيجية ـ السياسية العامة، وما يتصل بالمفاوضات مع الدول العربية والدول الأخرى. وفي سنة ١٩٧٨ قُسمت شعبة التخطيط إلى شعبتين منفصلتين، الأولى «شعبة الأمن القومي» وتتبع وزارة الدفاع، والثانية «شعبة التخطيط في هيئة الأركان»، وينحصر نشاطها في الموضوعات العسكرية البحتة.

(٤) شعبة الطاقة البشرية:

تشرف على التخطيط للطاقة البشرية من سن الخدمة العسكرية الإلزامية حتى الخدمة الاحتياطية والدفاع المدني، ويتبعها ضابط التثقيف السياسي، وضابطة سلاح النساء الرئيسية، وضابط الشرطة العسكرية الرئيسي، وضابط الصحة الرئيسي، وقيادة «الغدناع» (كتائب الشباب)، والحاخامية العسكرية، والمدعي العام العسكري.

(٥) شعبة المستودعات:

تتولى التخطيط لحاجات الإمداد والتموين للجيش، والتوجيهات المتعلقة بنوعية المعدات (باستثناء الأسلحة) والأبنية العسكرية، والإشراف على مراكز الصيانة. وتتولى الشعبة أيضاً التنسيق بين الأسلحة العاملة في مجال الإمداد والتموين، وهي أسلحة التسليح والصيانة والهندسة والاتصالات والإلكترونيات والخدمات الطبية.

ب) القيادات العسكرية

توجد سبع قيادات، ثلاث منها ميدانية في المناطق العسكرية الثلاث: الشمال والوسط والجنوب، وأربع قيادات تنظيمية غير ميدانية، وهي قيادات الناحل و«الغدناع» والتدريب والأسلحة البرية. وتتولى قيادة منطقة الشمال مسؤولية منطقة الجليل،

والحدود مع لبنان وسورية، ووادي بيسان على الحدود مع الأردن. أمّا قيادة منطقة الوسط، فتشرف على الجزء الأوسط من إسرائيل والضفة الغربية المحتلة، بينما تتولى قيادة منطقة الجنوب مسؤولية الدفاع عن منطقة النقب والحدود مع مصر. وقيادات المناطق هي الإطار الإقليمي، وتتولى المسؤولية العملياتية والإدارية للقوات البرية فيها. وتعاون قائد المنطقة هيئةُ أركان متعددة المهمات.

ج) الأسلحة والخدمات المختلفة

تتفاوت درجة الاستقلالية للأسلحة والخدمات في القوات المسلحة الإسرائيلية تبعاً لأهمية وظائفها. فسلاحا الجو والبحرية يتمتعان باستقلال ذاتي يفوق استقلال الأسلحة الأُخرى، لكنهما يخضعان طبعاً لهيئة الأركان العامة من حيث تنفيذ الخطط العامة القتالية. أمّا قيادة الأسلحة البرية التي شُكلت سنة ١٩٨٣، فتضم أسلحة المشاة والمظليين والمدرعات والمدفعية والهندسة وقسم الاستخبارات الميدانية (أي الاستطلاع). وهي تتولى إعداد القوات البرية في مجال العقيدة القتالية، وتطوير المعدات، والتأهيل والتدريب والطاقة البشرية، لكنها لا تتولى السيطرة على القوات المقاتلة التي تتبع لشعبة الأركان العامة. وقد أسست هذه القيادة في ضوء تجربة حرب سنة ١٩٧٣ لتعزيز التنسيق والتعاون بين صنوف الأسلحة البرية، وتنفيذ العقائد القتالية المنسجمة مع متطلبات الحرب الحديثة.

أمّا الأسلحة والخدمات الأُخرى التابعة لهيئة الأركان فهي: التسليح، والاتصالات، والإلكترونيات، والصيانة، وجهاز التثقيف، وشؤون الأفراد، والنساء، وسلاح الناحل الذي يجمع بين التدريب العسكري والعمل الزراعي الاستيطاني، ومنظمة «الغدناع» التي تنشط في المدارس المتوسطة لتوفير الثقافة العسكرية والتدريب الأولي، وكذلك الحاخامية العسكرية والمستشار المالي لرئيس الأركان، وسلاح الخدمات الطبية، وإدارة الناطق العسكري. ومن حيث إعداد الضباط القادة، فهناك كلية الأمن القومي، التي تدرب المسؤولين المدنيين أيضاً، وكلية الأسلحة المشتركة للقيادة والأركان.

د) القدرات القتالية

بلغت ميزانية الدفاع الإسرائيلية سنة ١٩٩٥ نحو ٨,٣ مليارات دولار، وهو مبلغ يشكل ١٠,٣٪ تقريباً من إجمالي الناتج المحلي، علماً بأن المساعدة الأميركية العسكرية السنوية المستمرة تبلغ ١,٨ مليار دولار، والاقتصادية ١,٢ مليار دولار. ويعكس هذا

قدرة عسكرية ضخمة بالنسبة إلى بلد صغير كإسرائيل عدد سكانه نحو ٥,٢ ملايين نسمة، ٨٢٪ منهم من اليهود. وعلى الرغم من صِغَر القاعدة البشرية نسبياً، فقد جرى استثمارها بفعالية في مجال تطوير قدرة عسكرية ذات كفاءة عالية، فضلاً عن القدرة النووية. وقد ترجمت هذه القدرة القتالية عملياً في الأسلحة الرئيسية الثلاثة:

(١) القوات البرية:

التشكيل القتالي الرئيسي في القوات البرية هو الفرقة بعد حرب سنة ١٩٦٧ (كان تشكيلها موقتاً في أثناء حربي سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٦٧). وتتألف الفرقة الدائمة عادة من ثلاثة إلى خمسة ألوية، بحيث يتراوح عديد الفرقة بين ١٥,٠٠٠ و٢٠,٠٠٠ جندي، وتشمل تشكيلات المدرعات والمشاة الميكانيكية والمظليين والمدفعية والهندسة والخدمات والوحدات اللوجستية، طبقاً للمهمات القتالية. وفي حرب سنة ١٩٨٢، شُكلت قيادة فيلق لتشمل ٣ ـ ٤ فِرق، والآن هناك هيكلية قيادة فيلقين، لكن من دون تحديد الفرق التابعة لأي منهما، وإنما يترك ذلك إلى حين نشوب حرب جديدة. وقد كان هناك في البدء معارضة لتشكيل الفرق، ومن ثم الفيلق، لأن ذلك يتعارض مع مبدأ المرونة، إلا إن ضرورة التعاون بين صنوف الأسلحة في الحرب الحديثة ونمو القدرة العربية عددياً فرضا على إسرائيل تبني تشكيل الفرق بقيادات دائمة، إلى جانب قيادة الفيلقين التي لها هيئة أركان دائمة، إضافة إلى ارتفاع عديد الجيش الإسرائيلي. أمّا اللواء، فيُشكل بدوره من ٤ كتائب، والكتيبة من ٣ ـ ٤ سرايا. ويبلغ تعداد القوات البرية الآن نحو ٤٩٩ ألفاً: ١٣٦ ألف جندي من القوات الضاربة النظامية وتلك التي تؤدي الخدمة الإلزامية، و٣٦٣ ألف جندي من الاحتياط. ويضاف إلى ذلك ٧٥٠٠ من وحدات الناحل، و٦٠٠٠ من حرس الحدود. وهنالك نحو ١٢ فرقة مدرعة وآلية، بالإضافة إلى ٤ فرق مشاة إقليمية. وهنالك أيضاً ٥ ألوية مستقلة مدرعة وميكانيكية و٥ ألوية من القوات المظلية والمحمولة جواً. وبما أن المذهب القتالي يركز على الحركة والمناورة السريعة في مسارح المعارك، فإن الاعتماد الأساسي هو على القوات المدرعة والآلية لأنها تضمن هذين العنصرين. ويقدر عدد دبابات القتال الرئيسية الآن بـ ٣٨٩٥ دبابة، علماً بأن إسرائيل تنتج دبابة «مركافا» التي تضاف أعداد منها سنوياً إلى تشكيلاتها. وبالإضافة إلى «مركافا» بمختلف طرزها (١ و٢ و٣)، هناك الدبابات الأميركية الصنع «أم ـ ٦٠، أ ـ ٣»، و«أم ـ ٦٠ المحسَّنة/ ماغاش ٧» وغيرها. أمّا ناقلات الجنود المدرعة القتالية والاستطلاعية، فيبلغ عددها نحو ٥٣٠٠ ناقلة، وتشمل بصورة رئيسية الناقلات الإسرائيلية «أخزريت» و«نغمشوت» و«رامتا» والناقلة الأميركية («أم ـ ١١٣»). ويضاف إلى ذلك ٢٨٠٠ ناقلة جنود نصف مجنزرة («أم ـ ٢» و«أم ـ

٣») وغيرها. ويقدر مجموع قطع المدفعية الثقيلة من مختلف الأعيرة (من مدافع هاون عيار ١٢٠ ملم إلى مدافع هاون عيار ٢٠٣ ملم، إضافة إلى المدافع المقطورة والمدافع الذاتية الحركة ومدافع الهاوتزر والمدافع الصاروخية) بـ ١٩٢٥ قطعة. وذلك علاوة على منصات إطلاق مختلف الأسلحة المضادة للدروع. كما أن القوات الأرضية مزودة بأنظمة الدفاع الجوي من صواريخ «شابارال» و«ستينغر»، إلى جانب المدافع المختلفة الأعيرة.

(٢) سلاح الجو:

يبلغ عديد سلاح الجو الإسرائيلي ٨٦,٥ ألفاً، منهم ٣٢,٥ ألفاً نظاميون ويؤدون الخدمة العسكرية. أمّا الاحتياطي فهو ٥٤ ألفاً. ويقدر عدد الطائرات المقاتلة بـ ٧٤٢ طائرة من مختلف الطرز. ويعتبر هذا السلاح من أحدث وأقوى الأسلحة في الشرق الأوسط؛ فمعظم الطائرات الأميركية المستخدمة من النسق الأول، وتضفي كفاءة الطيارين والفنيين العالية والصيانة المتطورة عليه فعالية قتالية عالية جداً قياساً بالأسلحة الجوية العربية، على الرغم من التعادل العددي أحياناً. وأهم ميزات سلاح الجو الإسرائيلي القاعدة التقنية التي بُني عليها بمساعدة من الولايات المتحدة، والتي وفرت التفوق الإلكتروني الكبير على أي سلاح جوي عربي.

وتشمل طرز الطائرات المقاتلة والمعترضة وطائرات الدعم الأرضي كلاً من طائرات «ف ـ ١٥ إيغل» (وينتظر أن تُزوَّد إسرائيل بالطراز المحسَّن «ف ـ ١٥ إي» الأبعد مدى)، وكذلك طائرات «ف ـ ١٦» من مختلف الأنواع للمهمات المتعددة، و«ف ـ ٤ فانتوم»، التي جرى تحسينها إلكترونياً، و«أ ـ ٤ سكاي هوك». كما أن إسرائيل تنتج طائرة «كفير» للأغراض المتعددة. وتُزوَّد هذه الطائرات بصواريخ جو ـ جو أميركية من طرازي «سايدوندر» و«سبارو» والصواريخ الإسرائيلية «شافرير»، بالإضافة إلى صواريخ جو ـ أرض من طرز «ستاندرد آرم» و«مافريك» و«ول آي» و«شرايك». كما صنعت إسرائيل صاروخ «بوب آي». وبعض هذه الصواريخ مخصص لتدمير رادارات الدفاعات الأرضية ـ الجوية. وتشمل القنابل الأنواع المعدنية غير الموجهة والمجهزة بأجهزة توجيه أو بأشعة الليزر. ولدى إسرائيل نحو ٢٥٣ طائرة هليكوبتر للمهمات القتالية والاستطلاعية، أمثال «أباتشي» و«كوبرا» و«ديفندر»، وللنقل. وفي حيازتها أيضاً ٩٣ طائرة نقل تقريباً من طرز أميركية وإسرائيلية، بعضها مخصص للتزويد بالوقود جواً. ولديها ١٣٦ طائرة تدريب يمكن استخدام بعضها في مهمات قتالية. وإضافة إلى ذلك، يمتلك سلاح الجو طائرات الإنذار المبكر والقيادة والتجسس الإلكتروني من طرازي «إي ـ ٢ هوك آي» و«بوينغ ـ ٧٠٧»، إلى جانب الطائرات الموجهة من بُعد لخرق الدفاعات الجوية والتشويش الراداري، والتي تصنع إسرائيل بعضها كلياً. ويشكل الدفاع الجوي

جزءاً من سلاح الجو، ويعتمد على الاستطلاع المتقدم بواسطة طائرات الإنذار المبكر ونظام راداري متكامل وصواريخ أرض ـ جو من طرازي «هوك» و«هوك المحسَّن». وخلال حرب الخليج سنة ١٩٩١، زُودت إسرائيل بنظام الصاروخ الأميركي «باتريوت» المضاد للصواريخ، ولا تزال تطور بمساعدة أميركية نظام الصاروخ «آرو» (أو «حيتس») المضاد للصواريخ.

(٣) سلاح البحرية:

يبلغ عديد القوات البحرية نحو ١٩ ألفاً، منهم ٩ آلاف نظاميون ويؤدون الخدمة الإلزامية. ولديها قرابة ٥٨ قطعة بحرية معظمها مصنّع محلياً أو بمساعدة أميركية وفرنسية. وفي حيازتها أيضاً ٣ غواصات من الطراز البريطاني «فيكرز»، ويجري الآن في ألمانيا بناء غواصتين حديثتين من طراز «دولفين». وهي تمتلك أيضاً أنواعاً مختلفة من سفن الحراسة «ساعر ٢/٣/٤ و٤,٥ و٥»، وزوارق الدورية السريعة «دفورا» و«دبور» المزودة بصواريخ بحر ـ بحر من طرز «هاربون» و«غابرييل»، والصواريخ المضادة للصواريخ «بَرَاك»، إلى جانب المدافع المضادة للصواريخ والطائرات. ويضاف إلى ذلك ١١ سفينة إنزال صغيرة ومتوسطة. ومع أن هذا السلاح يعتبر صغيراً نسبياً، فإن تسليحه متفوق، ولا سيما في المجالين الصاروخي والإلكتروني، بالإضافة إلى طائرات الهليكوبتر الهجومية البحرية.

رابعاً: الأسلحة غير التقليدية

وتشمل الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والصواريخ الناقلة لها.

أ) القدرة النووية

لا تزال إسرائيل تحجم عن الإقرار رسمياً بحيازتها أسلحة نووية، وتصر على موقفها القائل إنها تملك الخيار النووي لكنها لن تكون الأولى في إدخال هذه الأسلحة إلى منطقة الشرق الأوسط. ولا تزال تعتمد استراتيجية ردع نووي مغلفة بالغموض لأن في ذلك فوائد استراتيجية وسياسية أكبر من الردع النووي المعلن، سواء إقليمياً أو دولياً. ولا تزال تصر على عدم توقيع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لسنة ١٩٦٨، وترفض التفتيش الدولي الشامل لمنشآتها النووية، لكنها تدعي القبول بمبدأ إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط (بما فيه إيران) بعد حلول السلام الكامل، وتصر في هذه الحالة على التفتيش الوطني المتبادل.

(١) القاعدة التقنية:

بدأت إسرائيل التفكير في حيازة القدرة النووية منذ إعلان قيام الدولة، واتخذ ذلك التفكير شكلاً متسارعاً منذ الخمسينات؛ فشُكلت لجنة الطاقة النووية سنة ١٩٥٢، وعُقد اتفاق مع الولايات المتحدة لبناء مفاعل ناحال سوريك سنة ١٩٥٥، وهو مفاعل مُعدٌّ للأبحاث النووية بقوة ٥ ميغاواط، وخاضع لتفتيش وكالة الطاقة النووية الدولية في فيينا. لكن إسرائيل كانت في سنة ١٩٥٤ تفاوض فرنسا سراً بشأن تعاون نووي أشمل، ونتج من تلك المفاوضات اتفاق لتزويد إسرائيل بمفاعل ديمونا، الذي بدأ تشغيله في أواخر سنة ١٩٦٣، ولم يجر حتى الآن إخضاعه للتفتيش الدولي. وبحسب المعلومات الأولى، كانت قوة المفاعل ٢٤ ميغاواط، وهو ما كان يمكّنه من إنتاج كميات من مادة البلوتونيوم تكفي صنع رأس نووي واحد سنوياً. على أن بعض المعلومات اللاحقة قدّرت قوة المفاعل بـ ٤٠ ميغاواط، أي ما يمكنه من إنتاج كميات من مادة البلوتونيوم تكفي لصنع رأسين أو ثلاث رؤوس نووية سنوياً. وفي سنة ١٩٧٤، كشفت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA) أن إسرائيل قادرة على تصنيع الرؤوس النووية. وفي سنة ١٩٨٦، جاء ما كشفه الفني الإسرائيلي مردخاي فعنونو، الذي عمل سابقاً في المنشآت النووية الإسرائيلية، ليلقي شكوكاً جديدة بشأن قوة المفاعل ويضعها في درجات أعلى من القوة، وليوضح أن البرنامج العسكري النووي هو أشمل وأعقد مما كان يُعرف سابقاً، حيث بنيت المختبرات ومحطة الفصل (أي فصل البلوتونيوم عن الشوائب)، ومركز التجميع في طبقات تحت الأرض.

وتستخلص إسرائيل اليورانيوم الطبيعي من الفوسفات. وقد قامت أيضاً بشراء أو بتهريب كميات منه ومن اليورانيوم المخصب بدرجة عالية من عدة مصادر أوروبية وأميركية ومن جنوب إفريقيا. وبحسب ما أفاد به رئيس الطاقة النووية الفرنسية السابق خلال فترة التعاون الفرنسي ـ الإسرائيلي في أوائل الستينات، فإنه كان هناك تعاون في مجال تصميم الأسلحة أيضاً لا في مجال التقنية فقط. وهذا الأمر سيان، فالتعاون العلمي والتقني العسكري بين إسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا الغربية يضع العلماء الإسرائيليين في مركز يتيح لهم الاطلاع بصورة طبيعية على التقنية النووية في مختلف مجالاتها.

وتختلف المصادر حالياً في تقدير مخزون إسرائيل من الرؤوس النووية، وتتراوح التقديرات بين ٦٠ و ٢٠٠ رأس نووي، طبقاً لتقدير كميات اليورانيوم المخصب والبلوتونيوم التي حصلت إسرائيل عليها. وبحسب ادعاء فعنونو، فقد أنتجت إسرائيل أيضاً مادتي التريتيوم والليتيوم، وهما تزيدان في فاعلية التفجير النووي. إلا إن المصادر

العلمية لا تزال تشك في قدرة إسرائيل على تطوير القنبلة الهيدروجينية، إذ إن هذا الأمر، وخلافاً لتطوير رؤوس نووية، يتطلب إجراء تجارب. لكن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية أشارت إلى أن هناك توجهاً لإنتاجها.

(٢) الاعتبارات الاستراتيجية:

يعود تطوير القدرة النووية إلى اعتبارين أساسيين في التصور الإسرائيلي: الأول، أن ميزان القوى العسكرية، ولا سيما العنصر البشري منه، سيكون في مصلحة العرب بمرور الوقت ووفقاً لتطورهم العلمي والتقني. والثاني، أنه طبقاً للتجربة التاريخية، لا يمكن الاعتماد على الضمانات الدولية للمحافظة على الكيان العبري.

وتختلف في التفكير الاستراتيجي العربي الآراء بشأن تأثير الردع النووي الإسرائيلي، وإن كان غامضاً؛ فالبعض يجنح إلى أنه كان أساسياً في الإقلاع عن مقولة تدمير إسرائيل، بينما يراه البعض الآخر ثانوياً نظراً إلى أن هزيمة سنة ١٩٦٧ بالسلاح التقليدي كانت كافية لإسقاط هذه المقولة من قبل أغلبية الدول العربية المعنية مباشرة بالنزاع. ومهما يكن الأمر، فإن موضوع الردع النووي يأخذ أبعاداً مختلفة حالياً ويُنظر إليه من زوايا مختلفة. فبعض الدول العربية يُغالي في أخطاره المستقبلية ويرى أنه يحرض على سباق تسلح مستقبلي، ويترك إسرائيل في وضع المهيمن عسكرياً في المنطقة. والبعض الآخر لا يصل إلى هذا الغلو، ويطالب بانضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كسائر الدول العربية، ويرى في قدراتها النووية تهديداً لأمن المنطقة، إلا إنه يرى في الوقت ذاته أنه ليس هناك ما يدعو إلى أن يصاب التفكير الاستراتيجي العربي بالشلل إزاءها. فما دامت مقولة تدمير إسرائيل قد تم إسقاطها، فالردع النووي لا يلغي الحرب المحدودة لتحرير الأراضي المحتلة، وذلك لعاملين أساسيين: القيود السياسية الدولية المفروضة على استخدام هذه الأسلحة، وخطورة استخدامها على الجبهات العربية المجاورة بسبب قصر المسافات جغرافياً، وبسبب الأحوال الجوية التي يمكن أن تحمل خطر نقل الإشعاعات إلى إسرائيل نفسها. ومع أنه لا يُعرف شيء عن تطوير أسلحة نووية تكتية أي (بقوة تدميرية تتراوح بين ١ و٥ كيلوطن من مادة ت.أن.ت) أو ألغام نووية أرضية، فإن إمكان استخدامها على الجبهات العربية المتاخمة مشكوك فيه طبقاً للاعتبارات السابقة. ولا يغرب عن البال أن مصر وسورية شنتا حرب سنة ١٩٧٣ على الرغم من إدراكهما قدرة إسرائيل النووية. ويضاف إلى ذلك أن الابتزاز النووي بتهديد الدول العربية بقصف مدنها ومنشآتها الحيوية بسبب حرب محدودة لا يتمتع بصدقية فعالة. ويمكن القول الآن إن هذه الصدقية تلاشت إلى حد كبير بعد حيازة سورية، والعراق (حتى حرب الخليج سنة ١٩٩١) على قدرة صاروخية

مزودة برؤوس كيميائية تمكنهما من أن توقعا بإسرائيل خسائر بشرية جسيمة غير مقبولة، في حرب محدودة لاسترداد الجولان أو الضفة الغربية مثلاً.

وحتى بالنسبة إلى استغلال القدرة النووية في المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية، فإن ذلك لم يحدث. وفي ضوء هذه الاعتبارات يمكن القول إن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تركز على الردع والقوة العسكرية التقليديين لأنهما يتمتعان بصدقية أعلى، نظراً إلى سهولة استخدام هذه القوة في حال فشل الردع إقليمياً. وقد رأى بعض الإسرائيليين فائدة في وجود الردع النووي خلال حرب الخليج، إذ منع العراق ـ بحسب رأيهم ـ من اللجوء إلى السلاح الكيميائي مخافة الرد النووي الانتقامي. لكن ذلك يبقى نظرياً باعتبار أن الولايات المتحدة كانت تقود الجهد العسكري، وهي لم تكن لتسمح بهذا الاستخدام. وعلى الرغم من هذه الاعتبارات الاستراتيجية والترابط الأمني مع الولايات المتحدة، فلا تزال إسرائيل ترى في القدرة النووية «بوليصة تأمين» مضمونة. وعليه، فمن الصعب تصور تخليها عنها في المستقبل المنظور، على الرغم من العملية السلمية مع الجانب العربي، وذلك مخافة حصول أية دولة عربية أو إقليمية على هذه القدرة مستقبلاً، وهي تعلن أنها ستمنع ذلك بشتى الوسائل، ولا سيما مع بروز العامل الإيراني، بحسب زعمها.

ب) الصواريخ البالستية

لم يقتصر التعاون الفرنسي ـ الإسرائيلي على مجال التقنية النووية، وإنما شمل أيضاً تطوير صواريخ أرض ـ أرض بالستية لحمل الرؤوس النووية، علماً بأن الطائرات المقاتلة والقاذفة قادرة على حمل القنابل النووية بعد إجراء التعديلات الفنية الضرورية. وقد نتج من هذا التعاون تطوير صاروخ يُعرف باسم «يريحو ـ ١» بمدى يتراوح بين ٢٠٠ و٤٨٠ كلم، وقدرة على حمل رأس تقليدي أو نووي يزن ٢٥٠ كلغ. وفي سنة ١٩٧٢، تسلمت إسرائيل من الولايات المتحدة الصاروخ «لانس» الذي يبلغ مداه ١١٠ كلم، ويستطيع حمل رأس تقليدي أو نووي يعادل رأس «يريحو ـ ١» وزناً. وفي أوائل الثمانينات، طورت إسرائيل الصاروخ «يريحو ـ ٢» بمدى يتراوح بين ٤٩٠ و ٧٥٠ كلم؛ وهو مخصص لرؤوس نووية زنة ٤٥٠ ـ ٦٨٠ كلغ. ومع أواخر العقد، أتبعته بـ «يريحو ـ ٣»، وهو صاروخ ذو مدى يتراوح بين ٨٠٠ و١٤٨٠ كلم، ويستطيع حمل رأس نووي زنة ٧٥٠ كلغ، وهو من مرحلتين. ويُعتقد أن العمل جار الآن على تطوير صاروخ بمدى أبعد من مدى «يريحو ـ ٣»؛ إذ أصبحت إسرائيل تعتبر إيران في صفوف دول المواجهة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الجزائر، إلى حد ما، نظراً إلى أنها بدأت في تطوير قدرة

نووية سلمية، والأمر نفسه بالنسبة إلى ليبيا التي يمكن أن تمتلك قدرة نووية عن طريق شراء سلاح نووي.

وقد أظهرت إسرائيل قدرتها المتفوقة في مجال الصواريخ البالستية حين أطلقت القمر الاصطناعي «أوفيك ـ ١» سنة ١٩٨٨ بزنة ١١٠ كلغ تقريباً بواسطة صاروخ «شافيت ـ ٢» المكون من ثلاث مراحل. وفي سنة ١٩٩٠ أطلقت إسرائيل قمراً آخر، «أوفيك ـ ٢»، وأتبعته في سنة ١٩٩٥ بـ «أوفيك ـ ٣»، وأعلنت صراحة أن القمر مر بفضاء كل من سورية والعراق وإيران، كما أعلنت قدراته التجسسية. ومن الواضح أن ذلك جزء من الضغط النفسي الذي تمارسه إسرائيل، إذ إن الأقمار الاصطناعية الأميركية ترصد هذه الدول الثلاث منذ وقت طويل. ويعتقد بعض المصادر الفنية أن من الممكن إجراء تعديلات في «شافيت ـ ٢» ليصبح قادراً على حمل رأس نووي أو تقليدي زنة ٩٠٠ كلغ إلى مدى طوله نحو ٣٠٠٠ ميل بحري، أو رأس زنة ٥٠٠ كلغ إلى مدى طوله نحو ٤٧٠٠ ميل بحري، وهذا يضعه في منزلة الصواريخ العابرة للقارات.

وأعطت مصادر أُخرى أرقاماً مختلفة، حيث قدّرت المدى بـ ٢٠٠٠ ميل بحري وقدرت وزن الرأس بـ ١٠٠٠ كلغ، أو مدى طوله ٣٠٠٠ ميل بحري برأس يقدر وزنه بـ ٥٠٠ كلغ. والرأي السائد هو أن الصاروخ «يريحو ـ ٣» يشابه الصاروخ «شافيت ـ ٢» باستخدام بعض مراحله لتشابه المدى.

ج) الأسلحة الكيميائية

نقيضاً لموقفها من الأسلحة النووية، تحاول إسرائيل استبعاد السلاح الكيميائي من المعادلة الاستراتيجية مع العرب نظراً إلى علمها بأن بعض الدول العربية، وخصوصاً مصر وسورية والعراق، طور هذه القدرة إلى حد صنع الرؤوس الكيميائية التي يمكن إيصالها بالصواريخ البالستية. وعلى ذلك، فقد وقّعت اتفاق حظر الأسلحة الكيميائية لسنة ١٩٩٣، في محاولة لممارسة الضغط على الدول العربية غير الموقّعة (أي مصر وسورية والأردن وليبيا ولبنان)، كي تنضم إليها. وعلى الرغم من إنكار المسؤولين الإسرائيليين صنع أسلحة كيميائية، فالاعتقاد السائد، حتى باعتراف أميركا، هو أنها تنتجها وتخزنها.

وهناك معلومات عن وجود محطة لإنتاج غاز الأعصاب قرب ديمونا، بالإضافة إلى محطات أُخرى ومختبرات أبحاث متعددة. كما تجري مناورات تشمل التدريب على العمليات التي يستخدم فيها السلاح الكيميائي لمعرفة تأثيره في البيئة القتالية، إضافة إلى توفير الأقنعة الواقية لجميع السكان. وسبق أن وقّعت إسرائيل اتفاق جنيف لسنة

١٩٦٩، الذي يحفظ للدول الموقعة حق استخدام السلاح الكيميائي كرد انتقامي من النوع نفسه، وهذا ما يعطي دليلاً على امتلاكها مثل هذه الأسلحة.

فالأسلحة الكيميائية، على عكس الأسلحة النووية، تلعب دوراً رادعاً واضحاً كرادع من النوع نفسه، لكن استخدامه بكثافة في مسارح القتال المجاورة لإسرائيل قد يحمل خطر انتقال التلوث إلى إسرائيل نفسها بسبب قصر المسافات وتقلب اتجاهات الرياح. ومن ناحية أُخرى، يُنظر إلى دورها كرادع وسطي على طريق التصعيد إلى المستوى النووي. على أنه يمكن الافتراض أنه على الرغم من امتلاك بعض الدول العربية أسلحة كيميائية ووسائط نقلها الصاروخية، فإن الردع الاستراتيجي المتبادل على هذا المستوى بين الطرفين وصل إلى حالة من التعادل النسبي، كضربة أولى، وإن كان هذا السيناريو يبدو بعيد التحقيق، لكن لا يمكن استبعاد استخدام الأسلحة الكيميائية كلياً في أية مواجهة جديدة على الصعيد الاستراتيجي أو على الصعيد التكتي في حال انهيار الدفاعات التقليدية في مسارح المعارك.

د) الأسلحة البيولوجية

لم تنضم إسرائيل إلى اتفاق حظر الأسلحة البيولوجية لسنة ١٩٧٢، وذلك بزعم أن الاتفاق لا يشتمل على نظام تحقق وتفتيش. وتتفق المصادر على وجود معاهد للأبحاث ومحطات لإنتاج الأسلحة الجرثومية في إسرائيل على الرغم من إنكارها ذلك رسمياً.

بيد أن السؤال المهم الذي يميّز الأسلحة البيولوجية من الأسلحة النووية والكيميائية هو مدى صدقيتها الردعية وقابلية استخدامها عسكرياً، إضافة إلى الرادع الخُلُقي القوي ضد استخدامها. فليس من السهل حصر انتشار الوباء في الوحدات العسكرية ومنع انتشاره في تجمعات المدنيين. كما أن تقارب المسافات في مسارح العمليات العسكرية العربية ـ الإسرائيلية ووجود الجنود الإسرائيليين فيها يجعلان الأضرار متماثلة. وما يمكن قوله هو إن السلاح النووي والسلاح البيولوجي يعتبران في مجال الصراع العربي ـ الإسرائيلي سلاحي الملاذ الأخير، ومن الصعب تصور مثل هذا السيناريو في البيئة السياسية الحالية والمرئية. إلا إن القيود الاستراتيجية والعسكرية والسياسية المفروضة على استخدام السلاح الكيميائي ميدانياً قد تكون أقل صرامة مما هي بالنسبة إلى السلاحين النووي والبيولوجي، وخصوصاً إذا لم يُستعمل بكثافة، كما حدث في الحرب العراقية ـ الإيرانية، بحيث تقتصر أضراره على الوحدات العسكرية المعادية، وفي مسارح بعيدة عن المدن ومراكز السكان.

خامساً: الصناعة العسكرية

تعتبر الصناعة العسكرية الإسرائيلية الأكثر تطوراً والأوسع قاعدة في منطقة الشرق الأوسط. وهي تنتج أنظمة أسلحة متعددة، سواء بصورة منفردة أو بالتعاون والاشتراك مع الولايات المتحدة ودول أوروبية. ويوفر لها اتفاق التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة لسنة ١٩٨١ النهل من التقنية الأميركية، وهو ما جعلها تضاهي كثيراً من الدول الأوروبية في صناعتها العسكرية، إن لم تتفوق عليها، كما هي الحال في حقل الإلكترونيات للطائرات المقاتلة. وتنتج إسرائيل دبابة «مركافا» وطائرة «كفير» والناقلات المدرعة وقطع المدفعية والأسلحة الخفيفة ومختلف الأنظمة الإلكترونية والذخائر الدقيقة التصويب كصواريخ «بوب آي» الموجهة تلفازياً وغيرها من صواريخ جو ـ جو، وأرض ـ جو. وثمة مجال آخر أبدعت الصناعة العسكرية فيه، وهو تحديث وتحسين الأسلحة المتقادمة، ولا سيما الدبابات والطائرات.

تعتمد هذه الصناعة على التصدير اعتماداً كبيراً لتغطية نفقاتها وجني الأرباح، وإن كانت تعاني الآن بعض الضعف. فخلال الأعوام الخمسة عشر الماضية، صدّرت نحو ٧٠٪ من منتوجاتها، وبلغت قيمة مبيعاتها داخلياً وخارجياً لسنة ١٩٩٢ قرابة ٢,٢ مليار دولار، كما صدّرت في فترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣ ما قيمته نحو ٢,٢٦٦ مليار دولار.

ومن أهم الدوافع إلى تطوير الصناعة العسكرية الإسرائيلية الرغبة في عدم الخضوع لضغوط خارجية، فيما يتعلق بالتزود بأنظمة معينة من الأسلحة التي تحتكرها الدول الكبرى وتعتبرها من الأسرار العسكرية. وإضافة إلى ذلك، تعطي الصناعة المحلية تفوقاً تقنياً على الجانب العربي، وخصوصاً أن قاعدتها التقنية طُورت بمساعدة أميركية وأوروبية. ويوجد حالياً نحو ٢٠٠ شركة عامة وخاصة تعمل في حقل إنتاج العتاد والسلاح وتستخدم ١٥٪ من القطاع العمالي العام. وأكبر هذه الشركات هي شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية (IAI)، وهيئة تطوير الوسائل القتالية («رفائيل»)، وشركة أحواض السفن الإسرائيلية، وشركة الصناعات العسكرية الإسرائيلية (IMI). وتحتكر هذه الشركات الأربع ٨٠٪ من مجموع مبيعات وصادرات الأسلحة. إلا إن هذه الصناعات تواجه في بعض الأحيان صعوبات في التمويل تضطرها إلى تقليص أو إلغاء مشاريعها، وكمثال لذلك إلغاء مشروع طائرة «لافي» بعد أن أوقفت الولايات المتحدة دعمها المالي لهذا المشروع سنة ١٩٨٧، وهو الأمر الذي اضطُر شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية إلى إعادة تنظيم نفسها على أساس فروع متخصصة بصناعة الطائرات والإلكترونيات والتقنية والخدمات الجوية. فهي تصنع طائرة «كفير» المقاتلة وطائرة «عرَفا» للنقل، إضافة إلى الطائرات الموجهة من بُعد. كما أنها تركز على الأبحاث

الفضائية؛ فهي تطور مشروع الصاروخ «آرو» («حيتس») بالاشتراك مع الشركة الأميركية «لوكهيد»؛ حيث مولت الولايات المتحدة ٨٠٪ من نفقات المرحلة الأولى، وتتولى حالياً تغطية ٧٠٪ من مجموع ٣٢٠ مليون دولار للمرحلة الثانية. كما تقوم هذه الشركة بتطوير وتصنيع الأقمار الاصطناعية «أوفيك» وقمر الاتصالات «عاموس». والتركيز على برامج الأبحاث والتطوير العسكرية واضح من مقدار الحصة المخصصة من الناتج القومي الإجمالي لذلك، وهي ٣٪.

بصورة عامة، تواجه الصناعات العسكرية الآن حالة من الجمود والهبوط في المبيعات نتيجة عوامل عدة، أهمها تخفيض النفقات العسكرية، ولجوء القوات المسلحة إلى شراء عدة أنظمة منتجة خارجياً لعدم الرغبة في الانتظار وتبيان مدى فعاليتها المجدية، إضافة إلى انخفاض الاستثمار وتقلص الصادرات إلى أسواق أوروبا الغربية والولايات المتحدة التي تشكل ٢٥٪ من مجمل الصادرات العسكرية الإسرائيلية. وينعكس انخفاض النشاط هذا في تقليص القوة العاملة في شركة الصناعات العسكرية، مثلاً، من ١٤,٥٠٠ عامل سنة ١٩٨٥ إلى ٥٦٢٠ عاملاً سنة ١٩٩٣. وقد خفضت شركة «رفائيل» ١٥٪ من قوتها العاملة سنة ١٩٩٢، وبلغ إجمالي التخفيض للصناعات العسكرية كافة نحو ٢٠ ألف عامل، كما أن بعض الشركات توجَّه نحو القطاع المدني.

وتعلق شركات الصناعة العسكرية الآمال الآن على التخلص من أزمتها من خلال التصدير إلى أسواق آسيا والعالم الثالث ودول حلف وارسو سابقاً، ويساعدها في ذلك العملية السلمية التي أخرجت إسرائيل من عزلتها الدولية إلى حد كبير، بالإضافة إلى انهيار الاتحاد السوفياتي وغيابه كمصدر عالمي رئيسي للأسلحة وقطع الغيار. وهناك تعاون صيني ـ إسرائيلي منذ الثمانينات، حيث حدَّثت إسرائيل الدبابات الصينية، والعربات المدرعة، وأنظمة الرادار، والأنظمة الإلكترونية في الطائرات. ويُشار الآن إلى العمل المشترك على إدخال بعض عناصر طائرة «لافي» الملغاة إلى الجيل الجديد من الطائرات المقاتلة الصينية الصنع، وكذلك تطوير نظام الدفاع الصاروخي ضد الصواريخ البالستية بعد قيام إسرائيل بتزويد الصين ببعض المعلومات عن نظام «باتريوت» الأميركي. وتقدر المشتريات العسكرية الصينية من إسرائيل منذ مطلع الثمانينات بنحو مليار دولار.

وقد تم عقد صفقة مع تركيا لتحسين وتحديث طائرات «ف ـ ٤ فانتوم»، ولا يزال التفاوض قائماً بشأن شروط التسديد، علماً بأن الشركات الإسرائيلية تقوم حالياً بتحديث الطائرة المقاتلة «ميغ ـ ٢١» السوفياتية الصنع في بعض دول أوروبا الشرقية. كما عقد اتفاق أولي مع روسيا الاتحادية لتطوير طائرة نقل مدنية بصورة مشتركة.

ويشكل احتمال قيام تعاون هندي ـ إسرائيلي في مجال الصناعات العسكرية إغراء

كبيراً، وتحاول إسرائيل التوصل إلى اتفاق مع الهند لتحديث أسطولها من طائرات «ميغ ـ ٢١». على أنه لا بد من الملاحظة أن الولايات المتحدة لا ترحب بكل خطوة تقدم إسرائيل عليها لتصدير التقنية المتقدمة، نظراً إلى المشاركة الأميركية فيها، مما قد يعتبر من الأسرار العسكرية. كما أنها لا تسمح لإسرائيل بمنافستها من خلال تقديم عروض بأسعار أقل. وكمثال لذلك، لم توافق أميركا على قيام إسرائيل بتزويد تركيا بالتقنية الإسرائيلية لتموين الطائرات بالوقود في أثناء التحليق.

سادساً: الرؤية المستقبلية

تركت حرب الخليج الثانية آثارها في إسرائيل. فمن الناحية العسكرية المحضة، شهدت الحرب قيام العراق بقذف إسرائيل بصواريخ «الحسين» التي هي «سْكَدْ ـ ب» مطوّرة. ومع أن فعاليتها العسكرية كانت شبه معدومة نظراً إلى صغر رأسها المتفجر وعدم دقتها في الإصابة حتى ضد المدن، فإنها تركت أثراً نفسياً في الروح المعنوية الإسرائيلية؛ إذ لمس الإسرائيليون أن أخطار الحرب المستقبلية لا تواجه طرفاً واحداً فقط. وقد حاولت الحكومة الإسرائيلية القيام بضربة انتقامية ضد العراق لكن الولايات المتحدة منعتها من ذلك حفاظاً على بقاء الطرف العربي، أي مصر وسورية، في التحالف الدولي، كما كان هناك انقسام في الرأي بين القادة الإسرائيليين بشأن جدوى هذا الانتقام.

وكان وصول الصواريخ إلى قلب إسرائيل نفسها قد دفع التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي إلى تبني نظرة مستقبلية تركز فيها على تطوير وبناء نظام دفاع جوي تكتي ضد الصواريخ البالستية، والعمل بجدية على متابعة مشروع «آرو» («حيتس») الذي يقدَّر مجال عمله بـ ٣٠ كلم، والمفترض أن يكون في استطاعته تدمير الصاروخ المعادي المقبل من دون ضرورة الارتطام به. فكثير من الأضرار الناجمة عن صواريخ «سْكَدْ ـ ب» العراقية نجمت عن ارتطام الصاروخ المضاد «باتريوت» بها وتناثر الحطام على المناطق السكنية. وعلى الرغم من فشل التجارب الأولى لنظام «آرو»، فإن الولايات المتحدة تبدو عازمة على تطويره من خلال الاستمرار في تمويله وتقديم المساعدة التقنية. وقد تبنت الولايات المتحدة أخيراً مشروع تطوير نظام دفاع تكتي، وكذلك زادت إسرائيل في فعالية سلاحها الجوي بالحصول على طائرة «ف ـ ١٥ إي» البعيدة المدى والمحسَّنة، وتعمل أيضاً على تطوير وحيازة أنظمة الاستطلاع الإلكترونية للإنذار المبكر، سواء بواسطة الطائرات أو بواسطة الأقمار الاصطناعية القادرة على التصوير أيضاً. والهدف من ذلك هو محاولة ضرب قواعد الصواريخ قبل التمكن من إطلاقها.

على أن ما حدث في حرب الخليج لا يمكن اعتباره سابقة يمكن تكرارها في حرب عربية ـ إسرائيلية مستقبلية، لأنه يجب الأخذ في الاعتبار أن إسرائيل لديها القدرة على القيام بالضربات الانتقامية، التي قد تشمل المدن والبنى الاقتصادية التحتية العربية أكثر من أن تشمل المرافق العسكرية. وإسرائيل لن تتورع عن فعل ذلك.

وعلى الرغم من الادعاءات الإسرائيلية، فإنه ليس من مصلحة إيران الدخول في حرب مع إسرائيل لمصلحة الجانب العربي، إضافة إلى الإمكان القوي بتدخل أميركي لمصلحة إسرائيل. وهذا ينطبق أيضاً على العراق في المستقبل في حال عودته إلى بناء قوة عسكرية يرغب في استخدامها ضد إسرائيل.

المراجع

المراجع العربية

١ ـ بسام العسلي. «التوازن الاستراتيجي والصراع العربي الإسرائيلي». دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٨.

٢ ـ العماد مصطفى طلاس (إشراف). «الغزو الإسرائيلي للبنان». دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٥.

٣ ـ الهيثم الأيوبي. «دروس الحرب الرابعة». بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٤.

٤ ـ «الحرب العربية الأولى». دمشق: مؤسسة تشرين للصحافة والنشر، ١٩٧٩.

٥ ـ محمد زهير دياب وعميد خولي. «المنعطف الكبير». دمشق: مؤسسة تشرين للصحافة والنشر، ١٩٧٩.

٦ ـ هيثم الكيلاني. «المذهب العسكري الإسرائيلي». بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٩.

٧ ـ هيثم الكيلاني. «الجديد في المذهب العسكري الإسرائيلي». دمشق: منشورات مجلة الفكر العسكري، ١٩٨١.

٨ ـ محمد عبد الغني الجمسي. «مذكرات الجمسي: حرب أكتوبر ١٩٧٣». باريس: المنشورات الشرقية، ١٩٨٩.

٩ ـ مها البسطامي (إعداد وترجمة). «التابو النووي والنظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط». ليماسول: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ١٩٩٢.

١٠ ـ حسين آغا، أحمد سامح الخالدي، قاسم جعفر. «إسرائيل والعقيدة العسكرية وشؤون التسلح». بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢.

١١ ـ حسين آغا، أحمد سامح الخالدي، قاسم جعفر. «القوة العسكرية الإسرائيلية». بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢.

١٢ ـ رياض الأشقر. «الأداة العسكرية الإسرائيلية والحرب الإسرائيلية ـ العربية المقبلة». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩.

١٣ ـ رياض الأشقر. «سلاح الجو الإسرائيلي». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥.

١٤ ـ رياض الأشقر (تحديث: كمال إبراهيم). «قيادة الجيش الإسرائيلي، ١٩٦٠ـ ١٩٨٧». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٨. (الطبعة الثانية).

١٥ ـ يولا البطل. «الإنفاق العسكري في إسرائيل خلال ٣٥ عاماً». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤.

١٦ ـ يورام بيري وأمنون نويباخ (مراجعة وتقديم يزيد صايغ). «المجمع العسكري ـ الصناعي في إسرائيل: دراسة استطلاعية». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥.

المراجع الإنكليزية

1 - Ze'ev Schiff. *October Earthquake:* Yom Kippur, 1973. Tel-Aviv: University Publishing Projects, 1974.

2 - Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari. *Israel's Lebanon War.* London: George Allen & Unwin, 1984.

3 - Trevor N. Dupuy and Paul Martell. *Flawed Victory: The Arab-Israeli Conflict and the 1982 War in Lebanon.* Fairfax, Va.: Hero Books, 1986.

4 - Anthony H. Cordesman. *Weapons of Mass Destruction in the Middle East.* London: Brassey's (UK), 1991.

5 - Martin Navias. *Going Ballistic: The Build-Up of Missiles in the Middle East.* London: Brassey's (UK), 1993.

6 - Leonard S. Spector & Jacqueline R. Smith. *Nuclear Ambitions: The Spread of Nuclear Weapons, 1989-1990.* Boulden, Cal.: Westview Press, 1990.

7 - Seymour M. Hersh. *The Samson Option: Israel, America and the Bomb.* London: Faber and Faber, 1991.

8 - Yair Evron. *Israel's Nuclear Dilemma.* London: Routledge, 1994.

9 - Michael I. Handel. *Israel's Political - Military Doctrine*. Cambridge, Mass.: Harvard University, 1973.

10 - Efraim Inbar. *Israeli Strategic Thought in the Post 1973 Period.* Jerusalem: Israeli Research Institute of Contemporary Society, 1982.

11 - Avner Yaniv. *Deterrence Without the Bomb: The Politics of Israeli Strategy.* Lexington: Mass.: Lexington Books, 1987.

12 - *War in the Gulf: Implications for Israel.* Report of a JCSS Study Group.

Boulder, Cal.: Westview Press, 1992.

13 - Honore' M. Catudal, Jr. *Israel's Nuclear Weaponary: A New Arms Race in the Middle East.* London: Grey Seal, 1991.

14 - Fuad Jabber. *Israel and Nuclear Weapons: Present Option and Future Strategies.* London: Chatto and Windus, 1971.

15 - Chaim Herzog. *The Arab-Israeli Wars.* London: Arms and Armour Press, 1982.

16 - Aharon Klieman and Reuven Pedatzur. *Rearming Israel: Defense Procurement Through the 1990s.* Boulder, Cal.: Westview Press, 1991.

17 - Louis René Beres (ed.). *Security or Armageddon: Israel's Nuclear Strategy.* Lexington, Mass.: Lexington Books, 1986.

18 - Ariel Levite. *Offense and Defense in Israeli Military Doctrine.* Boulder, Cal.: Westview Press, 1989.

19 - Shai Feldman. *Israeli Nuclear Deterrence: A Strategy for the 1980s.* New York, 1982.

20 - Nadav Safran. *From War to War: The Arab-Israeli Confrontation, 1948-1967.* New York: Pegasus, 1969.

21 - Chaim Herzog. *The War of Atonement.* Jerusalem: Steimatzky Agency, 1975.

22 - Anthony H. Cordesman. *The Arab-Israeli Military Balance and the Art of Operations.* Lanham, MD.: University Press of America, 1987.

23 - Edward Luttmak and Dan Horowitz. *The Israeli Army.* London: AllenLane, 1975.

24 - Louis Williams (ed.). *Military Aspects of the Israeli-Arab Conflict.* Tel-Aviv: University Publishing Projects, 1975.

25 - Ze'ev Schiff. *A History of the Israeli Army: 1874 to the Present.* London: Sidgwick and Jackson, 1987.

26 - Aharon Yariv. «Strategic Depth». *The Jerusalem Quarterly,* No. 17 (Fall, 1980), pp. 3-12.

27 - Israel Tal. «Israel's Doctrine of National Security: Background and Dynamics». *The Jerusalem Quarterly,* No. 4 (Summer, 1977), pp. 44-57.

28 - *The Military Balance, 1994-1995.* London: IISS, 1974.

29 - *The Middle East Military Balance, 1993-1994*. Boulder, Cal.: Westview Press, for the JCSS, 1994.

30 - Gordon M. Burck and Charles C. Flowerrel. *International Handbook on Chemical Weapons Proliferation*. New York: Greenwood Press, 1991.

31 - *SIPRI Yearbook, 1994*. Oxford: Oxford University Press, 1994.

الفصل التاسع

أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل

إيليا زريق

في سياق مقالة في صحيفة *Jerusalem Post* (٤ آب/ أغسطس ١٩٩٣)، رأى إيلي ريخيس، وهو باحث في جامعة تل أبيب ومعلّق معروف يهتم بشؤون الفلسطينيين في إسرائيل، أن «الإسرائيليين العرب باتوا وقد خاب ظنّهم من تلكّؤ الحكومة أو عجزها عن ردم الهوة الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تفصل بين اليهود والعرب في إسرائيل.» ثم تابع الإعراب عن رأيه، مشدداً على حادثين حافلين بالدلالات وقعا في تاريخ قريب العهد وانطبعا في الذاكرة الفلسطينية على نحو لا يمّحي، وهما: مصادرة الأراضي وطرد السكان. بالنسبة إلى الحادث الأول، ذكّر ريخيس قرّاءه بما خلّفته مصادرات الأراضي الواسعة النطاق من وقع في نفوس الأقلية الفلسطينية، التي يذكّر إحياء «يوم الأرض» فيها سنوياً بالفلسطينيين الذين تظاهروا استنكاراً لمصادرة أراضيهم من قبل الحكومة، والذين لقوا مصرعهم على يد الشرطة الإسرائيلية سنة ١٩٧٦. والحادث الثاني، الذي أطلق مخاوف إزاء طرد القوات الإسرائيلية للفلسطينيين سنة ١٩٤٨،، هو ما خلّفه هجوم الجيش الإسرائيلي سنة ١٩٩٣ من وقْع في نفوس السكان اللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين في الجنوب اللبناني، والذي أدّى، وفقاً لأهداف رئيس الحكومة الإسرائيلية يتسحاق رابين، إلى هجرة جماعية للفلسطينيين والسكان اللبنانيين. وقد روى ريخيس الحادث الأخير كما يلي: «الصدمة الثانية التي لم تمّح، والتي ما زالت أصداؤها القوية تتردّد في وجدان العرب من سكان إسرائيل، تتعلّق بتهجير [السكان] ـ ترانسفير ـ وقد عمل المشهد المتكرر لجماعات اللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين الهاربين من ديارهم عقب الغارات الجوية الإسرائيلية الأخيرة، عمل هذا المشهد على بعث ذكريات نزوح الفلسطينيين سنة ١٩٤٨.»

وقد انضم إلى مناقشة أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل الروائي الإسرائيلي عاموس إيلون.[١] ففي ثنايا مراجعة لكتاب «النوم على سلك: محادثات مع فلسطينيين في إسرائيل» (*Sleeping on a Wire: Conversations with Palestinians in Israel*)، وهو كتاب صدر سنة ١٩٩٣ لروائي إسرائيلي آخر يدعى دافيد غروسمان، يصف إيلون حال الفلسطينيين في إسرائيل بأنها أشبه بـ «قنبلة موقوتة»، يسبّبها «تنامي التطرف السياسي والإسلامي.» ويكرر إيلون، عند الكلام على هذا التطرف، ذكر بعض الوقائع المعروفة

---

(١) Amos Elon, «The Jews' Jews,» *New York Review of Books,* June 10, 1993, pp. 14-18.

عن كون الفلسطينيين مواطنين من «الدرجة الثانية» في إسرائيل. والمحصَّل من كلام إيلون إشارته إلى بعض النقاط التي تظهر تردّي أحوال السكان العرب قياساً بالسكان اليهود: (١) إن المخصصات المالية الحكومية للمجالس المحلية اليهودية تتخطى خمسة أضعاف مساهمة الحكومة لميزانية المجالس المحلية العربية؛ (٢) إن المخصصات المالية لإعالة الأطفال وقروض الإسكان ونفقات الدراسة الجامعية للطلاب ترتبط جميعها بالخدمة العسكرية التي تمنح اليهود، بصورة آلية، مزية على العرب؛ (٣) إن دعم الحكومة لتكلفة المياه التي يستهلكها المزارعون اليهود يناهز ما تمنحه للمزارعين العرب بمئة ضعف؛ (٤) يبلغ عدد الأكاديميين في الجامعات الإسرائيلية نحو ٥٠٠٠ أكاديمي، ليس فيهم إلا عشرة من العرب، وذلك في وقت يبلغ عدد الفلسطينيين في إسرائيل ١٥,٥٪ من السكان؛ (٥) تتاح للمهاجرين اليهود الواصلين حديثاً دروس جامعية في لغاتهم الأصلية، بينما يجبر الطلاب العرب على الدراسة باللغة العبرية؛ (٦) ثمة عربي واحد من مجموع ٢٤٠٠ يحتلون مراكز إدارة في الشركات التي تملكها الحكومة.

ويشير إيلون، في معرض شرحه هذه الحال، إلى كتاب ديفيد كريتسمر *The Legal Status of the Arabs in Israel*، فيقول: «إن تردّي حال العرب الإسرائيليين يعزى، قانوناً، إلى تعريف إسرائيل نفسها رسمياً بأنها دولة يهودية؛ ذلك التعريف الذي يبدو كأنه يستبعد، نظرياً على الأقل، الـ ١٨٪ (تتضمن هذه النسبة السكان العرب في القدس) من سكانها المصنّفين رسمياً بأنهم 'غير يهود'.»[٢] إن المساواة الحقيقية للمواطنين الفلسطينيين لا يمكن أن توجد في إسرائيل، لأن إسرائيل ليست دولة مواطنيها بل دولة اليهود أينما يقيمون: «والعرب الإسرائيليون، وإن قُيِّض لهم أن يتمتعوا بحقوق متساوية في جميع المسائل الأُخرى، فإن إسرائيل ليست دولتهم.»[٣] لكن السبب الأساسي للسمة العرقية القومية للدولة وممارساتها التمييزية، على ما يرى إيلون، إنما هو الحاجة إلى منح اليهود في العالم كله موطناً خاصاً يستطيعون أن يشعروا فيه بالأمان من اللاسامية.

وعلى الرغم من هذا الإقرار بالتمييز، فإن الساسة والأكاديميين الإسرائيليين على السواء يتقدمون بزعمين مألوفين لوصف أحوال الفلسطينيين في إسرائيل. ومفاد الزعم الأول أن الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأقلية العربية في إسرائيل تحسنت

---

(٢) David Kretzmer, *The Legal Status of the Arabs in Israel* (Boulder, Colorado: Westview Press, 1990), p. 14.

(٣) *Ibid.*, p. 14.

تحسناً ملموساً تحت الحكم الإسرائيلي. وقد ورد هذا الزعم في ندوة عقدت في جامعة تل أبيب منذ عامين، وتناولت أحوال الفلسطينيين في إسرائيل. وأُشير يومها إلى أن متوسط دخل الفرد في فلسطين في أواسط الأربعينات كان ٥٥٠ دولاراً، بينما بلغ ٢٢٠٠ دولار في أواخر الثمانينات. وقد أُجريت مقارنات أُخرى شبيهة بهذه المقارنة لإبراز التحسن في مجالات التربية والصحة. وعلى الرغم من أوجه التحسن هذه، فإن الباحثين المؤيدين لهذا الزعم يذهبون إلى أن الأقلية العربية في إسرائيل تعاني تدهوراً في حالتها العامة، وهو تدهور نَسَبَتْه صحيفة *Jerusalem Post*، في نقلها لأنباء ندوة تل أبيب، إلى «إهمال هائل» من قبل الحكومة. ثم عمدت الصحيفة إلى التنبؤ بأن من شأن هذا الإهمال أن يستمر وأن يأتي على ما حققه العرب في إسرائيل من مكاسب، وذلك نظراً إلى الركود الاقتصادي والهجرة الجماعية من الاتحاد السوفياتي السابق إلى إسرائيل.

ثانياً، عندما يناقش المعلّقون الإسرائيليون والغربيون النظام السياسي الإسرائيلي، فإنهم يجمعون على كون إسرائيل حالة شاذة في منطقة الشرق الأوسط التي يغلب عليها الافتقار إلى نظام التمثيل النيابي والديمقراطية. وسنبيّن أدناه أن إعلان مجتمع ما تمسكه النّظري بقيم المساواة شيء وأن قياس مدى إدراك هذه القيم من قِبل الذين يتأثرون بها مباشرة شيء آخر.

إن ما تتسم به مواقف الحكومة من الأقلية العربية ليس، على ما سنبيّنه لاحقاً، إهمالاً ناتجاً من السهو. وما يفسِّر تردي وضع العرب، كما يرونه هم وكما تشهد الوقائع عليه، إنما هو سياسة حكومية عرقية المنطلق وذات جذور تاريخية تجعل التعريف العام والعلماني لحقوق المواطَنَة أبعد عن متناول العرب مما هو عن متناول مواطنيهم اليهود.

يشمل هذا الفصل سبعة حقول تتعلق بأحوال المجتمع الفلسطيني في إسرائيل: البنية القانونية؛ الإسكان وملكية الأرض؛ المجالس المحلية؛ التربية؛ الاقتصاد؛ الصحة؛ خدمات الإنعاش الاجتماعي.

أولاً: البنية القانونية

لم يزل الرأي العام اليهودي يتسم، فيما يتعلق بمعاملة الفلسطينيين في إسرائيل أو في الأراضي المحتلة، بالتغاضي عما تقْدم الدولة عليه من انتهاكات صارخة للأصول القانونية الدولية، وربما مال أحياناً إلى الإعراب عن تفضيله فرض قيود واضحة على الحقوق المدنية والسياسية للأقلية العربية في الدولة،[٤] واعتماد إجراءات أشد قسوة

(٤) لمن أراد مراجعة للأدبيات المتعلقة بذلك أن ينظر: =

حيال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، والموافقة في بعض الظروف على طردهم نهائياً من البلد، مثلما درجت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عليه، كطرد ٤٢٢ فلسطينياً إلى الجنوب اللبناني سنة ١٩٩٢. ومنذ أواخر الثمانينات، أدى استعمال إسرائيل فرق الوحدات الخاصة للاغتيال في الأراضي المحتلة، وما كان من تورُّط الشين بيت فيها تورطاً نشطاً، إلى فضح المزاعم الإسرائيلية في شأن سيادة القانون.(٥)

ومما ينذر بالخطر أيضاً، من حيث التمييز في معاملة الأقلية العربية، ما كان من قيام الشرطة، داخل حدود سنة ١٩٤٨، بتأليف «وحدة خاصة لمكافحة الإرهاب»، غايتها رصد أنشطة المواطنين العرب الإسرائيليين في الدولة. وقد ألفت الحكومة مؤخراً وحدات خاصة (يحيدوت نفحاروت) مهمتها التقصي عما يوصف بالمباني غير المشروعة في القطاع العربي، وهدمه. وبعد اندلاع الانتفاضة، أُلِّفت فرقة خاصة أُخرى من الشرطة تدعى «ياسام» تعمل في القطاع العربي حصراً. وتعمل فرقة أُخرى في النقب مهمتها رصد نشاط البدو من العرب. وهذه الفرق تضاف جميعها، طبعاً، إلى جهاز الأمن النظامي الواسع الانتشار في القطاع العربي والمعتمد على شبكة متطورة من الشرطة السرية والمخبرين المحليين، شبكة لا تخضع أنشطتها للتحقيق من قبل أية سلطة مدنية مستقلة.

إن الغالب على الكتّاب الإسرائيليين هو مسارعتهم إلى زعم أن إسرائيل دولة ديمقراطية ليبرالية. وسنقدم حججاً عدّة على بطلان هذا الزعم، ونبيِّن أنه بمقدار ما توجد الديمقراطية فهي تقتصر على القطاع اليهودي من السكان. ثمة، أولاً، أيديولوجيا مهيمنة، هي الصهيونية، تحدد حدود الدولة على نحو لا يرتبط بالرقعة الجغرافية التي تحتلها هذه الدولة، وتعتبرها دولة اليهود أينما هم، لا دولة المواطنين المقيمين فيها. والعقد الاجتماعي للدولة، والذي نستعمله هنا على نحو غير دقيق، تم صوغه قبل نشوء الدولة بفترة مديدة. فقد تم «تصور الدولة الإسرائيلية أداة للتعبير عن القومية اليهودية. ولذلك كان في وسع الدولة أن توجد قبل أن يوجد كل مواطنيها

Elia Zureik, «Crime, Justice and Underdevelopment: The Palestinians under Israeli = Control,» *International Journal of Middle East Studies,* Vol. 20, 1988, pp. 411-442.

(٥) أنظر:

Elia Zureik and Anita Vitullo, *Targetting to Kill: Israel's Undercover Units* (Washington, D.C.: Center for Policy Analysis on Palestine, 1993); Middle East Watch, *A Licence to Kill: Israel's Undercover Operations Against «Wanted» and Masked Palestinians* (New York: Human Rights Watch, 1993).

المأمولين فيها.»[٦]

إن التصور الصهيوني للدولة يخلق تناقضات في تطبيق الحقوق العامة للمواطَنة عندما يعبِّر عن هذه الحقوق بمصطلح عرقي قومي. من ذلك قانون العودة (سنة ١٩٥٠) وقانون الجنسية (سنة ١٩٥٢)، والسياسة التربوية التي وضعت سنة ١٩٥٣ والتي تسعى لـ «تأسيس التربية الابتدائية في دولة إسرائيل على قيم الثقافة اليهودية، واكتساب العلم، وحب الوطن، والولاء للدولة وللشعب اليهودي»، والسياسات المتعلقة بملكية الأرض والمبنية على استرجاع الأرض إلى السيادة اليهودية للأبد، كل ذلك يتعارض، كما سنبيّنه أدناه، مع المستلزمات الأساسية للدولة الليبرالية.

وإذ يقرُّ سامي سموحا، وهو أكاديمي إسرائيلي يبحث في شؤون الفلسطينيين في إسرائيل، بأن إسرائيل ليست ديمقراطية ليبرالية، فإنه يضيف أنها ديمقراطية غير غربية، «من الدرجة الثالثة»، وأن «الصهيونية والديمقراطية تتناقضان تناقضاً جوهرياً، وأن سياسات الدولة التمييزية عامل حاسم في التوجهات السياسية للعرب في إسرائيل، وأن التعايش العربي - اليهودي سيلتزم إعادة صوغ الصهيونية ومثلها الطبيعة اليهودية الصهيونية لدولة إسرائيل، من دون أن يحتاج مع ذلك إلى إبطالهما.»[٧] ويفضل سموحا أن يستعمل عبارة ديمقراطية عرقية لوصف إسرائيل. ويأتي أوضح تفنيد لكون إسرائيل دولة ديمقراطية ليبرالية في قوله: «إسرائيل ليست ديمقراطية ليبرالية يعدُّ الفرد فيها عماد المجتمع، وأصله القومي مسألة شخصية، والجدارة معياراً لتولي الأدوار والوظائف، والناس أحراراً في الاندماج والافتراق.»[٨] والمسألة هنا هي هل تستطيع «الديمقراطية العرقية»، التي يعرّفها سموحا بأنها «ديمقراطية تمنح الأكثرية اليهودية وضعاً مميزاً وتدخل اليهودية في لغتها السائدة ومؤسساتها وقطاعها العام وأعيادها وأبطالها ورموزها وشعاراتها وتوجهاتها»،[٩] هل تستطيع أن تحل التوتر القائم بين النزعة الحصرية والنزعة الشمولية؟ لا نعتقد ذلك.

(٦) David Rosenbloom, «Israel's Administrative Culture, Israeli Arabs, and Arab Subjects,» *Syracuse Journal of International Law and Commerce,* Vol. 3, No. 3, 1987, pp. 435-473.

(٧) Sammy Smooha, *Arabs and Jews in Israel: Change and Continuity in Mutual Intolerance,* Vol. 2 (Boulder, Colorado: Westview Press, 1992), p. 21.

(٨) *Ibid.*, p. 8.

(٩) *Ibid.*, pp. 14-15.

يهودية الدولة

أشرنا من قبل إلى عدة قوانين سُنَّت للتعبير عن فكرة أن إسرائيل «دولة يهودية». وأول ما اندرج في هذا السياق منها قانون العودة (١٩٥٠) وقانون الجنسية (١٩٥٢). والقانونان كلاهما يمنحان اليهود مزية تخوِّلهم اكتساب المواطنة بصورة آلية فور هجرتهم إلى إسرائيل. وفي معرض تقويمه لقانون العودة، علة وجود الدولة، يقر كريتسمر، الذي يدرِّس القانون في الجامعة العبرية، أن «الحق المعطى لليهود في قانون العودة في الهجرة إلى إسرائيل إنما هو إحدى الأحوال القليلة الموجودة في التشريعات الإسرائيلية التي يُصرَّح فيها بالتمييز بين حقوق اليهود وغير اليهود.»[(١٠)] ومن تضمينات قانون الجنسية أن «العرب لا يستطيعون اكتساب الجنسية الإسرائيلية من طريق العودة، بل ينبغي أن يكتسبوا ذلك من طريق الإقامة أو الولادة أو التجنيس.»[(١١)] وكما يتبين من مناقشة كريتسمر اللاحقة، فإن أولئك الفلسطينيين الذين طُردوا وغادروا موطنهم في حرب ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩، والذين لا يزال الكثيرون منهم نزلاء مخيمات اللاجئين منذئذ، لن يستطيعوا استيفاء شروط المواطنة والعودة إلى ديارهم استناداً إلى قاعدة الإقامة السابقة، وذلك على الرغم من التعديلات الكثيرة التي أدخلت على قانون الجنسية. والحق أنه أُضيف إلى هذا القانون فقرات صممت خصيصاً للحؤول على نحو نهائي دون عودة الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية. فمن ذلك أنه كي يُمنح شخص حق الإقامة يجب عليه، بمقتضى الفصل الثالث من قانون الجنسية، أن يثبت أنه كان موجوداً في البلد في أول آذار/مارس ١٩٥٢ (عدل ذلك لاحقاً ليصبح ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٢)، أو كان موجوداً في الدولة بعد إنشائها أو في أي من الأراضي التي أُعلنت جزءاً من الدولة بعد إنشائها. وقد أدى التعديل الذي أدخل سنة ١٩٨٠ على قانون الجنسية الصادر سنة ١٩٥٢ إلى الإمعان في إقصاء الحاصلين على حقوق المواطنة في «دول التسلل» (الدول العربية المتاخمة لإسرائيل) عن الحصول على المواطنة الإسرائيلية. وتنص المادة الخامسة من الفصل الثالث (أ) على أنه يحق للشخص أن يكتسب المواطنة الإسرائيلية إذا «لم يكن مواطناً في بلد مذكور في قانون منع التسلل.»[(١٢)] إن تضمينات هذه المادة واضحة؛ فقرابة مليوني نسمة من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الأردن لا يستطيعون أن يتأهلوا للمواطنة [الإسرائيلية] في بلد مولدهم (أو مولد

(١٠) Kretzmer, *op.cit.*, p. 36.

(١١) *Ibid.*

(١٢) *Ibid.*, p. 38.

آبائهم) السابق على أساس مواطنتهم الحالية، أي كونهم مواطنين أردنيين. أمّا اللاجئون الفلسطينيون الذين يقيمون في «دول التسلل» الأُخرى، والذين لا يتمتعون بحقوق المواطنة فيها، فيحال بينهم وبين التأهل لممارسة حق العودة على أساس مواد فعالة أُخرى في قانون الجنسية، وأبرز مكوناته، على ما أشرنا أعلاه، المادة التي تربط المواطنة بتاريخ الحضور في البلد بُعيْد إنشاء الدولة.

ومن المجالات الحيوية الأُخرى التي تلتقي يهودية الدولة والقانون فيها على تشكيل ممارسات تمييزية ضد السكان العرب الأصليين، مجال ملكية الأراضي. فقد واجهت إسرائيل، عشية إنشاء الدولة، واقع أن الأراضي التي يملكها اليهود شرعاً في فلسطين لم تكن تتجاوز نسبة ضئيلة من مجموع الأراضي الزراعية وغيرها من إجمالي مساحة فلسطين (٧٪). وقد منحت خطوط هدنة سنة ١٩٤٩ إسرائيل السيطرة، لا الملكية، على نحو ٧٧٪ من مساحة فلسطين (أي أكثر كثيراً من الـ ٥٥٪ التي خصصت لها في قرار التقسيم). وتحقيقاً لهدفها في «جمع شمل المنفيين» اليهود، لجأت الدولة بعد أن تم طرد السكان الفلسطينيين ونزوحهم سنة ١٩٤٨، إلى ضربين رئيسيين من الممارسات لتجريد السكان الفلسطينيين الأصليين من أراضيهم: «تجميد ملكية الأراضي»، وهي تورية يكنى بها عن ملكية اليهود حصراً للأرض إلى الأبد، ومصادرة الأراضي ـ وقد تمت العمليتان بوساطة سلسلة من القوانين الجائرة التي سُنّت لتجريد الفلسطينيين من أرضهم.

نظام القوانين الجنائية

تشير الأدبيات العامة المتعلقة بالجريمة إلى وجود ترابط بين الوضع الاجتماعي/ الاقتصادي وبين السلوك الإجرامي. فالجماعات المحرومة والمقتلَعة تبلغ الجريمة فيها نسبة أعلى من نسبتها عند الجماعات الميسورة الحال. لذلك، ينبغي للجريمة أن تفسَّر على أساس التاريخ والإطار الاجتماعي من خلال فهم السياسة الاقتصادية للدولة الإسرائيلية وبنيتها الأيديولوجية.

تعبِّر إحصاءات الجرائم عن الإطار الاجتماعي السياسي الذي يجري فيه تدوين إحصاءات الجريمة. ومن أجل التدليل على أهمية ربط الإحصاءات الرسمية للجريمة بالإطار الاجتماعي المحيط بها، يقارن ستانلي كوهين، وهو أستاذ في الجامعة العبرية، معطيات الجرائم العربية واليهودية من أوائل الخمسينات حتى أواخر الثمانينات، ويصل إلى النتائج التالية: إذا ما فحص الناظر المعطيات خلال فترتين متمايزتين، حتى سنة ١٩٦٦، عندما كان الحكم العسكري مفروضاً على السكان العرب، وبعد إبطاله، يتبيّن

له أن الفترة الأولى كانت تتسم بارتفاع نسب الجريمة، سواء أحُسِبت على أساس الأفراد المرتكبين الجريمة أم على أساس عدد الإدانات. فمن ذلك أنه بين سنتي ١٩٥٥ و١٩٦٦، كانت نسب الجرائم الخطرة بين الجناة العرب البالغين تقارب ٥٠ في الألف من السكان، قياساً بنحو ١٠ في الألف بين السكان اليهود. وإذا استثنينا ما يسمى الجنايات الأمنية المتعلقة أصلاً بالحكم العسكري، فإن النسبة تتدنى عندئذٍ خلال المدة المذكورة إلى نحو ٣٠ في الألف. ويبين هذا، استناداً إلى كوهين، «الإفراط في استعمال القوانين المسيَّسة لتجريم السكان العرب. وبالأرقام المطلقة، فإن نحواً من ٢٠٠٠ عربي عوملوا، في كل سنة من فترة ١٩٥٤ ـ ١٩٦٦، معاملة 'جناة خطرين' من جرّاء مخالفات لم تكن، في الواقع، تنطبق على اليهود.»[١٣] وتظل التباينات بين الجناة العرب واليهود ظاهرة في فترة ما بعد سنة ١٩٦٦، وإن كانت أخف حدّة. ففي سنة ١٩٨٧ بلغت نسبة من أدين بجرائم خطرة من الجناة العرب البالغين ١٩,٨ في الألف مقارنة بـ ٨,٤ في الألف بين اليهود. والأمر الآخر الجدير بالملاحظة هو أن الإبلاغ عن الجرائم في القطاع العربي، وإن كان أدنى نسبة (بسبب وسائل الضبط الاجتماعي المستعملة في المجتمع العربي التقليدي)، فإنه حالما يصل الخبر إلى الشرطة والمحاكم فإن نسب الإدانة أعلى بين العرب منها بين اليهود.

إن نسب الجناة من الأحداث في أوائل الخمسينات، أيام كان الحكم العسكري في ذروته، تفوق كثيراً نظائرها المتعلّقة بالجناة الأحداث من اليهود، وتلك المتعلقة بنسب الجناة الأحداث من العرب، بدءاً من أواسط الستينات حتى أواخر الثمانينات. ويبين كوهين أن المتغيرات الخلفية، كالسن والوضع الاجتماعي والاقتصادي والجنس والعرق، تقوم بدور حاسم في حمل الشرطة على إغلاق عدد من ملفات اليهود يفوق ما تغلقه من ملفات العرب. «كان الإجماع حتى العقد المنصرم، على الأقل، معقوداً على أن الشرطة أَمْيَل كثيراً إلى إغلاق ملفات الجانحين الأحداث من اليهود. والمعدل أو التقدير المعروف، فيما سمعتُ، كان ٤٠٪ لملفات اليهود و٢٠٪ لملفات العرب قبل إلغاء مرحلة المراقبة التي من شأنها حتماً أن تؤثر في الجنايات المسجلة.»[١٤]

وعندما تتم المقارنة بين البلدات العربية والبلدات اليهودية، فإن نسب الإدانة أعلى في البلدات العربية منها في البلدات اليهودية ـ هذا في وقت تبلغ نسبة فتح الملفات

(١٣) Stanley Cohen, *Crime, Justice and Social Control in the Israeli Arab Population* (Tel-Aviv: International Center for Peace in the Middle East, 1989), p. 61.

(١٤) *Ibid.*, p. 76.

لكل ألف نسمة من اليهود ثلاثة أضعاف ما يفتح منها لكل ألف نسمة في البلدات العربية. أما البلدات المسماة مختلطة، فتتسم بأعلى نِسَب من الجناة لكل ألف نسمة، على الإطلاق.

وقد شكلت الجرائم السياسية، تلك المرتكبة ضد أمن الدولة، في الخمسينات وأوائل الستينات، نحو نصف عدد جنايات العرب كلها. «ومعنى هذا أن أول اتصال بنظام الدولة الجديدة القضائي قد حدث، بالنسبة إلى جيل كامل من العرب في إسرائيل، في هذا الإطار السياسي.»(١٥) وقد حدث انخفاض مهم في عدد الجنايات المتعلقة بالأمن بين العرب في أواسط السبعينات، بعد إلغاء الحكم العسكري وتغيير مقولات «الأمن العام» لتشتمل على الاجتماع غير المشروع أو الاعتداء على رجال الشرطة. إلا إن هذا العدد ما لبث أن عاد إلى الارتفاع في أواسط الثمانينات وأواخرها، أي خلال الانتفاضة في الضفة والقطاع.

تسييس القانون

نظراً إلى طبيعة القانون المسيّسة في إسرائيل، يلفت كوهين الانتباه إلى ما يدعوه الجنايات السياسية الرمزية. وعلى سبيل المثال، حُكم على مواطن من قرية عرابة بالسجن ستة أشهر إضافة إلى ستة أشهر أُخرى مع وقف التنفيذ، لإنشاده شعارات وطنية فلسطينية في تظاهرة، وحكم على مواطن آخر من أم الفحم بالسجن سنة لكتابته شعارات سياسية على جدار، كما اعتقل بائع أشرطة كاسيت بتهمة تسجيل «ملاحظات مثيرة للشغب.»

أمّا في حال الأحداث، فيشير كوهين إلى أن خدمة المراقبة (probation service) أمْيَل، بنسبة ثلاثة أضعاف، إلى التوصية بإغلاق ملفات الأحداث اليهود منها إلى التوصية بإغلاق ملفات الأحداث العرب. ويلاحظ أيضاً أن ثمة تبايناً فاحشاً في عدد الموظفين بين القطاعين. يضاف إلى ذلك أن الجانحين من الأحداث العرب يفتقرون إلى خدمات الإرشاد والتوجيه المشابهة لما يتاح لأمثالهم من الأحداث اليهود. ويميل هؤلاء الآخرون إلى ارتكاب عدد من الاعتداءات الفردية يفوق ما يرتكبه نظراؤهم من العرب، كما تميل جناياتهم إلى أن تكون أخطر من تلك التي يرتكبها الأحداث العرب. ومع ذلك، فإن المسؤولين عن الأحداث العرب يوصون الشرطة والمحاكم دائماً باتخاذ عقوبات أقسى ضد هؤلاء الأحداث مما يوصى به في حال الأحداث اليهود ـ وذلك بنسبة أعلى بـ ٣٨٪.

---

(١٥) *Ibid.*, p. 99.

وأمّا بالنسبة إلى قسوة العقوبات، فقد اكتشف كوهين، في تحليله لتوصيات المسؤولين عن المراقبة (probation) الفعلية الصادرة عن المحاكم في حق الجناة البالغين، أنه «على الرغم من أن خدمة المراقبة للبالغين (adult probation service) توصي بحد أدنى من المعالجة (أي من دون السجن) وبمزيد من العقوبة لمن تحيلهم على المحاكم من العرب، قياساً بمن تحيلهم عليها من اليهود، فإن النظام القضائي يزيد أكثر في النسبة المئوية لقرارات معاقبة الجناة العرب ويقبل نسبة مئوية أقل من توصيات المعالجة التي ترد إليه في شأن من يحال عليه من العرب.»[١٦] ويصح ذلك أيضاً بالنسبة إلى الأحداث. ف «فوق ارتفاع نسبة أحكام السجن الموصى بها عقوبة للأحداث العرب، فإن المحكمة تزيد في هذه النسبة قياساً بالزيادة المتعلقة بالأحداث اليهود.»[١٧]

ثم إن نظام المحاكم الجنائية في إسرائيل ميال إلى غير مصلحة العرب في جوانب أُخرى أيضاً. ف «لا وجود لمحامين عرب على أي من مستويات هذا النظام ـ بدءاً من المحكمة العليا وصولاً إلى إدارة المحاكم الأخرى. وهم غائبون تماماً في قسم الجنايات التابع لمكتب النائب العام. وهذا يعبِّر، طبعاً، عن قلة عدد المحامين العرب ـ ٥٠٠ (٣٪) من مجموع يقارب ١٤,٠٠٠ في إسرائيل ـ لكنه أشد ارتباطاً بالعقبات السياسية (كالحصول على تأشير أو تصديق أمني) التي تعترض تعيين العرب في أي منصب من مناصب النظام القضائي.»[١٨] وتبدو الأحكام شديدة في الجنايات المتعلقة بالأمن أو بما يسمى الجنايات «الوطنية السمة» وتلك المتعلقة بالانتفاضة. ويورد كوهين أمثلة عدة تبين توقيع القضاة الإسرائيليين عقوبات قاسية بالجناة العرب، متذرعين بأن جناياتهم تصدر عن نزعة وطنية بينما توسم جنايات مماثلة ب «المتهورة» إذا ما كان مرتكبوها من اليهود. مثال لذلك الحكمُ على مستوطن يهودي بالسجن ستة أشهر مع وقف التنفيذ عقوبة على قتله طالباً فلسطينياً، والحكم على آخر بستة أشهر من الخدمة المحلية عقوبة على قتله صبياً فلسطينياً في الثالثة عشرة من عمره. بينما حكم على فلسطيني بالسجن أربعة عشر عاماً، فضلاً عن سبعة أعوام أُخرى مع وقف التنفيذ، لقيادته سيارة بلا إجازة وإضرام النار في سيارة وإحداث بعض الأضرار في الممتلكات. وَلْيقابَل هذا بقرار اتُّخذ سنة ١٩٨٩ من قِبل القاضي يتسحاق بناي في محكمة قضاء بئر السبع، الذي «رفض أن يعيد إلى الحبس رهن التحقيق مواطناً يهودياً يشتبه في أنه ألقى

---

(١٦) *Ibid.*, p. 160.

(١٧) *Ibid.*, p. 164.

(١٨) *Ibid.*, p. 172.

قنبلة بترولية على سيارة عربية مارّة»، وعلّل حكمه بأن سلوك اليهودي كان «فعلاً متهوراً». [١٩]

ثانياً: الإسكان وملكية الأرض

وسمت تحولَ القطاع العربي في إسرائيل عدةُ تطورات طرأت خلال العقود الأربعة المنصرمة. ثمة أولاً الزيادة في عدد السكان العرب، من ١٥٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٤٨ إلى نحو ٨٠٠,٠٠٠ نسمة (باستثناء سكان القدس الشرقية) في سنة ١٩٩٢. وقد أدت هذه الزيادة إلى ضغط شديد على استعمال الأرض، ضغط كان من شأن تضافره مع السياسات التمييزية التي تتبعها الدولة أن استجرّ أزمة حادة من قلة المساكن وسوء الخدمات الاجتماعية. واستناداً إلى البيانات الإحصائية الرسمية لسنة ١٩٩٢، فإن نحو ٨٪ من الإسرائيليين اليهود يعيشون كل اثنين أو ثلاثة وما فوق في غرفة واحدة بينما ترتفع النسبة بين العرب إلى قرابة ٤٠٪. وقد ازدادت أزمة السكن تفاقماً من جرّاء السياسات المقصودة التي تتبعها الدولة والتي تركت أكثر من ثلث المواقع العربية بلا تخطيط مدني للإعمار، جاعلة بذلك من المستحيل على العرب أن يوسعوا الأماكن المبنية من دون مخالفة القانون.

وإن مقدار خسارة الفلسطينيين ما كانوا يملكون من الأراضي نتيجة لحرب سنة ١٩٤٨ ليتبيَّن في الأرقام التالية: فاستناداً إلى تقديرات عربية، كان مجموع القرى العربية في نطاق حدود دولة إسرائيل ٤٥٨ قرية، زالت منها ٣٦٢ قرية وبقيت ٩٦ قرية. ونظراً إلى حجم الممتلكات الفلسطينية التي هُجرت، يقدر خمايسي[٢٠] أن ٢٥٠,٠٠٠ يهودي كانوا يعيشون في أوائل الخمسينات في منازل عربية مهجورة. فإذا ما أخذنا في الحسبان أن عدد اليهود في فلسطين في ذلك الزمن كان ٦٠٠,٠٠٠ نسمة تقريباً، استطعنا أن نستنتج أن ثلث اليهود في فلسطين كان بُعَيْد حرب سنة ١٩٤٨ يعيش في ممتلكات فلسطينية محتلة بصورة غير شرعية، وربما مصادرة. وذلك في وقت كان قرابة ٣٠,٠٠٠ من مجموع الـ ١٥٦,٠٠٠ فلسطيني فيما بات إسرائيل، بلا مأوى أو «غائبين حاضرين» ومعدمين. ويقدر عددهم اليوم بنحو ١٥٠,٠٠٠ (أي ٢٠٪ من مجموع سكان عرب إسرائيل)، ويبدو أن لا حلّ في الأفق لمشكلتهم. ولا تزال مضاعفات ذلك في حاجات الفلسطينيين السكنية بادية حتى اليوم.

---

(١٩) *Ibid.*, p. 174.

(٢٠) Rassem Khamaysi, *Planning and Housing Policy in the Arab Sector* (Tel-Aviv: International Center for Peace in the Middle East, 1990).

خلال الأعوام الأولى من عمر الدولة، أدى فرض الأحكام العسكرية على السكان العرب إلى تسارع مصادرة الأراضي ونقل السكان من القرى التي هُجرت جزئياً. وقد حدّد بن ـ غوريون دور الحكم العسكري بأنه يهدف، في جملة أهدافه، إلى «حماية حق اليهود في الاستيطان في جميع أنحاء البلد.»(٢١) يضاف إلى ذلك أن الحكم العسكري كان له أثره المباشر في وتيرة الإسكان في القطاع العربي، كإصدار رخص البناء، والسماح لمواد البناء بالوصول إلى مواقعها في القرى العربية.

سياسات التخطيط الإسرائيلية

بينما سعت «الخطة القومية» للسكان اليهود لإحداث التطور المطرد في الانتشار (المعمار)، وتلبية حاجات المستوطنات الجديدة والإعداد لخطط إقليمية ومحلية، «فقد عملت الخطط القومية أيضاً، فيما يتعلق بالسكان العرب، وفقاً لسياسة ترمي إلى اللامركزية وتوزيع السكان لكن على نحو معكوس. فقد نشطت هذه السياسة في تفريق العرب على أقضية مركزية في مناطق غير تلك التي كانوا يتركزون فيها، ويبدو أنها طبقت على أساس عرقي.»(٢٢)

من أهم سمات حياة العرب في إسرائيل افتقارها إلى المشاركة في القرارات المؤثرة فيها. ويصح ذلك أيضاً على مستويي التخطيط المدني والريفي. ويشير خمايسي في المسح الذي أجراه في أواسط الثمانينات إلى أنه «لم يكن ثمة ممثل واحد يمثل العرب في أية لجنة من اللجان المحلية التي تقع على عواتقها مهمة رعاية مصالح السكان العرب أو عرض موقف السكان العرب في مسألة التخطيط المهمة هذه.»(٢٣) وقد أدى ذلك إلى وضع منظورين للتخطيط على المستوى الريفي: «أحدهما للعرب، ويمكن وصفه بأنه تقنيني وتقييدي ومعرقل لتنفيذ القانون من جرّاء التحكم المفرط، والآخر لليهود، وهو يقدم المساعدة والمنافع إلى حد خرق القانون.»(٢٤)

وقد طبقت هذه السياسة على السكان البدو أيضاً. فمن أجل تعزيز برنامج الاستيطان الصهيوني، وضعت خطط إعادة توطين لتركيز البدو في بقاع ضيقة والاستيلاء

---

(٢١) *Ibid.*, p. 36.

(٢٢) *Ibid.*, p. 46.

(٢٣) *Ibid.*, p. 71.

(٢٤) *Ibid.*

على أراضيهم. وقد طبق ذلك على البدو في الشمال وعلى أولئك الذين كانوا يقيمون في النقب، في جنوب البلد. وقد أجلي ستة آلاف بدوي بالقوة إفساحاً في المجال لإقامة منشآت عسكرية بعد أن وقعت إسرائيل اتفاق كامب ديفيد مع مصر، وأخلت منشآتها العسكرية في سيناء. ويجري الآن غازي فلاح[٢٥] دراسة استقصائية لحال البدو الذين يتمتعون بالمواطنة الإسرائيلية ويشكلون ١٢٪ من مجموع السكان العرب.

ويروي خمايسي أنه ابتداء من أواسط الثمانينات لم يكن إلا لِ ١٨,٣٪ من المواقع العربية الآهلة خطط مدنية شاملة مقرّة تماماً، وهذه النسبة تشكل ٠,٥٪ من مجموع الخطط المقرّة قانوناً. ونظراً إلى إخضاع القطاع العربي لتحكم بيروقراطي صارم، فقد استغرق إقرار الخطة الشاملة العربية نحو ١٢ عاماً، في حين أن القانون يقضي بألا يستغرق أكثر من أربعة أعوام.

أزمة السكن

إن إسرائيل، بما هي دولة رفاهة (welfare state) وبلد يتكون، في معظمه، من المستوطنين والمهاجرين، تنظر إلى سياسة توفير المساكن باعتبارها حجر الزاوية في سياساتها الداخلية. لكن سرعان ما يتبين للناظر أن هذا لا يصح إلا بالنسبة إلى القطاع اليهودي في معظم الأحيان. أمّا في القطاع العربي، فيُعتبر التمويل الخاص والمستثمرون الأفراد أهم مصادر الإسكان. وكانت ميزانيات وزارة الإسكان قد بينت في أواخر الستينات وأوائل السبعينات أن ١٪ فقط من أموالها قد خصص للقطاع العربي، ولا يكاد هذا يعدُّ تشجيعاً للاعتماد على المساعدة الحكومية في الإسكان. وكما يشير خمايسي، لم يتحسن هذا الوضع في وقت لاحق، مع العلم بأن لوزارة الإسكان توصيات كثيرة تحثّ على تحسين وضع الإسكان في القطاع العربي. وخلال الثمانينات لم تكن أموال القروض المتاحة للمقترضين العرب تغطي أكثر من ٢٠٪ ـ ٣٠٪ من نفقات الإسكان في القطاع العربي، ولم تكن تلك النسبة لتشكل حافزاً كافياً لحمل العرب على الاقتراض.

أمّا بالنسبة إلى المدن المختلطة التي يقيم فيها ١٠٪ من أبناء الأقلية العربية

(٢٥) Ghazi Falah, «Pre-State Jewish Colonization in Northern Palestine and Its Impact on Local Bedouin Sedentarization 1914-1948,» *Journal of Historical Geography*, Vol. 17, No. 3, 1991; Ghazi Falah, «Israeli State Policy toward Bedouin Sedentarization in the Negev,» *Journal of Palestine Studies*, Vol. XVII, No. 2, 1989, pp. 71-91.

(باستثناء القدس الشرقية)، يبين خمايسي أن أحوال الإسكان رديئة أيضاً إن لم تكن أسوأ. فمن ذلك أن مجلس مدينة عكا في الشمال قد صنّف «نسبة الازدحام [السكاني] في عكا [في] مصاف أعلى النسب في العالم. فنحو نصف الأُسر في المدينة القديمة يعيش في غرفة واحدة، بمتوسط ثمانية أفراد في الغرفة.»[٢٦] ولا يلزم عن هذا أن القدس أفضل حالاً. وفي مقال نشر في صحيفة «دافار» (٨/٦/١٩٩٣)، قدم ميخائيل سيلع صورة مفصلة لعملية الخنق الإسكاني المتدرج التي تقوم السلطات اليهودية بها ضد السكان العرب في القدس الشرقية وضواحيها القريبة. فمن الدجل الكلام على القدس باعتبارها مدينة موحّدة، مثلما يتكلم تيدي كوليك، ورئيس بلدية القدس الحالي إيهود أولمرت، وسواهما. ذلك بأن حقيقة الأمر، في نظر سيلع، هي أن سكان القدس من العرب إنما هم «ضيوف» يعانون التمييز العرقي في كل وجه من الوجوه، كالافتقار إلى البنى التحتية الأساسية، بما فيها الطرق المعبدة والتنظيم المدني السليم، والمساكن الضرورية والمدارس، إلخ. ولقاء دفع الضرائب، يجد سكان القدس من العرب أن أراضيهم تصادر لاستيعاب المستوطنين الصهيونيين الوافدين من الاتحاد السوفياتي السابق، أو لتلبية مطالب أقلية صاخبة من غلاة اليهود الذي ما فتئوا يتعدّون على الأحياء العربية، والذين توصلوا، بدعم الحكومة المالي، إلى الاستيلاء على منازل عربية على مرأى من مالكيها العرب. وبحسب قول سيلع، فإن «ما تمثله القدس 'الموحدة' ليس في الواقع إلا سياسة متواصلة من الاحتلال والتمييز في الإقراض والإهمال البيئي والإذلال والتجريد من الملكية. والغاية من وراء ذلك هي جعل حياة سكان المدينة الفلسطينية لا تطاق إلى حد أنهم يضطرون إلى مغادرتها. وهذه الغاية غير معلنة على الإطلاق.» لكن سيلع يستشهد بكلام مسؤول في المجلس البلدي قال له: «لا تقل لي إنكم لا تعلمون بأن هذه هي غايتنا.»

ولا تزال الناصرة، كبرى المدن العربية في إسرائيل بسكانها الستين ألفاً تقريباً، تفتقر حتى اليوم إلى خطة مدن شاملة ومقررة. قابِلْ ذلك بحال الناصرة العليا اليهودية التي لا يكاد عدد سكانها يساوي نصف عدد سكان الناصرة، والتي تبلغ مساحة الأراضي التابعة لبلديتها ثلاثة أضعاف مساحة الناصرة. وهذا بصرف النظر عن كون الناصرة العليا قد بنيت، في جزء منها، على أراض كانت تابعة لمدينة الناصرة.

ومن العسير تبيُّن كيف يمكن للمئة ألف منزل اللازمة في القطاع العربي أن تُنشأ بحلول سنة ٢٠٠٠، في حين أنه لم يكن إلا ربع الأُسر العربية يملك أرضاً صالحة للبناء، بحسب ما أظهر مسح أُجري سنة ١٩٧٨. ولا بد لأي حل لمشكلة قلة المساكن

(٢٦) Khamaysi, *op.cit.*, p. 119.

في القطاع العربي من أن يتصدّى للمأزق الذي يعانيه ٢٠٪ من السكان العرب الذين هم بلا مأوى في إسرائيل، والذين يصل عددهم، كما ذكرنا سابقاً، إلى ١٥٠,٠٠٠، ويصنّفون عادة كلاجئين «حاضرين غائبين».

المساكن «غير الشرعية» والتجريم

لا شيء يصف عملية تجريم الفلسطينيين أفضل من مسألة مصادرة الأراضي. فقد أفلحت الحكومة الإسرائيلية، من خلال سلسلة قوانين، في مفاقمة حال قلة الأراضي والمساكن في القطاع العربي. وثمة عوامل، منها ارتفاع نسبة الولادات عند السكان العرب وسياسات إسرائيل المقصودة، كالامتناع من وضع مخططات مدن لكثير من القرى العربية وعدم إعطاء العرب رخص بناء، تضافرت على دفع العرب بصورة متدرجة إلى إنشاء منازل «غير شرعية» لتلبية حاجاتهم الملحة. ويقدم كوهين أمثلة كثيرة تظهر كيف أنه عندما تمضي الحكومة في تنفيذ تهديداتها المتعلقة بتهديم المنازل العربية «غير الشرعية» تندلع من جراء ذلك مواجهة عنيفة بين الشرطة والسكان العرب، وتسفر عن اعتقال العرب وتجريمهم. ويقدر خمايسي أنه بحلول السبعينات، كان نحو ثلث المباني في المنطقة الشمالية مصنفاً في جملة المباني «غير الشرعية»، استناداً إلى مسح أجرته الحكومة. وفي أواسط السبعينات، خلص مسح حكومي آخر للمنطقة الشمالية إلى وجود قرابة ٨٣٢٤ مبنى عربياً غير شرعي. كما دلّ تفحص مدى انتشار المباني غير الشرعية في البلد كله حتى سنة ١٩٨٦ على ما يلي: ثمة ١١,١٨٠ مبنى غير شرعي؛ فإذا افترضنا وجود أسرة واحدة في كل مبنى، يصبح المجموع ١١,١٨٠ أسرة، أي أن ١٢٪ من الأُسر العربية في البلد تعيش في منازل غير شرعية. ويوجد ٥٠٪ من هذه المنازل في الجنوب، ويقيم فيها البدو الذين يمثلون ١٠٪ من مجموع السكان العرب.

ثالثاً: المجالس المحلية

في آب/أغسطس ١٩٩١، نظم ٣٧ رئيس مجلس محلي ورئيس بلدية من العرب إضراباً، ونفذوا اعتصاماً أمام مقر رئيس الحكومة للاحتجاج على سياسات التمويل المنحازة التي تتبعها الحكومة في تعاطيها مع القطاع العربي (*Jerusalem Post,* August 31, 1991). وقد جاء هذا التحرك عقب سلسلة من الاحتجاجات التي أعربت السلطات البلدية العربية عنها من أجل حمل الحكومة على أن تحوّل الأموال المستحقة وغير المدفوعة إلى المجالس البلدية العربية وأن تزيد نسبة تمويلها للخدمات الاجتماعية الأساسية في القطاع العربي بحيث يتساوى مع تمويل نظائرها من المجالس البلدية

اليهودية. وبعد مرور عام واحد، وفي صيف سنة ١٩٩٢، نظمت المجالس البلدية والمدارس القروية إضرابات، شارك التلامذة فيها، احتجاجاً على رفض حكومة رابين تحويل الأموال المستحقة إلى القطاع التربوي العربي.

وقد كشفت دراسة نُشرت سنة ١٩٩٠[٢٧] أن الحكومة المركزية تعتمد حيال المجالس البلدية العربية أنماط التمييز التمويلي التالية: (١) انعدام أية قاعدة اقتصادية دائمة في القطاع العربي، وهو ما يسيء أكثر إلى فرص تَأَهُّله للحصول على التمويل الحكومي واجتذاب مشاريع الاستثمار؛ (٢) إذا صنفت البلدة «بلدةً متطورةً»، فإنها تغدو مؤهّلة للمساعدات الحكومية. لكن ينبغي ألا يغيب عن البال أن هذه التسمية إنما يقصد بها إفادة المراكز اليهودية؛ (٣) إن الأموال التي تجمع وتوهب من قِبل الهيئات الصهيونية غير الحكومية، كالوكالة اليهودية الواسعة النفوذ والتي تعمل ككيان معفى من الضرائب في العالم الغربي، إنما تنفق في تمويل مشاريع تعود بالمنفعة على القطاع اليهودي حصراً؛ (٤) في الوقت الذي تزايدت في الأعوام الأخيرة مداخيل البلديات العربية من مواردها الخاصة بنسبة ٢٠٪ ـ ٣٠٪، تناقصت المساهمات الحكومية من ٣٠٪ إلى ٢٠٪؛ (٥) تحصل البلديات الريفية العربية على ٢,٣٪ من مجموع الميزانية المخصصة للبلديات الريفية، بينما تضم البلديات العربية ١٢٪ من مجموع السكان في إسرائيل. وإذا أضاف المرء تلك القرى التي لا بلديات لها، فإن نسبة السكان العرب ترتفع إلى حدود ١٧٪؛ (٦) وعلى أساس الفرد الواحد، تشكل ميزانيات البلديات العربية قرابة ٢٥٪ ـ ٣٠٪ من الميزانيات اليهودية. غير أن المجالس البلدية العربية لا تحصل في مقابل ذلك إلا على تحويلات لا تتجاوز ١٠٪ مما دفعته إلى الخزينة الإسرائيلية في صورة ضرائب ورسوم وغيرها.

ومما يجعل هذه النتائج أدعى إلى القلق أنها لا تتأتى عن عدم دفع العرب للضرائب، وهو الزعم الذي درج الناطقون بلسان الحكومة على التذرع به. ويلاحظ مؤلفا هذه الدراسة «أن لا أساس للحجة القائلة إن العرب لا يدفعون الضرائب. فالضرائب العقارية تشكل ١٨٪ من ميزانيات البلديات اليهودية و١٥٪ من ميزانيات البلديات العربية، لكن الواقع يشهد أن ١٢٪ من دخل البلديات يحصَّل على هذا النحو في القطاع العربي مقارنة بـ ١١٪ في القطاع اليهودي.»[٢٨] وقد عزّزت هذه الصورة

(٢٧) Majid al-Haj and Henry Rosenfeld, *Arab Local Government in Israel* (Boulder, Colorado: Westview Press, 1990).

(٢٨) *Ibid.*, p. 127.

دراسةٌ أجراها ليوين ـ إبشتاين وسيميونوف،[٢٩] وبيّنا فيها أن المجالس البلدية الريفية اليهودية تحصل من الحكومة على تحويلات مالية توازي ستة أضعاف ما تحصل عليه المجالس البلدية الريفية العربية. ونظراً إلى تدني نسبة التصنيع العربية، فإن قاعدة الضريبة في القطاع العربي تتراوح بين ربع وخمس نظيرتها في القطاع اليهودي، وذلك تبعاً لحجم البلدة.

وقد اتبعت الحكومة سياسة العصا والجزرة في التعامل مع المجالس القروية العربية. من ذلك أن المجالس القروية التي تتعاون مع الحكومة القائمة وتمتنع من الانخراط في أنشطة الاحتجاج كانت أقرب إلى الحصول على معاملة تفضيلية مقارنة بتلك المجالس التي كان يسودها الوطنيون والناشطون السياسيون.

رابعاً: التربية

على الرغم من بعض الخطوات الواسعة في المجال التربوي، فقد دلّت إحصاءات حديثة لا تتجاوز سنة ١٩٩٣ على أن ١٢٪ من العرب البالغين ١٥ عاماً فأكثر لا يحصلون على تعليم مدرسي في إسرائيل، وذلك مقارنة بـ ٤٪ من اليهود الإسرائيليين. كما تبين أن ٥١٪ من اليهود حاصلون على التعليم الثانوي مقارنة بـ ٣٤٪ من العرب.[٣٠] وتظهر أرقام إحصاء سنة ١٩٨٩ للفئات العمرية بين ٢٠ عاماً و٢٩ عاماً، إذا ما حسبت على أساس الفرد، أن نسبة اليهود الإسرائيليين المسجلين في الجامعات تفوق نسبة أفراد الأقلية العرب بثلاثة أضعاف ونصف ضعف. وثمة عشرة أكاديميين عرب متفرغين يعملون في مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية، وهذا عدد ضئيل إذا ما ذكرنا أن ثمة عربياً واحداً بين كل ستة مواطنين إسرائيليين، وأن عدد الأكاديميين في مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية يقارب الخمسة آلاف.

وتكتسي هذه الأرقام مزيداً من الدلالة متى أدركنا أن الفلسطينيين، بما هم أقلية مُسيْطرٌ عليها، يعلّقون أهمية عظمى على التعليم الذي يعدُّونه وسيلة أساسية للحراك الاجتماعي في مجتمع تحكمه الاعتبارات العرقية. لكن لا بد لمن يريد فهم أصل المشكلة وأسباب هذه الإحصاءات المخيبة للآمال من أن يتفحص الآليات المؤسساتية التي تجابه الأقلية الفلسطينية في إسرائيل وما يعترضها من سياسات تربوية موجهة على مستويي التربية العربية الابتدائي والثانوي.

---

(٢٩) Noah Lewin-Epstein and Moshe Semyonov, *The Arab Minority in Israel's Economy: Patterns of Ethnic Inequality* (Boulder, Colorado: Westview Press, 1993).

(٣٠) *Statistical Abstract of Israel, 1993*, No. 44, p. 634.

التربية كأداة للضبط الاجتماعي

كانت السمة التي تسم التربية الفلسطينية خلال فترة الانتداب البريطاني، ثم خلال الحكم الإسرائيلي، هي ارتباط التربية بالقومية. وبالنسبة إلى اليهود، كان النظام التربوي، ولم يزل، أداة لبناء الوطن القومي، أمّا بالنسبة إلى العرب، فقد بات وسيلة لاعتياد التعاون والانقياد.

إن التربية العربية، كغيرها من أوجه الحياة العربية، خاضعة لإدارة بيروقراطيين يهود في قسم منفصل من وزارة التربية. ومع أن مراجعات عدة طرأت على أهداف التربية العربية، فإن عاملاً مشتركاً ما زال يمتد عبر مختلف محاولات التوجه إلى اللامركزية. فمن ذلك أن كبار الإداريين ظلوا من اليهود، وأن مديري مختلف الدوائر المسؤولة عن الشؤون العربية في الوزارة ما زالوا مستمرين في انتهاج الطريقة السلطوية في التعامل مع السكان العرب. وبينما يشكل التلامذة العرب ٢٠٪ من عدد التلامذة الإجمالي، فإن ٣٪ فقط من المناصب العليا في الوزارة يحتلها موظفون عرب. وحتى عندما يعيَّن مدير عربي كبير ذو كفاءة، مثلما حدث سنة ١٩٨٩ بعد سلسلة من احتجاجات ممثلي القطاع العربي، فإن المنصب نفسه يهمّش. فـ «المدير المعيّن للتربية العربية لا شأن له في توزيع الموارد أو التخطيط أو القرارات المتعلقة بالأولويات.»[٣١]

ومن الموضوعات التي يجري تجاهلها عادة عند مناقشة حال «الأقلية العربية في إسرائيل» موضوع السكان العرب الدروز. فبعد نحو عشرة أعوام تقريباً من إنشاء الدولة، منحت إسرائيل الدروز وضعاً دينياً خاصاً، ثم صنَّفتهم رسمياً في سنة ١٩٦١ كأقلية قومية درزية متميزة. ويلاحظ ماجد الحاج، محقاً، أن تلك كانت محاولة حكومية أُخرى لتقسيم الجماعة العربية إلى عدة «جماعات» صغرى. وكان من تضمينات ذلك أن أنشئت عدة وحدات منفصلة في الوزارات، ومنها وزارة التربية، لمعالجة حاجات الدروز وإعداد مقررات دراسية جديدة تهدف إلى غرس «التراث الدرزي» في نفوس التلامذة الدروز الصغار. وعلى المستوى الأيديولوجي، سعت وزارة التربية للتشديد على «الشراكة [الدرزية - اليهودية] في بناء إسرائيل والدفاع عنها» وعلى «الارتباط الفريد بين اليهود والدروز.»[٣٢] واحتجاجاً على هذه الإجراءات، أشار بعض المثقفين والطلاب الدروز الشباب، سنة ١٩٨٦، إلى أن الميل الأساسي إلى إعادة التنظيم الجديدة التي طرأت

(٣١) Majid al-Haj, *Education and Social Change among the Arabs in Israel,* (Tel-Aviv: International Center for Peace in the Middle East, 1991), p. 63.

(٣٢) *Ibid.*, p. 67.

على التربية الدرزية كان يرمي إلى إعداد الشبان الدروز لأن يكونوا مواطنين أوفياء بصفتهم مجنّدين في القوات المسلحة. وقد عقب ذلك عملية مشابهة بالنسبة إلى السكان البدو من العرب؛ فأنشئت وحدة تربوية مستقلة من أجل التعامل معهم. وهنا أيضاً استجرَّت محاولات خلق كيان بدوي مستقل ردات فعل من زعماء البدو الذين احتجوا على أن تربيتهم ظلَّت خاضعة إدارياً لصانعي السياسة اليهود.

الوضع الطلابي

في سنة ١٩٩٢/١٩٩٣، كان في القطاع العربي ٣١٢ مدرسة ابتدائية، و١٨ مدرسة للأطفال المعوقين، و٨٩ مدرسة متوسطة، و٩٤ مدرسة ثانوية. وكان يقابلها، في السنة نفسها، في القطاع اليهودي: ١٢٣٨ مدرسة ابتدائية، و٢٠٢ من المدارس للأطفال المعوقين، و٣٣٠ مدرسة متوسطة، و٥٨٨ مدرسة ثانوية.[٣٣]

وبينما كانت البنات يمثلن أقل من ٢٠٪ من عدد التلامذة في المدارس العربية في الأعوام الأولى من قيام الدولة، فقد بلغت نسبتهن ٤٣٪ في أواخر الستينات. واتسع التفاوت بين البنين والبنات مع وصول البنات إلى المرحلة الثانوية. مثال لذلك أن نسبة الانتظام المدرسي لكل ألف بنت في الفئة العمرية ٦ ـ ١٣ عاماً كانت ٩٤٤/ ١٠٠٠، وهي قريبة جداً من نسبة البنين (٩٦٥/ ١٠٠٠). لكن نسبة البنات في الفئة العمرية ١٤ ـ ١٧ عاماً كانت ٦٤٤/ ١٠٠٠ ونسبة البنين ٦٤٣/ ١٠٠٠. بينما نجد عند اليهود في مقابل هاتين النسبتين وفي الفئة العمرية نفسها ٩٦٢/ ١٠٠٠ للبنين و٨٧٨/ ١٠٠٠ للبنات.[٣٤]

والتسرب المدرسي في صفوف التلامذة العرب أعلى نسبة، بصورة ملحوظة، وفي المراحل كلها، من نسبته في صفوف التلامذة اليهود. من ذلك أن ٢٠٪ من التلامذة العرب يتركون المدرسة قبل إتمام الصف الثامن، فضلاً عن ١٢٪ آخرين يتركونها عند إتمام الصف العاشر، وهو الحد الأعلى للتعليم الإلزامي. كما أن ٥٠٪ يقصرون عن إتمام دراستهم الثانوية. وفي أواسط الثمانينات، أظهرت المعطيات أن عدد خريجي المدارس الثانوية العرب الذين يجتازون امتحانات الدخول إلى المعاهد والجامعات أدنى بنسبة ٣٠٪ من عدد التلامذة اليهود المتخرجين في المدارس الثانوية.

وخلافاً للتوقُّعات، فإن مجاورة المدارس العربية للمدارس اليهودية لا تمنح التلامذة العرب أية امتيازات. بل إن المعطيات المتاحة بشأن مدينة يافا المختلطة تظهر

(٣٣) *Statistical Abstract of Israel, 1995,* No. 44, p. 638.

(٣٤) *Statistical Abstract of Israel, 1993,* No. 42, pp. 644-645.

صورة محبطة. فمن مجموع مواليد سنة ١٩٦٦، تبين أن ٦٦٪ تركوا المدرسة قبل إتمام دراستهم الثانوية، كما أن ٣٠٪ من الفئة العمرية ٥ ـ ١٧ عاماً صنِّفوا بلا تعليم ولا عمل.

الموارد التربوية

من أجل إقامة الدليل على عدم كفاية الإمكانات التربوية، يقدم ماجد الحاج معطيات تبيِّن أن ٣٧٪ من غرف التدريس، ابتداء من الروضات حتى الصف الثامن، أدنى من المستوى المقبول، وذلك استناداً إلى تقديرات الحكومة الإسرائيلية نفسها في أوائل السبعينات. وبعد مضي أكثر من عشرة أعوام، وبعد أن خصصت الحكومة أموالاً لتخفيف المشكلات التي يعانيها القطاع العربي، ظلّ نظام التعليم العربي يعاني بعضها. فعلى النقيض من الالتزام الذي تبديه الحكومة تجاه التربية اليهودية، فإن مساهمات السلطات البلدية العربية والمنظمات الخيرية وذوي التلامذة غطّت ٢٥٪ من تكلفة غرف التدريس التي أضيفت حديثاً بين سنتي ١٩٨٤ و١٩٨٩، وهو أمر لم يُسمع بمثله في القطاع اليهودي. وعلى الرغم من وعد الحكومة بتصحيح الوضع، فإن ماجد الحاج يقدر أن النقص في غرف التدريس كان في القطاع العربي في أواخر الثمانينات يناهز ٢٠٪، علماً بأن حصة القطاع العربي من جميع الغرف المستأجرة تقارب الثلاثة أرباع. وتبلغ المشكلة أقصى حدّتها في المرحلة الابتدائية، التي تحتل نسبة ٨٠٪ من إجمالي النقص في الغرف في القطاع العربي.

خامساً: الاقتصاد

يميز عزيز حيدر في كتابه *The Arab Population in the Israeli Economy* سمتين مركزيتين في الاقتصاد الإسرائيلي تؤثران تأثيراً مباشراً في موقع العرب الاقتصادي في إسرائيل: دور الحكومة التدخلي والمباشر، والطابع الصهيوني ـ القومي للمؤسسات الاقتصادية، بما في ذلك الهستدروت. والنتيجة المتولّدة من علاقة التداخل القائمة بين الحكومة والهستدروت وغيرها من المؤسسات المسماة مؤسسات قومية، هي أن «قواعد اللعبة في الاقتصاد الإسرائيلي ليست قواعد السوق الحرة، ولذلك فإن قنوات النشاط المفتوحة أمام السكان العرب تخضع لسيطرة صانعي القرار في المؤسسات الحكومية.»[٣٥] ويذهب حيدر إلى أن ذلك ينطبق أيضاً على القطاع

(٣٥) Aziz Haidar, *The Arab Population in the Israeli Economy,* (Tel-Aviv: The International Center for Peace in the Middle East, 1991), p. 4.

الخاص الذي يتأثر تأثراً شديداً بسياسات الحكومة التدخلية.

ومن الأمثلة لكيفية تحكم الحكومة وتوجيهها الاستثمارات في الاقتصاد ككل، ما يشير حيدر إليه من معايير يرجع إليها في فتح الاعتمادات وحوافز الضرائب الصناعية لرجال الأعمال، وهي تعدُّ عوامل مهمة في تشكيل النشاط الاقتصادي. وإن تصنيف الحكومة لمنطقة كـ «منطقة تطوير» يؤهل هذه المنطقة للحصول على مساعدة حكومية مباشرة تأتي في صورة تدريب في الموقع نفسه وصورة استشارات يقدمها الخبراء. أمّا التخطيط المدني في القطاع العربي فيتوقف، مثلما أشرنا من قبل، على اعتبارات سياسية وقومية تؤول إلى التمييز ضد المدن والبلدات العربية.

ويتبيّن مدى انخراط الحكومة في الاقتصاد من واقع أن «نحو ٩٠٪ من الأموال المتوفرة في صناديق الضمان ومشاريع التوفير إنما توظّف في سندات (مقرّة) من الحكومة أو سواها، وتوزع بحسب توجيهات حكومية.»[٣٦] فالحكومة مع الهستدروت تمتلكان «جميع المحاجر تقريباً، والكهرباء، والماء، والنقل الجوي والبحري، بما في ذلك صناعة الطائرات والسفن. وهما تمتلكان أيضاً معظم الإنتاج المتعلق بالأمن، وقسماً كبيراً من فرع التأمين.»[٣٧]

ويذهب حيدر إلى أن الحكومة الإسرائيلية صرفت اهتمامها في أوائل السبعينات إلى التنمية الثقافية والاجتماعية بدلاً من التركيز على التنمية الاقتصادية، واحتجّت بأن قصور النمو في القطاع العربي إنما يُعزى إلى تخلف الثقافة والقيم العربية. والاتجاه العام للمواقف الرسمية من القطاع العربي، مثلما يتبين من الاقتباس التالي الذي يسوقه حيدر من دراسة لباحثَين إسرائيليَّين، يبرهن عن الطبيعة الاحتوائية للسياسة الإسرائيلية حيال الفلسطينيين: «تغفل مختلف البرامج [الحكومية] الحاجات والأهداف الخاصة بالسكان العرب، فضلاً عن إغفال توقعات التزايد السكاني في البلدات والمدن العربية. والبرامج تلك تنظر إلى العرب (نظرتها إلى جماعة سكانية هامشية ترافق التنمية المعنية بالأكثرية اليهودية وتعتمد عليها). والتخطيط المحلي للبلدات العربية يصدر عن النظر إليها باعتبارها مواقع سكنية منعزلة، يعتمد عمل المقيمين فيها اعتماداً أساسياً على يوم العمل الذي يؤدُّونه في مراكز تقع خارج حدود بلداتهم.»[٣٨]

---

(٣٦) *Ibid.*, p. 3.

(٣٧) *Ibid.*

(٣٨) *Ibid.*, p. 9.

الزراعة

وعلى غرار سياسة الحكومة العامة حيال السكان العرب، يتسم الموقف من الزراعة العربية بالطابع الاحتوائي. وخير ما يعبّر عن تناقص مساحة الأرض المتاحة لاستعمال سكان البلدات العربية رواية ذلك بالأرقام. ففي سنة ١٩٤٥ كان ثمة ١٩ دونماً لكل فرد عربي، وهبط الرقم في فترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ إلى ٣,٤ دونمات، وانحدر في سنة ١٩٨١ إلى ٠,٨٤ دونم. وكانت مساحة المزارع التي يستغلها العرب سنة ١٩٨١ تبلغ ٧٩٩,٥٦٧ دونماً، قياساً بـ ٥,٠٤٠,٧١٣ دونماً لليهود. وكان متوسط مساحة المزرعة اليهودية ١٧٣,٦ دونماً مقارنة بـ ٥٥,٧ دونماً للمزرعة العربية. أمّا ما يتسم بدلالة خاصة فهو باقي الأرقام التي تبيِّن أن المساحة العامة للمزارع اليهودية في فترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ كانت ٢,٢٧١,١٠٩ دونمات وأنها بلغت ضعف ذلك تقريباً سنة ١٩٨١، بينما تقلّصت مساحة المزارع العربية بصورة ملحوظة. وعدم التكافؤ في الحصول على الماء مؤشر آخر على سوء توزيع الموارد الزراعية والفارق في حصص الإنتاج الزراعي. ويشير حيدر إلى أنه في فترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، كانت ٦٤٪ من مساحة الأراضي الزراعية اليهودية مروية، مقارنة بـ ٨٪ في القطاع العربي. والعرب يستهلكون نزراً يسيراً لا يتجاوز ٢,٧٪ من مجموع المياه المستهلكة للري. كما أن الاستثمار في الزراعة العربية لم يزد سنة ١٩٨١ عن ٥,٨٪ من مجموع الاستثمار الزراعي في إسرائيل. ويقدم حيدر الرقم الأخير ليبرهن عن صعوبة وصول المزارعين العرب إلى أموال مؤسسات التسليف التي تخدم القطاع الزراعي. ويدعم ذلك مسحٌ لمزارعي الجليل من العرب ذكر ٨٠٪ منهم فيه أنهم لم يستفيدوا قط من أي قرض أو سلفة من الحكومة.

الصناعة والتجارة

يُردُّ تخلُّف الاقتصاد العربي إلى إقصاء القطاع الصناعي عن مناطق التنمية المفضلة بحسب التصنيف الرسمي، وانعدام خطة شاملة للتنظيم المدني، والعجز عن تعيين مواقع عامة كمناطق صناعية. ومن جملة ما يساق من معوقات النمو الاقتصادي الافتقار إلى التدريب المهني وإلى القوة العاملة العربية الماهرة. يضاف إلى تلك المعوقات انعدام مراكز البحث والتنمية في القطاع العربي من أجل تشجيع التحديث التكنولوجي ونشره. وبينما يسود الاعتقاد بأن القطاع العربي يفتقر إلى رأس المال المحلي من أجل الاستثمار، يذهب حيدر إلى أن ذلك ما عاد صحيحاً الآن. ذلك لأن المشكلة باتت تكمن اليوم في انعدام الحوافز وفي البيئة غير المواتية للتنمية. وقد أدى ذلك إلى وضع يفضل المقاولون العرب فيه توظيف أموالهم كشركاء في تنمية القطاع اليهودي، ويفضل

المستثمرون اليهود إقامة صناعات خفيفة في صورة مصانع فرعية في القطاع العربي، حيث تكثر القوى العاملة الرخيصة الأجر. ويقول حيدر إن «رجال الأعمال الإسرائيليين تمتعوا بأفضل ما في القطاعين: إذ كانوا قد حصلوا على مكاسب من الحكومة لإقامتهم مصانع مفضّلة في المناطق الصناعية اليهودية، وهم بإقامتهم مصانع فرعية في المناطق العربية باتوا الآن يستفيدون من وفرة الأيدي العاملة الرخيصة الأجر، ولا سيما النساء العربيات.»(٣٩)

وقد أظهرت دراسة ميدانية أُجريت سنة ١٩٨٣ أن ثمة ٤١٠ مصانع في القطاع العربي، وذلك باستثناء المشاغل. ومعظم هذه المصانع صغير من حيث الإنفاق المالي وحجم القوة العاملة. ويقول باحثون إسرائيليون إنه «بالمعنى الأدق لكلمة 'تصنيع' ـ أي ظهور معامل صناعية كبيرة ـ لا يكاد يكون للتصنيع أثر في البلدات العربية.»(٤٠) والواقع أن من مضاعفات دخول رأس المال اليهودي إلى القطاع العربي بحثاً عن القوى العاملة الرخيصة الأجر القضاء على البقية الباقية من المصانع الصغيرة الحجم التي يملكها العرب، والإمعان في إضعاف القطاع الاقتصادي العربي، وزيادة السيطرة اليهودية على القوى العاملة العربية.

أمّا في القطاع التجاري، فجميع المؤسسات المالية وفروع المصارف ووكالات التأمين يمتلكها اليهود. كما أن قطاع النقل تغلب عليه المصالح اليهودية. وليس في البلد كله مصرف واحد يملكه عربي، بينما يوجد سبعون فرعاً للمصارف اليهودية في القطاع العربي.(٤١)

وحتى في قطاع البناء، تبقى مشاركة العرب هامشية ولا تتجاوز التزام تعهدات صغرى من المؤسسات اليهودية، وتقف عند سقوف مالية متدنية. وأكثر من ٩٠٪ من العقود العربية تبقى عند أدنى مستوى للسقوف المالية بحسب التصنيف الصناعي.

واقع القوى العاملة

للوهلة الأولى يبدو العمال العرب ممثلين جيداً في المهن ذات المهارات، بينما يظهر التدقيق في هذه الفئة أنهم يتركزون في قطاعات هامشية، كالنسيج والنجارة والبناء والدهان. ويتدنّى تمثيلهم كثيراً في المهن التقنية، كعمال الكهرباء وعمال الإلكترونيات، وغيرهم من العاملين في التقنيات المتقدمة. وحري أن نذكر أن

(٣٩) *Ibid.*, p. 45.

(٤٠) *Ibid.*, p. 47.

(٤١) Lewin-Epstein and Semyonov, *op.cit.*, p. 51.

صناعة الإلكترونيات والمصنوعات الكهربائية وبناء السفن وصناعة الأسلحة تقع كلها تحت سيطرة المجمّع العسكري ـ الصناعي العملاق في إسرائيل. وهذه الوظائف كلها مغلقة في وجه العمال العرب لأسباب «أمنية». وقد ارتفعت نسبة العمال العرب من مجموع العمال غير المهرة بين سنتي ١٩٧٢ و١٩٨٣ من ١٨,٢٪ إلى ٣١,٢٪، وذلك على الرغم من تناقص نسبة العمال غير المهرة داخل صفوف القوى العاملة العربية.[٤٢] وإذا أخذنا في الاعتبار الإحصاءات لسنة ١٩٩٢، نجد أن العمال العرب يشكلون ٢٥٪ من عدد العمال غير المهرة في إسرائيل.[٤٣]

ومع اتساع مدى الخدمات العامة داخل القطاع العربي في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، بدأ بعض العرب المثقفين يشغل وظائف تلائم مؤهلاته، لكن بأعداد قليلة وفي مهن محددة، كالتعليم في القطاع العربي والعمل في الإدارات الرسمية. «وكانت تلك الدوائر هي دوائر التوظيف الوحيدة المفتوحة أمامهم في البلدات العربية مقارنة بالكثير من الوظائف العالية المستوى المتاحة لنظرائهم اليهود في الإدارات الحكومية، والهستدروت، والأحزاب، والقطاع الخاص.»[٤٤] لكن هذا التوسع بلغ حد الإشباع في أواسط الثمانينات وأواخرها، ووجد خريجو الجامعات العرب والعاملون ذوو المهارات العالية أنفسهم يلتمسون وظائف قليلة العدد.

يعمل العامل العربي ما متوسطه خمس ساعات أسبوعياً زيادة على نظيره اليهودي. ويبلغ هذا التباين ذروته في الفئة العمرية ١٥ ـ ١٧ عاماً. والفتيان العرب يعملون ما متوسطه ٤٠ ساعة أسبوعياً، بينما لا يعمل أقرانهم من اليهود أكثر من ٢١ ساعة أسبوعياً. أمّا العرب الذين تجاوزوا الخامسة والستين فيعملون ٤٣ ساعة أسبوعياً مقارنة بـ ٢٥ ساعة عند نظرائهم من اليهود. كذلك يجد حيدر أن العرب لا يستمتعون بمنافع الضمان الاجتماعي مقارنة باليهود؛ فـ ٧٥٪ من العمال اليهود مضمونون من قبل أرباب عملهم، مقارنة بـ ٤٧٪ من العرب. ولم تتوفر معلومات كافية عن ٣١٪ من العرب مقارنة بـ ٨٪ من اليهود. أمّا الباقون فكانوا غير مضمونين (١٦٪ من اليهود و٢١٪ من العرب).

أمّا من حيث البطالة، فإن نسب العاطلين عن العمل من العرب أعلى دائماً من نسب أقرانهم اليهود، ولا سيما في فترات الركود الاقتصادي، مثلما حدث قبل حرب سنة ١٩٦٧ ومن أواسط الثمانينات حتى أوائل التسعينات. والمعلومات التي يقدّمها حيدر بشأن الوضع بين سنتي ١٩٦٩ و١٩٨٦ تظهر أنه عندما كانت نسبة البطالة عند

---

(٤٢) Haidar, *op.cit.*, p. 82.

(٤٣) *Statistical Abstract of Israel, 1993*, No. 44, pp. 374-380.

(٤٤) Haidar, *op.cit.*, p. 82.

اليهود تتراوح بين ٦٪ و٧٪ في أواسط الثمانينات، كانت نسبتها عند العرب تتراوح بين ٩,٥٪ و١٠,٥٪.

سادساً: الصحة

على الرغم من الوعود التي تكفل الضمان الصحي الشامل، فإن الاستثمارات في قطاع الصحة العربي، بحسب استنتاج باحثة إسرائيلية، «تمت بإيقاع نسبي يعتبر أن مواطنة الدرجة الثانية للعرب أمر مشروع داخل الإجماع الوطني اليهودي.»[٤٥] ومن المهم أن نلاحظ أن ذلك قد حدث بعدما قُبِل انضمام العمال العرب إلى الهستدروت كأعضاء كاملي العضوية يسددون الرسوم المتوجبة عليهم، وتخصيص ٦٧٪ من مساهماتهم لصندوق المرضى.

في سنة ١٩٥٤ كانت الدولة تشغّل ٢٠٠ عيادة لصحة الأم والطفل في القطاع اليهودي مقارنة بست عيادات في القطاع العربي. وباعتراف الحكومة نفسها، لم يكن في معظم العيادات الـ ٥٨، في القطاع العربي، أطباء عاملون سنة ١٩٥٨. وفي أواسط الثمانينات، لم يكن في القطاع العربي من هذه العيادات إلا ٩٠ عيادة، أي نصف ما كان يوجد منها في القطاع اليهودي منذ ثلاثة عقود. وكان تمويل المستشفيات اليهودية يرد من الوكالة اليهودية، وهو ضرب من المعونة لم يكن متاحاً للعرب بسبب الطبيعة الحصرية للوكالة التي أنشئت كمؤسسة شبه حكومية لتخدم جمهور اليهود في الدرجة الأولى. وفي أوائل السبعينات، لاحظت نيرا رايس (Nira Reiss) أن «التوزيع المتكافىء للموارد الصحية في مجال العناية الوقائية [لم يكن في متناول] الأطفال والنساء والمسنين من العرب.»[٤٦] وقُدِّر في أواخر الثمانينات أن ثمة نحو ٢٠ قرية عربية تفتقر إلى الخدمات الوقائية المحلية. وحتى عندما أتيحت التسهيلات الطبية للقطاع العربي، فإنها كانت أدنى من المستوى المطلوب؛ من ذلك أن ١٥ مستوصفاً عربياً لصحة العائلة وجدت بلا كهرباء، و٥٣ بلا هواتف، و٤ بلا مراحيض، و٣ بلا ماء. ولم تكن الحال أصلح في المدارس العربية؛ ففي سنة ١٩٧٧ و«بينما كان لكل مدرسة من مدارس معظم البلدات اليهودية طبيب وممرضة، لم يكن ثمة ما يناظر ذلك في مدارس العرب في الجليل، إلا في بعض القرى العربية الصغرى، التي اضطرت وزارة الصحة الإسرائيلية

(٤٥) Nira Reiss, *The Health Care of the Arabs in Israel*, (Boulder, Colorado: Westview Press, 1991), p. 69.

(٤٦) *Ibid.*, p. 86.

إلى تحمل مسؤولية أكبر فيها، نظراً إلى انعدام أية مؤسسة محلية أو إقليمية.»[٤٧]

على وجه الإجمال، ومع الأخذ في الاعتبار مختلف أنواع التأمينات الصحية المتاحة، تبيّن رايس أنه بينما كان ٩٨٪ من اليهود مضمونين سنة ١٩٨١، فقد اقتصر التأمين على ٧٤٪ من العرب (وفي جملتهم أهالي القدس الشرقية). والعرب يشكلون ٥٢٪ من مجموع السكان غير المضمونين. والأكثر عرضة لانعدام الضمان الطبي هم الشبان العرب الذين ترتفع نسبة البطالة في صفوفهم. ويعود تقصير الهستدروت عن الوفاء بمبادئها الاشتراكية المزعومة، في رأي رايس، إلى انزياح الأهداف؛ إذ صارت أيديولوجية الهستدروت «متأصلة في القوة الاقتصادية المبنية على التحالف مع الدولة. وقد أدى هذا التحالف وهذه القوة إلى توجهات في الاستثمار الاقتصادي والإدارة الاجتماعية تتناقض ومقوماته الطبقية.»[٤٨]

وبحسب تقدير الكاتبة نيرا رايس لأواسط الثمانينات، فإن ١٤٪ من المشتركين في صندوق المرضى التابع للهستدروت هم من العرب. ومع ذلك، فإن ٥٪ من مجموع ١٥٩٠ طبيباً يستخدمهم الصندوق، هم من العرب، كما أن نسبة العرب من مجموع موظفي الصندوق تقل عن ٤٪. وما من عربي واحد في جملة ٣١ عضواً من أعضاء لجان الإشراف المحلي، ولا بين الثلاثين عضواً من أعضاء الإدارة المركزية، ولا بين أعضاء اللجنة المركزية العشرة.[٤٩]

ثمة ٦٠٤ فرق طبية، يتألف كل فريق منها من طبيب وممرضة، وتعمل في القرى والبلدات اليهودية، بينما يعمل اثنان منها في القطاع العربي. وثمة ثماني عيادات إخصائية في القطاع اليهودي بينما لا توجد إلا واحدة كهذه في القطاع العربي. ومقارنة الناصرة العليا اليهودية (الأصغر حجماً) بالناصرة العربية تظهر أن الأخيرة «تحصل على أقل من ثلث الكمية من معظم أنواع الخدمات المتاحة للناصرة العليا، وأقل من ربع نسبة الأطباء العامين/ للفرد، كما أنها لا تحصل على أي قدر من خدمات إعادة التأهيل، ولا عيادات ارتفاع ضغط الدم أو خدمات الصحة العقلية المتاحة لليهود في الناصرة العليا.»[٥٠]

لقد كانت نسبة المعالجة الطبية والفحوص الطبية التشخيصية ٧١,٦/ ١٠٠٠ لليهود و١٤,٥/ ١٠٠٠ للعرب. «إن وجود تباينات واسعة في نسب الفحوص الطبية بين اليهود

---

(٤٧) *Ibid.*, p. 89.

(٤٨) *Ibid.*, p. 95.

(٤٩) *Ibid.*, p. 115.

(٥٠) Reiss, *op.cit.*, p. 109.

والعرب داخل جميع الفئات العمرية يدل على أن هذه التباينات لا تعبر عن أنماط مَرَضيّة مخصوصة بل عن صعوبة حصول العرب على هذه الخدمات الطبية.»[٥١]

ومن الفوارق الكبرى بين البلدات العربية والبلدات اليهودية أن الأخيرة يخطط لها سلفاً بحسب خطة شاملة تتعاون في تنفيذها مؤسسات شبه حكومية، كالوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي وحركة الاستيطان الصهيونية. وتحتوي هذه الخطط الشاملة بالضرورة على بنود تتعلق بالبنى التحتية المطلوبة لتأمين العناية الطبية. وتزداد المشكلة تعقيداً عندما يتبيّن أن الحكومة تنفق على الخدمات الصحية للعرب ٢٪ مما تنفقه في القطاع اليهودي. وتعمل أغلبية الأطباء العرب في عيادات خاصة، ولا يتاح لهم مجال الإفادة من خدمات الطب الإخصائي وأحدث تقنيات التشخيص الطبي التي يضعها صندوق المرضى التابع للهستدروت في تصرف أطبائه ومستشفياته. يضاف إلى ذلك ندرة المشتغلين في الحقول المتصلة بالطب، كالصيادلة والمتخصصين بالحرف شبه الطبية، والمتخصصين بالصحة العقلية، وأطباء الأسنان. وبالنسبة إلى الأخيرين، فإن من مجموع ٧٦ بلدة في إسرائيل يتراوح عدد سكانها بين ٥٠٠٠ و٢٠,٠٠٠ نسمة، ثمة ٢٠ بلدة تفتقر إلى الخدمات الطبية، ومن مجموع هذه البلدات العشرين هناك ١٩ بلدة عربية.

سابعاً: خدمات الرفاه الاجتماعي

ثمة في إسرائيل مؤسستان مسؤولتان عن تقديم خدمات الرفاه الاجتماعي، وهما: وزارة الرفاه الاجتماعي والعمل، ومؤسسة التأمين الوطني. ويشير حيدر في كتابه *Social Welfare Services for Israel's Arab Population* إلى أن السكان العرب، خلافاً لما هي الحال في باقي الوزارات التي يعامل العرب واليهود فيها بوساطة دائرتين منفصلتين، «يتلقون الخدمات من خلال الطرق نفسها التي يستفيد من خلالها السكان اليهود.»[٥٢] وهذا لا يعني، مثلما سنرى لاحقاً، أن الاندماج الإداري يقود إلى توزيع خدمات الرفاه بصورة شاملة ومنصفة.

مدى انتشار الفقر

إن مشكلة القطاع العربي، على ما رأينا في هذا الفصل، نوعية وكمية في آن

(٥١) *Ibid.*, p. 117.

(٥٢) Aziz Haidar, *Social Welfare Services for Israel's Arab Population*, (Tel-Aviv: The International Center for Peace in the Middle East, 1991), p. 10.

واحد. ويصح هذا في مجال الخدمات الاجتماعية والرفاه أيضاً. ففي سنة ١٩٦٥، كان في القطاع العربي ٤٩ مكتباً للرفاه الاجتماعي في مقابل ١٧٨ مكتباً في القطاع اليهودي. وعلى وجه الإجمال، كان في البلد ٦٠٠ عامل اجتماعي، يعمل منهم ٥٠ فقط في المكاتب العربية. وقد تبين بين سنتي ١٩٦٠ و١٩٧٠ أن قلة قليلة من الأسر العربية المعوزة كانت تحصل على المعونة، وهي نحو ٥٪ من مجموع الأسر المستفيدة من الرفاه الاجتماعي. وكان نصف المعونة المالية المعطاة للأسر العربية المعوزة ينفق على الاستشفاء، نظراً إلى انعدام التأمين الطبي. والمعياران اللذان اعتمدتهما الوزارة لتخفيف الفقر لم يتركا أي أثر يذكر في السكان العرب: فالأولوية مُنحت لسكان المدن ولأولئك الذين يؤدون الخدمة العسكرية. ولم يكن ثمة أي عامل اجتماعي في قسمي الأطفال والفتيان في القطاع العربي، بينما كان في القطاع اليهودي ١٧٥ عاملاً اجتماعياً. ولم يكن في القطاع العربي أي عامل اجتماعي أو متخصص للعناية بالمعاقين أو لإعادة تأهيلهم. ويلاحظ حيدر أن ردّ الحكومة على هذه الثغرات اقتصر على وصف العرب بأنهم غير معتادين على هذه الخدمات لأن من المألوف في عشائرهم وعائلاتهم الممتدة أن تعنى بذوي الحاجة والمسنين والمعاقين منهم. لكن ليس ما يعضد هذه الفرضية في المعطيات التي يقدمها حيدر، والتي تظهر أن المسنين لا يحصلون على أي دعم مالي يذكر من سائر أعضاء العائلة.

وإذا تحركت مؤسسة التأمين الاجتماعي للقيام بدور أنشط في المساعدات الإنعاشية، باتت المعطيات بشأن المعوزين وحاجاتهم إجمالاً متاحة بكمية أكبر. وقد رسمت المؤسسة خط الفقر عند ٤٠٪ من متوسط دخل الفرد، واكتشفت في دراسة ميدانية محدودة للمدن الكبرى أن الفقر كان سنة ١٩٧٤ يطاول ٤٠٪ من الأسر العربية قبل تسلّم أية حوالات مالية، وأن الأرجح أن تكون النسبة أعلى من ذلك في البلدات الصغرى والقرى الريفية. وبينما انخفضت نسبة الفقر إلى ٣١٪ في صفوف السكان العرب بعد تسلّم الحوالات المالية، كان انخفاضها من ٢٤٪ إلى ١٠٪ بين اليهود الإسرائيليين الأفرو ـ آسيويين، ومن ١١٪ إلى ٣٪ بين اليهود الأوروبيين والأميركيين، ومن ١٥٪ إلى ١٠٪ بين اليهود المولودين في إسرائيل.

وقد تفاوت وصول المساعدة إلى القطاع العربي بين ٥٪ من المعوزين في الناصرة و٢٦٪ في عكا و١٤٪ في أم الفحم. ويشير حيدر إلى أنه في فترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ كان ثمة ٢١٥,٠٠٠ أسرة معوزة في البلد ككل، ومع ذلك فإن حصة العرب اقتصرت على ١٦٣٧ أسرة، مقصرة، بحسب قول حيدر، عن بلوغ ٦٤٠٠ أسرة أُخرى، على الأقل، يتم بها العدد الإجمالي المقدّر للأسر العربية المعوزة. ويذهب حيدر، استناداً إلى نسبة التضخم ونفقة المعيشة، إلى القول إن حال الأسر العربية الفقيرة تردّت في أواسط

الثمانينات. ولذلك، فهو يستشهد بأرقام رسمية تبيّن أنه يوم كانت الأسر العربية تشكل ١١٪ من مجموع الأسر في البلد، كانت نسبتها تلك تمثل ثلث الأسر المعوزة. ومن هذا الباب أيضاً أن ثلثي مجموع الأطفال المعوزين كانا من العرب، ونصف مجموع الأفراد المعوزين كان من العرب، و١١٪ من المسنين المعوزين كانوا من العرب يوم كانت نسبة المسنين العرب إلى مجموع المسنين في البلد كله تشكل نحو ٦٪.

المسنون والمعاقون

بيّنت دراسة ميدانية أجرتها مؤسسة التأمين الوطني سنة ١٩٨٢ أن ١٤٪ من مجموع المعاقين في إسرائيل هم من العرب. كما أظهرت دراسة ميدانية خاصة لأربع بلدات عربية أن العاهات الجسدية والعقلية تطاول ٥٪ من سكان الناصرة و٨٪ من سكان عكا وأم الفحم. وترتفع نسبة الأفراد المعاقين كثيراً في صفوف المعوزين، وتتراوح بين الثلث والنصف في البلدات الأربع التي تناولتها الدراسة الخاصة. أمّا انعدام الإشراف الطبي في صفوف المعاقين فيتراوح بين ١٥٪ و٣٤٪، وأمّا انعدام إشراف الممرضة فيتراوح بين ٦١٪ و٩٠٪.

وفي دراسة أجريت على أربع قرى سنة ١٩٨٦ تبيّن أن ٦٨٪ من المنازل القديمة تشكو عيباً واحداً أو أكثر، بما في ذلك تسرب المياه من خلال سقوف البيوت والجدران والأرضيات المتصدعة، إلخ؛ وأن ٦٣٪ من المنازل القديمة لها مرحاض خارجي وأن ٢٦٪ تفتقر إلى حمام؛ وأن الحوالات النقدية من الضمان الاجتماعي تشكل المورد الأساسي لنسبة من المسنين تتراوح بين الثلثين والتسعين في المئة. وقد تراوحت نسبة الذين لا مورد لهم، في بعض القرى، بين ١٥٪ و٢٠٪. كما أن ٨٠٪ من المسنين العرب يتلقون مساعدات إضافية من أقاربهم مقارنة بـ ٤٠٪ في القطاع اليهودي. ومعنى ذلك، في نظر حيدر، حالات اقتصادية أشد عجزاً عند المسنين العرب. «أخيراً يمكن القول إن معظم المسنين العرب في إسرائيل يعيش في الفقر مثلما حدّدته مؤسسة التأمين الوطني. وتبلغ نسبة المسنين العرب إلى مجموع المسنين ذوي الدخل المتدني في البلد نحو ضعف نسبتهم إلى مجموع السكان المسنين في البلد إجمالاً.»[٥٣]

حاجات الشباب

رأينا سابقاً أن التسرب المدرسي مشكلة كبرى. وتطبيق قانون التعليم الإلزامي من

---

(٥٣) *Ibid.*, p. 103.

مسؤولية مفتشي المدارس. في أواسط الثمانينات كان مفتشو المدارس موجودين في ١٢٪ من المدارس العربية مقارنة بـ ٨٦٪ من المدارس اليهودية. وقد أدى تقويم أجراه أحد مفتشي المدارس في مدينة يافا المختلطة إلى استنتاج أن ٨٠٪ من الفتيان العرب الذين كان يرشدهم كانوا أميين عملياً، ومنهم من كفّ عن الحضور إلى المدرسة بعد إنهاء الصف الرابع. يضاف إلى ذلك أن مفتشي المدارس هؤلاء غالباً ما يعملون في المدن، ولذا فمن المرجّح أن تكون المشكلة أشد حدة في المناطق الريفية. «وفي الناصرة، قدّر بعض العاملين في مركز العلاج النفسي أن ٢٠٪ من تلامذة الصف الثاني و٧٠٪ من تلامذة الصف الخامس و٥٠٪ إلى ٨٠٪ من تلامذة المدارس المتوسطة يعانون مشكلات جدية في التعلم.»[٥٤] وعلى غرار ما هو معروف عن مجتمعات أُخرى، فإن ارتفاع نسب التسرُّب والتغيُّب المدرسيين يرتبط بالمتاعب الاقتصادية ومشكلات السكن والشدائد الاجتماعية الحادة، وجميعها عوامل تسود القطاع العربي، كما رأينا.

لقد كان ثلثا المدارس الابتدائية ونحو ١٥٪ من المدارس الثانوية اليهودية تستفيد، في أوائل الثمانينات، من خدمات العاملين الاجتماعيين المعينين في تلك المدارس لمعالجة المشكلات التي يواجهها الفتيان المُعْسِرون. وهذه الخدمات غير متاحة في المدارس العربية. وبالمثل، فإن التربية الخاصة والتعويضية مهملة إهمالاً مؤسفاً في القطاع العربي. سبع عشرة غرفة تدريس لا غير أُفردت في القطاع العربي كله للأطفال المعوقين عقلياً وسواهم من الأطفال المصابين بأصناف العجز عن التعلم. والعناية الطبية بالأطفال المضطربين عقلياً إنما يتم الحصول عليها عادة من عيادات الصحة العقلية التي تقع في المدن اليهودية. وليس في القطاع العربي إلا أربع منظمات تطوعية من مجموع ١٢٦ منظمة، و٢٢ مركزاً أهلياً يعنى بالأطفال. وفي أواسط الثمانينات لم يوضع إلا ٤١٣ طفلاً عربياً في مؤسسات العناية الخاصة لإبعادهم عن الجو المنزلي الباعث على الاضطراب، مقارنة بما يزيد على ١٠,٠٠٠ طفل يهودي.

خاتمة

لم تزل سياسات الحكومة الإسرائيلية حيال السكان العرب تستلهم فرضيتين منذ إنشاء الدولة. الأولى أن الأقلية العربية غير ملزمة بتبنّي الأيديولوجية الصهيونية لتؤكد انتماءها إلى إسرائيل وولاءها للدولة، بل جل ما عليها هو أن تنظر إلى نفسها باعتبارها جماعة إسرائيلية (تبعاً لتطبيق مفهوم محدود للمواطنة)، وتنقاد للقوانين الإسرائيلية،

(٥٤) *Ibid.*, p. 67.

وتمتنع من الانخراط في أعمال معادية للدولة، وتعمل من خلال التركيبة السياسية الإسرائيلية ملتزمة أصول اللعبة السياسية كما أقرتها الأيديولوجية الصهيونية. والفرضية الثانية، التي تصدر عن الأولى مباشرة وتستند إلى نظرية في التحديث، هي أن على الفلسطينيين في إسرائيل أن يرضوا، متى أخذوا بأسباب التحديث وتحسّن وضعهم الاقتصادي، بأن يبقوا في الديمقراطية الإسرائيلية بصفة مشاركين هادئين ممتثلين. ومن أجل ضمان النجاح لهذه الصيغة، صُمِّم نظام صارم من السيطرة والرقابة ووضع موضع التنفيذ.

إن القرائن التي سيقت في هذا الفصل تفنّد صحة هاتين الفرضيتين. فالأقلية العربية في إسرائيل بقيت متشبثة بأصولها الفلسطينية أكثر من أي وقت مضى. واشتدّ تعلُّقها هذا مع اندلاع الانتفاضة منذ سبعة أعوام. وقد حلل نديم روحانا، وهو باحث في علم النفس السياسي وفلسطيني من إسرائيل، دراسة ميدانية تمتد على مدى عشرة أعوام،(٥٥) وتبيّن له بطلان النتائج المقبولة لدى التيار السائد في العلوم الاجتماعية في إسرائيل، مثلما يقول سامي سموحا مثلاً، وهو من أبرز الباحثين الإسرائيليين في شؤون الأقلية العربية. ففي رأي سموحا وسواه أن الفلسطينيين في إسرائيل قد نمت فيهم هوية إسرائيلية محددة تميزهم من سواهم من الفلسطينيين وتجعلهم أقرب إلى [مواطنيهم] الإسرائيليين. وفي نظره أن الفلسطينيين صاروا «مُسيَّسين» لكنهم لم يتحوَّلوا إلى «متطرفين». والمفهوم الأول يدل على الشكل الشرعي للسلوك السياسي المعارض، بينما يتضمن المفهوم الثاني رفض الدولة الإسرائيلية رفضاً تاماً والانفكاك عنها أيضاً. وقد كشفت أبحاث روحانا أن الفلسطينيين في إسرائيل يرون أنفسهم، في أغلبيتهم الساحقة، فلسطينيين أولاً وإسرائيليين أخيراً. والأكثر دلالة ما اكتشفه روحانا في شأن النخبة العربية في إسرائيل، وهذا موضوع أحدث دراسة أجراها، إذ لم يختر أي واحد من هذه النخبة أن يتماهى بصفة «إسرائيلي» تعبيراً عن الهوية السياسية. ثمة نتيجة مهمة تلزم عما اكتشفه روحانا، وهي أن انقياد الأقلية الفلسطينية للقانون في إسرائيل (وهذا مؤشر مفترض على الولاء للدولة) إنما هو نتيجة لنظام التحكم الصارم الذي يعيش الفلسطينيون في ظلّه ومجرد تعبير عن موقفهم البراغماتي، وينبغي ألا يخلط بينه وبين التعلُّق القيمي بالدولة والتماهي بها. فالفلسطينيون أقرب إلى التماهي بأرض فلسطين التي تقوم عليها دولة إسرائيل منهم إلى الإطار المؤسساتي والبنى الأيديولوجية ـ القانونية التي تعبر الدولة عنها.

---

(٥٥) Nadim Rouhana, «Accentuated Identities in Protracted Conflict: The Collective Identity of the Palestinian Citizens in Israel,» *Asian and African Studies,* Vol. 27, No. 1 & 2, 1993.

لا شك في أن الأقلية الفلسطينية في التسعينات تختلف اختلافاً كبيراً عما كانت عليه بُعيْد نكبة ١٩٤٨ مباشرة. فهي اليوم أفصح تعبيراً عن ذاتها، وهي اليوم أقلية براغماتية تدرك هشاشة وضعها داخل تركيبة السلطة الإسرائيلية. ومن شأن مطالبتها الدؤوبة بالمساواة السياسية والاقتصادية أن تنمو وتزداد، ومثلها دعوتها إلى حكم ذاتي أكثر تطوراً يعترف فيه بحقوقها الوطنية. فمن غير المعقول أن يُترَكَ الفلسطينيون ثانية على الهامش في عصر تكتسح المطالبة بالحقوق الوطنية فيه سطح الكرة الأرضية. إنها مسألة وقت فحسب، ولا بد بعد ذلك من أن تتم عملية إعادة تنظيم المجتمع الإسرائيلي، التي طال انتظارها. وفي رأيي أن عملية إعادة التنظيم ستنشأ، في معظمها، من جراء تعاظم مطالبة الأقلية الفلسطينية بالمساواة، وهي مطالبة يرجَّح لها أن تتزايد في حال التوصل إلى تسوية للنزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. والسؤال الذي يراود أذهان جميع المراقبين المعنيين بالمواجهة الإسرائيلية ـ الفلسطينية هو هل سيكون هذا التحول سلمياً أم أنه سيسير على درب الخصومة المميزة للدول القائمة على أساس عرقي. ومن الخطوات الممكنة نحو إعادة التنظيم وضع عقد اجتماعي لا يرهقه عبء من تراث الصهيونية؛ عقد يعبِّر عن تطلعات مواطني الدولة ـ جميع مواطنيها ـ بصرف النظر عن سماتهم العرقية أو القومية. وإلى أن يتحقق ذلك، يبقى الكلام على الحقوق الديمقراطية في المجالين السياسي والاقتصادي مُظَلَّلاً، في أفضل الأحوال، بواقع مواطنة الدرجة الثانية الممنوحة للأقلية الفلسطينية في إسرائيل.

الفصل العاشر

الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة

خالد عايد

منذ احتلال الأراضي الفلسطينية والسورية (والمصرية) سنة ١٩٦٧، شرعت السلطات الإسرائيلية في إقامة وجود استيطاني في تلك الأراضي (إضافة إلى وجودها العسكري). وقد تباينت وتيرة هذا الوجود بين منطقة محتلة وأُخرى، تبعاً للتصورات الإسرائيلية المتباينة بشأن هذه المناطق ومستقبلها.

يتناول هذا الفصل الوجود الإسرائيلي، الاستيطاني أساساً، كما تطور منذ الاحتلال حتى أوائل التسعينات، في كل من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية. وقد أفردنا للقدس جزءاً خاصاً بها، نظراً إلى أهميتها الواضحه، ولكونها تعرضت ـ أكثر من غيرها ـ لمخططات الاستيطان وللتهويد والضم.

ينبغي الإشارة إلى أن المعطيات الاستيطانية (أعداد المستوطنات والمستوطنين... إلخ.) هي موضع تحفظ، بسبب السرية والغموض اللذين يحوطان النشاط الاستيطاني عادة، وبسبب اختلاف هذه المعطيات بحسب مصادرها ذات المواقف والمصالح المختلفة، وكذلك بسبب تباين المراحل التي تمر المستوطنة بها خلال إقامتها (من قرار تأسيسها، مروراً ببنائها، وصولاً إلى إسكانها بالمستوطنين، ثم إمكان «تسمينها»، أي تكثيفها).

أولاً: الضفة الغربية

أ) عهد المعراخ (١٩٦٧ ـ ١٩٧٧)

منذ أيام الاحتلال الأولى، شرعت السلطات الإسرائيلية في اتخاذ سلسلة من الإجراءات والقرارات، الهادفة إلى إحكام السيطرة على الضفة الغربية، وإحداث تغييرات إدارية وقانونية في وضعها، والتمهيد للاستيلاء على مساحة واسعة من أراضيها وإقامة المستوطنات عليها. ومن أهم الخطوات الأولى التي اتخذت في هذا السياق (قبل إعلان السيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية، في٢٨ حزيران/يونيو ١٩٦٧) إنشاء الحكم العسكري، في ٧ حزيران/يونيو ١٩٦٧، بموجب المنشور رقم ١ «بشأن تقلد السلطة من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي.» وتلا ذلك فوراً المنشور رقم ٢ «بشأن أنظمة السلطة والقضاء»، والذي أسس لتغيير جذري متدرج في البنى القانونية والإدارية السائدة حتى ذلك الحين. فقد نص المنشور أن القوانين التي كانت قائمة في الضفة الغربية تظل نافذة المفعول «بالقدر الذي لا تتعارض فيه وهذا المنشور أو أي منشور أو أمر» يصدر من قبل

قائد القوات الإسرائيلية في الضفة. كما نص أن «كل صلاحية من صلاحيات الحكم، والتشريع، والتعيين، والإدارة مما يتعلق بالمنطقة [الضفة] أو بسكانها تُخوَّل منذ الآن إلى [قائد القوات الإسرائيلية] فقط وتمارس من قبلي أو من قبل من أُعيّنه لذلك أو من يعمل بالنيابة عني.»(١)

وبعد نحو شهر فقط من الاحتلال، عرض يغآل ألون، وزير العدل آنذاك، على الحكومة الإسرائيلية مشروع تسوية سياسية واستيطان، في آن معاً، أخذ يحمل اسمه فيما بعد وعُرف بـ «مشروع ألون». ومع أن أياً من الحكومات المعراخية لم تتبنّ هذا المشروع رسمياً، فإنه ظل الإطار الأساسي للممارسة الاستيطانية حتى «الانقلاب» السياسي الذي أوصل الليكود إلى الحكم سنة ١٩٧٧. وقد دعا «مشروع ألون»، من بين ما دعا إليه، إلى «إقامة سلسلة من المراكز الاستيطانية، برعاية الجيش الإسرائيلي، على امتداد غور الأردن، وحول القدس وفي جبل الخليل، وكذلك الإقدام فوراً على بناء عدد من الأحياء السكنية اليهودية شرقي القدس الشرقية، بالإضافة إلى إعادة بناء الحي اليهودي في البلدة القديمة»، أي في المناطق التي ستسمى «أمنية». وأخذ المشروع في الاعتبار ضرورة «تجنب ضم عدد كبير من السكان العرب»، انطلاقاً من الاعتبار الديموغرافي.(٢)

إلى هذا المشروع هناك مشروع «العمود الفقري المزدوج»، الذي وضعه الأستاذ في معهد الهندسة التطبيقية (التخنيون) في حيفا أبراهام فوخمان، ورفضته حكومة المعراخ في مطلع سنة ١٩٧٦، لاعتباره غير قابل للتنفيذ. وسنرى كيف أن أريئيل شارون سينفض الغبار عن مشروع فوخمان، ويحاول إحياءه في ظل حكومة الليكود. وهناك أيضاً مشروع غاليلي الذي بلورته اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان برئاسة الوزير بلا حقيبة يسرائيل غاليلي في نيسان/أبريل ١٩٧٧، عشية صعود الليكود إلى الحكم، الأمر الذي لم يفسح في المجال لوضعه في قيد التنفيذ.(٣)

خلال الشهور القليلة التي تلت الاحتلال، أصدرت السلطات العسكرية سلسلة من

---

(١) أنظر نص المنشورين في: إسرائيل، جيش الدفاع الإسرائيلي، «مناشير، أوامر وتعيينات صادرة عن قيادة قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة الضفة الغربية» (بالعبرية والعربية)، العدد ١، ١١/٨/١٩٦٧، ص ٣.

(٢) للاطلاع على النص الكامل للمشروع، أنظر: يروحام كوهين، «مشروع ألون» (بالعبرية)، (إسرائيل: الكيبوتس الموحد، ١٩٧٢)، ص ١٧١ ـ ١٨٩، وانظر الترجمة العربية في: «مشاريع التسوية الإسرائيلية ١٩٦٧/١٩٧٨: دراسة توثيقية نقدية» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨)، ص ٦٠ ـ ٧٥.

(٣) للتفصيلات، أنظر: خالد عايد، «الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤» (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦)، ص ١٤.

الأوامر غطت مختلف نواحي الحياة في الضفة الغربية (وغيرها من الأراضي المحتلة) بما فيها عدد من الأوامر التي أضفت الطابع «القانوني» على عمليات الاستيلاء اللاحقة على مساحات كبيرة جداً من الأراضي. فعلى سبيل المثال، استولت سلطات الاحتلال، بموجب الأمر رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٧ «بشأن أملاك الحكومة»، على نحو ١٠٠ ألف دونم من أراضي الضفة بحلول سنة ١٩٧٧ (وارتفع الرقم إلى ٤٥٠ ألف دونم تقريباً في صيف سنة ١٩٨٤).[٤] كما أنها استولت على مساحات أُخرى شاسعة من الأراضي بموجب الأمر رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٧ «بشأن الأموال المتروكة ـ الممتلكات الخصوصية»، والأمر «بشأن تعليمات الأمن» لسنة ١٩٦٧، وغيرها.[٥]

بِوَحْيٍ من «مشروع ألون»، أساساً، وعلى الأراضي المستولى عليها بمختلف الذرائع، أقامت حكومات المعراخ المتعاقبة في العقد الأول من الاحتلال ٢٢ مستوطنة في الضفة (ما عدا القدس).

وقام اقتصاد هذه المستوطنات، التي أنشأتها في الغالب ألوية تابعة للحركات الاستيطانية العمالية، على الزراعة الكثيفة، واستغلال الأوضاع المحلية لزراعة المحاصيل، والتسويق المبكر في أوروبا.[٦] وهي تركزت، كما هو متوقع، في منطقتي «الأمن» في غور الأردن (١٤ مستوطنة) وغوش عتسيون (٦ مستوطنات)، كما يظهر في الجدول التالي:

الاسم	نوع المستوطنة	المجلس الإقليمي
١) إيلون شفوت	مجتمعية	غوش عتسيون
٢) إليعيزر	موشاف	غوش عتسيون
٣) أرغمان	موشاف	غور الأردن
٤) بِكَعوت	موشاف	غور الأردن
٥) غيتيت	موشاف	غور الأردن
٦) غلغال	كيبوتس	غور الأردن

(٤) «دافار»، ١٥/٨/١٩٨٤.

(٥) أنظر:

Meron Benvenisti, *The West Bank Data Project - A Survey of Israel's Policies* (Washington and London: American Enterprise Institute for Public Research, 1984), pp. 30-35.

(٦) دافيد نيومان، «مسارات الاستيطان اليهودي في المناطق»، «سكيراه حودشيت»، المجلد ٣٤، العدد ٣ ـ ٤، ٥/٥/١٩٨٧، ص ٢٨ ـ ٦٥، وخصوصاً الجدول.

٧) هار غيلو	مجتمعية	غوش عتسيون
٨) حمرا	موشاف	غور الأردن
٩) بيطاف	كيبوتس	غور الأردن
١٠) كفار عتسيون	كيبوتس	غوش عتسيون
١١) مفو حورون	كيبوتس	مطيه بنيامين
١٢) ميحولا	موشاف	غور الأردن
١٣) ميحورا	موشاف	غور الأردن
١٤) متسبيه شاليم	كيبوتس	مغيلوت
١٥) مسوءة	موشاف	غور الأردن
١٦) نتيف هغدود	موشاف	غور الأردن
١٧) عوفرا	مجتمعية	مطيه بنيامين
١٨) بتسائيل	موشاف	غور الأردن
١٩) كاليا	كيبوتس	مغيلوت
٢٠) كريات أربع	مدينية	غوش عتسيون
٢١) روش تسوريم	كيبوتس	غوش عتسيون
٢٢) روعي	موشاف	غور الأردن

المصدر: مراقب الدولة، «التقرير السنوي ٣٤ لسنة ١٩٨٣ ولحسابات العام المالي ١٩٨٢» (بالعبرية) (القدس: مطبعة الحكومة، ١٩٨٤)، ص ٨٢.

بالإضافة إلى الإجراءات والممارسات الاستيطانية و«القانونية» والإدارية المذكورة أعلاه، أرسى المعراخ حجر الأساس لما سيصبح سياسة إسرائيلية ثابتة في مجال النهب والإلحاق الاقتصادي، ومجابهة «الخطر الديموغرافي» العربي*.

* في المجال الاقتصادي، تطور «التبادل» التجاري بين الضفة الغربية وإسرائيل، بين سنتي ١٩٦٨ و١٩٧٦، بحيث ازدادت مستوردات الضفة من ٣٩,٣ مليون دولار (نحو ٦٦٪ من المجموع) إلى ٢٢٢,١ مليون دولار (٩٠٪ تقريباً من المجموع)، وارتفعت صادراتها إلى إسرائيل من ١٢,٥ مليون دولار (نحو ٤٠٪ من المجموع) إلى ٧٧,١ مليون دولار (أي أكثر من ٦٠٪ من المجموع). وهذا يعني ازدياد العجز التجاري، لمصلحة إسرائيل، من ٢٦,٨ مليون دولار سنة ١٩٦٨ إلى ١٤٥ مليون دولار سنة ١٩٧٦ (Israel, Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel,* *1985,* No. 36, p. 713)، النِّسَب من احتسابنا. أمّا عدد العاملين من الضفة في إسرائيل فقد ارتفع من ١٤ ألف عامل سنة ١٩٧٠ إلى نحو ٣٦ ألف عامل سنة ١٩٧٦، بحسب الأرقام الرسمية (*Ibid.,* *1978,* No. 29, p. 792).

ومن ناحية أُخرى، تبنّى المعراخ سياسة «الجسور المفتوحة» بين الضفة الغربية والأردن. وكان لهذه السياسة مغزيان، أحدهما اقتصادي والآخر ديموغرافي؛ فاقتصادياً، كان التبادل مع =

ب) عهد الليكود (١٩٧٧ ـ ١٩٨٤)

في تصور لمستقبل المناطق، انطلق الليكود، لدى صعوده إلى السلطة سنة ١٩٧٧، من مفهوم «أرض إسرائيل الكاملة». كما استند إلى الوقائع التي سبق أن أوجدها المعراخ على الأرض، في مختلف المجالات القانونية والإدارية والاستيطانية والاقتصادية، وعمل طوال سني حكمه على ترسيخ تلك الوقائع على نحو يمحو «الخط الأخضر» (خطوط الهدنة السابقة لسنة ١٩٦٧)، ويجعل العودة عن تلك الوقائع بالغة الصعوبة، إن لم تكن مستحيلة.

جاء «مشروع دروبلس»، الذي نُشر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ والذي يحمل اسم رئيس دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية، متتياهو دروبلس، ليعكس هذا التصور الليكودي، في بعده الاستيطاني، بقدر ما كان «مشروع ألون» يعكس التصور العمالي المقابل. ويهدف المشروع، الذي يحمل عنوان «الخطة الرئيسية لتطوير الاستيطان في يهودا والسامرة، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣»، إلى إقامة نحو ٧٠ مستوطنة، مجتمعية ومدينية، في الضفة الغربية خلال خمسة أعوام، و«تكثيف» المستوطنات القائمة، بحيث يصل مجموع عدد المستوطنين إلى ١٢٠ ألفاً ـ ١٥٠ ألفاً في نهاية الخطة. وهو يقوم على أساس عدد من المبادىء، منها:

ـ إن الاستيطان في شتى أنحاء «أرض ـ إسرائيل» هو من أجل «الأمن»، وهو «حق» لليهود.

ـ توزُّع المستوطنات في كتل استيطانية مترابطة (٢٢ كتلة). كما يمكن توسيع بعض المستوطنات المجتمعية ودمجها، وبالتالي، تحويل كل كتلة منها إلى مدينة استيطان واحدة.

ـ عدم الاقتصار على توزيع المستوطنات حول «الأقليات» السكانية [العربية]، بل بينها أيضاً.(٧)

= الأردن هو الذي يحقق، من دون غيره، فائضاً تجارياً متزايداً، لمصلحة الضفة، يخفف من عجزها التجاري العام (*Ibid., 1985*, No. 36, p. 713)، وهو الذي يمكن أيضاً من تسريب بضائع إسرائيلية إلى الأسواق العربية. أمّا ديموغرافياً، فإن السياسة المذكورة، بما تضمنته من تسهيلات نسبية لمغادرة الأشخاص قياساً بعودتهم، قد ساهمت بصورة ملحوظة في هجرة الفلسطينيين من الضفة ـ وهم الذين بلغ عددهم، بحسب أحد المصادر («هآرتس»، ٢٦/١٢/١٩٨٢)، ١٠٠ ألف مهاجر، بين سنتي ١٩٧٤ و١٩٨٠ فقط.

(٧) للاطلاع على تفصيلات هذا المشروع، ومشاريع ليكودية أُخرى حتى سنة ١٩٨٤، أنظر: عايد، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦ ـ ١١٠.

مثل هذا المشروع، بما يجسده من تصور، استلزم من الليكود اتخاذ جملة من الإجراءات والخطوات، تتجاوز كثيراً تلك التي كان المعراخ قد تبناها في عهده، مثل:

١ ـ الاستغلال المكثف للأوامر العسكرية الصادرة خلال الحكم العمالي، من أجل الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي وتخصيصها لأغراض الاستيطان. فقد استولى الليكود، بموجب الأمر رقم ٥٩ السالف الذكر، مثلاً، خلال سبعة أعوام، على نحو ٣٥٠ ألف دونم من أراضي الضفة، باعتبارها «أملاك حكومة»، قياساً بـ ١٠٠ ألف دونم استولى المعراخ عليها خلال عشرة أعوام، بموجب الأمر نفسه.

٢ ـ إلغاء الحظر المفروض سابقاً على «شراء» الأراضي في الضفة من قبل الشركات والأفراد الإسرائيليين، وهو ما تكفل به القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩. وقد أسفر ذلك عن «شراء» مساحة صغيرة نسبياً من الأراضي (لكنها كانت أراضي زراعية، ذات ملكية ثابتة) باستخدام مختلف وسائل الخداع والتزوير والإكراه و«التجاوزات» الحكومية.(٨)

٣ ـ تشريع نشاط حركة غوش إيمونيم الاستيطاني، والاعتراف رسمياً بحركتها الاستيطانية «أمناه». ففي العام الأول فقط من عهد الليكود، أقامت الحركة معظم المستوطنات الاثنتي عشرة التي عرضتها على الحكومة الجديدة في مشروع «طوارىء». وعادت غوش إيمونيم فقدمت في أواخر سنة ١٩٧٨ مشروعاً شاملاً لنشر المستوطنات المجتمعية والمدينية في مختلف أنحاء الضفة. وقد أقيم، فعلاً، حتى سنة ١٩٨١ نحو ٣٩ مستوطنة، كانت أغلبيتها الساحقة برعاية «أمناه».(٩)

٤ ـ إفساح المجال واسعاً أمام القطاع الخاص للمساهمة في النشاط الاستيطاني في الضفة. وقد أخذ دور هذا القطاع يتسع في ظل الليكود، حتى بلغ عدد المستوطنات التي أنيط به بناؤها، وفق «خطة التطوير» الاستيطانية ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦، مثلاً، نحو نصف مجموع المستوطنات التي لحظتها الخطة.(١٠)

٥ ـ منح المستوطنين حوافز مالية كبيرة، منذ سنة ١٩٨٢، تتضمن تسهيلات ومنحاً لشراء المنازل في المستوطنات.(١١) وقد تزايد هذا الدعم الحكومي للاستيطان إلى أن غدا «تشكيلة واسعة من الإعانات والحوافز»، حتى بحسب تقرير لوزارة الخارجية

---

(٨) للتفصيلات، أنظر المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٥٣.

(٩) أنظر: نيومان، مصدر سبق ذكره.

(١٠) أنظر: إليعيزر ليفين، «هآرتس»، ٨/١٢/١٩٨٢؛ غابي كوتلر، «معاريف»، ٣٠/١٢/١٩٨٢.

(١١) عايد، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨ ـ ١١٠.

الأميركية،[١٢] وإلى أن أصبح ثمن بيت مساحته ٦٠ متراً مربعاً في مستوطنة معاليه عاموس، مثلاً، ٦١ ألف شيكل فقط (نحو ٣٠ ألف دولار)، منها ٤٩,٥٠٠ شيكل «قروض مكان»، ومن هذا المبلغ يتحول ٣٩,٥٠٠ شيكل إلى هبة، أمّا قسط التسديد الشهري فيبلغ ٦٣ شيكلاً فقط.[١٣]

أثمرت سياسة الليكود الاستيطانية هذه بصورة واضحة؛ فقد أقيم في الأعوام الأربعة الأولى من حكم الليكود ٥١ مستوطنة في الضفة،[١٤] أي أكثر من ضعفي عدد المستوطنات التي أقامها المعراخ خلال عشرة أعوام. وارتفع عدد المستوطنين في الضفة (باستثناء القدس) من بضعة آلاف سنة ١٩٧٧، إلى نحو ٤٥ ألف مستوطن سنة ١٩٨٤.[١٥]

ولم يقتصر نجاح الليكود الاستيطاني على الناحية الكمية (عدد المستوطنات والمستوطنين)، بل شمل الناحية النوعية أيضاً: بروز الاستيطان المديني. وقد تمثل ذلك في إقامة المدن والبلدات والأحياء الاستيطانية، وفي الاستيطان داخل المدن الفلسطينية و/أو حولها، مثل: الخليل ونابلس ورام الله، وخصوصاً القدس. كما تمثل في بناء الأطر الإدارية الضرورية للمستوطنات المدينية (المجالس البلدية والمحلية والإقليمية)، وما رافق ذلك من خطوات مثل: مسح الأراضي غير المسجلة، لمصلحة المستوطنات؛ إقامة شبكة طرق خاصة بالمستوطنات ومرتبطة بإسرائيل؛ إقامة نظام قانوني منفصل خاص بالمستوطنات... إلخ.[١٦]

إلى جانب الإجراءات المتعلقة بالاستيطان، سعى الليكود لترسيخ السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية بشتى الوسائل الاقتصادية والسياسية والقمعية... إلخ.*

---

(١٢) أنظر التقرير مترجماً: «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٧، صيف ١٩٩١، ص ٦٨ ـ ٧٤.

(١٣) تسفي زينفر، «أكبر حملة بيع في المناطق تحطم الأرقام القياسية»، «يديعوت أحرونوت»، ملحق ٢٤ ساعة اليومي، ١٥/٤/١٩٩٢، ص ٧، ١٨. أنظر أيضاً: ميخائيل سيلع وعيدان سلومون، «كم يكلفك مسكن أو بيت في المناطق»، «دافار»، ١١/١٠/١٩٩١؛ استر غولدبرشت، «شارون يركض مجدداً إلى الأمام»، «معاريف»، ٢٢/١١/١٩٩١؛ جدعون عيست (وآخ)، «كم يكلفنا هذا»، «يديعوت أحرونوت»، ملحق ٧ أيام الأسبوعي، ٣١/١/١٩٩٢، ص ١١، ١٣، ٥٨؛ ميخال سيلع وحغاي فورشنر، «دافار»، ١٨/٦/١٩٢، بشأن البحث الذي أعده عيست نفسه.

(١٤) نيومان، مصدر سبق ذكره.

(١٥) أنظر: أوريئيل بن عامي، «دافار»، ٤/٢/١٩٨٥؛ مراقب الدولة، «التقرير السنوي ٣٤ لسنة ١٩٨٣ ولحسابات العام المالي ١٩٨٢» (بالعبرية) (القدس: مطبعة الحكومة، ١٩٨٤)، ص ١٠١.

(١٦) للتفصيلات، أنظر: عايد، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥ ـ ٨٣.

* على الصعيد الاقتصادي، واصل الليكود سياسة النهب والإلحاق الاقتصادي للضفة، إنْ من خلال =

على الصعيد السياسي، ظل الليكود متمسكاً بمشروع الإدارة الذاتية، كما ورد في اتفاق كامب ديفيد، باعتبار أن هذا المشروع يشمل «السكان»، لا الأرض ـ التي هي جزء من أرض إسرائيل الكاملة، كما يراها هو. وحاولت السلطات الإسرائيلية، منذ سنة ١٩٧٨، من دون نجاح، إنشاء «روابط القرى» فأمدتها بالمال والسلاح والتسهيلات، بهدف مواجهة الحركة الوطنية، وإيجاد قيادة «معتدلة» بديلة، وبالتالي إدامة السيطرة والاحتلال. وترافقت هذه المحاولات الفاشلة مع حرب شنتها تلك السلطات على المجالس البلدية المنتخبة، فضيقت عليها، وحلت عدداً منها وعينت لجاناً محله، وأبعدت بعض رؤسائها، وتواطأت مع محاولة اغتيال بعضهم الآخر. وفي سياق الأهداف نفسها، قامت بإنشاء «الإدارة المدنية» في أواخر سنة ١٩٨١.

ج) حكومتا «الوحدة الوطنية» (١٩٨٤ ـ ١٩٩٠)

كان من المتوقع، نظرياً، أن يؤدي قيام حكومة «الوحدة الوطنية» بين الليكود والمعراخ بدءاً من صيف سنة ١٩٨٤، إلى تجميد الاستيطان بقدْرٍ أو بآخر. لكن المبادىء الموجهة للاستيطان التي اتفق الطرفان عليها، والتطورات الاستيطانية نفسها على أرض الواقع، كشفت إلى حد بعيد عن «وهم تجميد المستوطنات».(١٧) فقد جاء

= «التبادل» التجاري، أو العمالة الفلسطينية في إسرائيل، أو على الصعيد الإنتاجي والمصرفي. فقد ازدادت مستوردات الضفة من إسرائيل من ٢١٧,١ مليون دولار سنة ١٩٧٨ إلى ٤٠٦,٩ مليون دولار سنة ١٩٨٣. أمّا الصادرات فقد ازدادت من ٧٧,٩ مليون دولار إلى ١٣٤ مليون دولار، على التوالي. وازداد عجز الضفة التجاري بين هاتين السنتين من ١٣٩,٢ مليون دولار إلى ٢٧٢,٩ مليون دولار. وفي سنة ١٩٨٤، كانت مستوردات الضفة من إسرائيل تشكل نحو ٩٠٪ من مجموع المستوردات، في حين بلغت النسبة المقابلة للصادرات نحو ٥٥٪ (Israel, Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1985,* No. 36, p. 713)، النسبتان من احتسابنا. وفي الوقت نفسه، كانت أعداد عمال الضفة العاملين في إسرائيل تتزايد باستمرار، إلى أن بلغت أعداد المسجلين رسمياً منهم ٤٧,٥٠٠ عامل سنة ١٩٨٤ (*Ibid., 1986,* No. 37, p. 710).

وفي أواسط الثمانينات، كانت خمسة مصانع إسرائيلية تسيطر على أسواق المواد الغذائية والملابس في الأراضي المحتلة، ونشأ قطاع فلسطيني من المقاولين من الباطن يورد البضائع نصف المصنعة لحساب الصناعات الإسرائيلية. وكانت المصارف الإسرائيلية تسيطر سيطرة شبه مطلقة على القطاع المصرفي، من خلال فروعها التي حلت محل فروع المصارف العربية (للتفصيلات، أنظر: خالد أبو هديب، «أثر الانتفاضة/الثورة في فك الارتباط عن سلطات الاحتلال»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١، شتاء ١٩٩٠، ص ٢٤٥ ـ ٢٥٦؛ وانظر المصادر المثبتة هناك).

(١٧) إشارة إلى عنوان مقالة يهودا ليطاني، «هآرتس»، ١٤/٩/١٩٨٤.

في الخطوط الأساسية لبرنامج الحكومة ما يلي:

- تعزيز المستوطنات القائمة.
- إقامة خمس إلى ست مستوطنات خلال عام واحد.
- «تنفيذ قرارات الحكومات السابقة فيما عنى إقامة المستوطنات التي لم تُقم بعد... في الأعوام المقبلة، في تواريخ تحددها حكومة الوحدة الوطنية بكامل أعضائها.»(١٨)

ومرة أُخرى، وردت في سنة ١٩٨٨ بنود مشابهة في الخطوط الأساسية لبرنامج حكومة «الوحدة الوطنية» الثانية، لكن مع زيادة المستوطنات التي ستقام خلال عام واحد إلى ٥ - ٨ مستوطنات.(١٩) وعلى الأرض، استمر تكثيف (أو: «تسمين») المستوطنات القائمة، وبناء المستوطنات الجديدة، وتزايد أعداد المستوطنين.(٢٠)

في ظل حكومتي «الوحدة الوطنية»، تواصلت سياسات الاحتلال السالفة الذكر. فقد ظل حجم «التبادل» التجاري في ازدياد مطرد إلى أن وصلت، سنة ١٩٨٧ (آخر سنة تتوفر فيها معطيات، بسبب اندلاع الانتفاضة/ الثورة)، مستوردات الضفة من إسرائيل إلى ٥٨٠,٧ مليون دولار (نحو ٩١٪ من المجموع)، وبلغت صادراتها إليها ١٦٠,٥ مليون دولار (نحو ٧٠٪ من المجموع)، وبلغ العجز في الميزان التجاري معها ٤٢٠,٢ مليون دولار.(٢١) أمّا عدد عمال الضفة في إسرائيل فقد ازداد هو الآخر، بالأرقام المطلقة (وإنْ تقلب في ظل الانتفاضة، وحرب الخليج الثانية فيما بعد)، ووصل سنة ١٩٩٠ إلى نحو ٦٢ ألف عامل.(٢٢) ومن المرجح أن اتجاهات الدمج الاقتصادي كانت ستستمر بوتائر عالية لولا الانتفاضة/ الثورة، التي نجحت في تحقيق قدْر معين من إنهاء تبعية الاقتصاد الفلسطيني الأسير للاقتصاد الإسرائيلي.(٢٣)

ومن جهة أُخرى، توافق جناحا الحكومة على مشروع «الإدارة الذاتية». فقد اتفقا، سنة ١٩٨٤، في الخطوط الأساسية لبرنامج الحكومة، على العمل من أجل «تجديد المفاوضات بشأن تطبيق الحكم الذاتي الكامل للسكان في يهودا والسامرة وقطاع غزة.»(٢٤)

---

(١٨) «هآرتس»، ١٤/٩/١٩٨٤.

(١٩) البنود ١٥ (أ) و(ب) و(ج)، «هآرتس»، ٢١/١٢/١٩٨٨.

(٢٠) أنظر: نداف شراغي، «شبح الوقت والجدل بشأن البناء»، «هآرتس»، ٢٧/١٢/١٩٩١.

(٢١) *Statistical Abstract of Israel, 1993,* No. 44, p. 767 والنسبتان من احتسابنا.

(٢٢) *Ibid.*, p. 784.

(٢٣) أنظر: أبو هديب، مصدر سبق ذكره.

(٢٤) «هآرتس»، ١٤/٩/١٩٨٤.

وفي سنة ١٩٨٨ كررا الصيغة ذاتها حرفياً في الخطوط الأساسية لبرنامج الحكومة الجديدة.[٢٥]

د) الاستيطان في أوائل التسعينات

في أواخر سنة ١٩٩٠، آخر سني عمر الائتلاف الليكودي - العمالي، كان في الضفة الغربية (باستثناء القدس) نحو ١٥٠ مستوطنة، يقطنها ٩٠ ألف مستوطن يهودي تقريباً.[٢٦] ومع استفراد الليكود بالحكم مجدداً، وتدفق المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي السابق، فإنه عاد وتبنى خططاً استيطانية جديدة/ قديمة تشمل الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الضفة. مثال لذلك، الخطة الاستيطانية الخمسية الشاملة التي عرضها وزير البناء والإسكان الجديد أريئيل شارون على الحكومة، فنالت موافقتها. وقد دعت الخطة إلى استمرار «البناء» في «يهودا والسامرة وغزة»، «استمراراً لسياسات الحكومات الإسرائيلية كلها، التي كانت تبني [مستوطنات] في هذه المناطق وفقاً لخطة استراتيجية بعيدة المدى، هدفها إبقاء المناطق الاستراتيجية المسيطرة في يدنا.»[٢٧] وكذلك خطة «الكواكب السبعة»، التي كانت تهدف إلى محو «الخط الأخضر»، وإدخال «عازل» بين الفلسطينيين، بإقامة مستوطنات على جانبيه.[٢٨]

ومن جهة أُخرى، لم يَحل عقد مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١ والمفاوضات التي تلته دون استمرار النشاط الاستيطاني، بل إن المؤتمر نفسه كان مناسبة للقيام بمثل هذا النشاط.[٢٩]

وغداة عودة حزب العمل إلى سدة الحكم، في صيف سنة ١٩٩٢، اتخذت الحكومة الجديدة قراراً بـ«تجميد البناء في المناطق»، شمل ٦٦٨١ وحدة سكنية. لكن القرار تضمن استثناءين مهمين: أجزاء معينة من الضفة (وغيرها)، يعتبرها حزب العمل،

---

(٢٥) المصدر نفسه، ٢١/ ١٢/ ١٩٨٨.

(٢٦) أنظر الحاشية رقم ١٢.

(٢٧) أريئيل شارون، «الخلاف في شأن سياسة البناء: تحقيق أهداف قومية أم لا»، «معاريف»، ٢٢/ ١١/ ١٩٩١.

(٢٨) بحسب قول رئيس قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية متياهو دروبلس. أنظر: نتان روعي، «ودروبلس يفعل ما يشاء»، «دافار»، الملحق الأسبوعي، العدد ٤٤، ١/ ١٠/ ١٩٩١، ص ١٦ - ١٧. أنظر أيضاً: يوسف الغازي، «الغيتو المثلث»، «هآرتس»، ٣/ ٤/ ١٩٩٢.

(٢٩) خالد عايد، «الاستيطان في ظل عملية التسوية»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٩، شتاء ١٩٩٢، ص ٢٧٧ - ٢٨٦.

تقليدياً، مناطق «أمنية» (بما فيها القدس الكبرى)؛ ونحو ١٠ آلاف وحدة سكنية في مناطق مختلفة، بدعوى أنها في مراحل متقدمة من البناء.[(٣٠)] وقد تم «التجميد» على خلفية التمييز الذي يتصف تصور الحزب به، بين مستوطنات «أمنية» وأخرى «سياسية» ـ وهو تصور ينسجم، إلى حد بعيد، مع «مشروع ألون»، ويشمل أساساً القدس الكبرى وغور الأردن وغوش عتسيون.[(٣١)] ومما يقلل من أهمية «التجميد» أن جزءاً كبيراً من أعمال البناء في المستوطنات أصبح يتم، منذ أعوام طويلة، على أيدي شركات البناء الخاصة والمقاولين والمستوطنين أنفسهم.[(٣٢)]

أيّاً يكن الأمر، فقد بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية، في أواخر سنة ١٩٩٣، نحو ١٣٠ ألفاً (وبلغ سنة ١٩٩٥، نحو ١٤٦ ألفاً، بحسب مجلس المستوطنات)، موزعين على ٦ مجالس إقليمية و١٢ مجلساً محلياً ومجلسين بلديين، كما في الجدول أدناه.[(٣٣)] ويحمي مستوطني الضفة (والقطاع) ١٢٠ سريّة من الجيش، بالإضافة إلى أفراد الشّبَاك وقوى الأمن الأُخرى.[(٣٤)]

عدد مستوطني الضفة بحسب المجالس الاستيطانية
كما في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

اسم المجلس	عدد المستوطنين
١ ـ مجلس إقليمي بنيامين	٢٠,٤٣٠
٢ ـ مجلس إقليمي السامرة	١١,١٥٠
٣ ـ مجلس إقليمي جبل الخليل	٢٩٠٠

(٣٠) أنظر: «دافار»، ٢٤/٧/١٩٩٢.

(٣١) قارن: روني شكيد وأنيفا شافي، «هكذا سيبدو الحكم الذاتي»، «يديعوت أحرونوت»، ملحق السبت الأسبوعي، ٢٤/٧/١٩٩٢، ص ١ ـ ٣؛ وخريطة المستعمرات «السياسية» و«الأمنية» في:
Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories, Vol. 2, No. 5, September 1992, p. 5.

(٣٢) للتفصيلات، أنظر:
Khaled Ayed, «Cisjordanie: Capitaux privés et colonisation,» *Revue d'études Palestiniennes,* No. 18, hiver 1986, pp. 75-91.

(٣٣) بحسب معطيات مجلس مستوطنات «يهودا والسامرة وغزة»، «هآرتس»، ٢٧/١٢/١٩٩٣؛ والرقم لسنة ١٩٩٥ جاء في: المصدر نفسه، ١٩/١٠/١٩٩٥.

(٣٤) بحسب ما صرح رئيس الحكومة، يتسحاق رابين، «هآرتس»، ٩/١٢/١٩٩٣.

٤ ـ مجلس إقليمي غوش عتسيون	٦٧٠٠
٥ ـ مجلس إقليمي غور الأردن	٣٨٠٠
٦ ـ مجلس إقليمي مغيلوت	٩٠٠
٧ ـ مجلس بلدي معاليه أدوميم	١٩,٨٧٠
٨ ـ مجلس بلدي أريئيل	١٢,٩٠٠
٩ ـ مجلس محلي ألكاناه	٣٤٠٠
١٠ ـ مجلس محلي ألفي منشيه	٤٠٠٥
١١ ـ مجلس محلي عمانوئيل	٤٧٠٠
١٢ ـ مجلس محلي معاليه إفرايم	٢١٠٠
١٣ ـ مجلس محلي غفعات زئيف	٧٢٠٠
١٤ ـ مجلس محلي إفرات	٥١٠٠
١٥ ـ مجلس محلي بيت آريه	١٩٥٠
١٦ ـ مجلس محلي أورانيت	٤١٠٠
١٧ ـ مجلس محلي كريات أربع + اللجنة المحلية في الخليل	٥٩٠٠
١٨ ـ مجلس محلي بيتار عيليت	٥٥٤٠
١٩ ـ مجلس محلي كرني شومرون	٤٩٧٠
المجموع [بعد حذف مستوطني غزة من الجدول الأصلي]	١٣٠,٤١٥

ثانياً: القدس، والقدس الكبرى(٣٥)

أ) في ظل المعراخ

في ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٦٧، أي بعد ١٨ يوماً فقط من احتلال القدس، وضعت الحكومة الإسرائيلية، بقيادة المعراخ، اللبنة الأولى في السيطرة على مدينة القدس ومنطقتها، تمهيداً لتهويدهما. ففي ذلك اليوم، أصدرت الحكومة مرسوماً يستند إلى «قانون أنظمة السلطة والقضاء» لسنة ١٩٤٨، ويسري بموجبه «قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها» على مساحة تبلغ نحو ٧٠ ألف دونم، تضم القدس القديمة، بالإضافة إلى

(٣٥) اعتمدنا في هذا الجزء على: خالد عايد، «القدس الكبرى في إسار الأمر الواقع الصهيوني»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٥، صيف ١٩٩٣، ص ١٠١ ـ ١٠٧، وعلى المصادر المثبتة هناك، إلا إذا أُشير إلى غير ذلك.

المناطق المحيطة بها والتي تمتد من صور باهر جنوباً إلى مطار قلندية شمالاً. كما أصدر وزير الداخلية إعلاناً في الجريدة الرسمية بإلحاق منطقة القدس الموسعة بمنطقة صلاحية مجلس بلدية القدس اليهودي.[٣٦] وبذلك توسعت منطقة الصلاحية ثلاثة أضعاف، وأصبحت تعادل ٢٠٪ من مجموع مساحة الضفة، وكانت الأراضي التي ضمت حديثاً تعادل ١٤٪ من هذه المساحة. وفي ١٨ آب/ أغسطس، قررت الحكومة أن تفوض إلى رئيسها تسريع عمليات البناء والإسكان في «القدس الكبرى».

ومنذ ذلك الحين، تبنت الحكومات الإسرائيلية المتتالية، العمالية والليكودية والائتلافية سواء بسواء، سياسة منهجية ثابتة حيال القدس، تجسدت في ترسيخ السيطرة اليهودية على المدينة ومنطقتها، وتعزيز وحدتها المادية. وكانت هذه السياسة، ولا تزال تهدف بوضوح إلى الحؤول دون إعادة تقسيم القدس لاحقاً ـ وهو ما شكّل ركناً وطيداً في «الإجماع القومي» الصهيوني. وقد تمت ترجمة سياسة التهويد هذه من خلال جملة من الإجراءات والقرارات اتخذتها الحكومات الإسرائيلية على امتداد ربع القرن الماضي أو أكثر، من خلال الخطط الاستيطانية المكثفة داخل القدس وفي محيطها، وفي الاستيلاء على الأراضي والعقارات الفلسطينية وتقييد البناء العربي على هذه الأراضي... إلخ.

كانت أولى الخطط الاستيطانية المتعلقة بالقدس الخطة التي بلورها يهودا تمير، نائب المدير العام لوزارة الإسكان، بعد عام تقريباً من الاحتلال. وتضمنت الخطوط الأساسية لهذه الخطة (الخمسية أولاً، ثم الثلاثية بضغط من رئيس الحكومة الأسبق ليفي إشكول) إيجاد تواصل يهودي في المرحلة الأولى، بين شطري المدينة من الشمال والجنوب؛ إذ قضت بإقامة ٧ آلاف وحدة سكنية في الشمال، بدءاً من التلة الفرنسية وامتداداً باتجاه شارع النبي صموئيل وبوابة نابلس. وكذلك إقامة عدد غير محدد من المساكن في الجنوب، بحيث يمتد البناء باتجاه قصر المندوب وقرية صور باهر، ومضاعفة عدد مباني الجامعة العبرية على جبل سكوبس، وإقامة مكاتب حكومية ومراكز تجارية في منطقة الجبل، واستيطان الحي اليهودي داخل القدس القديمة.[٣٧]

وستظل خطة تمير نموذجاً لمشاريع استيطان القدس وتهويدها (وللمشاريع الإسرائيلية إجمالاً إلى حد بعيد)، وذلك من زاويتين: ستار السرية والغموض الذي يلفها؛ واستراتيجيا «الوصل» (بين النقاط الاستيطانية) و«الفصل» (بين المجتمعات

---

(٣٦) أنظر: سمير جريس، «القدس: المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١)، ص ٥٩ ـ ٦٣.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١١٨ ـ ١١٩.

العربية)، وإقامة الأطواق الاستيطانية حول المدينة (فيما يتعلق بالقدس بالذات).

وقد ناقشت الحكومة الإسرائيلية مخططات أُخرى، مثل المخطط الرئيسي للقدس الذي نشر في ١٨ تموز/يوليو ١٩٧٠، والذي يهدف إلى تحويل القدس بشطريها إلى مدينة واحدة ذات أغلبية يهودية مطلقة. لكن بلدية القدس ووزارة الإسكان، اللتين تبنتا قرارات ومشاريع استيطانية منفصلة، لم تتقيدا دائماً بهذا المخطط، وأصبح «المبدأ الرئيسي الموجه لسياسة البناء في المدينة هو زيادة الوجود اليهودي في القدس الشرقية.»[٣٨]

أيّاً يكن الأمر، فإن حكومات المعراخ صادرت نحو ١٧ ألف دونم في منطقة القدس، وأقامت الضواحي الاستيطانية الرئيسية عليها. وهذه الضواحي هي: راموت، نفي يعقوف، رامات إشكول، سنهدريا الموسعة، غفعات هَمِفاتير، التلة الفرنسية، قصر المندوب. وبذلك، فإن تلك الحكومات وضعت الأساسات اللازمة لاستيطان القدس وتهويدها، ولصيغة «القدس الكبرى»، عن طريق فرض الأمر الواقع. وحتى عندما عاد حزب العمل إلى السلطة سنة ١٩٩٢، فإن حكومته الجديدة استثنت القدس (ومناطق محتلة أُخرى) من قرار «تجميد الاستيطان» الذي اتخذته في تموز/يوليو من السنة نفسها.

ب) في ظل الليكود

واصل الليكود سياسة فرض الوقائع على الأرض، سواء خلال الفترتين اللتين انفرد بالحكم فيهما (١٩٧٧ ـ ١٩٨٤ و١٩٩٠ ـ ١٩٩٢)، أو في ظل حكومتي «الوحدة الوطنية» (١٩٨٤ ـ ١٩٩٠). وكان من أبرز الخطط الليكودية وأكثرها طموحاً «خطة تطوير القدس حتى سنة ٢٠١٠»، التي لم يقدمها متتياهو دروبلس علناً إلا في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٤. وتهدف الخطة إلى مضاعفة عدد اليهود في القدس الكبرى، من ٣٣٠ ألفاً إلى ٧٠٠ ـ ٧٥٠ ألفاً، خلال ٢٥ عاماً، وذلك عن طريق استيطان المنطقة الممتدة من مستوطنة بيت إيل شمالاً إلى غوش عتسيون جنوباً، ومن مفشيرت تسيون غرباً إلى مستوطنة متسبيه يريحو (قرب أريحا) شرقاً. وتضمنت الخطة إقامة ١٥ مستوطنة جديدة في المنطقة خلال عامين، وإقامة عدد من الطرق المركزية تربط القدس بشبكة المواصلات الإسرائيلية.[٣٩]

---

(٣٨) بحسب عوزي بنزيمان، أنظر: المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٣٩) للتفصيلات، أنظر: عايد، «الاستعمار الاستيطاني...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢ ـ ١٠٦.

ترافق انفراد الليكود بالحكم سنة ١٩٩٠ مع موجة الهجرة الكبيرة ليهود الاتحاد السوفياتي السابق، والكلام على التسوية السياسية للصراع العربي ـ الصهيوني. فكان أن تكثفت الخطط والإجراءات الإسرائيلية لتسريع استيطان القدس خاصة (والأراضي المحتلة الأخرى،عامة). ومن أبرز تلك الخطط: «الخطة الاستيطانية الخمسية الشاملة»، السالفة الذكر، التي تضمنت العمل على «البناء في القدس الكبرى، بهدف تعزيز وضع القدس بوصفها عاصمة إسرائيل الأبدية»؛ «خطة بوابات القدس»، التي أعدتها وزارة البناء والإسكان ومجموعة «عطيرت كوهانيم»، التي تشمل إقامة ٢٦ نقطة استيطانية جديدة، وبناء ٤ آلاف وحدة سكنية على أراض مساحتها ٣٣٤٥ دونماً، كان معظمها قد صودر سنة ١٩٦٧. وفي السياق نفسه، أصدرت الحكومة قراراً في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠ يقضي ببناء ٥ آلاف وحدة سكنية في القدس في العام الواحد (بدلاً من ألفي وحدة، كما كان مقرراً سابقاً)، ويمنح القدس مكانة منطقة تطوير أ.

ج) الوضع الحالي

استمرت أعمال البناء وإسكان اليهود في القدس، في ظل «مفاوضات السلام» وفي عهد الحكومة العمالية الجديدة. بل لعل وتيرة هذه الأعمال ازدادت نتيجة هذين التطورين. وفي تموز/ يوليو ١٩٩٣، كان عدد المستوطنين اليهود في القدس الشرقية قد بلغ ١٦٠ ألف شخص، يتوزعون على ثمانية أحياء استيطانية، في مقابل ١٥٥ ألف فلسطيني يعيشون في المدينة. وبذلك، وُجدت، أول مرة منذ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، أكثرية يهودية في القدس الشرقية ذاتها.[٤٠] يضاف إلى هذه الأحياء النقاط الاستيطانية داخل أسوار المدينة القديمة، والمستوطنات الواقعة ضمن نطاق «القدس الكبرى».

يُلاحظ في توزع الضواحي والمستوطنات حول القدس أنه ينتظم في طوقين لهما مركز واحد. ويتكون الطوق الأول، الداخلي، من الأحياء التي أقيمت في القدس الشرقية ذاتها، وهو يشكل حاجزاً مادياً متواصلاً يفصل القدس عن الضفة الفلسطينية. أمّا الطوق الآخر، الخارجي، فيحوط القدس من جهات الجنوب والشرق والشمال، ويتألف من سلسلة مستوطنات تبعد أقصاها نحو ١٧ كلم عن مركز القدس. وهذه المستوطنات

---

(٤٠) بحسب ما أعلن أبراهام كحيلة، نائب رئيس بلدية القدس، والمسؤول عن التخطيط والبناء في المدينة بكاملها. أنظر:

Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories, Vol. 3, No. 5, September 1993, p. 6.

هي: بيتار، معاليه أدوميم، معاليه مخماش، آدام، أبير يعقوف، غفعات زئيف، هار آدار، إضافة إلى كتلة مستوطنات عتسيون (١٦ مستوطنة). ويسكن هذه المستوطنات أكثر من ٣٣ ألف مستوطن، أي ربع مجموع مستوطني الضفة تقريباً. ويبلغ مجموع مستوطني الضواحي والمستوطنات المحيطة بالقدس نحو ٢٠٠ ألف شخص، أي ما يربو على مجموع عدد المستوطنين اليهود في الضفة والقطاع والجولان معاً. وهم يتوزعون على هذه الضواحي والمستوطنات كما يلي:(٤١)

أبير يعقوف، ٣٦٠؛ آدام، ٣٠٠؛ ألون، ١٢٠؛ إيلون شفوت، ١٥٠٠؛ بيت حورون، ٥٣٠؛ إفرات، ٣٥٠٠؛ إليعيزر، ٢٨٠؛ غِفعات زئيف/غفعون، ٧١٠٠؛ غفعون حَدَشا، ٦٠٠؛ هدار بيتار/عيليت، ٣٠٨٠؛ هار آدار، ١٤٢٠؛ هار غيلو، ٣٠٠؛ كرمي تسور، ٢١٠؛ كيدار، ١٨٠؛ كفار أدوميم، ٧٨٠؛ كفار عتسيون، ٤٧٠؛ معاليه أدوميم، ١٧٠٠٠؛ مغدال عوز، ١٧٠؛ روش تسوريم، ٢٨٠؛ تِكوّاع، ٦٠٠؛ القدس الشرقية، ١٦٨٠,٠٠. المجموع = ٢٠٦,٤٢٠ مستوطناً.

وقد أفادت تقارير تعود إلى أواخر سنة ١٩٩٤ عن وجود مخططات إسكانية في القدس، اعتمدتها بلدية القدس برئاسة إيهود أولمرت (من الليكود). وبحسب هذه المعطيات، فإن الطاقة الإسكانية المخطط لها في القدس تمكّن من زيادة نحو ١٣٠ ألف نسمة من اليهود و١٣ ألف نسمة تقريباً «من غير اليهود»، وإن الضواحي الاستيطانية اليهودية يمكن أن تستوعب أكثر من ٣٠ ألف وحدة سكنية، قياساً بنحو ١٥٠٠ وحدة للأحياء «غير اليهودية».(٤٢)

ثالثاً: قطاع غزة

بدأ الاستيطان الإسرائيلي في قطاع غزة متأخراً، بالنسبة إلى الأراضي العربية المحتلة الأُخرى، كما أنه ظل محدوداً من حيث عدد المستوطنات والمستوطنين، قياساً بالضفة الفلسطينية، أو حتى بمرتفعات الجولان السورية. ويُعزى ذلك، عادة، إلى عوامل شتى: الكثافة السكانية العربية العالية والمتزايدة باطراد في القطاع؛ ضراوة مقاومة الاحتلال فيه؛ محدودية الموارد المائية وشدة اعتماد الزراعة الغزية على مياه الري في آن واحد.

وتجدر الإشارة هنا إلى ندرة المعلومات الخاصة باستيطان القطاع، كونها جزءاً

---

(٤١) بحسب معطيات حركة «السلام الآن»، في: *Ibid.* (Special Report), February 1994, p. 3

(٤٢) أنظر: نداف شراغي، «هآرتس»، ٢/٩/١٩٩٤.

مدغماً في المعلومات الإجمالية بشأن استيطان «يهودا والسامرة وغزة» (أو «المناطق»).

أ) البدايات

بعد بضعة أشهر من الاحتلال، أصدر الحكم العسكري الإسرائيلي في قطاع غزة مجموعة من الأوامر تتطابق نصوصها إلى حد بعيد مع الأوامر الصادرة بشأن الضفة الغربية. وهي تشمل: «أمر بشأن تعليمات الأمن»، والأمر رقم ١ بشأن «إغلاق المنطقة»، والأمر رقم ٤٢ «بشأن الأموال المتروكة ـ الممتلكات الخصوصية»، الأمر رقم ٤٣ «بشأن الأموال الحكومية»، والأمر رقم ١٠٢ «بشأن الصفقات العقارية»، والأمر رقم ١٢٣ «بشأن لجان الاعتراض».[٤٣]

وشهدت سنة ١٩٧٠ بداية الاستعمار الاستيطاني لقطاع غزة. ففي تلك السنة، تم تحويل نقطة إيرز العسكرية، عند حدود القطاع الشمالية، إلى منطقة صناعية، وأقيمت مستوطنة كفار دَروم على أراضي دير البلح.[٤٤] ثم تواصل إنشاء المستوطنات، إلى أن أصبح عددها ست مستوطنات في نهاية عهد المعراخ سنة ١٩٧٧، في حين ذكر أحد المصادر[٤٥] أن المعراخ لم يقم سوى مستوطنتين.

ب) الاستيطان في أوائل التسعينات

بلغ عدد المستوطنات في نهاية عهد حكم الليكود، سنة ١٩٩٢، ست عشرة مستوطنة، بالإضافة إلى كفار يام (التي لا تعتبر مستوطنة، بحسب بعض التعريفات)،[٤٦] وإلى مجمع إيرز الصناعي.

وبما أن مساحة قطاع غزة تبلغ ٣٦٠ كيلومتراً مربعاً تقريباً، فإننا نجد مستوطنة أو

(٤٣) أنظر: إسرائيل، جيش الدفاع الإسرائيلي، «مناشير، أوامر وتعيينات صادرة عن قيادة قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة قطاع غزة وشمال سيناء» (بالعبرية والعربية)، العدد ١، ١٤/٩/١٩٦٧، ص ١١ ـ ٣٩، ١٢٣ ـ ١٣٣؛ المصدر نفسه، العدد ٥، ٨/٢/١٩٦٨، ص ٣٢٥ ـ ٣٢٧؛ المصدر نفسه، العدد ٦، ٢٠/٣/١٩٦٨، ص ٣٩٩ ـ ٤٠١.

(٤٤) شريف كناعنة ورشاد المدني، «الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة ٦٧ ـ ١٩٨٤» (بير زيت: جامعة بير زيت، مركز الوثائق والأبحاث، أبحاث متفرقة، رقم ٣، ١٩٨٥)، ص ٤.

(٤٥) نيومان، مصدر سبق ذكره.

(٤٦) بحسب:

Report Number Four of the Settlements Watch Committee, Peace Now, «Israel's Settlement Activities,» January 22, 1992, p. 16.

موقعاً استيطانياً في كل ٢٠ كيلومتراً، في المتوسط. لكن التوزيع الجغرافي للمستوطنات، كما يتضح من الخريطة المرفقة، يظهر أن الاستيطان الإسرائيلي يتركز في الجزء الجنوبي من القطاع، المحاذي لكل من البحر الأبيض المتوسط والحدود المصرية، وهو الجزء الذي تسميه المصادر الإسرائيلية «غوش قطيف». ويستدل من هذا التوزيع أن استراتيجيا «الوصل/الفصل» الاستيطانية الإسرائيلية في القطاع هي، كما دائماً وفي أي مكان آخر: إيجاد تواصل جغرافي بين المستوطنات، يعمل، في الوقت نفسه، على الفصل بين التجمعات السكنية الفلسطينية (رفح وخان يونس ودير البلح، هذه المرة). وهو هنا يفصل، أيضاً، بين قطاع غزة وسيناء المصرية. وعليه، لا غرابة في أن يكون الاهتمام بكتلة مستوطنات قطيف محط إجماع صهيوني، يتجلى سواء في أن حركة غوش إيمونيم «اليمينية المتطرفة» تستثني هذه الكتلة من خريطة الإدارة الذاتية التي اقترحتها لقطاع غزة،[٤٧] أو في أن لجنة فايس العمالية «اليسارية» تعطي الكتلة نفسها (ومناطق أُخرى) مكانة «الأفضلية أ»، وفي استمرار الكتلة، بذلك، في الحصول على الامتيازات والمنح الحكومية المترتبة على هذه المكانة.[٤٨]

تسيطر سلطات الاحتلال على أراض مساحتها ١١٧ ألف دونم بحجة أنها «أملاك دولة»، تؤلف نحو ٣٢,٥٪ من إجمالي مساحة القطاع،[٤٩] وتخصص جزءاً منها لأغراض الاستيطان (بالإضافة إلى الأراضي الزراعية ذات الملكية الخاصة، المصادرة لهذه الأغراض). وترتفع هذه النسبة في مناطق تمركز المستوطنات، إذ تبلغ ٤١٪ من أراضي بيت لاهيا، وتصل إلى أكثر من ٤٦٪ من أراضي خان يونس، حيث يبلغ التمركز الاستيطاني ذروته.[٥٠] ويذهب بعض المصادر، وخصوصاً العربية منها، إلى أبعد من ذلك، فيشير إلى أن مساحة الأراضي التي استولت سلطات الاحتلال عليها في قطاع غزة بلغت ١٥٣,٤٥٠ دونماً حتى نهاية سنة ١٩٩٠،[٥١] أي ما نسبته ٤٣٪ تقريباً من إجمالي مساحة القطاع.

تنضوي مستوطنات قطاع غزة في إطار المجلس الإقليمي شاطىء غزة («حوف

---

(٤٧) أنظر الخريطة في: داني روبنشتاين، «هآرتس»، ٢٩/ ٧/ ١٩٩٢.

(٤٨) أنظر: جوردي ميليتس، «هآرتس»، ٣/ ١٢/ ١٩٩٢.

(٤٩) كناعنة، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٨ و٣٤.

(٥١) مثلاً: «القدس» (القدس)، ٩/ ٨/ ١٩٩١، كما في عمران أبو صبيح، «واقع الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة»، «صامد الاقتصادي»، السنة ١٤، العدد ٩٠، تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، ص ٢٥ ـ ٢٦.

عزة» بالعبرية). وهي مستوطنات متفاوتة الحجم من حيث عدد المستوطنين، إذ يتراوح هذا العدد بين ٥ مستوطنين فقط (كما هي حال نقطة كفار يام الاستيطانية) و١٠٠٠ مستوطن (كما هي حال نفيه دكاليم، المستوطنة الأكبر في القطاع). وتعتمد هذه المستوطنات، أساساً، على الزراعة، وخصوصاً زراعة المحاصيل المعدة للتصدير، من خضر وورود (مثل: قطيف، غاني طال، نيتسر حزاني، غديد، غان أور، موراغ، بني عتسمون).[٥٢] ويعتمد بعضها على الصناعة، ولا سيما مجمع إيرز، الذي يضم أكثر من ٢٦ مصنعاً متنوعاً (خياطة، حمامات شمسية، مطاط، دهانات، ألومنيوم، أثاث، خيم... إلخ).[٥٣]

وتتباين التقديرات بشأن عدد المستوطنين الإجمالي في القطاع، وفقاً لتباين مصادرها. فبحسب حركة «السلام الآن»، التي تميل إلى تهوين شأن الاستيطان، كان هذا العدد ٣٢٢٠ مستوطناً في أوائل سنة ١٩٩٢.[٥٤] وفي المقابل، فإن مصادر المستوطنين أنفسهم، التي تميل إلى المبالغة، تشير إلى وصول العدد إلى ٤٣٠٠ مستوطن في الفترة ذاتها،[٥٥] ثم إلى ٥٩٠٠ مستوطن في أواخر سنة ١٩٩٣.[٥٦]

في أية حال، يظل هذا العدد الإجمالي للمستوطنين أقل من سكان قرية أو مخيم في قطاع غزة. ومع ذلك، تبرز فداحة الاستغلال الإسرائيلي لأراضي القطاع ومياهه إذا قارنا المخصص منها لكل من المستوطنين والفلسطينيين. ففيما عنى مساحة البناء المخصصة للمستوطن الواحد فهي أكبر بـ ١٧ ضعفاً من تلك المخصصة للفلسطيني الواحد.[٥٧] كما أن المستوطن يتلقى سبعة أضعاف كمية مياه الري التي يحصل الفلسطيني عليها.[٥٨] وقد أدى الإفراط في ضخ مياه القطاع من جانب المستوطنين (بعد أن حفروا ٤٠ بئراً ارتوازية) إلى تخفيض منسوب المياه الجوفية وتسرب مياه البحر المالحة إلى الطبقات المائية. وقد ارتفعت ملوحة مياه الري، وخصوصاً في جنوب

(٥٢) أنظر: كناعنة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦ ـ ٣٠.
(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٩.
(٥٤) أنظر المصدر في الحاشية رقم ٤٦.
(٥٥) بحسب «مجلة شاطىء غزة»، أنظر: نداف شراغي، «شبح الوقت والجدل بشأن البناء»، «هآرتس»، ١٩٩١/١٢/٢٧.
(٥٦) بحسب مجلس المستعمرات ـ «هآرتس» ١٩٩٣/١٢/٢٧.
(٥٧) بحسب كراس لحركة «السلام الآن»، كما في: ميخال سيلع، «خريطة حقيقية للنظام المزدوج»، «دافار»، ١٩٩٢/١٢/١.
(٥٨) بحسب الكراس نفسه، كما في «هآرتس»، ١٩٩٢/١٢/١.

القطاع، إلى الحد الذي أثر سلباً في نوعية الزراعة، ولا سيما زراعة الحمضيات المهمة في القطاع.[٥٩]

وفي جردة لمستوطنات قطاع غزة في سنة ١٩٩٣، أعدها أحد متابعي الاستيطان، بعد أن قام بجولة ميدانية في القطاع، جاء أن السلطات العسكرية الإسرائيلية تسيطر على ٤٠٪ من القطاع، وأن عدد المستوطنات يبلغ ١٦ مستوطنة، يسكنها نحو ٣٨٠٠ مستوطن.[٦٠]

رابعاً: مرتفعات الجولان السورية[٦١]

كما في غور الأردن (ومناطق أُخرى في الضفة ومشارف سيناء)، كذلك كانت مرتفعات الجولان منطقة «أمن»، بحسب التصور الألوني (نسبة إلى يغآل ألون)، الذي حكم نظرة المعراخ إلى الأراضي العربية المحتلة خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧. وبوصفها كانت كذلك، من وجهة نظر الائتلاف العمالي الحاكم، وكانت محط «إجماع قومي» صهيوني، فإن المرتفعات تعرضت لهجمة استيطانية يهودية واسعة، منذ أشهر الاحتلال الأولى. وكان ثمة، منذ البداية، عاملان أساسيان ساهما في تعزيز هذه الهجمة:

١) توفر موارد المياه (وخصوصاً في الجزء الشمالي من الجولان)، وتوفر الأراضي الزراعية (وخصوصاً في الجزء الجنوبي منها).

٢) الكثافة السكانية المتدنية (قياساً بقطاع غزة، مثلاً)، حيث أبقت الحرب والاحتلال ثمانية آلاف عربي فقط، يعيشون في ٥ قرى (من مجموع نحو ١٥٠ ألفاً، كانوا يعيشون في نحو ١٥٠ قرية وبلدة) على مساحة تبلغ ١٢٥٠ كيلومتراً مربعاً.[٦٢]

---

(٥٩) عبد العزيز الدويك، «البعد الديمغرافي لأزمة المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة»، كما اقتبسته انتصار عزمي، «الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة»، «صامد الاقتصادي»، السنة ١٣، العدد ٨٤، نيسان/ أبريل ـ حزيران/ يونيو ١٩٩١، ص ١٦١.

(٦٠) جيفري أرونسون، «٤٠٪ من غزة لـ ٣٨٠٠ مستوطن!»، «الوسط» (لندن)، العدد ٩٧، ٦/١٢/ ١٩٩٣، ص ٣٥ ـ ٣٧.

(٦١) اعتمدنا في هذا الجزء من الفصل على المصدر التالي، إلاّ إذا أشير إلى غير ذلك:
William W. Harris, *Taking Roots: Israeli Settlement in the West Bank, the Golan and Gaza-Sinai, 1967-1980* (New York: Research Studies Press, 1980), pp. 59-104.

(٦٢) فيما يعني أرقام المساحة والسكان، أنظر: صفوح خير، «إقليم الجولان: دراسة في الوضع الطبيعي والكيان البشري والبناء الاقتصادي» (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٦)، ص ٧٣، ١٠٠؛ غسان الشهابي، «الاستيطان الصهيوني في الجولان»، «صامد الاقتصادي»، السنة ١٤، العدد ٩٠، تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، ص ١٩٦ ـ ٢١٠.

أ) البدايات الأولى (١٩٦٧ ـ ١٩٧٣)

بعد حرب سنة ١٩٦٧ مباشرة، بدأت عدة هيئات استيطانية عمليات مسح مكثفة لمرتفعات الجولان، شملت الأرض والتربة والمناخ والموارد المائية، تمهيداً لاستيطانها. ونتيجة لهذه العمليات، ظهرت أول خطة استيطانية عامة في تشرين الأول/نوفمبر، أي بعد خمسة أشهر من الحرب، باسم: «مرتفعات الجولان: مقترح تخطيط مبكر للتطوير الزراعي». وكان «العامل السياسي ـ الأمني» طاغياً في الخطة، التي رأت أنه «يبرر الأنشطة التي لا تعتبر اقتصادية بالضرورة، لكن من شأنها أن تساهم في زيادة السكان» اليهود. وقد اقترحت الخطة إقامة ٢٠ مستوطنة زراعية، تسكنها ١٤٠٠ عائلة (نحو ٧ آلاف شخص) خلال خمسة عشر عاماً. كما اقترحت توزيع هذه المستوطنات على ثلاثة قطاعات، تقع في الجزء الجنوبي والجزء الشمالي من المرتفعات، وتَرْكَ وسط الجولان، بتربته التي تجعل تكلفة التطوير الزراعي عالية جداً، خالية بانتظار مشاريع استيطانية صناعية. وفي غضون أشهر قليلة، أصدر قائد القوات الإسرائيلية في الجولان مجموعة من الأوامر المشابهة لتلك التي كانت صدرت بشأن الضفة والقطاع.[(٦٣)]

وفي الأعوام اللاحقة، قُدمت خطط استيطانية أُخرى. ففي سنة ١٩٦٩ وُضعت «الخطة الإقليمية لاستيطان الجولان وتطويره»، التي هدفت إلى توطين ٤٥ ألفاً ـ ٥٠ ألف يهودي خلال عشرة أعوام، في مختلف أنحاء المرتفعات السورية، والتي تناولت أيضاً إقامة «مدينة الجولان». واقترحت الخطة، إضافة إلى «التطوير الزراعي»، اعتماد المستوطنات الـ ٢٠ ـ ٢٥ الجديدة على الصناعة والسياحة. وفي تموز/يوليو ١٩٧٣، أنجزت خطة التطوير العامة لمرتفعات الجولان للفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، التي أولت اهتماماً واضحاً لاستيطان وسط الجولان، من خلال إقامة مركز إقليمي وكتلة من القرى الصناعية فيه. لكن أياً من هاتين الخطتين لم تؤد دوراً في تقرير صورة الاستيطان وانتشاره الجغرافي في الجولان، كما تطور فعلاً حتى حرب سنة ١٩٧٣. وظل اقتراح التطوير الزراعي، بـ «الأفكار الأكثر براغماتية» التي نص عليها، هو الذي يحدد الخريطة الاستيطانية إلى حد بعيد.

---

(٦٣) راجع نصوص هذه الأوامر في: إسرائيل، جيش الدفاع الإسرائيلي، «منشورات، أوامر وتعيينات صادرة عن قيادة قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة هضبة الجولان» (بالعبرية والعربية)، العدد ١، ١٩٦٨/٢/٨، ص ٩ ـ ٣٧، ٦٣ ـ ٦٥، ٦٧ ـ ٧١، ٧٣ ـ ٧٧؛ المصدر نفسه، العدد ٣، ١٩٦٨/٦/١٦، ص ١٩٧ ـ ٢٠١.

بعد خمسة أسابيع فقط من الاحتلال، أقيمت أول مستوطنة في الجولان (كيبوتس ميروم هغولان).[٦٤] وأقيمت في العام الأول تقريباً من الاستيطان (حتى أوائل سنة ١٩٦٩) ١١ مستوطنة: معظمها (٩ مستوطنات) في جنوب الجولان، واثنتان في منطقة القنيطرة. ويبلغ عدد المستوطنين في هذه الفترة ٣٠٠ شخص، ينتمي معظمهم إلى حركات كيبوتسية وموشافية تؤيد ضم أجزاء من المناطق المحتلة إلى إسرائيل. وفي الأعوام القليلة اللاحقة، تواصل ترسيخ الاستيطان في الجولان، في ظل استمرار الإجماع عليه بسبب «أهمية المنطقة الاستراتيجية». وفي سنة ١٩٧٣، كان قد أقيم ١٥ مستوطنة، منها ستة كيبوتسات موزعة على كتلتين في شمال الجولان وجنوبه، و٦ موشافيم عمالية وموشاف تعاوني واحد في الجنوب والجنوب الشرقي، بالإضافة إلى المركزين الإقليميين: بني يهودا وحسبين،[٦٥] في جنوب الجولان أيضاً. وبلغ عدد المستوطنين، في تلك السنة، ١٧٢٧ شخصاً.

أمّا التغير الأبرز في هذه الخريطة الاستيطانية، فسيأتي في إثر حرب سنة ١٩٧٣، وبتأثير منها.

ب) الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧

كان للهجوم الكاسح الذي شنته الدبابات السورية في ٦ ـ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ أثر الصدمة فيما عنى الاستيطان اليهودي في الجولان. فقد انهارت البنية الاستيطانية بأكملها، وتحتم إخلاء المستوطنات جميعاً في اليوم الأول من الحرب. وعلى الرغم من أن الأمور سرعان ما عادت إلى سابق عهدها، فإن جوانب أساسية من استراتيجيا المعراخ في الجولان غدت موضع تساؤل، وخصوصاً إهمال وسط الجولان (حيث وقع الاقتحام السوري)، والتصور السابق للأهمية العسكرية للمستوطنات المدنية ـ وهما من الأمور التي أصبحت مدار جدل واسع في الأوساط الإسرائيلية. وكان الدرس الأساسي الذي استخلصه المعراخ من الحرب هو أن ضم الجولان أصبح ضرورياً أكثر من أي وقت مضى. كما أصر ـ في مواجهة معارضيه ـ على أن المستوطنات تشكل أفضل السبل لضمان حدود «قابلة للدفاع عنها». ومن هنا، بدأ انعطاف واضح في استراتيجيا استيطان الجولان، تميّز بالتركيز الشديد على وسط الجولان اعتماداً على الصناعة، في مقابل تخفيض التركيز على الاستيطان الزراعي في منطقتي الجنوب والقنيطرة.

---

(٦٤) أنظر: ييرَح طال، «هآرتس»، ١/٩/١٩٩٢.

(٦٥) نيومان، مصدر سبق ذكره.

تجسد هذا التحول الجديد في الخطط الاستيطانية اللاحقة، كما تمت ترجمته على الأرض، في المستوطنات الجديدة، التي أقيمت بهدف سد «ثغرة» الوسط، من منطلق فرض الأمر الواقع.

وكان «مقترح الخطة لاستيطان وسط الجولان»، الذي نشر في نيسان/أبريل ١٩٧٥، من أبرز الخطط التي عكست التحول في التركيز الاستيطاني، عقب الحرب. فقد نص المقترح أن تغطي الشبكة الاستيطانية مساحة أوسع كثيراً مما كانت اقترحته خطة ١٩٧٣، بحيث تشتمل هذه الشبكة على حاجز دفاعي حدودي مكون من ٤ مستوطنات زراعية ـ صناعية، يليها مجموعة من ٤ قرى صناعية، ثم ـ في المؤخرة ـ مدينة الجولان. كما تضمن المقترح توطين عدد أكبر من المستوطنين، بما في ذلك ٤٥٠٠ شخص في المستوطنات غير المدينية وحدها. واشتمل المقترح الجديد على تفصيلات عملية دقيقة، لم تكن الخطة القديمة تشتمل عليها.

وفي تموز/يوليو ١٩٧٦، نُشرت «خطة لتطوير مستوطنات إضافية في هضبة الجولان»، تحدد بموجبها مسار المستوطنات الريفية. وقد ركزت هذه الخطة أيضاً على وسط الجولان بدعوتها إلى إقامة مجموعة من ٥ قرى صناعية و٤ مستوطنات صناعية/ زراعية، بحلول سنة ١٩٨٠. كما دعت إلى إقامة قريتين صناعيتين في الشمال وكيبوتس جديد في الجنوب. ووُضع في هذه الأثناء مشروع لإقامة مدينة كتسرين (في وسط الجولان أيضاً).

وعلى الأرض، أعاق الجدل السياسي، الذي نشب في إسرائيل خلال العامين التاليين للحرب، النشاط الاستيطاني في الجولان، فلم تُقم سوى ٣ مستوطنات، ولم يُضف إلى مجموع المستوطنين سوى ٣٠٠ مستوطن تقريباً. لكن الزخم الاستيطاني تجدد مع مطلع سنة ١٩٧٦، وشهد العام الباقي من حكم المعراخ تأسيس ٧ مستوطنات، بما فيها إحدى الضواحي الثماني التي تتكون مدينة كتسرين منها.

وفي نهاية العقد الأول من الاحتلال، كان التجمع العمالي قد استولى على معظم أراضي الجولان، مستخدماً شتى الأساليب، وخصوصاً الأوامر العسكرية، التي تكاد تكون صورة طبق الأصل عن الأوامر التي سبق أن عرضنا لمحة عنها لدى تناولنا الضفة. وقد اشتملت هذه الأراضي على معظم الـ ٧٠ ألف دونم الصالحة للزراعة من دون إعداد خاص، وعلى نحو ٣٠٠ ألف دونم من المراعي الطبيعية. وفي حين خُصصت الأراضي الزراعية والرعوية، وغيرها، للمستوطنات، خصص الجزء الآخر من الأراضي المستولى عليها للأغراض العسكرية.

ولدى وقوع «الانقلاب» السياسي سنة ١٩٧٧، كان المعراخ قد أنشأ ٢٦ مستوطنة

(إذا أدرجنا مدينة كتسرين الاستيطانية ضمنها)،[٦٦] تغطي مختلف أنحاء الجولان. وبلغ عدد المستوطنين اليهود في حينه، بضعة آلاف. لكن هذا العدد المحدود من المستوطنين ينبغي ألاّ يحجب عن الأعين حجم «الإنجاز» الاستيطاني الذي حققه المعراخ، ولا سيما في ضوء ما أشرنا إليه أعلاه من اتساع مساحة الأراضي المستولى عليها، ومن الشمولية الجغرافية التي اتصف توزع النقاط الاستيطانية بها.

وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن حكم المعراخ أرسى قواعد البنية التحتية اللازمة للاستيطان اليهودي في الجولان، متمثلة في شبكات الطرق والمياه والكهرباء والمجارير. وقد بلغ حجم الإنفاق على هذه البنية، حتى سنة ١٩٧٧، ٢١٪ من مجموع الإنفاق في الجولان.

بذلك كله، يكون المعراخ ـ صاحب تصور مناطق «الأمن» ـ وهو الأب الشرعي للمشروع الاستيطاني الإسرائيلي لمرتفعات الجولان السورية.

ج) ما بعد ١٩٧٧

في إثر «الانقلاب» السياسي الذي أتى بالليكود إلى السلطة، أخذ مشروع استيطان الجولان ينمو بصورة «طبيعية»، على قاعدة «المنجزات» التي سبق أن تحققت. بل إن مساهمة الحكومة الجديدة بدا محدوداً، إلى درجة أن مستوطني الجولان اعتبروا مستوطناتهم «محرومة»، قياساً بمستوطنات الضفة الغربية.

ومع ذلك، كان للّيكود مساهمات لا يستهان بها؛ فهو وصل بسياسة فرض الوقائع إلى منتهاها، حين أقر الكنيست ضم مرتفعات الجولان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ (وكان قد أقر، قبل ذلك بعام واحد تقريباً، القانون الأساسي: القدس، الذي اعتبر بمثابة ضم «قانوني» نهائي للقدس، بعد أن أُحكمت السيطرة عليها). كما كان له بعض المشاريع الاستيطانية، مثل خطة الـ «٢٠ ألفاً»، التي وضعت سنة ١٩٨٢، وكانت تهدف ـ كما يوحي اسمها ـ إلى الوصول بعدد مستوطني الجولان إلى ٢٠ ألفاً، من خلال تكثيف المستوطنات القائمة وإضافة ٦ مستوطنات جديدة.[٦٧] وفي الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤، تمت إقامة ٩ مستوطنات، أُسس ٥ مستوطنات منها في عهد المعراخ، وبلغ عدد المستوطنين نحو ثمانية آلاف شخص،[٦٨] كما استمر بناء مدينة كتسرين الاستيطانية.

---

(٦٦) عايد، «الاستعمار الاستيطاني...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

(٦٧) بشأن الخطة، أنظر: نيومان، مصدر سبق ذكره.

(٦٨) أنظر: ران كسليف، «أناس على الهضبة: قصة نجاح مع إفلاس»، «هآرتس»، ٢٣/٥/١٩٨٦.

وفي أواسط الثمانينات، بدأت مستوطنات الجولان الزراعية الثلاثون تواجه أزمة مالية حادة، جعلتها في حالة إفلاس بديونها البالغة ١٣٠ مليون دولار.[٦٩] وانعكست الأزمة حتى في تناقص أعداد المستوطنين في بعضها، كما حدث في كيبوتس عين زيفان، الذي تقلص عدد أعضائه (القليلين أصلاً) من ١٢٠ عضواً إلى ٨٨ عضواً خلال عام واحد.[٧٠] وشملت أزمة الديون مستوطنات أُخرى، مثل: معاليه غملا، ميتسار، أفني إيتان، وكفار حاروف.[٧١]

في ضوء الأزمة المالية للمستوطنات، والإشباع الاستيطاني الذي حدث من قَبْل في الجولان، لم تقم مستوطنات جديدة حتى أوائل التسعينات، وإن كان عدد المستوطنين في ازدياد متدرج.

د) أوائل التسعينات

أدى تدفق المهاجرين اليهود الروس، والكلام على التسوية السياسية، في هذه الفترة، إلى دفع عجلة الاستيطان عموماً، وإلى إعادة تحريكها في الجولان المحتلة. ففي خضم التحركات السياسية، أقيمت مستوطنة جديدة، تحت اسم كناف، واستوطنتها ٣٠ عائلة. وكشف النقاب عن قرب إقامة مستوطنتين أُخريين: واحدة في الشمال، باسم بروخيم، والأُخرى في الجنوب، قرب مستوطنة غملا. وفي أثناء انعقاد مؤتمر مدريد، تم تدشين مستوطنة كيلع الجديدة.[٧٢] وفي أواخر سنة ١٩٩٣، كان ثمة في الجولان ٣٨ مستوطنة يقطنها نحو ١٣ ألف مستوطن، وكانت لجنة مستوطنات الجولان تخطط لزيادة عدد المستوطنين بنحو ٤٠٪ ـ ٥٠٪ خلال أربعة أعوام، بحيث يصل إلى ١٨ ألف مستوطن تقريباً في سنتي ١٩٩٧/ ١٩٩٨. وبلغ الاستثمار في التطوير الصناعي وحده، في تلك السنة، ١١٧ مليون شيكل.[٧٣]

في صورة إجمالية موجزة عن استيطان الجولان، تعود إلى أواخر سنة ١٩٩٢،

---

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) أنظر: ران كسليف، «أناس على الهضبة: وضع محزن في عين زيفان»، «هآرتس»، ٣٠/ ٥/ ١٩٨٦.

(٧١) راجع التفصيلات في: آفي غانزور، «مستوطنات الجولان تنتظر تسوية (ب): فيل أبيض في كتسرين»، «هآرتس»، ١٦/ ١١/ ١٩٨٧. وبشأن الأزمة، أنظر أيضاً: يتسحاق بن ـ حورين، «نازحون في الهضبة»، «معاريف» (الملحق)، ٢٤/ ٧/ ١٩٨٧، ص ٦ ـ ٩، ٥٥.

(٧٢) أنظر: عايد، «الاستيطان في ظل عملية التسوية»، مصدر سبق ذكره.

(٧٣) يبرَح طال وجودي ميليتس وتسفي زرحيا، «هآرتس»، ٢٤/ ١٢/ ١٩٩٣.

نجد المعطيات التالية:(٧٤)

يوجد في الجولان الآن ٣٢ مستوطنة،* يقطنها نحو ١٢ ألف مستوطن. ومن مجموع هذه المستوطنات، هناك: عشرة كيبوتسات، ينتمي اثنان منها (ناطور وغيشور) إلى الكيبوتس القطري/ هشومير هتسعير؛ خمسة موشافيم تعاونية، أربعة منها دينية؛ ١٢ موشافاً عمالياً؛ مركزان مجتمعيان (بني يهودا وحسبين)؛ مستوطنتان مجتمعيتان (حاد ـ نس، وبروخيم. التي حلت محل مستوطنة كيلع)؛ مدينة واحدة، هي كتسرين التي يشكل جنود الجيش النظامي نحو ٢٠٪ من مستوطنيها. وقد صوت ٦٠٪ تقريباً من مستوطني الجولان في انتخابات سنة ١٩٩٢ لمصلحة حزب العمل.

كما يوجد في الجولان ٢٥ معملاً، من أبرزها: معمل الصناعة الجوية في بني يهودا؛ معامل مي عيدِن؛ معملا يكفي هغولان ومخلفوت في كتسرين؛ ومعمل أور ليل لإنتاج معدات الرؤية الليلية. وتشغل هذه المعامل ٧٣٠ شخصاً من مجموع عدد العاملين في الجولان والبالغ ٣٢٠٠ عامل. وتعمل أكثرية المستوطنين في الزراعة والسياحة والخدمات.

ويقدر أن الاستثمارات الحكومية في المرتفعات، منذ سنة ١٩٦٧، بلغت أكثر من ملياري شيكل. وبلغت في الأعوام الثلاثة الماضية (ما عدا الاستثمار في البنية التحتية) أكثر من ٢٠ مليون شيكل. وبلغت الاستثمارات في الطرق لسنة ١٩٩٢ نحو ٤ ملايين شيكل، بهدف تجديد بعض الطرق وشق طرق وبناء جسور جديدة على نهر الأردن، بحيث يتم ربط الجليل بالجولان بواسطة طرق سريعة.

وكان يوجد في الجولان، في حينه، نحو ١٤٠٠ وحدة سكنية في قيد البناء، تقع ٦٠٠ وحدة منها في كتسرين.

خاتمة

يوجد، حالياً، في الأراضي العربية (الفلسطينية والسورية) المحتلة نحو ٢١٠ مستوطنات، يتركز معظمها في الضفة الغربية (١٦٠ مستوطنة تقريباً)، ويتوزع الباقي بين مرتفعات الجولان (٣٥ مستوطنة) وقطاع غزة (١٦ مستوطنة على الأقل). ويبلغ مجموع

---

(٧٤) أنظر: يريح طال، «هآرتس»، ١٩٩٢/٩/١١. وبحسب بعض التقديرات، بلغ عدد المستوطنين ثلاثة عشر ألف مستوطن سنة ١٩٩٤. أنظر: «المستوطنات الإسرائيلية في مرتفعات الجولان ١٩٦٧ ـ ١٩٩٤»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٢٢، ربيع ١٩٩٥، ص ١٣٠ ـ ١٣٧.

* ٣٤ مستوطنة، بحسب المصدر الذي اعتمدناه لإعداد جدول المستوطنات.

المستوطنين في هذه الأراضي أكثر من ٣٠٠ ألف مستوطن، يمكن نصفهم تقريباً في الضواحي الاستيطانية المحيطة بمدينة القدس، ويتوزع النصف الباقي على النحو التالي: ١٣٥ ألف مستوطن في مناطق الضفة الأخرى؛ ١٣ ألفاً في المرتفعات السورية؛ ٤٥٠٠ في القطاع.

لقد نشأت هذه الشبكة الاستيطانية على امتداد أكثر من ٢٥ عاماً. وشهد الاستيطان الإسرائيلي، خلال هذه الفترة، تقلبات في الوتيرة وتغيرات في التركيز الجغرافي، تعود - أساساً - إلى اختلاف الحزب/ الائتلاف الحزبي الحاكم، وبالتالي، اختلاف تكتيكه الاستيطاني باختلاف نظرته السياسية - الأمنية إلى الأراضي المحتلة ومستقبلها. ومع ذلك، فإن الخريطة الاستيطانية الراهنة جاءت نتاجاً للتفاعل والتجاذب بين هذا التباين التكتي و«الإجماع القومي» الاستراتيجي الذي يلف مختلف الأحزاب الصهيونية (عدم العودة إلى حدود سنة ١٩٦٧، وخصوصاً تهويد القدس وضمها إلى إسرائيل).

وفي أية حال، فإن المحصلة الاستيطانية في مختلف الأراضي العربية المحتلة جاءت منسجمة مع جوهر الاستراتيجيا الاستيطانية الصهيونية، التي سبق أن حددتها الهاغاناه منذ سنة ١٩٤٣: «ليس الاستيطان هدفاً في حد ذاته فحسب؛ إنه أيضاً وسيلة الاستيلاء السياسي على البلد [فلسطين]...»[(٧٥)] فقد ارتسمت خريطة الاستيطان الجديدة، سواء بانتشار المستوطنات فيها أو بتركيز هذه المستوطنات، وكأنها ترجمة دقيقة للاستراتيجيا الاستيطانية، القديمة والثابتة.

فمن جهة الانتشار، غطت المستوطنات مختلف أنحاء الأراضي العربية المحتلة، بهدف إحكام السيطرة على هذه الأراضي، في المقام الأول. فأقيمت مستوطنات لا مبرر «أمنياً» لها و/أو لا جدوى اقتصادية لها. وما قيل عن نتساريم من أنها لو لم تكن موجودة لوجب إيجادها، للاحتفاظ بوجود عسكري في موقعها الاستراتيجي بين مدينة غزة و«مخيمات المركز»،[(٧٦)] ينطبق على مستوطنات أُخرى. فهذه هي، إلى حد بعيد، حال المستوطنات التي أقامها المعراخ في وسط الجولان في إثر حرب سنة ١٩٧٣، والمستوطنات التي «نثرها» الليكود في سائر أنحاء الضفة، خارج مناطق «الأمن».

ومن جهة التركز، قامت المستوطنات الموزعة في كتل أو أطواق بخدمة استراتيجيا «الفصل» و«الوصل» الاستيطانية. فالأطواق الاستيطانية المحيطة بالقدس تؤمن التواصل

---

(٧٥) أنظر: أوري ميليشتاين، «استراتيجية الاستيطان منذ بداية الصهيونية حتى إقامة الدولة»، «كيفونيم»، العدد ١١، أيار/مايو ١٩٨١، ص ٦٥ - ٨٨.

(٧٦) أنظر: أرونسون، مصدر سبق ذكره.

فيما بينها وما بين القدس الغربية، وتفصل القدس الشرقية عن سائر الضفة، كما تفصل شمال الضفة عن جنوبها، في آن واحد. كما أن الشريط الاستيطاني المحاذي لـ «الخط الأخضر» يشكل استمراراً إقليمياً لفلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨، وعازلاً بين الفلسطينيين على جانبي الخط ـ على غرار الهدف الذي حدده دروبلس لخطة «الكواكب السبعة». وينطبق الأمر نفسه على كتلتي الاستيطان في جنوب مرتفعات الجولان وشمالها، وعلى كتلة مستوطنات إيرز الناشئة في شمال قطاع غزة. أمّا كتلة قطيف الاستيطانية في جنوب القطاع فهي تشكل تطويقاً للمدن الغزّية هناك، وعازلاً يهودياً على الحدود الفلسطينية ـ المصرية.

لا غرابة في أمر الانتشار والتركز الاستيطانيين الإسرائيليين؛ فقد قام الاستيطان، دائماً، بدور أساسي في رسم حدود الكيان الصهيوني، وخصوصاً منذ بداية عرض خطط تقسيم فلسطين في النصف الثاني من الثلاثينات، وصولاً إلى صدور قرار تقسيمها سنة ١٩٤٧. ولا شك في أن الإسرائيليين يطمعون في أن يقوم الاستيطان الجديد بدور مماثل في توسيع حدود كيانهم، من خلال «مفاوضات السلام» الجارية.

مستوطنات الضفة الغربية (ما عدا القدس)، بحسب التوزيع الجغرافي

أولاً: الضفة الغربية الشمالية

الرقم المتسلسل	الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	الجهة المستوطنة	معلومات إضافية
١ -	أريئيل	١٩٧٨ (اتخاذ القرار)	جنوبي نابلس	١٠,٠٠٠ (١٢,٩٠٠)*	مدينة علمانية		وضع حجر الأساس لها سنة ١٩٨٤، تشتمل على مدينة علمية، فيها مجلس بلدي.
٢ -	أفني حيفتس	١٩٨٤	شرقي طولكرم	١٠٠	تُوشَفاه	شركة خاصة	
٣ -	ألفي منشيه (كرني شومرون ج) (تسافتا)	١٩٨٢	قلقيلية	٣٠٠٠ (٤٠٠٥)	مدينة علمانية	شركة «تسافتا»	فيها مجلس محلي.
٤ -	إلكانا (بثيريم) (مسحة)	١٩٧٨	جنوبي شرقي قلقيلية	٢٤٠٠ (٣٤٠٠)	مدينة	غوش إيمونيم؟	فيها مجلس محلي.
٥ -	أورانيت (تْسَمْروت)	١٩٨٤ (بدء الحفريات)	قلقيلية	٢٥٠٠ (٤١٠٠)	مجتمعية مختلطة	شركة خاصة	فيها مجلس محلي.
٦ -	إيتَمار (تل حاييم؟)	١٩٨٤ (التدشين)	نابلس	١٨٠		غوش إيمونيم؟	
٧ -	إيلون موريه (كريات شخيم)	١٩٧٩	نابلس	١٢٠٠	مجتمعية دينية	المنظمة الصهيونية	

٨ ـ	براخاه (غريزيم) (شخيم عيليت)	١٩٨٣	نابلس		مجتمعية	غوش إيمونيم	
٩ ـ	برقان (بيت آبا) (ياكير ب)	١٩٨١	منطقة نابلس	٥٢٠	مجتمعية علمانية	المنظمة الصهيونية	
١٠ ـ	تَبوّاح	١٩٧٨	جنوبي نابلس	٢٢٠	مجتمعية دينية	غوش إيمونيم	تعتمد على الصناعة
١١ ـ	تسوفيم	١٩٨٣ (قرار الإقامة)	شمالي شرقي قلقيلية	٣٠٠	مدينية	القطاع الخاص	
١٢ ـ	جِرميش	١٩٨٣	منطقة جنين	٢٠٠	مجتمعية	بيتار/حيروت	تبنيها وزارة البناء والإسكان.
١٣ ـ	جِنانيت (ريحان ب)	١٩٨٠	في منطقة جنين	١٧٠	موشاف	المنظمة الصهيونية	
١٤ ـ	حومش (معاليه هناحل)	١٩٨٠	شمالي بلدة دير شرف	٢٠٠	مجتمعية علمانية	هعوفيد هتسيوني	بدأ استيطانها سنة ١٩٨١.
١٥ ـ	رِفافاه	١٩٩١	جنوبي غربي نابلس	٥٠			
١٦ ـ	ريحان (مي عامي ب)	١٩٧٩	شمالي يعبد منطقة جنين	٥٠	موشاف تعاوني	هعوفيد هتسيوني	
١٧ ـ	سا ـ نور (دوتان)	١٩٧٧	منطقة جنين	٤٠	موشاف	غوش إيمونيم	كانت حكومة المعراخ وافقت على إقامتها.

١٨ -	سلعيت (تسور ناتان ب)	١٩٧٩	شرقي طريق طولكرم - قلقيلية	٣٠٠	موشاف تعاوني علماني	بيتار/ حيروت	دُشنت رسمياً سنة ١٩٨٠.
١٩ -	شَعاريه تكفا	١٩٨١ - ١٩٨٣ (باختلاف المصادر)	جنوبي شرقي قلقيلية	١٥٠٠	مجتمعية مختلطة	القطاع الخاص	
٢٠ -	شفي شومرون	١٩٧٧ (تشرين الأول/ أكتوبر)	أراضي دير شرف، على طريق نابلس - جنين	٥٠٠	مجتمعية دينية	غوش إيمونيم	فيها مصنعان للأجهزة الإلكترونية.
٢١ -	شيكد (ريحان ب)	١٩٨٠ (القرار بإقامتها)	غربي جنين	٣٤٠	مجتمعية علمانية		
٢٢ -	عمانوئيل (كرني شومرون هـ)	١٩٨٣	أراضي جينصافوط، جنوبي غربي نابلس	٤٠٠٠ (٤٧٠٠)	مدنية دينية	حزب أغودات يسرائيل (تبنيها وزارة البناء والإسكان)	اتخذ قرار إقامتها سنة ١٩٨١؛ يخطط لأن تكون «أكبر مدينة بنيت في إسرائيل في العقود الأخيرة»، فيها مجلس محلي.
٢٣ -	عيتس أفرايم (تل حاييم؟)	١٩٨٤ (التدشين)	أراضي عقربة جنوبي شرقي نابلس	١٠٠		غوش إيمونيم (جماعة منها)	اتخذ قرار إقامتها سنة ١٩٨٣.

٢٤ ـ	عيناف (شفي شومرون ب)	١٩٨٢	أراضي عنبتا، على طريق نابلس ـ طولكرم	٣٠٠	مجتمعية دينية	المنظمة الصهيونية	اتخذ قرار إقامتها سنة ١٩٨١؛ يخطط لتوسيعها في مستوطنة مجتمعية إلى «كرياه» (بلدة).
٢٥ ـ	غينوت شومرون	١٩٨٥	إلى الغرب من نابلس	(مشتمل في كرني شومرون)	مجتمعية مختلطة		
٢٦ ـ	غَنيم	١٩٨٤	جنوبي شرقي جنين	١٧٠	مجتمعية		اتخذ قرار إقامتها سنة ١٩٨٣.
٢٧ ـ	كدوميم	٢٦/٧/ ١٩٧٧	غربي نابلس	٢٢٠٠	مجتمعية دينية	غوش إيمونيم	أقيمت سنة ١٩٧٥ بصورة غير رسمية؛ فيها مجلس محلي.
٢٨ ـ	كديم (غنيم/غنيم ب)	١٩٨٤	شرقي جنين	١٢٠	علمانية	هعوفيد هليئومي	تغير اسمها من غنيم إلى كديم سنة ١٩٨٤.
٢٩ ـ	كرني شومرون	١٩٧٨	شرقي قلقيلية	٤٣٠٠ (٤٩٧٠)	مجتمعية دينية		مركز إقليمي؛ يخطط لها لتتحول إلى مدينة كبيرة تستوعب ٢٥٠٠ عائلة.
٣٠ ـ	كريات نِتافيم (نِتافيم)	١٩٨١ (القرار)	جنوبي غربي نابلس	١٤٠	مجتمعية	المنظمة الصهيونية	
٣١ ـ	معاليه شومرون (كرني شومرون ب)		شرقي قلقيلية	٣٤٠	مجتمعية مختلطة		
٣٢ ـ	مفودوتان	١٩٧٩	جنوبي غربي جنين	٢٦٠	مجتمعية علمانية	المنظمة الصهيونية	

٣٣ ـ	نوفيم (يوسفياه) (ياكيرج)	١٩٨٤	شرقي قلقيلية	٢٠٠	مجتمعية	القطاع الخاص، بإشراف وزارة الزراعة	قرار اللجنة الوزارية ووضع حجر الأساس لها سنة ١٩٨٢.
٣٤ ـ	ياكير (كرني شومرون د)	١٩٧٩	غربي نابلس	٤٠٠	مجتمعية دينية	المنظمة الصهيونية	
٣٥ ـ	يتسهار (روغن)	١٩٨٤	جنوبي نابلس	١٥٠	دينية	غوش إيمونيم	

ثانياً: الضفة الغربية الوسطى

الرقم المتسلسل	الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	الجهة المستوطنة	معلومات إضافية
١ ـ	آدام	١٩٨٤	شرقي القدس	٢٥٠	علمانية	يؤيد مستوطنوها حيروت	أُقيمت، بداية، من دون قرار رسمي.
٢ ـ	أبير يعقوف	١٩٨٤	شمالي القدس	٣٠٠	دينية		
٣ ـ	ألون	١٩٩٠	شرقي القدس	٥٠٠			
٤ ـ	بدوئيل	١٩٨٤	جبل نابلس	٢٢٠	دينية		
٥ ـ	بساغوت	١٩٨١	أراضي بلدة البيرة	٦٥٠	دينية	وزارة البناء والإسكان	
٦ ـ	بيت آريه	١٩٨٢	منطقة نابلس	١٤٠٠		وزارة الدفاع، ووزارة البناء والإسكان	
٧ ـ	بيت إيل	١٩٧٨	منطقة رام الله	١٥٠٠	دينية	غوش إيمونيم	

٨ -	بيت إيل ب	١٩٧٩	منطقة رام الله	١٣٠٠	دينية	غوش إيمونيم	
٩ -	بيت حورون (حشمونائيم)	١٩٨٠	منطقة رام الله	١٠٠٠	مجتمعية مختلطة	غوش إيمونيم	أقيمت بصورة موقتة سنة ١٩٧٧.
١٠ -	حَلَميش (نفي تسوف)	١٩٧٧ (تشرين الثاني/ نوفمبر)	شمالي غربي رام الله	٨٠٠	مجتمعية	غوش إيمونيم (قدمت الدعم لها)	يخطط لتحويلها إلى «كرياه» (بلدة).
١١ -	دوليف	١٩٨٣	غربي رام الله	٣٨٠	مجتمعية	غوش إيمونيم	تتولى وزارة البناء والإسكان بناءها.
١٢ -	ريمونيم	١٩٨٠	شمالي طريق رام الله - أريحا	٣٠٠		الاتحاد الزراعي	بدأت، في ٢٨/٢/١٩٧٧، كمأحاز ناحل (نقطة عسكرية).
١٣ -	شيلو	١٩٧٨	شمالي شرقي رام الله	١٣٠	مجتمعية دينية	غوش إيمونيم	جرت عدة محاولات لاستيطانها منذ سنة ١٩٧٤؛ اتخذ قرار إقامتها في ٢٦/١٠/١٩٧٧.
١٤ -	طلمون (أ، ب، ج)		شمالي غربي رام الله	١٥٠			
١٥ -	عالي زهاف (لفونا؟)				مجتمعية دينية	غوش إيمونيم	بلغ عدد مستوطنيها ٤٧ شخصاً سنة ١٩٨٤.
١٦ -	عطيرت	١٩٨١	شمالي بيرزيت	١٠٠	مجتمعية دينية		اتخذ قرار إقامتها سنة ١٩٧٨.
١٧ -	علمون (عناتوت)	١٩٨٢	شمالي شرقي القدس	٣٠٠	مجتمعية	غوش إيمونيم	أقيمت بإشراف المنظمة الصهيونية.

١٨ -	عوفرا (باعل حتسور)	١٩٧٧	شمالي شرقي رام الله	١٠٠٠		غوش إيمونيم	أقيمت بصورة غير رسمية سنة ١٩٧٥؛ تصدر فيها مجلة «نِكوداه»؛ يقيم فيها معظم قادة غوش إيمونيم.
١٩ -	عوفريم (بيت آريه ج)	١٩٨٣	شمالي غربي رام الله	٣٠	مجتمعية	اتحاد المزارعين (في المرحلة الأولى)	يستوطنها العاملون في وزارة الاتصالات.
٢٠	عيلي (غفعات هلفونا؟)	١٩٨٤	شمالي شرقي رام الله				
٢١ -	غفعات زئيف	١٩٨٤	جنوبي غربي رام الله	٦٠٠٠	مدينية علمانية؟	غوش إيمونيم	أوكلت مهمة بنائها إلى وزارة البناء والإسكان.
٢٢ -	غفعون هَحَدَشاه (غفعات حدشاه) (متسبيه غفعون)	١٩٨٠	شمالي غربي القدس	٥٠٠	مجتمعية علمانية	غوش إيمونيم (؟)	كانت غوش إيمونيم أقامتها بصورة موقتة سنة ١٩٧٨.
٢٣ -	غفعون	١٩٨٠		(مشتمل في غفعات زئيف)			
٢٤ -	كفار أدوميم	١٩٨١	شمالي شرقي القدس	٥٠٠	مجتمعية مختلطة		
٢٥ -	كوخاف هشاحر	١٩٨٠	منطقة رام الله	٥٥٠	مجتمعية دينية	غوش إيمونيم	أقيمت كحنحزوت ناحل (مستعمرة انتقالية) سنة ١٩٧٥.
٢٦ -	متياهو	١٩٧٩	شمالي غربي رام الله	٢٨٠	موشاف/ دينية	بوعالي أغودات يسرائيل	بدأ تمهيد الأرض لها سنة ١٩٧٣؛ تتلقى الدعم من غوش إيمونيم.

٢٧	متسبيه راحيل (رحاليم؟)		شمالي غربي نابلس؟				(يبدو، من معطيات «السلام الآن»، أنها كانت لا تزال في قيد البناء سنة ١٩٩٢).
٢٨ -	معاليه أدوميم	١٩٨٢	٦ كلم شرقي القدس	١٥,٠٠٠ (١٩,٨٧٠)	مدنية علمانية	وزارة البناء والإسكان (مسؤولية الإنشاء)	أول مستوطنة تصبح مدنية ذات مجلس بلدي، سنة ١٩٩١.
٢٩ -	معاليه إفرايم	١٩٧٠	غور الأردن	١٧٠٠ (٢١٠٠)	موشاف (ثم مركز إقليمي)		فيها منطقة صناعية.
٣٠ -	معاليه ليفونا (ناحل معاليه ليفونا)	١٩٨٤	شمالي رام الله	٢٠٠	مجتمعية دينية	غوش إيمونيم	
٣١ -	معاليه مخماش	١٩٨٠	شمالي شرقي القدس	٤٥٠	مجتمعية دينية	غوش إيمونيم	
٣٢ -	مِغدَاليم	١٩٨٤	منطقة نابلس	٧٠	مجتمعية أو «توشفاه»		قررت حكومة «الوحدة الوطنية»، سنة ١٩٨٥، توطينها بالمدنيين.
٣٣ -	مِفو حورون	١٩٧١	منطقة اللطرون	٣٠٠	موشاف تعاوني	بوعالي أغودات يسرائيل	
٣٤ -	ناحَليل	١٩٨٤	شمالي غربي رام الله	١٢٠	دينية		

٣٥ ـ	نعاليه (نيلي ب)	١٩٨٤	شمالي غربي رام الله	١٥٠	مجتمعية	إدارة أراضي إسرائيل + القطاع الخاص	
٣٦ ـ	نيلي (نعلين)	١٩٨١ (قرار إقامتها)	شمالي غربي رام الله	٣٢٠	مجتمعية علمانية	المنظمة الصهيونية	مخصصة، أساساً، للعاملين في الصناعة الجوية.
٣٧ ـ	هار آدار (كفيرا)	١٩٨١ (قرار إقامتها)	شمالي غربي القدس قرب خط الهدنة السابق	١١٠٠	مجتمعية	اتحاد المزارعين	

ثالثاً: «غوش عتسيون»

١ ـ	إفرات	١٩٨٠	شرقي طريق بيت لحم ـ الخليل	٢٥٠٠ (٥١٠٠)	مدينية	هبوعيل همزراحي	تشرف وزارة البناء والإسكان على بنائها؛ فيها مجلس محلي.
٢ ـ	إليعيزر	١٩٧٦	جنوبي بيت لحم	٣٥٠	موشاف تعاوني	هبوعيل همزراحي	فيها بعض المعامل.
٣ ـ	أيلون شفوت	١٩٦٩	منطقة بيت لحم	١٤٠٠	مركز إقليمي	هبوعيل همزراحي	
٤ ـ	بيتار (بيتار عيليت)	١٩٨٢ (قرار اللجنة الوزارية)	شمالي غربي بيت لحم	١٧٠٠	مدينية	القطاع الخاص	تكفلت الدولة بأعمال التطوير حتى سطح الأرض.

٥ ـ	تسوريف (بات عين) (تسوريت) (متسبه عادولم)	١٩٨٥ (موافقة حكومة «الوحدة الوطنية»)	شمالي غربي الخليل	١١٠			مأحاز ناحل سنة ١٩٨٣.
٦ ـ	تكوّاع	١١/٣٠/ ١٩٧٧	جنوبي شرقي بيت لحم	٥٠٠	مجتمعية مختلطة	غوش إيمونيم	حنحزوت ناحل سنة ١٩٧٥.
٧ ـ	روش تسوريم	١٩٦٩	على طريق القدس ـ الخليل	٢٧٠	كيوتس	الكيبوتس الديني	
٨ ـ	كرمي تسور			١٦٠	دينية**		
٩ ـ	كفار عتسيون	٩/٢٥/ ١٩٦٧	جنوبي بيت لحم	٤٥٠	كيوتس	الكيبوتس الديني	قدم الكيبوتس الديني والصندوق القومي اليهودي الدعم لمستوطنيها.
١٠ ـ	كيدار (نتوت أدوميم)	١٩٨٤	شرقي القدس	١٨٠	مجتمعية علمانية	المنظمة الصهيونية	حظيت بالموافقة الحكومية الرسمية سنة ١٩٨٥.
١١ ـ	مِتساد (أسفار)	١٩٨٤	بين بيت لحم والخليل	٣٠٠	دينية	بوعالي أغودات يسرائيل	
١٢ ـ	معاليه عاموس (تكواع ب)	١٩٨١	بين الخليل وبيت لحم	٢٩٠	مجتمعية دينية	المنظمة الصهيونية	
١٣ ـ	مغدال عوز	٨/١٢/ ١٩٧٧	منطقة بيت لحم	١٩٠	كيوتس ديني	هبوعيل همزراحي	بدأت مصادرة الأراضي التي أقيمت عليها، سنة ١٩٦٨.
١٤ ـ	نفي دانيال (دانيال)	١٩٨٢	قرب بيت لحم	٣٠٠	مجتمعية دينية	المنظمة الصهيونية	

١٥ ـ	نوكديم (إيل دافيد) (تكواع ج)	١٩٨٢	جنوبي شرقي بيت لحم	٢٠٠			
١٦ ـ	هار غيلو (روش غيلو)	١٩٧٦	جبل الراس/ بيت جالا	٣٤٠			سنة ١٩٧٩، أقيم حي سكني تابع لها باسم «روش غيلو».

رابعاً: جبال الخليل الجنوبية

١ ـ	أدوراه (متسبيه أمتسيا)	١٩٨٣	جنوبي غربي الخليل	٢٠٠	مجتمعية	المنظمة الصهيونية والكيبوتس الديني	
٢ ـ	إشكولوت (متسبيه لهاف)	١٩٨٣ (موافقة اللجنة الوزارية)	جنوبي الخليل		زراعية ـ صناعية	المنظمة الصهيونية	
٣ ـ	بني حيفر	١٩٨٢	جنوبي شرقي الخليل	٨٠	مجتمعية دينية		
٤ ـ	بيت ياتير	١٩٨٠	جنوبي الخليل	١٨٠	مجتمعية دينية		
٥ ـ	تيلم (متسبيه غوفرين)	١٩٨٢	طريق الخليل ـ بيت جبرين	٥٥	مجتمعية	بيتار/حيروت	
٦ ـ	تيني (عومريم)	١٩٨٤	منطقة الخليل	٢٥٠	مجتمعية علمانية	المنظمة الصهيونية	
٧ ـ	حغاي	١٩٨٤	جنوبي الخليل	٢٠٠	دينية	غوش إيمونيم	أوكل أمر بنائها إلى شركة «غيئولات هكركاع» الخاصة.

٨ ـ	الخليل/ نقاط استيطانية في المدينة		داخل مدينة الخليل	٥٥٠			أعدت خطة بنائها «جمعية تطوير الحي اليهودي في الخليل».
٩ ـ	سوسيا (ماعون ب)	١٩٨٣	جنوبي الخليل	٢٢٠	مجتمعية دينية/ مركز إقليمي	دائرة الاستيطان (مسؤولة عن إنشائها)	بدأت وزارة البناء والإسكان العمل فيها سنة ١٩٨٣.
١٠ ـ	شِمْعة			٨٠			
١١ ـ	عوتنئيل (عتانئيل) (دوريت)	١٩٨٣	جنوبي شرقي الخليل	٢٠٠	مجتمعية دينية	غوش إيمونيم	
١٢ ـ	كرميل	١٩٨١	جنوبي الخليل	١٤٠	مجتمعية دينية	غوش إيمونيم	مسؤولية إقامتها على دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية.
١٣ ـ	كريات أربع	١٩٦٨	شرقي الخليل	٥٠٠٠ (٥٩٠٠ مع الخليل)	مدينية		معظم مستوطنيها من غوش إيمونيم، فيها منطقة صناعية ومجلس محلي.
١٤ ـ	ليفْنا	١٩٨٤	جنوبي جبل الخليل	١٩٠	مجتمعية		
١٥ ـ	ماعون	١٩٨١	جنوبي شرقي الخليل	١٠٠	موشاف تعاوني ديني		

خامساً: غور الأردن (بما فيه «مغيلوت»، أي الشاطىء الشمالي الغربي للبحر الميت)

١ ـ	أرغمان	١٩٧١	الغور الأوسط	١٣٠	موشاف تعاوني	بيتار/حيروت	
٢ ـ	ألموغ	١٩٨٣	شمالي البحر الميت	١٠٠	كيبوتس		أقيمت، بحسب بعض المصادر، في عهد المعراخ.
٣ ـ	بتسائيل	١٩٧٥	أراضي فصايل وعقربة	٢٥٠	موشاف	حركة الموشافيم	
٤ ـ	بِكَعوت	١٩٧٢	الغور الشمالي	١٣٥	موشاف	الاتحاد الزراعي	
٥ ـ	بيت هعرفا	١٩٨٣	جنوبي شرقي أريحا	٣٠			
٦ ـ	تومر	١٩٧٨	جنوبي فصايل	٢٦٠	موشاف (منذ سنة ١٩٧٩)	حركة الموشافيم	
٧ ـ	حمرا (عطروت)	١٩٧٧	على طريق نابلس ـ جسر دامية	١٧٠	موشاف تعاوني	الاتحاد الزراعي	
٨ ـ	روعي (بكعوت ب)	١٩٧٦	أراضي طوباس	١٢٠	موشاف	الاتحاد الزراعي	أقيمت، بداية، كنقطة ناحل تابعة للكيبوتس الموحد.
٩ ـ	شديمون ميحولا (شيلح) (ميحولا ب)	١٩٨٤	الغور الشمالي	٢٢٠	موشاف تعاوني	هبوعيل همزراحي المفدال	

١٠ ـ	غِلغال	١٩٧٣	شمالي أريحا	١٣٠	كيبوتس	الكيبوتس الموحد	
١١ ـ	غيتيت (تل طال)	١٩٧٥	أراضي عقربة وخربة الطويل	١٢٠	موشاف	بيتار/حيروت (وغوش إيمونيم)	كانت كيبوتساً تابعاً للكيبوتس الموحد.
١٢ ـ	فيرد يريحو	١٩٨٠	جنوبي أريحا	١٥٠	موشاف	الاتحاد الزراعي	دائرة الاستيطان مسؤولة عن إنشائها.
١٣ ـ	كاليا	١٩٧٧	شمالي البحر الميت	٢٥٠	كيبوتس	اتحاد الكفوتسوت والكيبوتسيم	أقيمت كنقطة ناحل سنة ١٩٦٨.
١٤ ـ	متسبيه شاليم	١٩٧٧ كانون الثاني/يناير	غربي البحر الميت	١٠٠	كيبوتس	اتحاد الكفوتسوت والكيبوتسيم	
١٥ ـ	متسبيه يريحو	١٩٧٨		٥٠٠	موشاف ديني	غوش إيمونيم؟	جرت عدة محاولات لإقامتها منذ سنة ١٩٧٤.
١٦ ـ	ميحورا	١٩٧٦	بين نابلس والجفتلك	١٢٠	موشاف	الاتحاد الزراعي	
١٧ ـ	ميحولا	١٩٦٩	مفرق طريق بيسان ـ الجفتلك ـ طوباس	٢٣٠	كيبوتس		
١٨ ـ	مسوءة	١٩٧٦؟	جنوبي طريق نابلس ـ جسر دامية	١٠٠	مدنية (مخططة)		
١٩ ـ	نِتيف هَغدود	١٩٧٧	وسط الغور	٢٠٠	موشاف	حركة الموشافيم	أقيمت كمأحاز ناحل سنة ١٩٧٥.
٢٠ ـ	نعامي	١٩٧٩	شمالي أريحا	٧٠	موشاف	المنظمة الصهيونية	

٢١ ـ	نعران	١٩٧٧ (نيسان/أبريل)	شرقي العوجا	٥٥	كيوتس	الكيوتس الموحد	
٢٢ ـ	يافيت	١٩٧٩	أراضي عقربة وفصايل	٨٠	موشاف		
٢٣ ـ	بيطاف	١٩٧٦	شمالي أريحا	؟	كيوتس	الكيوتس الموحد	
المجموع	١٤٤ مستوطنة		٩٨,٧٥٥ مستوطناً				

المصدر: اعتمدنا، في إعداد هذا الجدول، على المصادر التالية، إلاّ إذا أشير إلى غير ذلك:

ـ عايد، «الاستعمار الاستيطاني...»، مصدر سبق ذكره، وخصوصاً ص ١٢٥ ـ ٢٤٨.

ـ وليد الجعفري (إعداد وتحقيق)، «المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١)، ص ٣ ـ ١١٦.

ـ حركة السلام الآن، «نشاطات إسرائيل الاستيطانية خلال سنة ١٩٩١»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٩، شتاء ١٩٩٢، ص ١١١ ـ ١٢٧.

* الأرقام التي بين قوسين هي بحسب معطيات مجلس المستوطنات، كما في: «هآرتس»، ٢٧/١٢/١٩٩٣.

** بحسب أوريئيل بن عامي، «دافار»، ٤/٢/١٩٨٥.

مستوطنات قطاع غزة

اسم المستوطنة	سنة الإنشاء	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	اسم الحركة التابعة لها
١ ـ إيرز*	١٩٦٨/ ١٩٧٠	شمالي شرقي بيت لاهيا	-	منطقة صناعية	-
٢ ـ إيلي سيناي	١٩٨٣	شمالي بيت لاهيا	٣٠٠	مستعمرة تعاونية	غوش إيمونيم
٣ ـ بدولاح	١٩٨٠	بين رفح وخان يونس	١٥٠	-	-
٤ ـ بني عتصمون	١٩٧٩	شمالي غربي رفح	٢٠٠	كيبوتس زراعي صناعي	غوش إيمونيم
٥ ـ بات ساديه	١٩٩١	بين رفح وخان يونس	؟	-	-
٦ ـ دوغيت	١٩٩٠	شمالي مدينة غزة	٨٠	-	-
٧ ـ رفيح يام	١٩٨٤	غربي رفح	١٣٠	مدنية	مجلس مستوطنات غزة
٨ ـ غان أور	١٩٨٠	جنوبي خان يونس	٢٠٠	موشاف زراعي	هبوعيل همزراحي
٩ ـ غاني طال	١٩٧٧ (٧٨/ ٧٩)	شمالي خان يونس	٣٠٠	موشاف زراعي	هبوعيل همزراحي
١٠ ـ غديد	١٩٨٢	جنوبي خان يونس	١٩٠	موشاف زراعي	هبوعيل همزراحي
١١ ـ قطيف	١٩٧٣	شمالي خان يونس	١٠٠	موشاف زراعي	هبوعيل همزراحي
١٢ ـ كفار دَروم	١٩٧٠	شرقي دير البلح	١٢٠	مدنية	هبوعيل همزراحي
١٣ ـ كفار يام*	-	-	٥	-	-
١٤ ـ موراغ	١٩٧٢	بين رفح وخان يونس	٦٠	كيبوتس زراعي	هبوعيل همزراحي
١٥ ـ نتساريم**	١٩٧٢	جنوبي مدينة غزة	٤٥	مدنية	هبوعيل همزراحي
١٦ ـ نافيه دكاليم	١٩٨٣	غربي خان يونس	١٠٠٠	مدنية	مجلس مستوطنات غزة
١٧ ـ نيتسر حزاني	١٩٧٣	شمالي خان يونس	٢٨٠	موشاف زراعي	هبوعيل همزراحي
١٨ ـ نيسانيت	١٩٨٢	شمالي بيت لاهيا	٦٠	مدنية	هبوعيل همزراحي
المجموع	-	-	٣٢٢٠	-	

المصدر: اعتمدنا في إعداد هذا الجدول على المصادر التالية:

ـ كناعنة، مصدر سبق ذكره، ص ١٩، ٣٢.

ـ عايد، «الاستعمار الاستيطاني...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٨.

ـ تقرير «السلام الآن»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٩، شتاء ١٩٩٢، ص ١٢٦.

ـ الخريطة في «هآرتس»، ١/ ١٢/ ١٩٩٢.

* لا تصنّف مستوطنة أحياناً.

** هناك إشارة إلى إقامة مستوطنة جديدة باسم نتساريم ب، بالقرب من مدينة غزة، انتقل إليها في ٢ حزيران/يونيو ١٩٨٢، ثماني عائلات من المستوطنين، قبل أن تصادق الحكومة على هذه المستوطنة. أنظر: «هآرتس»، ٣/٦/١٩٩٢.

مستوطنات الجولان

الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	اسم الحركة التابعة لها	معلومات إضافية
١ ـ أنتي إيتان	١٩٧٨	جنوبي الجولان	١٥٠	موشاف	هبوعيل همزراحي	
٢ ـ أنيك	١٩٧٢	الجزء الغربي من الجولان	٣١٧	كيبوتس	الحركة الكيبوتسية الموحدة	
٣ ـ إيل روم	١٩٧١	شمالي الجولان	٢٥٠	كيبوتس	الحركة الكيبوتسية الموحدة	
٤ ـ ألوني هَبَشان	١٩٨١، فعلياً؛ ١٩٨٢ رسمياً	الشرق من وسط الجولان	٢٠ (عائلة)	موشاف تعاوني	هبوعيل همزراحي	
٥ ـ أنيعام	١٩٧٨	وسط الجولان	١٥٠	موشاف صناعي	حركة الموشافيم	أسسها مهاجرون من الاتحاد السوفياتي.
٦ ـ أورطال	١٩٧٨	شمالي الجولان	١٥٠	كيبوتس	الحركة الكيبوتسية الموحدة	بدأ الكيبوتس الموحد محاولة الاستيطان سنة ١٩٧٦.
٧ ـ إيليعاد (إلْ ـ عاد، أيلي ـ عاد)	١٩٧٠	جنوبي الجولان	٢٠٠	موشاف	حركة الموشافيم	
٨ ـ بْني ـ يهودا	١٩٧٢	جنوبي الجولان	٥٢٠	مركز إقليمي		يعمل ثلثا المستوطنين في معمل للصناعة الجوية.
٩ ـ جِسبين	١٩٧٧	جنوبي الجولان	٤٠٠	«مركز مجتمعي/تعليمي ديني ـ اجتماعي ـ ثقافي»		جرت محاولة لاستيطان المكان سنة ١٩٧٣، فيها مدارس.
١٠ ـ رامات مَغشيميم	١٩٦٩	جنوبي الجولان	٤٠٠	موشاف تعاوني/ديني	هبوعيل همزراحي	أول مستوطنة دينية في الجولان.
١١ ـ راموت	١٩٧٣ رسمياً	شرقي بحيرة طبرية	٣٦٠	موشاف	حركة الموشافيم	تأسس فعلياً سنة ١٩٦٩.
١٢ ـ سِنير (كفار موشيه شاريت، كيبوتس سنير)	١٩٦٨	هضبة بانياس	٢٥٥	كيبوتس	الكيبوتس القطري	تنظيمياً يتبع المجلس الإقليمي للجليل الأعلى.
١٣ ـ سيؤون	١٩٨٠	جبل الشيخ	-	-	الكيبوتس القطري	تم تفكيكها سنة ١٩٨٦ لغياب الجدوى الزراعية لإقامتها.
١٤ ـ شاعل	١٩٨٠	غربي شمالي الجولان	١٠٠	موشاف	مشكي بيتار/حيروت	تألفت نواتها سنة ١٩٧٦.

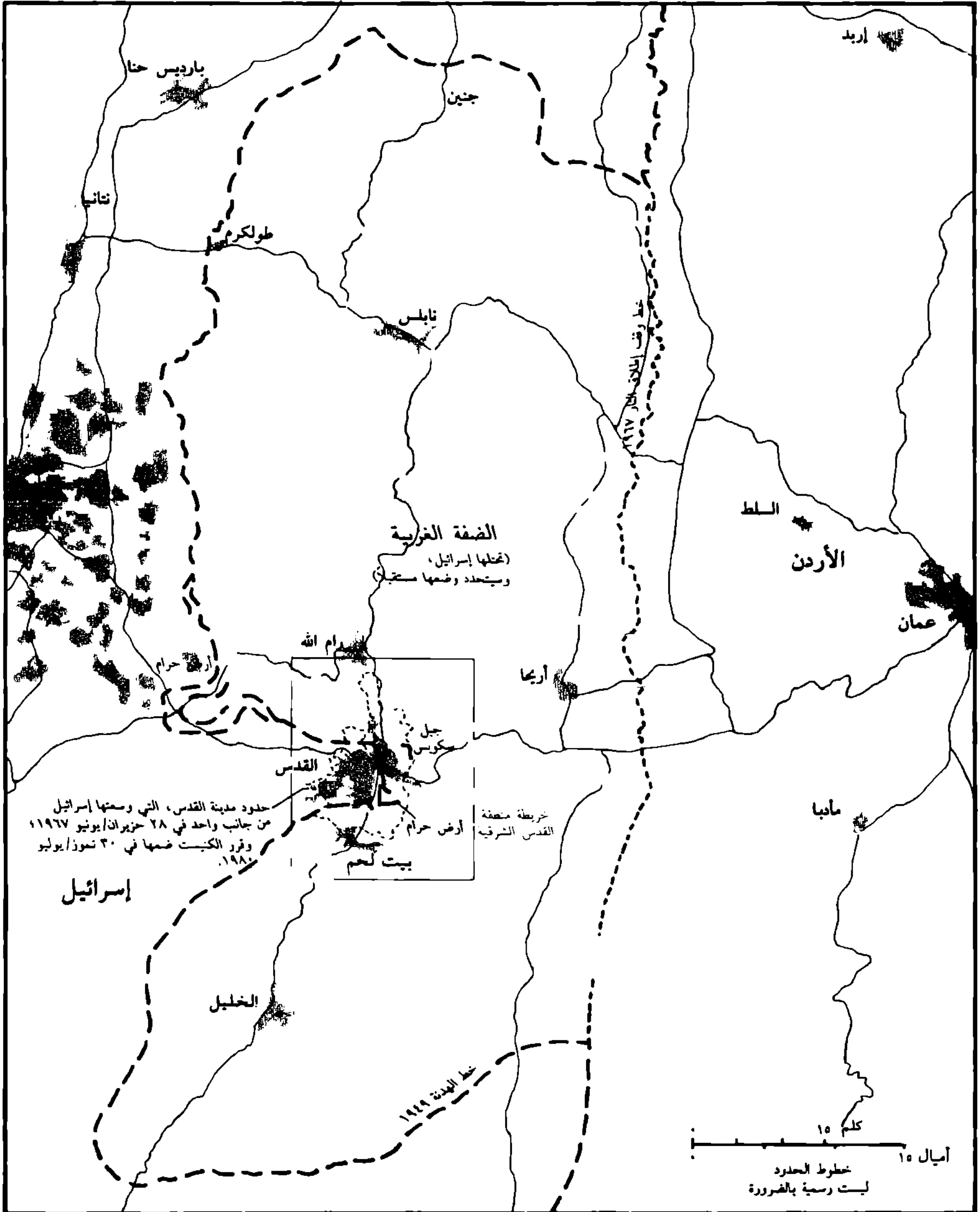
١٥ ـ عين زيفان	١٩٦٨	شمالي الجولان	٣٠٠	كيبوتس	الحركة الكيبوتسية الموحدة	شارك في تأسيسها متطوعون من الخارج.
١٦ ـ غِشور	١٩٧٦	جنوبي الجولان	١٤٠	كيبوتس	الكيبوتس القطري/هشومير هتسعير	أقيمت في ثلاثة أماكن مختلفة قبل حرب سنة ١٩٧٣.
١٧ ـ غِفعات يوآف	١٩٦٨	جنوبي الجولان	٣٣٠	موشاف	حركة الموشافيم	
١٨ ـ كتسرين	١٩٧٧	وسط الجولان، قرب قرية قصرين	٢٧٠٠	بلدة بمكانة مجلس محلي	-	فيها مدرسة الجولان الزراعية ومعهد أبحاث الجولان؛ تتبع لها منطقة صناعية تمتد على مساحة ١٤٠٠ دونم.
١٩ ـ كِلْمات تْسفي (عين شمشون)	١٩٨٤	وسط الجولان	٢٨ عائلة	موشفاه	اتحاد المزارعين	بدأ العمل على استيطانها سنة ١٩٨١.
٢٠ ـ كفار حاروف	١٩٧٣	الطرف الجنوبي من الجولان	أكثر من ٢٠٠ عائلة*	كيبوتس	الحركة الكيبوتسية الموحدة	-
٢١ ـ كناف	١٩٨٥	منحدر الجولان باتجاه بحيرة طبرية	٢٥	موشاف تعاوني	-	
٢٢ ـ كيشِت	١٩٧٨	وسط الجولان	٣٠٠	موشاف تعاوني	هبوعيل همزراحي	نحو ٥٠٪ من المستوطنين مهاجرون.
٢٣ ـ كيلع غولان (كيلع آلون، سيلع آلون)	١٩٨٤	شمالي الجولان	٣٦	كيبوتس	الحركة الكيبوتسية الموحدة	أقيمت حلقة وصل بين الجولان وسهل الحولة.
٢٤ ـ مِروم غولان	١٩٧٢	شمالي الجولان	٥٠٠ على الأقل	كيبوتس	الحركة الكيبوتسية الموحدة	بدأ العمل على تأسيسها في ١٤/٧/١٩٦٧.
٢٥ ـ مَعاليه غَمْلا	١٩٧٥	غربي وسط الجولان	٢٠٠ أو أكثر	موشاف	حركة الموشافيم	انتقلت إلى الموقع الدائم سنة ١٩٧٩.
٢٦ ـ نِفو حَمّة	١٩٦٨	جنوبي الجولان	٣٦٧	كيبوتس	الحركة الكيبوتسية الموحدة	
٢٧ ـ ميتسار	١٩٨٣	جنوبي الجولان	٨١	كيبوتس	الحركة الكيبوتسية الموحدة	
٢٨ ـ ناطور (غِشور ب)	١٩٨٠	جنوبي غربي الجولان	٤٠	كيبوتس	الكيبوتس القطري	لا تزال تعاني مشكلة الاستقرار.
٢٩ ـ نافيه أطيف	١٩٧٥	جبل الشيخ	١٤٠	موشاف تعاوني حتى سنة ١٩٧٧، ثم موشاف	هعوفيد هتسيوني حتى سنة ١٩٧٧، ثم الاتحاد الزراعي	تعتاش، أساساً، على السياحة (التزلج على الثلج).
٣٠ ـ نِمرود	١٩٨٢	جبل الشيخ	-	هيئحزوت ناحل	-	لا تزال مستوطنة ذات طابع عسكري.

٣١ ـ نوف	١٩٧٤	في الجزء الشرقي الجنوبي من الجولان	٣٥٠	موشاف	هبوعيل همزراحي	بدأ العمل على تأسيسها سنة ١٩٧١.
٣٢ ـ بِؤوت غولان	١٩٧٧	الجزء الجنوبي من الجولان	٢٥٠	موشاف تعاوني، ثم موشاف	هعوفيد هتسيوني	بعضهم يعتبر سنة ١٩٧٣، وحتى سنة ١٩٦٨، هي سنة تأسيسها.
٣٣ ـ هار أودِم (الاسم الرسمي: أودِم)	١٩٨١	الجزء الشمالي من الجولان	١٥٠	موشاف تعاوني	هعوفيد هتسيوني	بدأت محاولات الاستيطان في إثر حرب سنة ١٩٧٣.
٣٤ ـ يونتان	١٩٧٥	وسط الجولان	٢١٠	موشاف تعاوني	هعوفيد همزراحي	أقيمت، أساساً، لاعتبارات «استراتيجية».

المصدر: أعددنا الجدول بناء على المعلومات الواردة في: مايك ليفنه، «٢٠ عاماً و٢٠٠٠ عام آخر» (بالعبرية) (تل أبيب: وزارة الدفاع، ١٩٨٩)، ص ١٣٩ ـ ١٧٧.

* ٢٠٥ مستوطنين بحسب آفي غانؤور، «هآرتس»، ١٦/١١/١٩٨٧.

المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية
كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣



المصدر: من المنشورات الرسمية للحكومة الأميركية.

المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية*

١ ـ آدام
٢ ـ أدنيم [؟]
٣ ـ أدورا
٤ ـ أدوراه [؟]
٥ ـ ألفي منشيه
٦ ـ ألون
٧ ـ إيلون شفوت
٨ ـ ألموغ
٩ ـ علمون
١٠ ـ أرغمان
١١ ـ أريئيل
١٢ ـ المنطقة الصناعية في أريئيل
١٣ ـ عطيرت
١٤ ـ أتراكتسيا [؟]
١٥ ـ أفينات [؟]
١٦ ـ أفني حيفتس
١٧ ـ عين فشخة [؟]
١٨ ـ برقان
١٩ ـ برقان ب
٢٠ ـ المنطقة الصناعية في برقان
٢١ ـ نبوت أوروت يسرائيل [؟]
٢٢ ـ بكعوت
٢٣ ـ برَاخا
٢٤ ـ بيتار
٢٥ ـ بيت آريه
٢٦ ـ بيت إيل
٢٧ ـ بيت إيل ب
٢٨ ـ بيت هعرفا
٢٩ ـ بيت حورون
٣٠ ـ بيت حورون ب
٣١ ـ مركز خدمات بيت حورون
٣٢ ـ بيت عاين [؟]
٣٣ ـ بيت يتّير
٣٤ ـ بْروش
٣٥ ـ كندا بارك
٣٦ ـ دوليف
٣٧ ـ إفراتا [إفرات]
٣٨ ـ إليعيزر
٣٩ ـ عيلي
٤٠ ـ إليشع
٤١ ـ إيلون موريه
٤٢ ـ إلكانا
٤٣ ـ إلكانا د
٤٤ ـ عيناف
٤٥ ـ إشكولوت
٤٦ ـ عيتس إفرايم
٤٧ ـ غانيم
٤٨ ـ غفريئيل [؟]
٤٩ ـ غفاعوت [؟]
٥٠ ـ غيلغال
٥١ ـ غينّات
٥٢ ـ غينّون شومرون
٥٣ ـ غيتيت
٥٤ ـ غفعات همركازيز [؟]
٥٥ ـ غفعات حارسنيا
٥٦ ـ غفعات زئيف
٥٧ ـ غفعون
٥٨ ـ غفعون حدشا
٥٩ ـ غفعون حدشا ب
٦٠ ـ هدار بيتار
٦١ ـ حفّاي
٦٢ ـ حلاميش
٦٣ ـ حمرا
٦٤ ـ هار آدار
٦٥ ـ هار غيلو
٦٦ ـ حشمونائيم [؟]
٦٧ ـ الحي اليهودي في الخليل
٦٨ ـ جِدات
٦٩ ـ جِرميش
٧٠ ـ جِنانيت
٧١ ـ حومِش
٧٢ ـ عمانوئيل
٧٣ ـ عيريت
٧٤ ـ مكان ردم النفايات التابع لبلدية القدس
٧٥ ـ نُصُب غور الأردن
٧٦ ـ المجلس الإقليمي لغور الأردن
٧٧ ـ مركز خدمات غور الأردن
٧٨ ـ كدبم
٧٩ ـ كرميل
٨٠ ـ كرمي تسور
٨١ ـ كفار أدوميم

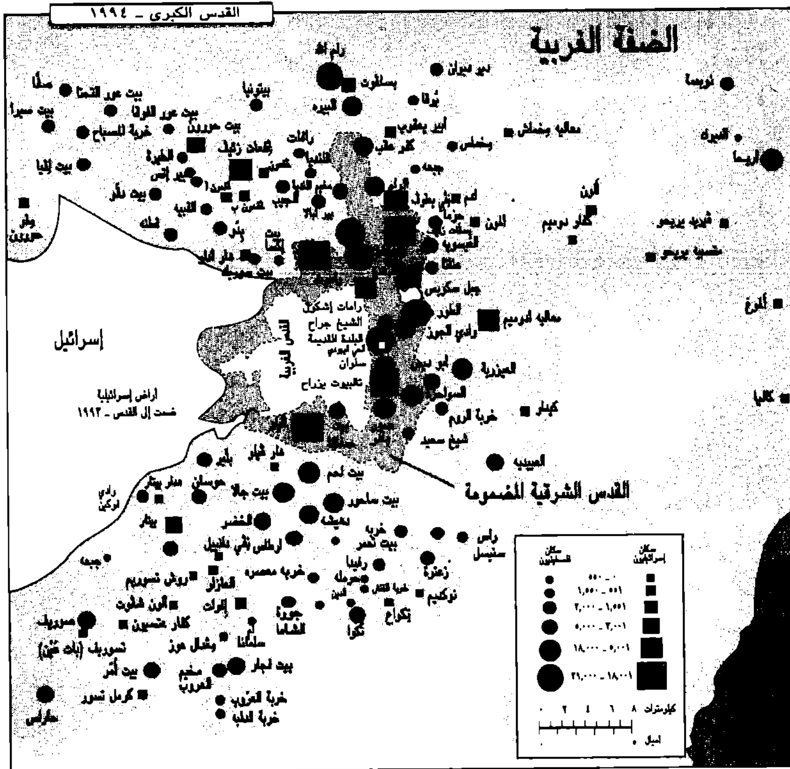
---

* بلغ عدد هذه المستوطنات، بحسب الخريطة، ٢٠٠ مستوطنة ـ وهو رقم يفوق كثيراً الرقم الدارج عنها. ويعود ذلك إلى أكثر من سبب: اعتبار المواقع والمناطق الصناعية ومراكز الخدمات... إلخ. مستوطنات؛ أخطاء ناجمة عن الترجمة وخلافها، مثل اعتبار أدورا/أدوراه مستوطنتين، في حين أنها مستوطنة واحدة؛ وجود عدد من المستوطنات في هذه الخريطة على «الخط الأخضر» أو في منطقة الحرام، وهو ما يصعّب تصنيفها مستوطنات في الضفة تحديداً (مثلاً: حشمونائيم، متسور عتيكا، مكّابيم، شيلات وغيرها) ـ المؤلف.

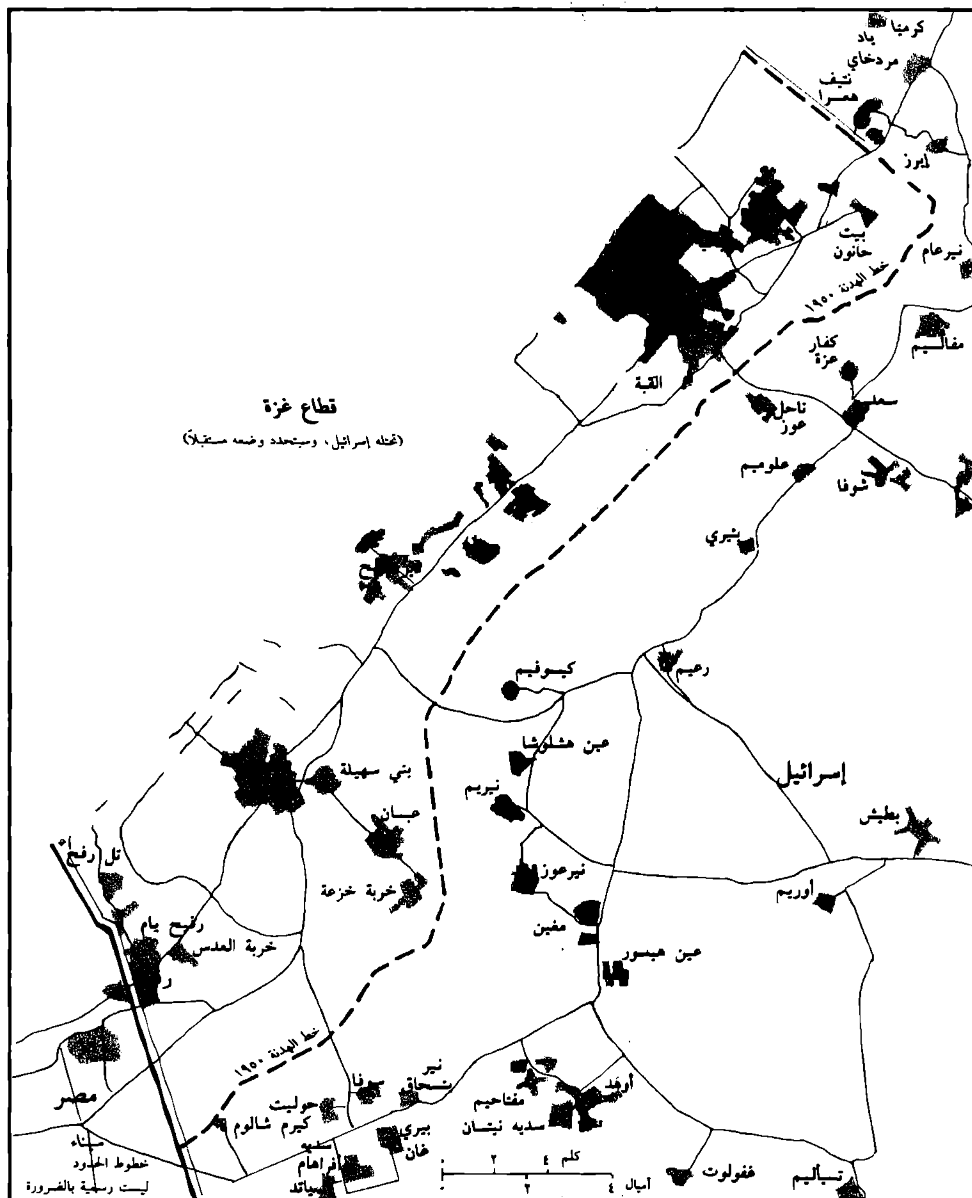
٨٢ ـ كفار عتسيون
٨٣ ـ كفار روت
٨٤ ـ كفار تپّواح
٨٥ ـ كوخاف هشاحر
٨٦ ـ كوخاف يعقوف [؟]
٨٧ ـ ليدو يهودا [؟]
٨٨ ـ معاليه أدوميم
٨٩ ـ معاليه عاموس
٩٠ ـ معاليه إفرايم
٩١ ـ معاليه حيفر
٩٢ ـ معاليه ليفونا
٩٣ ـ معاليه مخماش
٩٤ ـ معاليه شومرون
٩٥ ـ مكّابيم [؟]
٩٦ ـ مَتُوّاح
٩٧ ـ ماعون
٩٨ ـ مَكسيّون [؟]
٩٩ ـ مسوءة
١٠٠ ـ متخان تپُوَّح [؟]
١٠١ ـ متتياهو
١٠٢ ـ متسور عتيكا [؟]
١٠٣ ـ ميحولا
١٠٤ ـ ميخورا
١٠٥ ـ مينورا [؟]
١٠٦ ـ ميفو دوتان
١٠٧ ـ ميفو حورون
١٠٨ ـ ميتساد
١٠٩ ـ ميتساد ب
١١٠ ـ مِغداليم
١١١ ـ مِغدال عوز
١١٢ ـ امتداد مركاز كيليتو [؟]
١١٣ ـ مِشور أدوميم
١١٤ ـ المنطقة الصناعية في مشور أدوميم
١١٥ ـ مِتسبيه دِراغوت [؟]
١١٦ ـ متسبيه راحيل
١١٧ ـ متسبيه شاليم
١١٨ ـ متسبيه يريحو
١١٩ ـ قصر موشيه نسار [؟]
١٢٠ ـ مول نيفو
١٢١ ـ نعاليه
١٢٢ ـ المدرسة الدينية في نابلس
١٢٣ ـ ناحلئيل
١٢٤ ـ نِغوهوت
١٢٥ ـ نِتافيم
١٢٦ ـ نِتيف هَغِدود
١٢٧ ـ نفيه دانييل
١٢٨ ـ نفيه مناحم
١٢٩ ـ نيلي
١٣٠ ـ نيران
١٣١ ـ نيريا
١٣٢ ـ نوفي بْرات [؟]
١٣٣ ـ نوفيم
١٣٤ ـ نوعومي [نعاميه؟]
١٣٥ ـ نوكيديم
١٣٦ ـ البرك الشمسية شمالي البحر الميت
١٣٧ ـ عوفريم
١٣٨ ـ عوفرا
١٣٩ ـ عومريم
١٤٠ ـ أورانيت
١٤١ ـ عوتنئيل
١٤٢ ـ بيدوئيل
١٤٣ ـ بيلس [؟]
١٤٤ ـ بساغوت
١٤٥ ـ بتسائيل
١٤٦ ـ كاليا
١٤٧ ـ كرني شومرون
١٤٨ ـ المنطقة الصناعية في كرني شومرون
١٤٩ ـ كيدار
١٥٠ ـ كدوميم
١٥١ ـ كدوميم تسفون [؟]
١٥٢ ـ كريات أربع
١٥٣ ـ كريات سيفر
١٥٤ ـ راحليم
١٥٥ ـ ريحان
١٥٦ ـ ريفافا
١٥٧ ـ ريمونيم
١٥٨ ـ روعي
١٥٩ ـ روش تسوريم
١٦٠ ـ روتم
١٦١ ـ سلعيت
١٦٢ ـ سا ـ نور
١٦٣ ـ شعاريه تِكفا
١٦٤ ـ شدموت مِحولا
١٦٥ ـ شاني
١٦٦ ـ شيكد
١٦٧ ـ شفي شومرون
١٦٨ ـ شيلات [؟]
١٦٩ ـ شيلو
١٧٠ ـ شِمعة
١٧١ ـ سوسيا
١٧٢ ـ طلمون
١٧٣ ـ طلمون ب
١٧٤ ـ طلمون ج
١٧٥ ـ تيلم
١٧٦ ـ تل حاييم
١٧٧ ـ تِكوّاع
١٧٨ ـ تومر
١٧٩ ـ محطة تحويل
١٨٠ ـ فيرد يريحو
١٨١ ـ يعريت
١٨٢ ـ يافيت

١٨٣ ـ ياكين
١٨٤ ـ ياكير
١٨٥ ـ ييطاف
١٨٦ ـ يتسهار
١٨٧ ـ يوعزر [؟]
١٨٨ ـ زَمَروت [؟]
١٨٩ ـ تسوفيم
١٩٠ ـ تسوهر
١٩١ ـ تسوريف
١٩٢ ـ تسوري
١٩٣ ـ موقع، شمالي منطقة برقان الصناعية
١٩٤ ـ موقع، غربي حنانيت
١٩٥ ـ موقع، جنوبي نوكديم
١٩٦ ـ موقع، شرقي كيدار
١٩٧ ـ موقع، شمالي كريات أربع
١٩٨ ـ موقع، شمال غرب كريات أربع
١٩٩ ـ موقع، جنوب شرق كريات أربع
٢٠٠ ـ موقع، جنوبي تكوّاع

المستوطنات الإسرائيلية
في القدس

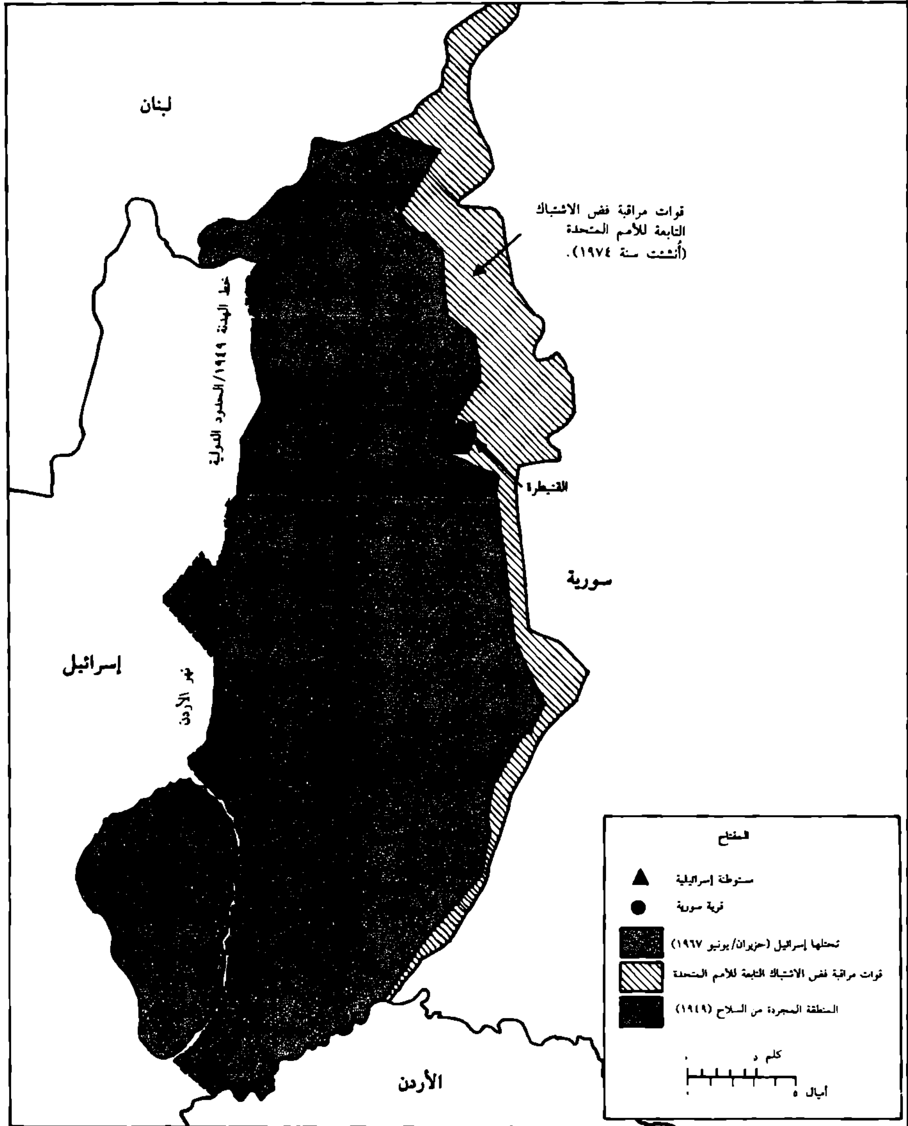


المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣



المصدر: من المنشورات الرسمية للحكومة الأميركية.

المستوطنات الإسرائيلية
في مرتفعات الجولان



المصدر: *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories* (Special Report), February 1995, p. 7.

الفصل الحادي عشر

المؤسسة الصهيونية

الياس شوفاني

مقدمة

حيث أصبح المفهوم الدارج، القائم على الظاهر، أن المشروع الصهيوني هو عملية تهجير يهود العالم، أو من أراد منهم ذلك، وتوطينهم في فلسطين، بهدف إقامة دولة يهودية فيها، فإن المنظمة الصهيونية العالمية كانت أداة تجسيد هذا المشروع، أي نقل الفكرة الاستيطانية من المجرد إلى الملموس، وبالتالي فهي حلقة الوصل التنظيمية بين المضمون النظري للحركة الصهيونية والتطبيق العملي لها في الواقع. وعليه، ولأنها حققت هدفها، ولو مرحلياً، إذ إنها لم تستكمل مشروعها بعد، فإن تركيبة تلك المنظمة لا بدّ كانت ملائمة لوظيفتها إلى حد كبير، الأمر الذي يسّر لها الوصول إلى المحطة الراهنة من تقدمها نحو غايتها. وإذ تميزت الفكرة الصهيونية الاسترجاعية بغيبيتها من حيث منطلقاتها النظرية، فإن أداتها التنظيمية اتسمت بدرجة عالية من التجريبية والواقعية، فعوضت بإنجازاتها العملية عن الثغرات في المرتكزات الفكرية الصهيونية.

إن مضمون المشروع الصهيوني لم يتبلور عبر التفاعل الداخلي في التجمعات اليهودية المنتشرة في شتى أنحاء العالم، أو من خلال التواصل فيما بينها، وإنما تم إسقاطه على تلك التجمعات من خارجها، «من أعلى»، على حد تعبير حاييم وايزمن، وكان عليه أن «يجتاح تلك الجوالي»، كما يرد في برامج العمل الصهيونية، منذ البداية وإلى الآن. وإذ ظهرت عبر العصور نوى لأفكار صهيونية، ذات ديباجات مختلفة، في هذه الجالية اليهودية أو تلك، أو طروحات استيطانية استرجاعية في دولة عظمى أو أُخرى، تقول بإعادة توطين اليهود في فلسطين، فإن المنظمة الصهيونية العالمية هي نتاج الحركة السياسية التي تبلورت في نهاية القرن التاسع عشر. وبذلك، وكمشروع سياسي استيطاني عملي، انطلقت الصهيونية من نقطة الصفر في سعيها لتجسيد أهدافها، في تلك الفترة بالذات. ولأنها انطلقت كفكرة مجردة، ترمي إلى إيجاد واقع جديد في فلسطين، وبالتالي بناء كيان سياسي، فقد كان على الحركة الصهيونية أن تستند في عملها إلى أداة تنظيمية مؤهلة لبناء مرتكزات ذلك الكيان ـ الشعب، الأرض، السياسة (الداخلية والخارجية).

ولأن المشروع الصهيوني جاء مقلِّداً للحركات القومية الأوروبية، ومتأثراً بها، من دون الاستناد إلى أساس موضوعي لذلك في الواقع القائم لدى انطلاقه، فقد بدأ بالفكرة، وراح يروِّج لها عبر منظمة سياسية، دولياً ويهودياً، ويعمل على توفير

مستلزمات تجسيد ذاته، بشرياً وجغرافياً. وفي ظل الوضع القائم آنذاك، كان طبيعياً بالنسبة إلى المشروع، وخلافاً للحركات القومية التي أراد تقليدها، أن يبدأ من النهاية ـ إقامة السلطة (الحكومة) ـ ومن ثم البحث عن مادته البشرية الاستيطانية وتجنيدها لهذه المهمة، والعمل على تأمين الرقعة الجغرافية التي سيقوم عليها. وهذا طبعاً، إلى جانب تطوير الفكرة ذاتها بمواكبة تطور العمل، وما يستلزمه ذلك من ترتيب للعلاقات والسعي لتجنيد الإمكانات المادية، وما يتطلبه ذلك من إنشاء مؤسسات، إضافة إلى تأمين الدعم السياسي الدولي، وما يترتب عليه من التزامات وارتباطات. وعدا ذلك، ضرورة توفير القاعدة الملائمة لتنامي الاستيطان، وإزالة العقبات التي تعترض سبيل تحوُّله إلى ظاهرة قابلة للحياة ـ امتلاك الأرض، استصلاحها، بناء المستوطنات وصونها، ومواجهة مقاومة سكان البلد الأصليين والمحيط.

من هنا، فالحركة الصهيونية التي تشبهت بالحركات القومية شكلاً، إلا إنها اختلفت عنها مضموناً، صاغت أداتها التنظيمية بما يشبه الحكومة ظاهراً، ويختلف عنها وظيفة، وبالتالي مغزى. وعلى عكس الحركات القومية التي حققت استقلالها، فشكلت حكومتها لتنظيم العلاقات بين فئات قاعدتها السكانية، وبين الواقعين في إطار سلطتها السياسية والأرض التي يقيمون عليها، بما هي وطن ووسيلة إنتاج، وكذلك العلاقات مع الخارج، فقد كان على المنظمة الصهيونية أن تبني ذلك كله ـ الأرض، السكان، والعلاقات ـ قبل أن تمارس صلاحيات الحكومة فعلاً. ومع ذلك، فقد شكلت الصهيونية السياسية أداتها منذ البداية، واعتبرتها حكومة «يهود العالم» إزاء الخارج، وراحت تعمل على انتزاع الاعتراف بها على هذا الأساس دولياً، وتكريس نفسها بهذه الصفة في مختلف التجمعات اليهودية، والتأسيس للكيان السياسي عبر الاستيطان في فلسطين. وانطلاقاً من هذه الأرضية، وانسجاماً مع الوظيفة المترتبة على العمل الصهيوني، صيغت المنظمة بمؤسساتها ودوائرها المختلفة، بحيث تتلاءم تركيبتها مع مهماتها بقدر الإمكان.

إن نظرة شمولية إلى تركيبة المنظمة الصهيونية وأسلوب عملها تظهر الطابع العملي الذي تميزت مؤسساتها به، انطلاقاً من قراءة الواقع، يهودياً ودولياً وفلسطينياً، وبالتالي البراغماتية التي اتسم نهجها بها في العمل. فقدرة تلك المنظمة على فهم الواقع، وبالتالي تقدير الموقف، ثم طرح البرنامج الملائم في اللحظة الملائمة، قد غطت على الثغرات التي اعتورت الفكرة الصهيونية لدى بلورتها، وما ترتب على ذلك من تعقيدات في الجمع بين مرتكزات الصهيونية في حركة سياسية. وبصورة عامة، فإن ذلك يعود إلى سببين رئيسيين: الواقع الموضوعي المواتي لبروز حركة استيطانية من هذا النمط؛ والظرف الذاتي الذي تحرك على قاعدة وعي معرفي للواقع، وإن كان وعياً نظرياً مزيفاً

ومفتعلاً، وعلى علاقات داخلية منتظمة، وملتزمة قواعد ديمقراطية في مناقشة القضايا، واتخاذ القرارات، والمراقبة على التنفيذ والمحاسبة، وبصورة خاصة في تأليف الهيئات القيادية. وفي الكلام على المنظمة الصهيونية العالمية، قبل قيام إسرائيل، تدخل جميع الأنشطة والمؤسسات في فلسطين وخارجها، لكن ترتيب هيكلية هذا الكتاب تفترض معالجة بعضها في فصول أُخرى.

أولاً: نشأة المنظمة الصهيونية وتطورها (١٨٩٧ ـ ١٩٥١)

أ) عهد هيرتسل (١٨٩٦ ـ ١٩٠٤)

الحركة الصهيونية، كجسم سياسي منظم، هي من صنع تيودور هيرتسل (١٨٦٠ ـ ١٩٠٤)، اليهودي المجري، الذي نشر في سنة ١٨٩٦ كتابه «دولة اليهود»، وعرض فيه مفهومه لجذور «المسألة اليهودية»، وبالتالي وجهة نظره في حلِّها، عبر إنشاء «أمة يهودية» مستقلة، على أرض تمتلكها. والمنظمة التي أسسها في المؤتمر الصهيوني الأول (بازل، ١٨٩٧) كانت من أجل تحقيق ذلك الهدف، ومن خلالها تحرك هيرتسل بين الجوالي اليهودية، كما على الساحة السياسية الدولية، داعياً إلى مشروعه، بينما يقرُّ في مذكراته بأنه «يدير شؤون اليهود من دون تفويض منهم، لكنه مسؤول إزاءَهم عما يعمل.» وفي المحصلة، فإنه رأى في المسألة اليهودية قضية دولية، وعليه، يجب حلها في هذا الإطار، ومن على منبر السياسة الدولية. وادعى أن مسألة اليهود في العالم تخص جميع شعوبه، وبالتالي فعلى الأمم المساهمة في حلِّها، وواجبه هو وضع المسألة في جدول أعمال السياسة الدولية، الأمر الذي يستلزم إقامة هيئة منظمة لذلك الغرض.

وفي المؤتمر الصهيوني الأول، الذي دعا هيرتسل إليه، وعُقد برئاسته في بازل (٢٩ ـ ٣١ آب/أغسطس ١٨٩٧)، تم تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية. وقد أعلن هيرتسل في المؤتمر «أننا نبغي وضع حجر الأساس للبيت الذي سيؤوي الأمة اليهودية... والصهيونية تسعى للحصول على وطن للشعب اليهودي في فلسطين، يضمنه القانون العام، ويكون معترفاً به في العلن.» ولخص هيرتسل فهمه للصهيونية بقوله: «هي العودة إلى الحظيرة اليهودية، حتى قبل العودة إلى الأرض اليهودية»، بمعنى إحياء الانتماء اليهودي وتعزيز الوعي به. وعلى جانبي مدخل مكان انعقاد المؤتمر، عُلق علمان أبيضان، على كل منهما خطان باللون الأزرق، وفوق المدخل نجمة سداسية (درع داود)، وكلها من تصميم دافيد ولفسون (١٨٥٦ ـ ١٩١٤)، الذي

أصبح الرئيس الثاني للمنظمة الصهيونية بعد هيرتسل، وكان استلهمها من شال الصلاة عند اليهود، فشكلت لاحقاً عناصر العلم الإسرائيلي.

ولقد ارتبط مصطلح الصهيونية السياسية باسم هيرتسل، علماً بأن آخرين كانوا قد دعوا إليها قبله بصورة أو بأخرى، لكن أحداً منهم لم يكن لديه مشروع متكامل كالذي طرحه هيرتسل: مشروع ينطوي على برنامج سياسي، وأداة تنظيمية، وخطة عمل يومي. وعلى الرغم من مساهمته الكبيرة في صوغ العقيدة الصهيونية السياسية، ووضع الأسس لبنية الحركة الصهيونية التنظيمية، فقد أفاد من أفكار سابقيه، سواء على الصعيد النظري أو العملي، وليس مصادفة أن تروج بين الصهيونيين مقولة أن «بنسكر هو منظِّر الصهيونية وهيرتسل هو المبشر بها... الذي جعلها في متناول الكثيرين.» وحتى لفظ «صهيونية» أخذه هيرتسل عن الصحافي اليهودي النمساوي، ناثان بيرنباوم (١٨٦٣ ـ ١٩٣٧)، الذي استعمله في مقالة له بعنوان «التحرر الذاتي» (بالألمانية) نُشرت سنة ١٨٨٦. وراح المصطلح يروج ويكتسب مضموناً فكرياً وعملياً، وتكرس من خلال المنظمة الصهيونية السياسية ونشاطها المتعدد الوجوه.

وكان الطبيب والكاتب اليهودي الروسي ليو بنسكر (١٨٢١ ـ ١٨٩١)، الذي كان داعية إلى اندماج اليهود في المجتمع الروسي، ثم انقلب بعد الاضطهاد الذي تعرضوا له في الثمانينات من القرن التاسع عشر، ليصبح من الناشطين في الدعوة الصهيونية، قد أصدر كراساً (١٨٨٢) بعنوان «التحرر الذاتي»، كتبه باللغة الألمانية، وبتوقيع «يهودي روسي»، ووصفه بأنه «نداء تحذيري من يهودي روسي إلى بني قومه.» وقد لخّص بنسكر في الكراس فكرته الصهيونية على النحو التالي: «اليهود ليسوا أمة حية، إنهم غرباء في كل مكان، لذا يحتقرهم العالم... مساواة اليهود في الحقوق المدنية والسياسية لا تكفي لرفع شأنهم في أعين الشعوب... والحل الوحيد والصحيح ينطوي على خلق قومية يهودية وإيجاد شعب له كيانه الخاص وأرضه... كما أن تحرر اليهود ووقوفهم على قدم المساواة، أمةً بين سائر الأمم، يتمان عن طريق حصولهم على وطن خاص بهم وحدهم.» وانتمى بنسكر إلى حركة «أحباء صهيون» التي أُقيمت في روسيا (١٨٨٢)، مدشّنة بداية الاستيطان العملي في فلسطين، وداعية إلى إنشاء جمعيات صهيونية استيطانية؛ وقد أصبح هذا المشروع الاستيطاني واقعاً على الأرض قبل تشكل الصهيونية السياسية، وبدعم مالي من البارون الفرنسي إدموند جيمس دي روتشيلد. وكان الكاتب اليهودي الروسي موشيه ليلينبلوم (١٨٤٣ ـ ١٩١٠) قد دعا إلى اعتناق الصهيونية، كما بادر الحاخام صموئيل موهيليفر (١٨٢٤ ـ ١٨٩٨) إلى تأسيس أول جمعية لأحباء صهيون سنة ١٨٨٢.

وعلى الرغم من أن هيرتسل ادعى أنه لم يطّلع على كتابات بنسكر، فإن آراءه التي

عبّر عنها في كتابه «دولة اليهود» كانت قريبة جداً من طروحات بنسكر في كراسه «التحرر الذاتي». ولا غرو، فعندما أنشأ هيرتسل المنظمة الصهيونية انضم إليها نحو ٢٦٠ اتحاداً من أحباء صهيون في جميع أنحاء أوروبا، الشرقية والغربية. وكانت حركة «أحباء صهيون» عقدت ثلاثة مؤتمرات لتنظيم عملها، لكنها لم تفلح في صوغ منظمة موحدة فكرياً وعملياً. ولما غلب عليها الطابع الديني، انشقت عنها «جمعية أبناء موسى»، بقيادة أحاد هعام (١٨٥٦ ـ ١٩٢٧)، التي ركزت في دعوتها الصهيونية على الجانب الروحي والثقافي، ثم التحقت بالمنظمة الصهيونية عندما أُنشئت. واستمر أحاد هعام في بلورة منظوره لإقامة «مركز حضاري يهودي في فلسطين»، انطلاقاً من اعتقاده أن أزمة اليهود في العالم «روحية في المقام الأول» لا «محنة معيشية»، كما يراها هيرتسل. وفي روسيا، احتل مناحم أوسشكين (١٨٦٣ ـ ١٩٤١) مكان بنسكر بعد موته، وانخرط في أعمال المنظمة الصهيونية، واحتل فيها موقعاً متقدماً. وقد حلّت السلطات الروسية «أحباء صهيون» سنة ١٩٢٠.

وحيث فشل أحباء صهيون نجح هيرتسل، الذي لم يضف كثيراً على طروحاتهم الفكرية، لكنه تجاوزهم تنظيمياً. فمنذ أن انطلق بعمله، حرص على إعطاء المنظمة الصهيونية صفة «الدولة على الطريق». فبالإضافة إلى تصرفه الذاتي كرئيس لدولة، أو لحكومة، حيث بدأ يتحرك لمقابلة رؤساء دول ووزراء في حكومات مختلفة، جهد في إضفاء طابع «البرلمان اليهودي العام في حالة انعقاد» على المؤتمر الصهيوني الأول، الذي لم يشارك أبناء الجوالي اليهودية في انتخاب أعضائه. وعلاوة على المؤتمر كمنبر سياسي، دشن هيرتسل «الشيكل» كتعبير عن العضوية في الحركة الصهيونية، وبالتالي المشاركة في أعمالها وانتخاب هيئاتها، التي تشبهت بأجهزة الحكومة. كما أسس صندوق الاستيطان اليهودي (The Jewish Colonial Trust) لتمويل مشاريعه، وأقام مطبعة رسمية، تصدر منشوراتها بلغات مختلفة للتعريف بمنظمته ونشاط مؤسساتها ولجنتها التنفيذية، وخصوصاً رئيسها. وكانت الجريدة الرسمية هي «دي فِلْت» (العالم). وشكلت هذه الأمور وغيرها الغطاء لتأكيد هيرتسل في مذكراته بشأن المؤتمر الصهيوني الأول، حيث قال: «هنا أَسستُ الدولة اليهودية.»

ولعل الإنجاز الأكبر الذي حققه هيرتسل هو عقد المؤتمر الصهيوني الأول، بما ترتب على ذلك من وضع برنامج سياسي، وصوغ الأسس التنظيمية للمؤتمر والهيئات المنبثقة منه، وإعلان انطلاق العمل الصهيوني ـ يهودياً ودولياً واستيطانياً. وكانت محاولات صهيونية قد جرت في السابق لعقد مثل هذا المؤتمر لكنها لم تصب نجاحاً في تشكيل أداة سياسية منظمة كالتي انبثقت من مؤتمر بازل (١٨٩٧) في طبيعتها وتركيبتها، وآفاق عملها. وفي توجهه إلى عقد مثل هذا المؤتمر، كان هيرتسل يرمي إلى

تأطير الجمعيات والاتحادات الصهيونية في منظمة عالمية، تنسق جهود الناشطين على أرضيتها الفكرية، وتوحدها على قاسم مشترك في المنطلقات والأهداف. ولأنه انطلق من عقيدة «القومية اليهودية» غير القابلة للاندماج في الشعوب الأُخرى، فقد رأى في المؤتمر السبيل إلى «إقامة مجلس قومي للشعب اليهودي»، تنبثق منه، بصفته هيئة تشريعية، ومؤسسات تنفيذية، وحتى قضائية أيضاً. والمؤتمر الأول وضع حجر الأساس لهذه الأهداف التي تبلورت وتطورت في المؤتمرات اللاحقة، في حياة هيرتسل، كما بعد مماته، فكانت مناقشاتها وقراراتها تعبّر عن تبلور العمل الصهيوني وسيرورته نحو تحقيق أهدافه.

وعموماً، وحتى المؤتمر الثالث والعشرين، الذي عُقد في القدس (١٩٥١)، بعد قيام إسرائيل، وحيث عقدت كل المؤتمرات اللاحقة، كان مكان انعقاد المؤتمر يثير للمنظمة الصهيونية مشكلات؛ فالاعتبارات السياسية والتنظيمية لقيادة المنظمة في اختيار المكان اصطدمت مراراً بوجهات نظرٍ داخلية، من جهة، وبمواقف الدول المضيفة أو الجوالي اليهودية فيها، من جهة أُخرى. فقرار اختيار المكان لم يكن يخلو من حسابات سياسية لدى القيادة الصهيونية، كما أن قبول الدول المضيفة بعقده على أراضيها، أو عدمه، هو في حد ذاته تعبير عن موقف تلك الدولة من الصهيونية وأهدافها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد اتجهت نية هيرتسل إلى عقد المؤتمر الأول في ميونيخ (ألمانيا) لاعتبارات ثقل الجالية اليهودية فيها، ولكسب تعاطفها مع المشروع الصهيوني. إلاّ إن الدولة الألمانية لم تكن متحمسة، بينما الاعتراض الشديد جاء من قِبل «اتحاد حاخامات ألمانيا»، لأسباب دينية وسياسية، فنُقل المؤتمر إلى سويسرا. وهكذا تنقل لاحقاً في المدن التالية: بازل، لندن، لاهاي، هامبورغ، فيينا، كارلسباد، زوريخ، براغ، لوسيرن، جنيف، وأخيراً استقر في القدس.

المؤتمر الصهيوني الأول:

عقد في مدينة بازل أيام ٢٩ ـ ٣١ آب/أغسطس ١٨٩٧، بحضور ٢٠٤ مندوبين (ثلثهم من روسيا). ومنه انطلقت الصهيونية السياسية، بعد تبني برنامج بازل السياسي، وإقامة المنظمة الصهيونية العالمية، التي وحدت الجمعيات الصهيونية الأوروبية، تنظيماً وبرنامجاً. ومنذ تأسيسها، انضمت إليها أغلبية جمعيات أحباء صهيون، التي قبِلت بالخطوط الرئيسية لتفسير هيرتسل لمعنى «الصهيونية السياسية»، وذلك بعد أن كانت تلك الجمعيات تمارس الاستيطان منذ فترة غير قصيرة. لقد اقتنع الجسم الأساسي في حركة أحباء صهيون بأن «حل المسألة اليهودية» لن يتم بالهجرة والاستيطان فحسب، وإنما أيضاً بمساعدة واعتراف دوليين، وهو جوهر منظور هيرتسل، الذي عبّر عنه بمصطلح

«البراءة الدولية» (Charter). وبالإضافة إلى عرض هيرتسل لبرنامجه ومنظوره، تميز ماكس نوردو (١٨٤٩ ـ ١٩٢٣) بخطابه العاصف، الأمر الذي تكرر في المؤتمرات اللاحقة، بشأن أوضاع اليهود في العالم، وبالتالي، ضرورة تسريع عملية تهجيرهم وتوطينهم في فلسطين. وكانت مداولات المؤتمر تجري باللغة الألمانية، وظل الأمر كذلك حتى بداية الثلاثينات من القرن العشرين، حيث تحولت إلى العبرية.

وفي المؤتمر الأول تم تبنّي برنامج بازل، الذي طرحه ودافع عنه هيرتسل نفسه، لكن نوردو تولى وضع صياغته المبهمة، حيث استعمل كلمة «وطن» بدلاً من «دولة»، ومصطلح «القانون العام» بدلاً من «القانون الدولي»، لأغراض دبلوماسية. وجاء في مقدمة البرنامج أن «غاية الصهيونية هي خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين، يضمنه القانون العام.» وحدد البرنامج خطة العمل الصهيوني لتحقيق غايته كالتالي: «تنمية الوسائل المناسبة لتوطين المزارعين والحرفيين والعمال اليهود في فلسطين؛ تنظيم يهود العالم وتوحيدهم في منظمات محلية ودولية تتلاءم مع القوانين السارية في كل بلد؛ تعزيز الشعور والوعي القومي اليهوديين؛ اتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على الموافقة الضرورية لتحقيق هدف الصهيونية. ولا يتم هذا إلا بالمفاوضات السياسية مع الدول الكبرى للاعتراف بالحقوق القانونية لليهود، ولتحقيق استيطان يهودي على نطاق واسع.» وتبنى المؤتمر الخطوط العريضة للنظام الداخلي (نظام العمل)، وانتخب «لجنة تنفيذية» (لجنة العمل المصغرة) من خمسة أعضاء، يرئسها هيرتسل، ونائبه نوردو، كما انتخب «مجلساً عاماً» (لجنة عمل موسعة) من ١٥ عضواً.

المؤتمر الثاني:

عقد هذا المؤتمر في بازل أيضاً أيام ٢٨ ـ ٣١ آب/أغسطس ١٨٩٨، وحضره ٣٤٩ مندوباً، يمثلون ٩١٣ اتحاداً صهيونياً محلياً. وكانت مسألة «الاندماج» اليهودي في المحيط في رأس جدول أعمال المؤتمر، فخاطبه هيرتسل داعياً الصهيونيين إلى «اجتياح الجوالي اليهودية»، من خلال التصدي لهذه الظاهرة. وقد ترتب على ذلك تركيز النشاط الصهيوني على شعار «العمل في الراهن»، أي اكتساب الجماعات اليهودية إلى جانب الصهيونية، وبالتالي إنشاء القاعدة البشرية كمادة للمشروع الاستيطاني. وكذلك، شكل المؤتمر لجنة برئاسة ولفسون لتأسيس صندوق الاستيطان اليهودي، كما استمع إلى تقرير من ليو موتسكين (١٨٦٧ ـ ١٩٣٣)، من نشطاء العمل الصهيوني في روسيا، بشأن الاستيطان في فلسطين وسبل تكثيفه، وذلك بعد الزيارة التي قام بها إلى هناك.

وفي هذا المؤتمر، برزت أول مرة الدعوة إلى تمثيل «البروليتاريا اليهودية» في قيادة المنظمة الصهيونية، وهو أمر طرحه الروسيان ـ نحمان سيركين (١٨٦٨ ـ ١٩٢٤)

وجوزيف حاييم برينر (١٨٨٠ ـ ١٩٢١)، والفرنسي برنار لازار (١٨٦٥ ـ ١٩٠٣). وظهرت في المؤتمر أيضاً بوادر الخلاف في وجهات النظر بين نهجين في العمل الصهيوني: الأول، بقيادة هيرتسل، ويركز على التحرك السياسي في عواصم الدول الكبرى للحصول على البراءة؛ والآخر الذي راح يتبلور من خلال الدعوة إلى المبادرة العملية، وبشتى الوسائل، لتكثيف الاستيطان في فلسطين، ويقوده نشطاء العمل الصهيوني في روسيا. وكان هيرتسل يسعى جاهداً لتجميد الصراعات الداخلية في المنظمة التي لا تزال هشة البنية، لما قد يعكسه ذلك من آثار سلبية على نشاطه السياسي دولياً. واستغل قرار تأسيس صندوق الاستيطان اليهودي لرفع النقاش في القضايا الخلافية من جدول أعمال المؤتمر. وإذ أُعيد انتخاب هيرتسل رئيساً للمنظمة، ونوردو نائباً له، فقد تقرر أن يتمثل كل ٤٠٠ عضو في اتحاد صهيوني، يدفعون الشيكل، بمندوب واحد إلى المؤتمر الثالث، بدلاً من كل ١٠٠ عضو للمندوب إلى المؤتمر الثاني. كما أُسست في هذا المؤتمر «جمعية التخاطب باللغة العبرية».

المؤتمر الثالث:

عُقد في بازل أيضاً أيام ١٥ ـ ١٨ آب/أغسطس ١٨٩٩، بحضور ١٥٣ مندوباً فقط، وذلك بسبب غياب بعض معارضي هيرتسل عنه، من جهة، وبسبب نسبة مندوب واحد لكل ٤٠٠ عضو في الاتحادات الصهيونية الإقليمية من جهة أُخرى. وافتتح هيرتسل المؤتمر بتقرير عن لقاءاته مع قيصر ألمانيا، فيلهِلْم الثاني في القسطنطينية (٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٩٨) ثم في القدس (٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٩٨). ومع أن هذه اللقاءات لم تتمخض عن نتائج عملية، فإن هيرتسل تعمد تضخيم أهميتها السياسية والإعلامية، تدعيماً لنهجه في العمل في مواجهة المعارضة المتصاعدة له. وبفعل هذه المعارضة، احتدم النقاش بشأن المعنى الحقيقي لمصطلح «البراءة»، وما إذا كان يعني ترخيصاً من كل القوى الكبرى، أم من تركيا فحسب. وكذلك الأمر بالنسبة إلى مصطلح «القانون العام»، الذي لا ينطوي على مضمون محدد. كما استحوذت المسألة الثقافية على قسط وافر من مناقشات المؤتمر، وذلك في ظل مشروع القرار الداعي إلى تأسيس «جمعية التخاطب بالعبرية».

وإزاء إصرار هيرتسل وحلقة أنصاره، باءَت بالفشل محاولات «العمليين» لكسب موافقة المؤتمر على المبادرة إلى إقامة المستوطنات قبل الحصول على البراءة، وبالتالي التزام تمويلها من صندوق الاستيطان اليهودي، الذي كان هيرتسل يسيطر عليه. وفي النقاش أوضح هيرتسل، الذي كان يعارض صرف الأموال المتوفرة على مشاريع استيطانية لم تثبت جدواها، بأن الصندوق هو مجرد أداة للحصول على البراءة

المنشودة، وتحديداً من تركيا، التي اعتقد أنه يستطيع حملها على الاستجابة لرغبته عبر المساهمة في تسديد ديونها من أموال الصندوق. ومع ذلك، اتخذ المؤتمر قراراً بمنع استعمال أموال الصندوق لعمليات خارج فلسطين وسورية. كما أقر عدداً من الأنظمة الداخلية المتعلقة بالجهاز الإداري، وتقسيم العمل بين هيئات المنظمة. وعبر التهديد بالاستقالة، استطاع هيرتسل أن يفرض نهجه السياسي، والاستمرار في التركيز على البراءة. وأُعيد انتخابه رئيساً للمنظمة، ومن موقعه هذا نجح في شل حركة المعارضة لأسلوب عمله.

المؤتمر الرابع:

عُقد في لندن أيام ١٣ ـ ١٦ آب/أغسطس ١٩٠٠، وحضره ٤٩٨ مندوباً. وجاء اختيار العاصمة البريطانية مكاناً لعقد هذا المؤتمر تعبيراً عن تحول في سياسة هيرتسل، إذ راح يأمل بالحصول على البراءة من بريطانيا بدلاً من ألمانيا. وقد عبر عن ذلك في افتتاح المؤتمر بقوله: «إنكلترا، إنكلترا العظيمة، إنكلترا الحرة، إنكلترا المطلة على كل البحار، ستفهم تطلعاتنا. من هنا ستنطلق الفكرة الصهيونية وتحلّق بعيداً وعالياً، ونحن على ثقة من ذلك.» وعليه، فقد رأى هيرتسل في عقد المؤتمر في لندن مناسبة للإعلام عن الحركة الصهيونية وتعريف الرأي العام البريطاني بها، وبالتالي الاستمرار في نهجه السياسي بالاعتماد على إنكلترا. وقد انعقد المؤتمر في ظل أزمة يهود رومانيا، حيث طردت السلطات هناك الآلاف منهم، وشدَّدت القيود على من بقي فيها، الأمر الذي استغله هيرتسل كي يؤكد إلحاحية الحل الصهيوني. ولما كانت البراءة بعيدة المنال، فقد طفت على السطح القضايا المستعجلة، بما يترتب عليها من إيجاد حلول عملية لمشكلات بعض الجوالي اليهودية، دعا «العمليون» في المنظمة إلى أن تكون استيطانية، من دون انتظار البراءة. وراح هذا التيار يقوى داخل المنظمة، ويشدد معارضته لنهج هيرتسل في العمل.

ومنذ البداية، طالب المندوبون المتدينون بامتناع المنظمة الصهيونية من الانشغال بالأمور الثقافية، والتركيز في نشاطها على الشؤون السياسية، خشية هيمنة العلمانيين على الحركة الصهيونية. وعليه، احتدم النقاش بين التيارين، الأمر الذي دفع هيرتسل إلى مناشدة الأطراف طرح الخلافات الفكرية جانباً، والتركيز على القواسم العملية المشتركة. وبأغلبية ضئيلة، نجح اقتراحه برفع الموضوع من جدول الأعمال، من دون أن يحسم الأمر طبعاً. كما طُرحت في المؤتمر ضائقة العمال اليهود الاقتصادية في فلسطين، وبالتالي دور المنظمة في حلها، الأمر الذي لم يكن القيِّمون على أموالها، وعلى رأسهم ولفسون المقرب من هيرتسل، متحمسين للمساهمة الفعالة في توفيره،

وهو ما وسع إطار المعارضة لهيرتسل وسياسته وحلقة مقربيه. ومع ذلك، اتخذ المؤتمر قراراً أولياً بإعداد مشروع لإنشاء الصندوق القومي اليهودي (هكيرن هكييمت ليسرائيل)، تحت شعار «العمل اليهودي على الأرض اليهودية»، والذي راج لاحقاً باسم «العمل العبري». ومع ذلك، أُعيد انتخاب هيرتسل رئيساً للمنظمة، لاعتبارات شخصية، ولأسباب تتعلق بموازين القوى بين التيارات المتصارعة فيها.

المؤتمر الخامس:

عُقد في بازل أيام ٢٦ ـ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٠١، بحضور ٣٥٨ عضواً. وفيه عرض هيرتسل إنجازات نشاطه السياسي، ولا سيما مقابلته للسلطان عبد الحميد، التي لم تتمخض عن نتيجة لمصلحة الصهيونية على الرغم مما بُذل من جهد كبير، بل على العكس، زادت في تصلب السلطان إزاء هجرة اليهود إلى فلسطين. كما قدم تقريراً عن نشاط صندوق الاستيطان اليهودي، برأس مال قدره ٢٥,٠٠٠ جنيه استرليني، الأمر الذي لم يعجب الكثير من المندوبين. وتصدرت «الكتلة الديمقراطية» (حاييم وايزمن، ١٨٦٤ ـ ١٩٥٢؛ فكتور جاكبسون، ١٨٦٩ ـ ١٩٣٤؛ مارتن بوبر، ١٨٧٨ ـ ١٩٦٥؛ ليو موتسكين) المعارضة لسياسة هيرتسل، مطالبة إيلاء الثقافة اليهودية أهمية جدية، بدلاً من التركيز على الجانب السياسي، الذي اعتبرته عاقراً، كونه لم يؤد إلى الحصول على البراءة المنشودة. وبمواقفها هذه، اصطدمت الكتلة بالمتدينين المعارضين، الذين انشقوا بزعامة الحاخام يتسحاق راينس (١٨٣٩ـ ١٩١٥) احتجاجاً على تصاعد النزعات العلمانية الراديكالية والعمالية في المنظمة، وأسسوا حركة المزراحي، التي ظلت تمارس نشاطها كتنظيم منفصل (فوق إقليمي) داخل المنظمة الأم، مشكّلة بذلك سابقة في العمل الصهيوني وبنية المنظمة. كما اتخذ المؤتمر قرار تأسيس الصندوق القومي اليهودي، الذي اقترحه هيرمان شابيرا (١٨٤٠ـ ١٨٩٨) في المؤتمر الأول. كما تقرر عقد المؤتمر مرة كل عامين بدلاً من كل عام، وأُعيد انتخاب هيرتسل رئيساً للمنظمة.

المؤتمر السادس:

عُقد في بازل أيام ٢٣ـ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٠٣، بحضور ٥٩٢ مندوباً، وفيه تكرس نهج انعقاد المؤتمر مرة كل عامين لفترة طويلة. وكان هذا هو المؤتمر الأخير الذي يحضره هيرتسل، إذ إنه مات في السنة التالية (١٩٠٤)، كما كان المؤتمر الأكثر عصفاً بالنسبة إلى مؤسس الصهيونية السياسية. فبينما كانت البراءة المنشودة بعيدة المنال، تفاقمت المشكلات على صعيد المسألة اليهودية، وخصوصاً بعد أحداث كيشينيف في ربيع تلك السنة. وفي كلمة الافتتاح، أعلن هيرتسل: «صهيون ليست قائمة، ولن تكون كذلك. وهي مجرد حيلة لأغراض الاستيطان. لكن، ليكن مفهوماً

جيداً، إنها حيلة تقوم على أساس سياسي وقومي.» وإزاء الإحباط الذي انتابه جراء عدم الحصول على البراءة، فقد أبدى اهتماماً بِ «مشروع العريش»، الذي اقترحته بريطانيا، والذي سرعان ما تبين أنه لا يلبي رغباته. وتعرض هيرتسل لنقد شديد من صهيونيي روسيا على لقائه مع وزير داخليتها فون بليهفه، على الرغم من أحداث كيشينيف، التي يتحمل الوزير مسؤوليتها مباشرة. ومع ذلك، توصل هيرتسل إلى تفاهم مع بليهفه على تكثيف هجرة اليهود المعارضين للسلطة هناك إلى فلسطين.

لكن القضية التي استحوذت على مداولات هذا المؤتمر كانت «مشروع أوغندا»، الذي أثار جدلاً صاخباً بين المندوبين، عندما أوصى هيرتسل بقبول العرض البريطاني بالاستيطان في أوغندا، من دون التخلي عن فلسطين، وكخطوة مرحلية وموقتة. وانقسم المؤتمرون بين مؤيد ومعارض، واتهم «صهيونيو صهيون»، وجلُّهم من روسيا، هيرتسل بالخيانة، وهددوا بالانشقاق، بعد أن انسحبوا من المؤتمر، بقيادة يحيئيل تشيلينوف (١٨٦٣ـ ١٩١٨)، ثم عادوا بعد أن ناشدهم هيرتسل عدم تدمير الصهيونية. وفي التصويت على المشروع، كانت النتيجة: ٢٩٥ مؤيداً، و١٧٨ معارضاً، و٩٨ ممتنعاً من التصويت. فتقرر إرسال بعثة استكشافية للاطلاع على الأوضاع في أوغندا. وغطى الجدل بشأن أوغندا على مشروع فرانتس أوبنهايمر (١٨٦٤ـ ١٩٤٣) للاستيطان التعاوني، الذي تجسد بعد بضعة أعوام في مرحافيا (١٩١١) في مرج إبن عامر. وفي المؤتمر، تقرر إنشاء شركة أنكلو ـ فلسطين (Anglo-Palestine Company) فرعاً لصندوق الاستيطان اليهودي. وأُعيد انتخاب هيرتسل رئيساً للمنظمة، على الرغم من تصاعد المعارضة له، وخصوصاً من صهيونيي روسيا وأوروبا الشرقية.

ب) عهد ولفسون (١٩٠٥ ـ ١٩١١)

لقد شهدت هذه الفترة تراجعاً واضحاً في العمل الصهيوني على أساس النهج الذي اختطه هيرتسل. فبعد موت هذا الأخير (١٩٠٤)، برزت أزمة قيادة في المنظمة، وكان سببها إلى حد كبير أسلوب هيرتسل المتفرد في العمل، وسلوكه الشخصي المتعالي، وهيمنته على المؤسسات والأجهزة المركزية في المنظمة، الأمر الذي انعكس سلباً على خلفه ولفسون، الذي ورث نهج سلفه، لكنه كان يفتقر إلى الأهلية الشخصية. وفوق ذلك، وصلت اتصالات هيرتسل الدبلوماسية إلى طريق مسدود، بيد أن ولفسون ظل متشبثاً بها. كما استشرت في عهده الصراعات بين العلمانيين والمتدينين، كما بين أتباع خط هيرتسل السياسي (الحصول على البراءة أولاً) وبين «الصهيونيين العمليين» (الاستيطان أولاً). وعلى أرضية مشروع أوغندا وما تمخض عنه، استمر الشقاق

بين «صهيونيي صهيون» و«الإقليميين» الذي يرضون بأي إقليم أينما كان لتأسيس الدولة فيه. وفي المحصلة، شهدت فترة رئاسة ولفسون للمنظمة بروز انقسامات داخلية، ونشوء تكتلات أيديولوجية، وظهور نهج جديد في العمل الصهيوني، سواء على الصعيد السياسي (الصهيونية التوفيقية) أو الاستيطاني (الصهيونية العملية).

المؤتمر السابع:

عُقد في بازل أيام ٢٧ تموز/يوليو ـ ٢ آب/أغسطس ١٩٠٥، بحضور ٤٩٧ مندوباً. وافتتحه ماكس نوردو، الذي حل محل هيرتسل بعد موته، برثاء لسلفه. وعلى الفور اندلع الجدل العاصف بشأن مشروع أوغندا، الذي زادت المعارضة له بعد تقرير لجنة الاستكشاف الذي أكد عدم صلاحية الموقع للاستيطان اليهودي. وعليه، قرر المؤتمر بأغلبية الأصوات رفض المشروع، وهو ما دفع فريقاً من مؤيديه إلى الانسحاب من المنظمة، بقيادة يسرائيل زانغويل (١٨٦٤ ـ ١٩٢٦)، وشكلوا «الجمعية اليهودية الإقليمية»، التي لم تعمر طويلاً. وفي المقابل، قدَّم أوتو فاربرغ (١٨٧١ـ ١٩٣٧) أطروحته بشأن «سياسة التغلغل الاقتصادي» وأهمية اعتماده في العمل الصهيوني بصورة منظمة، الأمر الذي عزز الاتجاه «العملي» في المؤتمر، فاتخذ قرار البدء به حالاً، ومن دون انتظار البراءة. وعليه، جرى تعديل نظام صندوق الاستيطان اليهودي ليخدم هذا التوجه. لقد كسب «العمليون» هذه المعركة.

واتخذ المؤتمر السابع القرارات التالية: ١) لا ينخرط الصهيونيون في أي نشاط استيطاني خارج فلسطين؛ ٢) رفض مشروع أوغندا كلياً؛ ٣) تطوير المركز الصهيوني في فلسطين، وإرسائه على قاعدة متينة، والسير على خطة منتظمة بالأنشطة الدبلوماسية والسياسية، والإحجام عن الاستيطان العشوائي الذي يقوم «أحباء صهيون» به. ولأن نوردو رفض قبول منصب الرئاسة، ولم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن رئاسة ثلاثية، فقد انتُخب ولفسون رئيساً للجنة التنفيذية، وأصبح يمارس دور رئيس المنظمة. وعليه، انتقل مركز المنظمة من فيينا (حيث كان يقيم هيرتسل) إلى كولون (ألمانيا)، (حيث يقيم ولفسون).

المؤتمر الثامن:

عُقد في لاهاي أيام ١٤ ـ ٢١ آب/أغسطس ١٩٠٧، بحضور ٣٢٤ مندوباً، منهم ٤ عن المستوطنين في فلسطين للمرة الأولى. وجاء اختيار لاهاي بهدف شد أنظار الرأي العام العالمي إلى المنظمة الصهيونية، حيث انعقد فيها آنذاك «مؤتمر السلام العالمي الثاني». واحتدم الجدل بين التيارين: «السياسي»، الذي يقول بتأجيل الاستيطان إلى ما بعد الحصول على البراءة الدولية؛ و«العملي»، الذي يطالب بالبدء الفوري. وبينما

كان رئيس المنظمة، ولفسون، يسعى للتوفيق بين مواقف الطرفين، تقدم حاييم وايزمن بأطروحته «التوفيقية» (Synthetic)، التي تدمج النهجين ـ السياسي والعملي ـ في العمل الصهيوني، حيث أعلن: «يجب أن نتطلع إلى البراءة، لكن تطلعاتنا ستتحقق من خلال نشاطنا العملي في أرض ـ إسرائيل.» وعليه، تقرر تأسيس «مكتب فلسطين» في يافا (١٩٠٨)، بإدارة آرثر روبين (١٨٧٦ ـ ١٩٤٣)، لتوجيه العمل الاستيطاني الزراعي، نيابة عن المنظمة الصهيونية العالمية، الأمر الذي يشير إلى تصاعد قوة العمليين فيها. وبادر هؤلاء إلى تعزيز نشاطهم الاستيطاني وفقاً لمنظور فاربرغ القائل بتبني «سياسة التغلغل الاقتصادي». كما أُنشئت شركة تطوير أراضي فلسطين، وافتتح فرع لصندوق الاستيطان اليهودي في إستنبول، وأُعيد انتخاب ولفسون رئيساً للمنظمة.

المؤتمر التاسع:

عُقد في هامبورغ أيام ٢٦ ـ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٠٩، بحضور ٣٦٤ مندوباً. وهو أول مؤتمر يعقد في ألمانيا، وفي ظل الأمل بتغير موقف السلطنة العثمانية من المشروع الصهيوني بعد ثورة «تركيا الفتاة» (١٩٠٨)، والدور الألماني المتوقع على هذا الصعيد. وقد عبّر عن هذا الموقف كل من ولفسون ونوردو، فاصطدما بمعارضة شديدة، قادها مناحم أوسشكين، وحاييم وايزمن، وناحوم سوكولوف (١٨٥٩ـ ١٩٣٦)، وانضم إليهم ممثلو العمال اليهود في فلسطين، الذين شاركوا في المؤتمر أول مرة. ومع ذلك، انتُخب ولفسون رئيساً للمنظمة، وكذلك للجنة التنفيذية، التي ضمت أوتو فاربرغ وياكوبوس كان (١٨٧٢ـ ١٩٤٤)، اللذين كانا ينتميان إلى التيار العملي. وبذلك حقق العمليون، وممثلو «بوعالي تسيون» (عمال صهيون)، و«عمال أرض إسرائيل»، إنجازاً كبيراً، ولا سيما باتخاذ المؤتمر قرار البدء بالاستيطان التعاوني، بحسب خطة فرانتس أوبنهايمر.

المؤتمر العاشر:

عُقد في بازل أيام ٩ ـ ١٥ آب/أغسطس ١٩١١، بحضور ٣٣٨ مندوباً. وفيه حُسم الصراع داخل المنظمة لمصلحة «الصهيونية التوفيقية». ففي كلمة الافتتاح، أعلن ولفسون استقالته، إيذاناً بتسليم الراية إلى العمليين، بقيادة أوتو فاربرغ، وبالتالي انتقال مركز العمل الصهيوني إلى برلين. كما انتُخب أعضاء اللجنة التنفيذية الأربعة الآخرون من التيار العملي ـ التوفيقي الصاعد في الحركة الصهيونية، وهم: آرثر هانتكي (١٨٧٤ـ ١٩٥٥)، وشمرياهو ليفين (١٨٦٧ـ ١٩٣٥)، وفكتور جاكبسون، وناحوم سوكولوف. وبالإضافة إلى النشاط الاستيطاني العملي، نوقشت مسألة الثقافة اليهودية، بما ترتب على ذلك من مشاحنات بين العلمانيين والمتدينين. وفي هذا المؤتمر، ولأول مرة،

أديرت مناقشات إحدى الجلسات باللغة العبرية، ورأسها مناحم أوسشكين. كما طرحت فيه لأول مرة أيضاً مسألة العلاقة بالعرب، وتحدث فيها شلومو كابلانسكي (١٨٨٤ـ ١٩٥٠). ومن المعالم الرئيسية في هذا المؤتمر بروز حاييم وايزمن، ومعه مجموعة تقيم في إنكلترا، ممن رأوا أن مستقبل المشروع الصهيوني يتوقف على ارتباطه ببريطانيا، لا بألمانيا، كما يعتقد يهود وسط أوروبا. ولعل هذا يفسر معارضته لهيرتسل ولولفسون من بعده.

ج) عهد فاربرغ (١٩١١ ـ ١٩٢٠)

كان أوتو فاربرغ (١٨٧١ ـ ١٩٣٧) المعبّر الحقيقي عن «التيار العملي» في قيادة المنظمة الصهيونية. وبانتخابه رئيساً لها (١٩١١) تسلم «العمليون» زمام الأمور في تلك المنظمة. وهو الذي أطلق شعار «سياسة التغلغل الاقتصادي»، بما تعنيه من انسجام أفضل مع المناخات الأوروبية السائدة في حينه، وبالتالي، فكي ينجح المشروع الصهيوني، يجب أن يكون امتداداً لسياسة أوروبا في الخارج. وتوصل أصحاب هذا المنظور إلى الاقتناع بأن «الحق التاريخي»، الذي تدعيه الصهيونية لليهود في فلسطين لا يكفي لحمل الدول الأوروبية على تبني مشروعها الاستيطاني هناك، ولذلك، لا بد لهذا المشروع من اكتساب صيغة عصرية تقربه من السياسة الأوروبية. وهذا يستلزم إخضاع فلسطين للنفوذ الاقتصادي الصهيوني، وإثبات أن كل تقدم يحدث هناك يعود إلى المبادرة الصهيونية. وكان وصول فاربرغ إلى رئاسة المنظمة ينذر بتحولات سياسية، عملية، وبنيوية فيها، لولا نشوب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤)، وما كان لذلك من انعكاسات كبيرة عليها. لقد أحكم «العمليون» هيمنتهم على المنظمة، وتعززت قوتهم فيها عبر التحالف مع «التيار التوفيقي». واندلعت الحرب العالمية الأولى والمنظمة تعمل على جبهتين: سياسية، تسعى للحصول على الاعتراف الدولي بالصهيونية وأهدافها؛ وعملية، تنشط في حقل الاستيطان وتهويد فلسطين، من دون انتظار «البراءة». لكن الحرب نقلت مركز العمل الصهيوني إلى لندن، بقيادة حاييم وايزمن.

المؤتمر الحادي عشر:

عُقد في فيينا أيام ٢ ـ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩١٣، بحضور ٥٣٩ مندوباً. وهو المؤتمر الأخير قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، حيث توقف المؤتمر الصهيوني عن الانعقاد خلالها. وإذ بقي فاربرغ رئيساً للمنظمة إسمياً، فإن قيادة الأمر الواقع انتقلت إلى لندن، بزعامة حاييم وايزمن. وقد تغيب ماكس نوردو عن المؤتمر احتجاجاً على تخلي قيادة المنظمة عن خط هيرتسل السياسي. وفي المقابل،

تابع العمليون تقدمهم لنهج ولفسون في رئاسته صندوق الاستيطان اليهودي، وتقدموا في تعزيز مواقعهم داخل المنظمة والسيطرة على مؤسساتها، فتولى وايزمن رئاسة «اللجنة الدائمة للميزانية والتمويل». وفي التقرير السياسي الذي قدمته اللجنة التنفيذية للمؤتمر، يبرز الاهتمام بالتطورات السياسية الدولية، وأثرها في مستقبل الشرق الأوسط، كما ورد فيه: «لقد تصالحنا مع الحقيقة القائلة إنه يتوجب علينا تحقيق هدفنا عن طريق النشاط العملي في فلسطين، لا بواسطة البراءة.» وقدم آرثر روبين تقريراً عن أعمال «مكتب فلسطين»، وقدم شمرياهو ليفين عرضاً لثلاثين عاماً من الاستيطان الصهيوني. واتخذ المؤتمر، لأول مرة، قراراً بأن الهجرة إلى فلسطين هي واجب صهيوني. كما قرر، بناء على اقتراح من وايزمن وأوسشكين، إنشاء الجامعة العبرية في القدس. وأُعيد انتخاب فاربرغ رئيساً للمنظمة، فظل مركزها في برلين، بينما تقرر فتح فرع لها في لندن. أمّا ولفسون فقد مات في العام التالي (١٩١٤).

د) عهد وايزمن الأول (١٩٢٠ ـ ١٩٣١)

إن وصول حاييم وايزمن إلى قيادة المنظمة الصهيونية العالمية، أولاً فعلياً ولاحقاً رسمياً، وذلك خلال الحرب العالمية الأولى، هو تعبير عن التحولات الجذرية التي أصابت المنظمة في تلك الفترة الحاسمة. فالرجل الذي لم يتجاوز عضوية «المجلس العام» قبل الحرب، أصبح قائد الأمر الواقع للمنظمة خلالها، وكُرس رئيساً رسمياً لها في نهايتها. لقد كان وايزمن نشيطاً في العمل الصهيوني في روسيا، وأصبح مندوباً في المؤتمر الثاني، إلا إنه أخذ يبرز من خلال مشاركته في إنشاء «الجناح الديمقراطي»، لكن اسمه يرتبط بطرح «الصهيونية التوفيقية»، التي تمزج بين العمل السياسي على الصعيد الدولي، والعمل الاستيطاني في فلسطين. ولدى نشوب الحرب العالمية الأولى، كان مقتنعاً بأن بريطانيا ستكسبها، فعلّق عليها آماله في تجسيد المشروع الصهيوني، وراح يبتعد عن مركز المنظمة في برلين، ويعزز علاقاته البريطانية، من الموقع الذي تولاه (١٩١٧)، رئيساً للاتحاد الصهيوني الإنكليزي. وبجهوده في بريطانيا، وبالتحالف مع الاتحاد الصهيوني الأميركي، ساهم في استصدار «وعد بلفور»، ومن ثم تأمين وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني في ترتيبات ما بعد الحرب. وفي «مؤتمر لندن» (١٩٢٠) انتُخب رئيساً فعلياً للمنظمة الصهيونية العالمية، الأمر الذي اتخذ طابعه الرسمي في المؤتمر الصهيوني الثاني عشر (١٩٢١).

لقد جاءت الحرب العالمية الأولى لتعزل بعض المنظمات الصهيونية الإقليمية عن بعضها الآخر، وتقسمها جغرافياً، وحتى سياسياً، وفقاً للمعسكرات المتحاربة. ولما

انقطع الاتصال بالمركز في برلين، جرت محاولة لإقامة مركز اتصال في كوبنهاغن، لكنها لم تحقق نجاحاً كبيراً. كما أن اقتراح وايزمن نقل المركز إلى الولايات المتحدة، بذريعة حيادها في الحرب، لم يلق ترحيباً في الأوساط الصهيونية الأوروبية. وانقسم زعماء المنظمة بين مؤيد لألمانيا، ولا سيما أولئك المقيمين فيها، وبين منحاز إلى معسكر الحلفاء، وفي طليعتهم نشطاء العمل الصهيوني في إنكلترا، وعلى رأسهم حاييم وايزمن. كما دعا تيار إلى الوقوف على الحياد، انتظاراً لما ستؤول نتائج الحرب إليه. وكان قادة العمل الصهيوني في ألمانيا واثقين بأنها ستكسب الحرب، وستدعم مشروعهم الاستيطاني في فلسطين، وتحمي المستوطنين هناك، عبر توسطها مع حليفتها تركيا، التي تحكم فلسطين. وفي المقابل، علق صهيونيو إنكلترا آمالهم عليها. وكلا الجانبين وعد الدولة التي يقيم فيها بالاستعداد لتوظيف يهود أميركا في دفع حكومتهم إلى الانحياز إلى معسكر تلك الدولة في الحرب.

لكن سياسة ألمانيا في أثناء الحرب، وبالتالي هزيمتها فيها، أفسحتا في المجال أمام فرع المنظمة الصهيونية في لندن لإقامة قيادة الأمر الواقع بزعامة حاييم وايزمن، ومعه عدد من النشطاء البارزين، ممن استقر في لندن خلال الحرب، ومنهم ناحوم سوكولوف. وانضم إلى هؤلاء قادة المنظمة الصهيونية الأميركية، بزعامة لويس برانديس (١٨٥٦ـ ١٩٤١)، وبعملهم معاً تم استصدار وعد بلفور (١٩١٧)، تقديراً لدورهم في دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء، وربط المشروع الصهيوني بالمصالح البريطانية في ترتيبات ما بعد الحرب. وعليه، وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، بهدف معلن هو إعدادها لتصبح «الوطن القومي اليهودي»، كما ينص «صك الانتداب»، الذي يعترف بالمنظمة الصهيونية «وكالة يهودية» ملائمة للتعاون مع إدارة الانتداب لتجسيد وعد بلفور. وبعد أن كرس نفسه القائد الفعلي للعمل الصهيوني، عبر نشاطه خلال الحرب، ومن ثم في مؤتمر السلام (١٩١٩)، دعا وايزمن وصحبه إلى مؤتمر لندن الصهيوني الموسع (١٩٢٠)، الذي شكل نقطة انعطاف حاسمة في تاريخ الصهيونية، مع أنه لا يُعدُّ من المؤتمرات الصهيونية الرسمية. وفيه تغلب وايزمن على برانديس، وكرس خطه السياسي ونهجه العملي في المنظمة، التي انتُخب هو رئيساً لها، وزميله سوكولوف رئيساً للجنتها التنفيذية.

وكان من أهم إنجازات مؤتمر لندن إنشاء الصندوق التأسيسي لفلسطين (كيرن هايسود)، ليشكل الذراع المالية للحركة الصهيونية، وخصوصاً في عملية الاستيطان. واختلف وايزمن وبرانديس بشأن طبيعة هذا الصندوق ومهماته، وكانت الغلبة لوايزمن. واتخذ الصندوق طابعاً عاماً، تابعاً للمنظمة الصهيونية العالمية، بينما كان برانديس يريده صندوقاً محدود الضمان، يساهم في إقامة مشاريع استيطانية على أساس الملكية

الخاصة، ويموله يهود الولايات المتحدة، وبالتالي يتبع للمنظمة الصهيونية الأميركية. كما أعاد هذا المؤتمر تنظيم الإدارة المركزية في المنظمة، وشكل خمس دوائر، هي: السياسية، التنظيمية، المال، الهجرة، الدعاية. وجاء انعقاد هذا المؤتمر بعد توقيع معاهدة سان ريمو (١٩٢٠)، فأعلن برانديس، الرئيس الفخري للمؤتمر، في كلمة الافتتاح: «لقد تم في سان ريمو إنجاز العمل العظيم الذي بدأه هيرتسل، وتكللت بالنجاح الجهود الرامية إلى الحصول على اعتراف بالوطن اليهودي في فلسطين.» وفي غمرة الحماسة، قال ناحوم سوكولوف: «إن صفحة السياسة قد انطوت عملياً، وبدأت صفحة جديدة الآن هي صفحة تحقيق أمانينا. فالصفحة الأولى لم نكتبها نحن بل أولئك الذين في يدهم زمام الأمر لفتح أبواب البلد، أمّا الصفحة التالية فلن يكتبها أحد سوانا.»

المؤتمر الثاني عشر:

عُقد في كارلسباد (تشيكوسلوفاكيا) أيام ١ ـ ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٢١، بحضور ٥١٢ مندوباً. وكان مختلفاً تماماً عن سابقه (الحادي عشر)، حيث كان المؤتمر الرسمي الأول بعد الحرب، وبعد فترة انقطاع طويلة، تخللتها أحداث مهمة، وشهدت الحركة الصهيونية فيها تطورات جذرية. وفيه قدم وايزمن تقريراً عن النشاط السياسي للمنظمة خلال الحرب، ودعا «الشعب اليهودي» إلى المساهمة في بناء «أرض ـ إسرائيل». وظهرت فيه جبهة معارضة لقيادة وايزمن، وانتقدت ما ادعته إخفاقاً في تأمين حدود اقتصادية مرضية للوطن القومي اليهودي. وردَّ وايزمن مطمئناً الجميع إلى المساعي التي بذلتها بريطانيا لتأمين المطالب الصهيونية. وعليه، جاء في قرارات المؤتمر ما يلي: «يأخذ المؤتمر علماً، وسط شعور بالارتياح، بأن منطقة شرق الأردن، التي ينظر الشعب اليهودي إليها كجزء متمم لأرض ـ إسرائيل، سوف تدمج في منطقة الانتداب الفلسطيني. ويجد المؤتمر نفسه ملزماً بالإعراب عن أسفه لأن مسألة الحدود الشمالية لأرض ـ إسرائيل لم تجد سبيلها إلى حل مرض حتى الآن، على الرغم من جميع المساعي التي بذلتها اللجنة التنفيذية. كما يطالب المؤتمر اللجنة التنفيذية بألا تترك في المستقبل أية خطوة من دون أن تخطوها وتتخذها للحؤول دون التخلي عن الوحدة الإدارية والاقتصادية الفلسطينية ـ أي في ضفتي الأردن ـ لمصلحة سياسة مناطق النفوذ، لئلا يؤدي ذلك إلى تقليص إمكانات الاستيطان والاستعمار في وجه الجماهير اليهودية الباحثة عن عمل. ويأمل المؤتمر بأن تستجيب حكومة الجمهورية الفرنسية لمصالح الشعب اليهودي وتفي بها.» وقدم روبين عرضاً لشراء أراض في مرج إبن عامر، فاعترضت إدارة الصندوق القومي اليهودي عليه. وظهرت أصوات تدعو إلى التفاهم مع العرب. ولأول مرة تمثل العمال اليهود في فلسطين في اللجنة التنفيذية بشخص يوسف

شبرنتساك (١٨٨٥ ـ ١٩٥٩). وانتُخب وايزمن رئيساً للمنظمة، وانتقل مركزها إلى لندن، مع فرع للجنة التنفيذية في القدس.

المؤتمر الثالث عشر:

عُقد في كارلسباد أيام ٦ ـ ١٨ آب/أغسطس ١٩٢٣، بحضور ٣٣١ مندوباً. وجاء انعقاده بعد موافقة عصبة الأمم على الانتداب البريطاني على فلسطين، واعتراف الحكومة البريطانية بالمنظمة الصهيونية «وكالة يهودية ملائمة» للتعاون مع سلطات الانتداب لتجسيد وعد بلفور، بحسب المادة الرابعة من صك الانتداب. ولما كان وعد بلفور قد منح لما سمي «الشعب اليهودي»، لا للجماعات الصهيونية فحسب، فقد أصبح لزاماً على المنظمة أن تلائم نفسها، ولو شكلاً، مع إملاءات هذا الصك، الذي طالبها، بعد التشاور مع الحكومة البريطانية، باتخاذ التدابير اللازمة لـ «الحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن القومي اليهودي.» وهذا، بالإضافة إلى امتصاص المعارضة اليهودية للصهيونية، وكذلك تجنيد أموال يهودية من أثرياء غير صهيونيين، قد شجع حاييم وايزمن على طرح مشروع توسيع الوكالة اليهودية، بحيث تضم إلى مجلسها الأعلى ولجانها عدداً من اليهود المتمولين والبارزين في العالم، ومن غير الصهيونيين بالذات، الأمر الذي سيؤول، في اعتقاده، إلى استيعابهم صهيونياً.

لكن اقتراح وايزمن لقي معارضة شديدة في المؤتمر، ولم ينجح في تمريره كقرار، على الرغم من دفاعه العنيد عنه. وادعى المعارضون أن توسيع الوكالة اليهودية، التي كانت في حينه إسماً آخر للمنظمة الصهيونية إزاء الخارج، ولا سيما على الصعيد الدولي، يهدد الأسس الفكرية والتنظيمية التي قامت المنظمة عليها. وتراجع وايزمن، واكتفى باتخاذ قرار مبدئي بتوجيه الدعوة إلى اجتماع للبحث في توسيع الوكالة اليهودية، عملاً بنص المادة الرابعة من صك الانتداب. ولم يتم تبني هذا القرار حتى سنة ١٩٢٩، وفي ظل الأوضاع السياسية والمالية الصعبة التي كانت المنظمة تمر بها. وإزاء التحدي الذي واجهته المنظمة بعد وعد بلفور والانتداب، وبالتالي ضرورة تبرير ذاتها عملياً بعد الإنجازات السياسية، استحوذ البحث عن الموارد المالية على عمل اللجنة التنفيذية والصناديق الصهيونية، ومن ثم على مناقشات المؤتمرات. وفي المؤتمر الثالث عشر، قدم حاييم أرلوزوروف (١٨٩٩ـ ١٩٣٣) برنامجاً اقتصادياً للاستيطان الصهيوني. كما اتخذ المؤتمر قراراً بافتتاح الجامعة العبرية في القدس، وأُعيد انتخاب وايزمن رئيساً للمنظمة.

المؤتمر الرابع عشر:

عُقد في فيينا أيام ١٨ ـ ٣١ آب/أغسطس ١٩٢٥، بحضور ٣١١ مندوباً. وجاء

انعقاده في ظل ازدهار اقتصادي للاستيطان الصهيوني في فلسطين، الأمر الذي دعم وجهة نظر المنادين بأفضلية المبادرة الفردية على المشاريع التعاونية. وتعرضت الأحزاب العمالية لنقد شديد، فتصدى دافيد بن - غوريون (١٨٨٦ـ ١٩٧٣) للدفاع عن العمال اليهود ونشاطهم في فلسطين. وراح نجمه يصعد في المنظمة الصهيونية، كما في قيادة الاستيطان في فلسطين. واستمر الجدل بشأن توسيع الوكالة اليهودية، وتزعم المعارضة لذلك فلاديمير جابوتنسكي (١٨٨٠ـ ١٩٤٠)، الذي كان قد أنشأ «اتحاد الصهيونيين التنقيحيين» حديثاً، وشارك في المؤتمر بصفته هذه أول مرة. وفيه قدم آرثر روبين استقالته من منصبه كرئيس لدائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، التي أدارها ١٨ عاماً. كما جرى انتخاب الكولونيل اليهودي في الجيش البريطاني، فريدريك كيش (١٨٨٨ـ ١٩٤٣)، مديراً للدائرة السياسية في الوكالة اليهودية في القدس، وذلك بتوصية من وايزمن، للإفادة من صلاته بإدارة الانتداب في فلسطين. وأُعيد انتخاب وايزمن رئيساً للمنظمة.

المؤتمر الخامس عشر:

عُقد في بازل أيام ٣٠ آب/أغسطس - ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٢٧، بحضور ٢٨١ مندوباً. وانعقد في ظل أزمة التردي الاقتصادي الذي انتاب الاستيطان اليهودي في فلسطين، والبطالة التي ألمت بالعمال اليهود (نحو ٨٠٠٠ منهم)، وبالتالي الفقر والجوع اللذين حملا أعداداً من المستوطنين على الرحيل من البلد، بينما كبحا الهجرة إليها. وقد استحوذت هذه الأزمة على أعمال المؤتمر، واستغلها وايزمن للدفع باتجاه توسيع الوكالة اليهودية، في إطار مشروع عام قدمه للتغلب على الأزمة. وعرض نتائج اتصالاته بالأثرياء اليهود غير الصهيونيين، والمرشحين للانضمام إلى الوكالة الموسعة. كما ألقى آرثر روبين خطاباً عن «الريادة» وأهميتها بالنسبة إلى الصهيونية ومشروعها في فلسطين. وأُعيد انتخاب وايزمن رئيساً للمنظمة، لكن اللجنة التنفيذية لم تضم ممثلاً عن العمال، وكان هاري ساخر (١٨٨١ - ١٩٧١) هو الشخصية القوية فيها.

المؤتمر السادس عشر:

عُقد في زوريخ أيام ٢٨ تموز/يوليو - ١٠ آب/أغسطس ١٩٢٩، بحضور ٣١٥ مندوباً. وافتتحه سوكولوف بخطاب عن هيرتسل في الذكرى ٢٥ لموته. وقد عُقد في ظل استعادة الاستيطان عافيته، وتحسن أوضاع العمل وإحياء الهجرة. وفيه عاد وايزمن إلى طرح موضوع توسيع الوكالة اليهودية. وعلى الرغم من معارضة التنقيحيين والراديكاليين، أقر المؤتمر الاقتراح بأغلبية ٢٣١ صوتاً ضد ٣٠ صوتاً. وهكذا أُسست الوكالة الموسعة بعد المؤتمر فوراً، بمشاركة أشخاص غير صهيونيين من

أميركا وأوروبا، وفي اجتماع حاشد ضم، بالإضافة إلى وايزمن وسوكولوف، كلاً من: هربرت صموئيل البريطاني (١٨٧٠ ـ ١٩٦٣)، لويس مارشال الأميركي (١٨٥٦ ـ ١٩٢٩)، ألبرت أينشتاين الأميركي الجنسية (١٨٧٩ ـ ١٩٥٥)، لورد ميلتست البريطاني (١٨٦٨ ـ ١٩٣٠)، ليون بلوم الفرنسي (١٨٧٢ ـ ١٩٥٠)، وغيرهم. وفي المؤتمر تعرضت اللجنة التنفيذية برئاسة ساخر إلى النقد الشديد على موقفها من الصهيونية العمالية، وسقطت، وانتُخبت لجنة جديدة، كما أُعيد انتخاب وايزمن رئيساً للمنظمة.

المؤتمر السابع عشر:

عُقد في بازل أيام ٣٠ حزيران/يونيو ـ ١٥ تموز/يوليو ١٩٣١، بحضور ٢٥٤ مندوباً، في ظل صدور «الكتاب الأبيض» لوزير المستعمرات البريطاني، اللورد باسفيلد، بالاستناد إلى تقارير عدد من لجان التحقيق (أهمها تقرير سير جون هوب سمبسون)، بعد «ثورة البراق» (آب/أغسطس ١٩٢٩)، والقيود التي فرضها على الهجرة اليهودية إلى فلسطين ونشاط الاستيطان اليهودي فيها. وكان وايزمن قد استقال بصورة استعراضية من رئاسة المنظمة، احتجاجاً على سياسة بريطانيا، الأمر الذي تمخض عن كتاب لرئيس الوزراء البريطاني ـ «كتاب ماكدونالد» (المعروف بين العرب بِ «الكتاب الأسود») الذي تراجع به عن كثير من العناصر الواردة في «الكتاب الأبيض». ومع ذلك، تعرضت سياسة وايزمن، القائمة على الحد الأقصى من التعاون مع بريطانيا، للنقد الشديد، ليس من قِبل التنقيحيين فحسب، وإنما من سواهم أيضاً، الذين رأوا أن لا مبرر لهذه السياسة في ظل مواقف الحكومة البريطانية. وتقدم جابوتنسكي بمشروع قرار للمؤتمر يؤكد ضرورة إيجاد أكثرية يهودية في «أرض ـ إسرائيل» (على ضفتي نهر الأردن). ولما رفضت الأغلبية هذا الاقتراح، مزق جابوتنسكي بطاقة عضويته في المؤتمر، معلناً «أن هذا ليس مؤتمراً صهيونياً.» ومنذئذ تقدم التنقيحيون على طريق الانشقاق عن المنظمة. ولما أصر وايزمن على استقالته، على الرغم من دعم الجناح العمالي له، انتخب ناحوم سوكولوف رئيساً للمنظمة، التي استمرت بالسير على سياسة وايزمن، كما انتُخب حاييم أرلوزوروف رئيساً للدائرة السياسية في القدس، بديلاً من الكولونيل كيش.

هـ) عهد سوكولوف (١٩٣١ ـ ١٩٣٥)

يعتبر عهد سوكولوف استمراراً لعهد وايزمن الأول، وفي الواقع فإنه فاصل بين ولايتي وايزمن ـ الأولى والثانية ـ في رئاسة المنظمة، التي ظل مركزها في لندن.

المؤتمر الثامن عشر:

عُقد في براغ أيام ٢١ آب/أغسطس ـ ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٣٣، بحضور ٣١٨ مندوباً. وجاء انعقاده على خلفية ثلاثة أحداث خطرة بالنسبة إلى الحركة الصهيونية، خارجياً وداخلياً. فقد وصل النازيون إلى السلطة في ألمانيا، بما ترتب على ذلك من تهديد للجالية اليهودية الكبيرة والمهمة هناك. وفي فلسطين تفاقم الوضع الاقتصادي متأثراً بالركود العالمي. وفي تل أبيب، اغتيل حاييم أرلوزوروف (١٩٣٣)، رئيس الدائرة السياسية، واتهم الجناح العمالي التنقيحيين بذلك، فاستعر الصراع بينهم. وكذلك، احتدم الخلاف بشأن الطروحات التي تقدم جابوتنسكي وجماعته بها ـ الإسراع في إعلان «الدولة اليهودية»؛ إيجاد أكثرية يهودية على ضفتي الأردن؛ تصفية الوكالة اليهودية الموسعة؛ وضع حد لصراع الطبقات في فلسطين، والمطالبة بالترخيص القانوني للتنظيم العسكري اليهودي تحت ستار الدفاع عن النفس. وإزاء الإصرار على هذه المطالب، انشق «حزب الدولة اليهودية»، بقيادة مئير غروسمان (١٨٨٨ ـ ١٩٦٤)، عن الحركة التنقيحية، وأعلن التزامه البقاء داخل المنظمة الصهيونية. وانتُخب سوكولوف رئيساً للمنظمة ثانية، كما تعززت قوة العمال في اللجنة التنفيذية، إذ ضمت بن ـ غوريون، وموشيه شاريت (١٨٩٤ ـ ١٩٦٥) الذي كان تولى منصب أرلوزوروف بعد اغتياله.

المؤتمر التاسع عشر:

عُقد في لوسيرن (سويسرا) أيام ٢٠ آب/أغسطس ـ ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٣٥، بحضور ٤٦٣ مندوباً. وقد غاب التنقيحيون عن هذا المؤتمر، وأسسوا «المنظمة الصهيونية الجديدة»، فأصبح العمال يشكلون الكتلة الأكبر في المؤتمر، ووضعوا برنامجاً لائتلاف واسع، مكّن من إعادة انتخاب وايزمن رئيساً للمنظمة، وظل سوكولوف رئيس شرف، في حين أعيد انتخاب بن ـ غوريون ليصبح قطباً مركزياً في اللجنة التنفيذية. وتميز هذا المؤتمر بالمحاضرات الشاملة التي أُلقيت فيه بشأن القضايا المركزية التي تواجه الحركة الصهيونية. وتحدث سوكولوف عن أوضاع الشتات اليهودي، وبن ـ غوريون عن تطوير الاستيطان في فلسطين، وأوسشكين عن أوضاع الصندوق القومي اليهودي، وهنريتا سولد الأميركية (١٨٦٠ ـ ١٩٤٥) عن إنقاذ أطفال يهود ألمانيا وهجرة الشبيبة، وبيرل كتسنلسون (١٨٨٧ ـ ١٩٤٤) عن الثقافة اليهودية. ونوقشت قضايا متعلقة بتهجير يهود ألمانيا (هعفراه). ومات سوكولوف في العام التالي (١٩٣٦).

و) عهد وايزمن الثاني (١٩٣٥ ـ ١٩٤٦)

المؤتمر العشرون:

عقد في زوريخ أيام ٣ ـ ١٦ آب/أغسطس ١٩٣٧، بحضور ٤٨٤ مندوباً. وجاء في خضم الثورة العربية الكبرى في فلسطين (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)، وفي ظل تقرير اللجنة الملكية لفلسطين (لجنة بيل)، الذي طرح مشروع التقسيم لسنة ١٩٣٧، بعد المرحلة الأولى من الثورة. وقد انقسمت الآراء حول الموقف التكتي من المشروع، حيث لم يكن خلاف بشأن رفضه استراتيجياً. وأخيراً تقرر عدم إعلان رفض المشروع، وفي المقابل، عدم القبول به بصيغته الراهنة، ولا سيما لناحية المساحة المخصصة للدولة اليهودية، وبالتالي ضرورة إجراء مفاوضات إضافية مع حكومة بريطانيا بشأن الموضوع، بهدف تحسين شروط التقسيم. وهذا ما طالب وايزمن به، وحصل عليه، على أن يعود إلى المؤتمر قبل اتخاذ القرار. وانتُخب وايزمن رئيساً للمنظمة، وبن ـ غوريون رئيساً للجنة التنفيذية، كما عين ناحوم غولدمان الألماني (١٨٩٤ ـ ١٩٨٢) ممثلاً للمنظمة لدى عصبة الأمم في جنيف (١٩٣٥ ـ ١٩٣٩)، وكان من مؤسسي المؤتمر اليهودي العالمي (١٩٣٦)، وعضو الوكالة اليهودية الموسعة منذ ١٩٣٥.

المؤتمر الحادي والعشرون:

عُقد في جنيف أيام ١٦ ـ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٣٩، بحضور ٥٢٧ مندوباً. وجاء انعقاده عشية نشوب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥). وكانت الحكومة البريطانية قد سحبت مشروع التقسيم، الذي رفضه العرب، وتحفظت المنظمة الصهيونية عنه بصورة تكتية. وبعد المفاوضات التي أجرتها في لندن (١٩٣٩)، مع وفود تمثل الدول العربية (بما فيها فلسطين)، من جهة، والمنظمة الصهيونية، من جهة أُخرى، أصدرت الحكومة البريطانية «الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩» (المعروف بنسبته إلى مالكوم مكدونالد، وزير المستعمرات)، والذي فرض قيوداً على الهجرة اليهودية إلى فلسطين وشراء الأراضي فيها. وفي هذا المؤتمر كان إجماع على رفض هذا الكتاب، وإعلان بشأن استعداد المستوطنين اليهود في فلسطين لمحاربة هذه القيود. وتجدر الإشارة إلى أن «لجنة الانتدابات الدائمة» في عصبة الأمم أعلنت أن هذا الكتاب لا ينسجم مع «صك الانتداب»، الأمر الذي رحب أعضاء المؤتمر به. وفيه، وقف بيرل كتسنلسون يمجد «الهجرة غير الشرعية»، داعياً إلى تركيز الجهود على تعزيزها، ومتذرعاً بالخطر الذي يتهدد يهود أوروبا. وفي مناخ اندلاع الحرب، أُعيد انتخاب اللجنة التنفيذية السابقة، ووايزمن على رأس المنظمة.

المؤتمر الثاني والعشرون:

عُقد في بازل أيام ٩ ـ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦، بحضور ٣٨٥ مندوباً. فكما جرى في الحرب العالمية الأولى، انقطعت اجتماعات المؤتمر الصهيوني خلال الحرب الثانية. إلا إنه أسوة بما حدث في مؤتمر لندن (١٩٢٠)، عُقد مؤتمر بلتمور (نيويورك، ٨ أيار/مايو ١٩٤٢)، الذي لا يدخل في عداد المؤتمرات الرسمية للمنظمة، على الرغم من القرارات المصيرية التي اتخذت فيه. ولعل أهم ما في هذا المؤتمر الاستثنائي انعقاده في نيويورك، الأمر الذي أذن بانتقال مركز ثقل العمل الصهيوني على الصعيد الدولي إلى الولايات المتحدة، بديلاً من بريطانيا، التي راح الخلاف معها يتفاقم، وصولاً إلى قيام العصابات الصهيونية التنقيحية بعمليات إرهابية ضد إدارة الانتداب. وفي هذا المؤتمر، تمَّ وضع برنامج بلتمور الذي أصبح محور السياسة الصهيونية. وقد تضمن البرنامج تجسيد الغرض الأصلي من وعد بلفور وصك الانتداب بإقامة دولة يهودية؛ رفض «الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩»؛ إقامة جيش يهودي في إطار القوات الحليفة؛ فتح فلسطين أمام الهجرة اليهودية؛ إزالة القيود المفروضة على امتلاك المؤسسات الصهيونية الأراضي في فلسطين.

وعلى أرضية برنامج بلتمور، عاد التنقيحيون إلى المنظمة الصهيونية، وشاركوا في أعمال المؤتمر الثاني والعشرين، الذي تبنى البرنامج. ورفض المؤتمر مشروع التقسيم، وأكد ضرورة إقامة دولة يهودية، ومقاومة السياسة البريطانية المستندة إلى «الكتاب الأبيض». كما قرر رفض الدعوة للمشاركة في مؤتمر لندن، الذي دعت الحكومة البريطانية إليه، في خريف سنة ١٩٤٦، لتسوية قضية فلسطين في ضوء توصيات اللجنة الأنكلو ـ أميركية (١٩٤٦)، والتي تضمنت رفع القيود عن الهجرة اليهودية، والسماح الفوري لِ ١٠٠,٠٠٠ مهاجر بالدخول إلى فلسطين. وإذ رحبت المنظمة بهذه التوصية، فإنها رفضت مشروع «موريسون ـ غريدي» (الأول وزير بريطاني والثاني مبعوث أميركي) لتقسيم فلسطين، والقائم على توصيات اللجنة الأنكلو ـ أميركية أيضاً. لكن وايزمن، الذي أكد إقامة الدولة اليهودية، مشدداً على الدعم الأميركي القوي للبرنامج الصهيوني، اعترض على قرار المؤتمر مقاطعة المفاوضات في لندن، فاستقال من منصبه، ولم يتمكن المؤتمر من انتخاب رئيس جديد للمنظمة، وظل هذا المنصب شاغراً عشرة أعوام (١٩٥٦). وإزاء هذا الوضع، عمد المجلس الصهيوني العام إلى تعيين لجنة تنفيذية برئاسة دافيد بن ـ غوريون، الذي قاد العمل الصهيوني إلى إقامة دولة إسرائيل، وبالتالي إعلانها، وتأليف حكومتها الأولى (١٤ أيار/مايو ١٩٤٨). وعند هذا المفصل، دخلت المنظمة الصهيونية مرحلة جديدة، تختلف جذرياً عن سابقتها، شكلاً ومضموناً.

ثانياً: بنية المنظمة الصهيونية (١٨٩٧ ـ ١٩٥١)

المنظمة الصهيونية هيئة دولية، تضم اتحادات إقليمية، يمارس كل واحد منها نشاطه في حدود الدولة التي يقوم فيها، وتضم أيضاً اتحادات دولية، ينضوي فيها صهيونيون على أساس عقائدي ـ ديني، اجتماعي، أو سياسي (حزبي)، بموافقة المنظمة ذاتها. ففي البداية، تألفت المنظمة على أساس إقليمي، إذ انتظم أعضاؤها في جمعيات محلية، على قاعدة فردية وشخصية، تأطرت في اتحادات إقليمية، على رأسها لجان مسؤولة عن العمل الصهيوني في البلد المعني. ومن مندوبي هذه الاتحادات تشكل المؤتمر الصهيوني العام، الذي انتُخبت من أعضائه الهيئات التشريعية، التنفيذية، القضائية، والرقابية. ومع ظهور التيارات الأيديولوجية والتكتلات الحزبية في المنظمة، اتسمت بنيتها بالازدواجية، حيث تمثلت فيها اتحادات إقليمية وأُخرى حزبية.

في البداية، كان اكتساب العضوية في المنظمة حقاً لكل يهودي يقبل البرنامج الصهيوني، ويدفع «الشيكل» (وهو مصطلح توراتي، كان يشير إلى العملة اليهودية، واستعملته الصهيونية رمزاً لرسم العضوية السنوي في المنظمة). وكل من يؤدي الشيكل، من سن ١٨ فما فوق، يحق له المشاركة في انتخاب المندوبين إلى المؤتمر الصهيوني، ومن سن ٢٤ فما فوق، يحق له ترشيح نفسه لذلك المؤتمر، وبالتالي إلى هيئاته التمثيلية. وقد تقرر ذلك في المؤتمر الأول، الذي انعقد على أساس نخبوي انتقائي، وبُدىء العمل بذلك القرار مع الإعداد لانتخاب مندوبي المؤتمر الثاني. وإذ انطلقت العضوية في المنظمة من قاعدة فردية، وعلى أساس الالتزام بالصهيونية، فإنها سرعان ما راحت تتخذ نمطاً جماعياً أيضاً، عبر الاتحادات التي «تمثل وجهة نظر معينة»، كما ورد في دستور المنظمة. وبمرور الزمن، طغى الانتماء الجماعي بحيث لم يعد أعضاء المنظمة أفراداً من دافعي الشيكل، وإنما هيئات جماعية واتحادات دولية وأحزاب سياسية، وصولاً إلى قبول أعضاء مشاركين ـ هيئات يهودية تؤيد البرنامج الصهيوني، من دون إلزام المنتسبين إليها بالانتماء التنظيمي إلى الاتحادات الصهيونية، وإلى إلغاء رسم العضوية ـ الشيكل.

أ) دستور المنظمة

خلافاً لدولة إسرائيل، التي لم تضع حتى الآن دستوراً لها، فإن المنظمة الصهيونية بادرت إلى ذلك منذ أيامها الأولى. ففي المؤتمر الأول، وضع دستور أولي من ٩ مواد تعالج قضايا إقامة المؤسسات، وشروط العضوية، وانتخاب الهيئات

التنفيذية. أمّا الدستور الكامل الأول فقد أُعد في المؤتمر الثاني (١٨٩٨)، وأُقرّ في المؤتمر الثالث (١٨٩٩). وتضمن هذا الدستور ثمانية فصول تحتوي على تسع وعشرين مادة، ظل كثير منها ساري المفعول فترة طويلة، وبعضها لا يزال قائماً إلى الآن (١٩٩٥). وحدد الدستور الأول العضوية في المنظمة على أساس اتحادات إقليمية، مقسمة إلى ألوية، تضم جمعيات، ينتمي أعضاؤها إليها على قاعدة شخصية وفردية، عبر الشيكل، الذي يمنح حق التصويت والترشيح في هيئات المنظمة. وكانت الانتخابات مباشرة، ولكل ١٠٠ دافع شيكل ممثل في المؤتمر. كما حدد الدستور الهيئات القيادية للمنظمة، وهي: المؤتمر الصهيوني العام؛ لجنة العمل الموسعة (المجلس الصهيوني العام)؛ لجنة العمل المصغرة (اللجنة التنفيذية)؛ محكمة المؤتمر؛ لجنة انتخابات المؤتمر. وفي المؤتمر الثامن (١٩٠٧)، أُدخل تعديل على الدستور، يبيح انضواء «اتحادات منفصلة»، مستقلة عن الاتحادات الإقليمية، في المنظمة، شريطة أن تضم في عضويتها ٣٠٠٠ دافع شيكل على الأقل.

وأقرّ المؤتمر العاشر (١٩١١) الدستور الكامل الثاني، الذي صيغ بحيث يراعي الأوضاع والمصالح الخاصة لمختلف الاتحادات، من جهة، ويحافظ على وحدة المنظمة الأم، من جهة أُخرى. ولم يختلف هذا الدستور عن سابقه كثيراً إلاّ من حيث زيادة أعضاء الهيئات القيادية في المنظمة، ورفع عدد دافعي الشيكل بالنسبة إلى الممثل الواحد في المؤتمر. لكن الدستور الثالث، الذي أُقر في المؤتمر الثاني عشر (١٩٢١) جاء مختلفاً في عدد من الوجوه، ولا سيما في التفصيلات، الأمر الذي أوصل عدد مواده إلى ٧٩ مادة. ونظراً إلى تنامي الحركة الصهيونية بعد الحرب العالمية الأولى، وإلى وعد بلفور، فقد حدد الدستور الثالث أن يكون ممثل واحد في المؤتمر لكل ٢٠٠٠ دافع شيكل، و٢٠,٠٠٠ عضو في كل اتحاد منفصل. وميَّز هذا الدستور المستوطنين في فلسطين بإعطائهم تمثيلاً مضاعفاً على سواهم (ممثل واحد لكل ١٠٠٠ دافع شيكل). وفي المؤتمرات اللاحقة، حتى ما بعد قيام إسرائيل، أُدخلت تعديلات طفيفة على الدستور، تتعلق أصلاً بالقضايا الإجرائية؛ ولعل أهمها التعديل الذي تبناه المؤتمر الثامن عشر (١٩٣٣)، والذي أعطى الأفضلية لنظام المنظمة الأم على أنظمة الاتحادات المنفصلة، إذا وقع تناقض بينها، الأمر الذي أدى إلى انشقاق التنقيحيين، وبالتالي إلى إقامتهم «المنظمة الصهيونية الجديدة». أمّا بعد قيام إسرائيل، فقد تغيرت الصورة تماماً، (أنظر أدناه).

ب) المؤتمر الصهيوني (The Zionist Congress)

أسسه هيرتسل (١٨٩٧) ليكون برلمان الحركة الصهيونية، تشبهاً بالدول. وبحسب الدستور، فالمؤتمر، في حال انعقاده، هو الهيئة العليا في المنظمة الصهيونية، ودوره الأساسي تشريعي. وفي دورته العادية، يتلقى تقارير الهيئات التنفيذية، يناقشها، ويتخذ بشأنها القرارات، وهي ملزمة للمنظمة، ولا تلغيها إلا قرارات مؤتمر آخر. وفي دورة انعقاده، ينتخب المؤتمر رئيس المنظمة ونائبه، واللجنة التنفيذية، والمجلس العام، والمحكمة، والمدعي العام، والمراقب العام. ولما كانت العضوية في المنظمة طوعية، فإن مؤسساتها التمثيلية لم تمتلك وسائل فرض القرارات، والعقوبة القصوى لديها هي الطرد من صفوفها. والأعضاء ينتخبون ممثليهم إلى المؤتمر بصورة مباشرة، بحيث يكون عدد مندوبي الإقليم، أو الاتحاد، المعين يتلاءم مع عدد دافعي الشيكل فيه، وبناء على «كوتا» محددة، جرى تعديلها من حين إلى آخر (تغير هذا النظام بعد قيام إسرائيل). وفي دورة انعقاده، تدير أعمال المؤتمر لجنة خاصة ينتخبها. وفي البداية، عقدت الدورات مرة واحدة كل عام (١٨٩٧ - ١٩٠١)، ثم مرة واحدة كل عامين (١٩٠٣ - ١٩١٣، ١٩٢١ - ١٩٣٩)، ثم مرة واحدة كل أربعة أعوام تقريباً، وذلك بعد قيام إسرائيل (١٩٤٦ - ١٩٩٢). وقد عقد إلى الآن ٣٢ مؤتمراً، ٢٢ منها في مدن أوروبية مختلفة، و١٠ في القدس، منذ قيام إسرائيل.

ج) المجلس الصهيوني العام (The Zionist General Council)

هو الهيئة العليا في المنظمة خلال الفترة الفاصلة بين مؤتمرين، وكلما طالت تلك الفترة، زادت أهمية هذا المجلس، الذي كان يعرف أيام هيرتسل باسم «الجنة العمل الكبرى» (The Greater Actions Committee)، تمييزاً لها من «لجنة العمل الصغرى» (The Inner Actions Committee)، التي كانت بوجه عام «اللجنة التنفيذية» (The Zionist Executive) والحدود بين هذه الهيئات لم تكن واضحة تماماً في البداية. وخلال هذه الفترة يتمتع المجلس بجميع صلاحيات المؤتمر تقريباً، ما عدا الأمور التي ينص الدستور عليها تحديداً، وهي قليلة، مثل انتخاب رئيس المنظمة، والمجلس العام نفسه، واللجنة التنفيذية. وبمرور الزمن، ازدادت أهمية هذا المجلس، لما كان المؤتمر يفوضه من صلاحيات اتخاذ القرارات، وصولاً إلى إقرار الدستور، قبل عرضه على المؤتمر للموافقة عليه. وينعقد المجلس كل عام مرة واحدة على الأقل، قبل انتهاء السنة المالية للمنظمة (٣١ آذار/مارس)، لإقرار الميزانية السنوية، التي تعدها «لجنة الميزانية والتمويل الدائمة»، بناء على اقتراح اللجنة التنفيذية. وعشية الحرب العالمية

الثانية انتخب المؤتمر مجلساً مؤلفاً من ٣١ عضواً، يقيمون في فلسطين، وخولهم جميع صلاحيات المجلس العام في فترة الحرب. والمجلس العام يُنتخب في المؤتمر، ويعكس تركيبته، حيث يرشح كل اتحاد عضواً للمجلس عن كل خمسة أعضاء له في المؤتمر، إضافة إلى عضوين آخرين كاحتياط في حالة انقطاع العضو الأصيل عن متابعة مهمات منصبه لسبب ما. كما يسمح الدستور بعضوية مشاركة، أو استشارية، في هذا المجلس، يتمتع أصحابها بحق المناقشة، من دون التصويت. وللمجلس هيئة رئاسة (Presidium)، تجتمع كل أربعة ـ ستة أسابيع.

د) اللجنة التنفيذية (The Zionist Executive)

وهي أيضاً «الإدارة الصهيونية»، التي كانت بمثابة «حكومة على الطريق»، وأصبحت حكومة إسرائيل الأولى لدى إعلانها. وفي البداية سُميت «لجنة العمل الصغرى»، وكان عدد أعضائها أيام هيرتسل خمسة، لكن العدد ارتفع بمرور الزمن. فبعد موت هيرتسل، ارتفع إلى ٧، وفي سنة ١٩٢١ وصل إلى ١٥، وفي ١٩٥١ أصبح ١٩، وفي ١٩٦٦ وصل إلى ٢٦، ثم تقرر سنة ١٩٦٨ أن يقف عند رقم ١٤، مع عدد من النواب. ومنذ المؤتمر الثامن (١٩٠٧)، أصبحت اللجنة التنفيذية تنتخب في المؤتمر، الأمر الذي عزز قوتها، بعد أن كان يتم التوافق عليها في المجلس العام، ويلعب الرئيس دوراً حاسماً في تأليفها، وخصوصاً أيام هيرتسل. ومهمة اللجنة تنفيذ قرارات المؤتمر والمجلس العام، وهي مسؤولة أمامهما.

وفي المؤتمر الثاني عشر (١٩٢١)، تقرر أن يقيم أعضاء اللجنة القاطنون في فلسطين فرعاً في القدس (هو الوكالة اليهودية)، إضافة إلى فرع لندن. وراح الأول ينمو على حساب الثاني، فأصبح المركز الفعلي، وانحصر دور فرع لندن في العلاقات السياسية الدولية، ولا سيما مع بريطانيا، الأمر الذي تكرس في الدستور بعد قيام إسرائيل. ومنذ سنة ١٩٤٨، أصبح المركز في القدس، وألغي فرع لندن، حيث تقلص إلى ممثل واحد هناك فحسب، واستبدل بفرع في نيويورك، لا يزال قائماً إلى الآن (١٩٩٥). وتعمل اللجنة التنفيذية من خلال دوائرها، التي يقف على رأس كل منها عضو من اللجنة. وأهم الدوائر هي: الهجرة والاستيعاب، هجرة الشبيبة، الشبيبة والرواد، الاستيطان، التنظيم، الإعلام، العلاقات الخارجية، الثقافة والتعليم، تعليم التوراة في المهجر، الصندوق، الإدارة. وقد بلغ عدد دوائر الوكالة اليهودية في القدس ذروته في الأعوام القليلة السابقة لقيام إسرائيل، ثم تقلص بعده بانتقال العدد الأكبر منها إلى أيدي الحكومة الإسرائيلية. كما أن هذه اللجنة بلغت أوج قوتها في الأعوام التي

سبقت قيام إسرائيل، برئاسة دافيد بن ـ غوريون، الذي غطى على رئيس المنظمة وايزمن، وحوّلها إلى حكومة إسرائيل الأولى برئاسته، بينما أسند منصب رئيس الدولة «الفخري» لرئيس المنظمة السابق.

هـ) رئيس المنظمة الصهيونية العالمية

وينتخبه المؤتمر ليقود المنظمة ويكون ممثلها الأعلى. ويتولى نائبه مهماته خلال غيابه. وهو يتمتع عادة بحقوق عضو اللجنة التنفيذية، وغالباً ما كان رئيسها أيضاً. لكن هيبته لا تتوقف على وضعه الدستوري بقدر ما تستند إلى شخصيته ونشاطه. وقد هيمن الرئيس الأول، تيودور هيرتسل (١٨٩٧ ـ ١٩٠٤) على أعمال المنظمة وهيئاتها، واتخذ مقره في فيينا. ثم تلاه دافيد ولفسون (١٩٠٥ ـ ١٩١١)، ونقل مقر المنظمة إلى كولون، حيث كان يقيم. وجاء بعده أوتو فاربرغ (١٩١١ ـ ١٩٢٠)، واتخذ مقره في برلين. وفي سنة ١٩٢٠، انتُخب حاييم وايزمن رئيساً للمنظمة في مؤتمر لندن، واستمر في رئاسته الأولى حتى سنة ١٩٣١، عندما استقال. وخلفه ناحوم سوكولوف (١٩٣١ ـ ١٩٣٥) ثم عاد وايزمن إلى الرئاسة في الولاية الثانية سنة ١٩٣٥ وبقي حتى استقالته ثانية سنة ١٩٤٦. وفي هذه الفترة انتقل ثقل الوكالة اليهودية إلى فلسطين. وخلال عشرة أعوام (١٩٤٦ ـ ١٩٥٦) لم يُنتخب رئيس للمنظمة الصهيونية العالمية، ثم انتُخب ناحوم غولدمان (١٩٥٦ ـ ١٩٦٨). وبعده لم يُنتخب رئيس للمنظمة، ويؤدي رئيس إدارة الوكالة اليهودية مهماته.

و) الجهاز القضائي

وهو يتألف من «محكمة المؤتمر» و«المدعي العام» للمنظمة. والمحكمة تتألف في الحد الأقصى من ٣٠ عضواً، بمن فيهم الرئيس وخمسة نواب له. ولها صلاحية تفسير الدستور والنظر في قانونية قرارات الهيئات الصهيونية المركزية، والفصل في الخلافات بين تلك الهيئات، أو بين الأفراد فيها، دون الشؤون المالية. وهي تعالج قضايا الانتخابات للمؤتمر، أو للمجلس العام، وكذلك الاعتراضات على موعد انعقادهما، أو الدعاوى بتجاوز الدستور.

أمّا مدعي عام المنظمة (مدعي المؤتمر سابقاً)، فهو الذي يمثل المنظمة أمام محكمة المؤتمر، ويقدم المشورة القانونية للهيئات الصهيونية المركزية.

ز) المراقب العام

ومهمته الرقابة على الأنشطة المالية والاقتصادية للمنظمة الصهيونية ومؤسساتها وموظفيها، على مختلف المراتب ونواحي العمل، وينتخبه المؤتمر.

ح) الجهاز المالي

لقد كان طبيعياً أن تولي المنظمة الصهيونية منذ البداية، اهتماماً كبيراً بإقامة المؤسسات المالية اللازمة لتمويل عملها الاستيطاني والسياسي. وفي الواقع، فقد عمدت المنظمة إلى تأسيس الأجهزة المالية يوم أُسست هي في المؤتمر الصهيوني الأول. وتنامت تلك المؤسسات لاحقاً وتشعبت، متخذة شكلاً بالغ التعقيد، سواء في علاقاتها الداخلية أو الخارجية. ويعود ذلك إلى عدة أسباب، أهمها: أ) الحفاظ على السرية؛ ب) التمويه على النشاط؛ جـ) التغلب على المشكلات الناجمة عن الانتشار الواسع؛ د) محاولة الالتفاف على القوانين السارية في مختلف الدول التي تعمل فيها. وقد لعبت هذه المؤسسات، ولا تزال، دوراً مركزياً في تأهيل المشروع الصهيوني لبلوغ غاياته في إقامة إسرائيل، ومن ثم الاستمرار في توفير الدعم الاقتصادي لها.

(١) صندوق الاستيطان اليهودي (The Jewish Colonial Trust):

وهو الجهاز المالي الأول للمنظمة الصهيونية، وطرحت فكرة تأسيسه في المؤتمر الأول (١٨٩٧)، وأُقر في المؤتمر الثاني (١٨٩٨)، وتمَّ تسجيله في لندن (١٨٩٩)، وبدأ العمل (١٩٠٢) برأس مال قدره ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني. وكانت أهداف الصندوق المعلنة تتمحور حول تطوير الاستيطان اليهودي في فلسطين ومحيطها، لكن هيرتسل رأى فيه الوسيلة للحصول على «البراءة» من الحكومة التركية، عبر تقديم قرض كبير لها لتسديد ديونها. وفي البداية أمل هيرتسل بتلقي دعم الأثرياء اليهود لتمويل الصندوق، ولما خاب أمله منهم، جعله شركة مساهمة، مفتوحة أمام كل يهودي يرغب في شراء أسهم، كان ثمن الواحد منها جنيهاً استرلينياً واحداً. وكان رجل الأعمال الصهيوني، دافيد ولفسون، الرئيس الأول للصندوق. وفي سنة ١٩٠٢، أنشأ ولفسون فرعاً له في لندن باسم «البنك الأنكلو ـ فلسطيني» (محدود الضمان)، الذي فتح فرعاً في يافا (١٩٠٣)، ثم في القدس (١٩٠٤)، ولاحقاً في الخليل، حيفا، صفد، طبريا، وحتى بيروت. كما كان له فرع في القسطنطينية باسم «أنكلو ـ ليفانتين بانكنغ كومباني».

وعندما دخلت تركيا الحرب العالمية الأولى، أغلق هذا البنك رسمياً، كونه شركة

بريطانية، إلاّ إنه استمر في عمله فعلاً، بتغطية من «جمعية التوزيع المشتركة اليهودية الأميركية». وتحت الانتداب البريطاني، أصبح هذا البنك المصرف الأكبر في فلسطين، والمؤسسة المالية الرئيسية للاستيطان الصهيوني فيها. وفي بداية الثلاثينات، لعب دوراً رئيسياً في نقل أموال يهود ألمانيا إلى فلسطين، عبر «شركة هعفراه»، كما ساعد الصندوق التأسيسي (كيرن هايسود) بالحصول على قرض من شركة التأمين البريطانية «لويدز». وقام بنشاط كبير في تعزيز الاستيطان ومشاريعه، فأنشأ «بنك العمال»، وساهم في تمويل شركة الكهرباء، وتقديم القروض للمستوطنين، وغير ذلك من أعمال البناء. وفي سنة ١٩٥١، تحول إلى «بنك لئومي ليسرائيل»، المصرف المركزي لحكومة إسرائيل. وبقي المصرف بإدارة صندوق استيطان اليهود (أوتسار هِتْيَشفوت هيهوديم)، وهو الاسم الجديد لصندوق الاستيطان اليهودي، الذي يعين مجلس أمناء بنك لئومي ليسرائيل.

(٢) الصندوق القومي اليهودي (The Jewish National Fund):

أُسس «هكيرن هكييمت ليسرائيل» ذراعاً تنفيذية للمنظمة الصهيونية في حقل شراء الأراضي واستصلاحها وتهويدها. وقد طرح هيرمان شابيرا فكرة إنشاء هذا الصندوق في المؤتمر الأول، لكن القرار بذلك لم يتخذ إلاّ في المؤتمر الخامس (١٩٠١). وهو يقوم على التبرعات والجباية، عبر «الصندوق الأزرق» (الذي يوضع عادة في مداخل البيوت والمؤسسات اليهودية الراغبة في تقديم الهبات)، وكذلك من طوابع البريد الخاصة به. أمّا بعد إنشاء الصندوق التأسيسي سنة ١٩٢٠، فقد راح يحول ما لا يقل عن ٢٠٪ من وارداته إلى الصندوق القومي. وتأسس هذا الصندوق على قاعدة المبدأ الصهيوني في «تهويد الأرض»، أي جعلها «ملكاً أبدياً للشعب اليهودي»، لا يجوز بيعها أو رهنها بعد امتلاكها، وهي تؤجر بمبلغ رمزي للمستوطنين اليهود فقط، ولمدة ٤٩ عاماً، ويحق للمستأجر توريثها لخلفه. وقد تمَّ تسجيل الصندوق بداية كشركة بريطانية (غير مساهمة) سنة ١٩٠٧، ثم انتقل إلى كولون، بإدارة ماكس بودنهايمر (١٨٦٥ - ١٩٤٠)، عندما بدأ النشاط العملي، وفقاً للسياسة التي تبناها المؤتمر الثامن.

وعندما أُعلن قيام إسرائيل، كان الصندوق يملك ٩٣٦,٠٠٠ دونم من الأراضي، تعادل نصف ما كان يملكه اليهود في حينه تقريباً. وبعد ذلك، ظل الصندوق تحت سلطة المنظمة الصهيونية العالمية، لكن جرى تعديل في مهماته، بناء على «الميثاق» الذي عقد مع حكومة إسرائيل (١٩٦٠)، حيث تحول أساساً إلى استصلاح الأراضي والتحريج، بدلاً من استملاكها، ولا سيما بعد أن صادرت حكومة إسرائيل الأراضي العربية المتروكة، وكذلك جزءاً كبيراً من أراضي العرب الذين وقعوا تحت احتلالها.

وقد تحمل هذا الصندوق عبء النشاط الاستيطاني لمكتب فلسطين (١٩٠٨). وفي الحرب العالمية الأولى، انتقل إلى لاهاي، وبعدها إلى القدس (١٩٢٢)، بناء على قرار مؤتمر لندن (١٩٢٠). وتولى إدارته (١٩٢٣ ـ ١٩٤١) مناحم أوسشكين، الذي طوره وأعطاه طابعه الاستيطاني الصهيوني. وبعد وفاة أوسشكين، تولى أبراهام غرانوت (١٨٩٠ ـ ١٩٦٢) إدارته (١٩٤١ ـ ١٩٦٠). وتتمثل في مجلس إدارة الصندوق جميع القطاعات والفئات الصهيونية في فلسطين والخارج. وخلال الحرب العالمية الثانية، وما بعدها، تحملت المنظمات اليهودية والصهيونية الأميركية العبء الأكبر في تمويل هذا الصندوق.

(٣) الصندوق التأسيسي (Palestine Foundation Fund):

«كيرن هايسود» هو أهم أذرع التمويل للوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية. وقد أُقرَّ تأسيسه في مؤتمر لندن (١٩٢٠)، لتمويل إنشاء «الوطن القومي اليهودي»، بناء على وعد بلفور. ولدى مناقشة الموضوع، اندلع خلاف حاد بشأن طبيعة الصندوق بين الرئيس الفخري للمؤتمر وزعيم المنظمة الصهيونية الأميركية، لويس برانديس، وبين الرئيس الفعلي للمنظمة الصهيونية العالمية، حاييم وايزمن. فبينما أراده برانديس مشروعاً استثمارياً، يقوم على أساس الجدوى الاقتصادية، وبالتالي المبادرة الفردية، أراده وايزمن صندوقاً مركزياً، بمثابة قطاع عام، تابع للمنظمة الصهيونية/ الوكالة اليهودية. وتغلب تيار وايزمن، وتمَّ تسجيل الصندوق في بريطانيا (١٩٢١). وتحددت أهدافه كالتالي: ١) تنفيذ جميع الأنشطة الضرورية لتحقيق وعد بلفور فيما يتعلق بإقامة «وطن قومي يهودي» في فلسطين؛ ٢) حصر التبرعات والقروض والتركات، وتوظيف الأموال في مشاريع بناءة في فلسطين. وفي سنة ١٩٢٧، انتقل مركز الصندوق إلى القدس. وعندما أُقيمت الوكالة اليهودية الموسعة (١٩٢٩)، أصبح الصندوق التأسيسي الجهاز المالي الرئيسي لها، وظل الوضع كذلك حتى سنة ١٩٣٩، عندما أُسس «النداء اليهودي الموحد» (United Jewish Appeal) في الولايات المتحدة، وتولى أعمال الجباية هناك، لأسباب تتعلق بقوانين الإعفاء من الضرائب في أميركا، بينما استمر الصندوق يعمل في البلاد الأخرى، كما في إسرائيل.

وخلال فترة الانتداب، أدى الصندوق التأسيسي دوراً بارزاً في تعزيز الاستيطان اليهودي في فلسطين، وقام بمهمات الهجرة، الاستيعاب، التوطين، الثقافة، الإسكان، العمل، الزراعة، الصناعة، التعليم، الصحة، وهجرة الشبيبة، وغيرها. وساهم في تهجير يهود ألمانيا خلال الحكم النازي، وكذلك يهود البلاد العربية والشرق الأوسط، وروسيا، وإثيوبيا، لاحقاً. وهو الذي موَّل حرب سنة ١٩٤٨، واشترى السلاح وأشرف

على تهريبه. وبعد قيام إسرائيل، تحول الصندوق إلى شركة إسرائيلية (١٩٥٦) ساهمت في جمع الأموال الطائلة ومساعدة إسرائيل في استيعاب المهاجرين، والبناء وغيره. والصندوق منظّم على أساس إقليمي، وله في كل بلد هيئة مستقلة قانوناً، برئاسة لجنة محلية، يساعدها مندوبون من إسرائيل. والمكتب الرئيسي للصندوق في القدس، وهو يوجه اللجان المحلية، ويقدم لها الخدمات الفنية اللازمة، وكذلك المواد الإعلامية والمتحدثين... إلخ. ويضم مجلس أمناء الصندوق ١٨ عضواً، نصفهم تعينه المنظمة الصهيونية العالمية، والنصف الآخر من قادة حملات الجباية البارزين. وإلى إسرائيل والولايات المتحدة، يعمل الصندوق في ٤٧ بلداً مختلفاً في العالم. وفي الولايات المتحدة أُقيمت منظمات مختلفة للجباية اليهودية لمصلحة إسرائيل، تنافست فيما بينها، وتوحدت تحت أسماء متعددة، متأثرة (١٩٦٠) بقوانين الإعفاء من الضريبة في أميركا، وصولاً إلى تأسيس «نداء إسرائيل الموحد»، الذي حل محل «نداء فلسطين الموحد»، ووحد جهوده مع «النداء اليهودي الموحد»، الذي كان قد أُسس من قِبل «جمعية التوزيع المشتركة اليهودية الأميركية».

ط) الاتحادات المنفصلة (The Seperate Unions):

قبل انقسام المنظمة الصهيونية إلى أحزاب سياسية، كانت اتحادات محلية، قائمة على أساس إقليمي كلياً، تنضوي في لجان مسؤولة عن العمل الصهيوني في البلد المعني. لكن في وقت مبكر من عمر المنظمة، ظهرت تكتلات أيديولوجية فيها، عبّرت عن نفسها باتحادات ذات طابع حزبي خاص، وتمثلت في المنظمة إلى جانب الاتحادات الإقليمية. وهذه الأخيرة، التي لم تكن تتبنى أيديولوجية معينة، عرفت باسم «الصهيونيين العموميين»، تمييزاً لها من الأولى التي حملت أسماء مختلفة، واعترف دستور المنظمة بها (١٩٢١) جماعات «تمثل وجهة نظر معينة»، ضمن شروط محددة لناحية الحجم والموقف السياسي الذي لا يتعارض مع البرنامج الصهيوني. وبمرور الزمن طغى الانتماء الحزبي على الإقليمي، وتلاشت الفوارق بين الاتحادات المنفصلة والأحزاب، بل إن الصهيونيين العموميين أقاموا اتحاداً «حزبياً»، وانقسموا إلى جناحين: «الاتحاد العالمي» و«الكونفدرالية العالمية». وبصورة قانونية، استبدل دستور ١٩٦٠ الاتحادات المنفصلة بِ «الاتحادات الصهيونية العالمية». ومنذ سنة ١٩٧٣، تنضوي في المنظمة الصهيونية الاتحادات العالمية التالية: اتحاد الصهيونيين العموميين؛ حيروت هتسوهار؛ حركة العمل الصهيونية؛ كونفدرالية الصهيونيين المتحدين؛ المزراحي والعامل المزراحي؛ مبام؛ ارتسينو (أرضنا)؛ ويتسو (منظمة النساء

الصهيونية العالمية) وهداسا (منظمة النساء الصهيونيات في الولايات المتحدة الأميركية)؛ حركات الهجرة؛ الشبيبة؛ الاتحاد العالمي للطلاب اليهود (WUJS)؛ ومنظمات أخرى بعضوية مشاركة.

(١) اتحاد الصهيونيين العموميين:

خلال العقد الأول من الصهيونية السياسية (١٨٩٧ ـ ١٩٠٧)، كان لفظ «صهيونية عمومية» رديفاً للصهيونية عامة. وعلى الرغم من وجود وجهات نظر مختلفة في المنظمة، فإنه لم تكن فيها أحزاب سياسية معبّرة عن ذلك. وكانت سنة ١٩٠٧ منعطفاً على هذا الصعيد، حيث تبلور حزبان سياسيان، أحدهما ديني (هامزراحي)، والآخر عمالي («بوعالي تسيون»/ عمال صهيون). لكن الأغلبية العظمى من أعضاء المنظمة لم تكن تنتمي إلى هذين الحزبين، فظلت في إطار ما درجت تسميته «الصهيونية العمومية»، تمييزاً لها من الصهيونية الفئوية، وبقيت مهيمنة على الحركة الصهيونية حتى سنة ١٩٢٩. وفي الواقع، كانت الصهيونية العمومية متطابقة مع الصهيونية «الإقليمية»، وكان أعضاؤها يحملون وجهات نظر سياسية، اقتصادية، واجتماعية، مختلفة، يجمعهم برنامج بازل سياسياً، وقرارات المؤتمر الصهيوني تنظيمياً، وعليه، اعتبروا أنفسهم «حزب المنظمة الصهيونية»، وبالتالي أتباع هيرتسل الحقيقيين. وإزاء تنامي الصهيونية العمالية على حساب الصهيونية العمومية، قام عشية المؤتمر الصهيوني السابع عشر (١٩٣١) «الاتحاد العالمي للصهيونيين العموميين». وفي سنة ١٩٣٥، انقسم هذا الاتحاد إلى جناحين: جناح «أ» ـ يدعم سياسة وايزمن تجاه بريطانيا، وقاعدته في أوروبا الغربية، وهو يتوافق مع التيار العمالي في سياسته الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين؛ جناح «ب» ـ يعارض ذلك، ويقاوم النشاط العمالي، وخصوصاً ما تقوم الهستدروت به. ومع ذلك، ظلت الصهيونية العمومية تتراجع أمام الصهيونية العمالية، ولا سيما في فلسطين بعد قيام إسرائيل، حيث ظلت تتفتت إلى أن تلاشت تقريباً، مع أنها لا تزال قوية في الخارج، وبصورة خاصة في الولايات المتحدة.

(٢) حيروت هتسوهار (التنقيحيون/ Revisionists):

وهو حزب صهيوني سياسي متطرف، أسسه فلاديمير جابوتنسكي (١٩٢٥) داخل المنظمة الصهيونية، مطالباً بإعادة النظر في السياسة المرنة التي تنتهجها اللجنة التنفيذية، بقيادة وايزمن، إزاء الانتداب البريطاني في فلسطين، وداعياً إلى تكثيف النشاط الاستيطاني اليهودي فيها، على ضفتي نهر الأردن، وتحويلها إلى دولة يهودية بالسرعة القصوى، ذات أغلبية سكانية يهودية، بغض النظر عن المشكلات المترتبة على ذلك، سياسياً واقتصادياً وديموغرافياً. وفي سنة ١٩٢٨، لعب التنقيحيون دوراً

فاعلاً في تأليف «عصبة الدومنيون السابع»، التي ضمت سياسيين بريطانيين وصهيونيين، ودعت إلى تجسيد «خطة ويدجوود» بإقامة دومنيون يهودي في فلسطين، في إطار الكومنولث البريطاني. ودعا جابوتنسكي إلى تفعيل الضغط، بأشكال مختلفة، بما فيها الإرهاب، على بريطانيا للتسريع في تجسيد وعد بلفور. ورأى أن الاستيطان الزراعي (العمالي) يسير ببطء، فنادى بتركيز النشاط الصهيوني على التطوير الصناعي، وتعزيز استيطان الطبقات الوسطى، وإطلاق المبادرة الفردية، وتشجيع رأس المال الخاص. وبرز جابوتنسكي بمطالبته إعادة تشكيل «الفيلق اليهودي»، وبناء وحدات يهودية داخل قوات الأمن في فلسطين، وجعل التدريب العسكري للشبيبة اليهودية ركناً في تنشئتهم. وقد ووجهت هذه الدعوات التنقيحية بمعارضة شديدة، وخصوصاً من قِبل التيار العمالي، واحتدم الصراع بين التيارين بعد اغتيال حاييم أرلوزوروف (١٩٣٣)، القائد العمالي البارز، والذي اتُّهم التنقيحيون بتدبير عملية اغتياله.

وكان جابوتنسكي يعتبر نفسه الوارث الشرعي لهيرتسل، وعليه، عارض سياسة وايزمن، الذي دعا إلى توسيع الوكالة اليهودية، على اعتبار أن ذلك يميّع الصهيونية، ويضرب الأساس الديمقراطي للمنظمة، كما يقيد حريتها في العمل السياسي. ولما اتخذ قرار التوسيع (١٩٢٩)، طالب جابوتنسكي بحرية التنقيحيين في العمل المستقل عن المنظمة. ولما اتخذ المؤتمر الصهيوني (١٩٣٣) قراراً بأفضلية الالتزام ببرنامج المنظمة على أي التزام آخر، وضع جابوتنسكي جماعته على سكة الانسلاخ عنها، الأمر الذي أدى إلى انشقاق داخل تلك الجماعة، بقيادة مئير غروسمان، وبالتالي تأسيس «حزب الدولة اليهودية». وفي سنة ١٩٣٥، انشق التنقيحيون، وأسسوا «المنظمة الصهيونية الجديدة»، وذلك بعد أن توصل دافيد بن ـ غوريون (١٩٣٤) إلى اتفاق عمل مع جابوتنسكي في فلسطين، رفضه العمال اليهود في فلسطين بأغلبية ساحقة. وبعد مؤتمر بلتمور (نيويورك ١٩٤٢)، تلاشت الفوارق بين التيارين، فعاد التنقيحيون إلى المنظمة في المؤتمر الثاني والعشرين (١٩٤٦)، وتحالفوا مع العمال، بزعامة بن ـ غوريون، ضد سياسة وايزمن، الذي استقال من رئاسة المنظمة، الأمر الذي أفسح في المجال أمام بن ـ غوريون لقيادة العمل الصهيوني في مرحلة إقامة إسرائيل. وفي هذه المرحلة تعزز التنسيق بين الهاغاناه، بقيادة بن ـ غوريون، والمنظمات الإرهابية التابعة للتنقيحيين. وكان التنقيحيون (١٩٣١) أسسوا منظمة «إيتسل» الإرهابية («إرغون تسفائي لئومي»، أي المنظمة العسكرية القومية، المعروفة باسم «الإرغون»)، بقيادة أبراهام تهومي، الذي توصل (١٩٣٧) إلى اتفاق مع الهاغاناه لتوحيد قواتهما، الأمر الذي أدى إلى انشقاق في «إيتسل». وحتى سنة ١٩٣٩، ركزت «إيتسل» نشاطها الإرهابي ضد العرب، وبعد نشر

«الكتاب الأبيض» سنة ١٩٣٩ تحولت إلى العمل ضد سلطات الانتداب البريطاني. وفي الحرب العالمية الثانية، عملت «إيتسل» مع البريطانيين، وقتل قائدها دافيد رازيئيل، في العراق (١٩٤١)، في مهمة لمصلحة الاستخبارات البريطانية تهدف إلى اغتيال الحاج أمين الحسيني المقيم في العراق. ثم خلفه يعقوب مريدور، ثم مناحم بيغن (١٩٤٣ ـ ١٩٤٨). وفي سنة ١٩٤٤، عادت «إيتسل» إلى العمل ضد الإنكليز، وقامت بنسف فندق الملك داود في القدس (١٩٤٦)، وهي المسؤولة عن مجزرة دير ياسين (١٩٤٨)، وغيرهما كثير من الأعمال الإرهابية.

وفي سنة ١٩٤٠، انشقت عن «إيتسل» عصابة إرهابية متطرفة، بقيادة أبراهام شتيرن، في إثر خلاف مع دافيد رازيئيل، بشأن الموقف من بريطانيا في الحرب العالمية الثانية. وقد دعت المجموعة نفسها «لوحمي حيروت يسرائيل» (المحاربون من أجل حرية إسرائيل)، والتي عرفت باسم «ليحي»، وكذلك «عصابة شتيرن». وقد حاول شتيرن التحالف مع دول المحور في الحرب، وسعى لعقد اتفاق مع إيطاليا أولاً، ثم مع ألمانيا، لكنه فشل، فتحول إلى الإرهاب الفاشي. وفي سنة ١٩٤٣، أعاد يتسحاق شمير تنظيم «ليحي» ونشاطها الإرهابي، الذي تواكب مع تجديد نشاط «إيتسل»، فاغتالت اللورد موين، الوزير البريطاني المقيم في القاهرة (١٩٤٤). وبعد خطاب وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، أندريه غروميكو، في الأمم المتحدة (١٩٤٧) ملمحاً إلى تأييد الدولة اليهودية على أساس التقسيم، حاولت «ليحي» إجراء اتصالات بموسكو للعمل ضد «الاستعمار الغربي». وفي سنة ١٩٤٨، نشرت «ليحي» برنامجها السياسي، الذي جاء خليطاً من الأفكار اليمينية واليسارية. وبعد قيام إسرائيل، طالبت «ليحي» بالاعتراف بها كحزب رسمي، على الرغم من معارضتها قيام الدولة على جزء من «أرض إسرائيل» فقط. وقادة «ليحي» مسؤولون عن اغتيال الوسيط الدولي، الكونت فولك برنادوت في القدس سنة ١٩٤٨. وقد تلاشت هذه المنظمة، والتحق بعض زعمائها، مثل يتسحاق شمير، بحزب حيروت، وأصبح رئيساً له بعد اعتزال مناحم بيغن العمل السياسي، وبالتالي رئيساً لحكومة إسرائيل.

(٣) حركة العمل الصهيونية:

خلافاً لمنظور «حزب العمال الاشتراكي اليهودي» الروسي (البوند)، الذي رأى حل «المسألة اليهودية» في نجاح الاشتراكية على الصعيد العالمي، قامت جماعات عمالية يهودية، رأت الحل في الصهيونية، وتجمعت في حركة «عمال صهيون» (بوعالي تسيون)، التي كانت طليعتها في مدينة منسك الروسية (١٩٠٠). وخلال بضعة أعوام تألفت مجموعات أُخرى في غاليسيا، والنمسا، وألمانيا، وبريطانيا، وحتى في الولايات

المتحدة. وفي البداية، لم يكن هناك تواصل بين هذه الجماعات، كما أن برامجها كانت ضبابية، واختلفت فيما بينها بشأن مسألة الرقعة الجغرافية التي سيقام عليها «الوطن القومي اليهودي» ـ فلسطين أو أي مكان آخر. لكن بير بوروخوف (١٨٨١ ـ ١٩١٧) حسم هذا الخلاف لمصلحة خيار فلسطين، ولحقت به جماعات أُخرى. وفي مؤتمر لاهاي (١٩٠٧)، قام «الاتحاد العالمي لعمال صهيون»، على أرضية مناهضة للإقليميين ومشروع أوغندا، وانضمت إليه لاحقاً مجموعات: «العامل الفتي» (هابوعيل هاتسعير)، «فتيان صهيون» (تسيعيري تسيون)، «الحارس الفتي» (هاشومير هاتسعير)؛ ومن ثم «العمل الموحد» (أحدوت عفودا) الذي قاد الانشقاق اليميني سنة ١٩٢٠. وبرز بين منظريه الأولين، بالإضافة إلى بوروخوف، كل من نحمان سيركين (١٨٦٨ ـ ١٩٢٤)، وأهرون دافيد غوردون (١٨٥٦ ـ ١٩٢٢). وفي سنة ١٩٣٠، اندمج «أحدوت عفودا» مع «هابوعيل هاتسعير»، وشكلا «حزب عمال أرض ـ إسرائيل»، الذي برز كقوة سياسية قائدة في الاستيطان الصهيوني في فلسطين، ولاحقاً في إسرائيل.

وفي المنظمة الصهيونية، تأسس الاتحاد المنفصل لبوعالي تسيون سنة ١٩٠٧. وفي المؤتمر الثاني عشر (١٩٢١)، شكل «بوعالي تسيون» ٨٪ من مجموع أعضاء المؤتمر؛ وفي المؤتمر الخامس عشر (١٩٢٧)، ارتفعت نسبة ممثليهم إلى ٢٢٪. وبعد إقامة مباي، ارتفع تمثيل الحزب في المؤتمر السابع عشر (١٩٣١) إلى ٢٩٪؛ وفي المؤتمر الثامن عشر (١٩٣٣) إلى ٤٤٪؛ وفي المؤتمر التاسع عشر (١٩٣٥)، ومع انسلاخ التنقيحيين عن المنظمة، هيمن مباي، بالائتلاف مع أحزاب العمال الأُخرى، على المنظمة بالكامل، وهو الهدف الذي وضعه نصب عينيه منذ تأسيسه. وفي سعيه هذا، اصطدم مباي بالتنقيحيين. وفي المؤتمر السابع عشر (١٩٣١) سجّل أول انتصار له، ونجح في إيصال ممثلين عنه إلى اللجنة التنفيذية الصهيونية: حاييم أرلوزوروف، الذي تولى رئاسة الدائرة السياسية للوكالة اليهودية في فلسطين، وبيرل لوكر (١٨٨٧ ـ ١٩٧٢). ثم أتبع ذلك بنصر آخر في المؤتمر الثامن عشر (١٩٣٣)، حيث دخل اللجنة التنفيذية أربعة مندوبين عن مباي: دافيد بن ـ غوريون، بيرل لوكر، أليعيزر كابلان (١٨٩١ ـ ١٩٥٢)، وموشيه شرتوك (شاريت). وفي المؤتمر التاسع عشر (١٩٣٥)، أطبق الحزب سيطرته على المنظمة كما على مؤسسات الوكالة اليهودية في فلسطين بزعامة بن ـ غوريون.

ومن موقعه المتقدم في مؤسسات الاستيطان الصهيوني في فلسطين، سيطر مباي على الهستدروت، وبالتالي على الهاغاناه، التي تشكلت فيها، وعليه، وخلال الحرب العالمية الثانية، أصبح مباي يقود العمل الصهيوني، السياسي والعسكري، في فلسطين والخارج. وبعد صدور «الكتاب الأبيض» (١٩٣٩) برز في حزب مباي اتجاهان: الأول

يدعو إلى مقاومة نشطة، سياسياً وعسكرياً، لِ «الكتاب الأبيض»، ويقوده بن - غوريون، وكتسنلسون، وإلياهو غولومب (قائد الهاغاناه الميداني) (١٨٩٣ - ١٩٥٤)؛ والآخر أكثر مرونة، وتصدره يوسف شبرنتساك، وأليعيزر كابلان، وبنحاس لافون (١٩٠٤ - ١٩٧٦). وكانت الغلبة للاتجاه الأول، فقاد مباي المقاومة الصهيونية ضد سلطات الانتداب البريطاني بعد الحرب، وصولاً إلى حرب فلسطين الأولى، وقيام إسرائيل، فما بعده. وخلال ثلاثة عقود تقريباً، هيمن بن - غوريون على حزب مباي، وبالتالي على سياسة المنظمة الصهيونية فدولة إسرائيل، داخلياً وخارجياً.

(٤) كونفدرالية الصهيونيين المتحدين:

وهؤلاء يعتبرون أنفسهم التيار المركزي في الحركة الصهيونية، والوارثين الحقيقيين لتعاليم هيرتسل ونهج وايزمن، وبالتالي مركزية الدولة اليهودية في فكرهم السياسي، الأمر الذي تكرس في برنامج المؤتمر الثاني والعشرين (١٩٤٦). وفي ذلك العام، عُقد مؤتمر الكونفدرالية التأسيسي، الذي أقرَّ أيضاً إقامة «صندوق المشاريع الإنمائية» لتمويل نشاط الصهيونيين العموميين في إسرائيل، ومساعدة إسرائيل في استيعاب الهجرة اليهودية إليها. إلاّ إن الكونفدرالية انقسمت سنة ١٩٥٦ حول قضية التدخل في شؤون إسرائيل السياسية، وتكرس الانشقاق في مؤتمر لندن (١٩٥٨)، بحضور مندوبين عن منظمة «هداسا» الأميركية، والكونفدرالية الصهيونية في بريطانيا، وقارتي أوروبا وأميركا اللاتينية. واتخذ المؤتمر قراراً بعدم التدخل في السياسة الإسرائيلية، خلافاً لرأي ناحوم غولدمان، الذي أصبح لاحقاً رئيس المنظمة العالمية. وانتخب رئيسان للكونفدرالية: إسرائيل غولدشتاين (١٨٩٦ - ١٩٨٦) وروز هالبرن (١٨٩٧ - ١٩٧٨). وهذه الكونفدرالية تدعو إلى إلغاء النظام الحزبي في المنظمة، كما أنها لا تعتبر الجوالي اليهودية في «العالم الحر»، وخصوصاً في الولايات المتحدة، شتاتاً يهودياً، تهدده مخاطر الاضطهاد والتمييز، وبالتالي لا تعتبر أن هناك ضرورة لتهجيره إلى إسرائيل. وفي المؤتمر الصهيوني الثاني والثلاثين (١٩٩٢)، كان وفد «الكونفدرالية العالمية للصهيونيين المتحدين» (وهو الاسم الذي تبنته سنة ١٩٧٢) مؤلفاً من ٨٠ مندوباً، وهو الأكبر لأي اتحاد صهيوني خارج إسرائيل.

(٥) المزراحي والعامل المزراحي:

وهي حركة صهيونية دينية، اعتمدت برنامج بازل، ودعت إلى إقامة دولة تقوم على شريعة التوراة. وكان ممثلوها في المنظمة الصهيونية يجسدون تعاليم الحاخامين الذين سبقوا هيرتسل إلى طرح الفكرة الصهيونية بديباجتها الدينية: يهودا القلعي (١٧٩٨ - ١٨٧٨)، وتسفي هيرش كاليشر (١٧٩٥ - ١٨٧٤). وكان شعار هذه الحركة «أرض

إسرائيل لشعب إسرائيل على أساس توراة إسرائيل». ولما طرحت مسألة العلاقة بين اليهودية والصهيونية في المؤتمر الثاني (١٨٩٨)، لم يرتح المندوبون المتدينون لمنظور القيادة الصهيونية من أن الدين هو مسألة شخصية، وأن البرنامج الصهيوني يجب أن يقتصر على القضايا السياسية والاقتصادية. وعندما طُرحت مسألة «القومية اليهودية» مرتكزاً للثقافة الصهيونية في المؤتمر الخامس (١٩٠١)، شعر المتدينون بالقلق من أن «القومية اليهودية» العلمانية ستدمر «الديانة اليهودية». وعليه، أسس المتدينون «الاتحاد المنفصل» الأول في المنظمة (١٩٠٢)، باسم «هامزراحي» (الذي تمَّ تركيبه من كلمتي «مركاز روحاني»، أي مركز روحي)، على يد الحاخام يتسحاق يعقوب راينس، كحزب ديني في إطار المنظمة الصهيونية. وخلال عام على تأسيسه (١٩٠٣) أقام فروعاً كثيرة في دول عدة، وأصدر نشرة شهرية باسم «هامزراحي».

وقرر المزراحي أن يبقى في المنظمة، ويتبنى برنامج بازل، ويعمل على نشر الثقافة القومية اليهودية على أسس دينية. وفي المؤتمر العاشر (١٩١١)، خرج المزراحي من القائمة عندما أقر البرنامج الثقافي الذي قدمه ناحوم سوكولوف. وفي إثر ذلك حصل انشقاق في الاتحاد، وترك شِقٌّ المنظمة، وبقي الآخر فيها، بقيادة الحاخام مئير بار ـ إيلان (١٨٨٠ ـ ١٩٤٩)، الذي نظم فرع اتحاد المزراحي في الولايات المتحدة، فأصبح مركز ثقله خارج فلسطين. وفي فلسطين، شارك المزراحي في جميع مؤسسات الاستيطان والوكالة اليهودية. كما تشكل في الاتحاد «العامل المزراحي» (هابوعيل هامزراحي)، تحت شعار «التوارة والعمل» (١٩٢١)، وحركة شبيبة «أبناء عكيفا» (١٩٢٢). وبعد قيام إسرائيل شارك المزراحي في الحكومة، وفي انتخابات الكنيست الأول، شكل جبهة دينية حصلت على ١٦ مقعداً من مجموع ١٢٠ مقعداً. وفي سنة ١٩٥٦، تألف «الحزب الديني القومي» (المفدال)، الذي شارك في أغلبية حكومات إسرائيل الائتلافية مع حزب العمل. وبعد سنة ١٩٦٧، تبنى الحزب سياسة «أرض إسرائيل الكاملة»، وفي سنة ١٩٧٧، شارك في الائتلاف مع الليكود.

(٦) ارنسينو (أرضنا):

وهو تنظيم المظلة العالمي للصهيونيين الإصلاحيين والليبراليين، في الولايات المتحدة، وأوستراليا، وجنوب إفريقيا، وكندا، وهولندا، وبريطانيا. ويتمحور نشاط «ارتسينو» حول نشر أفكاره، والإعلام عن إسرائيل وجمع التبرعات لها.

(٧) «اتحاد النساء الصهيونيات» (ويتسو/Wizo):

وهو تنظيم غير سياسي، أُسس في لندن (١٩٢٠) للاهتمام بشؤون المرأة في المنظمة الصهيونية، ولا سيما بين المهاجرين إلى فلسطين. وأولى التنظيم اهتمامه

لتدريب النساء مهنياً، وتثقيفهن اجتماعياً، والعناية برعاية الأطفال والشبيبة. وقد انتشر في دول كثيرة، ولا سيما في أوروبا. أمّا في الولايات المتحدة، فيقوم تنظيم «هداسا» بمهمات «ويتسو». وتولى هذان التنظيمان أعمال الإغاثة وهجرة الشبيبة، في أثناء الحرب العالمية الثانية. وبعد قيام إسرائيل، انتقل مركز التنظيم من لندن إلى تل أبيب (١٩٤٩)، وله نحو ٥٠ فرعاً في الخارج.

ومنظمة هداسا للمرأة الصهيونية في الولايات المتحدة هي أكبر الاتحادات الصهيونية في العالم. وقد أسستها هنرييتا سولد (١٩١٣)، لتعنى بالشؤون الصحية والثقافية للمستوطنين اليهود في فلسطين. وقد رعت إنشاء عدد كبير من المؤسسات في إسرائيل، لعل أهمها المركز الطبي التابع للجامعة العبرية في القدس ـ «هداسا».

ي) المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية

في الجوهر، الوكالة اليهودية (هسوخنوت هيهوديت) هي المنظمة الصهيونية العالمية، أو بعض مؤسساتها وهيئاتها، التي لها علاقة بالخارج، بداية مع إدارة الانتداب البريطاني في فلسطين، والحكومة البريطانية في لندن، وعصبة الأمم في جنيف، ولاحقاً مع حكومة إسرائيل. فبغض النظر عن الاختلاف الشكلي والاسمي، كان التطابق الفعلي بين المنظمة والوكالة كاملاً تقريباً، على الأقل في أغلبية الوقت، ولا سيما على صعيد الهيئات التمثيلية العليا، في الداخل كما إزاء الخارج. وعندما أُنشئت الوكالة اليهودية في فلسطين أولاً، كانت المنظمة تسيطر عليها، ولما تطورت هذه الوكالة، وتحديداً الفرع الفلسطيني منها، هيمنت على المنظمة. ولدى قيام إسرائيل، أصبحت هيئات هذا الفرع من الوكالة، ودوائره، وحتى قياداته، حكومة إسرائيل الأولى ووزاراتها ومؤسساتها، فأصبح ما بقي من الوكالة منظمة صهيونية عالمية، تخدم أهداف إسرائيل. وعلى هذا الأساس، اعترفت الدولة بالمنظمة/الوكالة، على نحو شبيه بالاعتراف الذي منحته حكومة بريطانيا للوكالة/المنظمة في صك الانتداب، لكن على نحو مقلص جدًا. وإذ يحمل تعبير المنظمة الصهيونية مضموناً أيديولوجياً، وبالتالي يشير إلى الكتلة البشرية التي تحمل أفكاراً معينة، فإن مصطلح الوكالة اليهودية ينطوي على دلالة عملية، ويشير إلى الإدارات والمؤسسات والمكاتب... إلخ.

ومصطلح «وكالة يهودية» (Jewish Agency) صيغ في صك الانتداب، الذي اعترف بالمنظمة الصهيونية (المادة الرابعة) «وكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من

الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين، ولتساعد وتشترك في ترقية البلد على أن تكون خاضعة دوماً لمراقبة الإدارة. . . ويُعترف بالمنظمة الصهيونية وكالةً ملائمة ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض، ويترتب على المنظمة الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير، بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن القومي اليهودي.» وعليه، قامت المنظمة بدور الوكالة في فلسطين تجاه إدارة الانتداب، وفي لندن تجاه الحكومة البريطانية والهيئات الدولية. وأصبحت اللجنة التنفيذية في فلسطين الممثل السياسي للمستوطنين من خلال اعتراف إدارة الانتداب بها، من جهة، ومؤسسات الحكم الذاتي اليهودي في فلسطين، من جهة أُخرى. وتحت الانتداب البريطاني، وبرعايته، أصبحت الوكالة اليهودية (فرع فلسطين) حكومة المستوطنين اليهود داخل حكومة الانتداب، ولها جهاز إداري كامل، وهيئات تمثيلية، وقوات عسكرية، وإدارات مالية، واستيطانية، وسياسية، ونقابة عمالية، وجهاز تعليمي وصحي. . . إلخ.

وبينما كانت هيئات الوكالة اليهودية (فرع فلسطين) تُنتخب في المؤتمر الصهيوني، الذي يشارك المستوطنون فيه بنسبة تمثيل تساوي ضعف النسبة الممنوحة للصهيونيين في الخارج، فإن الهيئات التمثيلية الأُخرى كانت تُنتخب مباشرة من قِبل المستوطنين، وتشكل حلقة الوصل بين الوكالة والمستوطنين، كما تشكل الوكالة حلقة الوصل بين هؤلاء وإدارة الانتداب، والحكومة البريطانية، وعصبة الأمم، وكذلك مع المنظمة الصهيونية ذاتها، وفروعها المختلفة في العالم. وبناء على دستور فلسطين، الذي وضعته إدارة الانتداب، كانت المؤسسات الاستيطانية المعترف بها إضافة إلى الوكالة اليهودية هي: مجلس الحاخامين، ومجلس النواب (أسيفات هنفحاريم)، والمجلس الوطني (هفاعد هلئومي). وكان مجلس الحاخامين يعالج الشؤون الدينية لمختلف الطوائف اليهودية. أمّا مجلس النواب (الذي استقر عدده أخيراً على ١٧١ عضواً) فكان ينتخب ٤٠ من أعضائه ليشكلوا «المجلس الوطني»، الذي بدوره ينتخب اللجنة التنفيذية (١١ عضواً)، التي هي حلقة الوصل مع الوكالة اليهودية وإدارة الانتداب. وبذلك تكون الوكالة اليهودية (فرع فلسطين) قد حلت محل «لجنة المندوبين» التي جاءت، بقيادة وايزمن، إلى فلسطين مباشرة بعد الاحتلال البريطاني (١٩١٨)، وتولت مهمات «مكتب فلسطين»، الذي أقيم سنة ١٩٠٨.

ولتلبية بنود صك الانتداب، ولو شكلاً، كما لأسباب مالية وسياسية، وكذلك لمواجهة المعارضة اليهودية للمشروع الصهيوني، عمد حاييم وايزمن، منذ أن أُقرَّ الانتداب البريطاني على فلسطين، إلى طرح مشروع توسيع الوكالة اليهودية، بحيث تضم

يهوداً غير صهيونيين. ومن أجل ذلك، أجرى وايزمن اتصالات بشخصيات يهودية مالية وسياسية في دول مختلفة: لويس مارشال (١٨٥٦ ـ ١٩٢٩)، وفيلكس واربرغ (١٨٧١ ـ ١٩٣٧) في الولايات المتحدة، واللورد ميلتست (١٨٦٨ ـ ١٩٣٠) في بريطانيا، وليون بلوم (١٨٧٢ ـ ١٩٥٠) في فرنسا؛ وأوسكار فاسرمان (١٨٦٩ ـ ١٩٣٤) في ألمانيا، وغيرهم. لكن مشروع وايزمن هذا قوبل بمعارضة شديدة، تصدرها يتسحاق غروينباوم (١٨٧٩ ـ ١٩٧٠)، وناحوم غولدمان، وفلاديمير جابوتنسكي. وبعد عشرة أعوام من الأخذ والرد، أُقرّ توسيع الوكالة في المؤتمر السادس عشر (١٩٢٩)، بأغلبية كبيرة من الأصوات. وبعد المؤتمر مباشرة، عقد الاجتماع التأسيسي للوكالة اليهودية الموسعة (زوريخ)، فقامت على الأساس النظري من التساوي بين الصهيونيين وغيرهم في مؤسساتها، وعلى أن يكون رئيس المنظمة هو رئيس الوكالة. لكن هذا الإعلان ظل حبراً على ورق؛ إذ هيمنت المنظمة الصهيونية على الوكالة، وسخّرتها في خدمة أهدافها السياسية والمالية.

وعليه، ومنذ سنة ١٩٢٩، أصبحت الوكالة اليهودية الموسعة منفصلة عن المنظمة الصهيونية شكلاً، لكن الوكالة اليهودية في فلسطين ظلت على حالها، سواء لناحية الانتماء إلى المنظمة، أو لناحية الموقع السياسي إزاء المنظمة الصهيونية، الاستيطان، الانتداب، بريطانيا، والساحة الدولية. وبينما ابتلعت المنظمة الصهيونية في الخارج الوكالة الموسعة، فإن فرع فلسطين من الوكالة هيمن على المنظمة الصهيونية كلها، وبذلك أصبح يقود العمل الصهيوني، بزعامة دافيد بن ـ غوريون. وقد تعزز موقع فرع الوكالة في فلسطين في أثناء الحرب العالمية الثانية، وكان يرئسه بن ـ غوريون، الذي كان يشغل منصب رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، التي أوكلت صلاحيات واسعة إلى الوكالة في فلسطين (١٩٣٩). وبعد الحرب العالمية، لم ينتخب رئيس للمنظمة في المؤتمر الثاني والعشرين (١٩٤٦)، وأصبحت اللجنة التنفيذية هي التي تقود العمل الصهيوني في فلسطين والخارج. وهي التي أدارت الصراع مع حكومة الانتداب، وقادت العمل العسكري في حرب فلسطين الأولى، بما فيه العمل الإرهابي، وأعلنت قيام إسرائيل، وأصبحت بمعظم أعضائها حكومة إسرائيل الأولى، وحولت مكاتب الوكالة وهيئاتها وإداراتها إلى أجهزة الدولة. وبعد قيام إسرائيل، عادت المنظمة والوكالة إلى التطابق التام، وصارتا تسميان المنظمة الصهيونية العالمية/الوكالة اليهودية.

ثالثاً: أهم المنظمات الإقليمية

للمنظمة الصهيونية العالمية انتشار واسع دولياً، وفيما يلي لمحة عن تشكل

المنظمات الإقليمية الأكثر أهمية ودورها، مرتبة مواقعها بحسب الحروف الأبجدية.

أ) ألمانيا

وفيها ظهرت منظمات صهيونية قبل هيرتسل، وحضر منها نحو ٤٠ مندوباً المؤتمر الأول. وتشكل «الاتحاد الصهيوني الألماني» سنة ١٨٩٧، على الرغم من المعارضة الشديدة من قِبل «اتحاد حاخامي ألمانيا». وبعد النمسا، أيام هيرتسل، شكلت ألمانيا مركز القيادة الصهيونية أيام ولفسون (١٩٠٥ ـ ١٩١١)، وبعده أوتو فاربرغ (١٩١١ ـ ١٩٢٠). وظلت المنظمة الألمانية تلعب دوراً مركزياً حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، بل إنها بعد الحرب قامت بعملية «هعفراه»، حيث نقلت نحو ٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني من أموال يهود ألمانيا إلى فلسطين بشكل بضائع ومعدات (١٩٣٤). ومنذ بداية الثلاثينات، وصعود النازية، ارتفعت معدلات هجرة يهود ألمانيا إلى فلسطين. وبعد قيام إسرائيل، انحصر النشاط الصهيوني في ألمانيا في جمع التبرعات وفي العلاقات العامة، التي كان يقوم بها «الاتحاد الصهيوني الموحد»، الذي أعيد تشكيله بعد الحرب العالمية الثانية.

ب) أميركا اللاتينية

وفيها تطورت الصهيونية مع تطور الجوالي اليهودية، وزاد نشاطها في الأربعينات، وتوسع بعد قيام إسرائيل ليشمل القارة كلها. وعموماً، ظل العمل الصهيوني في أميركا اللاتينية ضعيفاً نسبياً، مع جنوح قوي بين يهودها إلى الاندماج.

ج) أوستراليا ونيوزيلندا

لقد تأخر قيام منظمة صهيونية في أُوستراليا حتى سنة ١٩٠٧، حيث تشكل الاتحاد الأول في ملبورن، وتبعه (١٩٠٨) اتحاد غرب أُوستراليا. ومنذ الستينات نشطت المنظمة في أُوستراليا، وفي حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وصل بضع مئات من المتطوعين إلى إسرائيل للمشاركة في القتال، وكذلك سنة ١٩٧٣.

د) إيطاليا

ظلت الصهيونية ضعيفة في إيطاليا، بسبب قلة عدد اليهود فيها، وجنوحهم هناك نحو الاندماج.

هـ) بريطانيا

وفيها ظهرت حركات صهيونية، يهودية وسواها، في وقت مبكر جداً، دعت إلى الاستيطان اليهودي في فلسطين. ومنذ البداية، نشطت فيها حركة «أحباء صهيون». وفي مطلع سنة ١٨٩٩، قام «الاتحاد الصهيوني الإنكليزي» (English Zionist Federetion). وفي سنة ١٨٩٩، سجل هيرتسل «صندوق الاستيطان اليهودي» شركةً بريطانية. وفي لندن (١٩٠٠) عقد المؤتمر الرابع. وأغلبية صهيونيي بريطانيا دعمت هيرتسل في «مشروع أوغندا»، ولذلك تلقت المنظمة ضربة قاسية عندما انشق عنها يسرائيل زانغويل (١٩٠٥)، وأسس «المنظمة الإقليمية اليهودية» (The Jewish Territorial Organization). وفي سنة ١٩٠٤، انتقل وايزمن إلى بريطانيا، وأحاط نفسه بعدد من نشطاء الصهيونية، وفي سنة ١٩١٧، انتخب رئيساً للفدرالية الصهيونية الإنكليزية، وفي مؤتمر لندن (١٩٢٠)، انتخب رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية.

وقد فتحت الحرب العالمية الأولى ووعد بلفور آفاقاً جديدة أمام هؤلاء النشطاء ـ وايزمن، سوكولوف، تشيلينوف ـ الأمر الذي أوصلهم إلى قيادة المنظمة (١٩٢٠)، والتي تعززت بعدد من النشطاء الذين أقاموا في لندن في أثناء الحرب ـ أحاد هعام، جابوتنسكي، وغيرهما ـ كما أفادت من دعم شخصيات يهودية بارزة في بريطانيا ـ هربرت صموئيل (١٨٧٠ ـ ١٩٦٣)، واللورد ليونيل روتشيلد، والحاخام جوزف هيرمان هيرتس (١٨٧٢ ـ ١٩٤٦). ومع ذلك، قامت معارضة للصهيونية، قادها «الاتحاد الأنكلو ـ يهودي» (The Anglo-Jewish Association). لكن أهمية بريطانيا للمشروع الصهيوني لا تكمن في نشاط يهودها، بل في سياسة حكومتها، التي تبنّت المشروع مدى ٣٠ عاماً. ومع ذلك، فالنشاط الصهيوني في إنكلترا لعب دوراً سياسياً مهماً جداً على هذا الصعيد، ولا سيما لناحية ربط المشروع الصهيوني بالسياسة البريطانية في الشرق الأوسط. وقد انضم نشطاء العمل الصهيوني إلى الوكالة اليهودية الموسعة (١٩٢٩)، وتبنوا (١٩٤٤) برنامج بلتمور، على أساس إقامة دولة يهودية في فلسطين، تكون ضمن الكومنولث البريطاني. ولما فقدت بريطانيا موقعها العالمي بعد الحرب، ولمصلحة الولايات المتحدة، خسرت تأثيرها في المشروع الصهيوني أيضاً. ومع ذلك، استمر النشاط الصهيوني في بريطانيا. وفي حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ قدم يهودها تبرعات سخية لإسرائيل، كما تطوع ٢٠٠٠ منهم في صفوف جيشها للمشاركة في تلك الحرب.

و) بلغاريا

تشكل الاتحاد الصهيوني فيها سنة ١٨٩٨. وقد هاجر عدد من أعضائه مبكراً إلى

فلسطين. وفي الحرب العالمية الثانية نشط الاتحاد في الهجرة غير الشرعية. وتوقف هذا النشاط سنة ١٩٤٩، بعد أن هاجر نحو ٤٠,٠٠٠ شخص، توجهت أغلبيتهم إلى فلسطين.

ز) بولندا

ظهرت الصهيونية فيها قبل هيرتسل (كاليشر)، حيث أقامت فيها ثاني أكبر جالية يهودية في أوروبا بعد روسيا، فأصبحت مركزاً مهماً للصهيونية، في مواجهة الاتجاهات الأورثوذكسية اليهودية من جهة، والاندماجية، من جهة أُخرى، فاستعان هيرتسل بها. ولم تتوحد المنظمة فيها لكثرة الأحزاب، ومع ذلك، احتلت بولندا موقعاً متقدماً في الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وأثّر المهاجرون منها في طابع الاستيطان، ولعبوا دوراً بارزاً في مؤسساته. وفي أثناء الحرب العالمية الثانية، نشطت التنظيمات فيها في الهجرة غير الشرعية. وقد أوقف النظام الشيوعي النشاط الصهيوني فيها بعد الحرب.

ح) تشيكوسلوفاكيا

ظهرت فيها عدة جمعيات صهيونية قبل هيرتسل، ومبكراً هاجر عدد من يهودها إلى فلسطين، واستقر في القرى التعاونية. وعقدت فيها ثلاثة مؤتمرات صهيونية. وفي الحرب العالمية الثانية شكلت ممراً للهجرة غير الشرعية، وتهريب السلاح، الأمر الذي بلغ الذروة في الصفقة الكبيرة التي عقدتها مع إسرائيل في نيسان/أبريل ١٩٤٨.

ط) جنوب إفريقيا

قام الاتحاد الصهيوني لجنوب إفريقيا سنة ١٨٩٨. وتميز العمل الصهيوني في جنوب إفريقيا بتقديم الدعم المالي، إلا إن عدداً قليلاً من أعضاء الاتحاد هاجر إلى إسرائيل.

ي) روسيا

نشأت حركة «أحباء صهيون» (١٨٨٢) في روسيا، ومنها انتشرت. وبعد مؤتمر بازل (١٨٩٧)، تغلغلت الصهيونية بين يهود روسيا بصورة واسعة النطاق. وقد شكلت البعثة الروسية ثلث أعضاء المؤتمر الأول (٦٦ من مجموع ١٩٧)، منهم من لعب دوراً مركزياً في المنظمة، مثل: موتسكين، وشابيرا، ومندلشتراوم، وطيومكن، وأوسشكين،

ووايزمن، وسوكولوف، وليفين، وغيرهم. ولم تضرب «الصهيونية الإقليمية» جذوراً في روسيا، لكن «الصهيونية العمالية» تبلورت فيها. وفي سنة ١٩٠٦، صاغ مؤتمر صهيوني روسي «البرنامج التوفيقي». وقادة الاستيطان، أمثال: بن ـ غوريون، وبن تسفي، وكتسنلسون، وشبرنتساك، وغيرهم جاؤوا من روسيا. ووضع النظام الشيوعي في روسيا قيوداً على النشاط الصهيوني، لكن هجرة يهودها إلى إسرائيل ظلت مستمرة ولو على نحو متقطع، إلى أن فتحت أبوابها للهجرة الواسعة في الثمانينات والتسعينات من هذا القرن. لقد شكلت روسيا المعين البشري والفكري للصهيونية والاستيطان.

ك) رومانيا

بدأت المجموعات الصهيونية تتشكل في رومانيا منذ سنة ١٨٧٣، فأقامت مجموعة مستوطنة «روش بينا» (الجاعونة)، وأُخرى «زخرون يعقوف» (زمارين) سنة ١٨٨٢. وانتشرت الصهيونية بين يهود رومانيا بعد مؤتمر بازل، وزادت بعد وعد بلفور. وعملت هذه المنظمات في الهجرة غير الشرعية في الثلاثينات. وبعد قيام إسرائيل هاجر إليها أكثر من ١٠٠,٠٠٠ مستوطن من رومانيا.

ل) فرنسا

شهدت فرنسا نشاطاً صهيونياً مبكراً؛ ففيها أُسست جمعية «الأليانس» (١٨٦٠)، التي أقامت شبكة مدارس ابتدائية ومهنية، منها «مكفي يسرائيل» الزراعية (١٨٧٠). وفي باريس كتب موزس هس (١٨١٢ ـ ١٨٧٥) كتابه «روما والقدس»، الذي دعا فيه إلى إحياء «القومية اليهودية». ومنها مارس الثري اليهودي إدموند جيمس دي روتشيلد (١٨٤٥ ـ ١٩٣٤) نشاطه الاستيطاني في فلسطين. وفي باريس أيضاً، تحول هيرتسل إلى الصهيونية، كما أقام فيها ماكس نوردو. وفي سنة ١٩٠١، أُسس «الاتحاد الصهيوني الفرنسي»، الذي كان جُل أعضائه من المهاجرين اليهود من أوروبا الشرقية، كما أُقيمت منظمة «ويتسو»، وانضم ممثلون عنها إلى الوكالة اليهودية (١٩٢٩)، لكن هجرة يهود فرنسا إلى إسرائيل كانت ضئيلة.

م) كندا

في سنة ١٨٩٨، تشكلت «أغودات تسيون» في مونتريال، وفي سنة ١٨٩٩ تشكل «اتحاد الجمعيات الصهيونية». ونشط الصهيونيون في كندا بعد وعد بلفور. وفي سنة

١٩١٩، تشكل فيها فرع «هداسا» الكندي؛ وفي سنة ١٩٢٠، بدأ نشاط الصندوق التأسيسي. وتوحدت الاتحادات المختلفة في إطار واحد (١٩٦٦) (Federated Zionist Organization of Canada). والصهيونيون في كندا نشيطون في الجباية لإسرائيل، وبيع سنداتها. كما أنهم يرعون مؤسسات ومشاريع في إسرائيل. أمّا الهجرة إليها فضئيلة.

ن) النمسا

كانت فيينا مركزاً صهيونياً مبكراً، حيث عاش فيها عدد كبير من اليهود. وظهرت فيها دعوات صهيونية قبل هيرتسل، وفيها صيغ مصطلح «صهيونية» على يد ناثان بيرنباوم. وخلال رئاسة هيرتسل للمنظمة، كانت فيينا مركزاً لها. وكانت فيينا مركزاً للهجرة اليهودية غير الشرعية. وبعد الحرب العالمية الثانية، تقلصت فيها الجالية اليهودية والنشاط الصهيوني. ومع ذلك، ففي السبعينات أُقيم فيها مركز لعبور المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي السابق إلى إسرائيل.

س) هنغاريا

ظلت الحركة الصهيونية في هنغاريا ضعيفة؛ غير أن النشاط الصهيوني تطور فيها منذ سنة ١٩٢٩. وفي بداية الحرب العالمية الثانية، أجرى رودولف كاستنر (١٩٠٦ - ١٩٥٧) مفاوضات مع إيخمان، المسؤول النازي، لمبادلة الأسرى اليهود بشاحنات عسكرية. ولا يزال في هنغاريا جالية يهودية كبيرة، هاجر منها عدد قليل إلى إسرائيل.

ع) هولندا

تأسس الاتحاد الصهيوني في هولندا سنة ١٨٩٩، وبعد انعقاد المؤتمر الثامن (١٩٠٧) في لاهاي، ونقل مركز الصندوق القومي اليهودي إليها، نشط العمل الصهيوني فيها، وتعزز خلال الحرب العالمية الأولى بفعل لاجئين من بلجيكا، وكذلك في الحرب الثانية بفعل لاجئين من ألمانيا. وقد هاجر منها إلى فلسطين نحو ٤,٠٠٠ مستوطن.

ف) الولايات المتحدة الأميركية

تحتل المنظمة الصهيونية الأميركية الموقع الأكبر والأهم بعد إسرائيل في المنظمة الصهيونية العالمية/الوكالة اليهودية. وقد لعب صهيونيو أميركا دوراً بارزاً في تجنيد

حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة لدعم المشروع الصهيوني في جميع مراحله حتى قيام إسرائيل، ومن ثم تبنيها ركيزةً فيما تسميه «الأمن القومي» للولايات المتحدة. وقد حمل المهاجرون اليهود الذين وصلوا إلى أميركا في الثمانينات من القرن التاسع عشر أفكار «أحباء صهيون» معهم، وأسسوا جمعيات في مدن متعددة. وفي سنة ١٨٩٠، كان هناك جمعيات في نيويورك، وشيكاغو، وبلتمور، وملووكي، وبوسطن، وفيلادلفيا، وكليفلاند. وفي سنة ١٨٩٨، دعا ريتشارد غوتهيل (١٨٦٢ ـ ١٩٣٦)، الذي حضر المؤتمر الأول، إلى اجتماع جماهيري في نيويورك، حيث تم تأسيس «اتحاد صهيونيي أميركا» (Federation of American Zionists)، برئاسة غوتهيل، وسكرتارية ستيفن وايز (١٨٧٤ ـ ١٩٤٩). وقد واجه الاتحاد معارضة يهودية من أوساط مختلفة، فاستقال غوتهيل (١٩٠٤)، وتبعه السكرتير جاكوب دي هاس (١٨٧٢ ـ ١٩٣٧)، وحل محلهما هاري فريدنفالد (١٨٦٤ ـ ١٩٥٠) رئيساً، ويهودا ماغنس (١٨٧٧ ـ ١٩٤٨) سكرتيراً.

والأزمة التي أحاقت بالمنظمة الصهيونية في أوروبا في أثناء الحرب العالمية الأولى، دفعت الفدرالية الأميركية إلى موقع متقدم في العمل الصهيوني، إلى جانب لندن. فأُلفت في أميركا «اللجنة الموقتة للشؤون الصهيونية العامة» (Provisional Committee for General Zionist Affairs)، برئاسة لويس برانديس. وفي سنة ١٩١٧ أُقيمت «المنظمة الصهيونية الأميركية» (Zionist Organization of America)، التي لعبت دوراً مهماً في دخول الولايات المتحدة الحرب، وبالتالي استصدار وعد بلفور. وبعد الحرب، زار برانديس فلسطين ليدفع مشروعه في تطوير الاستيطان على أساس المبادرة الفردية الاستثمارية. وشاركت المنظمة في «لجنة المندوبين الصهيونية»، برئاسة وايزمن (١٩١٨). وبعد انسحاب برانديس من المنظمة (١٩٢١)، أسس مع جماعته «شركة فلسطين الاقتصادية» (Palestine Economic Corporation). أمّا «المنظمة الصهيونية الأميركية»، فبقيت اتحاداً إقليمياً مهماً في المنظمة الصهيونية بقيادة وايزمن، وعليه، أُسس الصندوق التأسيسي في أميركا. وفي سنة ١٩٢٤، اتحدت منظمات الجباية اليهودية على الساحة الأميركية في «نداء فلسطين الموحد» (United Palestine Appeal).

وقد لعبت الجالية اليهودية في أميركا، بسبب عددها الكبير ومواردها المالية الضخمة، دوراً حاسماً في توسيع الوكالة اليهودية. ولويس مارشال، الثري اليهودي غير الصهيوني، الذي انحاز إلى وايزمن ضد برانديس، تصدر النشاط لتوسيع الوكالة، واتفق على ذلك مع وايزمن وآخرين، فأقيمت الوكالة الموسعة (١٩٢٩). ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩)، ألّفت المنظمة الصهيونية الأميركية «لجنة الطوارىء الأميركية الصهيونية» (American Zionist Emergency Committee) برئاسة ستيفن وايز وآبا هيلل سيلفر (١٨٩٣ ـ ١٩٦٣). وكان لهذه اللجنة دور كبير في عقد مؤتمر بلتمور (١٩٤٢)،

ووضع برنامجه، وبالتالي تجنيد حكومة الولايات المتحدة لدعمه. وبذلك ساهمت مساهمة فعالة في تأمين المتطلبات السياسية والمادية لإقامة دولة إسرائيل. كما أنها قدمت مساعدات مهمة في الهجرة غير الشرعية، وتهريب السلاح وتمويله، وتجنيد المتطوعين للخدمة في الهاغاناه.

وبعد قيام إسرائيل، قوي الدعم اليهودي لها في الولايات المتحدة، وبقيت مجموعة صغيرة تعارض الصهيونية، وشكلت «المجلس اليهودي الأميركي» (American Council for Judaism)، برئاسة الميرٍ بيرغر. وتركز الدعم اليهودي الأميركي أصلاً في جباية الأموال بأشكال متعددة، والتي بلغت المليارات من الدولارات، وفي تأمين الغطاء السياسي الأميركي للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني والأمة العربية، وكذلك في تقديم الدعم المالي والتسليحي من الحكومة الأميركية، إضافة إلى الإعلام والدعاية. وفي سنة ١٩٤٠، توحدت صناديق الجباية في «النداء اليهودي الموحد». وعلى الرغم من كل الدعم الذي تقدمه مختلف الاتحادات الصهيونية واليهودية في الولايات المتحدة لإسرائيل، فقد توترت العلاقات بينهما على قاعدة دور الصهيونية بعد قيام إسرائيل، ومركزية إسرائيل في حياة يهود الخارج، والالتزام بالهجرة والاستيطان، وبالتالي مفهوم «المنفى». فأراد صهيونيو الولايات المتحدة أن يكونوا حلقة الوصل بين إسرائيل وأميركا، الأمر الذي رفضته، بدرجات متفاوتة، حكومات إسرائيل، ورأت أن يكونوا أداتها في تحقيق أهدافها على تلك الساحة. ولحماية مصالحهم، ادعى صهيونيو أميركا أنهم ليسوا في «المنفى»، لأنهم آمنون، ويجب ألاّ يخضعوا لإرادة الحكومة الإسرائيلية، وقالوا إن بقاءهم يهوداً هناك يجب أن يحظى بالأهمية ذاتها كدعم إسرائيل وتطويرها. وما داموا سيبقون هناك، فالصهيونية هي الضمانة للحفاظ على يهوديتهم، وصون الجوالي اليهودية من الاندماج، عبر التركيز في العمل الصهيوني على الثقافة اليهودية، واللغة العبرية، والرباط القوي بإسرائيل، وتكريس مركزيتها في حياة اليهود عامة، الأمر الذي تكرس في القانون الإسرائيلي (١٩٥٢)، ولاحقاً في «الميثاق» بين إسرائيل والمنظمة الصهيونية العالمية/الوكالة اليهودية (١٩٥٤).

رابعاً: المنظمة الصهيونية العالمية وإسرائيل

بقيام إسرائيل (١٩٤٨)، حققت الصهيونية السياسية هدفها المركزي، كما تحدد في برنامج بازل (١٨٩٧)، ومن ثم في برنامج بلتمور (١٩٤٢). والوهم الصهيوني الأولي بإمكان تجميع يهود العالم، أو أغلبيتهم على الأقل، وتوطينهم في فلسطين، راح يتبدد على أرض الواقع لعدم استجابة اليهود لهذا الهدف الصهيوني. وبينما رأى

البعض، ومنهم بن - غوريون مثلاً، أن المنظمة الصهيونية العالمية بعد قيام إسرائيل فقدت مبرر استمرارها، وأن استكمال المشروع الصهيوني يقع على عاتق إسرائيل، بمساعدة من يهود العالم؛ رأى آخرون أن ما تحقق هو محطة، سواء في فلسطين أو خارجها، وبالتالي ضرورة استمرار المنظمة في نشاطها، وإن بأشكال مختلفة، لاستكمال المشروع الصهيوني، بالتعاون الوثيق مع إسرائيل. وقد تغلب الاتجاه الثاني، فاستمرت المنظمة في عملها، لكن بشروط أُخرى، ومجالات عمل محددة، وبالاتفاق مع حكومة إسرائيل، التي امتلكت زمام القرار في تحديد طبيعة العلاقة بين الطرفين. لكن محاولات حكومة إسرائيل فرْض إرادتها على المنظمة، ونجاحها في ذلك، لم تمر من دون معارضة في المنظمة. ففي آب/أغسطس ١٩٤٨، قررت اللجنة التنفيذية للمنظمة ضرورة الاستمرار في العمل الصهيوني في تشجيع الهجرة إلى إسرائيل، والمساعدة في استيعابها، وتطوير الاستيطان اليهودي في فلسطين، وتنمية الاقتصاد الإسرائيلي، عبر تجنيد الموارد المالية الخارجية لدعمه، ونشر الفكرة الصهيونية والثقافة اليهودية بين أبناء الجوالي اليهودية في العالم، والقيام بالإعلام لمصلحة إسرائيل على الساحة الدولية.

ومع تولي حكومة إسرائيل صلاحياتها كسلطة في دولة، هي من صنع المنظمة الصهيونية، طرحت مسألة دور تلك المنظمة بعد قيام الدولة، وزاد الأمر إلحاحاً كلما تقدمت تلك الحكومة في تجسيد صلاحياتها وممارسة مهماتها. ومنذ سنة ١٩٤٩، اندلع خلاف علني بين بن - غوريون وآبا هيلل سيلفر، الذي كان من أبرز قادة العمل الصهيوني في الولايات المتحدة، بشأن هذه المسألة. وبينما رفضت إسرائيل أية فكرة لوصاية المنظمة عليها، هكذا فعلت المنظمة بالنسبة إلى حكومة إسرائيل، وإنْ بدرجة أقلّ حدة، حيث كان لأعضائها خيار الانكفاء عن العمل الصهيوني. وإزاء احتدام الخلاف، أعلن بن - غوريون (١٩٥١) أن مهمة المنظمة انتهت، ويجب استبدالها في الخارج باتحادات يهودية لدعم إسرائيل. لكن بن - غوريون لم يستطع تحشيد الدعم الكافي لتكريس موقفه، وذلك بسبب الواقع الموضوعي وحاجة إسرائيل الملحة إلى الدعم الصهيوني الحيوي من يهود العالم، الذين كانت المنظمة قد كرست قيادتها لهم، وكذلك اعتبارات سياسية أُخرى كون المشروع الصهيوني لم يستكمل بناءه الذاتي.

وطرح بن - غوريون أن مسألة الدعم المالي لإسرائيل لا تستوجب، أو لا تبرر، استمرار قيام المنظمة، ولا سيما أن الدعم المادي الرئيسي يأتي إليها من اليهود غير الصهيونيين، وهم في الأصل «أصدقاء إسرائيل»، الذين تربطهم بها علاقات روحية ودينية. أمّا المسألة التي اشتد الخلاف بشأنها فكانت التزام الصهيوني الهجرة إلى إسرائيل، بغض النظر عن الأوضاع التي يعيشها حيث يقيم. وبعد إصدار «قانون العودة»

(١٩٥٠)، الذي يمنح كل يهودي الجنسية الإسرائيلية على نحو آلي عند الهجرة إليها، تبلورت فرضية أن الهجرة الشخصية شرط لا بد منه للانتماء إلى الحركة الصهيونية، لكن الأمر ظل عند حدود الفرضية. وبقيت المسألة موضوعاً للنقاش المستمر، والحاد في كثير من الأحيان.

وقد شغل ناحوم غولدمان منصب رئاسة المنظمة خلال الجزء الأكبر من فترة هذا الصراع. وكان غولدمان يولي أهمية قصوى في العمل الصهيوني لمواجهة ما دعاه «خطر» الاندماج وتلاشي اليهودية في العالم الحر. وبتركيزه على يهود «الشتات»، اصطدم غولدمان ببن ـ غوريون، واشتد الخلاف بينهما، إلى أن حسم باستقالة غولدمان من رئاسة المنظمة. لكن بن ـ غوريون لم يكسب معركته، سواء لناحية المنظمة ودورها، أو لناحية وجوب هجرة الصهيونيين إلى إسرائيل، الأمر الذي لم يتحقق، وبالتالي صرف النظر عنه. وبقيت المنظمة تتراجع أمام إسرائيل، إلى أن أصبحت أداة في يدها، بما يحقق لإسرائيل مبتغاها، وللصهيونيين في الخارج «راحة الضمير»، من دون أن يلتزموا إملاءات مقولاتها وقراراتها. وظلت المنظمة/الوكالة تقوم بمهمات في إسرائيل والخارج ـ الهجرة، التمويل، التثقيف، الدعم السياسي، والنشاط الإعلامي... إلخ. لكن مسألة تعريف «الصهيونية»، بعد قيام إسرائيل، لا تزال موضوعاً للنقاش، لم يحسم.

أ) المؤتمر الثالث والعشرون

عُقد في القدس أيام ١٤ ـ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٥١، بحضور ٤٤٦ مندوباً. وهو الأول بعد قيام إسرائيل، وعليه، عقد في القدس، الأمر الذي أصبح عُرفاً للمؤتمرات اللاحقة كلها. وفي ظل الأوضاع المستجدة، حل برنامج القدس، الذي وضع في هذا المؤتمر، محل برنامج بازل. وجاء في برنامج القدس ما يلي: «يعلن المؤتمر أن البرنامج العملي الذي تتولاه المنظمة الصهيونية العالمية وأجهزتها من أجل تحقيق أغراضها التاريخية في أرض إسرائيل يتطلب منها أقصى درجات التعاون والتنسيق مع دولة إسرائيل وحكومتها، تمشياً مع قوانين البلد... ويرى المؤتمر ضرورة إقدام دولة إسرائيل... على منح المنظمة الصهيونية العالمية وضعاً قانونياً بصفتها الممثلة للشعب اليهودي في جميع المسائل المتصلة بمشاركة يهود العالم على صعيد منظم في تطوير البلد وبنائه والاستيعاب السريع للقادمين الجدد.»

وقد أقرَّ الكنيست «قانون وضع المنظمة الصهيونية العالمية/الوكالة اليهودية لفلسطين» (٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢). وفي صيغة شبيهة بما ورد في المادة

الرابعة من صك الانتداب، جاء أيضاً في المادة الرابعة من هذا القانون ما يلي: «دولة إسرائيل تعترف بالمنظمة الصهيونية العالمية وكالة مخولة، تستمر في العمل في دولة إسرائيل، من أجل تطوير البلد واستيطانه، واستيعاب المهاجرين من المنفى، وتنسيق أنشطة المؤسسات والمنظمات اليهودية العاملة في هذه الحقول في إسرائيل.» وجاء في المادة الثالثة: «إن المنظمة الصهيونية العالمية، والتي هي أيضاً الوكالة اليهودية، تكرس نفسها مثلما فعلت في الماضي لدفع عجلة الهجرة إلى إسرائيل وتقوم على إدارة مشاريع الاستيعاب والاستيطان في الدولة.» وعناصر هذا القانون، إضافة إلى تفصيلات توضيحية، تضمنها «الميثاق» الذي أُبرم بين حكومة إسرائيل واللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية/الوكالة اليهودية (١٩٥٤). ومع ذلك، فإن ترتيب العلاقة المتداخلة بين الطرفين استغرق وقتاً طويلاً، وشهد صراعات فكرية وتنظيمية حادة، كان قطباها دافيد بن ـ غوريون وناحوم غولدمان. وفي المؤتمر الثالث والعشرين (وفي المؤتمر السابع والعشرين لاحقاً)، صيغت أهداف المنظمة الصهيونية كالتالي: «وحدة الشعب اليهودي ومركزية دولة إسرائيل في حياة الشعب؛ تجميع الشعب اليهودي في وطنه التاريخي ـ أرض إسرائيل ـ من خلال الهجرة من جميع البلاد؛ تحصين دولة إسرائيل؛ تطوير التعليم اليهودي والعبري؛ تنمية قيم روحية وثقافية يهودية؛ والدفاع عن حقوق اليهود في جميع أمكنة سكناهم.» وعلى هذا الأساس، اعترفت إسرائيل بالمنظمة. وفي المؤتمر، قام ائتلاف ضم جميع الكتل الحزبية، ما عدا التنقيحيين (حيروت). وانتُخب للجنة التنفيذية رئيسان: ناحوم غولدمان في نيويورك، وبيرل لوكر في القدس. ولم يُنتخب رئيس للمنظمة العالمية.

ب) المؤتمر الرابع والعشرون

عُقد في القدس أيام ٢٤ نيسان/أبريل ـ ٧ أيار/مايو ١٩٥٦، بحضور ٤٩٦ مندوباً. وجاء انعقاده في ظل الإعداد للعدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦)، بعد صفقة الأسلحة التي عقدتها مصر مع تشيكوسلوفاكيا. وناقش المؤتمر قضايا تنظيمية، وكذلك الوضع القانوني للوكالة اليهودية في إسرائيل، وقضايا الهجرة والاستيعاب وتنمية الاستيطان، والصلات بين إسرائيل ويهود العالم، وسبل دعم السياسة الإسرائيلية على الصعيد الدولي. ويتضح أن المنظمة راحت تتأقلم مع وضع نفسها في خدمة الأهداف الإسرائيلية. وفي المؤتمر، تقرر تركيز جباية الأموال في أيدي الصندوق التأسيسي والنداء الإسرائيلي الموحد. وانتُخب ناحوم غولدمان رئيساً للمنظمة، المنصب الذي ظل شاغراً منذ سنة ١٩٤٦؛ فجمع بين رئاسة المنظمة ورئاسة المؤتمر اليهودي العالمي.

ج) المؤتمر الخامس والعشرون

عُقد في القدس أيام ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ـ ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٦١، بحضور ٥٢١ مندوباً. وفيه احتدم النقاش بشأن العلاقة بين المنظمة وحكومة إسرائيل، وذلك عقب النقد الشديد الذي وجهه بن ـ غوريون إلى المنظمة. كما جرى بحث في قضايا الهجرة والاستيعاب والثقافة اليهودية وتعليم اللغة العبرية، وهي أمور أصبحت دائمة في جدول أعمال كل مؤتمر. وفي هذا المؤتمر، أُقرّ دستور جديد للمنظمة، حل محل دستور سنة ١٩٢١، وكان أكثر تفصيلاً، وتضمن تعديلات جذرية. وكرّس الدستور الجديد اسم المنظمة الصهيونية العالمية؛ وأبقى على «الشيكل» تعبيراً رمزياً عن العضوية، وبالتالي عن حق التصويت، لكن من خلال هيئات جماعية واتحادات دولية، الأمر الذي يعني نهاية العضوية الشخصية. وأدخل الدستور الجديد تعديلات بعيدة المدى، ولا سيما لناحية اللامركزية في إدارة شؤون الاتحادات الإقليمية واستقلاليتها النسبية، وحدد انعقاد المؤتمر مرة كل أربعة أعوام تقريباً. وأُعيد انتخاب غولدمان رئيساً للمنظمة واللجنة التنفيذية. وبعد المؤتمر انتُخب موشيه شاريت رئيساً للجنة التنفيذية في القدس، بدلاً من بيرل لوكر، الذي استقال.

د) المؤتمر السادس والعشرون

عُقد في القدس أيام ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ ـ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥، بحضور ٥٢٩ مندوباً. وعاد موضوع العلاقة بين المنظمة وإسرائيل ليثير النقاش. وأُعيد انتخاب غولدمان رئيساً للمنظمة، وموشيه شاريت رئيساً للجنة التنفيذية في القدس، إلا إن شاريت مات بعد بضعة أشهر، وانتُخب مكانه لويس (أرييه) بنكوس (١٩١٢ ـ ١٩٧٣).

هـ) المؤتمر السابع والعشرون

عُقد في القدس أيام ٩ ـ ١٩ تموز/يوليو ١٩٦٨، بحضور ٥٢٩ مندوباً. وهو المؤتمر الأول بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، فحاول استيعاب نتائجها. وعليه، استحوذت مسألة الهجرة، واستيطان المناطق المحتلة، على مناقشاته، فوافق على قرار حكومة إسرائيل إنشاء وزارة للهجرة والاستيعاب. ولأول مرة، شاركت في المؤتمر وفود تمثل الشبيبة والطلاب ومنظمات الهجرة. كما أكد أهمية التعاون بين إسرائيل والمنظمة،

وأعاد صوغ برنامجها الذي وضع في المؤتمر الثالث والعشرين (١٩٥١)، مع تعديلات طفيفة. واستقال غولدمان من رئاسة المنظمة احتجاجاً على السياسة الإسرائيلية تجاهها، ولم يُنتخب بديل منه. وأُعيد انتخاب لويس بنكوس رئيساً للجنة التنفيذية.

و) المؤتمر الثامن والعشرون

عُقد في القدس أيام ١٨ ـ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٢، بحضور ٥٥٩ مندوباً. وفيه طرحت مسألة «من هو اليهودي» و«الولاء المزدوج»، وكذلك علاقة يهود العالم بإسرائيل، وإقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧. واستأثرت هجرة يهود الاتحاد السوفياتي بنقاش مستفيض. وأُعيد انتخاب لويس بنكوس رئيساً للجنة التنفيذية، التي أصبح عدد أعضائها ٢٠، منهم ١٢ في القدس، و٨ في نيويورك. كما تقرر توسيع المجلس العام، فوصل عدد أعضائه إلى ١١٠، ونواب الأعضاء إلى ٢٢٠. ولم ينتخب رئيس للمنظمة، بدعوى عدم توفر شخصية ملائمة لهذا المنصب. ومات بنكوس (١٩٧٣) وخلفه بنحاس سابير (١٩٠٩ ـ ١٩٧٥)، الذي مات قبل انعقاد المؤتمر التالي (١٩٧٥)، وخلفه يوسف ألموغي (١٩١٠ـ ١٩٩١)، الذي رأس اللجنة التنفيذية (١٩٧٦ـ ١٩٧٨).

ز) المؤتمر التاسع والعشرون

عُقد في القدس أيام ٢٠ شباط/فبراير ـ ١ آذار/مارس ١٩٧٨، بحضور ٥٦١ مندوباً. وقد جاء بعد تسلم الليكود السلطة في إسرائيل أول مرة (١٩٧٧)، وزيارة السادات للقدس، الأمر الذي انعكس على قرارات المؤتمر، وتركيب هيئاته. وتبنى المؤتمر «برنامج التجديد» لإعادة بناء أحياء فقيرة في إسرائيل، والتساوي في الحقوق بين التيارات الدينية التي تنتمي إلى المنظمة الصهيونية، ودعوة اليهود السوفيات إلى تصعيد نشاطهم من أجل الهجرة. وانتخب المؤتمر أريِيه دولتسين (١٩١٣ـ ١٩٨٩) رئيساً للجنة التنفيذية.

ح) المؤتمر الثلاثون

عُقد في القدس أيام ٧ ـ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، بحضور ٥٧٠ مندوباً (قلة منهم كانت منتخبة نظامياً). وفي خطاب الافتتاح، تناول دولتسين «التحدي للصهيونية في الشعب والدولة»، مشيراً إلى ضرورة إدخال تعديلات تنظيمية وأيديولوجية

على المنظمة. وبالإضافة إلى الموضوعات التقليدية، ناقش المؤتمر «مشروع قيسارية» الرامي إلى «صهينة» الوكالة اليهودية، و«مشروع هيرتسليا» لإعادة تنظيم المنظمة وتوضيح منطلقاتها الأيديولوجية. وانقسم المؤتمر حول مسألة الاستيطان في المناطق المحتلة. وانتُخب دولتسين رئيساً للجنة التنفيذية.

ط) المؤتمر الحادي والثلاثون

عُقد في القدس أيام ٦ ـ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، بحضور ٦٥٩ مندوباً. وكان الأقصر منذ المؤتمر الخامس (١٩٠١)، مع أنه الأكبر عدداً، واتُّخذت فيه قرارات قليلة نسبياً. واحتلت العلاقة بين المنظمة الصهيونية في الخارج وإسرائيل موقعاً بارزاً في جدول الأعمال، إلاّ إن القضايا التنظيمية والأيديولوجية التي طرحت في المؤتمر السابق ظلت من دون حسم، وأُحيلت على المجلس العام. ولم يُتَّفَق على تعيين رئيس للمنظمة، وانتُخب سمحا دينتس رئيساً للجنة التنفيذية.

ي) المؤتمر الثاني والثلاثون

عُقد في القدس أيام ٢٧ ـ ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٩٢، بحضور ٧٢١ مندوباً، من ٢٧ دولة. وكان عدد أصحاب حق الاقتراع ٥٨٥ فقط: ٢٠٠ من إسرائيل، ١٦٢ من الولايات المتحدة، ٢٠٨ من باقي دول العالم، و١٥ يمثلون «ويتسو» وغيرها من المنظمات اليهودية العالمية. وتمثل الطلاب أول مرة بعضوية كاملة في المؤتمر، وكان لهم فيه ٢٠ مندوباً. وكذلك الأمر بالنسبة إلى منظمة «بني بريت» («أبناء العهد»)، التي التحقت بالمنظمة الصهيونية العالمية في المؤتمر السابق. وتمثلت هنا بـ ٢٠ مندوباً أيضاً. أمّا مندوبو دول أوروبا الشرقية، وعددهم ٢٧، فقد حضروا بصفة مراقبين فحسب.

وكالعادة، ناقش المؤتمر قضايا كثيرة تتعلق بأوضاع يهود العالم والصهيونية وإسرائيل: اللاسامية، التحولات الديموغرافية اليهودية، الهجرة والاستيعاب، الثقافة اليهودية وتعليم اللغة العبرية، العلاقة بين إسرائيل ويهود الشتات، وكذلك قضايا تنظيمية تتعلق بالمنظمة الصهيونية العالمية. واتخذ المؤتمر قرارات كثيرة (١٦٠ قراراً)، تدعو إلى تنشيط العمل الصهيوني على الكثير من الصعد، كما أحال عدداً من القضايا على المجلس العام لحسمها، مثل عضوية الاتحاد الصهيوني في روسيا، بينما قبل عضوية الاتحاد الهنغاري. وجرى في المؤتمر نقاش حاد بشأن الاستيطان في المناطق المحتلة، تقرر في نهايته تأييد سياسة حكومة حزب العمل الاستيطانية. ولم يُنتخب في هذا

المؤتمر رئيس للمنظمة، إلاّ إنه أُعيد انتخاب سمحا ديتس رئيساً للجنة التنفيذية. لكن هذا الأخير استقال بعد أن اتُّهم بالفساد (١٩٩٤)، وانتُخب مكانه عضو الكنيست أبراهام بورغ، من حزب العمل.

* * *

لقد وصف بن ـ غوريون المنظمة الصهيونية العالمية بأنها «سقالة» كان لا بدَّ منها في مرحلة تجسيد المشروع الصهيوني، أمّا بعد قيام إسرائيل، فلم تعد لها ضرورة. وفي الواقع، فإن بن ـ غوريون قد حسم موقفه من المنظمة في الخارج قبل سنة ١٩٣٧، على أساس أنها ستضمحل مع قيام إسرائيل، وتنتفي الحاجة إليها، وتحل الدولة اليهودية محلها، وسيلتف يهود العالم حولها، من دون وساطة المنظمة. والمعروف أن بن ـ غوريون، الذي أصبح منذ الثلاثينات شخصية مركزية في العمل الصهيوني، كان يكن احتقاراً لصهيونيي الخارج، ويعتبر أن جوهر الصهيونية هو الهجرة والاستيطان في فلسطين. ومنذ بداية الحرب العالمية الثانية، سنحت له الفرصة لفرض هيمنة المستوطنين، بزعامته، على المنظمة، حيث فوض المؤتمر الواحد والعشرون إلى اللجنة التنفيذية المقيمة في فلسطين، برئاسة بن ـ غوريون، صلاحيات واسعة. وفي هذه الفترة، نقل بن ـ غوريون ارتباط الصهيونية من لندن إلى واشنطن، وكان مؤتمر بلتمور تعبيراً عن ذلك. وبعد الحرب، عزل بن ـ غوريون وايزمن في المؤتمر الثاني والعشرين (١٩٤٦)، حيث لم ينتخب وايزمن رئيساً، وإنما جرى تفويض اللجنة التنفيذية تولي جميع الصلاحيات في مرحلة الصراع لإقامة إسرائيل (١٩٤٦ـ ١٩٤٨).

وما أن تمَّ إعلان قيام إسرائيل، حتى سارع بن ـ غوريون إلى تجريد المنظمة من صلاحياتها الرئيسية ـ الدفاع، الداخلية، الخارجية، المال، المواصلات، التجارة والصناعة وغيرها ـ وإيداعها أيدي حكومته الموقتة، التي استبعد منها صهيونيي الخارج. فردت المنظمة بطلب الفصل بينها وبين الحكومة. وقد حاولت المنظمة الحفاظ على بعض مواقعها، وتحقيق شيء من المساواة مع الحكومة، لكنها لم تفلح. وتصدَّر حملةَ المنظمة هذه ناحوم غولدمان، الذي اقترح أن تكون المنظمة «الممثل المخوَّل الوحيد للشعب اليهودي (خارج فلسطين) في عمله داخل إسرائيل.» وفي المقابل، تقدم بن ـ غوريون بمشروع قرار إلى الكنيست، يحدد دور المنظمة كممثل ليهود الخارج في الشؤون المتعلقة بمساعدة إسرائيل؛ لكن المشروع سُحب، واستبدل بـ «قانون وضع المنظمة الصهيونية/الوكالة اليهودية» (١٩٥٢)، ومن ثم بـ «الميثاق» (١٩٥٤)، اللذين وضعا المنظمة على سكة الخضوع المتدرج لإرادة حكومة إسرائيل.

لم يحقق بن ـ غوريون كل أهدافه، وتراجع تكتياً، لا لأنه عدَّل موقفه من

المنظمة ودورها، وإنما لأسباب موضوعية، أهمها: إن المشروع الصهيوني لم يُستكمل بقيام إسرائيل، وإنما اعتبر ذلك محطة أُولى، ورأى الكثيرون أهمية استمرار المنظمة في عملها في ترسيخ أركان إسرائيل؛ إن المعارضة لبن ـ غوريون جاءت أصلاً من صهيونيي الولايات المتحدة، التي أصبحت بمثابة «البلد الأم» لإسرائيل. وللحفاظ على هذه العلاقة المتميزة كان لا بد من التوصل إلى تفاهم بين حكومة إسرائيل والمنظمة، يرضي الأطراف جميعاً، ويخدم مصالحها. فعمد بن ـ غوريون إلى تحويل المنظمة إلى أداة طيعة في يد الحكومة، عبر الاعتراف المشروط بدور لها، في مقابل تقديم خدماتها المالية والسياسية إلى إسرائيل من دون شروط. وفي قانون المنظمة/ الوكالة، أصر بن ـ غوريون على تحديد أن إسرائيل هي «صنيعة الشعب اليهودي بأسره»، لا المنظمة الصهيونية بمفردها، وأن واجب إسرائيل والمنظمة هو العمل بين اليهود لتعزيز الهجرة إلى إسرائيل، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها. وبهذا أصبحت المنظمة أداة، أو هيئة، مفوضة من قِبل حكومة إسرائيل، وتخضع عملياً لإرادتها، سواء قانوناً أو فعلاً، بواقع وزن إسرائيل نفسها في هيئات المنظمة ذاتها.

ولاعتبارات متعددة، أهمها: حجم الجالية اليهودية في الولايات المتحدة وضخامة مواردها المالية، وتأثيرها السياسي، النابع من موقعها في «البلد الأم» أكثر من فعلها الذاتي، والدور الذي لعبته في الحفاظ على استمرار المنظمة في عملها، احتل الاتحاد الصهيوني الأميركي الموقع الثاني في المنظمة بعد إسرائيل. وهو يحظى بـ ٢٩٪ من عضوية المؤتمر (بحسب دستور المنظمة لسنة ١٩٦٠)، بينما تشكل الأحزاب الإسرائيلية ٣٨٪، وسائر الاتحادات في العالم ٣٣٪ (وهي تصل إلى نحو ٥٠ في مختلف الدول). ولأن نشاط المنظمة في إسرائيل محكوم بقوانين الأخيرة، وهو ضئيل نسبياً في معظم الدول الأُخرى قياساً بالنشاط على الساحة الأميركية، فإن الاتحاد الصهيوني الأميركي برز كحامل لواء الصهيونية خارج إسرائيل، وبالتالي أصبحت الساحة الأميركية بؤرة العمل الصهيوني. لكن الكلام على النشاط الصهيوني في الخارج حالياً يختلف عما كان عليه قبل قيام إسرائيل؛ فالعضوية في الاتحادات الصهيونية الإقليمية لم تعد ملزمة في شيء من الأهداف المعلنة للمنظمة على الصعيد الذاتي، وهي تنحصر في التعاطف مع إسرائيل، والتبرع المالي لمختلف صناديقها، والتأييد السياسي لها على الصعيد الدولي، والعمل الإعلامي لمصلحتها.

والاتحاد الصهيوني الأميركي هو المظلة التي تنضوي تحتها المنظمات الصهيونية على الساحة الأميركية. وقد أُسس سنة ١٩٧٠ للتنسيق بين تلك المنظمات، التي يبلغ عددها ١٦ منظمة، إضافة إلى الحركات الشبيبية التابعة لها (أنظر أعلاه ـ الاتحادات الإقليمية ـ الولايات المتحدة). وفي سنة ١٩٧٥، انضم إليه «الاتحاد العالمي لليهودية

الإصلاحية» (World Union for Progressive Judaism). كما أن جمعيات ومنظمات يهودية، لا تعلن صهيونيتها، تنسق نشاطها مع هذا الاتحاد، ومنها «اللجنة الأميركية اليهودية» (American Jewish Committee)، و«المؤتمر الأميركي اليهودي» (American Jewish Congress)، وكذلك منظمة «بني بريت» التي أُسست سنة ١٨٤٣، جمعيةً خيرية لمساعدة اليهود ومناهضة التمييز ضدهم، وهو ما أطلقت عليه مصطلح «اللاسامية»، والذي راج استعماله مؤخراً ضد كل من يعارض الصهيونية. وبالإضافة إلى مختلف صناديق الجباية، هناك «اللجنة الأميركية - الإسرائيلية للشؤون العامة» (American-Israel Public Affairs Committee-AIPAC)، المعروفة باسم «اللوبي الصهيوني»، والتي تعمل على صعيد المؤسسة الحاكمة في واشنطن (الكونغرس والحكومة)، كمجموعة ضغط، تحشد القوى اليهودية للعمل لمصلحة إسرائيل على الصعيد السياسي العام، وهو ما تفعله أيضاً «رابطة الصداقة الأميركية - الإسرائيلية» (American-Israel Friendship League).

المراجع

بالعربية

١ ـ شوفاني، الياس. «الموجز في تاريخ فلسطين السياسي». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.

٢ ـ المسيري، عبد الوهاب. «موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية». القاهرة، ١٩٧٤.

٣ ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ وزارة الدفاع الوطني اللبناني. «القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني». بيروت، ١٩٧٣.

٤ ـ «الموسوعة الفلسطينية»، القسم الأول (العام)، ٤ مجلدات. دمشق، ١٩٨٤.

٥ ـ «الموسوعة الفلسطينية»، القسم الثاني (الدراسات الخاصة)، ٦ مجلدات. بيروت، ١٩٩٠.

بالعبرية

ـ «الموسوعة العبرية» (القدس).

بالإنكليزية

1 - Roth, Cecil. (ed.). *Encyclopaedia Judaica*. New York, 1971.

2 - Wigoder, Geoffrey. (ed.). *New Encyclopaedia of Zionism and Israel*. New York, 1994.

الفصل الثاني عشر

يهود العالم

عبد الوهاب محمد المسيري

أولاً: يهود أم جماعات يهودية

أ) الشعب اليهودي

يتصور كثير من الدارسين أن كلمة «يهودي» دال له مدلول واضح ومحدد يشبه في وضوحه وتَحدُّدِهِ دالاً مثل «ألماني». فالألماني هو فرد ينتمي إلى الفرع النوردي من الجنس الأبيض من الناحية العرقية، وإلى الحضارة الغربية من الناحية الحضارية العامة، وإلى الثقافة الجرمانية من الناحية الإثنية. وهو يتحدث الألمانية، وينتمي إلى الشعب الألماني. والعناصر المشتركة بين أفراد هذا الشعب كثيرة ومهمة، ولذا فهي ذات مقدرة تفسيرية وتصنيفية تفوق بمراحل العناصر غير المشتركة بينهم (تعدد اللهجات ـ تنوع الألوان المحلية ـ انقسامهم إلى طبقات).

ويتحدث كثير من الدارسين عن اليهود وكأنهم كتلة واحدة متماسكة ومتجانسة فعلاً؛ ويتم التعبير عن هذا بكلمات، مثل كلمة «جوري» (Jewry) الإنكليزية التي تعني «اليهود باعتبارهم كلاً متماسكاً»، ويصبح افتراض الوحدة والتماسك والتجانس أقل كموناً وأكثر وضوحاً حينما يتحدث الباحث عن اليهود باعتبارهم «الشعب اليهودي» و«الأمة اليهودية»، وهو ما يعني أن اليهود ينتمون إلى تشكيل حضاري واحد، وأن لهم تاريخاً واحداً، ومصيراً واحداً، ومستقبلاً واحداً، وربما عرقاً واحداً وانتماء ثقافياً واحداً، وأن مصالحهم واحدة وتطلعاتهم واحدة، وأن العناصر المشتركة بين يهود العالم أكثر أهمية من العناصر غير المشتركة.

والسؤال الذي يطرح نفسه: إذا كان ثمة عناصر مشتركة بين يهود العالم، فما هي؟ وهل هذه العناصر المشتركة أكثر تفسيرية وأهمية من العناصر غير المشتركة؟

ب) التاريخ اليهودي

لنأخذ، على سبيل المثال، فكرة «التاريخ اليهودي» الذي هو مصطلح يفترض وجود تاريخ يهودي مستقل عن تاريخ جميع الشعوب والأمم، وهو مفهوم تتفرع عنه وتستند إليه جميع مفاهيم الاستقلال اليهودي الأُخرى. ومفهوم التاريخ اليهودي يفترض أن لهذا التاريخ مراحله التاريخية وفتراته المستقلة ومعدل تطوره الخاص، بل أيضاً قوانينه الخاصة. وهو تاريخ يضم اليهود أساساً، يتفاعلون داخله مع عناصر مقصورة عليهم من أهمها دينهم وبعض الأشكال الاجتماعية الفريدة. واستقلالية أي بناء تاريخي تعني

استقلالية بُناه الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك استقلالية البُنى الحضارية والرمزية المرتبطة به، وتجانسها النسبي في كل مرحلة من مراحله. كما أن هذا البناء التاريخي يضم جماعة من الناس لا وجود لها خارجه، ولا يمكن فهم سلوكها إلا في إطار تفاعلها معه. لكن من الثابت تاريخياً أن الجماعات اليهودية المنتشرة في أرجاء العالم كانت توجد في مجتمعات مختلفة تسودها أنماط إنتاجية وبُنى حضارية اختلفت باختلاف الزمان والمكان. فيهود اليمن في القرن التاسع عشر، كانوا يعيشون في مجتمع صحراوي قبلي عربي، أمّا يهود هولندا فكانوا في الفترة ذاتها يعيشون في مجتمع حضري رأسمالي غربي. ولكل هذا نجد أن سلوك اليهودي اليمني ورؤيته للكون تحكمهما إلى حد كبير عناصر البناء التاريخي العربي الذي يعيش فيه، تماماً كما تحكم سلوك يهود هولندا ورؤيتهم مكونات البناء التاريخي الغربي الهولندي.

والآن، إذا افترضنا وجود تاريخ يهودي فعلاً، فما هي أحداث هذا التاريخ؟ هل الثورة الصناعية، على سبيل المثال، هي من ضمن أحداث هذا التاريخ، أم أنها حدث ينتمي إلى التاريخ الغربي؟ في الواقع سنكتشف أن الثورة الصناعية حدث ضخم في التاريخ الغربي، ترك أعمق الأثر في يهود العالم الغربي، وأحدث انقلاباً في طرق حياتهم ورؤيتهم للكون في القرن التاسع عشر، أي بعد حدوث الانقلاب بفترة وجيزة. لكن هذا الانقلاب لم يحدث لهم باعتبارهم يهوداً وإنما باعتبارهم أقلية توجد داخل التشكيل الحضاري الغربي؛ إذ إننا سنجد أن هذا الانقلاب في طرق الحياة والرؤية قد حدث أيضاً لأعضاء الأغلبية ولأعضاء الأقليات الأُخرى الموجودة داخل المجتمعات الغربية. وفي الوقت ذاته، لم يتأثر يهود العالم العربي بالثورة الصناعية بالدرجة نفسها وفي الوقت نفسه لأن التشكيل الحضاري العربي كان بمنأى عنها في بداية الأمر. لكن بعد نحو قرن من الزمان، بدأ هذا التشكيل يتأثر هو الآخر بالثورة الصناعية، وبالتالي بدأ أثرها يمتد إلى معظم المجتمعات العربية بأغلبياتها وأقلياتها. أمّا يهود إثيوبيا، فلم يتأثروا إلا على نحو سطحي، لأن المناطق التي كانوا يعيشون فيها ظلت بمنأى عن هذه التحولات الكبرى، وبقيت ذات طابع قبلي حتى الوقت الحاضر. لذا، يمكن القول إن معدل تأثر اليهود بالثورة الصناعية مسألة مرتبطة بكونهم أعضاء في مجتمع ما، فإذا تأثر هذا المجتمع بالثورة الصناعية فإن أعضاء الجماعات اليهودية يتأثرون بها بالمقدار ذاته. ولذا، فالإطار المرجعي للدراسة لا يمكن أن يكون التاريخ اليهودي. ولو جعل الباحث هذا التاريخ مرجعيته لعجز عن تفسير كثير من عناصر عدم التجانس والتفاوت في هذا التاريخ، ولاضطر إلى ليّ عنق الحقائق ليفسر سبب تأثر يهود لندن بالثورة الصناعية فور حدوثها ولم يتأثر بها بعض يهود إثيوبيا حتى الآن!

ج) هوية يهودية وموروث يهودي

إذا كان من الصعب قبول مقولة «التاريخ اليهودي»، فإنه يصبح من الصعب بالتالي الحديث عن «الهوية اليهودية» أو عن «الشخصية اليهودية»؛ إذ إن من الواضح أن أعضاء الجماعات اليهودية هم جزء لا يتجزأ من التشكيلات الحضارية التي يعيشون في كنفها؛ يتفاعلون معها تأثيراً وتأثراً، شأنهم في هذا شأن أعضاء الأغلبيات والأقليات.

ولنأخذ على سبيل المثال الموروث الثقافي لأعضاء الجماعات اليهودية. إننا سنلاحظ مثلاً أن اللغات التي يتحدثون بها تختلف باختلاف المجتمع الذي ينتمون إليه؛ فهم يتحدثون الإنكليزية في البلاد التي تتحدث بها، والفرنسية في فرنسا، والجورجية في جورجيا.

وتشير المراجع الصهيونية إلى اللادينو (اللهجة التي كان السفارديم يتحدثون بها) واليديشية (اللهجة التي كان أشكناز شرق أوروبا يتحدثون بها) باعتبارهما تعبيراً عن الاستقلالية اليهودية. لكن من المعروف أن ظاهرة اللهجة المستقلة ليست مقصورة على اليهود، فكثير من أعضاء الأقليات ممن يضطلعون بوظيفة معينة (كالتجارة والربا) يبقون على لغتهم وسيلة للحديث. ولعل من أصدق الأمثلة لذلك الأرمن في الدولة العثمانية والصينيون في جنوب شرق آسيا، الذين يضطلعون بوظائف مالية محددة، فهؤلاء يتحدثون لغتهم الأصلية ويحتفظون بتماسكهم، لكن بزوال وظيفتهم يرحلون عن الوطن أو يندمجون فيه. وهذا ما حدث للادينو واليديشية؛ فالأولى انقرضت تماماً، أمّا الثانية فقد أصبحت لغة المسنين في بعض بقايا الجيوب اليهودية في شرق أوروبا، وهي في طريقها إلى الاختفاء.

ويقوم المؤلفون اليهود بوضع مؤلفاتهم بلغة أوطانهم، وحتى المؤلفات الدينية التي كانت تكتب بالأرامية أو العبرية، فإنها تكتب الآن بالإنكليزية أو الفرنسية أو الألمانية، أو بأية لغة يجيدها المؤلف من أعضاء الجماعات اليهودية. ولم يعد يكتب بالعبرية سوى المؤلفين الإسرائيليين.

وإذا تركنا اللغة (هذا الوعاء البالغ الأهمية) ونظرنا إلى الأدب والفنون التشكيلية، فسنجد أن التقاليد الأدبية والفنية التي يبدع المؤلفون والفنانون اليهود من خلالها هي تقاليد بلادهم. ولا يمكن فهم إبداعات هؤلاء الحضارية إلا بالرجوع إلى موروثات بلادهم الحضارية. ولو عاد الباحث إلى مفهوم الهوية اليهودية العامة والعالمية لضل سواء السبيل تماماً. وقل الشيء نفسه عن الأزياء والأطعمة والطرز المعمارية.

وحتى لو كان ثمة خاصية ما تفصل اليهود عن محيطهم الحضاري، فإن هذه الخاصية (مثل تكلُّم يهود شرق أوروبا باليديشية بعض الوقت) تظل مقصورة على أقلية

يهودية بعينها، ومرتبطة بملابسات تاريخية وأوضاع اجتماعية وفترة زمنية محددة. وبالتالي، فهي ليست خاصية يهودية عامة أو عالمية، وإنما هي خاصية تتسم جماعة يهودية ما بها، توجد داخل زمان ومكان محددين، وهي في هذه الحالة الجماعة اليهودية في شرق أوروبا من القرن السادس عشر حتى منتصف القرن العشرين. وهي أيضاً خاصية لا تربط بين هذه الجماعة اليهودية وغيرها من الجماعات، بل بالعكس، إنها تزيدها فرقة وتنوعاً. فاليهود خارج هذا الزمان وهذا المكان لا يتحدثون اليديشية، وبعضهم يرفضها. وقد نشب صراع بين دعاة اليديشية من أنصار قومية الدياسبورا ودعاة العبرية من الصهاينة، كما هاجم مثقفو حركة الاستنارة في ألمانيا اليديشية باعتبارها ألمانية مشوهة ولغة الغش التجاري والتخلف الحضاري! وقد اختفت اليديشية، بينما استمر يهود شرق أوروبا في الوجود، يتحدثون لغات أوطانهم: الروسية، البولندية، الأوكرانية، الألمانية.

د) سفارديم وأشكناز
ويهود العالم الإسلامي

يمكن تصنيف الجماعات اليهودية المتنوعة على عدة أسس، كلها ذات مقدرة تفسيرية وتصنيفية جزئية. وهذا يعود إلى إشكالين أساسيين كامنين في الشرع والموروث الديني اليهوديين؛ فاليهودي يُعرّف بأنه من ولِد لأم يهودية أو تهوَّد بحسب الشريعة. وهو ما يعني أن هناك أساساً عقائدياً (التهوّد والإيمان باليهودية) وأساساً عرقياً (لأم يهودية)، أي أن الانتماء إلى اليهودية يمكن أن يتم على أساس أي من المنطلقين. كما أن اليهودي الملحد يظل يهودياً على الرغم من إلحاده (وهذا أمر ينفرد الشرع اليهودي به دون الإسلام أو المسيحية).

ويمكن تصنيف أعضاء الجماعات اليهودية، على أساس عرقي أو إثني، إلى مجموعات كبرى ثلاث:

(١) السفارديم:

هم اليهود الذين كانوا يتحدثون اللادينو، وهم نسل أولئك اليهود الذين عاشوا في شبه جزيرة أيبيريا أصلاً. وحينما طُرد أعضاء الجماعة اليهودية منها اتجهوا إلى الدولة العثمانية واليونان وشمال إفريقيا. وكان قطاعات من يهود المارانو المتخفين (الذين أظهروا الكاثوليكية وأبطنوا اليهودية هرباً من محاكم التفتيش) تلحق بهم وتشهر يهوديتها فتصبح من السفارديم. وكان بين السفارد نخبة تمتلك مهارات إدارية، كما كانت تمتلك رأس مال كبيراً يؤهلها للاضطلاع بدور التجارة الدولية. وفعلاً، كوّن السفارد شبكة

تجارية دولية فقاموا، بالتالي، بدور أساسي في تطوير الرأسمالية الغربية. ولهم طريقتهم الخاصة في الصلاة والطقوس الدينية، ولذا يمكن الإشارة إلى النهج السفاردي في العبادة، كما أن عبريتهم تختلف عن عبرية الأشكناز. وكان السفارد أكثر اندماجاً في محيطهم الحضاري وأكثر استيعاباً للحضارة العربية ثم الحضارة الغربية. وظهر في صفوفهم الفيلسوف اسبينوزا ورئيس الوزراء ديزرائيلي. وثمة عداء متأصل بين السفارد والأشكناز؛ فالسفارد كانوا أرستقراطية اليهود، وكان استقرار الأشكناز في أماكن تجمعهم يسبب لهم الحرج، وكانوا لا يتعبدون معهم ولا يتزوجون منهم، وكانوا يحاولون الاحتفاظ بمسافة بينهم، وقد انقلب الوضع رأساً على عقب بعد أن تحولوا إلى أقلية وحقق الأشكناز بروزاً في الحضارة الغربية، وبعد إعلان دولة إسرائيل.

(٢) يهود الشرق والعالم الإسلامي:

يشار إلى يهود الشرق والعالم الإسلامي بأنهم «سفارد» أيضاً، وهذه تسمية مغلوط فيها، ويعود هذا إلى أن كثيراً منهم يتبع النهج السفاردي في العبادة، لكن هذا لا يجعلهم من السفارد؛ فتجربتهم الدينية والثقافية والتاريخية مختلفة تماماً. وينقسم يهود العالم الإسلامي إلى عدة أقسام، أهمها يهود البلاد العربية أو اليهود المستعربة الذين استوعبوا التراث العربي وأصبحوا جزءاً لا يتجزأ منه.

غير أن هناك جماعات صغيرة أُخرى، مثل اليهود الأكراد وبقايا السامريين ويهود جبال الأطلس من البربر ويهود إيران، وغيرهم. ويتميز كل فريق بأنه مستوعب في إطاره الحضاري للمجتمع الذي يعيش في كنفه فيتحدث لغة، بل أيضاً لهجة المجتمع الذي يعيش فيه، ويتعامل مع العالم من خلال أنساقه الثقافية والرمزية. وهناك أحياناً سمات دينية فريدة لأعضاء هذه الجماعات الصغيرة، تعزلها عن التيار الرئيسي لليهودية، إذ إن المكون الإثني كثيراً ما يؤثر في المكون الديني.

(٣) الأشكناز:

هم أساساً يهود شرق أوروبا (روسيا/بولندا) الذين يتحدثون اليديشية (وهي ألمانية العصور الوسطى بعد أن دخل عليها بعض المفردات السلافية والعبرية، وتكتب بحروف عبرية). ويعود أصلهم إلى ألمانيا (أشكناز بالعبرية). ومع أن أغلبية الأشكناز كانت تتحدث اليديشية، فقد كان هناك أشكناز يتحدثون اللغات الأوروبية الأُخرى.
وحينما كان المهاجرون الأشكناز يغادرون بولندا إلى بلاد مثل هولندا وإنكلترا ثم الولايات المتحدة، كانت المجتمعات المضيفة (بما في ذلك أعضاء الجماعة اليهودية فيها) تعتبرهم متخلفين؛ فقد كانوا يعملون كصغار مرابين وباعة متجولين، وكانوا يحضرون معهم بعض الأمراض الاجتماعية، كالغش التجاري والدعارة. وكانوا يظهرون

عزوفاً عن الاندماج، ولا سيما أن أزياءهم وطريقة قص شعرهم مختلفة، فكانت تميزهم وتعزلهم عن محيطهم الحضاري الجديد. وصيغ الدين اليهودي التي يعرفونها تختلف عن الصيغ التي يعرفها السفارد.

ولذا، يمكن الحديث أيضاً عن النهج الأشكنازي في العبادة. والمسألة اليهودية كانت أساساً مسألة يهود شرق أوروبا من الأشكناز. وقد ظهرت جميع الحركات الفكرية اليهودية الحديثة في صفوفهم أيضاً: حركة الاستنارة اليهودية ـ اليهودية الإصلاحية ـ اليهودية المحافظة ـ قومية الدياسبورا ـ البوند، وأخيراً الصهيونية التي بدأت كحركة أشكنازية تهدف إلى تأسيس دولة أشكنازية، لكن يهود الشرق والعالم الإسلامي وبقايا السفارد اكتسحوها.

هـ) إصلاحيون ومحافظون وأرثوذكس وطوائف وعبادات أُخرى

أمّا من الناحية الدينية، فيمكن تقسيم يهود العالم إلى قسمين أساسين:

(١) يهود إثنيون، وهؤلاء فقدوا كل علاقتهم بالعقيدة اليهودية والموروث الديني، وهم يرون أن يهوديتهم تكمن في إثنيتهم، أي في أسلوب حياتهم وموروثهم الثقافي. ويمكن القول إن أكثر من نصف يهود أميركا يهود بهذا المعنى، أمّا في الاتحاد السوفياتي (سابقاً)، فإن عددهم يزيد عن ذلك كثيراً. ويشار إلى هذا الفريق بأنه اليهود الملحدون أو العلمانيون.

(٢) يهود يؤمنون بصيغة ما من صيغ العقيدة اليهودية، وهؤلاء ينقسمون إلى عدة أقسام:

(أ) اليهودية الأرثوذكسية: هي وارثة اليهودية الحاخامية أو المعيارية أو التلمودية. وهي الصيغة اليهودية التي سادت بين الجماعات اليهودية الأساسية في الغرب منذ العصور الوسطى حتى نهاية القرن التاسع عشر. ويؤمن اليهود الأرثوذكس بأن التوراة مرسلة من الإله، وبأن كل ما جاء فيها ملزم. ولذا، فهم يرون ضرورة أن يلتزم اليهودي تنفيذ الوصايا والنواهي (المتسفوت)، وضرورة إقامة الشعائر كافة، بما في ذلك شعيرة السبت والطعام الشرعي.

(ب) اليهودية الإصلاحية: هي أول المذاهب اليهودية التي تحدت اليهودية الحاخامية وظهرت في ألمانيا (مهد الإصلاح الديني المسيحي)، وتعد

ترجمة لفكر عصر الاستنارة. وهي تحاول أن تعبر عن العصر الحديث، فتحكّم العقل في كل شيء، وتحاول أن تفصل المكون الديني عن المكون العرقي أو القومي في العقيدة اليهودية بحيث يصبح المكون الديني وحده ملزماً، ويسقط أي تفسير قومي لأفكار مثل «العودة» و«النفي»، و«العصر المشيحاني» (نسبة إلى المشيح أو المخلص اليهودي)، بحيث تصبح كلها أفكار تعبر عن تطلع ديني يتحقق في آخر الأيام، أو بالتدريج عبر التاريخ. وهذا كله يهدف إلى تعميق ولاء اليهودي للوطن الذي يعيش فيه ودمجه في محيطه الحضاري بحيث يتحول إلى مواطن في الشارع ويهودي في منزله.

(ج) اليهودية المحافظة: هي مجموعة من التيارات الفكرية تصدر عن الإيمان بأن العقيدة اليهودية تعبير عن روح الشعب اليهودي الثابتة (لا روح العصر المتغيرة)، وبأن هذه العقيدة تطورت عبر التاريخ وأخذت أشكالاً مختلفة، وبأنها من ثم قادرة على التكيف مع اللحظة التاريخية. فاليهودية ليست مجموعة عقائد ثابتة وإنما هي تراث آخذ في التطور التاريخي الدائم. لكن أي تغيير يدخل على هذه العقائد لا بد من أن يكون نابعاً من صميمها معبراً عن روح الشعب اليهودي وهويته. ويمكن القول إن اليهودية المحافظة ترى الدين اليهودي باعتباره، في واقع الأمر، الفولكلور اليهودي، أو الروح القومية اليهودية. وهي في هذا قريبة للغاية من الرؤية الصهيونية لليهودية، على الرغم من أن ما يهيمن على المؤسسة الدينية في إسرائيل هي اليهودية الأرثوذكسية.

ولا تؤمن اليهودية الإصلاحية أو المحافظة بأن الكتاب المقدس مرسل من الإله، وإنما هو مجموعة من الأقوال الحكيمة والأساطير الشعبية التي ألهم الخالق بعض الأنبياء بها لكنه لم يوح إليهم بها، ومن ثم، فمن حق المخلوق أن يتصرف بحسب ما يمليه العقل أو العصر عليه، فيغير ويبدل في الشعائر، بل يسقطها تماماً في بعض الأحيان. ولذا، فإن الإصلاحيين والمحافظين لا يلتزمون الوصايا والنواهي، ولا يقيمون شعائر السبت أو الطعام الشرعي إلا على نحو جزئي، من قبيل الحفاظ على الفولكلور. وقد أباحت اليهودية الإصلاحية والمحافظة ترسيم النساء حاخامات، كما أباحت الشذوذ الجنسي بين الذكور والإناث، بل ويُرسّم الآن الشواذ والسحاقيات حاخامين. والأغلبية الساحقة من يهود العالم الغربي إثنية أو محافظة وإصلاحية، ولا يشكل الأرثوذكس سوى أقلية لا تزيد عن ٥٪. ويلاحظ إقبال أعضاء الجماعات اليهودية على العبادات الجديدة، مثل البهائية والماسونية وما يسمى ديانات العالم الجديد (الإيمان بأن للهرم شكلاً ذا قوة

سحرية خارقة، على سبيل المثال).

و) أميركيون وفَلاَشا

غير أن ثمة إلى جانب هذه التقسيمات الأساسية جماعات هامشية لا حصر لها. وقد أشرنا إلى السامريين الذين لا يؤمنون بالتلمود ولا بمعظم كتب العهد القديم، وإنما يؤمنون بأسفار موسى الخمسة أساساً بنسختها المختلفة عن تلك المتداولة بين اليهود كافة، ومركزهم هو جبل جرزيم في نابلس، لا جبل صهيون، وهم لا يؤمنون بمجيء المشيح. وهناك أيضاً القراؤون الذين تمردوا على التلمود (بتأثير الفكر المعتزلي الإسلامي)، وزلزلوا اليهودية الحاخامية من جذورها، لكن لم يبق منهم سوى بضعة آلاف في كاليفورنيا وبعض مناطق روسيا وإسرائيل. وهناك بقايا يهود كايفنغ في الصين، يعبدون يهوه الذي يسمونه تين (السماء)، ويتعبدون في معبدين يهوديين، أحدهما لعبادة الإله والآخر لعبادة الأسلاف. وهم لا يعرفون لا التلمود ولا التوراة، وملامحهم صينية تماماً. ويمكن أن نشير إلى يهوديتهم بأنها يهودية كونفوشيوسية (تماماً مثلما نجد أن يهودية بني إسرائيل في الهند يهودية هندوكية). وهناك عشرات من الجماعات والطوائف والفرق اليهودية الأخرى الهامشية.

لكن بدلاً من الدخول في تفصيلات لا حصر لها، يمكن أن نقارن بين عيّنتين: إحداهما مركزية وتضم يهود الولايات المتحدة الذين يشكلون أكبر تجمع يهودي في العالم، والأخرى هامشية وتضم الفَلاَشا الذين يشكلون تجمعاً صغيراً هامشياً ومنعزلاً.

ينتمي يهود الولايات المتحدة في الدرجة الأولى، إلى الجنس الأبيض، وأغلبيتهم الساحقة من أصل أشكنازي (ألماني أو روسي/ بولندي). وتوجد قلة من السفارد، والقرائين، والكرمشاكي (وهم ينتمون إلى جماعة يهودية صغيرة من شبه جزيرة القرم، يتحدث أعضاؤها بالتركية، ويبدو أنهم من بقايا يهود الخزر). وهناك أيضاً بعض الأميركيين السود الذين يُدعون «العبرانيين السود»؛ وهؤلاء يؤمنون بعقيدة شبه يهودية تتحدث عن مؤامرة الإنسان الأبيض لفصل آسيا عن إفريقيا عن طريق شق قناة السويس، ويدّعون أنهم هم العبرانيون الحقيقيون، ومن ثم يرون أنهم هم وحدهم أصحاب الحق في استرداد إسرائيل والاستيطان فيها وحكمها. وتوجد جماعة منهم في شيكاغو هاجرت أعداد منها إلى إسرائيل، حيث استقروا في جوار ديمونا وفي أماكن أخرى. وهؤلاء لا تعترف إسرائيل والمؤسسات الحاخامية بهم في طبيعة الحال، ولذا، فهم يشكّلون أقلية منبوذة داخل كل من الدولة الصهيونية والجماعة اليهودية في الولايات المتحدة.

أمّا الفَلاَشا، فهم من يهود إثيوبيا، وملامحهم لا تختلف من قريب أو بعيد عن

ملامح بعض قبائل أو أقوام إثيوبيا. وإذا كان هناك بينهم من تنويعات، فهي تنويعات تشبه في بعض الوجوه التنويعات الموجودة في مجتمعهم. وهناك جماعة الفَلاَشا موراه، وهي جماعة مسيحية شبه يهودية منبوذة من الفَلاَشا كانت قد تنصّرت منذ ما يقرب قرنين من الزمان.

ومن الناحية الدينية، ينقسم يهود الولايات المتحدة إلى قسمين أساسيين: يهود إثنيون لا أدريون، ويهود متدينون، وهؤلاء ينقسمون بدورهم إلى إصلاحيين ومحافظين وتجديديين وأرثوذكس (ويوجد بعض الفرق الأُخرى شبه الدينية من أتباع العبادات الجديدة). واليهود الدينيون في الولايات المتحدة يتعبدون في المعبد اليهودي (السيناغوج)، ويرئسهم حاخام، ولا يقيمون معظم الشعائر، ولا يكترثون بالطعام الشرعي أو بشعائر السبت والطهارة والنجاسة.

أمّا الفَلاَشا، فهم أساساً خارج نطاق اليهودية الحاخامية، ولا يعرفون التلمود. ويختلف بعض شعائرهم عن شعائر اليهودية الحاخامية؛ فشعائر الطهارة والنجاسة عندهم مركبة وشاملة، ومع هذا، فهم يقيمون شعائرهم كلها (وقد صُدموا حينما هاجروا إلى إسرائيل بسبب انصراف أعضاء الدولة اليهودية عن الشعائر اليهودية). ويرئس يهودَ الفَلاَشا قساوسة (يقال لهم قسيم)، وهم يعرفون نظام الرهبنة، إذ فيهم رهبان وراهبات، ويصلون في معبد يهودي يسمى المسجد، ويخلعون نعالهم قبل دخوله!

ومن ناحية اللغة، فإن يهود الولايات المتحدة يتحدثون بالإنكليزية، ويعرف بعض علمائهم العبرية والأرامية. كما توجد العبرية في بعض كتب الصلوات. أمّا يهود الفَلاَشا، فهم يتحدثون بالأمهرية (ويتحدث بعضهم بالتيغرينية)، ويتعبدون بالجعيزية، لغة الكنيسة القبطية الإثيوبية، ويضم كتابهم المقدس بعض نصوص العهد الجديد.

ولكل جماعة يهودية خطابها الحضاري وفولكلورها الذي ينبع، في حالة يهود أميركا، من محيطهم الحضاري الحالي (الأميركي)، أو من محيطهم الحضاري السابق (روسيا ـ بولندا ـ ألمانيا ـ إنكلترا). أمّا في حالة يهود الفَلاَشا، فهو ينبع كله من محيطهم الحضاري الإثيوبي الإفريقي. وفي حين أن اليهودي الأميركي يرتدي البنطال «الجينز» ويأكل «الهامبرغر» ويرقص الديسكو ويعيش في منزل عصري، وقد يطعّم حديثه ببعض الكلمات اليديشية، ويتحدث بعض الحسيديين منهم باليديشية كما يحتفظ بعضهم بالأزياء التي كانوا يرتدونها في شرق أوروبا، فإن يهودي الفَلاَشا يرتدي شالاً لا يختلف عما يرتديه من حوله من أبناء إثيوبيا، وهو يأكل طعامهم، ويرقص الرقصات المعروفة في منطقته، ويعيش في كوخ مغطى بالحطب لا يختلف من قريب أو بعيد عن الأكواخ المجاورة. والوضع الاجتماعي ليهود أميركا (نسبة الطلاق ـ الوظائف ـ المهن) ورؤيتهم للكون مختلفان تماماً عن وضع الفَلاَشا ورؤيتهم. ولهذا كله، فبينما كانت

الدولة الصهيونية تتلهف لهجرة يهود الولايات المتحدة إليها، فإنها كانت ترفض هجرة الفَلاَشا حتى سنة ١٩٧٣. ولئن كانت الدولة الصهيونية تشجع هجرتهم الآن، فليس ذلك بسبب أي تغيير طرأ على هويتهم وإنما بسبب تغييرات طرأت على سياسة الدولة الصهيونية، بل أيضاً على هويتها ومدى حاجتها إلى العنصر البشري، بل إن الدولة الصهيونية بدأت ترحب بالفَلاَشا موراه، مع أن هؤلاء لا يمكن اعتبارهم يهوداً مهما يتم من تطويع للكلمات قسراً.

ز) جماعات يهودية

يمكن القول إن الاختلافات بين يهود الولايات المتحدة ويهود الفَلاَشا هي حقاً اختلافات جذرية في جميع المجالات. لكن قد يقال إن مثل هذه الاختلافات العميقة موجود عادة بين المركز والأطراف في أي تشكيل حضاري أو نسق ديني؛ فالجماعات المسيحية المتطرفة (المورمون مثلاً) مختلفة جوهرياً عن الأشكال المركزية للمسيحية، والقول نفسه ينطبق على الإسلام. وفي هذا بعض الصدق. بيد أن وضع اليهود واليهودية يظل فريداً إلى حد كبير؛ فالمركز في اليهودية اختفى منذ أمد طويل، الأمر الذي سمح بتطور الأطراف على نحو مستقل تماماً عن المركز، أي مركز، وأصبح للأطراف شرعية لا تقل عن شرعية ما يسمى التيار الأساسي في اليهودية. وحتى قبل أن يختفي المركز، كان النسق الديني اليهودي يحوي تناقضات عميقة كثيرة، وعدد كبير من المفاهيم الدينية لم يستقر؛ فالسنهدرين (أعلى سلطة دينية يهودية في القرن الأول الميلادي) كان يضم الصدوقيين الذين كانوا يؤمنون بيهودية وثنية هرمية صارمة لا بعث فيها ولا إيمان، وإنما عقيدة جافة جامدة تدور حول القرابين والشعائر المنضبطة والمرتبطة بالأرض تماماً. لكن السنهدرين كان في الوقت ذاته يضم الفريسيين الذين كانوا يؤمنون بالبعث وبضرورة الإيمان باليوم الآخر (ولذا كانوا يقومون بالتبشير باليهودية، وهو الأمر الذي لا تعرفه اليهودية). وعلى الرغم من الاختلافات العميقة، كان الصدوقيون والفريسيون يجلسون جنباً إلى جنب في السنهدرين، ويمارسون نشاطهم الديني. ولا يمكن تفسير هذا الوضع إلا بعدم تبلور النسق الديني اليهودي قبل تحطيم الهيكل وسقوط المركز. يضاف إلى هذا ما يمكن تسميته التعريف الثنائي لليهودي على أساس عقدي وعلى أساس عرقي. وذلك كله سمح بظهور ما يمكن تسميته الخاصية الجيولوجية لكل من العقيدة اليهودية والهوية اليهودية (أو العقائد والهويات اليهودية إن أردنا توخي الدقة)، وهي أن هذه العقائد والهويات تأخذ شكل تركيب جيولوجي مكون من طبقات مختلفة، مستقلة ومتراكمة أو

متجاورة، لكنها غير ملتحمة أو متفاعلة، كما أنها لا تخضع لأية معيارية مركزية. ومع هذا، فإن هذه العقائد كافة سميت «يهودية»، وسمي كل هؤلاء «يهوداً»، وهو أمر كان مقبولاً أو يمكن تجاهله من قبل. لكن مع ظهور الدولة الصهيونية وبداية المواجهة بين هذه العقائد وتلك الهويات، تفجر السؤال الذي لا يزال يبحث عن إجابة: من هو اليهودي؟

لهذا كله، نجد أن مصطلح «يهودي» مصطلح عام للغاية، ومقدرته التفسيرية والتصنيفية ضعيفة إن لم تكن منعدمة بسبب عموميته وإطلاقه، ولذا، فإننا نفضل استخدام مصطلح «جماعات يهودية»، ونحرص على استخدامه قدر استطاعتنا (إلا إذا تطلب السياق غير ذلك)؛ فهو مصطلح يعزل هذه الجماعات اليهودية عن غيرها من الجماعات باستخدام كلمة «يهودية»، لكنه يؤكد في الوقت ذاته عدم تجانسها باستخدام كلمة «جماعات».

ثانياً: تعداد اليهود وتوزيعهم

أ) الدياسبورا الدائمة

يقال إن عدد العبرانيين القدامى قبل التهجير إلى بابل كان يبلغ نحو ١,٨٠٠,٠٠٠ شخص، وإن ذلك العدد تناقص بعد التهجير. وحينما سمح قورش ليهود بابل وآشور بالعودة، فإنه لم يعد منهم سوى أعداد صغيرة (اندمج يهود بابل في محيطهم الحضاري وانصهر يهود آشور). وعلى هذا، تزايد عدد اليهود بعد ذلك ليصل إلى ثمانية ملايين يهودي في القرن الأول قبل الميلاد، وهذه كلها تقديرات تخمينية؛ إذ يذهب تقدير آخر إلى أن عددهم كان لا يزيد عن خمسة ملايين. لكن مهما يكن الأمر، فإن المؤرخين كافة يجمعون على أن عدد اليهود في فلسطين كان لا يشكل سوى ثلث عدد يهود العالم، وذلك قبل أن يهدم تيتوس الهيكل؛ أي أن الفكرة القائلة إن اليهود مرتبطون ارتباطاً أزلياً بصهيون (فلسطين) وإنهم لا يتركونها إلا قسراً هي فكرة تتنافى مع واقع التاريخ. فالدياسبورا، أو الشتات اليهودي، مسألة طوعية، وليست مرتبطة بعملية إكراه خارجية. وحالة الدياسبورا حالة دائمة بغض النظر عما كان يحدث في فلسطين. بل إنه حينما يتجه بعض أعضاء الجماعات اليهودية إلى فلسطين للاستقرار فيها، فإن ذلك ينبع من حركيات لا علاقة لها بصهيون. وعلى كلٍ، ها هي الدولة الصهيونية قد فتحت بواباتها داعية يهود العالم إلى المجيء إليها؛ فهي تعاني أزمة سكانية، غير أن يهود العالم لا يأتون إلا قسراً (كما حدث مع اليهود السوفيات)؛ إذ إن الأغلبية الساحقة تفضل البقاء في، أو التوجه إلى الولايات المتحدة (بابل الحديثة)، التي يشار إليها باليديشية

بأنها «غولدن مدينا»، أي البلدة الذهبية ـ أرض الميعاد الاستهلاكية التي تفوق في جاذبيتها أرض الميعاد الصهيونية.

ب) الانعزالية اليهودية

أشرنا إلى اندماج يهود بابل وانصهار يهود آشور، ويمكن أن نشير إلى تأغرق يهود الإسكندرية ونسيانهم لغتهم في الدولة البطلمية، ولذا كان لا بد من ترجمة العهد القديم إلى اليونانية. وأشرنا أيضاً إلى أن عدد اليهود في بداية العصر المسيحي كان قد وصل إلى عدة ملايين. لكن يلاحظ أنه مع بداية العصور الوسطى في الغرب، كان عدد أعضاء الجماعات اليهودية يتراوح بين مليون واحد ومليونين (تركز أغلبهم في العالم الإسلامي). وقد ظل عددهم من دون تغيير ملحوظ حتى القرن الخامس عشر الميلادي. ولنا أن نلاحظ انخفاض عدد اليهود إلى الخمس، على الرغم من عدم حدوث هجمات أو عمليات إبادة ضخمة ضدهم أو انتشار أوبئة. ولذا، لا يمكن تفسير هذا الانخفاض إلا بأن عملية الاندماج والانصهار والذوبان كانت مستمرة على قدم وساق، أي أن فكرة الانعزالية اليهودية ومقدرة اليهود على مقاومة الاندماج هما مجرد أسطورة تتنافى مع الحقائق التاريخية؛ فأعضاء الجماعات اليهودية، شأنهم شأن جميع الأقليات والجماعات الأُخرى، خاضعين لحركيات إنسانية عامة يؤدي بعضها إلى العزل والعزلة، ويؤدي بعضها الآخر إلى الاندماج والانصهار.

ج) ظهور يهود بولندا/ روسيا وتزايد عددهم

كان اليهود، كما أسلفنا، مركزين في العالم الإسلامي، وأغلبيتهم من السفارد، ولم يكن الأشكناز سوى أقلية. لكن الصورة تغيرت في القرن الخامس عشر، إذ كان عدد أعضاء الجماعة اليهودية في بولندا يبلغ ١٠ ـ ١٥ ألفاً وارتفع إلى ١٥٠ ألفاً في فترة ١٥٠٠ ـ ١٦٤٨. وبذا أصبحوا أكبر تجمع يهودي في العالم (بعد تصفية الجيب اليهودي في شبه جزيرة أيبيريا). واستمرت الزيادة حتى بلغ عدد يهود العالم في أواخر القرن السابع عشر نحو مليونين ونصف مليون، كانت أغلبيتهم العظمى (١,٧٥ مليون) في أوروبا، منها ١,٢ مليون في بولندا وحدها. أي إن يهود أوروبا أصبحوا يهود بولندا. ويفسر آرثر كوستلر هذه الزيادة على أساس ما يسميه الشتات الخزري، أي هجرة أعداد كبيرة من يهود الخزر بعد سقوط مملكتهم واستقرارهم في بولندا. وهذا كله إنما يسدد ضربات إلى فكرة نقاء اليهود العرقي والحضاري.

وتستمر الزيادة المطردة في عدد الأشكناز بينما يبقى عدد السفارد ويهود الشرق على ما هو عليه. وقد تمتع الأشكناز بطفرة سكانية لم ير أعضاء الجماعات اليهودية مثيلاً لها عبر التاريخ الإنساني؛ فزاد العدد إلى ٦ ملايين شخص سنة ١٨٦٠، وإلى ١٠,٥٠٠,٠٠٠ شخص سنة ١٩٠٠، وإلى ١٦,٥٠٠,٠٠٠ شخص سنة ١٩٣٩، والأغلبية الساحقة (٩٠,٩٪) من الأشكناز، الذين تمركز معظمهم في روسيا وبولندا، وقلة صغيرة من السفارد والشرقيين (٩,١٪). أي إن عدد يهود الأشكناز ارتفع عشرة أضعاف من سنة ١٨٠٠ (١,٥٠٠,٠٠٠) إلى سنة ١٩٣٩ (١٥,٠٠٠,٠٠٠). وقد كان هذا أحد الأسباب التي أدت إلى ظهور المسألة اليهودية ثم الحركة الصهيونية ذاتها، باعتبارها الحركة التي ستنقل الفائض البشري اليهودي إلى موقع استيطاني خارج أوروبا. ويجب الإشارة إلى أن زيادة تعداد أعضاء الجماعات اليهودية في الغرب لم يكن ظاهرة يهودية خاصة، وإنما ظاهرة غربية عامة؛ فقد ارتفع عدد سكان أوروبا في فترة ١٨١٥ ـ ١٩١٤ من ١٩٠ مليوناً إلى ٤٠٠ مليون. وتعود الزيادة في أوروبا بصورة عامة إلى زيادة نسبة المواليد وقلة الوفيات، وذلك بسبب الثورة الصناعية وما صاحبها من تحسين للأوضاع الصحية والطبية.

ومع هذا، يلاحظ أن نسبة زيادة أعضاء الجماعات اليهودية كانت أعلى من النسبة العامة في أوروبا. ولعل هذا يعود إلى أن أعضاء الجماعات اليهودية تأثروا بالأسباب العامة التي أدت إلى زيادة تعداد سكان أوروبا نتيجة وجود ظروف خاصة بالجماعات اليهودية مقصورة عليها، من بينها ارتفاع دخولهم نسبياً. وقد انعكس هذا على مستوى التغذية الذي أدى إلى تناقص الأمراض المرتبطة بالفقر وسوء التغذية. كما أن الأُسرة اليهودية كانت تتمتع آنذاك بدرجة عالية من التماسك الناجم عن التمسك بالقيم الدينية والتقليدية. ويضاف إلى ذلك أن زواج اليهود في سن مبكرة قد ساهم في هذه العملية. ومما يلاحظ كذلك أنه في فترة ١٨٠٠ ـ ١٩١٤ لم تقع حروب في الأماكن التي يوجد فيها أغلبية يهود العالم (فحتى معارك نابليون وقعت بعيداً عن مراكز التجمع اليهودي). وعلاوة على هذا، كان كثير من الدول لا يجنّد اليهود، وبالتالي فإن اليهود لم يشتركوا في المعارك ولم يكابدوا فيها خسائر في الأرواح.

د) موت الشعب اليهودي

استمر عدد اليهود في التزايد بعد الحرب العالمية الأولى، لكن العوامل التي أدت إلى هذا التزايد كانت قد اختفت تماما، وبدأت الظاهرة التي تسمى في علم الاجتماع الغربي ظاهرة موت الشعب اليهودي، وهي عبارة وضعها عالم الاجتماع الفرنسي

(اليهودي) جورج فريدمان، وتشير إلى ظاهرة تناقص أعضاء الجماعات اليهودية في العالم إلى درجة اختفاء بعض هذه الجماعات وتحول الباقي منها إلى جماعات صغيرة (لا أهمية لها من الناحية الإحصائية). فيلاحظ مثلاً أن المناطق التي كانت أغلبية اليهود تقطنها أصبحت مسرحاً لكثير من العمليات العسكرية. كما بدأ تجنيد اليهود في القوات المسلحة، وبدأت أعداد كبيرة منهم الهجرة، والعناصر المهاجرة تحجم، إلى حد ما، عن الإنجاب. وثمة عناصر أخرى أصبحت من ثوابت ديموغرافية الجماعات اليهودية في العالم الغربي (حيث أغلبية يهود العالم)، وهي عناصر تؤدي إمّا إلى اختفاء اليهود تماماً وإمّا إلى انخفاض نسبة المواليد. ويمكن أن نورد الأسباب التالية التي تؤدي إلى تناقص أعداد اليهود فعلاً (من دون حدوث مذابح أو انتشار أوبئة):

أ ـ تزايد معدلات الاندماج؛ فكثير من اليهود الذين يندمجون يخفي هويته اليهودية وانتماءه اليهودي ويسجل نفسه بوصفه غير يهودي. ويبلغ عدد اليهود الذين أخفوا هويتهم في الاتحاد السوفياتي مليوناً ونصف مليون تقريباً. كما يوجد الألوف من اليهود الذين هاجروا إلى أميركا اللاتينية بشهادات تعميد أصدرها الفاتيكان لهم في أثناء الإرهاب النازي، وقد آثروا أن يحتفظوا بهويتهم الجديدة.

ب ـ يلاحظ أن هناك أعداداً لا بأس فيها من أعضاء الجماعات اليهودية تتنصّر أو تنخرط في سلك العبادات الجديدة، ومن ثم تسقط عن نفسها تسمية «يهودي».

ج ـ من أهم أسباب اختفاء اليهود الزواج المختلط إلى درجة لم يشهدها يهود العالم من قبل. وقد بلغت معدلات الزواج المختلط في الولايات المتحدة ما يزيد على ٥٠٪، وبلغت في الاتحاد السوفياتي أحياناً ٨٠٪، وذلك في الأماكن التي تقطنها أقليات يهودية صغيرة بعيدة عن مراكز التجمعات اليهودية الكبرى. وفي كثير من الأحيان يُسقط الزوج اليهودي في الزيجة المختلطة هويته حتى لا يسبب الحرج لزوجه. ولا يعوض عدد المتهودين، من أجل الزواج، من عدد المتنصرين للسبب نفسه. ويلاحظ أنه بتأثير حركة التمركز حول الأنثى، بدأت الأنثى اليهودية، التي كانت تُعد في الماضي العمود الفقري للهويات اليهودية تندمج في المجتمع الذي تعيش في كنفه بمعدلات تقترب من معدلات الذكور، وهي تُقبل الآن على الزواج المختلط بعد أن كان ذلك مقصوراً تقريباً على الذكور. ويلاحظ أن أبناء الزواج المختلط يكونون عادة إمّا غير يهود وإمّا غير مكترثين باليهودية.

أمّا بالنسبة إلى انخفاض نسبة المواليد بين أعضاء الجماعات اليهودية، فمن المعروف أنها تصل في الوقت الحاضر إلى واحدة من أقل النسب في العالم، إذ بلغت ١٦ في الألف. وفي حين أن المرأة اليهودية في إسرائيل تنجب ٢,٨ من الأطفال، فإن المرأة اليهودية في الولايات المتحدة تنجب ١,٥ طفل، ويعود ذلك إلى الأسباب التالية (مع ملاحظة أن بعض هذه الأسباب ليس مقصوراً على أعضاء الجماعات اليهودية، وإنما هو ظاهرة عامة في المجتمعات الغربية التي توصف بـ «المتقدمة»):

أ ـ تفشي قيم المنفعة واللذة والفردية والأنانية في المجتمعات المسماة متقدمة، وهي قيم تتناقض مع فكرة الأسرة والزواج وإنجاب الأطفال وتنشئتهم، بكل ما يتضمن ذلك من قيد على الحرية وتخل عن المتعة الحسية المباشرة.

ب ـ الزواج المتأخر، وهو ظاهرة عامة في المجتمعات المسماة متقدمة ناجمة عن تصدع مؤسسة الأسرة، وعن امتداد الوقت الذي تستغرقه العملية التعليمية، وتأخر الاستقلال الاقتصادي للأبناء.

ج ـ تزايد عدد الشاذين جنسياً في المجتمعات المسماة متقدمة (بنسبة تصل في بعض مدن الغرب إلى ٣٠٪)، وهناك نسبة عالية منهم من اليهود. وينتمي معظمهم إلى المرحلة العمرية النشيطة جنسياً، وهذا يعني أن عدداً كبيراً من الذكور والإناث ينسحب من عملية الإنجاب.

د ـ انسحاب كثير من النساء من عملية الإنجاب في المجتمعات المسماة متقدمة بتأثير من حركة التمركز حول الأنثى، التي تجعل أي نشاط أنثوي خاص (مثل الإنجاب) أمراً سلبياً أو معوقاً لنشاط المرأة في الحياة العامة. ومن المعروف أن معظم قيادات هذه الحركة من اليهوديات، وأن نسبة اليهوديات المنخرطات فيها تفوق المعدل القومي.

هـ ـ تفسخ الأسرة اليهودية وتزايد نسبة الطلاق، وهما أمران يزيدان في الإحجام عن الإنجاب.

و ـ تركز أعضاء الجماعات اليهودية في المدن، فهناك خمس مدن أميركية تضم أكثر من نصف الجماعة اليهودية في الولايات المتحدة. (نيويورك ١,٤٥٠,٠٠٠؛ لوس أنجلس ٤٩٠,٠٠٠؛ شيكاغو الكبرى ٢٤٨,٠٠٠؛ ميامي ١٩٩,٠٠٠؛ فيلادلفيا ٢٥٠,٠٠٠). وأكثر من نصف مجموع يهود أميركا اللاتينية (٢٠٠,٠٠٠) موجود في بوينس أيريس، وأكثر من نصف يهود جنوب إفريقيا (٦٣,٠٠٠) موجود في جوهانسبرغ، وأكثر من نصف يهود فرنسا (٣٨٠,٠٠٠) موجود في باريس، وهكذا. أمّا النصف الثاني فموزع على مدن كبرى أُخرى، أي أن الأغلبية العظمى من أعضاء الجماعات اليهودية موجودة

في مراكز حضرية، ومن المعروف أن المدن لم تستطع عبر التاريخ أن تحتفظ بكثافتها السكانية من خلال التزايد الطبيعي.

وقد أدى هذا كله إلى تناقص عدد المواليد. كما أن مستوى العناية الصحية آخذ في التحسن، وهو ما يؤدي إلى زيادة معدلات العمر ونسبة كبار السن الذين يُعتبرون شريحة غير خصبة من السكان. ويلاحظ أن ١٦٪ من أعضاء الجماعات اليهودية تتجاوز أعمارهم ٦٥ عاماً، وتصل نسبة المسنين بينهم إلى ٢٩٪ أحياناً.

هـ) تعداد اليهود في العالم حالياً وتوزُّعهم الجغرافي

يقدر عدد السكان اليهود في العالم، طبقاً لإحصاءات سنة ١٩٩٢، بنحو ١٢,٩١٣,٨٠٠ (بحسب «الكتاب السنوي الأميركي اليهودي»، ١٩٩٤)، وهو يقل قليلاً عن عددهم في سنة ١٩٨٢ (١٢,٩٨٨,٦٠٠)، أو سنة ١٩٨٤ (١٢,٩٦٣,٣٠٠). وقد تراجع عن عددهم سنة ١٩٦٧، إذ كان ١٣,٨٣٧,٥٠٠، أي أن عدد اليهود نقص بنحو مليون شخص في فترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٢ (بنسبة قدرها ٦٪ تقريباً)، وذلك من خلال تناقص طبيعي وفي أوضاع طبيعية، بمعنى أن ذلك التناقص لم ينجم عن حرب تثير القلق وتؤدي إلى سقوط قتلى وتمنع وصول الأطعمة، ولا عن محاولة إبادة أعضاء الجماعات اليهودية، أو نتيجة انتشار أوبئة في المناطق التي يتركزون فيها، على غرار ما حدث في أوروبا في إبان الحرب العالمية الثانية. وإذا تذكرنا أن الأوضاع التي كانت قد أدت إلى زيادة عدد أعضاء الجماعات اليهودية أخذت في الاختفاء منذ نهاية القرن التاسع عشر وبدأ كثير من التجمعات اليهودية الحديث عن إمكان اختفائها، إذا وضعنا هذا كله في الاعتبار، يصبح من المستحيل تقبل الرقم ٦ ملايين باعتباره العدد الحقيقي لضحايا الإبادة النازية لليهود. وفي أية حال، فإن كثيراً من المراجع الإسرائيلية واليهودية يشكك في هذا الرقم السحري. ولا بد من إعادة درس الموضوع برمته، آخذين في الاعتبار العوامل التي أوردناها. فلو فعلنا ذلك لتراجع العدد بصورة ملحوظة ولفقد قدسيته ولسقطت من حوله الهالات الأسطورية التي يجهد الصهاينة في توظيفها لاستدرار العطف من العالم الغربي. وهذا ليس من قبيل الإقلال من شأن الجريمة النازية ضد اليهود وضد غيرهم من الأقليات والجماعات في العالم الغربي، وإنما هو من قبيل إحقاق الحق، والإصرار على الاستقامة البحثية، وتوسيع نطاق الشفقة الإنسانية ليشمل كل من سقط ضحية العنصرية النازية، يهودياً كان أم بولندياً أم روسياً أم غجرياً أم ألمانياً مسناً وصل السن القانونية، أم طفلاً معوقاً اختطف من أبويه، أم جندياً نازياً جُرح في أثناء القتال فأصبح عنصراً غير نافع ولا يصلح إلا للإبادة.

والجماعات اليهودية موزعة في أرجاء العالم كافة، من الناحية الجغرافية، على النحو التالي:

أوروبا (بما في ذلك روسيا الآسيوية، والبلقان، وتركيا)	١,٩٢٤,٢٠٠
آسيا (فلسطين المحتلة أساساً)	٤,٣٧٨,٦٠٠
إفريقيا (جنوب إفريقيا أساساً)	١٠٦,٧٠٠
أميركا الشمالية وأميركا الوسطى وأميركا الجنوبية (الولايات المتحدة أساساً)	٦,٤٠٩,٧٠٠
أوستراليا ونيوزيلندا	٩٤,٦٠٠
المجموع	**١٢,٩١٣,٨٠٠**

أميركا الشمالية:

البلد	عدد السكان	عدد اليهود	نسبة اليهود إلى نسبة السكان في الألف
كندا	٢٧,٧٥٥,٠٠٠	٣٥٦,٠٠٠	١٢,٨
الولايات المتحدة	٢٥٧,٨٤٠,٠٠٠	٥,٦٢٠,٠٠٠	٢١,٨
المجموع	**٢٨٥,٥٩٥,٠٠٠**	**٥,٩٧٦,٠٠٠**	**٢٠,٩**

أميركا الوسطى:

البلد	عدد السكان	عدد اليهود	النسبة في الألف
الأنتليز الهولندية	١٧٥,٠٠٠	٤٠٠	٢,٣
بنما	٢,٥٦٣,٠٠٠	٥,٠٠٠	٢,٠
بورتوريكو	٣,٦٢٦,٠٠٠	١,٥٠٠	٠,٤
جمايكا	٢,٤٩٥,٠٠٠	٣٠٠	٠,١
جزر البهاما	٢٦٨,٠٠٠	٣٠٠	١,١
غواتيمالا	١٠,٠٢٩,٠٠٠	٨٠٠	٠,١
الدومينكان	٧,٦٢١,٠٠٠	١٠٠	-
فيرجن آيلاند	١٠٧,٠٠٠	٣٠٠	٢,٨
كوبا	١٠,٩٠٧,٠٠٠	٧٠٠	٠,١
كوستاريكا	٣,٢٧٠,٠٠٠	٢,٠٠٠	٠,٦
المكسيك	٨٩,٩٩٨,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٠,٤
بلاد أخرى	٢٥,٣٣٠,٠٠٠	٣٠٠	-
المجموع	**١٥٦,٣٨٩,٠٠٠**	**٥١,٧٠٠**	**٠,٣**

أميركا الجنوبية:

البلد	عدد السكان	عدد اليهود	النسبة في الألف
الأرجنتين	٣٣,٤٨٧,٠٠٠	٢١١,٠٠٠	٦,٣
إكوادور	١١,٣١٠,٠٠٠	٩٠٠	٠,١
أوروغواي	٣,١٤٩,٠٠٠	٢٣,٨٠٠	٧,٦
باراغواي	٤,٦٤٣,٠٠٠	٩٠٠	٠,٢
البرازيل	١٥٦,٥٧٨,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٠,٦
بوليفيا	٧,٧٠٥,٠٠٠	٧٠٠	٠,١
بيرو	٢٢,٩١٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	٠,١
سورينام	٤٤٦,٠٠٠	٢٠٠	٠,٤
شيلي	١٣,٨١٣,٠٠٠	١٥,٠٠٠	١,١
فنزويلا	٢٠,٦١٨,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١,٠
كولومبيا	٣٣,٩٨٥,٠٠٠	٦,٥٠٠	٠,٢
المجموع	٣٠٨,٦٤٧,٠٠٠	٣٨٢,٠٠٠	١,٢
المجموع الكلي للبلاد الأميركية	٧٥٠,٦٣١,٠٠٠	٦,٤٠٩,٧٠٠	٨,٥٣

أوستراليا ونيوزيلندا:

البلد	عدد السكان	عدد اليهود	نسبة اليهود إلى نسبة السكان في الألف
أوستراليا	١٧,٨٤٣,٠٠٠	٩٠,٠٠٠	٥,٠
نيوزيلندا	٣,٤٨٧,٠٠٠	٤,٥٠٠	١,٣
بلاد أخرى	٦,٦١٧,٠٠٠	١٠٠	-
المجموع	٢٧,٩٤٧,٠٠٠	٩٤,٦٠٠	٣,٤

آسيا:

البلد	عدد السكان	عدد اليهود	نسبة اليهود إلى نسبة السكان في الألف
إسرائيل	٥,١٩٥,٩٠٠	٤,٢٤٢,٥٠٠	٨١٦,٥

الدول الآسيوية في الاتحاد السوفياتي (سابقاً):

البلد	عدد السكان	عدد اليهود	نسبة اليهود إلى نسبة السكان في الألف
أذربيجان	٧,٢٠٠,٠٠٠	٢١,٠٠٠	٢,٩
أرمينيا	٣,٥٠٠,٠٠٠	٣٠٠	٠,١
أوزبكستان	٢١,٦٠٠,٠٠٠	٤٥,٢٠٠	٢,١
تركمانيا	٤,٠٠٠,٠٠٠	١,٩٠٠	٠,٥
جورجيا	٥,٥٠٠,٠٠٠	١٨,٠٠٠	٣,٣
طاجكستان	٥,٧٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠	٠,٩
كازاخستان	١٧,٢٠٠,٠٠٠	١٤,٥٠٠	٠,٨
قرغيزيا	٤,٦٠٠,٠٠٠	٣,٧٠٠	٠,٨
المجموع	٦٩,٣٠٠,٠٠٠	١٠٩,٦٠٠	١,٦

بلاد آسيوية أُخرى:

البلد	عدد السكان	عدد اليهود	نسبة اليهود إلى نسبة السكان في الألف
إيران	٦٣,١٨٠,٠٠٠	١٦,٠٠٠	٠,٣
تايلاند	٥٦,٨٦٨,٠٠٠	٢٠٠	-
سنغافورة	٢,٧٩٨,٠٠٠	٣٠٠	٠,١
سورية	١٣,٧٦٢,٠٠٠	١,٢٠٠	٠,١
العراق	١٩,٩١٨,٠٠٠	٢٠٠	-
الفلبين	٦٦,٥٤٣,٠٠٠	١٠٠	-
كوريا الجنوبية	٤٤,٥٠٨,٠٠٠	١٠٠	-
الهند	٨٩٦,٥٦٧,٠٠٠	٤,٥٠٠	-
هونغ كونغ	٥,٨٤٥,٠٠٠	١,٠٠٠	٠,٢
اليابان	١٢٤,٩٥٩,٠٠٠	١,٠٠٠	-
اليمن	١٢,٩٧٧,٠٠٠	١,٦٠٠	٠,١
بلاد أُخرى	١,٩١٨,٥٠٦,١٠٠	٣٠٠	-
المجموع	٣,٢٢٦,٤٣١,١٠٠	٢٦,٥٠٠	-
المجموع الكلي للبلاد الآسيوية	٣,٣٠٠,٩٢٧,٠٠٠	٤,٣٧٨,٦٠٠	١,٣

إفريقيا:

البلد	عدد السكان	عدد اليهود	نسبة اليهود إلى نسبة السكان في الألف
إثيوبيا	٥٤,٦٢٨,٠٠٠	١,٥٠٠	-
تونس	٨,٥٧٩,٠٠٠	٢,٠٠٠	٠,٢
الجزائر	١٩,٥٩٠,٠٠٠	٣٠٠	-
جنوب إفريقيا	٤٠,٧٧٤,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٢,٥
زائير	٤١,١٦٦,٠٠٠	٤٠٠	-
زامبيا	٨,٨٨٥,٠٠٠	٣٠٠	-
زيمبابوي	١٠,٨٩٨,٠٠٠	١,٠٠٠	٠,١
مصر	٥٦,٠٦٠,٠٠٠	٢٠٠	-
بلاد أُخرى	٤٢٧,٩٩٠,٠٠٠	١,٠٠٠	-
المجموع	٦٦,٨٥٧,٠٠٠	١٠٦,٧٠٠	١,٦

أوروبا:

الجماعة الأوروبية:

البلد	عدد السكان	عدد اليهود	نسبة اليهود إلى نسبة السكان في الألف
إسبانيا	٣٩,١٥٣,٠٠٠	١٢,٠٠٠	٠,٣
ألمانيا	٨٠,٦٠٦,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٠,٦
إيرلندا	٣,٤٨١,٠٠٠	١,٨٠٠	٠,٥
إيطاليا	٥٧,٨٢٦,٠٠٠	٣١,٠٠٠	٠,٥
البرتغال	٩,٨٧٠,٠٠٠	٣٠٠	-
بلجيكا	١٠,٠١٠,٠٠٠	٣١,٨٠٠	٣,٢
الدانمارك	٥,١٦٩,٠٠٠	٦,٤٠٠	١,٢
فرنسا	٥٧,٣٧٩,٠٠٠	٥٣٠,٠٠٠	٩,٢
لوكسمبورغ	٣٨٠,٠٠٠	٦٠٠	١,٦
المملكة المتحدة	٥٨,٠٣٩,٠٠٠	٢٩٨,٠٠٠	٥,١
هولندا	١٥,٢٧٠,٠٠٠	٢٥,٦٠٠	١,٧
اليونان	١٠,٢٠٨,٠٠٠	٤,٨٠٠	٠,٥
المجموع	٣٤٧,٣٩١,٠٠٠	٩٩٢,٣٠٠	٢,٩

باقي دول أوروبا الغربية:

البلد	عدد السكان	عدد اليهود	نسبة اليهود إلى نسبة السكان في الألف
جبل طارق	٣١,٠٠٠	٦٠٠	١٩,٤
السويد	٨,٦٩٢,٠٠٠	١٥,٠٠٠	١,٧
سويسرا	٦,٨٦٢,٠٠٠	١٩,٠٠٠	٢,٨
فنلندا	٥,٠٢٠,٠٠٠	١,٣٠٠	٠,٣
النرويج	٤,٣١٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٠,٢
النمسا	٧,٨٠٥,٠٠٠	٧,٠٠٠	٠,٩
بلاد أُخرى	٧٧١,٠٠٠	١٠٠	٠,١
المجموع	٣٣,٤٩١,٠٠٠	٤٤,٠٠٠	١,٣

البلاد الأوروبية في الاتحاد السوفياتي (سابقاً):

البلد	عدد السكان	عدد اليهود	نسبة اليهود إلى نسبة السكان في الألف
إستونيا	١,٦٠٠,٠٠٠	٣,٤٠٠	٢,١
أوكرانيا	٥١,٩٠٠,٠٠٠	٢٧٦,٠٠٠	٥,٣
روسيا	١٤٩,٠٠٠,٠٠٠	٤١٥,٠٠٠	٢,٨
روسيا البيضاء	١٠,٣٠٠,٠٠٠	٤٦,٠٠٠	٤,٥
لاتفيا	٢,٦٠٠,٠٠٠	١٣,٥٠٠	٥,٢
ليتوانيا	٣,٨٠٠,٠٠٠	٦,٥٠٠	١,٧
مولدانيا	٤,٤٠٠,٠٠٠	١٩,٤٠٠	٤,٤
المجموع	٢٢٣,٦٠٠,٠٠٠	٧٧٩,٨٠٠	٣,٥

أوروبا الشرقية:

البلد	عدد السكان	عدد اليهود	نسبة اليهود إلى نسبة السكان في الألف
بلغاريا	٨,٩٢٦,٠٠٠	١,٩٠٠	٠,٢
البوسنة والهرسك	٤,٠٠٠,٠٠٠	٣٠٠	٠,١
بولندا	٣٨,٥١٨,٠٠٠	٣,٦٠٠	٠,١
تركيا (بما في ذلك المناطق الآسيوية)	٥٩,٥٧٧,٠٠٠	١٩,٥٠٠	٠,٣
تشيك	١٠,٣٠٠,٠٠٠	٣,٨٠٠	٠,٤

رومانيا	٢٣,٣٧٧,٠٠٠	١٦,٠٠٠	٠,٧
سلوفاكيا	٥,٣٠٠,٠٠٠	٣,٨٠٠	٠,٧
سلوفينيا	٢,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠	-
كرواتيا	٤,٤٠٠,٠٠٠	١,٤٠٠	٠,٣
المجر	١٠,٤٩٣,٠٠٠	٥٦,٠٠٠	٥,٣
يوغسلافيا	٩,٨٠٠,٠٠٠	١,٧٠٠	٠,٢
المجموع	١٧٦,٦٩١,٠٠٠	١٠٨,١٠٠	٠,٦
المجموع الكلي للبلاد الأوروبية	٧٨١,١٧٣,٠٠٠	١,٩٢٤,٢٠٠	٢,٥

ويُلاحظ أنه يوجد دولتان اثنتان (الولايات المتحدة وإسرائيل) تضمان الأغلبية الساحقة ليهود العالم (٧٥٪). ولا يزيد عدد اليهود عن نصف مليون إلا في دولة واحدة (فرنسا). وينقص عن النصف مليون في دولة أُخرى (روسيا). وتوجد دولتان (جنوب إفريقيا والبرازيل) يزيد عدد اليهود في كلٍّ منهما عن مئة ألف. وباستثناء المجر (٥٦ ألفاً) والمكسيك (٤٠ ألفاً)، لا توجد دولة واحدة أُخرى يزيد فيها عدد اليهود عن ٣٥ ألفاً. ففي بلجيكا يوجد ٣١,٨٠٠، وفي إيطاليا ٣١,٠٠٠، وفي أوروغواي ٢٣,٨٠٠، وفي رومانيا ١٦,٠٠٠.

ويُلاحظ أن جميع الدول السابقة تنتمي أيضاً إلى التشكيل العرقي الأبيض أو التشكيل الاستيطاني ذي الجذور الغربية البيضاء. والواقع أن كل هذا يدعم رأينا الخاص بأن اليهود لا يوجدون في العالم بأسره وإنما ضمن تشكيل محدد، وأن وجودهم في بعض الدول أقرب إلى الغياب ولا يمكن أخذه في الاعتبار من الناحية الإحصائية، كما هو الشأن مع معظم الأقليات الدينية والإثنية في العالم. فلا يمكن أن نتحدث عن الوجود اليهودي في الهند، إذ لا يوجد فيها إلا نحو ٤٥٠٠ يهودي، أو الوجود اليهودي في اليونان (٤٨٠٠)، أو بولندا (٣٦٠٠)، أو النرويج (١٠٠٠)، أو زائير (٤٠٠)، أو الفلبين (١٠٠)، أو بورما (٢٠ يهودياً فقط).

وتشكل الجماعات اليهودية أقلية سكانية بالنسبة إلى سكان العالم، وتشكل كذلك أقلية صغيرة قياساً بحجم السكان في الدول التي توجد فيها. فالتجمع اليهودي في الولايات المتحدة، وهو أكبر تجمع يهودي في العالم، لا يشكِّل سوى ٢,١٨٪ من مجموع السكان البالغ عددهم ٢٥٧,٨٤٠,٠٠٠، بحسب إحصاءات سنة ١٩٩٢. وكان ثاني تجمع يهودي في العالم يتركز في الاتحاد السوفياتي (سابقاً)، وهو بدوره لا يشكِّل سوى ١,٠٧٪ من مجموع السكان البالغ عددهم ٢٦٧,٥١٦,٠٠٠. أمّا في كندا، فإن

النسبة تبلغ ١,٢٨٪ من مجموع السكان البالغ عددهم ٢٦,٧٥٥,٠٠٠. وتقل النسبة في البلاد الأوروبية الأُخرى؛ فهم في فرنسا مثلاً لا يشكِّلون سوى ٠,٩٢٪ من مجموع السكان البالغ عددهم ٥٧,٣٧٩,٠٠٠. أمّا في إنكلترا فإن النسبة ٠,٥١٪ من مجموع السكان البالغ عددهم ٥٨,٠٣٩,٠٠٠، وفي روسيا ٠,٢٨٪ من ١٤٩,٠٠٠,٠٠٠، وفي أوكرانيا ٠,٥٣٪ من ٥١,٩٠٠,٠٠٠.

ولا يشكِّل اليهود أغلبية إلا في إسرائيل وحدها، ومع هذا فإنهم يحسون بإحساس الأقلية، نظراً إلى وجودهم في صورة مجتمع استيطاني منعزل داخل الكثافة السكانية العربية، ولخوفهم الدائم من العرب الموجودين في فلسطين.

ثالثاً: هجرة أعضاء الجماعات اليهودية

أ) توزُّع الجماعات اليهودية

في حديثنا عن تعداد أعضاء الجماعات اليهودية تطرقنا إلى توزيعهم الجغرافي «في جميع أنحاء العالم». لكن إذا نظرنا إلى توزّعهم من منظور تاريخي حضاري فستظهر صورة مختلفة تماماً. ولننظر الآن إلى أكبر تسع جماعات يهودية في العالم:

الدولة	عدد أعضاء الجماعات اليهودية	نسبتهم إلى يهود العالم ٪
الولايات المتحدة	٥,٥١٥,٠٠٠	٤٣,١٪
إسرائيل	٣,٧١٧,٠٠٠	٢٩,٠٪
الاتحاد السوفياتي (سابقاً)	١,٣٧٠,٠٠٠	١٠,٧٪
فرنسا	٥٣٠,٠٠٠	٤,١٪
بريطانيا العظمى	٣٢٠,٠٠٠	٢,٥٪
كندا	٣١٠,٠٠٠	٢,٤٪
الأرجنتين	٢١٨,٠٠٠	١,٧٪
جنوب إفريقيا	١١٤,٠٠٠	٠,٩٪
البرازيل	١٠٠,٠٠٠	٠,٨٪

نلاحظ في هذا الجدول أن ٩٥,١٪ من يهود العالم يعيشون في تسعة مراكز رئيسية، بما في ذلك الدولة الصهيونية، وأن ٨٢,٤٪ منهم يعيشون في ثلاث دول فقط. ونلاحظ أيضاً أن البلاد التي فيها أعضاء الجماعات اليهودية تنتمي إلى ما يمكن تسميته التشكيل العرقي الأبيض؛ ففي الأرجنتين، حيث أعلى نسبة من البيض في أميركا اللاتينية، هناك أيضاً أعلى نسبة من اليهود. أمّا في البرازيل، فتكاد تكون الاستثناء

الوحيد من القاعدة، ومع هذا، فإننا نجد أن نسبة السكان من أصل أبيض عالية في المدن، حيث يتركز اليهود. ولا يوجد اليهود في الاتحاد السوفياتي السابق إلا بنسبة ضئيلة في الجمهوريات الآسيوية؛ إذ إنهم يتركزون في روسيا وأوكرانيا.

ويمكن تقسيم البلاد التي تعيش الأغلبية الساحقة من أعضاء الجماعات اليهودية في كنفها إلى قسمين أساسيين لا ثالث لهما: ٢٢٪ في أوروبا والاتحاد السوفياتي سابقاً، أي داخل التشكيل الحضاري الغربي، و٧٧٪ داخل التشكيل الاستيطاني الغربي (٤٣,١٪ في الولايات المتحدة، و٥,٨٪ في دول استيطانية أخرى مثل كندا والأرجنتين وجنوب إفريقيا والبرازيل، و٢٩٪ في إسرائيل).

فما هو تفسير هذه الظاهرة؟

ب) الجماعة الوظيفية

لتفسير هذه الظاهرة يمكننا استخدام مفهوم الجماعة الوظيفية (أو جماعة المتعاقدين الهامشيين الغرباء)، وهم جماعة من البشر تستجلبهم المجتمعات التقليدية من خارج المجتمع (وأحياناً تجندهم من داخله) لتوكل إليهم وظائف لا يمكن لأعضاء المجتمع ذاته القيام بها، إمّا لأنها وظائف مشينة (جمع النفايات) وإمّا لأنها متميزة وتتطلب خبرة معينة غير متوفرة عند أعضاء المجتمع المضيف (الطب ـ الترجمة)، وإمّا لأنها تتطلب معرفة بأدوات خاصة، أو امتلاك رأس مال، أو المقدرة على ارتياد مناطق نشاط جديدة (صناعات جديدة ـ تجارة).

ويتسم أعضاء الجماعة الوظيفية بأنهم مجرد أداة في يد الحاكم، وعلاقتهم به ليست علاقة حب أو كره وإنما علاقة تعاقد، وهو يقوم بعزلهم حتى يظلوا منبوذين من المجتمع ومهدَّدين من جماهيره ليبقوا أداة طيعة في يده. وأعضاء الجماعة الوظيفية لا يدينون بالولاء لأحد (فهم يخافون أعداءهم ويدخلون علاقة تعاقدية مع أصدقائهم أو أولياء نعمتهم)، لكنهم يحتفظون بعلاقة ولاء قوية لجماعتهم الوظيفية أو لوطنهم الأصلي، ويتسمون بالحركية الفائقة بسبب عدم ارتباطهم بأحد. ومن أهم الجماعات الوظيفية: الجماعات الوظيفية المالية (المرابون والتجار)، والجماعات الوظيفية القتالية (المماليك والساموراي)، والجماعات الوظيفية الاستيطانية (الصينيون في ماليزيا والهنود والبيض في جنوب إفريقيا). ويمكن للجماعة الوظيفية الواحدة أن تضطلع بوظيفتين أو ثلاث وظائف في وقت واحد: مالية واستيطانية وقتالية (اليهود في الدولة الهيلينية في مصر، حيث كانوا يوطنون كجماعة استيطانية تقوم بجباية الأموال وحماية الثغور لمصلحة السلطة الهيلينية الحاكمة).

ج) الجماعة الوظيفية الاستيطانية

لا يمكن أن نفهم حركة الجماعات اليهودية في العصر الحديث، وسر تركزهم في بقع معينة دون غيرها وفي تشكيل حضاري دون غيره، إلا من خلال مفهوم الجماعة الوظيفية هذا. إذ يبدو أنه منذ بداية التاريخ، اضطلع عدد كبير من أعضاء الجماعات اليهودية (وخصوصاً في العالم الغربي) بدور الجماعة الوظيفية، فكانوا جماعة استيطانية قتالية أو استيطانية مالية. ولعل هذا يعود إلى ضعف الدولة العبرانية وتخلفها التكنولوجي وإلى ضعف موارد فلسطين بصورة عامة، وصغر حجمها، الأمر الذي جعلها قاصرة عن استيعاب المصادر البشرية. ولذا، كان لا بد من تصديرها والتخلص منها لزيادة موارد الدولة (باعتبار أن المادة البشرية سلعة تصدر) وللقضاء على مصادر القلق الاجتماعي. وقد كانت أول دياسبورا عبرانية هي الحامية العبرانية في جزيرة إلفنتاين قرب أسوان (في أوائل القرن السادس ق.م.)، حين قام ملوك الأسرة السادسة والعشرين الفرعونية بتوطين بعض الجنود العبرانيين في هذه الجزيرة لحماية حدود مصر الجنوبية. وكان الهدف من التهجير الأشوري ـ البابلي، في وجه من وجوهه، الاستفادة من المادة البشرية العبرانية لتعمير بعض الأراضي. وقامت الدولة الفارسية بإقامة شبكة من الجماعات الموالية لها في أرجاء الإمبراطورية، وكان من بينها بعض الجماعات العبرانية. وقد حولت حامية إلفنتاين ولاءها إلى السلطة الفارسية بعد غزوها مصر. وقد تعمق هذا النمط تماماً مع الدول الهيلينية (السلوقية في سورية والبطلمية في مصر)، ثم وصل إلى ذروته في القرن السادس عشر في بولندا/ أوكرانيا، حيث كان أعضاء الجماعة اليهودية يشكلون جماعة استيطانية وتجارية وقتالية في إطار الإقطاع الاستيطاني البولندي في أوكرانيا، فكان الوكلاء اليهود يستأجرون عوائد ضياع النبلاء البولنديين (الشلاختا) في أوكرانيا ويديرونها لحساب هؤلاء النبلاء. وقد شيد النبلاء لهم ولأسرهم مدناً صغيرة تسمى «الشتتل»، يعيشون فيها تحت حماية القوة العسكرية البولندية ليتفرغوا لعملية استغلال الأقنان الأوكرانيين وعصرهم من فائض القيمة. وكان على رجال الجماعة اليهودية الاستيطانية أن يتدربوا على حمل السلاح، بل كانوا أيضاً يتعبدون في معابد تأخذ شكل القلاع المسلحة. وفي صراع الدولة البولندية الغازية مع الفلاحين الأوكرانيين، كان اليهود هم علامة الهيمنة البولندية. ولذا، كان أحد المطالب الرئيسية للحركة الشعبية الأوكرانية عدم السماح لليهود بالاستيطان في أوكرانيا (تماماً مثل ما تطلب حركة المقاومة الفلسطينية وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين)، بينما كانت الدولة البولندية الغازية تصر على ضرورة الاعتراف بحق اليهود في الاستيطان (مثل إصرار الولايات المتحدة على فتح أبواب فلسطين

للهجرة اليهودية). ويجب أن نتذكر أن يهود بولندا/أوكرانيا كانوا يشكلون أكبر جماعة يهودية في العالم في القرن السابع عشر، وأنهم أخذوا يزدادون عدداً، إلى أن أصبح معظم يهود العالم من نسلهم. وهذا يعني أن الاستيطان جزء مهم للغاية من التجربة التاريخية للجماعات اليهودية في الغرب، وأنهم دخلوا العصر الحديث وعندهم قابلية عالية للاشتراك في العمليات الاستيطانية.

د) الهجرة الاستيطانية

في هذا الإطار، يمكننا أن نفهم نمط هجرة أعضاء الجماعات اليهودية، فهي حركة تنقل تتم دائماً داخل إطار حركة الإمبراطوريات الكبرى التي تيسر لهم هذا التنقل، وتتيح لهم فرص الحراك، وتوظفهم كجماعة وظيفية استيطانية أو مالية. وإذا كان التهجير البابلي قد تم قسراً، فإن حركة الهجرة العبرانية (اليهودية)، التي تعاظمت بالتدريج حتى وصلت إلى ذروتها مع نهاية الألف الأول قبل الميلاد (حين أصبح عدد اليهود خارج فلسطين أكثر من ضعف عددهم داخلها)، كانت هجرة تلقائية بحثاً عن الفرص الاقتصادية، وتمت في إطار الإمبراطوريات الهيلينية والرومانية. وهجرة يهود شرق أوروبا التي توجهت بأعداد هائلة إلى الولايات المتحدة وكندا وفلسطين، وغيرها من الدول الاستيطانية، حتى انتقلت الكتلة البشرية اليهودية من أوروبا (روسيا/ بولندا) إلى الولايات المتحدة وإسرائيل (فلسطين) هي الأُخرى هجرة تلقائية تمت داخل إطار إمبراطوري. فقد تمت داخل التشكيل الاستعماري الغربي وتجربته الاستيطانية في أنحاء العالم.

وقد اشترك أعضاء الجماعات اليهودية في كثير من الأنشطة المرتبطة بالاستيطان الغربي، مثل أنشطة شركتي الهند الشرقية والغربية الهولندية، وغيرهما من الشركات، وتجارة العبيد. كما اشتركت أعداد من أعضاء الجماعات اليهودية في عملية الاستيطان ذاتها. وفي بداية الأمر كان أعضاء الجماعة جزءاً من النشاط الاستيطاني الهولندي، فاستوطنوا ابتداء من منتصف القرن السابع عشر جزر الهند الغربية (مثل ترينيداد وسورينام والمارتينيك وجمايكا وجزر الباهاما). لكن سورينام كانت أهم التجارب الاستيطانية الأولى. وقد بدأ وصول اليهود إليها من هولندا سنة ١٦٣٩، ثم من إنكلترا سنة ١٦٥٢، فكفلت لهم جميع الحريات والمزايا، ومُنح اليهود الجنسية الإنكليزية. وبعد أن ضم الهولنديون سورينام مرة أُخرى سنة ١٦٦٧، حاول بعض اليهود الرحيل مع الرعايا البريطانيين، لكن الهولنديين أرغموه على البقاء فيها بوصفه جماعة استيطانية نافعة. وقد تركز اليهود فيما يسمى يودين سافان، أي سافنا اليهود، وأسسوا مستوطنة يهودية في

برزديتس أيلاند سنة ١٦٧٠. وكانت المستوطنة تلك تتمتع بما يشبه الاستقلال الكامل (ومن ثم فهي أول دولة يهودية استيطانية). وكان اقتصاد المستعمرة يعتمد على العبيد الذين كانوا يشقون الطرق ويزيلون الغابات والأعشاب، فأقاموا مدينة جديدة محاطة بالطرق. وقد بلغ عدد سكان المستوطنة ١٠ آلاف نسمة سنة ١٧١٩، وكانت أغلبيتهم من العبيد. وكان العبيد المستجلبون من إفريقيا يهربون ويلجأون إلى الأحراج ويختلطون بسكان الجزيرة الأصليين، فيضطر سكان المستوطنة إلى استجلاب المزيد من العبيد من إفريقيا الذين كانوا يهربون بدورهم وينضمون إلى السكان الأصليين. ثم بدأت جماعات العبيد الأفارقة والسكان الأصليين تشن هجمات على المستوطنة في فترة ١٦٩٢ ـ ١٧٧٤. وكون المستوطنون البيض مليشيات عسكرية وجردوا الحملات ضد الثوار (تماماً كما تفعل الدولة الصهيونية ضد الفلسطينيين)، لكن الإرهاق الناتج من الحرب وانتشار الأمراض أديا إلى انتصار السود والسكان الأصليين على الدويلة اليهودية الاستيطانية.

وقد استوطن اليهود أيضاً في معظم بلاد أميركا اللاتينية، وخصوصاً في الأرجنتين التي وطّن المليونير هيرش فيها آلاف اليهود، والتي كانت تعد أهم تجربة استيطانية زراعية، باستثناء تجربة إسرائيل في العصر الحديث.

ويلاحظ أن هذه الأنشطة الاستيطانية كانت تدور إمّا في إطار الاستعمار الهولندي وإمّا في إطار الاستعمار الإسباني ـ البرتغالي، والمادة البشرية الأساسية هنا هي يهود السفارد (المارانو). لكن مصدر المادة الاستيطانية الحقيقية كان يهود اليديشية (الأشكناز) من شرق أوروبا، الذين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة من يهود العالم مع نهاية القرن التاسع عشر. وكان النشاط الاستيطاني الأكبر ليهود اليديشية داخل التشكيل الاستيطاني الأنغلوساكسوني، فاتجه ملايين اليهود إلى جنوب إفريقيا وكندا ونيوزيلندا وأوستراليا وهونغ كونغ، لكن أغلبيتهم (٨٥٪) اتجهت إلى الولايات المتحدة ـ أهم التجارب الاستيطانية ـ ثم إلى إسرائيل التي تلي الولايات المتحدة في الأهمية.

هـ) الاستيطان وواقع اليهود المعاصر

إن الإطار التفسيري السابق يجعلنا نرى مدى ارتباط الجماعات اليهودية في العالم (العالم الغربي بالذات) بالتشكيل الاستعماري الاستيطاني الغربي، ونضع يدنا على الحقائق الأساسية التالية في واقع أعضاء الجماعات اليهودية في العالم:

(١) الدياسبورا اليهودية (أي انتشار أعضاء الجماعات اليهودية في أرجاء العالم)

ليس انتشاراً عشوائياً وإنما هو انتشار يصاحب انتشار التشكيل الاستعماري الغربي، وخصوصاً في جانبه الاستيطاني. فهجرة أعضاء الجماعات اليهودية لا تحددها حركيات التاريخ اليهودي أو الطبيعة اليهودية، وإنما تحددها حركيات الاستعمار الغربي، ولا سيما الاستعمار الأنغلوساكسوني.

(٢) لا تشكل إسرائيل استثناء لهذه القاعدة؛ فهي جزء من نمط ومن حركية غربية هي الإمبريالية الغربية التي جعلت العالم مسرحاً لنشاطها، سواء في أوستراليا أو أميركا اللاتينية أو جنوب إفريقيا أو فلسطين. فالمشروع الصهيوني هو جزء لا يتجزأ من التشكيل الاستعماري الاستيطاني في الغرب، وما كان يمكنه أن يتحقق من دون إمكانات الإمبريالية الغربية ومن دون طموحاتها أو آلياتها.

واستيطان اليهود في فلسطين هو نقل لفائض بشري غربي إلى بقعة آسيا أو إفريقيا، حيث يتم تحويل هذا الفائض إلى دولة وظيفية استيطانية لخدمة مصالح الغرب لقاء أن يقوم هو على حمايتها. فإسرائيل من هذا المنظور هي إعادة إنتاج لنمط قديم، ووعد بلفور، ثم دعم حكومة الانتداب للمستوطن الصهيوني، ثم دعم الولايات المتحدة لإسرائيل وتوقيع الاتفاق الاستراتيجي معها؛ كل هذا يبيّن أن الدولة الصهيونية امتداد لارتباط أعضاء الجماعات اليهودية بالاستعمار الاستيطاني الأنغلوساكسوني.

(٣) بل يمكن القول إن يهود الشرق والعالم الإسلامي قد تم تحويلهم إلى مادة استيطانية تابعة للتشكيل الاستيطاني الغربي من خلال مدارس الأليانس، والدعاية الصهيونية، وهجرة أعداد ضخمة من اليهود الأشكناز إلى العالم العربي، إذ إن هذه العمليات كلها أفقدتهم مختلف هوياتهم المحلية وأحلت محلها هوية يهودية عالمية إسماً، لكنها استيطانية فعلاً، جوهرها فك الصلة بين اليهودي ووطنه ومن ثم استيعابه في المنظومة الاستيطانية. وفعلاً، حينما أُعلن إنشاء إسرائيل، هاجرت الأغلبية الساحقة من يهود البلاد العربية إلى إسرائيل، والباقون جالسون عل حقائبهم في انتظار السفر إمّا إلى الولايات المتحدة وإمّا إلى إسرائيل.

ويمكن القول بشيء من التبسيط غير المخل إن هجرة أعضاء الجماعات اليهودية تدور في الوقت الحالي حول مركزين أساسيين هما: شرق أوروبا (روسيا/ بولندا) كقوة طاردة وكمصدر للمادة البشرية، والولايات المتحدة كقوة جاذبة أساسية، وباعتبارها التجربة الاستيطانية الكبرى. وهناك إلى جانب هذا وذاك مراكز طرد وجذب ثانوية؛ فأمّا مصادر الطرد الثانوية فهي باقي بلاد شرق أوروبا وأميركا اللاتينية وجنوب إفريقيا وبقايا يهود الشرق والعالم الإسلامي. وأمّا مناطق الجذب الثانوية فهناك كندا وأوستراليا ونيوزيلندا وبعض بلاد أوروبا، وغيرها.

وتمثل إسرائيل الآن نقطة مبهمة، فهي مصدر طرد، حيث يبلغ عدد النازحين منها

بين ٧٠٠ ألف ومليون، كما أنها مصدر جذب ليهود البلاد العربية والشرق، حيث أنها تحقق حراكاً اجتماعياً لهم. وهي تمثل أيضاً محطة انتقال لهؤلاء اليهود الذين لا يمكنهم الوصول إلى الولايات المتحدة أو لأولئك الذين لا توجد عندهم الكفاءات المطلوبة للعمل فيها.

وإذا استبعدنا سكان المستوطن الصهيوني، نجد أن أعضاء الجماعات اليهودية يتركزون حالياً وعلى نحو أساسي، في الولايات المتحدة وبضعة بلاد أُخرى ناطقة بالإنكليزية (كندا وإنكلترا وأوستراليا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا). ولذا، يمكننا القول إن اللغة التي يتحدث أعضاء الجماعات اليهودية بها هي الإنكليزية، لا العبرية أو اليديشية. ويلاحظ أن الجماعات اليهودية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا آخذة في الذوبان، وأن عدد أعضائها في أميركا اللاتينية آخذ في التناقص السريع ومن خلال الحركيات التي تؤدي إلى موت الشعب اليهودي (وقد أشرنا إليها من قبل).

ويمكننا الآن أن نطرح صورة مستقبلية لأعضاء الجماعات اليهودية في العالم. من المتوقع أن يصل عددهم إلى ثمانية ملايين نسمة سنة ٢٠٠٠، وقد يصل سنة ٢٠٢٥ إلى ما بين خمسة ملايين وستة ملايين، أما في إسرائيل، فإن عدد السكان سيرتفع إلى أربعة ملايين ونصف مليون. ويقال إن يهود العالم سيكونون في إسرائيل بحلول منتصف القرن المقبل، وليس ذلك بسبب الهجرة وإنما بسبب تقلص الجماعات اليهودية في الخارج، واختفاء معظمها، وتركز أغلبيتها في الولايات المتحدة.

ولذا، يمكننا القول إن يهود العالم سينقسمون إلى قسمين أساسيين:

(١) أمة تتحدث بالعبرية في إسرائيل، ليس لها سوى علاقة واهية بالعقيدة اليهودية أو بالتاريخ اليهودي (أي تواريخ الجماعات اليهودية)، وتعتمد في وجودها على حكومة الولايات المتحدة، وتوجهها الحضاري استهلاكي متأمرك. ويمكن أن نستخدم هنا مصطلح جورج فريدمان بالإشارة إلى الإسرائيليين بأنهم «أغيار يتحدثون العبرية.»

(٢) جماعة يهودية في الولايات المتحدة، تنقسم بدورها إلى قسمين:

أ ـ قلة صغيرة متمسكة بتعاليم الدين اليهودي، وتحاول قدر استطاعتها أن تنفذ تعاليمه وتفهم شعائره.

ب ـ أغلبية باهتة الهوية لا تمارس الشعائر الدينية، وإنما تقيم بعضها باعتباره شكلاً من أشكال الفولكلور. وهي تحاول أن تحافظ على بقايا الموروث الثقافي اليهودي الذي يعود بجذوره إلى شرق أوروبا، على الرغم من تزايد معدلات أمركتها.

وهذا يعني أن الدياسبورا اليهودية ستصبح أساساً الدياسبورا الأميركية، أو الجماعة اليهودية في الولايات المتحدة، أي أن أعضاء الجماعات اليهودية ستصبح جزءاً لا يتجزأ

من الشعب الأميركي، بعد أن كانت جزءاً لا يتجزأ من التشكيل الاستيطاني الغربي. وإذا أخذنا في الاعتبار اعتماد إسرائيل شبه الكامل على الولايات المتحدة، فإنه يمكننا القول إن يهود العالم سيعيشون في القرن المقبل داخل الولايات المتحدة، أو إنهم سيدورون في فلكها الحضاري والاقتصادي والسياسي.

رابعاً: التركيب الوظيفي والمهني لأعضاء الجماعات اليهودية

أ) روسيا قبل الثورة

أشرنا إلى تحول كثير من الجماعات اليهودية إلى جماعات وظيفية. كما أشرنا إلى أن نمط انتشار أعضاء هذه الجماعات في أنحاء العالم هو في واقع الأمر انتشار الاستعمار الاستيطاني الغربي، باعتبار اليهود جماعات وظيفية مالية واستيطانية. وقد استمر وضع الجماعات اليهودية كجماعات وظيفية في أوروبا حتى أواخر القرن التاسع عشر، حين بدأ ظهور الدولة القومية التي اضطلعت بمعظم مهمات الجماعات الوظيفية، وبدأ أعضاء الجماعات اليهودية يندمجون في ثقافة المجتمع واقتصاده. وبحسب إحصاء سنة ١٨٩٧ في روسيا، حيث كانت أغلبية يهود العالم تعيش، نجد أن أعضاء الجماعات اليهودية، كانوا موزعين وظيفياً على النحو التالي:

٣,٥٥٪ يعملون في الزراعة؛
٣٣,٤٥٪ يعملون في الصباغة وغيرها من الصناعات اليدوية، مثل الخياطة وصناعة الأحذية؛
٣٨,٦٥٪ يعملون في التجارة؛
٣,٩٨٪ يعملون في النقل؛
٦,٦١٪ يعملون في الأعمال المنزلية؛
١١,٧٦٪ يعملون في الأشغال العامة والمهن الحرة.

ومما يمكن أن يكون له دلالته أن ٤٩,٨٪ من يهود ألمانيا كانوا عشية استيلاء النازيين على الحكم يعملون في التجارة. وقد كان أعضاء الجماعات اليهودية في الأساس جماعة من الوسطاء والحرفيين، ولم يكن بينهم عمال أو فلاحون (هرم بوروخوف الوظيفي المقلوب). ولم يكن الوضع مختلفاً في الإمبراطورية النمسوية التي كانت تضم جماعة يهودية كبيرة.

ب) المهاجرون اليهود في الولايات المتحدة

لكن بعد أن هاجر اليهود إلى مختلف الدول الاستيطانية، وخصوصاً الولايات المتحدة، تغير وضعهم. ويمكن القول إن النمط الأساسي للحراك الوظيفي والاجتماعي للمهاجرين اليهود يأخذ الشكل التالي: يصل المهاجر فيصبح عاملاً أو رأسمالياً صغيراً. وبحسب إحصاء سنة ١٩٠٠، كان ٥٩,٦٪ من المهاجرين اليهود عمالاً في صناعة الملابس، ولم يكن يعمل في التجارة سوى ٢٠,٦٪. غير أن العمال كانوا يستطيعون العمل في التجارة، فتحول عدد كبير من يهود الولايات المتحدة في الثلاثينات إلى التجارة، فبلغت نسبة العاملين فيها نحو ٥٠٪، في حين بلغت نسبتهم في الصناعة ٢٨٪، وفي المهن الحرة ١٠٪. وقد نجح هؤلاء المهاجرون العمال (بسبب خلفيتهم الثقافية والاجتماعية) في مساعدة أولادهم في تلقي التعليم، حيث كانوا، بالتالي، يحققون حراكاً اجتماعياً، وينسلخون عن الطبقة العاملة، ويتحولون إلى مهنيين. أمّا الرأسمالي الصغير، فكان يتحول إمّا إلى رأسمالي كبير وإمّا إلى مهني. ومن ثم نجد أن أغلبية يهود الولايات المتحدة (وغيرها من الدول الاستيطانية) من المهنيين. أمّا بالنسبة إلى روسيا السوفياتية سابقاً، ونظراً إلى تأميم التجارة، فقد تغير الوضع الوظيفي كلياً سنة ١٩٣٠؛ إذ نجد أن ٤٢٪ من اليهود يعملون في مهن إنتاجية: في الصناعة ٢١,٥٪؛ في الحرف اليدوية ١٤,٣٪؛ في الزراعة ٧,١٪.

ج) الموروث الاقتصادي للجماعة الوظيفية

ومع هذا، فقد ترك الموروث الاقتصادي لأعضاء الجماعات اليهودية، كجماعات وظيفية وسيطة وكمهاجرين، أثره في التركيب الوظيفي والمهني للجماعات اليهودية (تماماً مثلما ترك أثره في مسار هجرتهم). فلا يزال العدد الأكبر من يهود أميركا اللاتينية يشتغلون في الأعمال التجارية. أمّا في الاتحاد السوفياتي السابق، فقد تركز عدد كبير منهم في الأعمال الكتابية (٣٧,٢٪)، والمهن الحرة (١٢,١٪). وتوجد نسبة كبيرة من أعضاء الجماعات اليهودية في الاقتصاد الحر الموازي غير الشرعي (تبديل العملة ـ تهريب السلع ـ تصنيع بعض السلع التي تحتكر الدولة تصنيعها). وقد أصبح هذا الاقتصاد شرعياً بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. ويتوقع زيادة تركيز أعضاء الجماعة اليهودية فيه. وثلاثة أرباع العاملين من اليهود حاصلة على تعليم عال، وتتجه إلى التمركز في مهن معينة (لا سيما أن بعض المجالات، مثل الجيش والأجهزة الأمنية والخارجية وغيرها، مغلق تقريباً أمامهم). ومن المهن تلك المهن العلمية والحرة، مثل الهندسة والطب والعلوم. ففي سنة ١٩٦٤، شكل أعضاء الجماعة اليهودية في الاتحاد

السوفياتي السابق ١٤,٧٪ من إجمالي الأطباء، و٨,٥٪ من إجمالي الكتّاب والصحافيين، و١٩٪ من الموسيقيين، و١١٪ من العاملين في مجال البحث العلمي. وقد تناقص عدد اليهود فيه، كعمال في الصناعة والأعمال الزراعية، إلى حد مستوى هامشي لا يكاد يذكر. وحتى أولئك الذين يعملون في الريف، فإن معظمهم يقوم بأعمال كتابية. ويؤدي أعضاء الجماعة دوراً متميزاً في المؤسسات التجارية الشرعية، وقد بلغ عدد اليهود العاملين في التجارة الحرة في أواخر الخمسينات نصف مليون فرد (من مجموع خمسة ملايين تقريباً).

وبالنسبة إلى اليهود الأميركيين، لا يزال الهرم الوظيفي مختلفاً عن الهرم القومي بسبب ميراثهم كجماعة وظيفية؛ فهم يعملون وكلاء ومستشارين ووسطاء، ويتركز نحو ٧٠٪ من جملة اليهود في أعمال أصحاب الياقات البيض (في مقابل المعدل القومي البالغ ٤٠٪). كما أن نسبة من يعملون في أعمال غير يدوية قد تصل إلى ٩٠٪ (في مقابل المعدل القومي الذي يصل إلى ٣٨٪). ويتركز اليهود في مهن مثل: الطب والهندسة والقانون والتدريس في الجامعات. وفي سنة ١٩٨٠، بلغ عدد اليهود الأميركيين في هيئات التدريس في الجامعات ٢٠٪ (٢٥٪ في كليات الطب، و٣٨٪ في كليات الحقوق). ودخل اليهود الأميركيون مجالاً جديداً هو مجالس إدارة الشركات وشركات التكنولوجيا المتقدمة. ويوجد منهم عدد من كبار أصحاب المزارع والمصانع في قطاع الصناعة الزراعية. ويلاحظ تركز الرأسماليين من أعضاء الجماعة اليهودية في الصناعات الخفيفة، مثل صناعة الملابس وصناعات الأواني الزجاجية والكحول والسينما (صناعات قريبة من المستهلك)، والخدمات الاستهلاكية، لكن يلاحظ أيضاً غيابهم الكامل تقريباً عن الصناعات الثقيلة (الفحم والفولاذ والمصارف والنفط والسيارات والسفن ووسائل المواصلات)؛ إذ إنها في أيدي البروتستانت البيض، وهم أعضاء النخبة الاقتصادية والسياسية الذين يتحكمون في العصب الأساسي للاقتصاد الأميركي، والذي يشكل مصدر النفوذ السياسي الحقيقي. وقد يكون من المفيد أن نذكر في هذا المضمار أن اليهود لا يشغلون مناصب عليا في المصارف الكبرى الأميركية، وعددها خمسة وأربعون مصرفاً، إلا في خمسة منها.

ويلاحظ تركز اليهود الأميركيين في تجارة المفرّق، والأعمال العقارية في المدن الكبيرة، والسمسرة، والمضاربات، وعالم المال، والأسهم، والسندات، والكازينوهات، والترفيه.

خامساً: الجماعات اليهودية والصهيونية

من الحقائق الأساسية في واقع الجماعات اليهودية ظهور الحركة الصهيونية، ثم الدولة الصهيونية، واكتسابهما مكانة مركزية في حياة هذه الجماعات. وقد طرحت الصهيونية نفسها منذ البداية بأنها المتحدث الحقيقي الذي يعبِّر عن مصالح الشعب اليهودي وتطلعاته. وقد سبق أن بيّنا كيف أن حركة الجماعات اليهودية وهجرتهم كانتا مرتبطتين تماماً بحركات الاستعمار الاستيطاني الغربي، والصهيونية ليست استثناء لهذه القاعدة؛ فوعد بلفور هو بمثابة العقد الذي تم توقيعه بين التشكيل الاستعماري الغربي والحركة الصهيونية، تقوم الأخيرة بمقتضاه بتحويل الفائض اليهودي المتدفق من شرق أوروبا على غربها إلى فلسطين لتحويله إلى مادة استيطانية توظّف في خدمة الاستعمار الغربي والدفاع عن مصالحه، وفي المقابل، تقوم القوى الإمبريالية، راعية المشروع، بحماية الجيب الاستيطاني ودعمه مالياً، وتوفير الأمان له. فالحل الصهيوني هو، في الواقع، حل لمشكلة كثير من يهود العالم الغربي الذين يرغبون في الانتماء إلى الحضارة الغربية، لكنهم أخفقوا في ذلك (لمركّب من الأسباب). ولذا، وعدت الصهيونية بنقلهم إلى خارج أوروبا بحيث يحققون، من خلال التشكيل الإمبريالي الغربي، ما فشلوا في تحقيقه من خلال التشكيل الحضاري الغربي.

وعلى الرغم من معارضة الأغلبية الساحقة من أعضاء الجماعات اليهودية الصهيونية، فإن قيادتها سقطت في يد الصهيونية في نهاية الأمر من خلال تحالفها مع القوى الإمبريالية. وفي أية حال، لقد كان اعتراض معظم أعضاء الجماعات اليهودية على الصهيونية ذا طبيعة براغماتية، ولا ينصرف أبداً إلى طبيعتها وبنيتها كحركة استعمارية استيطانية إحلالية؛ إذ إن خطر الصهيونية بالنسبة إليهم كان يكمن في أنها قد تعطي صدقية لتهمة ازدواج الولاء، وهي تهمة لم تعد ذات بال بعد أن أصبحت الدولة الصهيونية عميل التشكيل الاستعماري الغربي وحليفه الاستراتيجي الوحيد ثم الأساسي في المنطقة. وأصبح الانتماء إلى الغرب يكمل الانتماء إلى الصهيونية، ولا يتعارض معه باعتبار أن الصهيونية نفسها منتمية إلى هذه الحضارة الغربية التي تشكل الإطار الأكبر لكل من الجماعات اليهودية، والدولة الصهيونية، والتشكيل الإمبريالي الغربي في وجهيه العسكري والاستيطاني.

ومع هذا، وعلى الرغم من نجاح الصهيونية في تسلم مقاليد القيادة، فإن موقف أعضاء الجماعات اليهودية من الحركة والدولة الصهيونية يتسم بكثير من التركيب. ويمكن أن نصنف موقفهم هذا إلى قسمين أساسيين: تأييد للصهيونية في مقابل مختلف أشكال عدم تقبلها.

أ) تأييد الصهيونية

لا يمكن القول إن أعضاء الجماعات اليهودية يؤيدون الصهيونية تأييداً أعمى وكاملاً، بل العكس هو الصحيح، في تصورنا. ويمكن أن نقسم أسس هذا التأييد إلى ثلاثة أقسام:

(١) الصهيونية الاستيطانية:
يطالب دعاة هذا النوع من الصهيونية بالهجرة إلى فلسطين واستيطانها، والمحافظة على الطابع الصهيوني لدولة إسرائيل. وهؤلاء يأتون، في الدرجة الأولى، من شرق أوروبا، المصدر الأساسي للمادة البشرية (لكن أنظر أدناه: الصهيونية النفعية).

(٢) الصهيونية التوطينية:
وهي صهيونية يهود غرب أوروبا ويهود الولايات المتحدة ممن يطالبون بتهجير اليهود إلى فلسطين. وهؤلاء يؤيدون المشروع الصهيوني، ويدعمونه مالياً، ويضغطون في مصلحته سياسياً، وينظمون التظاهرات من أجله، لكنهم لا يهاجرون أبداً إلى الدولة الصهيونية. وفي الماضي، كان الباعث الأساسي للصهيونية التوطينية الخوف من تدفق يهود شرق أوروبا، لكنه أصبح الآن البحث عن الهوية، والرغبة في أن ينتمي اليهودي إلى شيء ضخم، وهي رغبة مبعثها تفاهة حياة الإنسان في المجتمعات الاستهلاكية الحديثة، وخلوها من المعنى، وافتقارها إلى التعيّن والخصوصية. وهذا النوع من الصهيونية لا يتناقض البتة مع العقد الاجتماعي الأميركي الذي يسمح لمواطنيه بالتعبير عن هويتهم الإثنية الحقيقية أو الوهمية، وعن حبهم لوطنهم الأصلي ما دام أن هذا لا يتعارض مع مصلحة أميركا. وإسرائيل بالنسبة إلى التوطينيين هي الوطن الأصلي. ولنا أن نلاحظ أن الوطن الأصلي هو البلد الذي يهاجر الإنسان فيه لا إليه، وبالتالي، فإن الأسطورة الصهيونية التوطينية تقف على طرف النقيض من الأسطورة الصهيونية الاستيطانية.

(٣) الصهيونية النفعية أو صهيونية المرتزقة:
وهي صهيونية هؤلاء الذين ينضمون إلى الحركة الصهيونية ويدافعون عنها بسبب ما يحققونه من مغانم من خلالها، على الرغم من ادعائهم أنهم يلتزمون مبادئها. وهذا الوصف ينطبق على بيروقراطية المنظمة الصهيونية العالمية، وعلى بعض العناصر داخل المستوطن الصهيوني، وينطبق أخيراً على معظم المهاجرين السوفيات الذين وفدوا مع موجة الهجرة الأخيرة.

ب) عدم تقبل الصهيونية

(١) رفض الصهيونية:

يرفض بعض اليهود الصهيونية إمّا من منظور ديني وإمّا من منظور اندماجي علماني. والذين يرفضونها من منظور ديني ينقسمون إلى قسمين: الأرثوذكس والإصلاحيون. ويعترض بعض اليهود الأرثوذكس (جماعة نطوري كارتا مثلاً) على الحركة الصهيونية باعتبارها حركة علمانية تجعل من اليهود أمة بالمعنى العرقي العلماني للكلمة بما يتنافى مع تعاليم الدين اليهودي، التي تجعل اليهود شعباً بالمعنى الديني فحسب؛ ترتبط هويته بمدى تنفيذه للأوامر والنواهي. ويرى هؤلاء اليهود الأرثوذكس أن الصهيونية حركة مشيحانية زائفة تتحدى الإرادة الإلهية، إذ بدلاً من دعوة اليهود إلى الانتظار بصبر وأناة إلى أن يأذن الرب لهم في العودة، فإنها تحرّضهم على أخذ زمام الأمور في أيديهم والعودة إلى فلسطين لاستيطانها.

أمّا الإصلاحيون، فهم ـ كما أسلفنا ـ يسقطون الجانبين الإثني والقومي في اليهودية، ويجدون في الصهيونية عودة إلى القبلية وضيق الأفق وحرفية التفسير. ويرى كثير من المتدينين أن الدولة الصهيونية حلت في الوجدان اليهودي محل الإله، وحل الولاء لها ودعمها محل إقامة الشعائر. وكما قال الحاخام الإصلاحي ألكسندر شندلر: يتصور اليهود الآن أن إسرائيل هي معبدهم وأن رئيس حكومتها هو حاخامهم الأكبر. وقد وصفها حاخام أرثوذكسي بأنها مثل العجل الذهبي، أي عبادة وثنية قربانية تحل محل العبادة الحقيقية.

أمّا من يعارضون الصهيونية من منظور اندماجي علماني، فبعضهم ليبرالي والبعض الآخر اشتراكي، وهما يشتركان في رؤية إمكان حل مشكلة وضع اليهود في المجتمعات الغربية إمّا من خلال زيادة الليبرالية في المجتمع وإمّا من خلال زيادة الإجراءات الاشتراكية فيها. وقد أصبح عدد رافضي الصهيونية بهذا الشكل الواضح والحاد صغيراً في المجتمعات الغربية.

(٢) عدم الاكتراث بالصهيونية:

يذهب بعض اليهود إلى أن الصهيونية لا تعنيهم من قريب أو بعيد، وأنها قضية تخص المستوطنين الصهاينة أو بعض قطاعات اليهود ممن يبحثون عن وطن جديد لهم. ويمكن القول إن عدم الاكتراث هو الموقف السائد الآن في العالم. وكثير من كبار مثقفي اليهود في العالم ينتمي إلى هذا الفريق.

(٣) التملص من الصهيونية:

مع هيمنة الصهيونية وتسلّمها قيادة الجماعات اليهودية في العالم، أصبح من الصعب التصدي لها ورفضها علانية، ولذا يلجأ بعض أعضاء الجماعات اليهودية إلى إطلاق التصريحات النارية من أجل إسرائيل، لكنهم لا يفعلون شيئاً يخدم مصلحتها. ولعل الصهيونية التوطينية، في شكل من أشكالها، هي تعبير عن هذا التملص. وقد شبّه أحدهم هذا النوع من الصهاينة بفرق الإنشاد العسكرية التي تغني نشيداً عسكرياً يقول «إلى الأمام إلى الأمام»، لكنهم هم أنفسهم ثابتون في أماكنهم لا يتحركون.

(٤) نقد الصهيونية:

يتقبل كثير من يهود العالم الدولة الصهيونية كحقيقة قائمة، لكنهم يتوجهون بالنقد الجذري (أحياناً) للحركة والدولة الصهيونيتين. فبعض المتدينين من الأرثوذكس يوجه نقداً إلى الدولة الصهيونية باعتبارها دولة علمانية تنتشر فيها الإباحية ولا تقام فيها الشعائر الدينية. وبعض العلمانيين واليهود الإصلاحيين والمحافظين يجدها دولة دينية غيبية جامدة، ترفض التعددية والتنوع، وتهيمن اليهودية الأرثوذكسية عليها. وبعض الليبراليين يجد أنها دولة يسيطر عليها القطاع العام وبعض المثاليات الاشتراكية الجامدة، وأنها ذات نزعة توسعية، وتمارس التمييز العنصري. ويجدها بعض اليساريين دولة عميلة للولايات المتحدة واقتصادها، تدور في فلك الاقتصاد الرأسمالي الغربي، ومتحالفة مع النظم الفاشية في العالم. وهناك كثير من يهود العالم يرفض المفهوم الصهيوني الخاص بمركزية إسرائيل في حياة الدياسبورا، ويطرح بدلاً من ذلك مفهوم مركزية الدياسبورا في حياة اليهود.

إن الصورة الموجزة السابقة تبين أن علاقة أعضاء الجماعات اليهودية بإسرائيل ليست علاقة حميمة، وأنها مشوبة بكثير من التوتر، لكن معظم يهود العالم يرفع لواء الصهيونية ويؤيد دولتها من أجل رفع معنوياته وتحسين صورته إلى أن تسقط الأنماط الإدراكية التقليدية التي سادت في الحضارة الغربية، والتي ترى اليهودي جشعاً مصاصاً للدماء وجباناً لا رحمة عنده ولا شفقة، ليحل محلها اليهودي المحارب الذي يزرع الصحراء ويبذل العطاء للشعوب المستضعفة. ولذا، فإن سقوط الصورة الإعلامية الجميلة للدولة الصهيونية يقلل من جاذبيتها ليهود العالم، فيبذلون قصارى جهدهم من أجل أن يحتفظوا بمسافة بينهم وبينها، والابتعاد عنها، وعدم التوحد بها إسماً وفعلاً.

المراجع

المراجع العربية

- حمدان، جمال. «استراتيجية الاستعمار والتحرير». القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٥.
- حمدان، جمال. «اليهود أنثروبولوجياً». القاهرة: المكتبة الثقافية، ١٩٦٧.
- الخالدي، وليد (رئيس التحرير). «القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني». بغداد: جامعة الموصل، ١٩٨٣.
- ليون، أبراهام. «المفهوم المادي للمسألة اليهودية». ترجمة وتقديم عماد نويهض. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩.
- المسيري، عبد الوهاب. «الأيديولوجية الصهيونية: دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة». طبعة ٢. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٨.
- هيئة الموسوعة الفلسطينية. «الموسوعة الفلسطينية»، القسم العام، ٤ مجلدات. دمشق، ١٩٨٤.

المراجع الأجنبية

- Ben-Sasson, H.H. (ed.). *A History of the Jewish People*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1976.
- Elmessiri, Abdel Wahab. *The Land of Promise: A Critique of Political Zionism*. New Brunswick, N.J.: North American, 1977.
- Roth, Cecil (ed.). *Encyclopaedia Judaica*. 16 Volumes. Jerusalem: Keter House, 1972.
- Sachar, Howard. *The Diaspora*. New York: Harper and Row, 1985.
- Seltzer, Robert N. *Jewish People, Jewish Thought: The Jewish Experience in History*. New York: Macmillan, 1980.
- Singer, David, (ed.). *American Jewish Year Book, 1994*. New York: The American Jewish Committee.

(هذا هو المصدر الأساسي للإحصاءات الديموغرافية) وقد روجعت الأرقام بحسب إحصاءات سنة ١٩٩٥ التي أصدرها المؤتمر اليهودي العالمي، فلم تختلف

كثيراً عما أورده «الكتاب السنوي الأميركي اليهودي، ١٩٩٤».

– Smith, Gary, (ed.). *Zionism: The Dream and the Reality: A Jewish Critique*. New York: Barnes and Noble, 1974.

مُلحَق

اعضاء الحكومة والكنيست

رئيس الدولة

عيزر وايزمن

ولد في تل أبيب سنة ١٩٢٤. وهو ابن أخ حاييم وايزمن، أول رئيس لدولة إسرائيل. درس العلوم الجوية في بريطانيا لمدة عام واحد (١٩٤٦)، والتحق بمدرسة القيادة والأركان التابعة لسلاح الجو البريطاني سنة ١٩٥١.

خدم خلال الحرب العالمية الثانية في سلاح الجو الملكي البريطاني، في مصر والهند. وكان في فترة ١٩٤٦ ـ ١٩٤٨ عضواً في منظمة الإيتسل (المنظمة العسكرية القومية). وخدم خلال حرب سنة ١٩٤٨ في القوة الجوية التابعة للهاغاناه، التي شكلت نواة لسلاح الجو الإسرائيلي لاحقاً، وقام بمهمات نقل الذخائر والإمدادات إلى النقب وغوش عتسيون. أُرسل بعد قيام إسرائيل مباشرة إلى تشيكوسلوفاكيا مع مجموعة من الطيارين للتدرب على المقاتلات من طراز «ميسر شميت»، ونقْلها إلى فلسطين. وعين قائداً لأول سرب قتالي في سلاح الجو الإسرائيلي، ومن ثم رئيساً لدائرة العمليات في سلاح الجو (١٩٥٠ ـ ١٩٥٣). عمل في فترة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦ قائداً لجناح جوي مقاتل. وشغل في فترة ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨ منصب رئيس هيئة أركان سلاح الجو، ثم شغل منصب قائد سلاح الجو مدة ثمانية أعوام (١٩٥٨ ـ ١٩٦٦). وشغل في فترة ١٩٦٦ ـ ١٩٦٩ منصب رئيس شعبة العمليات في الجيش الإسرائيلي، ومنصب نائب رئيس الأركان. ترك الجيش في أواخر سنة ١٩٦٩.

في سنة ١٩٦٩، عين وايزمن وزيراً للمواصلات عن حزب غاحل في حكومة الوحدة الوطنية الثانية، التي ألّفها ليفي إشكول. وشغل خلال ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ منصب رئيس اللجنة التنفيذية لحزب حيروت. قاد حملة الليكود الانتخابية في انتخابات سنة ١٩٧٧، التي جلبت الليكود إلى الحكم. وعين وزيراً للدفاع في حكومة بيغن الأولى، وأدى من موقعه هذا دوراً رئيسياً في عملية السلام مع مصر. وشن في سنة ١٩٧٨ عملية الليطاني ضد الجنوب اللبناني. وقد شب خلاف بينه وبين مناحم بيغن، واستقال من الحكومة سنة ١٩٨٠. وفي أواخر سنة ١٩٨٠، طُرد من حزب الليكود بسبب خلافات بشأن خطه السياسي. وأقام قبيل انتخابات سنة ١٩٨٤ حركة سياسية جديدة باسم «ياحد»، طرحت برنامجاً سياسياً اعتُبر «حمائمياً» في السياق الإسرائيلي، وفازت حركته بثلاثة من مقاعد الكنيست. واندمجت حركته في تجمع المعراخ سنة ١٩٨٤، وعين

وزير دولة في الحكومة التي ألّفها شمعون بيرس. في سنة ١٩٨٦، التحق وباقي أعضاء ياحد بحزب العمل. وشغل في فترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠ منصب وزير العلوم في حكومة الوحدة الوطنية. وانتُخب سنة ١٩٩٣ رئيساً لدولة إسرائيل؛ وهو الرئيس السابع لهذه الدولة، ولا يزال في هذا المنصب حتى اليوم (١٩٩٥).

رئيس الحكومة السابق

يتسحاق رابين (متوفى)

ولد في القدس سنة ١٩٢٢، ودرس في مدرسة «كدوري» الزراعية، وتلقى دورات تأهيل عسكرية في إطار البلماح، الذي التحق به سنة ١٩٤٠، ودرس لاحقاً مدة عام واحد في الكلية الحربية للقيادة والأركان في بريطانيا.

لدى نشوب حرب سنة ١٩٤٨، عُين ضابط عمليات البلماح، وكان مسؤولاً في الأساس عن قوافل الإمداد إلى القدس المحاصرة. وعين خلال الحرب قائداً للواء هرئيل، ثم ضابطاً للعمليات على الجبهة الجنوبية. وفي سنة ١٩٤٩، شارك في وفد إسرائيل إلى محادثات الهدنة مع مصر في رودس.

شغل خلال الأعوام العشرين التالية مناصب رفيعة في الجيش الإسرائيلي: قائد المنطقة الشمالية (١٩٥٦ ـ ١٩٥٩)؛ رئيس شعبة العمليات ونائب رئيس الأركان (١٩٥٩ ـ ١٩٦٤)؛ رئيس الأركان (١٩٦٤ ـ ١٩٦٨)، حيث قاد الجيش الإسرائيلي خلال حرب سنة ١٩٦٧.

تقاعد من الجيش في مطلع سنة ١٩٦٨، وعين في إثر ذلك سفيراً لإسرائيل لدى الولايات المتحدة. وشهدت فترة خدمته سفيراً في واشنطن تحولاً بالغ الأثر في العلاقات الاستراتيجية بين البلدين.

عاد إلى إسرائيل سنة ١٩٧٣، ونشط في صفوف حزب العمل. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، انتُخب عضواً في الكنيست عن الحزب. وفي نيسان/أبريل ١٩٧٤، عين وزيراً للعمل في حكومة غولدا مئير. وعقب سقوط حكومة مئير في ضوء مسؤوليتها عن نتائج حرب سنة ١٩٧٣، انتخبه حزب العمل مرشحاً لرئاسة الحكومة. وفي حزيران/يونيو ١٩٧٤،، نالت حكومة رابين الجديدة ثقة الكنيست. وخلال فترة ولاية حكومته هذه، تم التوصل، بوساطة أميركية، إلى اتفاقات فصل القوات مع مصر وسورية (١٩٧٤)، وإلى الاتفاق المرحلي مع مصر سنة ١٩٧٥. وتم خلال سنة ١٩٧٥ توقيع أول مذكرة تفاهم بين إسرائيل والولايات المتحدة. غير أن حكومة رابين سقطت قبل إكمال ولايتها، بسبب فضيحة ثارت حول احتفاظ زوجته بحساب بالدولار في الولايات المتحدة.

بعد هزيمة حزب العمل في انتخابات سنة ١٩٧٧ وتولي الليكود زمام السلطة،

بقي رابين، حتى تأليف حكومة الوحدة الوطنية الأولى سنة ١٩٨٤، عضو كنيست عن حزب العمل في المعارضة، وشارك في عضوية لجنة الشؤون الخارجية والأمن. وخلال غزو لبنان سنة ١٩٨٢، قدم دعمه العلني لوزير الدفاع آنذاك أريئيل شارون.

تولى في حكومتي الوحدة الوطنية (١٩٨٤ ـ ١٩٩٠) منصب وزير الدفاع. وقدم سنة ١٩٨٥ اقتراح انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان، وإنشاء منطقة «الحزام الأمني» في الجنوب اللبناني. ولدى نشوب الانتفاضة سنة ١٩٨٧، انتهج رابين ضدها سياسة قمعية، فقوبلت سياسته تلك باستنكار دولي واسع.

في الانتخابات الحزبية التي جرت قبيل انتخابات الكنيست سنة ١٩٩٢، فاز رابين على منافسه شمعون بيرس، وقاد حزب العمل إلى الفوز في انتخابات الكنيست، وألّف حكومة عمالية احتل فيها منصبي رئيس الحكومة ووزير الدفاع. وخلال هذه الفترة، أبرم اتفاق «إعلان المبادئ» (أوسلو) ومن ثم الاتفاق المرحلي بين إسرائيل ومنظمة التحرير (اتفاق طابا)، كما أبرم خلال سنة ١٩٩٤ معاهدة السلام مع الأردن.

اغتيل في ساحة ملوك إسرائيل في تل أبيب يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ على يد متطرف يهودي معارض للتسويات التي أبرمها رابين مع الجانب الفلسطيني.

رئيس الحكومة الحالي

شمعون بيرس

ولد في بولندا سنة ١٩٢٣، وهاجر إلى فلسطين سنة ١٩٣٤. درس في مدرسة «بن شيمن» الزراعية، ودرس لاحقاً في جامعة نيويورك وفي كلية إدارة الأعمال في جامعة هارفرد.

خلال فترة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، عينه دافيد بن ـ غوريون مسؤولاً عن مشتريات الأسلحة والتجنيد في هيئة أركان الهاغاناه. وعُين مسؤولاً عن سلاح البحرية سنة ١٩٤٨، ورئيساً لبعثة وزارة الدفاع في الولايات المتحدة سنة ١٩٤٩.

شغل خلال فترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ منصب نائب المدير العام لوزارة الدفاع، ثم عين مديراً عاماً لهذه الوزارة، وبقي في هذا المنصب سبعة أعوام (١٩٥٣ ـ ١٩٥٩). وخلال هذه الفترة، أعاد تنظيم وزارة الدفاع، وبادر إلى إنشاء الصناعات الجوية والمشروع النووي الإسرائيلي، وكان مسؤولاً عن إنشاء العلاقات الخاصة مع فرنسا، وعقد اتفاقات لتزويد إسرائيل بالسلاح، وأدى دوراً رئيسياً في التخطيط لمعركة سيناء سنة ١٩٥٦.

في سنة ١٩٥٩، انتُخب عضواً في الكنيست ممثلاً لحزب مباي. وعمل في فترة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٥ نائباً لبن ـ غوريون في وزارة الدفاع. وخلال هذه الفترة، وضع الأساس للبنية التحتية العلمية الذرية في إسرائيل، وبادر إلى إقامة المفاعلين الذريين في ناحل سوريك وديمونا. كما قام بنسج علاقات مع ألمانيا الغربية ضمن بواسطتها تزويد إسرائيل بأسلحة ألمانية.

انسحب وبن ـ غوريون من حزب مباي سنة ١٩٦٥، وشارك كلاً من بن ـ غوريون وموشيه دايان في تأسيس حزب رافي، وانتُخب سكرتيراً عاماً له. وفي سنة ١٩٦٨، أدى دوراً حاسماً في توحيد أحزاب مباي ورافي وأحدوت هعفودا في حزب العمل.

شغل في فترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٧ مناصب وزارية مختلفة: وزير استيعاب الهجرة في حكومة غولدا مئير (١٩٦٩)، ثم وزير المواصلات والاتصالات (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤). وفي آذار/مارس ١٩٧٤، عينته غولدا مئير وزيراً للإعلام. وبعد استقالة غولدا مئير وقيام رابين بتأليف الحكومة الجديدة في حزيران/يونيو ١٩٧٤، عينه رابين وزيراً للدفاع، وبقي في هذا المنصب حتى انتخابات سنة ١٩٧٧. وشهدت هذه الفترة توقيع الاتفاق المرحلي مع مصر سنة ١٩٧٥، الذي شارك بيرس، بصفته وزيراً للدفاع، في المفاوضات المؤدية إليه.

انتُخب سنة ١٩٧٧ رئيساً لتجمع المعراخ. ولدى تأليف حكومة الوحدة الوطنية سنة ١٩٨٤، تولى بيرس فيها منصب رئيس الحكومة مدة عامين (١٩٨٤ ـ ١٩٨٦)، ثم منصبي نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية (١٩٨٦ ـ ١٩٨٨). وخلال فترة ولايته كرئيس للحكومة، انسحبت إسرائيل من جزء من الجنوب اللبناني (١٩٨٥)، وطبقت خطة لتثبيت الاقتصاد الإسرائيلي. وفي حكومة الوحدة الوطنية الثانية (١٩٨٨ ـ ١٩٩٠)، تولى بيرس منصبي نائب رئيس الحكومة ووزير المال. وبعد انسحاب حزب العمل من الحكومة قاد المعارضة في الكنيست حتى سنة ١٩٩٢.

قبيل انتخابات الكنيست سنة ١٩٩٢، نافس يتسحاق رابين شمعون بيرس في رئاسة الحزب في الانتخابات الداخلية التي جرت في شباط/فبراير ١٩٩٢، وفاز رابين برئاسة الحزب. وشهدت الفترة التالية هدوءاً داخلياً ساهم في فوز حزب العمل في انتخابات الكنيست.

عين بيرس وزيراً للخارجية في حكومة يتسحاق رابين التي ألفها في حزيران/يونيو ١٩٩٢، وأدى دوراً أساسياً في إبرام اتفاقي أوسلو وطابا مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومعاهدة السلام مع الأردن.

في إثر اغتيال رابين، كُلّف تأليف حكومة جديدة، واحتفظ فيها بمنصبي رئيس الحكومة ووزير الدفاع.

أعضاء الحكومة

ألوني، شولاميت

وزيرة الاتصالات والعلوم والتكنولوجيا (حزب ميرتس).

ولدت في تل أبيب سنة ١٩٢٩. عملت في مجالات التربية والمحاماة والصحافة، وحصلت على شهادة جامعية في الحقوق من الجامعة العبرية.

خدمت في الجيش الإسرائيلي خلال حرب سنة ١٩٤٨.

التحقت بحزب مباي سنة ١٩٥٩، وشغلت منصب عضو كنيست عن مباي في فترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩. وفي سنة ١٩٧٣، أسست حركة حقوق المواطن، التي نادت بإصلاح النظام الانتخابي، وفصل الدين عن الدولة، وسن قانون أساسي لحماية حقوق الإنسان.

انتُخبت منذ سنة ١٩٧٤ حتى سنة ١٩٩٢ عضواً للكنيست عن حركة حقوق المواطن. وتولت لفترة قصيرة منصب وزير بلا حقيبة (حزيران/يونيو ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤).

عشية انتخابات سنة ١٩٩٢، اتحدت الحركة التي ترئسها ألوني مع حزبي مبام وشينوي لتشكل حزب ميرتس، الذي انضم إلى الائتلاف برئاسة حزب العمل، وتولت ألوني منصب وزيرة الاتصالات والعلوم والتكنولوجيا في حكومة رابين، واحتفظت بالمنصب نفسه في الحكومة التي ألّفها شمعون بيرس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

بَرَاك، إيهود

وزير الخارجية (حزب العمل).

ولد في مستعمرة مشمار هشارون سنة ١٩٤٢. يحمل شهادة ماجستير في تحليل الأنظمة من جامعة ستانفورد في كاليفورنيا، وشهادة دكتوراه في الفيزياء والرياضيات من الجامعة العبرية.

انخرط في الجيش الإسرائيلي سنة ١٩٥٩، وتدرج في سلاح المدرعات إلى أن تولى قيادة أوغدا مدرعة نظامية. وفي مطلع سنة ١٩٨٢، عين رئيساً لشعبة التخطيط في هيئة الأركان العامة. وفي إبان غزو لبنان (١٩٨٢)، شغل إلى جانب منصبه هذا منصب نائب قائد القطاع الشرقي. وعين في سنة ١٩٨٣ رئيساً لشعبة الاستخبارات العسكرية.

وفي مطلع سنة ١٩٨٦، عين قائداً لمنطقة الوسط، فنائباً لرئيس هيئة الأركان (أواسط سنة ١٩٨٧)، ثم تولى رئاسة الأركان ابتداءً من نيسان/أبريل ١٩٩١ حتى نهاية سنة ١٩٩٤. اشترك في تصفية ثلاثة من قادة «فتح» في بيروت سنة ١٩٧٣، كما شارك في «عملية عنتيبي» (سنة ١٩٧٦)، وفي عملية اغتيال القائد الفلسطيني أبو جهاد في تونس (سنة ١٩٨٨).

التحق بعد تركه الجيش بحزب العمل، وعين خلال سنة ١٩٩٥ وزيراً للداخلية، في حكومة يتسحاق رابين، ثم وزيراً للخارجية في الحكومة التي ألّفها شمعون بيرس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

برعام، عوزي

وزير السياحة (حزب العمل).

ولد في القدس سنة ١٩٣٧. يحمل شهادة جامعية في العلوم السياسية وعلم الاجتماع من الجامعة العبرية.

خدم في الجيش الإسرائيلي في سلاح المدرعات.

نشط في صفوف حزب العمل منذ أيام دراسته الجامعية، وكان أحد مؤسسي شبيبة حزب العمل وأول سكرتير لها. كان رئيساً لفرع حزب العمل في القدس (١٩٧٥ ـ ١٩٨١)، ثم أصبح سكرتيراً عاماً للحزب خلال فترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨.

انتُخب عضواً للكنيست منذ سنة ١٩٧٧. عين في سنة ١٩٩٢ وزيراً للسياحة في حكومة يتسحاق رابين، واحتفظ بالمنصب نفسه في الحكومة التي ألّفها شمعون بيرس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

بن إليعيزر، بنيامين

وزير البناء والإسكان (حزب العمل).

ولد في العراق سنة ١٩٣٦، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٤٩. خريج مدرسة القيادة والأركان وكلية الأمن القومي. التحق بالجيش الإسرائيلي سنة ١٩٥٤ وخدم في لواء «غولاني». شارك في حرب سنة ١٩٦٧ قائداً لوحدة استطلاع قاتلت في سيناء. وخلال فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣، عمل في إطار بعثة وزارة الدفاع في سنغافورة. اشترك في حرب سنة ١٩٧٣ نائباً لقائد لواء حارب على الجبهة المصرية، وعين قائد لواء على الحدود اللبنانية خلال فترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦، وكان مسؤولاً عن إنشاء «جيش» لبنان الجنوبي.

شغل منصب الحاكم العسكري للضفة الغربية خلال فترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨١، ومنسق

أنشطة الحكومة الإسرائيلية في المناطق المحتلة خلال ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤.

في سنة ١٩٨٤، انتُخب عضواً في الكنيست عن حركة «ياحد» التي رأَسها عيزر وايزمن، والتي انضمت لاحقاً إلى المعراخ. وعين منذ سنة ١٩٩٢ وزيراً للبناء والإسكان في حكومة يتسحاق رابين، واحتفظ بالمنصب نفسه في الحكومة التي ألّفها شمعون بيرس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

بيلين، يوسي

وزير في ديوان الحكومة (حزب العمل).

ولد في بيتح تكفا سنة ١٩٤٨. يحمل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة تل أبيب، وعمل محاضراً وباحثاً في الجامعة نفسها.

عمل صحافياً في صحيفة «دافار»، وكان عضواً في هيئة تحرير الصحيفة في فترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٧.

عمل ناطقاً بلسان حزب العمل بين سنتي ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤، وسكرتيراً للحكومة خلال ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦، ومديراً عاماً للشؤون السياسية في وزارة الخارجية في فترة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨.

انتُخب عضواً في الكنيست سنة ١٩٨٨، وعمل نائباً لوزير المال خلال ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠. عين نائباً لوزير الخارجية في فترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٥. في حزيران/يونيو ١٩٩٥، عين وزيراً للاقتصاد والتنمية الاجتماعية في حكومة يتسحاق رابين، ثم عين في منصب وزير في ديوان رئيس الحكومة في الحكومة التي ألّفها شمعون بيرس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

تْسَبَان، يائير

وزير استيعاب الهجرة (حزب ميرتس).

ولد في تل أبيب سنة ١٩٣٠. وهو مربٍ وصحافي بالمهنة، ودرس الفلسفة والعلوم اليهودية في جامعتي تل أبيب وبار ـ إيلان.

كان عضواً في حزب مبام، وانسحب من الحزب (مع موشيه سنيه ومجموعته سنة ١٩٥٢). أصبح عضواً في المكتب السياسي لحزب ماكي (الحزب الشيوعي الإسرائيلي) منذ سنة ١٩٦٥ حتى سنة ١٩٧٣، وتولى رئاسة الحزب خلال ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣. في سنة ١٩٧٧، شارك في تأسيس قائمة شيلي، التي خاضت انتخابات الكنيست والهستدروت. التحق بحزب مبام سنة ١٩٨٠، وشغل منصبي السكرتير السياسي للحزب ورئيس كتلة

مبام في الهستدروت. وقام بدور رئيسي في قرار الحزب بالانضمام إلى حركة حقوق المواطن وشينوي وتأسيس حزب ميرتس عشية انتخابات الكنيست الثالث عشر.

شارك منذ دخوله الكنيست سنة ١٩٨١ في عضوية عدد من اللجان، منها لجنة العمل والرفاه الاجتماعي (١٩٨١ ـ ١٩٨٤، ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢)، ولجنة المال (١٩٨٤ ـ ١٩٨٨)، ولجنة الشؤون الخارجية والأمن (١٩٨٨ ـ ١٩٩٢). وعين منذ سنة ١٩٩٢ وزيراً لاستيعاب الهجرة في حكومة رابين، واحتفظ بالمنصب نفسه في الحكومة التي ألّفها شمعون بيرس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

تسور، يعقوب

وزير الزراعة (حزب العمل).

ولد في حيفا سنة ١٩٣٧. معلم بالمهنة، ويحمل شهادة بكالوريوس في الدراسات اليهودية من الجامعة العبرية.

عمل سكرتيراً عاماً لحركة «الكيبوتس الموحد» في فترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠.

كان عضواً في الكنيست منذ سنة ١٩٨١ حتى سنة ١٩٩٢. شغل منصب وزير استيعاب الهجرة في فترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨، ومنصب وزير الصحة خلال ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠. وعين سنة ١٩٩٢ وزيراً للزراعة في حكومة يتسحاق رابين، واحتفظ بالمنصب نفسه في الحكومة التي ألّفها شمعون بيرس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

حاريش، ميخائيل

وزير الصناعة والتجارة (حزب العمل).

ولد في رومانيا سنة ١٩٣٦، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٥٠. يحمل شهادة جامعية في الاقتصاد والعلوم السياسية من الجامعة العبرية.

بدأ نشاطه السياسي في إطار شبيبة حزب العمل، ويعد أحد مؤسسيها. عمل في فترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٢ رئيساً لدائرة العلاقات الخارجية التابعة لحزب العمل، وساهم في إقامة علاقات مع عدد من زعماء الدول الاشتراكية، وأدى دوراً رئيسياً في إقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وإسبانيا. وشغل منذ سنة ١٩٨٩ منصب السكرتير العام لحزب العمل، وطبق برنامجاً لإعادة تنظيم الحزب وتعديل نظام الانتخابات الحزبية الداخلية. كما شغل منصب رئيس اللجنة السياسية التابعة لحزب العمل.

انتخب عضواً في الكنيست منذ سنة ١٩٧٤. عين في سنة ١٩٩٢ وزيراً للصناعة والتجارة في حكومة يتسحاق رابين، واحتفظ بالمنصب نفسه في الحكومة التي ألّفها شمعون بيرس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

رامون، حاييم

وزير الداخلية (حزب العمل).

ولد في يافا سنة ١٩٥٠. وهو محامٍ بالمهنة وخريج كلية الحقوق في جامعة تل أبيب.

شغل في فترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٤ منصب السكرتير القطري لدائرة الشبيبة التابعة لحزب العمل. وأصبح منذ سنة ١٩٨٣ عضواً في الكنيست عن حزب العمل. انتُخب في الكنيست الثاني عشر رئيساً لكتلة حزب العمل في الكنيست، وعضواً في لجنة المال.

عُيّن سنة ١٩٩٢ وزيراً للصحة في حكومة يتسحاق رابين. وفي انتخابات الهستدروت التي جرت في أيار/مايو ١٩٩٤، تمرد على حزب العمل وخاض الانتخابات في قائمة مستقلة باسم «رام». وفازت كتلته بنسبة ٤٦٪ من أصوات الناخبين، ملحقةً الخسارة بحزب العمل، وأصبح رامون رئيساً للهستدروت.

في إثر اغتيال يتسحاق رابين، وافق رامون على العودة إلى صفوف حزب العمل، وعين وزيراً للداخلية في الحكومة التي ألّفها شمعون بيرس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

روبنشتاين، أمنون

وزير التربية والتعليم والرياضة (حزب ميرتس).

ولد في تل أبيب سنة ١٩٣١. صحافي ومحام بالمهنة. درس الاقتصاد والعلاقات الدولية والحقوق في الجامعة العبرية، وحصل على شهادة دكتوراه في الحقوق من «مدرسة لندن للاقتصاد» (London School of Economics) سنة ١٩٦٦. وكان محاضراً في الحقوق في جامعة تل أبيب وعميداً لكلية الحقوق فيها.

أسس في سنة ١٩٧٤ حركة شينوي، التي نادت بإصلاح النظام الانتخابي ووضع دستور مكتوب لإسرائيل. وفي انتخابات سنة ١٩٧٧، خاضت شينوي انتخابات الكنيست التاسع كجزء من الحركة الديمقراطية للتغيير، لكنها انشقت عنها وانسحبت منها عقب موافقة الأخيرة على المشاركة في حكومة الليكود، وأصبحت حزباً مستقلاً في الكنيست منذ سنة ١٩٧٨ حتى سنة ١٩٩٢، برئاسة روبنشتاين. وفي انتخابات الكنيست الثالث عشر، اتحدت شينوي مع مبام وحركة حقوق المواطن في حزب ميرتس، الذي فاز باثني عشر مقعداً في الكنيست.

شغل منصب وزير الاتصالات في حكومة الوحدة الوطنية (١٩٨٤ ـ ١٩٨٨)،

وشغل منذ سنة ١٩٩٢ منصب وزير الطاقة والإنشاءات، ثم منصب وزير المعارف والثقافة في حكومة رابين، ثم عين وزيراً للتربية والتعليم والرياضة في الحكومة التي ألّفها شمعون بيرس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

سريد، يوسي

وزير شؤون البيئة (حزب ميرتس).

ولد في رحوفوت سنة ١٩٤٠. يحمل شهادة بكالوريوس في الأدب والفلسفة، وشهادة ماجستير في العلوم السياسية وعلم الاجتماع. عمل في مجالات الصحافة والتربية.

انتُخب سنة ١٩٧٤ عضواً في الكنيست عن حزب العمل، وبقي في هذا الموقع حتى سنة ١٩٨٤، حين انفصل عن الحزب بسبب خلافات سياسية وانضم إلى حركة «حقوق المواطن» بعيد انتخابات سنة ١٩٨٤ مباشرة. يشغل في الكنيست الثالث عشر منصب رئيس كتلة ميرتس، وعضو لجنة الخارجية والأمن. عين في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ وزيراً لشؤون البيئة في حكومة رابين، واحتفظ بالمنصب نفسه في الحكومة التي ألّفها شمعون بيرس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

سنيه، إفرايم

وزير الصحة (حزب العمل).

ولد في تل أبيب سنة ١٩٤٤. طبيب بالمهنة وخريج كلية الطب في جامعة تل أبيب.

التحق بالجيش سنة ١٩٦٢، وخدم في سلاح الناحل. وبعد تخرجه من الجامعة، عاد إلى الجيش وعين طبيباً في سلاح المشاة والمظليين، وشارك في حرب سنة ١٩٧٣. كما شارك في «عملية عنتيبي» سنة ١٩٧٦ قائداً للفريق الطبي، وفي «عملية الليطاني» في الجنوب اللبناني سنة ١٩٧٨، بعد أن رقّي إلى رتبة طبيب أوغدا.

عمل خلال ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠ قائداً لوحدة مختارة في الجيش الإسرائيلي. وفي سنة ١٩٨١، عين قائداً لـ «المنطقة الأمنية» في الجنوب اللبناني، ثم شغل منصب رئيس الإدارة المدنية في الضفة الغربية خلال فترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧.

بعد إنهاء خدمته العسكرية سنة ١٩٨٧، نشط في صفوف حزب العمل، وانتُخب عضواً في الكنيست سنة ١٩٩٢، وعمل في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست. وفي سنة ١٩٩٣، عين وزيراً للصحة في حكومة يتسحاق رابين، واحتفظ بالمنصب نفسه في الحكومة التي ألّفها شمعون بيرس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

سيغف، غونين

وزير الطاقة (حركة يِعود).

ولد في كريات موتسكين سنة ١٩٥٦، ودرس الطب في جامعة بن - غوريون في النقب، ومارس مهنة الطب بضعة أعوام. التحق في فترة لاحقة بجامعة تل أبيب، حيث درس إدارة الأعمال، وهناك بدأ نشاطه في إطار حركة «تسومت»، عندما كانت لا تزال في طور التأسيس.

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة نقيب.

رشح نفسه لانتخابات الكنيست سنة ١٩٩٢ عن حركة «تسومت»، واحتل المكان الثاني في القائمة، بعد رئيسها رفائيل إيتان. واشترك في الكنيست الثالث عشر في عضوية كل من لجنة المال ولجنة الهجرة والاستيعاب.

في سنة ١٩٩٤، انضم إلى مجموعة انشقت عن «تسومت» جراء خلافات سياسية وأسست حركة «يعود»، وعين في إثر ذلك وزيراً للطاقة في حكومة يتسحاق رابين، واحتفظ بالمنصب نفسه في الحكومة التي ألّفها شمعون بيرس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

شاحل، موشيه

وزير الأمن الداخلي (حزب العمل).

ولد في بغداد سنة ١٩٣٦، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٥٠. وهو محام بالمهنة ويحمل شهادة في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة حيفا، وشهادة في القانون من جامعة تل أبيب.

بدأ حياته السياسية عضواً في المجلس البلدي لمدينة حيفا (١٩٦٥ - ١٩٦٩). وانتُخب عضواً في الكنيست سنة ١٩٧١ (الكنيست السابع)، وفاز بعضوية الكنيست في إطار قائمة المعراخ في جميع الانتخابات اللاحقة. شغل منصب رئيس كتلة المعراخ في الكنيست خلال فترة ١٩٨١ - ١٩٨٤.

شغل منصب وزير الطاقة والإنشاءات خلال فترة حكومتي الوحدة الوطنية (١٩٨٤ - ١٩٩٠)، ومنصب وزير الشرطة والاتصالات خلال فترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣. كما تولى خلال فترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤ منصب وزير الطاقة في حكومة يتسحاق رابين. وفي الحكومة التي ألّفها شمعون بيرس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، تم توسيع صلاحيات وزارة الشرطة واستحدث منصب وزير الأمن الداخلي، وعُهد إلى شاحل تولّي هذا المنصب.

شوحاط، أبراهام

وزير المال (حزب العمل).

ولد في تل أبيب سنة ١٩٣٦. مهندس بالمهنة ويحمل شهادة في الهندسة المدنية من التخنيون.

عمل مديراً لفرع شركة سوليل بونيه (شركة الإنشاءات التابعة للهستدروت) في عراد ومنطقة البحر الميت، وعضواً في مجلس إدارة شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية.

كان أحد مؤسسي مدينة عراد، ورئيساً لبلديتها في فترة ١٩٦٩ - ١٩٨٩، ورئيساً لمجلس مدن التطوير التابع لمركز السلطات المحلية.

انتُخب عضواً في الكنيست سنة ١٩٨٨. شغل في الكنيست الثاني عشر منصب رئيس لجنة المال.

عُين منذ سنة ١٩٩٢ وزيراً للمال في حكومة يتسحاق رابين، واحتفظ بالمنصب نفسه في الحكومة التي ألّفها شمعون بيرس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

شيطريت، شمعون

وزير الشؤون الدينية (حزب العمل).

ولد في المغرب سنة ١٩٤٦، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٤٩. درس الحقوق في الجامعة العبرية في القدس، وحصل على شهادة دكتوراه في الحقوق من جامعة شيكاغو. عمل أستاذاً للحقوق في الجامعة العبرية، واشترك في عضوية لجان قانونية مختلفة. شغل في فترة ١٩٨٨ - ١٩٩٢ منصب رئيس مجلس إدارة المعهد الأفرو - آسيوي التابع للهستدروت.

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة رقيب.

انتُخب عضواً في الكنيست عن حزب العمل سنة ١٩٨٨. وشغل منذ سنة ١٩٩٢ منصب وزير الاقتصاد والتنمية الاجتماعية ثم منصب وزير الشؤون الدينية في حكومة يتسحاق رابين، واحتفظ بالمنصب نفسه في الحكومة التي ألّفها شمعون بيرس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

عميطال، يهودا

وزير بلا حقيبة (من خارج الكنيست؛ حزب ميماد).

من الوجوه الدينية البارزة في إسرائيل وفي أوساط المستوطنين. ولد في أوروبا

الشرقية، وهاجر إلى فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية. خدم في الهاغاناه، ولاحقاً في الجيش الإسرائيلي. من أبرز دعاة ومؤسسي يشيفوت هَهَسْدير، التي هي عبارة عن مدارس دينية تجمع بين أداء الخدمة العسكرية ودراسة التوراة.

رئيس يشيفات هِسْدير «هار عتسيون» في إيلون شفوت في كتلة مستوطنات غوش إيمونيم. انضم إلى حركة غوش إيمونيم لدى تأسيسها، لكنه ما لبث أن اختلف معها واتجه إلى تبنّي آراء معتدلة نسبياً فيما يختص بالمناطق المحتلة والقضايا المتفرعة عنها. أسس مع متدينين آخرين حزب ميماد الديني المعتدل قبيل انتخابات الكنيست لسنة ١٩٨٨، وخاض المعركة الانتخابية على رأس قائمة الحزب، لكن القائمة فشلت في اجتياز «نسبة الحسم»، وأدى ذلك إلى تفكك الحزب. وقد أعاد عميطال إحياء الحزب سنة ١٩٩٣، لكن على أساس كونه حركة فكرية، لا سياسية. وقد ضم شمعون بيرس الحاخام عميطال إلى الحكومة الجديدة، التي ألَّفها في إثر اغتيال رابين، من أجل بناء جسور مع المتدينين وإدارة حوارات فكرية معهم.

كيسار، يسرائيل

وزير المواصلات (حزب العمل).

ولد في اليمن سنة ١٩٣١، وهاجر إلى فلسطين سنة ١٩٣٣. يحمل شهادة ماجستير في الاقتصاد وعلم الاجتماع من الجامعة العبرية.

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة نقيب.

عمل في الهستدروت منذ سنة ١٩٦٦ في مناصب مختلفة. وفي سنة ١٩٧٧، أصبح نائباً لسكرتير عام الهستدروت ثم سكرتيراً عاماً لها (١٩٨٤ - ١٩٩٢).

انتُخب عضواً في الكنيست سنة ١٩٨٤، وعين وزيراً للمواصلات سنة ١٩٩٢. واحتفظ بالمنصب نفسه في الحكومة التي ألّفها شمعون بيرس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

ليبائي، دافيد

وزير العدل (حزب العمل).

ولد في تل أبيب سنة ١٩٣٤. وهو محام بالمهنة، ويحمل شهادة دكتوراه في الحقوق من جامعة شيكاغو. عمل أستاذاً للحقوق في جامعة تل أبيب، ورئيساً لنقابة المحامين في إسرائيل، وناطقاً بلسان وزارة العدل، ونائباً للمدعي العام في إسرائيل. وفي إطار حزب العمل، شغل منصب رئيس لجنة الدستور التابعة للحزب.

انتُخب عضواً في الكنيست عن حزب العمل سنة ١٩٨٤، وشغل في فترة ١٩٨٤

ـ ١٩٩٢ منصب رئيس لجنة شؤون مراقبة الدولة التابعة للكنيست. عين سنة ١٩٩٢ وزيراً للعدل في حكومة يتسحاق رابين، واحتفظ بالمنصب نفسه في الحكومة التي ألّفها شمعون بيرس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

نمير، أورا

وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية (حزب العمل).

ولدت في الخضيرة سنة ١٩٣٠، ودرست في دور معلمين محلية ثم في كلية هنتر (Hunter) في نيويورك، وتخصصت بالكلاسيكيات والأدب الإنكليزي.

خدمت بصفة ضابط في الجيش الإسرائيلي في حرب سنة ١٩٤٨. وبدأت حياتها السياسية كسكرتيرة كتلة مباي في الكنيست، ثم كسكرتيرة إدارة الائتلاف. انتُخبت سنة ١٩٦٧ أمينة عامة لمنظمة «نعمات»، منظمة النساء العاملات التابعة للهستدروت.

انتُخبت عضواً في الكنيست سنة ١٩٧٣. شغلت في الكنيست منصب رئيسة لجنة التربية والتعليم بين سنتي ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤، ومنصب رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية في فترة ١٩٨٤ ـ ١٩٩٢.

شغلت منذ سنة ١٩٩٢ منصب وزيرة شؤون البيئة ثم منصب وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة يتسحاق رابين، واحتفظت بالمنصب نفسه في الحكومة التي ألّفها شمعون بيرس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

أعضاء الكنيست الثالث عشر
(١٩٩٢ ـ ١٩٩٦)

أدري، رفائيل

عضو كنيست عن حزب العمل منذ سنة ١٩٨١.

ولد في المغرب سنة ١٩٣٧ وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٥٦. مهنته مدير شركات. خريج المدرسة المركزية للإدارة في القدس.

كان في الكنيست العاشر (١٩٨١ ـ ١٩٨٤) عضواً في اللجنة الاقتصادية، وفي الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤ ـ ١٩٨٨) رئيساً لكتلة المعراخ ورئيساً لإدارة الائتلاف. شغل في فترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢ منصب وزير بلا حقيبة ثم منصب وزير شؤون البيئة. عمل رئيساً لمجلس إدارة شركة «شيكون عوفديم»، ورئيساً لمجلس إدارة شركة «سوليل بونيه».

حالياً: نائب رئيس الكنيست، إلى جانب عضويته في لجنة المال.

الأسعد، أسعد

عضو كنيست عن حزب الليكود منذ سنة ١٩٩٢.

ولد في قرية بيت جن الدرزية سنة ١٩٤٤. المهنة: عسكري متقاعد. يحمل شهادة جامعية أولى في العلوم السياسية وتاريخ الشرق الأوسط من جامعة حيفا.

خدم في الجيش الإسرائيلي، ووصل إلى رتبة عقيد.

عمل سابقاً كعضو في وفد إسرائيل إلى الأمم المتحدة، وكمستشار رئيس الحكومة لشؤون الدروز والشركس، وكعضو في الوفد الإسرائيلي إلى محادثات السلام في مدريد وواشنطن في عهد حكومة شمير.

اختير سنة ١٩٨٨ واحداً من ٤٠ شخصية نموذجية بارزة في إسرائيل بمناسبة الاحتفال بمرور ٤٠ عاماً على قيامها.

حالياً: عضو في لجنة التربية والتعليم، وفي لجنة الداخلية وسلامة البيئة.

أفيطال، شموئيل

عضو كنيست عن حزب العمل منذ سنة ١٩٩٢.

ولد في المغرب سنة ١٩٥١، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٥٣. مهنته مزارع. درس في جامعة بن ـ غوريون.

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة مقدم (احتياط) في سلاح المدرعات.

حالياً: عضو في لجنة الداخلية وسلامة البيئة، وفي اللجنة الاقتصادية.

ألوني، شولاميت

(أنظر: أعضاء الحكومة).

أور، أوري

عضو كنيست عن حزب العمل منذ سنة ١٩٩٢.

ولد في بيتح تكفا سنة ١٩٣٩. يحمل شهادة بكالوريوس في التاريخ والعلوم السياسية من جامعة تل أبيب، وتلقى دورات عسكرية مختلفة، بما في ذلك دورات تكميلية في الولايات المتحدة.

كان في حرب سنة ١٩٦٧ قائد وحدة استطلاع في لواء يسرائيل طال، الذي حارب في منطقة رفح. وقاد في حرب الاستنزاف في سيناء (١٩٦٩ ـ ١٩٧٠) كتيبة مدرعات على جبهة قناة السويس. وكان في حرب سنة ١٩٧٣ قائد لواء مدرع حارب في هضبة الجولان. عُين قائداً للمنطقة الوسطى سنة ١٩٨١، وشغل في فترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦ منصب قائد المنطقة الشمالية.

استقال من الجيش سنة ١٩٨٨، في إثر تعيين دان شومرون رئيساً للأركان، وعمل لفترة ثلاثة أعوام ونصف عام رئيساً للصندوق القومي اليهودي (هكيرن هكييمت). التحق بحزب العمل قبيل انتخابات سنة ١٩٩٢، وفاز فيها بعضوية الكنيست عن حزب العمل.

شغل منصب نائب وزير الدفاع (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢)، ثم عين نائباً لوزير الدفاع في الحكومة التي ألّفها بيرس في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥.

حالياً: رئيس لجنة الخارجية والأمن.

أورون، حاييم

عضو كنيست عن مبام/ ميرتس منذ سنة ١٩٨٨.

ولد في تل أبيب سنة ١٩٤٠. المهنة: عضو كيبوتس. خريج مدرسة ثانوية.

شغل منصب سكرتير الكيبوتس القطري في فترتي ١٩٦٨ ـ ١٩٧١ و١٩٨٤ ـ ١٩٨٨.

دخل الكنيست سنة ١٩٨٨ ممثلاً عن حزب مبام. وكان في الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨ ـ ١٩٩٢) عضواً في لجنة المال ولجنة شؤون مراقبة الدولة. خاض انتخابات سنة ١٩٩٢ في إطار حزب ميرتس، الذي تألّف من اتحاد حركة حقوق المواطن وحزبي شينوي ومبام.

وهو نشيط في إطار حركة السلام الآن.

حالياً: عضو في لجنة الكنيست، وفي لجنة المال، وفي لجنة مراقبة الدولة.

أولمرت، إيهود

عضو كنيست عن حزب الليكود منذ سنة ١٩٧٣.

ولد في نحالات جابوتنسكي (بالقرب من بنيامينا) سنة ١٩٤٥. المهنة: محام. خريج الجامعة العبرية في علم النفس والفلسفة والقانون.

خدم في الجيش الإسرائيلي في لواء غولاني، وعمل مراسلاً عسكرياً لمجلة «بمحانيه».

شغل في فترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠ منصب وزير بلا حقيبة، مسؤول عن شؤون العرب في إسرائيل، وفي فترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢ منصب وزير الصحة.

حالياً: نائب رئيس لجنة الداخلية وسلامة البيئة.

إيتان، رفائيل

عضو كنيست عن حزب تسومت منذ سنة ١٩٨٤.

ولد في تل عداشيم سنة ١٩٢٩. المهنة: (كما يحب هو أن يعرّفها): مزارع، نجار، طيار. درس تاريخ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتاريخ العسكري، في جامعة تل أبيب؛ والعلوم السياسية في جامعة حيفا.

خدم في الجيش الإسرائيلي ٣٧ عاماً، وشغل منصب رئيس الأركان في فترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٣، وكان من أبرز المتحمسين لغزو لبنان سنة ١٩٨٢. كان في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ قائد فرقة مدرعة في الجولان، وكان في فترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ قائد المنطقة الشمالية.

شغل خلال فترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ منصب وزير الزراعة في حكومة يتسحاق شمير.

مؤسس ورئيس حزب تسومت، وصاحب العبارة الشهيرة التي شبّه فيها الفلسطينيين في المناطق المحتلة، سنة ١٩٨٣، بـ «صراصير مخدرة في قنينة».

حالياً: رئيس لجنة مكافحة المخدرات.

إيلول، رفائيل

عضو كنيست عن حزب العمل منذ سنة ١٩٩٢.

ولد في مراكش (المغرب) سنة ١٩٥٧، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٦١. المهنة: إدارة عامة. خريج جامعة بار ـ إيلان في العلوم السياسية وعلم الاجتماع.

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة رقيب أول.

شغل المنصبين العامين التاليين: رئيس المجلس المحلي لبلدة مزكيرت باتيا؛ رئيس لجنة العمل والرفاه الاجتماعي في مركز الحكم المحلي.

حالياً: عضو في لجنة الكنيست، وفي لجنة المال، وفي لجنة مكافحة المخدرات.

إيلي، عوفاديا

عضو كنيست عن حزب الليكود منذ سنة ١٩٨٤.

ولد في خانقين (العراق) سنة ١٩٤٥، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٥٠. المهنة: مدرِّس وتربوي؛ خريج جامعة حيفا.

خدم في الجيش الإسرائيلي، ووصل إلى رتبة رائد.

شغل المناصب العامة والرسمية التالية: مفتش في وزارة التربية والتعليم على المدارس المتوسطة والثانوية في شمال إسرائيل؛ رئيس بلدية العفولة (١٩٧٨ ـ ١٩٩١)؛ عضو مجلس أمناء الوكالة اليهودية.

حالياً: نائب رئيس الكنيست.

بات، جدعون

عضو كنيست عن غاحل/الليكود منذ سنة ١٩٦٩.

ولد في القدس سنة ١٩٣٣. المهنة: خبير اقتصادي. خريج جامعة نيويورك في الاقتصاد.

خدم في الجيش الإسرائيلي في سلاح الناحل.

شغل المناصب الرسمية التالية: وزير الإسكان والبناء؛ وزير الصناعة والتجارة والسياحة؛ وزير العلم والتطوير؛ وزير السياحة.

من كتلة حزب الأحرار سابقاً في الليكود، وعضو في إدارة الليكود.

حالياً: رئيس اللجنة الاقتصادية في الكنيست.

باداش، (بنحاس) بيني

عضو كنيست عن حزب تسومت منذ سنة ١٩٩٢.

ولد في موشاف غيلات سنة ١٩٥٢. المهنة: مهندس.

رئيس مجلس محلي. خريج هندسة ميكانيكية من جامعة النقب.

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة رائد.

رئيس المجلس المحلي لبلدة عومر.

حالياً: عضو في لجنة الداخلية وسلامة البيئة، ونائب رئيس لجنة المال.

باغاد، يوسف

عضو كنيست عن حزب موليدت منذ سنة ١٩٩٢.

ولد في موتسا تحتيت بالقرب من القدس سنة ١٩٣٢. المهنة: رئيس يشيفاه (مدرسة دينية). درّس في مدارس دينية، ويحمل شهادة ماجستير من جامعة بار ـ إيلان.

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة جندي.

مدير مركز التعليم الديني، وعضو في مجلس التعليم الديني.

حالياً: عضو في لجنة التربية والتعليم، وفي لجنة الهجرة والاستيعاب.

براك، إيهود

(أنظر: أعضاء الحكومة).

برعام، عوزي

(أنظر: أعضاء الحكومة).

بلومنتال، ناعومي

عضو كنيست عن حزب الليكود منذ سنة ١٩٩٢.

ولدت في موشافاه بتسرون بالقرب من رحوفوت سنة ١٩٤٣. المهنة: أعمال حرة.

خريجة جامعة بار ـ إيلان في علم الإجرام، وخريجة معهد فنون المسرح «بيت تسفي» في رامات غان.

خدمت في الجيش الإسرائيلي في سلاح الناحل.

حالياً: عضو في لجنة العمل والرفاه الاجتماعي، وفي لجنة الداخلية وسلامة البيئة، وفي لجنة تحسين وضع المرأة.

بن ـ أليسار، إلياهو

عضو كنيست عن الليكود منذ سنة ١٩٨١.

ولد في رادوم (بولندا) سنة ١٩٣٢، وهاجر إلى فلسطين سنة ١٩٤٢. درس العلوم السياسية في جامعة باريس، وتخصص في معهد الدراسات الدولية التابع لكلية الحقوق في جامعة باريس، وحصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة باريس.

خدم في جهاز الأمن (الاستخبارات) حتى سنة ١٩٦٥.

شغل في فترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠ منصب مدير مكتب رئيس الحكومة، وعُين سنة ١٩٨٠ أول سفير لإسرائيل في مصر، وبقي في هذا المنصب حتى سنة ١٩٨١.

شغل في الكنيست العاشر (١٩٨١ ـ ١٩٨٤) وفي الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨ ـ ١٩٩٢) منصب رئيس لجنة الخارجية والأمن، وأصبح في الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤ ـ ١٩٨٨) عضواً في اللجنة نفسها.

عضو بارز في الليكود، وشغل سابقاً منصب مدير عام حزب الليكود، ومنصب رئيس حركة حيروت ـ هتسوهار، وهي التنظيم العالمي التابع لحزب حيروت.

حالياً: عضو في لجنة الخارجية والأمن.

بن إليعيزر، بنيامين

(أنظر: أعضاء الحكومة).

بن مناحم، إيلي

عضو كنيست عن حزب العمل منذ سنة ١٩٨٨.

ولد في بومبي (الهند) سنة ١٩٤٧، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٤٩. المهنة: فنّي في صيانة الطائرات. درس في مدرسة داخلية عسكرية.

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة ملازم.

نائب وزير لشؤون الأحياء الفقيرة في مكتب رئيس الحكومة؛ رئيس لجنة العمال في شركة «إل عال».

حالياً: عضو في لجنة مكافحة المخدرات.

بنيزري، شلومو

عضو كنيست عن حزب شاس منذ سنة ١٩٩٢.

ولد في حيفا سنة ١٩٦١. المهنة: رئيس يشيفاه (مدرسة دينية).

درس في يشيفات أور حاييم في القدس.

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة رقيب أول.

حالياً: عضو في لجنة المال، وفي لجنة مكافحة المخدرات.

بوحبوط، شلومو

عضو عن حزب العمل منذ سنة ١٩٩٢.

ولد في المغرب سنة ١٩٤٢، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٥٤. المهنة: رئيس مجلس محلي. أنهى الدراسة الثانوية.

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة رقيب.

رئيس المجلس المحلي لبلدة معالوت (ترشيحا) منذ سنة ١٩٧٦؛ نائب رئيس هيئة مدن التطوير.

عضو في المكتب السياسي لحزب العمل.

حالياً: عضو في لجنة الداخلية وسلامة البيئة، وفي اللجنة الاقتصادية.

بورات، حنان

عضو كنيست عن حزب هتحيا (١٩٨١ ـ ١٩٨٤)، وعن حزب المفدال منذ سنة ١٩٨٨.

ولد في كفار بنيس سنة ١٩٤٣. خريج مدارس دينية، منها «يشيفات مِرْكاز هَداف».

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة جندي أول في سلاح المظليين

من غلاة المتطرفين في المفدال، ومن مؤسسي حركة غوش إيمونيم الاستيطانية.

حالياً: عضو في لجنة الهجرة والاستيعاب.

بوراز، أبراهام

عضو كنيست عن حزب ميرتس منذ سنة ١٩٨٨.

ولد في بوخارست (رومانيا) سنة ١٩٤٥، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٥٠. المهنة: محام. خريج الجامعة العبرية في القدس.

خدم في الجيش الإسرائيلي في قسم التحقيقات التابع للشرطة العسكرية.
عضو في مجلس بلدية تل أبيب.
حالياً: عضو في لجنة الكنيست، وفي لجنة المال، وفي لجنة الدستور والقانون والقضاء.

بورغ، أبراهام

عضو كنيست عن حزب العمل منذ سنة ١٩٨٨.
ولد في القدس سنة ١٩٥٥. المهنة: عضو كنيست. خريج الجامعة العبرية في علم الاجتماع.
خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة ملازم.
رئيس الوكالة اليهودية حالياً، وشغل سابقاً منصب مستشار وزير الخارجية، ومنصب مستشار رئيس الحكومة لشؤون يهود الشتات.
من الحمائم البارزين في حزب العمل.
حالياً: رئيس لجنة التربية والتعليم، وعضو في لجنة تحسين وضع المرأة.

بوروش، مناحم

عضو كنيست عن حزب أغودات يسرائيل/يهدوت هتوراه منذ سنة ١٩٥٩.
ولد في القدس سنة ١٩١٦، حاخام. المهنة: صحافي. درس في مدارس دينية.
شغل المناصب العامة والرسمية التالية: نائب رئيس بلدية القدس (١٩٦٩ ـ ١٩٧٤)؛ نائب وزير العمل والرفاه الاجتماعي (١٩٨١ ـ ١٩٩٢).
نائب رئيس حزب أغودات يسرائيل منذ سنة ١٩٧٧.
حالياً: عضو في لجنة الداخلية وسلامة البيئة.

بيبي، يغآل

عضو كنيست عن حزب المفدال منذ سنة ١٩٨٨.
ولد في طبرية سنة ١٩٤٢. المهنة: مدرِّس. خريج يشيفات بني عكيفا (مدرسة دينية)، وخريج في العلوم السياسية وتاريخ إسرائيل من جامعة بار ـ إيلان.
خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة رقيب.
شغل سابقاً المناصب العامة والرسمية التالية: رئيس بلدية طبرية؛ نائب رئيس مركز الحكم المحلي؛ نائب وزير لشؤون سلامة البيئة.

حالياً: رئيس كتلة المفدال، وعضو في لجنة الداخلية وسلامة البيئة، وفي لجنة مكافحة المخدرات.

بيريتس، عمير

عضو كنيست عن حزب العمل منذ سنة ١٩٨٨، ورئيس مجلس سديروت المحلي منذ سنة ١٩٨٣.

ولد في المغرب سنة ١٩٥٢ وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٥٦.

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة نقيب.

كان في فترة ولاية الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨ ـ ١٩٩٢) عضواً في لجنة شؤون مراقبة الدولة، وفي لجنة الخارجية والأمن، وفي لجنة العمل والرفاه الاجتماعي.

وهو الآن عضو في مكتب حزب العمل، وعضو في اللجنة المركزية لحزب العمل، وعضو في حركة السلام الآن.

حالياً: رئيس لجنة العمل والرفاه الاجتماعي.

بيغن، زئيف بنيامين

عضو كنيست عن الليكود منذ سنة ١٩٨٨.

ولد في القدس سنة ١٩٤٣. المهنة: عالم جيولوجيا. خريج الجامعة العبرية في القدس وحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة كولورادو في الولايات المتحدة.

خدم في الجيش الإسرائيلي في فترتين: ١٩٦٠ ـ ١٩٦٢ و١٩٧٥ ـ ١٩٧٦.

ابن رئيس الحكومة الإسرائيلية (وزعيم حيروت/الليكود) الأسبق مناحم بيغن. من أبرز زعماء حزب الليكود؛ وقد نافس بنيامين نتنياهو في رئاسة الحزب في الانتخابات الحزبية التمهيدية التي جرت سنة ١٩٩٢، لكنه لم يفز بالمنصب. يفتقر إلى الكاريزما التي كان يتمتع والده بها في الوسط الانتخابي الإسرائيلي.

حالياً: عضو في لجنة الخارجية والأمن.

بيلد، موشيه

عضو كنيست عن حزب تسومت منذ سنة ١٩٩٢.

ولد في كيبوتس بيت هشطّه سنة ١٩٤٥. المهنة: تطوير وإدارة مشاريع. خريج مدرسة ثانوية.

خدم في الجيش الإسرائيلي في سلاح المدرعات، ووصل إلى رتبة عقيد.

شغل المناصب العامة التالية: رئيس اللجنة الأمنية للحركات الكيبوتسية؛ رئيس هيئة مستوطنات الشمال للكفاح من أجل الاحتفاظ بهضبة الجولان.

حالياً: عضو في لجنة الخارجية والأمن.

بيلين، يوسي

(أنظر: أعضاء الحكومة).

تسبان، يائير

(أنظر: أعضاء الحكومة).

تسور، يعقوب

(أنظر: أعضاء الحكومة).

تسوكر، دافيد

عضو كنيست عن حركة حقوق المواطن/ميرتس منذ سنة ١٩٨٦.

ولد في حيفا سنة ١٩٤٨. يحمل شهادة بكالوريوس في الاقتصاد والعلاقات الدولية، وشهادة ماجستير في العلوم السياسية من الجامعة العبرية. ويحضِّر لنيل شهادة الدكتوراه من جامعة تل أبيب.

كان من مؤسسي حركة السلام الآن وأحد زعمائها في فترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨١. انضم إلى حركة حقوق المواطن، وتولى منصب سكرتير عام الحركة في فترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨. يُعتبر من أبرز النشيطين في مجالات حقوق الإنسان؛ وقد قام بتأسيس مركز «بتسيلم» سنة ١٩٨٨.

أصبح عضو كنيست عن حركة حقوق المواطن في منتصف ولاية الكنيست الحادي عشر (١٩٨٦).

حالياً: رئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء منذ سنة ١٩٩٢.

تيخون، دان

عضو كنيست عن الليكود منذ سنة ١٩٨١.

ولد في كريات حاييم سنة ١٩٣٧. المهنة: خبير اقتصادي. خريج الجامعة العبرية

في الاقتصاد والعلاقات الدولية.

خدم في الجيش الإسرائيلي في لواء غولاني.

عمل رئيساً لمجلس إدارة شركة «شيكون وبيتوح»، ومديراً عاماً للشركة.

شارك في الكنيست في عضوية عدد من اللجان، وخصوصاً في لجنة المال ولجنة مراقبة الدولة (١٩٨١ ـ ١٩٩٢). وشغل في فترة ١٩٨٤ ـ ١٩٩٢ منصب نائب رئيس الكنيست.

حالياً: رئيس لجنة شؤون مراقبة الدولة منذ سنة ١٩٩٢.

تيمكين، بنيامين

عضو كنيست عن حزب ميرتس منذ سنة ١٩٩٢.

ولد في مونتري (المكسيك) سنة ١٩٤٥، وهاجر إلى فلسطين سنة ١٩٧١.

المهنة: محاضر جامعي في العلوم السياسية. خريج الجامعة العبرية، وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة.

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة جندي أول.

رئيس مجلس حزب راتس/حركة حقوق المواطن (١٩٨٩ ـ ١٩٨٥)، والأمين العام للحزب (١٩٨٩ ـ ١٩٩٢).

نشر عدداً من الدراسات في العلوم السياسية في كتب ودوريات مختلفة.

حالياً: عضو في لجنة العمل والرفاه الاجتماعي، وفي لجنة الداخلية وسلامة البيئة.

حاريش، ميخائيل

(أنظر: أعضاء الحكومة).

حزان، ناعومي

عضو كنيست عن حزب ميرتس منذ سنة ١٩٩٢.

ولدت في القدس سنة ١٩٤٦. المهنة: أستاذة جامعية في العلوم السياسية. حصلت على الشهادتين الجامعيتين الأولى والثانية من جامعة كولومبيا، وعلى شهادة الدكتوراه من الجامعة العبرية في القدس.

رئيسة معهد ترومان في الجامعة العبرية.

نشرت عدة كتب عن دول إفريقية، وكتاباً عن النزعة القومية التوسعية في العلاقات

الدولية، وعدداً كبيراً من المقالات في السياسة المقارَنة والسياسة الإسرائيلية.
حالياً: عضو في لجنة الخارجية والأمن، وفي اللجنة الاقتصادية، وفي لجنة تحسين وضع المرأة.

دايان، إيلي

عضو كنيست عن حزب العمل منذ سنة ١٩٨٨.
ولد في القلعة (المغرب)، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٦٣. المهنة: محام. خريج كلية الحقوق في الجامعة العبرية في القدس.
خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة ملازم.
نائب وزير الخارجية (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢)، وشغل منصب رئيس بلدية عسقلان (١٩٧٨ ـ ١٩٩١).
حالياً: عضو في لجنة الكنيست، وفي لجنة شؤون مراقبة الدولة، وفي لجنة تحسين وضع المرأة.

دايان، حاييم

عضو كنيست عن حزب تسومت منذ سنة ١٩٩٢.
ولد في مغدال هعيمك سنة ١٩٦٠. المهنة: فنّي؛ خريج مدرسة ثانوية.
خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة ملازم.
حالياً: عضو في لجنة العمل والرفاه الاجتماعي، وفي لجنة مكافحة المخدرات.

دايان، ياعيل

عضو كنيست عن حزب العمل منذ سنة ١٩٩٢.
ولدت في نهلال (العفولة) سنة ١٩٣٩. المهنة: أديبة وصحافية. خريجة الجامعة العبرية في القدس في العلاقات الدولية، والجامعة المفتوحة في العلوم الإنسانية.
خدمت في الجيش الإسرائيلي برتبة ملازم، في مكتب الناطق العسكري.
ابنة وزير الدفاع الأسبق موشيه دايان. أديبة معروفة، ولها عدة روايات وكتب وثائقية.
حالياً: رئيسة لجنة تحسين وضع المرأة، وعضو في لجنة الخارجية والأمن.

دراوشة، عبد الوهاب

عضو كنيست عن الحزب الديمقراطي العربي منذ سنة ١٩٨٤.

ولد في قرية إكسال في منطقة الناصرة سنة ١٩٤٣. المهنة: مدرّس، ومفتش عام في وزارة التربية والتعليم. خريج جامعة حيفا في التاريخ والتربية.

عمل مدرساً، ثم مدير مدرسة، ثم مفتشاً مسؤولاً عن المدارس الثانوية العربية في وزارة التربية والتعليم.

انتُخب عضواً في الكنيست أول مرة في قائمة حزب العمل في انتخابات سنة ١٩٨٤، وانسحب من الحزب ومن كتلته في الكنيست في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ احتجاجاً على سياسة وزير الدفاع وقتئذ، يتسحاق رابين، القمعية ضد الانتفاضة الفلسطينية في المناطق المحتلة، وأسس الحزب الديمقراطي العربي في نيسان/أبريل ١٩٨٨، وأعيد انتخابه عن الحزب الديمقراطي في انتخابات سنة ١٩٨٨، ومرة أُخرى في انتخابات سنة ١٩٩٢.

حالياً: عضو في اللجان التالية: لجنة الكنيست؛ اللجنة الاقتصادية؛ لجنة التربية والتعليم؛ لجنة تحسين وضع المرأة. ويرئس اللجنة الفرعية للتعليم العربي، واللجنة الفرعية لتحسين وضع المرأة العربية.

درعي، أرييه

عضو كنيست عن حزب شاس منذ سنة ١٩٩٢.

ولد في مكناس (المغرب) سنة ١٩٥٩، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٦٨. وتلقى علومه في مدارس دينية، منها يشيفات بورات يوسف ويشيفات حبرون في القدس.

شغل منصب وزير الداخلية في الحكومة التي ألّفها يتسحاق رابين في إثر انتخابات سنة ١٩٩٢، واضطر إلى الاستقالة من منصبه لاحقاً بعد تقديمه للمحاكمة بتهمة الرشوة والتلاعب بالأموال العامة. وشغل قبل ذلك المناصب العامة والرسمية التالية: أمين سر مستوطنة معاليه عاموس، وعضو في المجلس الإقليمي لكتلة مستوطنات غوش عتسيون (١٩٨١ - ١٩٨٣)؛ مستشار لوزير الداخلية (١٩٨٥)؛ المدير العام لوزارة الداخلية (١٩٨٦)؛ وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية (١٩٨٨ - ١٩٩٠) وفي حكومة الليكود (١٩٩٠ - ١٩٩٢).

من مؤسسي حزب شاس سنة ١٩٨٤، وأقوى شخصية سياسية فيه، ومقرب جداً من الزعيم الروحي للحزب، الحاخام عوفاديا يوسف.

رافيتس، أبراهام

عضو كنيست عن ديغل هتوراه/يهدوت هتوراه منذ سنة ١٩٨٨.

ولد في فلسطين سنة ١٩٣٤. المهنة: حاخام ورئيس يشيفاه (مدرسة دينية). خريج يشيفات حبرون (الخليل).

شارك في الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨ ـ ١٩٩٢) في عضوية اللجان التالية: الدستور والقانون والقضاء؛ التربية والتعليم؛ المال.

ترشح في انتخابات الكنيست سنة ١٩٩٢ عن يهدوت هتوراه، القائمة الموحدة التي تألفت من حزبي أغودات يسرائيل وديغل هتوراه، في إطار توحيد صفوف التيار الديني «الحريدي».

حالياً: عضو في لجنة الدستور والقانون والقضاء، وفي لجنة استيعاب الهجرة.

رامون، حاييم

(أنظر: أعضاء الحكومة).

رفائيل، بنحاس

عضو كنيست عن حزب شاس منذ سنة ١٩٨٤.

ولد في كابول (أفغانستان) سنة ١٩٤٠، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٥٠. درس في حلقات دينية، وفي يشيفات هيخال هتلمود في تل أبيب.

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة رقيب.

شغل المناصب العامة والرسمية التالية: عضو مجلس بلدية بني براك؛ نائب رئيس بلدية بني براك؛ رئيس المجلس القطري للتخطيط والبناء؛ نائب وزير العمل والرفاه الاجتماعي؛ نائب وزير الداخلية؛ وزير الاتصالات؛ نائب وزير الشؤون الدينية.

حالياً: عضو في لجنة الكنيست، وفي لجنة الداخلية وسلامة البيئة، وفي لجنة تحسين وضع المرأة.

روبنشتاين، أمنون

(أنظر: أعضاء الحكومة).

رون، نحمان

عضو كنيست عن الليكود منذ سنة ١٩٩٢.

ولد في تل أبيب سنة ١٩٤٢. المهنة: رئيس مجلس أريئيل. خريج جامعة تل

أبيب في القانون، وفي العلوم السياسية ودراسات العمل.

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة رقيب.

نائب رئيس مركز الحكم المحلي في إسرائيل، ونائب رئيس المجلس الصهيوني في إسرائيل، وعضو اللجنة التنفيذية الصهيونية.

حالياً: عضو في لجنة الدستور والقانون والقضاء، وفي لجنة المال.

زئيفي، رحبعام

عضو كنيست عن حزب موليدت منذ سنة ١٩٨٨.

ولد في القدس سنة ١٩٢٦. أنهى دراسته الثانوية في المدرسة اللوائية في غفعات هشلوشا، وتلقى دورات دراسية عسكرية في الولايات المتحدة.

أمضى معظم حياته في الخدمة العسكرية: في الهاغاناه، والبلماح، والجيش الإسرائيلي، وتدرج في المراتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة لواء قبل تقاعده سنة ١٩٧٤. شغل المناصب العسكرية التالية: رئيس هيئة أركان المنطقة الجنوبية (١٩٥٥ ـ ١٩٥٧)؛ مساعد رئيس شعبة العمليات في هيئة الأركان العامة (١٩٦٤ ـ ١٩٦٨)؛ قائد المنطقة الوسطى (١٩٦٨ ـ ١٩٧٣)؛ رئيس شعبة العمليات في هيئة الأركان العامة (١٩٧٤).

وشغل المناصب العامة والرسمية التالية: وزير بلا حقيبة في حكومة شمير (١٩٩١ ـ ١٩٩٢)؛ رئيس مجلس إدارة متحف أرض إسرائيل في تل أبيب (منذ سنة ١٩٨١)؛ مستشار رئيس الحكومة السابق، يتسحاق رابين، لمكافحة الإرهاب (١٩٧٤ ـ ١٩٧٨).

مؤسس وزعيم حزب موليدت، الذي يقف في أقصى اليمين في الخريطة الحزبية الإسرائيلية، ويرفع شعار الـ «ترانسفير»، الذي يعني عملياً طرد الفلسطينيين العرب من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى خارج حدود فلسطين.

حالياً: عضو في لجنة الكنيست، وفي لجنة شؤون مراقبة الدولة.

زفيلي، نسيم

عضو كنيست عن حزب العمل منذ سنة ١٩٩٢.

ولد سنة ١٩٤٢ في تونس، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٥٤. تلقى دورات تخصص بالإدارة العامة في جامعتي كامبريدج وأوكسفورد في بريطانيا.

يشغل منصب سكرتير عام حزب العمل، إضافة إلى مناصب عامة مهمة أُخرى، منها رئيس إدارة الوكالة اليهودية، وسكرتير عام حركة الموشافيم، ورئيس المركز

الدولي للسلام.
حالياً: عضو في لجنة الخارجية والأمن.

زياد، توفيق (متوفى)

عضو كنيست عن راكح/حداش (القائمة الشيوعية الجديدة/ الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) منذ سنة ١٩٧٤ حتى وفاته في حادث سيارة سنة ١٩٩٤.
ولد في الناصرة سنة ١٩٢٩. المهنة: شاعر وكاتب؛ رئيس بلدية الناصرة منذ سنة ١٩٧٥ حتى وفاته. التحصيل العلمي: أنهى الدراسة الثانوية.
كان عضواً في لجنة الداخلية وسلامة البيئة، وفي لجنة مكافحة المخدرات.
كان رئيس قائمة حداش في انتخابات سنة ١٩٩٢، ومن أبرز الزعماء السياسيين والأدباء العرب في إسرائيل، وتمتع بشعبية وتقدير كبيرين في الأوساط الوطنية والتقدمية العربية. وله عدة دواوين شعرية، ومجموعتا قصص قصيرة.
كان قبل وفاته عضواً في لجنة الداخلية وسلامة البيئة، وفي لجنة مكافحة المخدرات.

زيسمان، عمانوئيل

عضو كنيست عن حزب العمل منذ سنة ١٩٨٨.
ولد في بلغاريا سنة ١٩٣٥، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٤٩. المهنة: إداري.
درس القانون والعلاقات الدولية في الجامعة العبرية في القدس.
خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة رقيب.
عضو في مجلس بلدية القدس.
رئيس فرع حزب العمل في القدس.
حالياً: عضو في لجنة الكنيست، وفي لجنة الهجرة والاستيعاب.

ساغي، جدعون

عضو كنيست عن حزب العمل منذ سنة ١٩٩٢.
ولد في بيتح تكفا سنة ١٩٣٩، يحمل شهادة بكالوريوس من الجامعة العبرية.
خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة رائد (احتياط).
شغل سابقاً منصب رئيس شعبة الإدارة والطاقة البشرية في الهستدروت، وهو الآن عضو في مكتب حزب العمل وفي لجنته المركزية.

حالياً: عضو في لجنة المال، وفي لجنة الهجرة والاستيعاب.

سالموفيتس، إستير

عضو كنيست عن حزب تسومت (١٩٩٢ ـ ١٩٩٤)، وعن حزب يعود (١٩٩٤ـ).

ولدت في رومانيا سنة ١٩٤٨، وهاجرت إلى إسرائيل سنة ١٩٥٠. المهنة: خبيرة بشؤون الأراضي في مكتب محاماة. أنهت الدراسة الثانوية، ودورات دراسية في شؤون الأراضي.

خدمت في الجيش الإسرائيلي برتبة رقيب.

انتخبت في سنة ١٩٩٢ عن حزب تسومت، وانشقت عنه سنة ١٩٩٤ مع عضوي كنيست آخرين من الحزب، وأسس الثلاثة حزباً جديداً باسم يعود، انضم إلى الائتلاف الحكومي سنة ١٩٩٥.

حالياً: نائبة رئيس الكنيست، وعضو في لجنة التربية والتعليم، وفي لجنة تحسين وضع المرأة.

ساندبيرغ، أليعيزر

عضو كنيست عن حزب تسومت منذ سنة ١٩٩٢.

ولد في حيفا سنة ١٩٩٢. المهنة: محام. درس القانون في جامعة تل أبيب.

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة ملازم في النيابة العامة العسكرية.

حالياً: عضو في لجنة الكنيست، وفي لجنة الدستور والقانون والقضاء.

سريد، يوسي

(أنظر: أعضاء الحكومة).

سنيه، إفرايم

(أنظر: أعضاء الحكومة).

سيغف، غونين

(أنظر: أعضاء الحكومة).

شابيرا، أبراهام

عضو كنيست عن أغودات يسرائيل/يهدوت هتوراه منذ سنة ١٩٨١.

ولد في رومانيا سنة ١٩٢١، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٤٩. وهو حاخام معتمد، ومن أرباب الصناعة.

دخل الكنيست سنة ١٩٨١ ممثلاً عن حزب أغودات يسرائيل، وشغل في الكنيست العاشر (١٩٨١ ـ ١٩٨٤) منصب رئيس إدارة الائتلاف، وكان عضواً في لجنة المال وفي لجنة الاقتصاد. وفي الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤ ـ ١٩٨٨) شغل منصب رئيس لجنة المال. وقد شغل سابقاً منصب رئيس فرع أغودات يسرائيل في تل أبيب.

ترشح في انتخابات الكنيست الثالث عشر عن يهدوت هتوراه، التي قامت على أساس توحيد أغودات يسرائيل وديغل هتوراه في قائمة واحدة.

حالياً: عضو في لجنة المال منذ سنة ١٩٩٢.

شاحل، موشيه

(أنظر: أعضاء الحكومة).

شارون، أريئيل

عضو كنيست عن الليكود منذ سنة ١٩٧٤.

ولد في كفار ملال سنة ١٩٢٨. درس التاريخ وعلوم الاستشراق في الجامعة العبرية في القدس، وأكمل تحصيله الجامعي في كلية الحقوق في تل أبيب، وحصل على شهادة جامعية سنة ١٩٦٦.

خدم في منظمة الهاغاناه قبل قيام دولة إسرائيل، وفي الجيش الإسرائيلي لاحقاً، وشغل المناصب العسكرية التالية: قائد الوحدة «١٠١»، التي دُمجت لاحقاً في لواء مظليين تولى قيادته (١٩٥٣ ـ ١٩٥٧)؛ قائد مدرسة المشاة (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)؛ قائد لواء مدرع (١٩٦٢ ـ ١٩٦٤)؛ رئيس هيئة أركان المنطقة الشمالية (١٩٦٤ ـ ١٩٦٩)؛ قائد المنطقة الجنوبية (١٩٦٨ ـ ١٩٧٣).

وكان قائد القوات الإسرائيلية التي عبرت في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ قناة السويس من سيناء إلى الضفة الغربية للقناة وفتحت ثغرة الدفرسوار في الدفاعات المصرية، التي قلبت الموازين لمصلحة إسرائيل في تلك الحرب.

شغل المناصب الرسمية التالية: مستشار خاص لرئيس الحكومة (يتسحاق رابين) في فترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦؛ وزير الزراعة (١٩٧٧ ـ ١٩٨١)؛ وزير الدفاع (١٩٨١ ـ

١٩٨٢)؛ وزير بلا حقيبة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٤)؛ وزير الصناعة والتجارة (١٩٨٤ ـ ١٩٨٨)؛ وزير البناء والإسكان (١٩٨٨ ـ ١٩٩٢).

بعد تركه الخدمة العسكرية، بدأ نشاطه السياسي في حزب الأحرار في كتلة غاحل، وبادر إلى إقامة الليكود سنة ١٩٧٣، واختلف مع زعامته وأسس حزب شالوم تسيون قبيل انتخابات سنة ١٩٧٧، لكنه ما لبث أن انضم (مع الحزب الجديد الذي فاز بمقعدين في الانتخابات) إلى الليكود بعد الانتخابات مباشرة. كان المحرك الرئيسي وراء غزو لبنان سنة ١٩٨٢. واضطر إلى الاستقالة من منصبه كوزير للدفاع سنة ١٩٨٣، في إثر تقرير لجنة تحقيق رسمية حمّلته المسؤولية «غير المباشرة» عن مذبحة صبرا وشاتيلا.

حالياً: عضو في لجنة الخارجية والأمن.

شاكي، أفنر

عضو كنيست عن المفدال (الحزب الديني القومي) منذ سنة ١٩٦٩.

ولد في صفد سنة ١٩٢٨. درس الحقوق في الجامعة العبرية وحصل على شهادة، ويعمل أستاذاً للحقوق في جامعة تل أبيب.

شغل بين سنتي ١٩٦٩ و١٩٧٣ منصب نائب وزير التربية والتعليم. شغل في فترة ولاية الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨ ـ ١٩٩٢) منصب وزير بلا حقيبة، ثم منصب وزير الأديان.

تولى في فترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢ رئاسة الحزب الديني القومي، في إثر فوزه على زعيم الحزب السابق، يوسف بورغ، في الانتخابات الداخلية التي أجراها الحزب قبيل انتخابات الكنيست الثاني عشر، مستنداً إلى كتلة غيشر المؤيدة له والمؤلفة أساساً من أبناء الطوائف الشرقية. غير أنه خسر هذا المنصب سنة ١٩٩٢ قبيل انتخابات الكنيست الثالث عشر، حيث فاز منافسه زفولون هامر بالرئاسة، واحتل شاكي المكان الثاني في ترتيب قائمة المفدال لانتخابات الكنيست.

حالياً: عضو في لجنة المال منذ سنة ١٩٩٢.

شالوم، سيلفان

عضو كنيست عن الليكود منذ سنة ١٩٩٢.

ولد في تونس سنة ١٩٥٨، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٥٩. درس السياسة العامة في جامعة تل أبيب، ودرس المحاسبة والاقتصاد في جامعة بن ـ غوريون.

عمل رئيساً لمجلس إدارة شركة الكهرباء، ومديراً عاماً لوزارة الطاقة والإنشاءات.
حالياً: عضو في لجنة المال، وفي اللجنة الاقتصادية.

شماي، يعقوب

عضو كنيست عن الليكود منذ سنة ١٩٨٤.

ولد في القدس سنة ١٩٤٠. مهنته مزارع. خريج مدرسة ثانوية.

كان في فترة ١٩٨٤ ـ ١٩٩٢ عضواً في لجنة العمل والرفاه الاجتماعي التابعة للكنيست.

يشغل منذ سنة ١٩٨٢ منصب رئيس كتلة الليكود في الهستدروت.

حالياً: عضو في لجنة المال منذ سنة ١٩٨٨.

شمير، يتسحاق

عضو كنيست عن حزب حيروت/الليكود منذ سنة ١٩٧٣.

ولد في بولونيا سنة ١٩١٥، وهاجر إلى فلسطين سنة ١٩٣٥. درس القانون في جامعة وارسو، وفي الجامعة العبرية في القدس بعد هجرته إلى فلسطين، لكنه لم يكمل دراسته الجامعية.

خدم في الجيش الإسرائيلي في جهاز الاستخبارات الخارجية «الموساد» (١٩٥٥ ـ ١٩٦٥). وكان قبل قيام دولة إسرائيل قد خدم في منظمة الإيتسل (١٩٣٦ ـ ١٩٤٠)، ثم في منظمة ليحي التي انشقت عن الإيتسل (١٩٤٠ ـ ١٩٤٨)، وكان عضواً في القيادة العليا للمنظمة الأخيرة.

شغل منصب رئيس الحكومة خلال فترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦ وفي فترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢، ومنصب نائب رئيس الحكومة في ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦، ومنصب وزير الخارجية خلال ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ (بالإضافة إلى شغله منصب رئيس الحكومة في الفترتين المذكورتين أعلاه).

انضم إلى حزب حيروت سنة ١٩٧٠، وانتخب رئيساً له بعد اعتزال بيغن السياسة والحكم سنة ١٩٨٣، واستقال من رئاسة الحزب بعد خسارة الليكود للحكم سنة ١٩٩٢.

شوحاط، أبراهام

(أنظر: أعضاء الحكومة).

شيطريت، شمعون

(أنظر: أعضاء الحكومة).

شيطريت، مئير

عضو كنيست عن الليكود منذ سنة ١٩٨١.

ولد في المغرب سنة ١٩٤٨، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٥٧. نال شهادة دكتوراه من جامعة بار ـ إيلان في علمي الجراثيم والكيمياء الحيوية.

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة نقيب.

شارك في عدد من لجان الكنيست، أهمها لجنة المال. وشغل في فترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٧ منصب رئيس بلدية يفنه. وكان خلال ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢ أميناً لصندوق الوكالة اليهودية، وعضو مجلس أمناء جامعة بن ـ غوريون، وعضو الهيئة الإدارية لجامعة بار ـ إيلان.

حالياً: عضو في لجنة المال، وفي لجنة استيعاب الهجرة.

شيفي، يعقوب

عضو كنيست عن حزب العمل منذ سنة ١٩٩٢.

ولد في بيتح تكفا سنة ١٩٤١. المهنة: سكرتير المنظمة القطرية لمستخدمي الصناعات الجوية. الدراسة: تلقى دورات تدريب مهني في المدرسة الفنية التابعة لسلاح الجو الإسرائيلي.

وهو الآن عضو في مكتب حزب العمل ولجنته المركزية ومؤتمر الحزب.

حالياً: عضو في لجنة العمل والرفاه الاجتماعي، وفي لجنة التربية والتعليم.

شيلانسكي، دوف

عضو كنيست عن الليكود منذ سنة ١٩٧٧.

ولد في ليتا سنة ١٩٢٤، وهاجر إلى فلسطين سنة ١٩٤٨. المهنة: محام. خريج كلية الحقوق التابعة للجامعة العبرية.

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة ضابط في حرب سنة ١٩٤٨، ثم كضابط (احتياط) في جميع الحروب العربية ـ الإسرائيلية. وخدم في فترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٦ كضابط تثقيف (احتياط).

شغل في فترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٤ منصب نائب وزير في ديوان رئيس الحكومة.

وشغل في الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨ ـ ١٩٩٢) منصب رئيس الكنيست.
حالياً: نائب رئيس الكنيست منذ سنة ١٩٩٢.

صادق الحاج يحيى، وليد

عضو كنيست عن مبام سنة ١٩٨١، وعن مبام/ميرتس منذ سنة ١٩٩٢.

ولد في الطيبة سنة ١٩٣٦. درس علم الاجتماع والعلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس.

مدير في المركز الدولي للسلام، وعضو في لجان دولية متعددة للعمل من أجل السلام.

حالياً: عضو في لجنة التربية والتعليم، وفي لجنة مكافحة المخدرات.

الصانع، طَلَب

عضو كنيست عن الحزب الديموقراطي العربي منذ سنة ١٩٩٢.

ولد في عراد في النقب سنة ١٩٦٠. المهنة: محام. خريج الجامعة العبرية في القدس في القانون.

برز في الحقل العام من خلال نشاطه في جمعيات وروابط محلية في الأوساط البدوية في النقب.

حالياً: عضو في لجنة الداخلية وسلامة البيئة، وفي لجنة العمل والرفاه الاجتماعي، وفي لجنة مكافحة المخدرات.

طريف، صالح

عضو كنيست عن حزب العمل منذ سنة ١٩٩٢.

ولد في قرية جولس الدرزية سنة ١٩٥٤. خريج جامعة حيفا.

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة نقيب.

رئيس مجلس جولس المحلي.

عضو في المكتب السياسي في حزب العمل.

حالياً: نائب رئيس الكنيست، وعضو في لجنة المال.

عَزران، يوسف

عضو كنيست عن حزب شاس منذ سنة ١٩٨٨.

ولد في مراكش (المغرب) سنة ١٩٤١، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٥٧. المهنة: حاخام. درس في مدارس دينية.

تطوع للخدمة الاحتياطية في الجيش الإسرائيلي في الحاخامية العسكرية.

حالياً: نائب رئيس الكنيست، وعضو في لجنة الخارجية والأمن، وفي لجنة الدستور والقانون والقضاء، وفي لجنة شؤون مراقبة الدولة.

عمور، شاؤول

عضو كنيست عن حزب الليكود منذ سنة ١٩٨٨.

ولد في المغرب سنة ١٩٤٠، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٥٦. المهنة: عامل في حقل الخدمات الاجتماعية. خريج في العمل الاجتماعي من جامعة حيفا.

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة جندي أول.

رئيس بلدية مغدال هعيمك.

حالياً: عضو في لجنة المال، وفي لجنة العمل والرفاه الاجتماعي، وفي لجنة مكافحة المخدرات.

عميطال (الحاخام)، يهودا

(أنظر: أعضاء الحكومة).

غال، غداليا

عضو كنيست عن حزب العمل منذ سنة ١٩٨٨.

ولد في مغدال سنة ١٩٣٣. المهنة: مزارع. خريج مدرسة مهنية ثانوية.

خدم في الجيش الإسرائيلي، ووصل إلى رتبة مقدم.

شغل المناصب العامة التالية: أمين سر حركة الموشافيم؛ منسق اللجنة الاقتصادية في حركة الموشافيم.

حالياً: رئيس لجنة المال.

غمليئيل، أريبه

عضو كنيست عن حزب شاس منذ سنة ١٩٨٨.

ولد في بئر السبع سنة ١٩٥١. المهنة: حاخام، رئيس يشيفاه (مدرسة دينية). درس في مدارس دينية: «يشيفات هادروم» في رحوفوت، و«يشيفات هنيغف» في نتيفوت.

شغل منصب نائب وزير البناء والإسكان.
حالياً: عضو في اللجنة الاقتصادية.

غوتمان، شاؤول

عضو كنيست عن حزب موليدت منذ سنة ١٩٩٢.
ولد في رحوفوت سنة ١٩٤٥. المهنة: أستاذ في معهد التخنيون. درس في معهد التخنيون في حيفا، وفي جامعة بيركلي في الولايات المتحدة.
خدم في الجيش الإسرائيلي، ووصل إلى رتبة رائد.
حالياً: عضو في لجنة العمل والرفاه الاجتماعي، وفي لجنة مكافحة المخدرات.

غوجانسكي، تمار

عضو كنيست عن حداش منذ سنة ١٩٩٠.
ولدت في بيتح تكفا سنة ١٩٤٠. خريجة معهد المعلمين «شاين» في بيتح تكفا، وجامعة لينينغراد.
كانت عضواً في اللجنة التنفيذية للهستدروت في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٩٠.
عضو في المكتب السياسي للحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكح) منذ سنة ١٩٨١، وعضو في أمانة السر القطرية لحداش (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) منذ سنة ١٩٩٠.
حالياً: عضو في لجنة العمل والرفاه الاجتماعي، وفي لجنة الكنيست، وفي لجنة تحسين وضع المرأة.

غور، إفرايم

عضو كنيست عن حزب الليكود منذ سنة ١٩٨٨.
ولد في جورجيا (الاتحاد السوفياتي السابق) سنة ١٩٥٥، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٧٢. المهنة: وكيل تأمين. درس في جامعة جورجيا.
خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة جندي.
شغل المناصب العامة والرسمية التالية: نائب رئيس بلدية أشدود؛ نائب وزير الاتصالات (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)؛ نائب وزير المواصلات (١٩٩١ ـ ١٩٩٢).
حالياً: عضو في لجنة الهجرة والاستيعاب، وفي لجنة الداخلية وسلامة البيئة.

غور، مردخاي (متوفى)

عضو كنيست عن حزب العمل منذ سنة ١٩٨١ حتى انتحاره (بعد إصابته بمرض السرطان) في تموز/يوليو ١٩٩٥.

ولد في القدس سنة ١٩٣٠. المهنة: عسكري وسياسي. درس تاريخ الشرق الأوسط والعلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس قبل انضمامه إلى الجيش الإسرائيلي في أوائل الخمسينات. ودرس العلوم العسكرية في كلية العلوم العسكرية في باريس سنة ١٩٥٩، ودرس التجارة وإدارة الأعمال في جامعة هارفرد بعد تقاعده من الجيش سنة ١٩٧٨.

خدم في الهاغاناه منذ سنة ١٩٤٣ حتى نهاية حرب سنة ١٩٤٨، والتحق بالجيش الإسرائيلي في أوائل الخمسينات، وعين قائداً للمنطقة الشمالية سنة ١٩٧٠، وملحقاً عسكرياً في السفارة الإسرائيلية في واشنطن سنة ١٩٧٢، ورئيساً للأركان في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨. وكان قائد لواء المظليين الذي احتل القدس في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧.

شغل المناصب الرسمية التالية: وزير الصحة؛ وزير بلا حقيبة؛ نائب وزير الدفاع.

ألّف عدة كتب عسكرية، وعدة كتب للأطفال.

غولدشميت، إيلي

عضو كنيست عن حزب العمل منذ سنة ١٩٩٢.

ولد في تل أبيب سنة ١٩٣٥. المهنة: محام. درس القانون في كلية الحقوق في جامعة تل أبيب.

خدم في الجيش الإسرائيلي في سلاح البحرية، وفي الخدمة الاحتياطية برتبة نقيب في النيابة العامة العسكرية.

عضو في المكتب السياسي لحزب العمل.

حالياً: عضو في لجنة المال، وفي لجنة الدستور والقانون والقضاء.

غولدفارب، أليكس

عضو عن حزب تسومت (١٩٩٢ - ١٩٩٤)، وعن حزب يِعود (١٩٩٤-).

ولد في رومانيا سنة ١٩٤٧، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٦٣. المهنة: مدير شركة. درس إدارة أعمال في كلية إدارة الأعمال.

خدم في الجيش الإسرائيلي في سلاح المظليين.

كان عضواً في أمانة السر المصغرة لحزب تسومت، وانشق عن الحزب مع عضوي كنيست آخرين من تسومت في بداية سنة ١٩٩٤، وأسس الثلاثة حزباً جديداً باسم يِعود، انضم إلى الحكومة الائتلافية سنة ١٩٩٥.

حالياً: عضو في اللجنة الاقتصادية، وفي لجنة شؤون مراقبة الدولة.

غولدمان، ميخا

عضو كنيست عن حزب العمل منذ سنة ١٩٨٨.

ولد في كفار تابور سنة ١٩٤٨. المهنة: مزارع. درس في كلية الهندسة التطبيقية في جامعة حيفا.

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة رقيب أول.

شغل منصب نائب وزير التربية والتعليم، ومنصب رئيس المجلس المحلي لكفار تابور.

حالياً: عضو في لجنة الداخلية وسلامة البيئة، وفي اللجنة الاقتصادية.

فايس، شيفح

عضو كنيست عن حزب العمل منذ سنة ١٩٨١.

ولد في بولونيا سنة ١٩٣٥، وهاجر إلى فلسطين سنة ١٩٤٧. درس العلوم السياسية والعلوم اليهودية المعاصرة في الجامعة العبرية، والقانون في جامعة تل أبيب. مُنح درجة دكتوراه في الفلسفة من الجامعة العبرية. أتم دورة دراسات عليا في معهد بروكينغز في واشنطن. وهو أستاذ في دائرة العلوم السياسية في جامعة حيفا. نشر أكثر من ٤٥ كتاباً وبحثاً في مجالات الإدارة والسياسة والاجتماع والحكم المحلي، وبضعة كتب للأطفال والشبيبة.

نشط في إطار المؤسسات التابعة لبلدية حيفا، وكان عضواً في المجلس البلدي للمدينة.

شغل في الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨ ـ ١٩٩٢) منصب نائب رئيس الكنيست.

حالياً: رئيس الكنيست منذ سنة ١٩٩٢.

فعنونو، يوسف

عضو كنيست عن حزب العمل منذ سنة ١٩٩٢.

ولد في القلعة (المغرب) سنة ١٩٤٥، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٥٥. المهنة:

اقتصادي. درس الاقتصاد والزراعة في الجامعة العبرية في القدس، وحصل على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة بار - إيلان.

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة رقيب.

شغل المنصبين العامين التاليين: عضو في اللجنة التنفيذية الصهيونية، ورئيس لجنة الرقابة التابعة لمركز الحكم المحلي.

حالياً: عضو في لجنة المال، وفي اللجنة الاقتصادية.

كاتس، يوسي

عضو كنيست عن حزب العمل منذ سنة ١٩٩٢.

ولد في حيفا سنة ١٩٤٩. المهنة: محام. درس القانون في كلية الحقوق في الجامعة العبرية في القدس.

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة معاون (رئيس عرفاء).

عضو في عدد من لجان الهستدروت، وعضو المجلس المحلي في كريات طفعون.

حالياً: عضو في لجنة العمل والرفاه الاجتماعي، وفي لجنة الدستور والقانون والقضاء.

كتساف، موشيه

عضو كنيست عن الليكود منذ سنة ١٩٧٧.

ولد في إيران سنة ١٩٤٥، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٥١. خريج الجامعة العبرية في الاقتصاد والتاريخ.

خدم في الجيش الإسرائيلي في سلاح الاتصالات.

شغل في فترة ١٩٨١ - ١٩٨٤ منصب نائب وزير البناء والإسكان، ثم منصب وزير العمل والرفاه الاجتماعي (١٩٨٤ - ١٩٨٨)، ومنصب وزير المواصلات (١٩٨٨ - ١٩٩٢).

كان رئيس مجلس كريات ملاخي المحلي خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨١، وعمل صحافياً في «يديعوت أحرونوت».

حالياً: رئيس كتلة الليكود منذ سنة ١٩٩٢.

كهلاني، أفيغدور

عضو كنيست عن حزب العمل منذ سنة ١٩٩٢.

ولد في نيس ـ تسيونا سنة ١٩٤٤. يحمل شهادة بكالوريوس في التاريخ العام من جامعة تل أبيب، وشهادة ماجستير في العلوم السياسية من جامعة حيفا. درس في كلية القيادة والأركان التابعة للجيش الإسرائيلي، وسافر لاحقاً للدراسة في مدرسة القيادة والأركان في الولايات المتحدة.

انخرط في الجيش الإسرائيلي سنة ١٩٦٢، وخدم في سلاح المدرعات. حارب خلال حرب سنة ١٩٦٧ على الجبهة المصرية، وقاد سرية مدرعات. كان في حرب سنة ١٩٧٣ قائد كتيبة مدرعات في اللواء السابع، الذي قاتل على جبهة الجولان، ثم أصبح قائداً للواء السابع. اشترك في حرب لبنان (١٩٨٢) بصفة قائد لواء، وعمل بعد الحرب قائداً لكلية القيادة والأركان. أنهى خدمته في الجيش سنة ١٩٨٨ برتبة عميد، وكان آخر منصب له نائب رئيس قيادة الأسلحة البرية.

التحق بحزب العمل سنة ١٩٩٠، وفاز بعضوية الكنيست عن الحزب في انتخابات سنة ١٩٩٢.

في حزيران/يونيو ١٩٩٤، أدى كهلاني دوراً رئيسياً في تأسيس حركة «الطريق الثالث»، التي ضمت بضعة أعضاء كنيست من حزب العمل وعدداً من الضباط المتقاعدين وزعماء المستوطنين. وتبنت هذه الحركة خطّاً متشدّداً حيال التسوية مع الجانب الفلسطيني وحيال أي انسحاب ممكن من هضبة الجولان. ولدى طرح الاتفاق الانتقالي الفلسطيني ـ الإسرائيلي بشأن توسيع الحكم الذاتي في الضفة الغربية (اتفاق طابا) أمام الكنيست لإقراره، صوَّت كهلاني (سوية مع عضو الكنيست عمانوئيل زيسمان، شريكه في «الطريق الثالث») ضد الاتفاق. وقد أعلنت «الطريق الثالث» أنها ستتحول إلى حزب سياسي، وستشترك في انتخابات الكنيست المقبلة. وقد انتُخب كهلاني رئيساً للحركة.

حالياً: عضو في لجنة الخارجية والأمن، وفي لجنة التربية والتعليم.

كوفمان، حاييم

عضو كنيست عن حزب الليكود منذ سنة ١٩٧٧ حتى سنة ١٩٨٨، ومنذ سنة ١٩٩٢.

ولد في تل أبيب سنة ١٩٣٤. المهنة: مدير شركات. درس القانون والاقتصاد في جامعة تل أبيب.

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة ضابط في سلاح المدفعية.

شغل في فترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٤ منصب نائب وزير المال.

شغل مناصب حزبية متعددة، منها: عضو أمانة سر الليكود؛ عضو إدارة الليكود؛

محرر المجلة الناطقة بلسان الليكود: «بيثيرتس يسرائيل» (في أرض إسرائيل).
حالياً: عضو في لجنة المال.

كوهين، ران

عضو كنيست عن حزب راتس في الكنيست العاشر (١٩٨٤ ـ ١٩٨٨) وفي الكنيست الحادي عشر (١٩٨٨ ـ ١٩٩٢)، وعن ميرتس منذ سنة ١٩٩٢.
ولد في بغداد سنة ١٩٣٧، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٥٠. المهنة: مزارع. خريج جامعة تل أبيب.
خدم في الجيش الإسرائيلي، ووصل إلى رتبة عقيد.
رئيس كتلة حزب راتس (حركة حقوق المواطن) في اللجنة التنفيذية للهستدروت.
حالياً: عضو في لجنة الكنيست، وفي لجنة الخارجية والأمن.

كوهين، رعنان

عضو كنيست عن حزب العمل منذ سنة ١٩٨٨.
ولد في بغداد سنة ١٩٤١، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٥١. المهنة: خبير بشؤون العرب في إسرائيل. درس التاريخ العام وتاريخ الشرق الأوسط في جامعة تل أبيب، وحصل على الدكتوراه في موضوع العرب في إسرائيل.
خدم في الجيش الإسرائيلي في سلاح المدرعات.
نشر كتاباً عن العرب في إسرائيل، ومقالات كثيرة في الصحافة الإسرائيلية عن شؤون سياسية وعن شؤون العرب في إسرائيل.
حالياً: عضو في لجنة الخارجية والأمن، وفي لجنة شؤون مراقبة الدولة.

كيسار، يسرائيل

(أنظر: أعضاء الحكومة).

لاس، يورام

عضو كنيست عن حزب العمل منذ سنة ١٩٩٢.
ولد في فلسطين سنة ١٩٤٥. المهنة: أستاذ في كلية الطب في جامعة تل أبيب. يحمل شهادة دكتوراه من الجامعة العبرية في القدس.
خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة رائد.
المدير العام لوزارة الصحة.

حالياً: عضو في لجنة العمل والرفاه الاجتماعي، ورئيس اللجنة الفرعية لشؤون الصحة التابعة للجنة العمل والرفاه الاجتماعي، وعضو في لجنة مراقبة شؤون الدولة.

لنداو، عوزي

عضو كنيست عن الليكود منذ سنة ١٩٨٤.

ولد في حيفا سنة ١٩٤٣. المهنة: محلل أنظمة. خريج معهد التخنيون في حيفا، وحاصل على شهادة الدكتوراه من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (MIT) في الولايات المتحدة.

خدم في الجيش الإسرائيلي في سلاح المظليين، ووصل إلى رتبة رائد.

عمل سابقاً محاضراً في التخنيون، وشغل منصب المدير العام لوزارة المواصلات.

حالياً: عضو في اللجنة الاقتصادية، وفي لجنة مراقبة شؤون الدولة.

لوبلسكي، ماشا

عضو كنيست عن حزب العمل منذ سنة ١٩٩٢.

ولدت في هيرتسِليا سنة ١٩٣٦. المهنة: التعليم. حاصلة على شهادة عليا.

نائبة وزير التجارة والصناعة.

أمينة سر حركة «نعمات» النسائية، وعضو في اللجنة التنسيقية للهستدروت.

حالياً: عضو في لجنة الصناعة والتجارة.

ليبائي، دافيد

(أنظر: أعضاء الحكومة).

ليفنات، ليمور

عضو كنيست عن الليكود منذ سنة ١٩٩٢.

ولدت في حيفا سنة ١٩٥٠. المهنة: وكيلة إعلان. خريجة جامعة تل أبيب.

خدمت في الجيش الإسرائيلي في سلاح النساء.

نائبة رئيس حركة الليكود العالمية.

حالياً: عضو في اللجان التالية: التربية والتعليم؛ العمل والرفاه الاجتماعي؛ شؤون مراقبة الدولة؛ تحسين وضع المرأة.

ليفي، دافيد

عضو كنيست عن غاحل/الليكود منذ سنة ١٩٦٩، وانسحب منه سنة ١٩٩٥ مع بقائه في الكتلة البرلمانية للحزب.

ولد في الرباط (المغرب) سنة ١٩٣٧، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٥٧. مهنته الأصلية: عامل بناء. خريج مدرسة ثانوية.

شغل المناصب العامة والرسمية التالية: عضو في المجلس المحلي لبيت شان ونائب رئيس المجلس (١٩٦٦)؛ وزير الهجرة والاستيعاب (١٩٧٧ ـ ١٩٧٩)؛ نائب رئيس الحكومة ووزير البناء والإعمار (١٩٧٩ ـ ١٩٩٠)؛ نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية (١٩٩٠ ـ ١٩٩٢).

كان من أبرز زعماء حزب الليكود حتى انسحابه منه سنة ١٩٩٥. واعتُبر فترة طويلة الممثل الأقوى لأبناء الطوائف الشرقية فيه، وطمح إلى تزعم الحزب بعد تنحي يتسحاق شمير عن رئاسته في إثر انتخابات سنة ١٩٩٢، لكنه خسر كثيراً من قوته ونفوذه في المنافسة التي جرت بشأن رئاسة الحزب سنة ١٩٩٢، وانتهت بفوز بنيامين نتنياهو بالمنصب. وقد أعلن ليفي بعد انسحابه من الحزب أنه سيخوض الانتخابات المقبلة في إطار حزب جديد يعمل على تأسيسه.

ليفي، يتسحاق

عضو كنيست عن المفدال منذ سنة ١٩٨٨.

ولد في الدار البيضاء (المغرب) سنة ١٩٤٧، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٥٧. حاخام. المهنة: تربوي، رئيس يشيفاه (مدرسة دينية). خريج مدرسة ثانوية.

خدم في الجيش الإسرائيلي، ووصل إلى رتبة رائد.

عضو في الإدارة القطرية لمنظمة الشبيبة في المفدال «بني عكيفا»، وفي أمانة سر الحركة العالمية التابعة لها.

حالياً: عضو في لجنة الكنيست، وفي لجنة الدستور والقانون والقضاء.

مانسا، يهوشع

عضو كنيست عن الليكود منذ سنة ١٩٨٤.

ولد في القدس سنة ١٩٣١. المهنة: مراقب حسابات. أنهى الدراسة الثانوية.

خدم في الجيش الإسرائيلي، ووصل إلى رتبة نقيب.

عضو في مجلس بلدية القدس (منذ سنة ١٩٦٥)، ونائب رئيس بلدية القدس

(١٩٦٩ ـ ١٩٧٩).
كان عضواً في منظمة ليحي السرية في فترة الانتداب البريطاني على فلسطين.
حالياً: رئيس لجنة الداخلية وسلامة البيئة.

مايا، موشيه

عضو كنيست عن حزب شاس منذ سنة ١٩٩٢.
ولد في بيتح تكفا سنة ١٩٣٨. المهنة: حاخام.
شغل منصب نائب وزير التربية والتعليم في الحكومة التي ألّفها رابين سنة ١٩٩٢.
حالياً: عضو في لجنة الهجرة والاستيعاب.

مَؤور، عنات

عضو كنيست عن حزب ميرتس منذ سنة ١٩٩٢.
ولدت في نيغبا سنة ١٩٤٥. المهنة: محاضرة جامعية. تحمل شهادة دكتوراه من جامعة تل أبيب.
خدمت في الجيش الإسرائيلي برتبة ملازم.
حالياً: عضو في لجنة العمل والرفاه الاجتماعي، وفي لجنة الهجرة والاستيعاب، وفي لجنة تحسين وضع المرأة.

محاميد، هاشم

عضو كنيست عن حداش (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) منذ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩١.
ولد في أم الفحم سنة ١٩٤٥. المهنة: مستشار تربوي، ونائب مدير مدرسة ثانوية. حصل على شهادة جامعية أولى في التربية واللغة الإنكليزية من جامعة تل أبيب، وعلى شهادة ماجستير في التربية من الجامعة نفسها.
شغل سابقاً منصب رئيس بلدية أم الفحم.
حالياً: عضو في لجنة التربية والتعليم، وفي لجنة شؤون مراقبة الدولة.

مصالحه، نواف

عضو كنيست عن حزب العمل منذ سنة ١٩٨٨.
ولد في كفر قرع سنة ١٩٤٣. المهنة: موظف. درس ثلاثة أعوام في جامعة تل أبيب.

شغل المناصب العامة التالية: نائب وزير الصحة؛ مدير القسم العربي في الهستدروت؛ عضو اللجنة التنسيقية في الهستدروت؛ نائب رئيس فرع التنظيم ومجالس العمال.

عضو في مركز حزب العمل.

حالياً: عضو في لجنة الدستور والقانون والقضاء، وفي لجنة مكافحة المخدرات.

مغين، دافيد

عضو كنيست عن الليكود منذ سنة ١٩٨١، وانسحب منه في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ للانضمام إلى دافيد ليفي في تأسيس حزب جديد من أجل خوض انتخابات سنة ١٩٩٦.

ولد في فاس (المغرب) سنة ١٩٤٥، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٤٩. خريج مدرسة ثانوية ودورات دراسية عسكرية.

خدم في الجيش الإسرائيلي في فترة ١٩٦٣ ـ ١٩٧٢، ووصل إلى رتبة رائد.

شغل منصب رئيس بلدية كريات غات في فترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٦.

من أبرز زعماء أبناء الطوائف الشرقية في الليكود.

حالياً: عضو في لجنة شؤون مراقبة الدولة.

ميروم، حَغاي

عضو كنيست عن حزب العمل منذ سنة ١٩٨٨.

ولد في العفولة سنة ١٩٤٦. المهنة: محام ومزارع. خريج جامعة تل أبيب في القانون.

خدم في الجيش الإسرائيلي في وحدة قتالية مختارة.

عضو أمانة سر حركة الكيبوتس الموحد. وكان سابقاً عضواً في اللجنة التنفيذية للهستدروت، وعضواً في محكمة الهستدروت العليا.

عضو في المكتب السياسي لحزب العمل.

حالياً: رئيس لجنة الكنيست، وعضو في لجنة الخارجية والأمن ثم رئيس لهذه اللجنة.

ميريدور، دان

عضو كنيست عن الليكود منذ سنة ١٩٨٤.

ولد في القدس سنة ١٩٤٧. المهنة: محام. خريج كلية الحقوق في الجامعة

العبرية في القدس.

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة ضابط في سلاح المدرعات.

شغل في فترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ منصب سكرتير الحكومة، وشغل في فترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢ منصب وزير العدل.

من أبرز قادة الليكود، ويتردد اسمه بين الفينة والأُخرى في أوساط الناقمين على رئاسة بنيامين نتنياهو للحزب بصفته المرشح المفضل لقيادة الحزب.

حالياً: عضو في لجنة الدستور والقانون والقضاء.

ميلو، روني

عضو كنيست عن الليكود منذ سنة ١٩٧٧.

ولد في تل أبيب سنة ١٩٤٩. المهنة: محام. خريج كلية الحقوق في جامعة تل أبيب.

خدم في الجيش الإسرائيلي في النيابة العامة العسكرية.

رئيس بلدية تل أبيب منذ سنة ١٩٩٢. شغل سابقاً المناصب العامة والرسمية التالية: رئيس اتحاد الطلاب في إسرائيل؛ نائب وزير الخارجية؛ وزير سلامة البيئة (١٩٨٨ ـ ١٩٨٩)؛ وزير الشرطة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٢).

حالياً: عضو في لجنة الكنيست، وفي لجنة شؤون مراقبة الدولة.

مينع، دانيد

عضو كنيست عن الليكود منذ سنة ١٩٩٢.

ولد في أور يهودا سنة ١٩٥٣. المهنة: محام. درس العلاقات الدولية في جامعة بار ـ إيلان، والقانون في جامعة تل أبيب، والإدارة والخدمات الاجتماعية في جامعة برانديس في الولايات المتحدة.

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة رقيب.

عضو في مجلس بلدية رامات غان (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧).

حالياً: عضو في لجنة العمل والرفاه الاجتماعي، وفي لجنة مكافحة المخدرات.

نتنياهو، بنيامين

عضو كنيست عن الليكود منذ سنة ١٩٨٨.

ولد في تل أبيب سنة ١٩٤٩. المهنة: إدارة. يحمل شهادة ماجستير في الإدارة من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا في الولايات المتحدة.

خدم في الجيش الإسرائيلي في وحدة مختارة.

شغل المناصب الرسمية التالية: قنصل إسرائيل في واشنطن (١٩٨٢ ـ ١٩٨٤)؛ سفير إسرائيل وممثلها الدائم في الأمم المتحدة (١٩٨٤ ـ ١٩٨٨)؛ نائب وزير الخارجية (١٩٨٨ ـ ١٩٩١)؛ نائب وزير الإعلام، في مكتب رئيس الحكومة (١٩٩١ ـ ١٩٩٢).

رئيس حزب الليكود منذ سنة ١٩٩٢، ومرشحه في انتخابات رئاسة الحكومة لسنة ١٩٩٦.

حالياً: عضو في لجنة الخارجية والأمن، وفي لجنة الدستور والقانون والقضاء.

نسيم، موشيه

عضو كنيست عن الليكود منذ سنة ١٩٧٤.

ولد في القدس سنة ١٩٣٥. المهنة: محام. خريج الجامعة العبرية في القدس.

خدم في الجيش الإسرائيلي كضابط قانوني.

شغل المناصب الوزارية التالية: وزير بلا حقيبة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٠، ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠)؛ وزير العدل (١٩٨٠ ـ ١٩٨٦)؛ وزير المال (١٩٨٦ ـ ١٩٨٨)؛ نائب رئيس الحكومة ووزير الصناعة والتجارة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٢).

من زعماء كتلة حزب الأحرار سابقاً في الليكود. انتخب عضواً في الكنيست أول مرة في انتخابات سنة ١٩٥٩ عن حزب الصهيونيين العموميين، وأعيد انتخابه عن كتلة غاحل في انتخابات سنة ١٩٦٩، وعن الليكود في جميع الانتخابات اللاحقة. وكان مقرباً جداً من رئيس الحكومة الإسرائيلي السابق، يتسحاق شمير، في فترة توليه رئاسة الحكومة.

حالياً: عضو في لجنة الخارجية والأمن.

نمير، أورا

(أنظر: أعضاء الحكومة).

هالبيرن، شموئيل

عضو كنيست عن حزب أغودات يسرائيل في الكنيست العاشر (١٩٨١ ـ ١٩٨٤)، وعن أغودات يسرائيل/يهدوت هتوراه منذ سنة ١٩٨٨.

ولد في رومانيا سنة ١٩٣٩، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٦٠. حاخام. المهنة: مدرّس. درس في «يشيفات فيزنيتس» (مدرسة دينية).

عضو في اللجنة المركزية لأغودات يسرائيل، وفي إدارة اللجنة التنفيذية العالمية لأغودات يسرائيل.

حالياً: عضو في لجنة التربية والتعليم، وفي لجنة المال.

هامر، زفولون

عضو كنيست عن حزب المفدال منذ سنة ١٩٦٩.

ولد في حيفا سنة ١٩٦٣. المهنة: مدرّس. درس الدين اليهودي وعلوم التوراة في جامعة بار ـ إيلان، وهو خريج كلية الأمن القومي.

خدم في الجيش الإسرائيلي في سلاح الناحل، وفي سلاح المدرعات.

شغل المناصب الرسمية التالية: نائب وزير التربية والتعليم (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤)؛ وزير التربية والتعليم (١٩٧٧ ـ ١٩٨٤)؛ وزير الشؤون الدينية (١٩٨٦ ـ ١٩٩٢).

رئيس حزب المفدال.

حالياً: عضو في لجنة الخارجية والأمن.

هنغبي، تساحي

عضو كنيست عن الليكود منذ سنة ١٩٨٨.

ولد في القدس سنة ١٩٥٧. خريج الجامعة العبرية في القدس في العلاقات الدولية.

خدم في الجيش الإسرائيلي، في لواء المظليين، برتبة رقيب.

شغل سابقاً المناصب العامة والرسمية التالية: رئيس الاتحاد القطري للطلاب؛ مستشار وزير الخارجية؛ مدير مكتب رئيس الحكومة.

من غلاة المتطرفين في الليكود، وشرس جداً في خطابه السياسي والدعاوي.

حالياً: عضو في لجنة الدستور والقانون والقضاء، وفي اللجنة الاقتصادية. ويرئس اللجنة الاقتصادية (بالتناوب).

هيرشون، أبراهام

عضو كنيست عن الليكود في ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤، ومنذ سنة ١٩٩٢.

ولد في فلسطين سنة ١٩٤١. المهنة: نائب أمين سر «هستدروت عوفديم لئوميت/ اتحاد العمال القومي»، التابع لحزب الليكود.

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة رقيب أول.

حالياً: عضو في لجنة التربية والتعليم، وفي لجنة المال.

يحزقيل، آفي

عضو كنيست عن حزب العمل منذ سنة ١٩٩٢.

ولد في تل أبيب سنة ١٩٥٨. المهنة: اقتصادي. خريج جامعة تل أبيب في الاقتصاد.

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة رقيب أول.

عضو في اللجنة التنسيقية في الهستدروت، ورئيس فرع القوة البشرية في الهستدروت.

حالياً: عضو في اللجنة الاقتصادية، وفي لجنة التربية والتعليم، ونائب رئيس لجنة المال.

يهلوم، شاؤول

عضو كنيست عن حزب المفدال منذ سنة ١٩٩٢.

ولد في تل أبيب سنة ١٩٤٧. المهنة: صحافي. خريج جامعة بار ـ إيلان في التربية والاقتصاد.

خدم في الجيش الإسرائيلي برتبة ملازم.

السكرتير السياسي لحزب المفدال منذ سنة ١٩٨٧.

حالياً: عضو في لجنة التربية والتعليم، وفي لجنة شؤون مراقبة الدولة.

المصادر

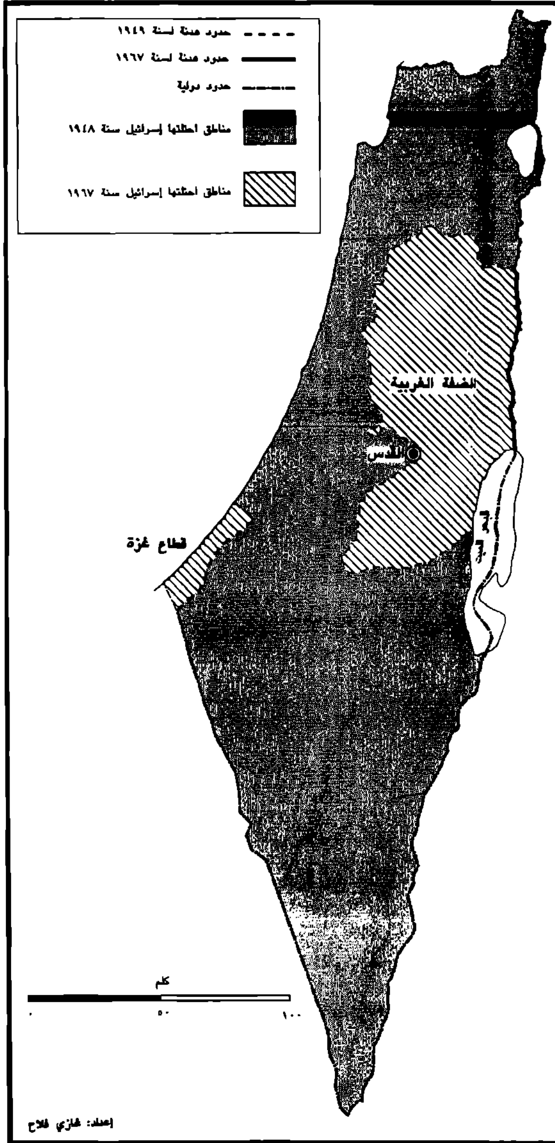
١ ـ «أعضاء الكنيست الثالث عشر». القدس: منشورات الكنيست، نيسان/ أبريل ١٩٩٣.

٢ ـ Ben (Benditer), Itzhak (chief editor), *Who is Who in Israel, 1992-93.* Tel-Aviv: Who is Who in Israel Publisher's Ltd., n.d.

مُلحَق
خَرائِط

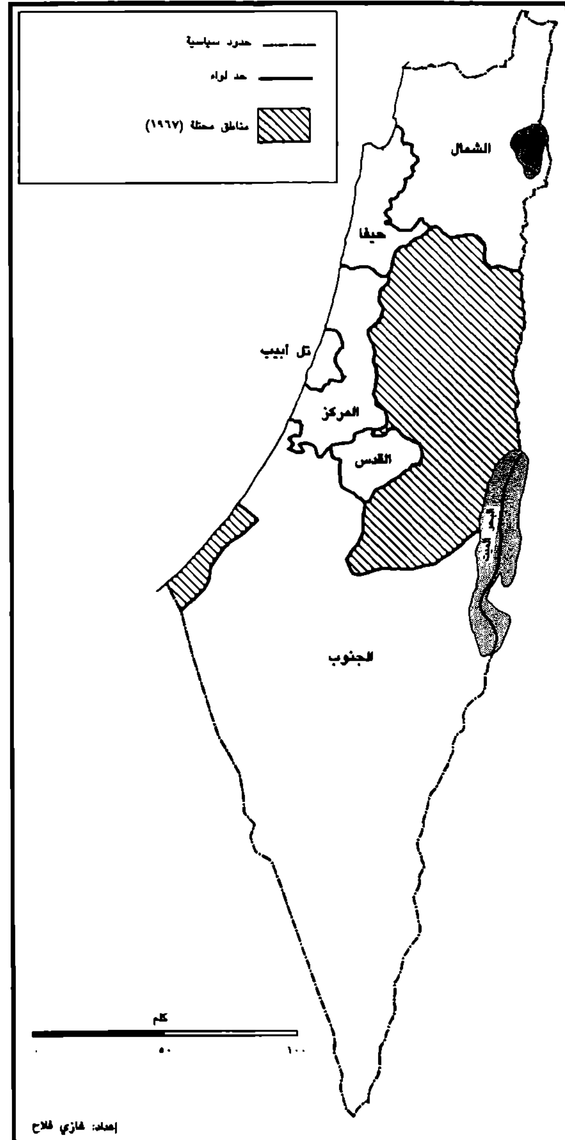
خريطة رقم ١

إسرائيل واحتلال الأرض الفلسطينية



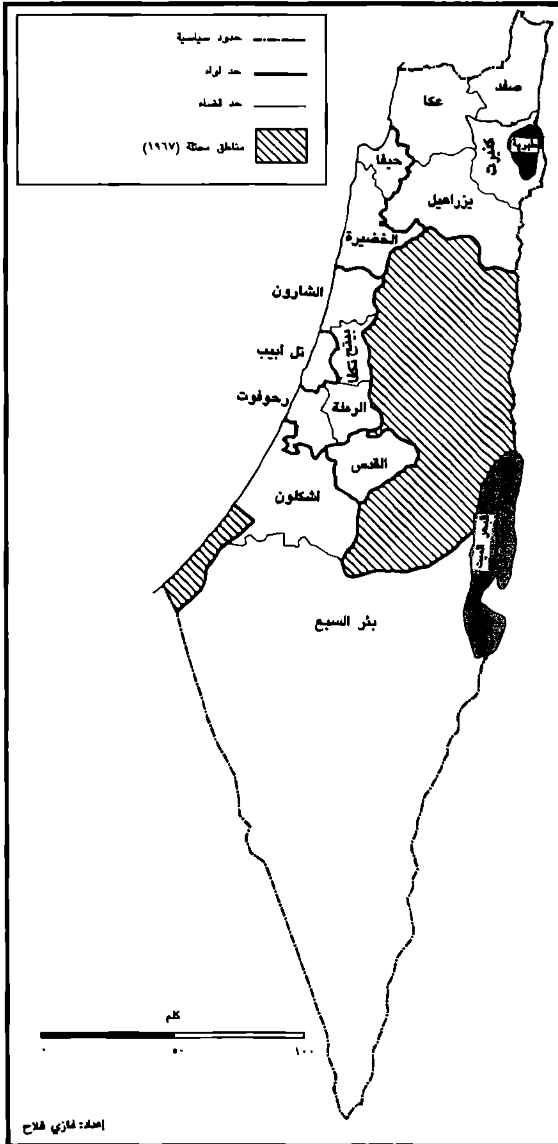
خريطة رقم ٢

التوزيع الجغرافي للألوية في إسرائيل

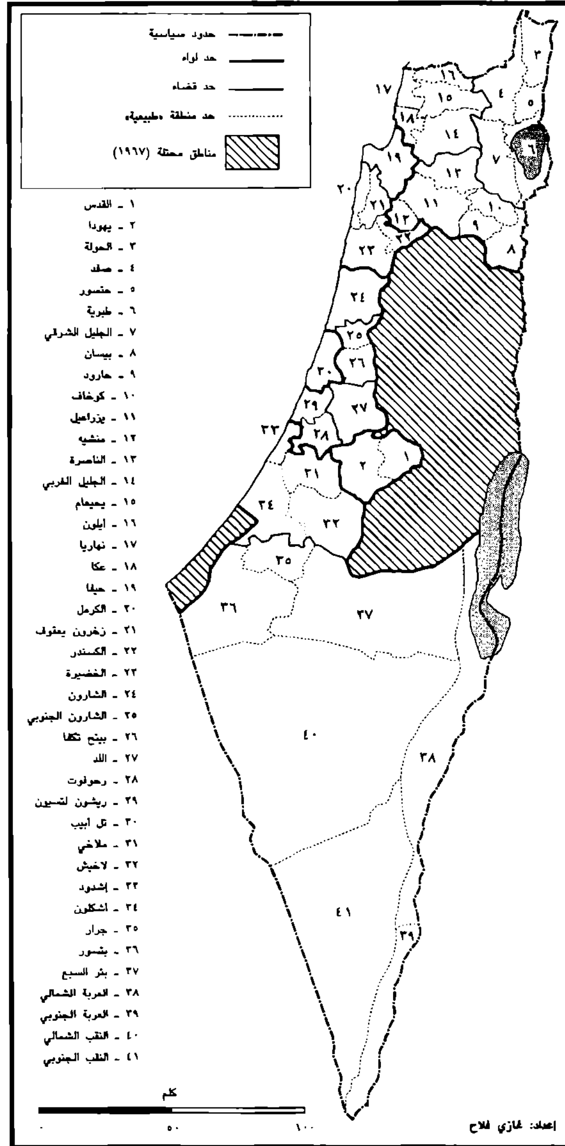


خريطة رقم ٣

التوزيع الجغرافي للأقضية في إسرائيل

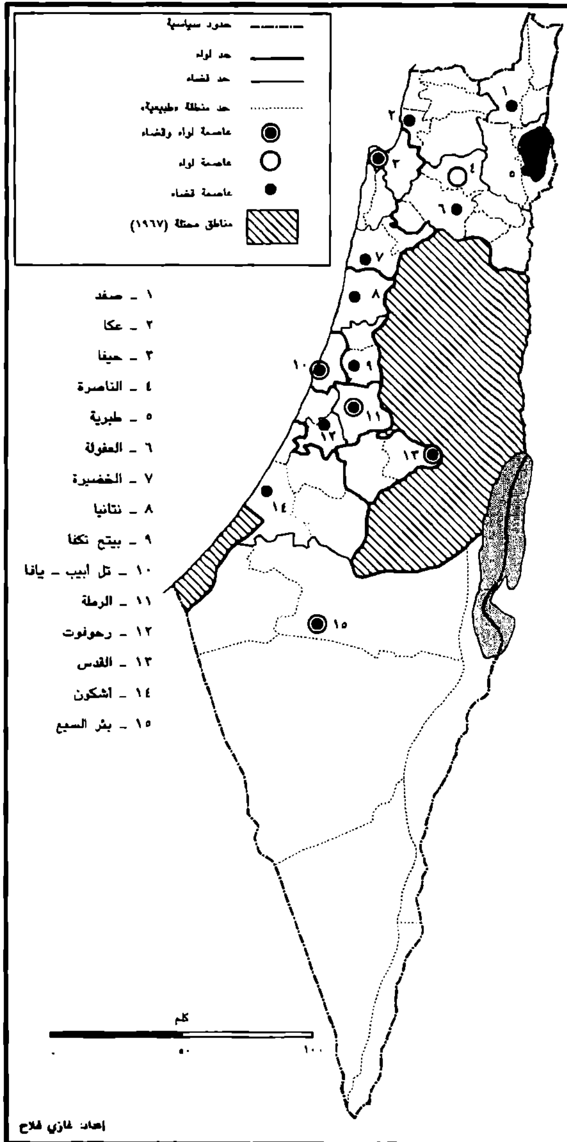


خريطة رقم ٤
التوزيع الجغرافي
للمناطق «الطبيعية» في إسرائيل



خريطة رقم ٥

إسرائيل: عواصم الألوية والأقضية



"دليل إسرائيل العام"

يسد هذا الكتاب ثغرة في المكتبة العربية تتمثل في فقدان مؤلَّف يجمع بين دفتي مجلد واحد معلومات أساسية وموثوقاً بها عن إسرائيل. وهو يعالج، بأسلوب وصفي وتحليلي، شؤون إسرائيل كافة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والاستراتيجية والديموغرافية إلخ، كما يعالج قضايا الاستيطان والصهيونية وأوضاع الأقلية العربية. والكتاب مزوَّد بعدد كبير من الرسوم البيانية والجداول الإحصائية والخرائط.

أعد فصول الكتاب خبراء فلسطينيون متخصصون استندوا في إعداد دراساتهم إلى المصادر الرسمية والعلمية، وخصوصاً المصادر الأساسية باللغة العبرية.

ويشكل هذا الكتاب ضرورة ملحة في التطورات الراهنة، لتوفير قراءة عربية علمية لسياسات إسرائيل وأهدافها القريبة والبعيدة في المنطقة.

$ 10.00